

المختار

وآراءه البلاغية

تأليف
ضياء الدين القالبي

كتاب التواضع

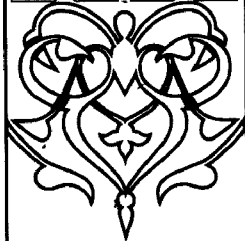
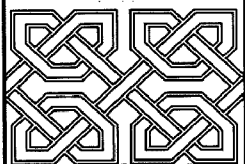
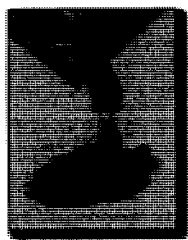
بیت محمدیہ پبلشرز، لاہور

۲۲

مَكْتَبَةُ
الدُّرُورِ وَالرُّطْبِيَّةِ

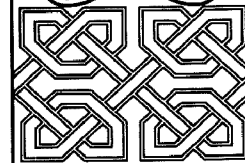
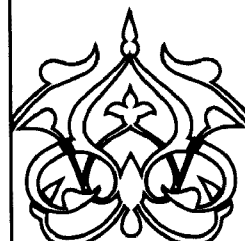
مكتبة
الدكتور مرزوق الوائلي الوطنية

التفكير الناقد
وآراءه البلاغية



مشروع

رسالة جامعية سعودية



٢٢



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

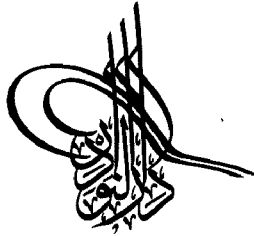
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ردمك : ٤ - ٣٠ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN



9789933418304

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو السمعي أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الناشر



لصاحبها ربيعاً العام

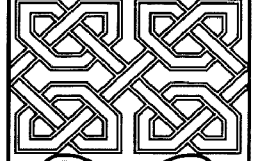
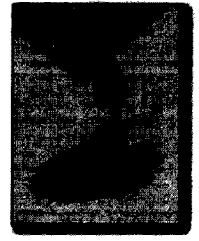
نور الدين زيات

سوريا - دمشق - ص.ب : ٢٤٣٦

لبنان - بيروت - ص.ب : ١٤/٥١٨

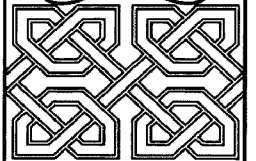
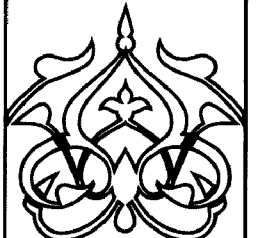
هاتف : ٠١ ٢٢٢٧٠٠١ - ٩٦٣ - فاكس : ١١ ٢٢٢٧٠١١ - ٩٦٣

www.daralnawader.com



مشروع

رسالة جامعية سورية

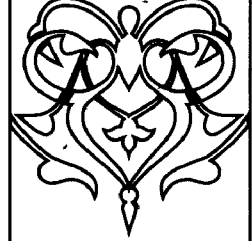
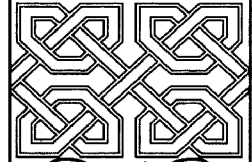
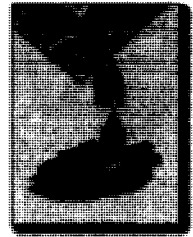


٢٢

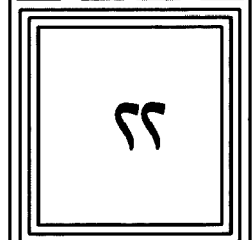
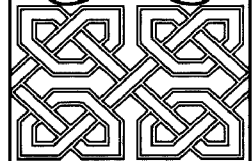
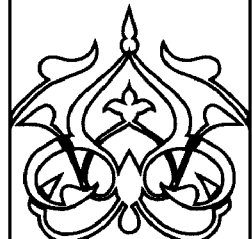
التفكير الحميم
وأراؤه البلاغية

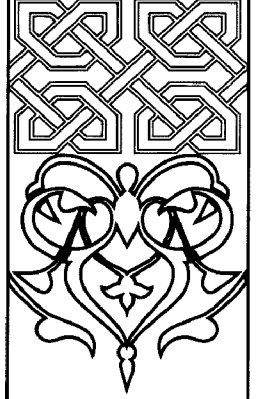
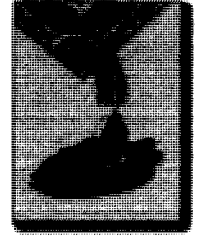
تأليف
ضياء الدين القالبي

دار النور

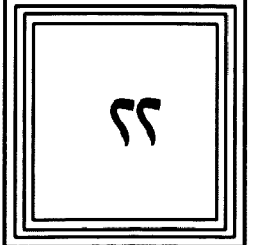
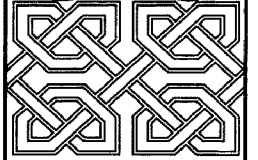
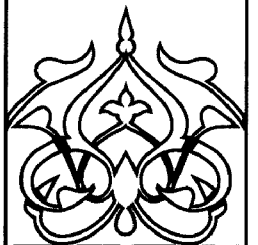


مشرورع
رسالة جامعة سورية





مشروم
رسالة جامعية سعودية



رسالة جامعية سعودية

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة دمشق/ بإشراف د. عبد الكريم حسين ود. أحمد محمد توفيق، وناقشها د. عصام قصبجي، ود. منيرة فاعور، وحاز بها المؤلف درجة الماجستير برتبة امتياز وذلك في ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

الرسالة الجامعية وثيقة تمثل شخصية مؤلفها المنهجية والفكرية، وهو المسؤول الأول عن كل ما يرد فيها من قضايا علمية، وحفاظاً من دار النوادر على ذلك لم تتدخل فيما ترى من المناسب تغييره أو التعليق عليه، حرصاً منها على عدم الإخلال بهذه الوثيقة، أو إبرازها خارج صورتها الحقيقية.

الإهداء

أبي

رقرقت في نفسي حبَّ العِلم والمعرفة
وأشعرتها عشقَ العريّة وكتابها
وظلّت النور يشرق كلَّ صباح

ينمّي الحبّ ...
ويشُبُّ العِشق ...
وينيرُ الدّرب ...

أمي

بقيت لنا حبّاً يكلّونا
وحناناً ناوي إليه
وربيعاً نسعدُ به
وجنةً نحيا بها
إليكما أهدي ...

* قال ابن خلدون في المقدمة ٣ / ١١٠١ :

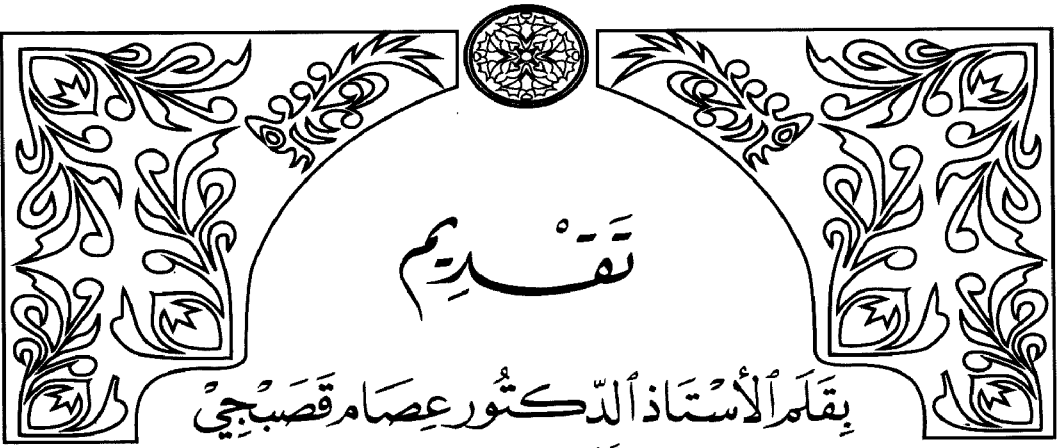
«ولقد وقفتُ بمصرَ على تأليف متعَدِّدة لرجُلٍ من عُظماء هِراة، من بلاد خراسان، يشهر بسعد الدين التفتازاني، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، تشهدُ بأنَّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلُّ على أنَّ له اطلاعاً على العلوم الحِكْمية، وقَدَمًا عاليةً في سائر الفنون العقلية».

* * *

* قال ابن حجر في ترجمة التفتازاني في الدرر الكامنة ٥ / ١٢٠ :

«وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار، ولم يكن له نظيرٌ في معرفة هذه العلوم».

مَكْتَبَةُ
الدُّرَّةِ وَالرُّسُلِيِّ



تَقْدِيم

يَقَامُ الْأَسْتَاذُ الذَّكُورُ عِصَامُ قَصَبِي

أَسَازُ النَّشْرِ الْأَرَبِيِّ بِجَامِعَةِ حَلَبَ

اللغة العربية لغة العقل تومض في القلب فتظهر على اللسان، ولا بلاغة لمن لا قلب له، ولا لسان لمن لا عقل له، فأما التأليف بين القلب والعقل واللسان فهو سر البلاغة العربية الذي جعل منها تناغمات فاتنة تتوزع على قواعدها إيقاعات الكلام بين إيجازٍ وافٍ لا يجوز أن يقوم مقامه إطنابٌ مخل، وحقيقة بيّنة لا يجوز أن يقوم مقامها مجاز مبهم؛ أفنظب ونحن لا نجيز الإطناب ففنيض في الكلام على أسرار الكناية، وإيحاءاتها الذوقية، والاستعارة وإيحاءاتها الخيالية، أم نوجز ونحن نؤثر الإيجاز فنذكر تقديماً لا يحسن معه تأخير، واستفهاماً ينطوي على تنكير، أم نختصر ذلك كله بأن إيقاع البلاغة العربية إنما هو إيقاع النفس وهي تتابع تموجات الكلام وتآلف أنغامه مع نظام الفكر الثابت.

وقد مضى زمن بيئس قال فيه من قال إن البلاغة العربية وريثة منطق اليونان؛ كأنهم لم يكونوا يعرفون ذوق العرب، أو كأنهم يغفلون أن الذوق لا يكون دون منطق، ومن ثم كانت البلاغة العربية تآلف الذوق مع المنطق على إيقاع اللسان، وكان البيان العربي حواراً بليغاً بين لباقة المتكلم وحذق المتلقي، فليس من مقتضيات البلاغة أن يقول المتكلم ما يريد أن يقوله واضحاً جلياً يدركه المتلقي فلا يحرك فيه فكراً أو يثير فيه شعوراً، وإلا فماذا يترك للمتلقي إذن، وإنما البلاغة أن يومئ المتكلم، أو يشير، أو يلمح، أو يرمز، أو يوجز، أو يظن بحسب المعنى أو المغزى الذي يحيك في النفس فيصقله الذوق ثم يقذف على اللسان قولاً مأثوراً، أو حكمة ساطعة، أو مثلاً سائراً، وإنما البلاغة أن يصغي

المتلقي أو يتخيل أو يخمن، أو يظن، أو يحبس، بحسب ما يأنس به من وحي الكلام، فيشق أصدافه عن لآلئ معانيه سائغة قاهرة.

والتفتازاني أحد أولئك الأفاضل من أسلافنا الذين جمعوا بلاغة العقل إلى بلاغة اللسان مع رصف في الشعور، وتوقد في الفكر، فكان من ذلك كله نظرات نافذات، وأحكام صائبات تسدد هنا وتصحح هناك، وتخذف هنا وتزيد هناك أنساً بحسب باطن يرشده في أمره كله إلى أسرار الكلم وأحكام النظم، وقد لقي ما لقي من عنت أشباه الدارسين الذين حاموا حول قول باطل لا يُعرف له منشأ أو مآل مفاده أن التفتازاني جعل البلاغة عقلاً بعد أن كانت ذوقاً، كأن من قال ذلك أنسي أن البلاغة شعور مظهره المنطق، وذوق مآله العقل: يظهر هذا في ذلك كما يظهر الروح في الجسم، أو يتجلى المعنى في المبنى، وأي ذوق لا منطوق له إنما هو ذوق لا شأن له.

ولكن! من للتفتازاني في زمن عزّ فيه النصير؟! في زمن رأينا فيه بعض من نشؤوا في العربية... بل شاخوا فيها... يتخلون شيئاً فشيئاً عن منطوق اللغة ومغزى الكلام ليستهلوا بعضاً من العامي أو يرتضوا بعضاً من الشائع، أو ينكروا بعضاً من الثابت الراسخ.

من هذا الذي يجروء على أن يتوغل في أسرار الإيماء والإيحاء واللمح والرمز بعزيمة صابرة وبصيرة ثابتة دون أن يخشى من يتساءل عن جدوى هذه الأسرار في عصر الأرقام.

وإني لفي غمرة اليأس من نبأ عن باحث يأنس بأسرار البلاغة فيجلو ما قد ران عليها من صدى التجاهل، وظلم التغافل، ويحيي ذكر التفتازاني العظيم، الذي حفظ للبلاغة شأنها وأعلى مجدها، إذا بالخبر يوافيني بأن ثمة بحثاً ينهض

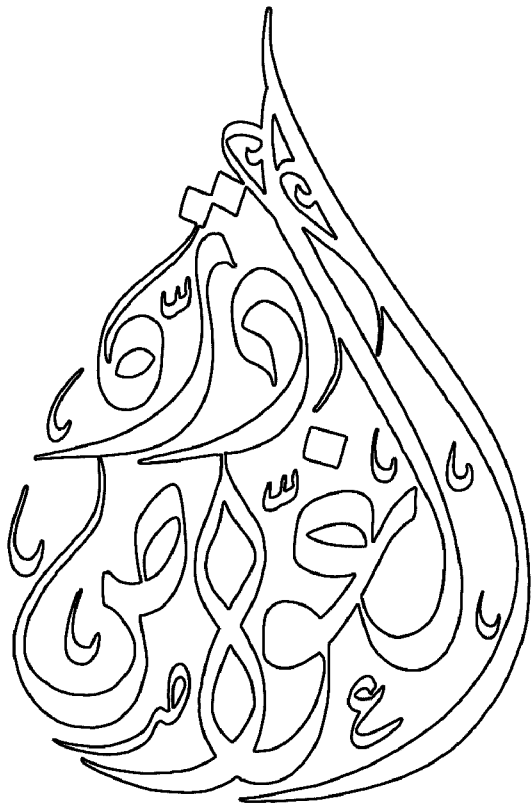
به شاب غض الإهاب، نافذ البصيرة، مرفف الحس . . . فأما البحث فهو «التفتازاني وآراؤه البلاغية»، وأما الشاب فهو السيد ضياء الدين القالش الذي سعدت بمعرفته فرأيت فيه رصانة العالم، وذوق البلوغ، وحرارة العاشق، ولقد شهدته يحيك بحثه بل يوشيه كأنما لقن فيه بلاغة صاحبه عقلاً وذوقاً، فاستقام له أسلوب قلماً قُدِّرَ لشاب أن يستقيم له مثله، وإنما هو عشق اللغة العربية لا تعطيك سرها إلا إذا أعطيتها قلبك، ولقد أعطاها السيد ضياء الدين القالش في بحثه هذا قلبه ومن قبل ذلك ومن بعد ذلك عقله وذوقه حتى استوى له من ذلك كله رائع البنيان.

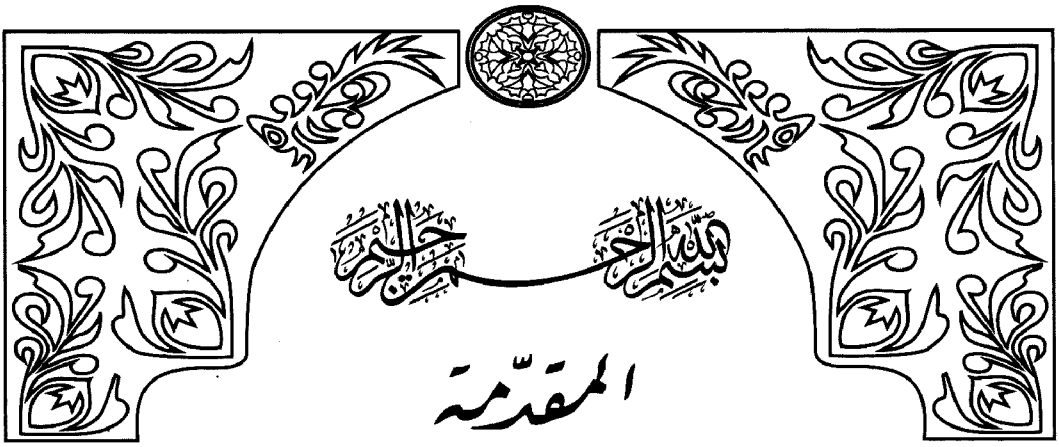
أ. د. عِصَامُ قَصَبْجِي

أَسَازُ النَّقْدِ الْأَدَبِيِّ بِجَامِعَةِ حَلَبَ

حَلَبَ فِي ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٩







الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على رسوله
محمد المبعوث بالقرآن المعجز على مرّ الزمان، وعلى آله وصحبه الكرام البررة
ومن تبعهم بإحسان؛ أمّا بعد:

فهذا البحث الموسوم بـ «التفتازاني وآراؤه البلاغية» محاولة لاستخلاص
الآراء البلاغية لواحدٍ من أبرز المصنّفين الأعلام في تراثنا عامّة، وفي البلاغة
العربية خاصة، وهو سعد الدين التفتازاني (٧٢٢ - ٧٩٢هـ)، وتحقيق تلك الآراء
ودراستها.

ولاختيار هذا البحث أسباباً:

منها تنبيه بعض أهل العلم على قيمة سعد الدين التفتازاني، والحاجة
إلى دراسة مفردة لآرائه، لأنّ كتبه اتّسمت بالغزارة والاتّساع، ولأنّ للرجل ملكة
نقدية وحباً للتحقيق ظاهرين فيما يكتب، وذلك مظنة الإفضاء إلى الجديد من
الآراء.

ومنّها أن قراءة كتب السعد البلاغية كالمطول وشرح المفتاح، تقف قارئها
على رجلٍ مستقلٍّ في رأيه، يردُّ ويدفع بالحجّة والدليل، ويبالغ في تتبع آراء من
سبّقه، لتمحيصها ونقدها. وتقفه على رجلٍ حرّ التفكير واسع الاطلاع، انتهى به
ذلك إلى أمرين جليلين يحدّدان معالم عمله البلاغي:

أولهما: اعتراضه على كثير مما خرج به معاصروه ومن قبلهم على منهج

الجرجاني، وطريقته في التكثر من الأمثلة، واستخراج اللطائف البلاغية منها، إلى الإسراف أحياناً في بعض التقسيمات العقلية، وهو في هذا قد سبق المُحدثين إلى بعض ما ينادون به اليوم.

وثانيهما: أن السَّعد وسَّع توسيعاً كبيراً الاعتماد على الدُّوق، بعد الاستقراء الواسع لأساليب العرب، واستطاع بذلك أن يبيِّن بالأدلة أن بعض ما قَعده البلاغيون، وفيهم عبد القاهر، ما هو إلا أحكام مبنية على الأكثر، وليست بقطعية، وبعضها ضيقٌ لِضيق الأساليب التي تتبَّعها وبنى عليها، بل إن بعضها فاسد بآية وقوع ما ينقضه ويخالفه في أفصح الأساليب وهو القرآن الكريم. وهذا يُعدُّ نقلة في عصره، أدرك قيمتها جُلُّ مَنْ جاء بعده فاهتموا بمؤلفاته اهتماماً كبيراً، غير أن غزارة مادة كتبه وتنوع علومها، وبعدها اليوم عن طرائق التأليف في عصره، أخفت وراءها معالم هذه الجِدَّة والابتكار، فكان لا بدَّ من دراسة تكشفها.

ومنها أن فريقاً من الباحثين في هذا الميدان اطمأن إلى أن المؤلفات البلاغية لم تُصِفْ بعد الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ) شيئاً يُذكر، جاعلاً ما بعده غير خارج على التلخيص والإعادة، متنكباً عن الإدلاء بحجج قويّة على ما ذهب إليه، غير أن هذا الرأي لما كان صدره عن قومٍ لهم نباهةٌ وصيتٌ سلّمَ به من بعدهم، ثم جاءت الدِّراسات التي قامت على مَنْ بعد الزَّمخشري من البلاغيين متأثرة بهذه المقولة تدعم اتجاهها، ملتزمة لها أمثلة فيما تدرسه، وفي هذا الانتقاء خطورة عظيمة. ثم جاء فريق آخر يرى ما مضى تعميماً خطيراً يفضي إلى إسقاط جملة عظيمة من المؤلفات البلاغية، فيها كثيرٌ من الجِدَّة والابتكار، واستدلوا على رأيهم هذا بأدلة عامة متفرقة، لأن أكثر الدراسات الموسّعة في هذه المرحلة لم تسعفهم بما يريدون.

ولعلَّ الخروج من هذا المأزق يطلب من الدراسات البلاغية القائمة على الأعلام أن تخطَّ نهجاً مُخالفًا لما مضى؛ بأن يُدرَس كلَّ عِلْمٍ بطريقة التتبع والاستقراء لما كتبه أولاً، والتَّحقيق في نسبة الآراء إليه ثانياً، للاستدلال على صحة وجود زياداتٍ بلاغية في كُتُب هذه المرحلة أو لا.

من هنا حاولتُ في هذا البحث دراسة آراء التفتازانيّ على هذا النحو، فبدأتُ باستقراء آرائه البلاغية من كُتبه المؤلَّفة في البلاغة مطبوعاً ومخطوطاً، مع النظر في كتبه المؤلَّفة في العلوم الأخرى كالتفسير، وأصول الدين والفقه، فإنَّ وقفتُ فيها على ما يوضِّح شيئاً في تلك الآراء، أو يزيد عليها، استفذتُ منه، على ألا تكون هذه الزيادة ممَّا يختصّ بتلك العلوم ويبين منهج البلاغيين، ثم حاولتُ جاهداً التَّحقيق في نسبة هذه الآراء إلى السَّعد، وذلك بعرضها على ما سبقه من مؤلفاتٍ في البلاغة وفي غيرها، ما وسَّعني ذلك، بغية الوقوف على أشياء هي: من أين نقل السَّعد ما نقل؟ وماذا نقل؟ وكيف؟ ولماذا؟ أما الأول فلمعرفة مصادره التي ينقل عنها دون غيرها؛ لبيان موقعه من التراث البلاغي، وعلى أيِّ نهج من مناهجها كان يسير، والثاني لتمييز آرائه من آراء غيره، والثالث للوقوف على منهجه في النُّقل، وهل غيّر في المنقول أو اجتهد في توظيفه لغاية جديدة، والرابع لبيان موقع النصوص في كُتبه وفائدتها. وبعد هذا العمل أبعثتُ ما وقع في كتب السَّعد من آراء بلاغية لم يكن له فيها ابتكار أو اجتهاد، وأبقيت على الأخرى، وعليها بُنيت معاهد هذا البحث.

وقد اعترضتني في هذا البحث صعوباتُ:

منها أن جملةً من كُتُب السَّعد البلاغية لا تزال مخطوطةً كشرح المفتاح، وفي العودة إليها والبحث فيها من العناء ما يعرفه أهله، ثم إنَّ ما طُبِع من كتبه البلاغية لم يُحقَّق تحقيقاً علمياً يساعد الباحث على الوصول إلى بغيته، فكان لا بُدَّ

من عمليين: التَّحْقِيقُ والدراسة، وتشتدُّ الصعوبة إذا عرف المرءُ أنَّ السَّعْدَ قَلَمًا يصرِّحُ بمن ينقلُ عنه، وقد لا ينبئُه على أنه ينقل، فاقتضى هذا جُهداً مضاعفاً؛ لمعرفة مواضع التَّقْوِلِ والوقوف على أصحابها.

ومنها غيابُ جملةٍ من مصادر السَّعْدِ كشرح التلخيص للزوزني (ت ٧٩٢هـ)، وشرحي المفتاح للمؤذني وناصر الدين الترمذي، وغيرها، ولولا إشاراتُ بعض الحواشي لم يُعرَفَ أنها من مصادره، فغيابها حال دون الحكم في بعض المواضع.

ومنها غزارة العلوم التي وظفها السَّعْدُ في معالجة البلاغة، لاشتمال ما يشرحه عليها، ولاتساع علومه، ولعلَّ هذا من أسباب إعراض بعض الناس عنها، لبعدهم عن تلك العلوم.

ولما كانت جُلُّ آراء السعد متصلةً بموقفه من آراء البلاغيين جعلتُ ذلك أصلاً في تقسيمها وترتيبها؛ ليُعرف رأيه في كلِّ واحد منهم، وجهده في العناية بآرائهم وتمحيصها، ورتبتُ آراء السعد التي انفرد بها بحسب ترتيب كتبه البلاغية.

واعتمدت في عرض مسائل البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أُعُوِّلَ على المنهج التاريخي في دراسة تطوُّر آراء السَّعْدِ إن وقع ذلك بين كتبه، وتطوُّرِ الفكرة البلاغية إلى أن وصلت إليه، وأثرها فيمن بعده، ما وجدتُ في ذلك فائدة. يضاف إلى هذا ما مضى من أدوات المنهج في الاستقراء والتَّحْقِيقِ.

ومن منهجي في البحث مناقشةُ السَّعْدِ فيما يذهب إليه، وقد أخالفه إن أمكنتني الحُجَّةُ، وأسعفني الدليل، والوقوفُ مع بعض المُحدِّثين فيما درسوه من آرائه.

وقد سبقني إلى العمل في بعض جوانب السَّعْدِ دراسة بعنوان: «استدراكات السَّعْدِ على الخطيب في المطوَّل»، دراسة بلاغية تحليلية» تأليف د. أحمد هندراوي هلال،

ويظهر من عنوانها أن صاحبها يتناول جانباً من آراء السَّعد في أحد كتبه البلاغية .
 قسّمها صاحبها إلى أربعة فصول : الأول في استدراقات السَّعد على الخطيب في
 مقدّمة المطوّل، والبقية في استدراقاته عليه في كل علم من علوم البلاغة الثلاثة،
 وصدّرها بتمهيد عن حياة القزويني والسَّعد، وأحكمها بمقدمة وخاتمة، وكملها
 بالفهارس .

ولما كان لهذا البحث فضلُ السَّبْق إلى دراسة هذا الجانب من آراء السَّعد،
 عولتُ عليه في مواضع من هذا البحث ذكرته فيها، ولم أكرّر ما ذكره من مسائل
 إلا إذا اشتد الخلاف بيني وبينه، أو لضرورة منهجية .

وقد ناقش صاحبه الآراء مناقشة تدل على جهد، واجتهد فيها رأيه، لكنه
 كثيراً ما كان يُغفل جانب التَّحقيق في الآراء، فيدرسُ آراء اعتدّها للسَّعد وهي
 لغيره، على ما استبان عند البحث، ويتابع أحياناً أصحاب الحواشي فيما نسبوه
 إلى السَّعد في غير المطوّل من دون تثبّت، ثم إن بحثه أخلَّ ببعض استدراقات
 السَّعد على الخطيب .

على أن ما خالفته فيه من أحكام في هذا البحث في المسائل التي بحثها
 ليست تُلزّمه، إذ له أن يدفَع عن رأيه ويردّ ما انتهى إليه هذا البحث، وأن يخالفه
 في غير تلك المسائل .

وأما هذا البحث فجاء في تمهيد وأربعة فصول، استهلّت بمقدمة، وأفضت
 إلى خاتمة أعقبها الفهارس .

أما التمهيد فموجزٌ بأبرز ما انتهى إلينا عن السَّعد وآثاره، مع التَّحقيق فيما
 أشكل فيها، والتعويل على السابق في المتَّفَق عليه منها، وأرجىء الحديث عن
 آثاره البلاغية وما إليها إلى صدر الفصل الأول، لحاجة البحث إلى تفصيلٍ فيها

يضيق عنه هذا الموجز .

وعقدتُ الفصلَ الأوّلَ على ما وقفتُ عليه من منهج السَّعد عند تتبُّع آرائه في كُتبه البلاغية . خصصت المبحث الأوّل منه بكتبه البلاغية وما إليها، فحققتُ في أسمائها وتواريخها وأثرها، وأجريتُ طَرَفًا من المقارنةِ بينها، وجعلتُ الثاني لمنهجه في الشرح والتَّحقيق ونقد الآراء، واخترت فيه جُملةً من الجوانب للكشف عن ذلك المنهج، والثالث لمصادره ومنهجه في النقل عنها، وربّتها بحسب أهميتها عنده، والرابع لمنهجه في الاستفادة من العلوم الأخرى، وأبرزها النحو، وأصول الفقه، والمنطق، وعلم الكلام، وكان من شأن هذا الفصل الاستغناء عن التكرّر من الأمثلة لقضاياها؛ اكتفاءً بالإحالة على ما سيردُ في الفصول اللاحقة، ومدًا لوشائج الصّلة في البحث .

وقرّ الرأي على أن ما تحصّل من آراء السَّعد يدخلُ في ثلاث شُعَب نهضت كلُّ شعبةٍ منها بفصل مفرد .

أما الشُّعبة الأولى فهي جُملة من ردود السَّعد البلاغية، حُصّ بها الفصل الثاني، وتبيّن أن أكثر هذه الرُّدود كان موجهًا إلى أربعة من أعلام البلاغة هم الجرجانيّ (ت ٤٧٤هـ)، والزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، والسَّكّكيّ (ت ٦٢٦هـ)، والقزوينيّ (ت ٧٣٩هـ)، وأنّ ردود السَّعد على كلِّ واحدٍ منهم غزيرة تتنوَّعُ جوانبها، ويراعي في الردّ على كلٍّ منهم خصوصية منهجه في تناول الآراء، لذا استقلّ كلُّ واحدٍ من أولئك الأعلام الأربعة بمبحث من هذا الفصل، ثم بقيت للسَّعد ردودٌ على أعلام آخرين لم تبلغ غزارة ما قبلها وتنوعها، فضمّتها جمعاء بمبحثه الخامس .

وانفرد الفصل الثالث بالشُّعبة الثانية من آراء السَّعد وهي تحرير ما أشكل من كلام البلاغيين، إذ كان للسَّعد جهد عظيمٌ في خدمة تلك الآراء وتوضيحها

والاجتهاد في فهمها، والذب عن صحيحها عنده، وأشبه هذا الفصل سابقه في كسره على أعلام البلاغة، فاستقلّ المبحث الأول بتحرير السَّعد آراء الجرجاني، وخلص الثاني للزمخشري، وأفرد الثالث للسكاكي، والرابع للقزويني، وفيه يظهر منهج السَّعد في التنبيه على خصوصية كلٍّ منهم في منهجه واصطلاحه، وما يبني على ذلك من قضايا وتطبيقات.

وأدير الفصل الرابع على الشعبة الثالثة من آراء السَّعد، وهي زياداته واجتهاداته مما انفرد به، وهي لباب هذا البحث وخلاصة التحقيق فيه، وقُسم على مباحث أربعة، جعل الأول منها لزيادات السَّعد في التعريفات والمصطلحات، والثاني لزياداته في قواعد البلاغة، والثالث لما استخرجه من المقتضيات والأغراض البلاغية، والرابع لما أضافه من الأمثلة والتطبيقات، وذلك كله في حدود العلم والاطلاع.

ثم ختمتُ البحث بأبرز النتائج التي أفضت إليها فصوله، وزودته بالفهارس العامة للآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والمصادر والمراجع والمحتوى، وفهرساً للمباحث والفنون البلاغية منسوقة على أبواب علم البلاغة، وجعلتُ ترجمة غير المشهور من الأعلام، ما اتصل منها اتصالاً وثيقاً بالبحث، مع شيوخ السعد وتلامذته = في فهارسها؛ تسهيلاً للعودة إليها، وتخفيفاً عن الحواشي.

وأخيراً أتوجه بالشكر خالصه وأجزله إلى أستاذي الدكتور أحمد نتوف الذي أشرف على هذا البحث وكلاه بعنايته، لم تصرفه عنه الأعباء التي ينهض بها، ولا ما وقع لصاحبه من خطل، بل قوم ما اعوجّ، وأقال ما تعثر، إلى ما ينطوي عليه من تواضع جَمِّ وإسماح يلقى بهما طلابه، بارك الله فيه وشكر له. ولأستاذي الدكتور عبد الكريم حسين الذي كان مشرفاً على هذا البحث إلى أن حال سفره

دون إتمام ذلك إلى غايته، خالصُ الشكر والوفاء، فمن قَبْلُ ما نبهني على قيمة السُّعد، ووضع يدي على مواطنَ للدرس فيه، وبسط بين يدي جملةً من مصادره، وأنزلي منه منزلةً أحفظها له، فالله يرعاه حالاً ومُرتِحِلاً. ولعضوي اللجنة الكريمين الدكتور عصام قصبجي، والدكتورة منيرة فاعور كلَّ الشكر لما بذلاه من جُهد في قراءة هذا العمل، وتقويمه وإرشاد صاحبه.

والشكر لأستاذي الدكتور محمد أحمد الدالي، فقد نهلتُ من نفائس مكتبته العامرة، ومن علمه الوافر ما شئت، وأفدتُ من توجيهاته ما أنار الدرب ودمتُ الصعاب. ولأستاذي الدكتور محمد شفيق البيطار على ما بذل من نصيح وتعليم وإرشاد، بلسان الحال والمقال. ولأخي الأستاذ محمد رشاد شمس؛ إذ كان عوناً لي فيما تعسّر من مسائل تتصل بأصول الفقه والمنطق، ونفحني بكثير من الفوائد التي وقع عليها في مطالعته. ولكل أساتذتي وإخواني الذين جادوا بالرأي والنصح لهذا العمل وصاحبه، فالله يجزي الجميع عني خير الجزاء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]

ضياء الدين القالبي

غوطة دمشق - عربيل

الجمعة ٦ صفر ١٤٢٨ هـ

الموافق ٢٣ شباط ٢٠٠٧ م





التمهيد

حياة سعد الدين التفتازاني وأثاره

توطئة

لم تقع للسَّعد ترجمةٌ واسعةٌ مجتمعةٌ، فيما تحت اليد من كتبٍ قريبة العهد به، غير أن التَّزْرَ الذي جاءَ فيها، واتساعَ ترجمته في بعض ما تأخر من الكتب، وكثرة ما تناثر عنه من أخبارٍ وذكُرٍ = أعانَ بعض الباحثين على صنْعِ ترجمات له تكشف بعض جوانبه، جاء بعضها حافلاً يدلّ على جهدٍ عظيم لصاحبه، ويُظهر ما تحمَّله من عناء في تحقيق ما وقع من الاضطراب وضعيف الأخبار في الكتب المتأخرة، وهو جهد يُحمدُ لهم^(١).

(١) انظر في ترجمته وأخباره: مقدمة ابن خلدون ٣ / ١٠١١، ١١٢٤، ودرر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، وعجائب المقدور ٤٦٧، والدرر الكامنة ٥ / ١٠٠، ١١٩ - ١٢٠، وإنباء الغمر ٢ / ٣٧٧ - ٣٧٩، والمنهل الصافي ١١ / ٢٤١ - ٢٤٢، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤، وموجز الكلام ١ / ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، وطبقات المفسرين ٢ / ٣١٩، والشقائق النعمانية في ترجمة ابن الجزري ٢٩، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٠ - ١٩٢، ودرّة الحجال ٣ / ١٣ - ١٤، وكشف الظنون ١ / ٦٧، ٤٧٤، ٤٩٦، ٥١٥، ٨٤٧، ١٠٦٣ / ٢، ١١٣٩، ١١٤٥، ١٢٢٢، ١١٤٨، ١٤٧٨، ١٧٢٢، ١٧٦٣، ١٧٨٠، ١٨٥٣، ١٩٧٨، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧ - ٥٤٩، والبدر الطالع ٨٥٨ - ٨٦٠، والفوائد البهية في ترجمة السيد الشريف الجرجاني ٢١٥، ٢٢١ - ٢٢٤، وأبجد العلوم ٣ / ٥٧، وروضات الجنات ٤ / ٣٤ - ٣٧، وإيضاح المكنون ١ / ٢٨٣، وهدية العارفين ٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠، والكنى والألقاب ٢ / ١٢١ - ١٢٢، =

لكنهم جميعاً، فيما علمتُ، أغفلوا جانباً مهماً في الترجمة، وهو التعويل على كُتب السَّعد وما أُدير عليها من مؤلفات، إلا على ندرة ظهرت في تعويل بعضهم على كتاب واحدٍ كانتِ الترجمة مقدمةً له، فكان بعضُ ما انتهوا إليه من أحكامهم ناقصاً، يوشك أن يكون مخطئاً في بعض الأحيان، إذ كُتِبَ الرَّجُل

= ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة ٦٣٥ - ٦٣٨، ودائرة معارف البستاني ٦ / ١٦٨، ١٦٩، ودائرة المعارف الإسلامية ٥ / ٣٣٩ - ٣٤٦، وبروكلمان ٧ / ٣١٠ - ٣٢١، والأعلام ٧ / ٢١٩، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ١٥١ - ١٥٣، ومعجم المؤلفين والمؤلفات ٣ / ٨٣٩، وتاريخ بخارى ٢٥٦ - ٢٥٧، والقزويني وشروح التلخيص ٥٧٠ - ٥٨٠، والبلاغة تطوّر وتاريخ ٣٥٥ - ٣٥٧، ومعجم المفسرين ٢ / ٦٧٠، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢ / ٢١٤، وموسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين (تونس) ٤ / ٥١٦ - ٥٢٢. وتنظر المصادر المذكورة في حواشي ما تقدّم، ومقدمات محققي كتب السَّعد: إرشاد الهادي، وشرح المقاصد، وشرح العقائد النسفية (طبعة سلامة) وهي ترجمات حافلة، وشرح العقائد النسفية (طبعة درويش) وهي عن طبعة سلامة على نحو ما بيّن الأستاذ بسام الجابي في مجلة البصائر ١٧ / ١٣١ - ١٤٤، والتلويح إلى كشف حقائق التنقيح، والمختصر (طبعة محيي الدين عبد الحميد)، وله ترجمة في مقدمة استدركات السَّعد على الخطيب، والوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، وفي حاشية لمحقق إقامة الحجة ١٦ - ١٨، وللأستاذ المحقق محمد علي النجار في مجلة الهداية الإسلامية مج ١٣، الجزء ١ / ٩ - ١٣، ٢ / ٤٥ - ٤٩، وتعبه فيها الشَّيخ الطاهر بن عاشور، انظر مقالاته المجموعة منها ١٦٤ - ١٦٦، وله ترجمة مقتضبة في مقال الخيال عند التفتازاني وكولردج، في مجلة جامعة أم القرى، الجزء الثاني، مج ١٥، العدد ٢٦ / ٩٨٣ - ٩٨٤، وله أخبار كثيرة متفرقة في كتب الترجمة والتفسير والحواشي، كالمنهل الصافي والضوء اللامع وروح المعاني وحاشية الفناري وغيرها، عند ذكر شيوخه وتلامذته وأقرانه وكتبه ونحو ذلك، عُدِلَ عن الإحالة عليها هنا اختصاراً، وسيُحال على بعضها فيما سيأتي.

أصدق ما يترجم عنه، فقد تقع فيها إشارات تهدي الباحث إلى كشف بعض جوانب حياته، وقد تُعين على تحقيق ما أشكل في ترجمته، وتحقيق أسماء كتبه، ونسبة بعضها إليه.

وحاولتُ ههنا الاستفادة من تلك الإشارات في تحقيق بعض ما أشكل من جوانب حياة السَّعد، مائلاً إلى الاختصار ما أمكن، فيما هو مستقرٌ، تعويلاً على مَنْ سبق.

أ - اسمه وكنيته وما لُقّب به :

هو مسعود بن عمر بن عبدالله^(١)، وانفرد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) بخبر فيه

(١) هذا اسمه في أكثر ما سلف، غير أن ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) نبّه على أن ابن حجر أثبت بلفظ (محمود بن عمر) في كتابيه الدرر الكامنة وإنباء الغمر؛ ينظر شذرات الذهب ٨ / ٥٤٧. وكلامه مستقيم مع ما جاء في مطبوع الإنباء، مُشكلٌ مع مطبوع الدرر؛ إذ جاءت فيه ترجمة السَّعد في (مسعود بن عمر)، ونبه محققو الكتاب - بعد أن وقفوا على قول ابن العماد - على أن وضعه ههنا قد يكون تصحيحاً من تلامذة ابن حجر، وهذا قريب، ولا يُعارض قولَ الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) من أن ابن حجر لم يترجم للسَّعد في الدرر الكامنة، انظر البدر الطالع ٨٦٠، فقد يكون ما وقف عليه الشوكاني نسخة غير مصححة من الدرر، وأنه لم يتنبّه على موضعها في (محمود بن عمر). ومن ثمّ لا يحسنُ الذهاب إلى أن ابن حجر لم يترجم للسَّعد في الدرر، وأنّ هذه الترجمة من صنع تلامذته، على نحو ما ذكر محقق إرشاد الهادي ١٠ - ١١، ١٣؛ لأنّ هذا يخالف ما قاله ابن العماد، ولأنّ في هذه الترجمة قرائنَ تنمّيها إلى ابن حجر، منها قوله: (وذكر لي شهاب الدين بن عربشاه)، ومن الثابت أن ابن حجر التقى شهاب الدين هذا، وذاكره وكان يحبه، على نحو ما ذكر السخاوي تلميذ ابن حجر، انظر: الضوء اللامع ٢ / ١٢٨، ولأنّ السيوطي (ت ٩١١هـ) نقل عن هذه الترجمة مع الإسناد إلى ابن حجر؛ يقارن ببيغية الوعاة ٢ / ٢٧٦. ولا التفات إلى ما وقع في الدرر ١٠٠ / ٥ في (محمود بن عمر بن عبدالله الفارسي) وما علقه المحققون من أنه قد =

أن كنيته «أبو سعيد»^(١). وأما ألقابه فأشهرها «سعد الدين التفتازاني»^(٢)، وهو لقبٌ صرح صاحبه أنه يُدعى به^(٣)، وغلب على اسمه حتى لا يكاد يذكر في غير مواضع ترجمته إلا به، وكثيراً ما يقال: «السَّعد»، أو «التفتازاني» اختصاراً، نسبة إلى تفتازان التي ولد فيها، وهي قريةٌ من نواحي نسا مدينة بخراسان^(٤)، فلا غرابة إذن أن تلقَّبه بعض الكتب بـ «الخُرَّاساني»^(٥). وما وقع في بعضها من تلقيبه بـ «الهِرَوِي»^(٦) محمولٌ على أن السَّعد ألقى عصاه مُدَّةً في «هراة»^(٧) إحدى مدن خراسان^(٨)، وألف فيها شرح التلخيص المطول أذكر كتبه في الناس وأبعدها شهرةً في الآفاق، وفيه تأريخٌ لمقامه في تلك المدينة، ولعل هذا ما جعل ابن خلدون يقول: «وقفت بمصر على تأليف متعدِّدة لرجلٍ من عظماء هراة من بلاد خراسان

= يكون السَّعد، فلعله رجل آخر.

وقلب علي القاري في طبقات الحنفية اسم السَّعد فقال في حرف العين (عمر بن مسعود)، انظر: الفوائد البهية ٢٢٢، وهو أمر هيِّنٌ إذا ما قيس بما وقع في كتابي ابن حجر.

(١) انظر: البدر الطالع ٨٥٩.

(٢) انظر المصادر المذكورة في أول هذه الترجمة.

(٣) انظر: مقدمة كتابه المختصر ١ / ١٢ - ١٣، ففيه قال: (يقول الفقير إلى الله الغني، مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني).

(٤) انظر في ترجمة هذه البلدان معجم ياقوت ٢ / ٣٥، ٥ / ٢٨١ - ٢٨٢، ٢ / ٣٥٠ - ٣٥٢.

(٥) انظر: روضات الجنات ٤ / ٣٤، وهديّة العارفين ٢ / ٤٢٩.

(٦) انظر: روضات الجنات ٤ / ٣٤، وهديّة العارفين ٢ / ٤٢٩، والكنى والألقاب ٢ / ١٢١.

(٧) انظر: مقدمة المطول ٥، وخاتمته ٤٨٢.

(٨) انظر: معجم البلدان ٥ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

يشهر بسعد الدين التفتازاني...»^(١). ويشبه ما مضى تلقيبه بـ «السمرقندي»^(٢)، إذ طاب المقام للسعد في سمرقند، وطابت به إذ قضى فيها^(٣). وأما إطلاق «العجمي»^(٤) عليه فتنبية على أنه غير عربي. على أن ذكر هذه الألقاب مقصوراً على كتب التاريخ والترجمة، ولم أرَ مَنْ لقبه بأحدها ممن نقل عنه، إلا لقبه المشهور إذ مضى أنه لا يكاد يذكر إلا به. وقد يلقب بـ «سعد الملة والدين»^(٥).

على أن لقبه المشهور قد يردُّ مُصدراً بألقابٍ أخرى مثل: «الشيخ سعد الدين»^(٦)، و«الأستاذ»^(٧)، و«الإمام الكبير»^(٨)، و«العلامة»^(٩)؛ وهذه الألقاب، وإن دلت على شدة إجلالهم له، ليست مختصة به، لكن ثمة ألقاب يُعرف

(١) مقدمة ابن خلدون ٣ / ١٠١١.

(٢) انظر: دُرر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، والمنهل الصافي ١١ / ٢٤١، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤.

(٣) انظر المصادر المذكورة في أول هذه الترجمة.

(٤) انظر: إنباء الغمر ٢ / ٣٧٧، والمنهل الصافي ١١ / ٢٤١، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٢، وتجديد المنطق ٩ في كلام الخيضي.

(٦) انظر: درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، وصبح الأعشى ٢ / ٢٢٨، وإنباء الغمر ٢ / ٣٧٧، ويغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، وشرح عقود الجمان ٧، ١١، ٢٥، ٣١، والكليات ٨٤٤.

(٧) انظر: وجيز الكلام ١ / ٢٩٥، والفوائد البهية ٢٢٣ فيما نقله عن الكفوي.

(٨) انظر: البدر الطالع ٨٥٨، ومواهب الفتاح ١ / ٤.

(٩) انظر: درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، والمنهل الصافي ١١ / ٢٤١، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤، وحاشية الفناري على المطول ٥٣٤، والكليات ٨٤٤، وطراز

بها صارت اصطلاحاً يكاد يكون علماً عليه، بدليل إغنائها عن تسميته في مواضع كثيرة، وأكثر هذه الألقاب دوراناً على أعلامهم «العلامة المحقق»، وقد يقال: «الشارح المحقق»^(١)، و«الفاضل المحقق»^(٢)، و«المحقق النحرير»^(٣)، وهي جميعاً تشترك في التنبه على مكانة السَّعد في التَّحقيق، واتِّساع علومه، على نحو ما سيأتي مما سيحاول البحث الكشف عنه، حتى إن من اشتهر بعده بالتَّحقيق صار يُشَبَّه به، كقول بعضهم في أحد العلماء^(٤):

هو سعد الدِّين في تحقيقه وهو في التَّحقيق عند الله أسعد
 وثمة لقبٌ عرف به عند المتأخرين وهو «العلامة الثاني»، كأنهم يريدون
 بالأوَّل العلامة الزَّمخسَرِيَّ (ت ٥٣٨هـ)^(٥). وكثرة هذه الألقاب دالَّةٌ على شرف
 المسمَّى، وكثرة تقلُّب اسمه في آثار من بعده.

ب - مولده ووفاته، تحقِّق فيهما:

ذكرتُ أقرب كتب التراجم إلى عصر السَّعد تاريخين لولادته ووفاته:

(١) انظر: حاشية الفناري على المطوَّل ٦٨، ١٠٩، والأطول ١ / ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤.

(٢) ممن أطلقه عليه الشهاب الخفاجي، انظر: حاشيته على البيضاوي ١ / ٢٤٥، وطراز المجالس ٨، ٨٠.

(٣) انظر: كشف الظُّنون ٢ / ١٤٧٩.

(٤) البيت لعبدالله بن علي الوزير انظر: البدر الطالع ٢٩٥. ولعل هذا هو سبب تلقيب الجلال المحلي (ت ٨٦٤هـ) بـ (تفتازاني العرب)، انظر: شذرات الذهب ٩ / ٤٤٧، وعنه في الأعلام ٥ / ٣٣٣.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٢، وروح المعاني ١٢ / ٤٤٢، ١٤ / ٥٣٩، ٢٠ / ٣٦٣، ومقالات محمد الطاهر ابن عاشور ١٦٦.

أولهما: أنه وُلِدَ سنة ٧١٢هـ وتوفي سنة ٧٩١هـ، ذكره المقرئزي (ت ٨٤٥هـ)^(١)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)^(٢)، وتناقلته المصادر بعدهما^(٣)، ويغلب على الظن أنّهما أخذوا هذا التاريخ من رواية شهاب الدين بن عريشاه (ت ٨٥٤هـ) عن العلاء البخاري تلميذ التفتازاني، أن السَّعْدَ توفي سنة ٧٩١هـ عن نحو ثمانين سنة^(٤)؛ فيكون ابن عريشاه المولود سنة ٧٩١هـ مصدرَ هذا التاريخ.

وثانيهما: أنه وُلِدَ سنة ٧٢٢هـ وتوفي سنة ٧٩٢هـ، قال السَّخَاوِيُّ (ت ٩٠٢هـ) في حوادث سنة اثنتين وتسعين، بعد ذكره السَّعْدَ فيمن مات فيها: «أرَّخَهُ فِيهَا ابن الجزري، وقال: إنَّ مولده سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة»^(٥)، ووقع في مطبوع الدرر الكامنة في ترجمة السَّعْدَ: «مات في صفر سنة ٧٩٢... وكان مولده سنة ٧١٢ على ما وُجِدَ بخط ابن الجزري. وذكر لي شهاب الدين بن عريشاه...»^(٦)، وأخشى أن يكون هذا تحريفاً عن سنة ٧٢٢هـ بدليل ما جاء عند السَّخَاوِيِّ، وظاهر أن ابن حجر ساق رواية ابن الجزري (٧٥١ - ٨٣٣هـ)، ثم نقل ما حدّثه

(١) انظر: دُرر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١.

(٢) انظر: إنباء الغمر ٢ / ٣٧٧ - ٣٧٩ في وفات سنة ٧٩١هـ، والدرر الكامنة ٥ / ١٢٠.

(٣) انظر: المنهل الصافي ١١ / ٢٤١، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧، وغيرها.

(٤) انظر: درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، والدرر الكامنة ٥ / ١٢٠، وصرح فيه بالرواية عن ابن عريشاه، وانظر: كتابه عجائب المقدور ٤٦٧ وفيه تاريخ لوفاة السَّعْدَ دون ولادته.

(٥) وجيز الكلام ١ / ٢٩٥، ولَمَّا أَقْفَ على الموضوع الذي أرَّخه فيه ابن الجزري.

(٦) الدرر الكامنة ٥ / ١٢٠.

به ابن عربشاه عن العلاء، وتناقلت جملة من المصادر هذا التأريخ الثاني^(١). ولعل الأرجح في هذا هو التأريخ الثاني المنقول عن ابن الجزري، بأدلة منها:

١ - أن ابن الجزري عاصر السَّعدَ أزيدَ من أربعين سنة، وهو وإن لم يلتقه سمعَ عن أخباره في حياته. ثم إن ابن الجزري صحبَ تيمورلنك، وسافر معه إلى سمرقند سنة ٨٠٥هـ، والتقى في بلاطه السَّيدَ الشريفَ الجرجانيَّ (ت ٨١٦هـ)^(٢)، والسَّعدَ كان صدرَ صدور مجالس تيمور^(٣)، وفي سمرقند لبَّى السَّعدَ نداء ربِّه، والسَّيدَ الشريفَ معاصره وخصمُه وما بينهما مشهورٌ مُتعالَمٌ؛ كل أولئك يرجَّح أن يكون ابن الجزري أضبط من غيره في تأريخ ولادة السَّعد ووفاته.

٢ - أن هذا التأريخ نُقلَ عن ثلاثة من تلامذة السَّعد، وهم فتح الله الشرواني^(٤)، وجلال الدين يوسف الأوبهي^(٥)، وحيدر الرُّومي^(٦)، فيكون أقوى مما نُقلَ عن تلميذه العلاء البخاري.

٣ - أن السَّعدَ فرغَ من كتابه شرح تصريف الزُّنجاني سنة ٧٣٨هـ، وهو ابن

(١) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٠، والبدر الطالع ٨٥٨ - ٨٥٩، والفوائد البهية ٢٢٤، وهدية العارفين ٢ / ٤٣٠، وغيرها.

(٢) انظر: البدر الطالع ٨١٢ - ٨١٣.

(٣) انظر: الفوائد البهية ٢١٥.

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩١.

(٥) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٧٧.

(٦) انظر: البدر الطالع ٨٥٩، وفيه أن (موسى بن محمد... أخذَ عن عبد الكريم بن عبد الغني وهو عن المولى سنان وهو عن المولى حيدر).

ست عشرة سنة^(١)، وهذا يُظهر أن ولادته كانت سنة ٧٢٢هـ.

٤ - أنه وقع في كلام السَّعد ما يصلح دليلاً على هذا الرأي، وهو أنه قال في مقدمة حواشي الكشَّاف: «على أنني بمعترك المنايا، ومزدحم صُروف الغدايا والعشايا، جاوزتُ منتصف دقاقة الرِّقاب، وناهزت مُلتطم أمواج العُباب»^(٢)، ثم شرح السَّعد معنى دقاقة الرِّقاب في الكتاب نفسه، لأنها وقعت في كلام الرَّمخسري^(٣)، فقال: «العشر الدقاقة ما بين ستين إلى سبعين، وهو معترك المنايا على ما نطق به الحديث»^(٤)، وقد أجمعوا على أن السَّعد ألف حواشيه هذه سنة ٧٨٩هـ^(٥)، فإذا كان في هذا التاريخ قد جاوز منتصف دقاقة الرقاب، فقد كان عمره حينئذٍ نحو ٦٧ سنة، ومن ثمَّ فهو مولودٌ سنة ٧٢٢هـ.

على أنه قد ذُكرت تواريخ أخرى لوفاته وهي: ٧٨٧هـ، و٧٩٣هـ، و٧٩٧هـ، وقد وردت في كتب متأخرة لا يعول عليها، وفسادها ظاهرٌ اعتماداً

(١) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩١، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧، والبدر الطالع ٨٥٨،

والفوائد البهية ٢٢٤، وغيرها.

(٢) حواشي الكشَّاف اللوح ١ / أ.

(٣) انظر: الكشَّاف ١ / ٢١.

(٤) حواشي الكشَّاف اللوح ٥ / ب، وأورده السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على

الكشَّاف ١ / ٢١. وتفسير هذه الكلمة مما أخلَّ به ما وقفت عليه من معجمات العربية،

ورود تفسيرها في خبر نقله التوحيدي «قال فليح بن سليمان: لقيت المنصور في الطريق

سنة توفي فيها، فقال يا فليح: كم سنوك؟ قلت: ثلاث وستون، قال: هذه سنو أمير

المؤمنين، أتدري ما كانت العرب تسميها؟ كانت تسميها دقاقة الرِّقاب» البصائر والذخائر

٥٨ / ٢.

(٥) انظر ما سيأتي ٨٠.

على ما تقدّم، وقد تولّى دفعها محقق إرشاد الهادي^(١).

وإن كانوا قد اختلفوا في تأريخ ولادة السَّعد ووفاته، فهم متفقون على أنه وُلِدَ بَتَفْتَازَانَ، ومات بِسَمَرْقَنْد، ونقل إلى سَرَخَس، والأكثر على أن ولادته كانت في شهر صفر، ووفاته في أواخر المحرم^(٢).

ج - بيته:

يظهر من الأخبار العزيرة التي انتهت إلينا عن أسرة السَّعد أنه نشأ في بيت علم، فأبوه عُمَرُ كان قاضياً، على ما صرَّح به هو في مقدمة أول كتاب ألفه، إذ قال: «يقول الفقير إلى الله الغنيّ، مسعود بن عمر القاضي التفتازاني»^(٣)، ويُفهم من كلام أورده صاحب مفتاح السعادة أن السَّعد يتحدّر من أصلابٍ كريمة ففي نسبه غير واحدٍ من أهل العلم، يقول: «مسعود بن القاضي فخر الدين عمر بن المولى الأعظم برهان الدين عبدالله بن الإمام الرباني شمس الحقّ والدين القاري»^(٤)، ويبدو من الكلام السابق أنّ أباه عمرَ يلقّب بفخر الدين، وقد يلقّب بزین الدین^(٥).

وعلى أعراقها تجري الجياد؛ إذ كان في سلالة السَّعد جُملةً من العلماء، فله ابنٌ اسمه مُحَمَّد، ألف له السَّعد كتاب تهذيب الكلام، فقال عنه: «الولد

(١) انظر مقدمته ٣٣ - ٣٥.

(٢) انظر المصادر المذكورة في أول هذه الترجمة. وسَرَخَس من مدن خراسان انظر:

معجم البلدان ٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) شرح تصريف الزنجاني على هامش تدريج الأداني ٤.

(٤) مفتاح السعادة ١ / ١٩٠.

(٥) انظر: المنهل الصافي ١١ / ٢٤١، الدليل الشافي ٢ / ٧٣٤.

الأعزّ الحفنيّ الحرّي بالإكرام، سميّ حبيب الله، عليه التحيّة والسلام»^(١)، ولولا هذه الإشارة لم يكد يعرف اسم ابنه، وأظنّ أنّ السَّعد أُلّف لهذا الولد نفسه كتاب الإرشاد، إذ قال في مقدمته: «وسألْتُ الله أن ينفع به الولد الأعزّ، وكلّ من يحاول الرِّشاد»^(٢)، ويظهر أن ابن السَّعد كان من العلماء؛ إذ قال السَّخاوي في أحد مُترجميه: «واجتمع في تلك البلاد بأكابر العلماء، منهم بهراة... وولد سعد الدّين التفتازاني»^(٣). توفي محمد سنة (٨٣٨هـ)، ولمحمد هذا ابن اسمه يحيى لقبه قطب الدين يُعرف بشيخ الإسلام كان قاضياً (ت ٨٨٧هـ)، وليحيى ولدٌ اسمه أحمد اشتهر بشيخ الإسلام، ويعرف بحفيد السَّعد التفتازاني، وليّ قضاء هراة مدة ثلاثين سنة، مات شهيداً سنة ٩١٦هـ، وله حاشيةٌ على مطوّل جدّه، وغيرها من الكتب^(٤).

د - رحلاته:

تنصُّ بعض الكتب التي ترجمتُ للسعد على أماكن تأليف كتبه^(٥)، ويظهر منها أنّه كان كثير التقلُّب في البلاد، ولم تذكر هذه الكتب شيئاً ذا بالٍ عن هذه الرّحلات وأسبابها. غير أنّ السَّعد نفسه كشف في بعض مقدمات كتبه أطرافاً منها،

(١) شرح التهذيب مع الحاشية ١١.

(٢) إرشاد الهادي ٨٣.

(٣) الضوء اللامع ٤ / ٣٢٧.

(٤) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٠ وفيه أن وفاة الحفيد ٩٠٦هـ، والتصحيح عن الزركلي،

والفوائد البهية ٢٢١ (حاشية كأنها من المؤلف)، وروضات الجنات ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣،

والأعلام ١ / ٢٧٠، والكنى والألقاب ٢ / ١٢١ - ١٢٢، وبروكلمان ٧ / ٣٣٨.

(٥) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩١ - ١٩٢، والبدر الطالع ٨٥٨ - ٨٥٩، وغيرها.

كقوله: «بعثني صدقُ الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفَرَطُ الشَّغْفِ بأخذ العِلْمِ من أفواه الرِّجال، على الترحُّلِ إلى جُرجانية خوارزم، محطَّ رحال الأفاضل، ومخيِّم أرباب الفضائل»^(١). ثم يذكر أنه بدأ في هذه البلدة بتأليف شرح التلخيص، وكان ذلك سنة ٧٤٢هـ^(٢). ويحدثنا عمَّا توارد إليه من أخبار المصائب في العشائر والإخوان، وتلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان، ولا سيما بلدته التي وُلِدَ فيها، إذ حلَّ بها الخراب والدمار^(٣)، ويقول بعد ذلك: «ثم ألجأني فرط الملال وضيق البالِ إلى أن تلفظني أرضٌ إلى أرضٍ، وتجرتني من رفعٍ إلى خفضٍ، حتى أنخْتُ بمحروسة هراة»^(٤). وفي هراة أتمَّ شرح التلخيص، وكان ذلك سنة ٧٤٨هـ^(٥)، وظاهر من كلامه أنه تنقَّل في بلاد كثيرةٍ بين جرجانية خوارزم وهراة، لم يقف البحث لها على ذِكْرٍ، وقد يكون رحلَ خلال سنوات تأليفه شرح التلخيص، أو قبلها، إلى المدن التي استقرَّ فيها شيخه العَصْدُ الإيجي، كإيج وكرمان وغيرهما^(٦).

فالسَّعدُ إذن رحل من تفتازان طلباً للعلم، سوى أن خرابها حال بينه وبين المآب، فاستمرَّ في التنقُّل من بلدٍ إلى بلد، والذي يبدو أنه كان يتقلَّب في مدن

(١) مقدِّمة المطوَّل ٣. وجرجانية: اسم لقصبة خوارزم انظر: معجم البلدان ٢ / ١٢٢ -

١٢٣، والحديث عن خوارزم فيه ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٨.

(٢) انظر: المطوَّل ٣، ٤٨٣.

(٣) انظر: المطوَّل ٤.

(٤) المطوَّل ٤ - ٥.

(٥) المطوَّل ٤٨٢، ومضى أنه لُقِّب بالهروي نسبة إلى هذه البلدة.

(٦) انظر: في إيج وكرمان معجم البلدان ١ / ٢٨٧، ٤ / ٤٥٤ - ٤٥٦.

خُراسان مدّة، كجام التي فرغ فيها من شرح الشمسية سنة ٧٥٢هـ^(١)، وسرّخس التي شرع فيها بتأليف مفتاح الفقه في السّنة نفسها^(٢). يؤيد ما مضى قول السّعد في مقدمة مختصر شرح التلخيص: «فانتصبت لشرح الكتاب... مع جمود القريحة بصير البليات، وخبود الفطنة بصرّصّر النّكبات، وترامي البُلدان بي والأقطار، ونبوّ الأوطان عني والأوطار، حتى طفقتُ أجوبُ كلَّ أغبرٍ قاتم الأرجاء، وأحرّزُ كل سطرٍ منه في شطرٍ من الغبراء»^(٣)، والسّعد فرغ من هذا المختصر سنة ٧٥٦هـ بغُجْدُوَان^(٤)، إحدى قرى بُخارى من مُدن ما وراء النهر^(٥)، فيظهر أنّه تنقل هذه المدّة في هذه المدن، ولعلّه ترحل عنها إلى كلستان من بلاد تركستان، ففيها فرغ من تأليف كتاب التلويح إلى كشف حقائق التنقيح^(٦)، سنة ٧٥٨هـ^(٧)، يؤيد ما مضى قوله في مقدمة هذا الكتاب: «وقد صادفتُ مُجتازي بما وراء النهر، لكثير من فضلاء الدّهر، أفندة تهوي إليه، وأكبّاداً هائمة عليه»^(٨).

ويظهر أنّ حنينه إلى هراة حملهُ على العودة إليها، إذ فيها شرع في تأليف الفتوى الحنفية سنة ٧٥٩هـ^(٩)، ومن ثمّ إلى خوارزم، إذ ألّف فيها شرح العقائد

(١) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢ وفيه (مزارجام)، وهي إحدى كُور نيسابور المشهورة، ونيسابور من مدن خراسان، انظر: معجم البلدان ٣/ ١٢٧، ٢/ ٣٥٠.

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٣) المختصر ١/ ٢٢ - ٢٤، وريح صرّ وصرّصّر: شديدة البرد، انظر: اللسان (صبر).

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩١.

(٥) انظر: في ترجمة هذه المدن معجم البلدان ٤/ ١٨٧، ١/ ٣٥٣ - ٣٥٦، ٥/ ٤٥ - ٤٧.

(٦) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٧) أرتحه السّعد في خاتمة كتاب التلويح ٢/ ٤٣٢، وانظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

(٨) التلويح ١/ ١٦.

(٩) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٩٢.

سنة ٧٦٨هـ، وفوائد شرح مختصر الأصول سنة ٧٧٠هـ، ورسالة الإرشاد سنة ٧٧٨هـ^(١)، ومعروفٌ أن تيمورلنك قد حَمَلَ على خوارزم حَمَلَاتٍ عِدَّةٍ في هذه المدة بين سنتي ٧٧٣ - ٧٨٠هـ^(٢)، وأثرُ هذه الحَمَلَاتِ ظاهرٌ في نتاج السَّعد؛ إذ لم يؤلَّف بين ٧٧٠ - ٧٧٨هـ سوى كتاب الإرشاد، وهو مختصر في مبادئ النحو لا يدلُّ تأليفه على كبير جُهدٍ. وتروي بعض الكتب أنه لما غزا تيمورلنك خوارزم، طلبَ الملكُ مُحَمَّدَ السَّرخُسي ابن الملك معز الدين حسين كَرَّت إلى ابن أخيه محمد غياث الدِّين - وكان وقتئذٍ من بطانة تيمور - أن يستأذن مولاه في إيفاد التفتازاني إلى سَرخس، فأذن تيمور، ولكنه عرف بعد ذلك فضلَهُ في العلم، فأرسل إليه يستقدمه إلى سمرقند. وقعد التفتازاني أولَ الأمر عن إجابة دعوته معتذراً بأنه يتهيأ للسَّفر إلى الحجاز، فأرسل إليه بدعوة ثانية، فانتقل إلى سمرقند، ولازم مجلس تيمور^(٣).

ومهما يكن من شأن هذا الخبر فإنَّ ما جاء فيه من انتقال السَّعد من خوارزم إلى سَرخس وسمرقند صحيح؛ بأية ما ذُكر من تواريخ كتبه التي ألفها في هذه المدة^(٤).

على أن السَّعد بقي يشعر بالاضطراب في ابتعاده عن وطنه، وما أصاب البلاد والعباد من المصائب والأرزاء، فتراه في مقدمة شرح المقاصد الذي فرغ منه في

(١) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٢) انظر: عجائب المقدور ٦٧ - ٦٨، ٨١ - ٨٢، والتاريخ من حواشي المحقق.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق إرشاد الهادي ١٥ عن كتاب حبيب السَّير، ولَمَّا أقب على هذا الكتاب مع إلحاحي في تَطْلُبِهِ. وكان تيمور قد جعل سمرقند عاصمة ملكه، يستقدم إليها علماء البلاد، انظر: عجائب المقدور ١١٢ - ١١٣.

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

سمرقند سنة ٧٨٤هـ^(١)، يقول: «إلى أن رمانى زمانى بما رمانى، وبلانى من الحوادث بما بلانى، وحالت الأحوال دون الأمان بل الأمانى، تناءت بي الأوطان والأوطار، وترامت بي الأقطار والأسفار، أقاسى أحوالاً تشيب النواصي، وأهوالاً تُذيب الرواسي...»^(٢). ومع كل ما يكابده السَّعد أَلْف في هذه المدَّة مؤلفاتٍ تعدّ في أعظم كتبه، كشرح المقاصد، وحواشي الكشَّاف، وشرح المفتاح. فالسَّعد أكثرُ التقلُّب في البلاد، فاستفادَ وأفاد، وعرف قدره كثيرٌ من العباد، ولم يثنَ له ذلك التَّرحال عزمًا، إذ استمرَّ يؤلِّف حتى آخر حياته.

هـ - شيوخه:

أتيح للسَّعد في رحلاته المذكورة أنفأ، أن يجتمع بشيوخ عدَّة، يأخذ عنهم العِلْم، ويباحثهم في مسائله، وتذكر أكثر مصادر ترجمته شيخين له هما القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦ أو ٧٥٣هـ)، وقطب الدين الرّازي (ت ٧٦٦هـ)^(٣)، وانفرد ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) بذكر شيخ ثالث، فقال: «ومولانا بهاء الدين السمرقندي»^(٤)، وأضاف ابن حجر شيخاً رابعاً، فقال في ترجمة الشيخ ضياء الدين العفيفي (ت ٧٨٠هـ): «أخذ عن القاضي عضد الدين... وتقدم في العلم

(١) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٢) شرح المقاصد ١ / ١٥٦، وفيه (تناءت بي الأوطان).

(٣) انظر مصادر ترجمته المذكورة أولاً، ووقع في مطبوع درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، والدليل الشافي ٢ / ٧٣٤ أن السَّعد أخذ عن القطب الشيرازي، وهو خطأ صوابه الرّازي؛ لأن القطب الشيرازي توفي سنة ٧١٠هـ أي قبل ولادة السَّعد، وأنا أجلّ المؤلفين عن مثل هذا، وأخشى أن يكون ما وقع من عبث النُّساح، ولم ينبّه على ذلك المحققان.

(٤) انظر: الدليل الشافي ٢ / ٧٣٤.

قديمًا حتى كان سعد الدين التفتازاني أحد من قرأ عليه^(١)، ولا شك أن للسعد شيوخًا آخرين غير هؤلاء، إذ قال المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) في ترجمته: «وأخذ عن القطب... والقاضي عضد الدين... وشيوخ تلك البلاد»^(٢)، وقال السعد في مقدمة المطول عند ذكر رحلته إلى جرجانية خوارزم: «وصرفتُ شطراً من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجعُ الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحثُ الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره»^(٣)، فعلق الفناري (ت ٨٨٦هـ) على ذلك بقوله: «قيل: وأراد بالشيوخ: ناصر الدين الترمذي، وعلاء الدين السغناقي، وبهاء الدين الحلواني»^(٤)، ولم أقف على ما يهدي إلى تلمذة السعد لهؤلاء، إلا ما سيذكر من أمر الترمذي^(٥)، ولولا ما في نقل الفناري من التضعيف لاعتمدتُ عليه في إبتاتهم.

على أن السعد لم يصرح بتسمية أحد من شيوخه، فيما انتهى إلينا من كتبه، لكنه نبه في المقدمات على أنه باحثٌ كثيراً من الشيوخ الثقات على نحو ما مضى من كلامه في المطول، ونحو قوله: «وطلبوا مني أن أثبت ما ثبت عندي، وأقرّر لهم ما تقرّر في يدي، ممّا سمعتُ من كبار الأفاضل»^(٦)، وقوله فيما حصّله من فوائد

(١) إنباء الغمر ١ / ٢٨٣، وانظر: روضات الجنات ٤ / ٣٨.

(٢) درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١.

(٣) المطول ٣.

(٤) حاشية الفناري على المطول ٢٠. وفي حاشية الدسوقي ١ / ٢٠٤، عند أحد ردود السعد: «وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح».

(٥) انظر ما سيأتي ١٢٥. وفي حاشية الدسوقي على مختصر السعد ١ / ٢٠٤ إشارة إلى الشيخ علاء الدين.

(٦) حواشي الكشف ١١ - ١ / ١

وتحقيقات على الكشاف: «إذ لم أدركها إلا في مُدَّةٍ طويلة لا أذكرُ طرفها، ومجاهداتٍ عجيبة لا أنسى مجاذباتي فيها، ومراجعاتٍ كثيرةٍ إلى الثقات، ومطالعاتٍ عميقةٍ لما أثبتته الأثبت»^(١)، وقوله متحسراً على ذهاب أولئك العلماء: «مع ما مُنيتُ به من انقراض مَنْ كُنْتُ أراجِعُهُ من الفضلاء الذين تفسَّختُ في هذا الباب خُطاهم، والأذكياء الذين تنفَّستُ في ميادينهم مداهم»^(٢).

ولعلَّ أبعدَ شيوخه أثراً فيه عضد الدين الإيجي، إذ نقل أن السَّعد قال في الثناء عليه: «لم يبقَ لنا سوى اقتفاء آثاره، والكشفِ عن خبيثات أسرارهِ، بل الاجتناء من بحار ثماره، والاستضاءة بأنواره»^(٣). ولعلَّ أثيرين للعضد في تلميذه السَّعد: التَّحقيق إذ اشتهر بذلك العضد، قال السَّعد في مقدمة شرحه على شرح العضد مختصراً ابن الحاجب: «كذلك شرحه للعلامة المحقق والنَّحرير المدقِّق عضد الملة والدين... بل لم يُحسب أن أحداً يبلغ هذا الأمد من التَّحقيق، أو بشراً يسلك هذا النمط من التَّدقيق»^(٤). وطريقةُ الشرح من خفاء الاعتراضات ونحوها، والإيجاز في العبارة^(٥).

و - تلامذته:

لعلَّ تلامذة السَّعد لم يَنْبَغوا نبوغه، ولم يبلغوا من الشهرة ما بلغه، فقلَّ من المترجمين مَنْ يذكر أحداً منهم عند ترجمة السَّعد^(٦)، ولعلَّ سبب ذلك أنه لم

(١) حواشي الكشاف اللوح ١ / أ.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢ / ب.

(٣) شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨.

(٤) فوائد شرح مختصر الأصول ١ / ٣.

(٥) انظر ما سيأتي ٩٠ - ٩١.

(٦) انظر المصادر المذكورة في أول هذه الترجمة.

يكن للسَّعد تلامذة يختصون به، ويلازمونه ملازمة طويلة؛ فقد مضى أن السَّعد لم يقرَّ قراره في بلد، فكان لا يثبت في أرضٍ إلا نزعَتْ به نفسه إلى أخرى، فلعلَّ هذا ما كثَّر طلابه وقلَّ مُدَّة ملازمتهم إياه.

وقد رحل إليه الطَّلَبَة^(١)، وصرَّح هو بذلك فقال: «فقد كنتُ في إبان الأمر، وعنفوان العمر... أسرَّحُ النظر في العلوم طلباً لأزهارها وأنوارها، وأشرحُ الكُتُب من الفنون كشفاً لأستارها عن أسرارها، يرد عليَّ حدَّاق الآفاق غوصاً على فرائد فوائدها، ويتردّد إليَّ أكياس الناس رَوْماً لشوارد عوائدها...»^(٢).

وقد تحمَّل بعض الباحثين عبءَ جَمْع ما تناثر ممَّن ذكِر من تلامذة السَّعد بما أغنى عن التفصيل ههنا^(٣)، وأبرزهم علاء الدِّين الرُّومي (ت ٨٤١هـ)، وحسام الدِّين الأبيوردي (ت ٨١٦هـ)، وفتح الله الشرواني (ت ٨٥٧هـ) وعلاء الدين البخاري (ت ٨٤١هـ)، وجلال الدين يوسف الأوبهي، الذي قال عنه صاحب مفتاح السعادة: «وكان من تلامذة مولانا سعد الدِّين التفتازاني، وقد أجازته التفتازاني من بين تلامذته بتغيير مصنفاته فقال: (أما بعد حمد الله والصلاة على رسول الله فقد أجزتُ للمولى العالم الفاضل الكامل، جلال الدِّين يوسف... أن يروي جميعَ مقروءاتي ومسموعاتي ومستجازاتي عموماً، ومصنفااتي خصوصاً، فقد قرأ الكثير، وسمع الكثير مثل شرح الكشَّاف والمفتاح، وغيرهما، وأن يدرّسهما، ويصلح ما يتفق أنَّه من سهو البنان أو البيان، بعد التأمل والاحتياط، والمراجعة

(١) انظر: البدر الطالع ٨٥٨.

(٢) شرح المقاصد ١ / ١٥٤.

(٣) انظر مقدّمتي محقق شرح المقاصد ١ / ١١٢ - ١٢٣، ومحقق إرشاد الهادي ٢٩ - ٣١.

والمطالعة الوافرة، وهذا خطّ الفقير سعد التفتازاني»^(١).

وهذه الإجازة تكشف منهج السعد في تدريس طلابه؛ إذ يحثهم على الاطلاع الواسع والتثبت، ثم النقد ولو على كتب أستاذهم، والذي يقرأ شرح السعد على شرح مختصر الأصول لشيخه العضد، يرى أنّ السعد - على إجلاله لأستاذه في المقدمة، على نحو ما مضى نقله - لم يُخل كتابه من تصحيح ونقد لما كتبه العضد.

ز - ما وقع بين السعد ومعاصره الشريف الجرجاني:

مضى أنّ السعد كان صدرأً من صدور مجالس تيمورلنك، ينافسُه في منزلته معاصره السيّد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ). ويُذكر أنّ تيمور جمع بينهما في مناظرة^(٢)، تختلفُ المصادر في الذي أُديرث عليه، ولعلّها كانت جُملةً من المناظرات تنوعتْ مسائلها، قال ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): «ولقد حدثني العلامة علاء الدين علي الرومي [ت ٨٤١هـ] تلميذهما عنهما بما كان يقع بينهما

(١) مفتاح السعادة ١ / ١٧٧.

(٢) انظر مصادر ترجمة السعد، وانظر درر العقود الفريدة ٢ / ٥٢٤ (في ترجمة الشريف)، والضوء اللامع ٥ / ٣٢٩، ٦ / ٤٦، والأطول ٢ / ٣١٩، وعقد الدرر البهية ٢٢٩ - ٢٣٠، وروح المعاني ١ / ١٦٨، وتوسع في مناقشتها الألويسي في المسائل العراقية ١٤٩ - ١٥٩، والصبان في الرسالة البيانية ٣٢١ - ٣٣٥، ودُكرَ فيها أنّ لطاشكبري زاده رسالتين في هذه المسألة انتصر فيهما للعلامة التفتازاني، سمى واحدة منهما محقق شرح المقاصد ١٣٠ / ١٣١ وهي مسالك الخلاص في مهالك الخواص، والثانية بعنوان الإنصاف في مشاجرة الأسلاف، وزاد ذكر أخرى لغيره بعنوان رسالة في تحقيق الاستعارة التمثيلية، ونقل ما جرى فيها بين السعد والشريف لابن صدر الدين زاده، وذكر محقق إرشاد الهادي ٢٦ كتاباً رابعاً فيها بعنوان اختلاف التفتازاني مع الجرجاني لمسبّحي زاده.

من المباحث والمسائل والأجوبة»^(١).

والظاهر من الأخبار أن السيّد رجّح على السّعد في هذه المناظرات^(٢)، غير أنّ من العلماء من اطلع عليها وقدّم السّعد، قال صاحب روح المعاني: «والعلماء إلى اليوم فريقان في ذلك، ولا يزالون مختلفين فيه، إلا أنّ الأكثر مع السّعد»^(٣)، وقال في موضع آخر: «وعندي، وعليه الكثير، أنّ الحقّ مع العلامة النّحرير»^(٤)، ويروى أن تقديم السيّد أمرٌ دُبّر بليل، نيلاً من السّعد لأمرٍ وقعت بينه وبين تيمور^(٥). وعزا ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ظهور السيّد على السّعد إلى فصاحته، فقال: «وكان في الغالب يُرجّح الشّريف... بطلاقة لسانه وفصاحته، لا لزيادة علمه. ويقال: إن قلم سعد الدّين هذا كان أتقن من لسانه؛ فلهذا الأمر ظهر الشّريف عليه»^(٦). وذكر الشّيوطي (ت ٩١١هـ) في ترجمة السّعد أنّه «كان في لسانه لُكنة»^(٧).

وما وقع بينهما ظهرت آثاره في كتابات السيّد، قال المقرئ عند ذكر تصانيف السّعد: «وتعقّب الكثير منها الشّريف الجرجاني وغيره، وغالب ما يتعقّب

(١) المنهل الصافي ١١ / ٢٤٢، وانظر: الضوء اللامع ٦ / ٤٢.

(٢) انظر المصادر السالفة.

(٣) روح المعاني ١ / ١٦٨.

(٤) الاجوبة العراقية ١٥٥. وانظر: عقد الدرر البهية ٢٣٠، والرسالة البيانية ٣٢١، وكشف الظنون ١ / ٢٢٢.

(٥) انظر: الاجوبة العراقية ١٥٨ - ١٥٩.

(٦) المنهل الصافي ١١ / ٢٤٢، وانظر: دُرر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، وكشف الظنون ١ / ٢٢٢.

(٧) بغية الوعاة ٢ / ٢٧٦.

عليه لا يخلو من تعسفٍ»^(١)، وقال الفناري (ت ٨٨٤هـ) - وسمى السيد بالمحشي والسعد بالشارح -: «فإطباق المحشي على الطعن في الشارح لا يلتفت إليه»^(٢).
ويذكرون أن تيمور قدّم، فيما بعد، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) على الشريف الجرجاني^(٣).

ح - مذهبه وعقيدته :

اختلف الناس في مذهب السعد، فمنهم من ذهب إلى أنه كان شافعي المذهب^(٤)، ومنهم من قطع بأنه حنفي^(٥)، ورأى فريق أنه محقق المذهبين، لا شافعي كالشافعية، ولا حنفي كالحنفية^(٦)، وأراني إلى هذا الأخير أميل، بعد الاطلاع على ما كتبه الفرقاء، والنظر في أدلتهم، وبعد أن تصفحت كتبه فما وقفت على قرائن قوية تدعم نسبته إلى أحد المذهبين.

(١) دُرر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١.

(٢) حاشية الفناري على المطول ١١٤.

(٣) انظر: عقد الدرر البهية ٢٣٠ - ٢٣١، والبدر الطالع ٨١٣.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، ووجيز الكلام ١ / ٢٩٥، وفيه قال السخاوي: «ويغلب على ظني أنه كان شافعيًا»، وحاشية الفناري على المطول ٣٣٢، ٣٦٧، وكشف الظنون ١ / ٤٩٦، والفوائد البهية ٢٢٢ - ٢٢٣، وانتصر لهذا الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، مقالاته ١٦٥، وغيره من المُحدثين.

(٥) انظر: المنهل الصافي ١١ / ٢٤١، هديّة العارفين ٢ / ٤٢٩، وفتح الغفار ١ / ٦، والفوائد البهية ٢٢١ - ٢٢٢، وانتصر لهذا الشيخ المحقق عبد الفتاح أبو غدة في حواشيه على إقامة الحجة ١٧ - ١٨.

(٦) انظر: حواشي إقامة الحجة ١٦ في كلام نُقل عن اللكنوي، ومقال الأستاذ النجار في مجلة الهداية الإسلامية مج ١٣ الجزء ١ / ١٣.

ولعلّ في مُشِيخَتِهِ ما يعين على ذلك، فشيخاه العضد والرازي كانا شافعيين^(١)،
والسمرقندي كان حنفيّاً^(٢)، والعفيفي كان حنفيّاً الأصول شافعيّاً الفروع^(٣)،
وكذلك كان العلاء البخاري، تلميذُ السَّعْدِ، يقرّر الفقه على المذهبين^(٤).

وقد صرّح هو باطلاعه على المذهبين فقال: «وسيحمد الغائص في بحار
التَّحْقِيقِ، ما أودعْتُ هذا الكتابَ، الذي لا يستكشف القناع عن حقائقه إلاّ
الماهر من علماء الفريقين، ولا يستهلّ للاطلاع على دقائقه إلاّ البارِع في أصول
المذهبين»^(٥).

ومثل ذلك يقال في عقيدته، فمَنْ جعله حنفيّاً فهو عنده ماتريديّ العقيدة،
ومن جعله شافعيّاً فهو عنده أشعريّ^(٦)، وإلاّ فهو محقّق فيهما. على أن الجميع
متفقون على أنه لم يكن متعصباً في مذهبه واعتقاده.

ط - أدبه وشعره:

مَنْ يقرأ كلام السَّعْدِ، ولا سيّما مقدمات كتبه، يرى فيها عنايته بالأدب،
وأطلاعه على أساليب العرب، وقد صرّح بذلك في قوله: «فقد بعثني فرطُ الشَّغْفِ
بتتبُّع الخواصّ لتراكيب البلغاء، وإيراد المعاني بالأساليب المختلفة الأنحاء...»

(١) انظر: شذرات الذهب ٨ / ٢٩٨، ٣٥٥.

(٢) انظر: الدليل الشافي ٢ / ٧٣٤.

(٣) انظر: إنباء العُمر ١ / ٢٨٣.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٩ / ٢٩٤.

(٥) التلويح ١ / ١٦.

(٦) انظر: مقال الأستاذ النجار ١ / ١١ - ١٢، ومقدمة تحقيق شرح العقائد (طبعة سلامة)

١٦ - ٢١، وموسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين ٥١٧ - ٥١٨.

على أن نهضت طول الشباب إلى اقتناء العلوم العربية، ونفضت أحلاس الأسباب إلى الارتقاء في الفنون الأدبية... أحفظ كل نادرة سمعت من الفصحاء في نواديها ومجامعها، أو صدرت عن البلغاء في بواديها ومراتعها، ما أطلعت على كتاب غريب إلا التقطت رغائبه، ولا سمعت بأديب أريب إلا أخذت غرائبه»^(١).

بل يظهر من كتبه أن له اطلاعاً واسعاً على أدب الفرس، إذ عقد شيئاً من المقارنة بين بلاغتهم ومعانيهم الشعرية وما عند العرب، كقوله: «وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي»^(٢)، وقوله: «وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين، وهو قليل متكلف، ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأول بحيث لو جمعت كانت شعراً مستقيم المعنى»^(٣).

وذكر طرفاً من أدبه كما في قوله: «ولقد كنت أجمع في مكاتباتي بين أبيات مختلفة البحور، متباعدة الأوزان جداً، لتناسب معانيها، وتناسق دلالتها، وشدة ملاءمتها للغرض المسوق له الكلام... ثم بلغني أن أكثر من وصل إليه هذا أخطأ فخطأني، وتوهم أنه شعر واحد، غلطت في جميع أبياته، ونظم

(١) شرح المفتاح اللوح ١ / ب، ٢ / أ. ونفضت أحلاسه إذا تركته، والجلس: مسح يُسَطُّ في البيت، وتُجَلَّلُ به الدابة. الأساس (جلس)، والأسباب: المنازل والمودة. اللسان (سبب).

(٢) المختصر ٤ / ٤٥٨، وانظر السابق ٤ / ١٤٠، وشرح المفتاح اللوح ٢٢٦ / ب، ٢٣٨ / أ - ب، ففيهما ذكر لبعض أعلام الأدب الفارسي كالفردوسي والأنوري، وشيء من شعرهم.

(٣) المختصر ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٣.

شنتاه، فلم تنفعه تلك القرائن، ولم تؤثر في إشعاره بأنَّ مَنْ كان بهذا المحلِّ مِنْ طَبْعِ الشُّعْرِ كيف يتفق خروج عن الوزن في أشعاره، فرجعتُ عن تلك الطريقة»^(١). وفي هذا النَّصِّ تصرُّحٌ من السَّعْدِ بقول الشُّعْرِ، والمقريزي قال عنه في هذا: «ونظَّم الشُّعْر فأجاد»^(٢)، وقال السَّعْدُ عن نفسه: «ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

علا فأصبح يدعوهُ الوري ملكا وريثما فتحوا عينا غدا ملكا»^(٣)

وهذا البيت من كلمة له، كان أنشدتها في مقدمة المطوَّل^(٤)، يمدح فيها السلطان محمد كرت، أولها:

خليفة ملك الآفاق سطوته والحقُّ كان مداه آيةً سلكا
يحومُ حول ذراه العالمون كما ترى الحجيجَ بيتَ الله مُعتركا

قال أحدُ الشُّرَاحِ: «هذه القطعة من نظم الشَّارح، كانت في الأصل، كأنه ضرب عليها في النُّسخة المقروءة عليه، فكأنه لم يرضَ من الممدوح»^(٥). ومما صرَّح به من شعره قوله: «كما قُلْتُ:

(١) شرح المفتاح اللوح ٣٦ / أ.

(٢) درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١، وفي المنهل الصافي ١١ / ٢٤٢ أن له نظماً بالعربية والفارسية.

(٣) المختصر ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٤) انظر: المطوَّل ٥.

(٥) عقود الدرر في حلِّ أبيات المطوَّل والمختصر اللوح ٥ / أ - ب.

طوئْتُ بِإِحْرَازِ الْفُنُونِ وَنِيلِهَا رِداءَ شِبابِي وَالْجَنُونِ فُنُونِ
 فَحِينَ تَعَايَيْتُ الْفُنُونَ وَحَظَّهَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْفُنُونَ جَنُونَ^(١)
 وَنَسَبْتُ إِلَيْهِ بَعْضَ كُتُبِ التَّرَاجِمِ أَيْبَاتاً أُخْرَى^(٢)، وَانْفَرَدَ أَحَدُهَا بِذِكْرِ أَشْعَارٍ لَهُ
 بِالْفَارْسِيَّةِ^(٣).

وَمِنْ صِلَةِ الْكَلَامِ هَهُنَا ذِكْرُ قِصَّةِ حِكَايَا السَّعْدِ تَكشِفُ عَنْ ظَرْفِهِ وَأَدْبِهِ، إِذْ
 يَقُولُ: «وَمَا يَنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِي مَمَّنَ الْغَالِبِ عَلَيَّ لِهَجَّتِهِمْ
 إِمَالَةُ الْحُرُوفِ نَحْوَ الْفَتْحَةِ أَتَانِي بِكِتَابٍ، فَقُلْتُ: (لِمَنْ هُوَ؟) فَقَالَ: (لِمَوْلَانَا
 عَمْرٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، فَضَحِكَ الْحَاضِرُونَ، فَنَظَرَ إِلَيَّ كَالْمَتَعَرِّفِ عَنْ سَبَبِ ضَحِكِهِمْ،
 الْمُسْتَرشِدِ لَطَرِيقِ الصَّوَابِ، فَرَمَزْتُ إِلَيْهِ بِغَضِّ الْجَفْنِ، وَضَمَّ الْعَيْنِ، فَتَفَطَّنَ
 لِلْمَقْصُودِ، وَاسْتَظَرَفَ ذَلِكَ الْحَاضِرُونَ»^(٤).

وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ لَا أَعْرِفُ سَبَباً لِقَوْلِ د. أَحْمَدَ مَطْلُوبٍ عَنْ شَرْحِي التَّلْخِيصِ
 لِلسَّعْدِ: «وَأَسْلُوبُهُ فِيهِمَا رَكِيكٌ تَشْبُوهُ الْعُجْمَةُ»^(٥)، وَفِي الْكِتَابَيْنِ يَقُولُ حَاجِي
 خَلِيفَةُ: «وَهُمَا أَشْهَرُ شُرُوحِهِ، وَأَكْثَرُهَا تَدَاوُلًا، لَمَّا فِيهِمَا مِنْ حُسْنِ السَّبْكِ،

(١) المَطْوَلُ ٤٢٤. وَهُمَا فِي الْمَنْهَلِ الصَّافِي ١١ / ٢٤٢، وَشَذْرَاتُ الذَّهَبِ ٨ / ٥٤٨،
 وَابْدِرَالطَّالِعِ ٨٥٩.

(٢) انظُر: شَذْرَاتُ الذَّهَبِ ٨ / ٥٤٨، وَابْدِرَالطَّالِعِ ٨٥٩.

(٣) انظُر: رُوضَاتُ الْجَنَاتِ ٤ / ٣٦ - ٣٧، وَنَقَلَ الْأَبْيَاتَ مُحَقِّقُ إِرشَادِ الْهَادِي، وَسَاقَ
 تَرْجُمَتَهَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ ١٩ - ٢٢.

(٤) الْمُخْتَصَرُ ٤ / ٣٤٦.

(٥) الْقَرْوِينِيّ وَشُرُوحُ التَّلْخِيصِ ٥٧٢.

ولطف التعبير، فإنهما تحريرٌ نحريٌّ أيّ نحريٌّ^(١).

ي - مكانته عند أهل العلم:

أثنى على السَّعدِ كلُّ من ترجم له، وذكروه بالشُّهرة ويُعدُّ الصِّيت، والبراعة في التَّأليف، ولعلَّ أسيرَ ما قيل فيه كلمة معاصره ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): «ولقد وقفتُ بمصرَ على تآليف متعدِّدة لرجُلٍ من عُظماء هراة، من بلاد خراسان، يشهر بسعد الدِّين الثفتازاني، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، تشهدُ بأنَّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلُّ على أنَّ له اطلاعاً على العلوم الحِكْمية، وقدماً عاليةً في سائر الفنون العقلية»^(٢). وقال عنه ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار، ولم يكن له نظيرٌ في معرفة هذه العلوم»^(٣). وقال عنه الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): «متفردٌ بعلومه في القرن الثامن، لم يكن له في أهله نظير فيها، وله من الحظِّ الشُّهرة والصِّيت في أهل عصره فَمَنْ بعدهم = ما لا يلحق به فيه غيره»^(٤).

ولا تعدُّ الحسنة ذاماً؛ إذ نرى أحد المتأخرين وهو الشُّهاب المرجاني (ت ١٣٠٦هـ) يحمل على السَّعد حملة شعواء^(٥)، ورأيه أن السَّعد ألف كتاب التلويح للردِّ على الحنفيَّة، وقد ردَّ على المرجاني هذا غير واحدٍ، وبيتوا أنه إنما

(١) كشف الظنون ١ / ٤٧٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٣ / ١١٠١.

(٣) الدرر الكامنة ٥ / ١٢٠.

(٤) البدر الطالع ٨٥٩.

(٥) انظر: كتابه حزمة الحواشي لإزالة الغواشي ١ / ٢ - ٤.

أُتي من ضيق العَظَنِ والعصبيّة للحنفيّة^(١).

وكذا لما أزرى الشَّيخ محمد رشيد رضا بكتب السَّعد البلاغية، في مقدمة نشرته لأسرار البلاغة = نهض الشَّيخ محمود شاكر للردِّ عليه، فقال: «ورحِمَ اللهُ الشَّيخ رشيد رضا. فقد كنتُ في صدر شبابي، وفي إبان طلبي العلم، حين قرأتُ مقدمة الشَّيخ رشيد رضا لأسرار البلاغة، ورأيتُ ما فيها من العَمَز في عمل السَّكَّاكي، ثمَّ الطَّعن الشَّديد في كتب السَّعد التفتازاني... فراعني يومئذٍ ما يقوله الشَّيخ في السَّعد التفتازاني الذي أثنى عليه كلُّ من ترجم له... ومع ذلك، فقد دعاني ما كتبه عن كتب السَّعد أن أنظر فيها وأقرأها، فوجدتُ أنه قد ظلم السَّعد ظلماً بيئاً، لأنَّ الرِّجل كان يكتب لأهل زمانه، وما أَلفوا من العبارة عن علمهم، وأنَّ فيه من النَّظر الدَّقيق في البلاغة، قدرًا لا يستهين به أحدٌ يحملُ في نفسه قدرًا من الإنصاف»^(٢).

ك - علومه ومصنَّفاته:

برع السَّعد واشتهر في علوم عدَّة، يدلُّ عليها ما انتهى إلينا من مصنَّفاته، قال الشُّوكاني (ت ١٢٥٠هـ) فيه: «فاق في النحو والصَّرْف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام، وكثير من العلوم... ومصنَّفاته قد طارت في حياته إلى جميع البلدان، وتنافسَ الناسُ في تحصيلها»^(٣)، وقال المقرئزي

(١) توسَّع في الردِّ عليه الأستاذ النجار في مجلة الهداية الإسلامية مج ١٣، الجزء

١٠ / ١١، والشَّيخ المحقق عبد الفتاح أبو غدة في حواشي إقامة الحجة ١٧.

(٢) انظر: مقدمة أسرار البلاغة ١٧، وكان الشَّيخ محمود نقلَ قبل هذا الكلام مقدمة الشَّيخ رشيد تامَّة ٩ - ١٦.

(٣) البدر الطالع ٨٥٨ - ٨٦٠.

(ت ٨٤٥هـ): «وقد انتشرت مصنفاته في الأفق، وتناقلها الرفاق، وكثر الانتفاع بها، والاشتغال فيها»^(١).

ومما يدل على كثرة انتشار كتب السَّعد في حياته ما مضى من كلام ابن خلدون، وهو قد أَلَفَ مقدمته سنة ٧٧٩هـ، والسَّعد نفسه صرَّح بذلك في أحد مقدمات كتبه، فقال: «وحيث حررتُ بعضاً من الكتاب، ونبدأ من الفصول والأبواب، تسارع إليه الطلاب، وتداولته أيدي أولي الألباب»^(٢).

وللسَّعد مؤلفات كثيرة، رأيتُ أن أجعلها في قسمين، ما وُقِفَ عليه مطبوعاً أو مخطوطاً أو منسوباً إليه، وما لم يُوقَفَ عليه، ثم أرتبها في أقسامها هذه على الهجاء. ولن يشار ههنا إلى ما وُقِفَ عليه من طبعات لهذه الكتب، اكتفاءً بذكرها في فهرس المصادر والمراجع.

* ما وُقِفَ عليه من مصنفات السَّعد:
أ - المطبوعة:

١ - الإرشاد: وهو مختصر تعليمي في النحو أَلَفه لابنه، على نحو ما ذكر في خطبته، وبهذا الاسم سمَّاه المؤلفُ فيها^(٣)، فرغ منه سنة ٧٧٨هـ بخوارزم^(٤)، وطبع محققاً باسم إرشاد الهادي، وعليه شروح عدَّة^(٥).

٢ - التلويح إلى كشف حقائق التنقيح: في أصول الفقه، وهو شرح على

(١) درر العقود الفريدة ٣ / ٤٧١.

(٢) شرح المقاصد ١ / ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) انظر: إرشاد الهادي ٨٣.

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٥) انظر: مقدمة التَّحقيق ٣٦ - ٣٧، وبروكلمان ٧ / ٣١٩.

التنقيح وشرحه التوضيح لصدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧هـ)، وبهذا سماه السعد في مقدمته^(١)، فرغ منه سنة ٧٥٨ بكلمستان تركستان^(٢)، وله طبعات عدّة، وعليه حواشٍ^(٣).

٣- غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام: بدأ سماه السعد في المقدمة، وفيها أنه ألفه لابنه محمد^(٤)، ويردّ باسم تهذيب الكلام، أو تهذيب المنطق والكلام^(٥)، فرغ منه سنة ٧٨٩هـ بسمرقند^(٦)، وله طبعات عدّة مع شروحه.

٤- شرح تصريف الزنجاني: وهو شرح على كتاب العزّي في التصريف، لعزّ الدين إبراهيم بن عبد الوهّاب الزنجاني (ت بعد ٦٥٥هـ)^(٧)، ورد بهذا الاسم، وباسم شرح تصريف العزّي، والزنجانية، ويسمّى في الهند السعدية^(٨)، وهو أوّل مصنّفاته كما ذكر في خطبته^(٩)، فرغ منه سنة ٧٣٨هـ، وهو في السادسة

(١) انظر: التلويح ١ / ١٦.

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٣) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٩٦ - ٤٩٨.

(٤) انظر: مقدمة شرح التهذيب ١٠ - ١١.

(٥) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢، وشذرات الذهب ٨ / ٦٥٤٨، ودائرة المعارف الإسلامية ٥ / ٣٤٣.

(٦) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٧) انظر: كشف الظنون ٢ / ١١٣٨ - ١١٣٩.

(٨) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩١، وبروكلمان ٧ / ٣١٨، والدرر الكامنة ٥ / ١١٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، والبدر الطالع ٨٥٨، ودائرة المعارف الإسلامية ٥ / ٣٤١.

(٩) انظر: شرح تصريف الزنجاني ٦.

عشرة^(١)، وعليه شروح^(٢).

٥ - شرح التلخيص: الأول المشهور بالمطول، سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

٦ - شرح التلخيص: الثاني المشهور بالمختصر، سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

٧ - شرح الشمسية: في علم المنطق، وهو شرح لمتن الشمسية لنجم

الدين عمر بن علي القزويني (ت ٦٩٣هـ)^(٣)، ويسمى في الهند السعدية^(٤)، فرغ منه سنة ٧٥٢هـ بمزارجام^(٥)، وله طبعة عتيقة.

٨ - شرح العقائد: وهو شرح لكتاب العقائد لنجم الدين عمر بن محمد

النسفي (ت ٥٣٧هـ)، وبهذا الاسم ورد عند المترجمين^(٦)، وفرغ منه سنة ٧٦٨هـ بخوارزم^(٧)، وطبع غير طبعة باسم شرح العقائد النسفية، وعليه حواشٍ كثيرة جداً^(٨)، ونظمه بعضهم^(٩).

(١) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩١ وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧.

(٢) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٩٦ - ٤٩٨.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٥ / ١١٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧، وكشف الظنون ٢ / ١٠٦٣.

(٤) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٥ / ٣٤٢.

(٥) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٦) انظر المصادر السالفة، وكشف الظنون ٢ / ١١٤٥.

(٧) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٨) أحصاها محقق العقائد النسفية ٨ - ١٥، وانظر: كشف الظنون ٢ / ١١٤٥ - ١١٤٨.

(٩) انظر: الضوء اللامع ٢ / ١١٥.

٩ - فوائد شرح مختصر الأصول: وهو شرح على شرح شيخه العضد (ت ٧٥٦ أو ٧٥٣هـ) على مختصر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، بهذا الاسم أحال عليه السَّعد^(١)، ويرد باسم شرح المختصر في الأصول، أو شرح شرح الأصول^(٢)، أو حاشية شرح مختصر الأصول^(٣)، وبهذا الاسم الأخير طُبِعَ.

١٠ - ١١ - المقاصد، وشرح مقاصد الكلام: ألف السَّعد مختصراً في علم الكلام سمّاه المقاصد^(٤)، ثم شَرَّحَه، وأحال على هذا الشرح باسم شرح مقاصد الكلام^(٥)، ويردُّ بأسماء قريبة^(٦)، فرغ منهما سنة ٧٨٤هـ بسمرقند^(٧)، وطُبِعَ الشرح محققاً باسم شرح المقاصد.

١٢ - النعم السَّوابغ في شرح النَّوابغ: وهو شرح على كتاب نوابغ الكلم للزمخشري^(٨)، وهو تعليمي فيه فوائد لغوية ونحوية، وطُبِعَ باسم النعم السَّوابغ في شرح الكلم النَّوابغ.

ب - المخطوطة:

١ - حواشي الكشَّاف: سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

(١) انظر: شرح المقاصد ٤ / ٢٨٣، ٢٩٢، ٣٤٢، ٣٤٤، وشرح المفتاح اللوح ٦٠ / أ.

(٢) انظر شرح الرسالة السمرقندية للعصام ٨٥، وحاشية الصبان عليه ٨٧.

(٣) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢، وانظر: شذرات الذهب ٨ / ٥٤٨.

(٤) انظر: مقدمة شرح المقاصد ١ / ١٥٥.

(٥) انظر: شرح المفتاح اللوح ٤٨ / أ.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ٥ / ١١٩، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦.

(٧) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٨) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٩٧٨.

٢- شرح المفتاح: سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

ج - المنسوبة إليه :

وقف البحث على شرح للأربعين النووية منسوبٍ إلى السَّعْدِ، مطبوع طبعةً عثمانية في دار الطباعة العامرة سنة ١٣١٦هـ، جاء عنوانه فيها «شرح حديث الأربعين للنووي»، ولا يخفى ما فيه من عُجْمَة. وهذا الكتاب لا تصحُّ نسبته إلى السَّعْدِ لأمورٍ منها:

أن صاحبه ينقل عن القاموس المحيط^(١) الذي فرغ منه صاحبه بعد سنة ٨٠٢هـ^(٢)، أي بعد وفاة السَّعْدِ، وأنه يقول في أوله: «إذ لستُ من أهل التَّحْقِيقِ»^(٣)، والسَّعْدِ ممَّا يفاخر بالتَّحْقِيقِ، وأنَّ حاجي خليفة ذكر طرفاً من مقدمة لأحد شروح الأربعين تطابق ما جاء في هذا المطبوع، لكنّه لم ينسبه إلى السَّعْدِ^(٤)، مع أنه ذكر أن للسَّعْدِ شرحاً على الأربعين^(٥)، ثم إنَّ مؤلف هذا الشرح ذكر في آخره أنه فرغ منه سنة ٨١٢هـ^(٦)، فكيف يصح للسَّعْدِ.

د - ما ذُكِرَ للسَّعْدِ من مصنّفات لم يُوقَفْ عليها:

١- الإصباح في شرح ديباجة المصباح في النحو^(٧).

(١) انظر: شرح حديث الأربعين ٢٣، ٥٦.

(٢) انظر: مقدمة محقق بصائر ذوي التمييز ١/١٨.

(٣) انظر: شرح حديث الأربعين ٣.

(٤) انظر: كشف الظنون ١/٦٠، ويقارن بمقدمة شرح حديث الأربعين ٢.

(٥) انظر: كشف الظنون ١/٥٦.

(٦) انظر: شرح حديث الأربعين ١٢٩.

(٧) هدية العارفين ٢/٤٣٠.

- ٢ - بحث المشترك^(١).
- ٣ - ترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدي المعروف بالبستان^(٢).
- ٤ - تركيب الجليل في النحو^(٣).
- ٥ - تركيب غريب وتريب نجيب^(٤).
- ٦ - تكملة شرح الهداية للسروجي^(٥).
- ٧ - حلّ المعاهد في شرح القواعد لابن هشام^(٦).
- ٨ - دفع النصوص والبقوص^(٧).
- ٩ - دلالات^(٨).
- ١٠ - الردّ والتشنيع^(٩).
- ١١ - رسالة الإكراه^(١٠).
- ١٢ - شرح إيساغوجي^(١١).

(١) بروكلمان ٣١٩ / ٧.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٣٤٦ / ٥.

(٣) هدية العارفين ٤٣٠ / ٢.

(٤) بروكلمان ٣١٩ / ٧.

(٥) الفوائد البهية ٢٢٢.

(٦) معجم المؤلفين ٨٤٩ / ٣.

(٧) هدية العارفين ٤٣٠ / ٢.

(٨) بروكلمان ٣٢١ / ٧.

(٩) بروكلمان ٣٢١ / ٧.

(١٠) هدية العارفين ٤٣٠ / ٢.

(١١) بروكلمان ٣٢١ / ٧.

- ١٣ - شرح البردة^(١) .
- ١٤ - شرح تلخيص الجامع^(٢)، شرع فيه سنة ٧٨٥هـ في سرّخس ولم تمّه^(٣) .
- ١٥ - شرح حكمة الإشراف^(٤) .
- ١٦ - شرح رسالة في تساوي الزوايا الثلاث^(٥) .
- ١٧ - شرح فرائض السراجية^(٦) .
- ١٨ - ضابطة إنتاج الأشكال^(٧) .
- ١٩ - فتاوى الحنفية، شرع فيها سنة ٧٥٩هـ بهراة^(٨) .
- ٢٠ - فضيحة الملحدين، في الردّ على زندقة ابن عربي^(٩) .

- (١) بروكلمان ٣٢١ / ٧ .
- (٢) ذكره السّعد في حواشي الكشّاف اللوح ١٦٦ / ب، ونقل عنه الفناري في حاشيته على المطول ١٠، والشهاب في حاشيته على البيضاوي ١ / ٤٩ .
- (٣) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢ .
- (٤) معجم المؤلفين ٣ / ٨٤٩ .
- (٥) بروكلمان ٣٢١ / ٧ .
- (٦) هدية العارفين ٢ / ٤٣٠ .
- (٧) معجم المطبوعات العربية ٦٣٧ .
- (٨) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢، وفيه الفتوى الحنفية، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٨، والبدر الطالع ٨٥٨ وفيهما سنة ٧٦٩هـ .
- (٩) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٥ / ٣٤٤، ولعله كتاب فاضحة الملحدين للعلاء البخاري تلميذ السّعد، انظر: الضوء اللامع ٩ / ٢٩٢، وانظر: مقال الأستاذ النجار في مجلة الهداية الإسلامية مج ١٣، الجزء ٢ / ٤٨، ومقالات محمد الطاهر ابن عاشور ١٦٦ .

٢١ - قوانين الصرف^(١).

٢٢ - كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن، فارسي^(٢).

٢٣ - مفتاح الفقه، شرع فيه سنة ٧٥٢هـ بسرّخس^(٣).

وتشترك كتب هذا القسم، خلا شرح تلخيص الجامع، في أنها لم تقع من السَّعْدِ إِحَالَةً عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا فِي كِتَابِهِ الَّتِي انْتَهَتْ إِلَيْنَا، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنْهَا فِيمَا طَالَعْتُ مِنَ الْكُتُبِ الْمَعْنِيَةِ بِمُؤَلَّفَاتِهِ.

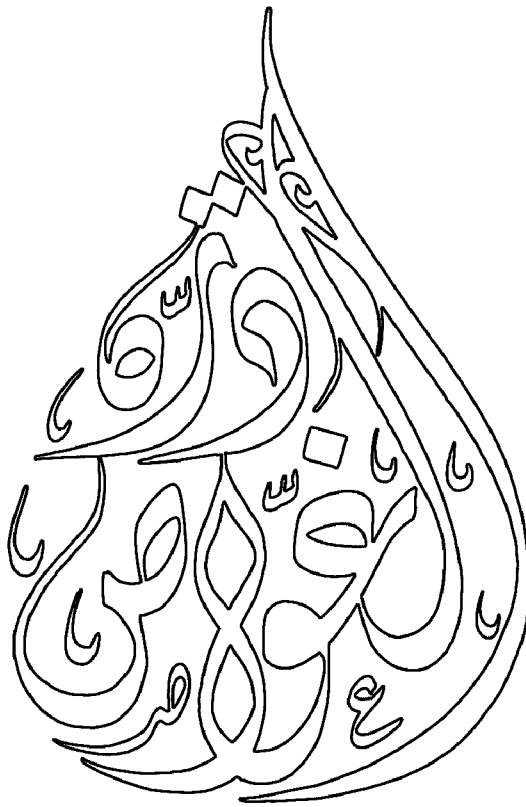
ومهما يكن من أمرها فإن ما انتهى إلينا من كتبه كافٍ في بيان مكانته، وبراعته في التأليف في علوم عدّة، ومن حسن حظّ هذا البحث أنه لم يضع شيئاً من التراث البلاغي للسَّعْدِ، وذلك يعين على الوقوف على صورة تامة لآرائه، وهذا ما سأحاول صنعه في فصول هذا البحث.



(١) انظر: هدية العارفين ٢ / ٤٣٠.

(٢) انظر: هدية العارفين ٢ / ٤٣٠.

(٣) انظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٢، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٨، والبدر الطالع ٨٥٨، وفيهما سنة ٧٧٢هـ.





الفضل الأول

منهج التفتازاني في كتبه البلاغية

المبحث الأول: كتب التفتازاني البلاغية.

المبحث الثاني: منهجه في الشرح والتحقق.

المبحث الثالث: منهجه في النقل عن مصادره.

المبحث الرابع: منهجه في الاستفادة من العلوم الأخرى.

مكتبة
الدكتور وائل الوطية



الفصل الأول

منهج الثفتازاني في كتبه البلاغية

مقدمة

يشتمل هذا الفصل على جملة من القضايا، رأيت أن تُقدّم على آراء السَّعد، لتكون أساساً تُبنى عليه دراستُها.

فمن ذلك تعرّف كتب السَّعد البلاغية وما يلحقُ بها، وما يمتاز به كلٌّ منها من غيره، فهي المنهل الذي ستُستخرجُ منه آراء الرّجل؛ ليُرى اختلاف المنهج بين كلٍّ منها، وما التطوّر الذي طرأ على تفكيره البلاغي في سنوات تأليفها، وقد تجاوزت أربعة عقود. فسوف تبين الفصول اللاحقة أنّ آراء السَّعد أنماطاً تكاد تكون خاصة بواحد من كتبه هذه دون آخر.

وحاولتُ في هذا الفصلُ البيان عن بعض طرائق السَّعد في التّأليف، وعن بعض الوجوه التي صرف إليها عنايته، فهذه الطّرائق، بادِيَ الرّأي، هي التي أفضت به إلى آرائه التي استُخرجتُ في هذا البحث ودُرستُ.

ويضع هذا الفصلُ القارئَ أمام جملة من المصادر التي استقى منها السَّعد مادته البلاغية ما أمكن، سواء صرّح بذكرها أم لا، وتلك المصادر تُظهر اتجاهاه البلاغيّ، وتحدّد موقعه من ذلك التراث.

وسأقفُ عند ظاهرة تعدّد العلوم في كتب السَّعد البلاغية، محاولاً تبيان طرائق استفادته من تلك العلوم لخدمة علم البلاغة، ومعالجة مادّتها، فمن تمازج تلك العلوم في فكر السَّعد تكوّن المنهج الذي اختطّه لنفسه في تناول علم البلاغة العربيّة.

المبحث الأول

كتب التفتازاني البلاغية وما إليها

على اشتهار السَّعد في علم البلاغة والتأليف فيها لا نجد له كتاباً قد أَلَفَه فيها ابتداءً، فكلُّ تراثه البلاغي ضربٌ من الشرح لكتب سابقة عليه، مشهورة في هذا الباب.

ولعلَّ هذا التوجُّه يعود إلى أمورٍ:

منها ما هو خاصٌّ:

١ - كالذي صرَّح به في مقدّمات شروحه هذه من مناقشة طلاب العِلْم إياه شرحَ هذه الكتب؛ لحاجة الناس إليها، وإقبالهم عليها؛ ولما عرفوه من سبِّه أعوارها، وأطّاعه على مكنوناتها، ووقفه على حقائقها ودقائقها.

٢ - ولأنَّ الشَّرْح يفتَحُ أمامه البابَ واسعاً ليخوض في طرائق النقد والتَّحقيق التي عُرِفَ بها وبرعَ فيها، فشرَّحُ المتنِ، أيّ متنٍ، يتيح للشارح نقدَ المتن نفسه، ثم نقدَ شروحه، وتحقيقه والتَّثبت من نقوله، إلى غير ذلك مما لا يسوغ عند ابتداء التصنيف.

٣ - ولأنَّ السَّعد قد وقف على ما وقع فيه من سبقه إلى شرح هذه الكتب من الخطل والتعسف والتسامح؛ أراد بشروحه أن يكشف تلك الزيوف، ويميط الأذى عن وجه الحقِّ؛ ليُشرق نوره، ويتهدى إليه شداته، غير مشوبٍ بأدنى ظلمة.

ومنها ما هو عام: يُعزى إلى ذلك العَصْر الذي زاد فيه إقبالُ الناس على شروح الكتب ذائعة الصِّيت، أكثر من إقبالهم على كتب محدثة التأليف.

وسيعرض هذا البحث وصفاً عاماً لكلِّ كتابٍ من كتب السَّعد البلاغية،

لأنها المصادر الأصلية التي سيعوّل عليها في استخراج آرائه ودرسيها.

١ - شرح التلخيص الأوّل المشهور بالمطوّل:

أ - تحقيق في اسمه وتاريخه:

هو شرح لكتاب التلخيص للقزويني (ت ٧٣٩هـ) على مفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦هـ). وعلى شهرة هذا الشرح بالمطوّل لم يقف البحث فيه على إشارة إلى هذه التسمية، ولا في غيره مما وقّف عليه من كتب السعد، على كثرة إحالاته عليه؛ إذ بقي يحيل على هذا الكتاب حتى آخر مؤلفاته باسم شرح التلخيص^(١). وحين صنع معاصره وخصمه السيّد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) حاشية على هذا الكتاب قال: «وبعد: فهذه حواشٍ على الشرح المشهور لتلخيص المفتاح»^(٢)، فلو كانت تلك التسمية معروفة في زمانه لذكرها.

ويقوي ما مضى أنّ السعد حين قال في مختصر هذا الشرح: «قد كُنْتُ شرحتُ فيما مضى تلخيص المفتاح، وأغنيت به بالإصباح عن المصباح»^(٣) = علق أحد شراحه بقوله: «وفي إطلاق الإصباح، على شرحه إيماءً إلى أنّه ينبغي أن يسمّى بالإصباح، ولكن لم يُعثر له على هذه التسمية، فغلبت عليه

(١) انظر: المختصر ١ / ٢٤١، ٣٩٩، وفيهما وردت الحوالة عليه باسم الشرح اختصاراً، والتلويح ١ / ١٩٥، ٢١٩، ٣٢٨، وفوائد شرح مختصر الأصول ١ / ١١٧، ٤٨ / ٢، ١٢٨، وشرح المفتاح اللوح ١٠٠ / أ، ١٣٠ / أ، وحواشي الكشّاف الألواح ٣٠ / ب، ٣٨ / أ، ٥٧ / أ، ٦٢ / أ، وغيرها. وفي هذه المواضع كلّها أحال عليه باسم شرح التلخيص.

(٢) حاشية السيّد على المطوّل ٢.

(٣) المختصر ١ / ١٣.

التسمية بالمطوّل»^(١).

ومن ثم لا يصحّ قول د. شوقي ضيف في ترجمته للسَّعد: «وشرح التلخيص شرحين: مطوّلًا ومختصرًا وسماههما بنفس هذين الاسمين»^(٢). وسيظهر فيما سيأتي أن السَّعد لم يسمِ المختصر أيضًا.

ولعلّ هذه التسمية قد وقعت بعد وفاة السَّعد، ثمّ غلبت على هذا الكتاب؛ قال حاجي خليفة (ت ١٠٦٧): «وقد اشتهر الشرح الأوّل بالمطوّل»^(٣)، حتى صار هذا الاسم علمًا على هذا الشرح حيثما ذُكر؛ قال خليفة: «المطوّل علمٌ لشرح سعد الدّين التفتازاني على تلخيص المفتاح»^(٤).

وابن جماعة (ت ٨١٩هـ) كتب على المطوّل شرحاً سمّاه المعوّل وهذه التسمية توحى بأن اسم المشروع المطوّل^(٥).

وأول إشارة صريحة أصبّتها لهذه التسمية قول السّيرامي (ت ٨٣٣هـ) في أول حاشيته على المطوّل التي فرغ منها سنة ٨٣٠هـ: «هذا شرح كتبه على المطوّل...»^(٦).

شرح السَّعد في تأليف هذا الشرح سنة ٧٤٢هـ بجزانية خوارزم^(٧)، فأعدّ

(١) مواهب الفتاح ١/ ١٣ - ١٤.

(٢) البلاغة تطوّر وتاريخ ٣٥٥، وتبعه على ذلك باحثون، انظر: الكناية في البلاغة العربية ٢٠٣.

(٣) كشف الظنون ١/ ٤٧٤.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٢٢.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٧٣.

(٦) الضوء اللامع ١/ ٤٧٥.

(٧) انظر: المطوّل ٤٨٢، ٣.

لهذا الكتاب عُدته، ثم صرفه عنه ما حلَّ بتلك البلاد من المصائب، إلى أن استقرت به النوى في هراة، فأصاب فيها أماناً وسلطاناً يحتفي بالعلماء، وهو أبو الحسين محمد كرت، فأتى تأليف كتابه فيها، وعاد عليه بالترتيب والتصحيح والتنقيح والتهديب، ثم جعله تحفة لحضرة ذلك السلطان^(١). وكان الفراغ منه سنة ٧٤٨هـ^(٢). والكتاب مطبوع غير ما طبعة كلها غير محقق.

ب - مكانته وأثره:

وقد عُدَّ هذا الشرح خير شروح التلخيص^(٣)، على كثرتها، فاشتهر وذاع، وأقبل الناس عليه قراءة وإقراء^(٤)، وذكروا أن تيمورلنك علّقه على باب قلعة هراة تعظيماً لمحلّه^(٥)، وفيه قال بعضهم^(٦):

ما صنّفَ الناس في علمٍ وما جمعوا مثل المطوّل في ضبطٍ وإيجاز ودارت عليه حركة تأليفٍ عظيمة جداً، حتى كاد التأليف البلاغيّ بعده

(١) انظر: المطوّل ٤ - ٦.

(٢) انظر: المطوّل ٤٨٢.

(٣) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٤؛ إذ قال فيه عن المطوّل والمختصر: «وهما أشهر شروحه وأكثرها تداولاً؛ لما فيهما من حسن السبك ولطف التعبير، فإنهما تحريرٌ نحريٌّ أيّ نحريٌّ».

(٤) انظر: أخبار قراءة المطوّل في الضوء اللامع ١ / ٥٧، ١٦٢، ٣٦١، ٢ / ٤٣، ١٧٤، ٣ / ٢٥٧، ٤ / ١٨، وغيرها، والبدر الطالع ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٤٢٧، ٥٤٤، ٦٠٧، ٦٥٧، ٨٩٢، ٩٠٢.

(٥) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٩٨.

(٦) البيت مع أخ له في حاشية الفناري على المطوّل ٣، ولما أفق على قائله.

يكون في أكثره مُنصرفاً إليه، فألّفت عليه حواشٍ كثيرة^(١)، وشروح لخطبته^(٢)، وشواهد^(٣)، وغير ذلك من ضروب التأليف، وأكثر الناس من النقل عنه في علوم شتى كالبلّاحة^(٤)، والنحو^(٥)، والتفسير^(٦)، والأدب^(٧)، وغيرها.

ج - ما تميّز به من طريقة التأليف :

بيّن السَّعد في مقدمته منهجه فيه، فقال: «ثم جمعتُ لشرح هذا الكتاب ما يدلُّ صِعب عويصاته الأبيّة، ويُسهِّلُ طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه المخفيّة، وأودعته فرائد نفيسة وُشّحت بها كُتب القدماء، وفوائد شريفة سمحتُ

(١) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٤ - ٤٧٦ إذ ذكر سبع عشرة حاشية على المطوّل، وانظر:

كتاب الثقافة الإسلامية في الهند ٣٩ - ٤٠ ففيه ذكر إحدى عشرة حاشية على المطوّل لعلماء الهند لم تُذكر في كشف الظنون، وانظر: إيضاح المكنون ١ / ٣١٩، وغيرها.

(٢) مثل حاشية على خطبة المطوّل لمفتي زاده، وشرح خطبة المطوّل للخطابي عثمان نظام الدين (مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية).

(٣) مثل عقود الدرر في حلّ أبيات المطوّل والمختصر لحسين بن شهاب الدين العاملي، والمعول شرح أبيات المطوّل لوحدي بن إبراهيم الفرضي (مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية).

(٤) انظر: الأطول ١ / ١٣٤، ١٥٩ وغيرها، وشرح عقود الجمان ٧، ١١ وغيرها، وعقد الدرر البهية ١٣٧، ١٦٤ وغيرها، والرسالة البيانية ٥٠، ٢٩٩ وغيرها. وثمة كتب بلاغية أخرى كثيرة نقلت عن المطوّل ترك ذكرها اكتفاءً بما مضى.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١ / ٢١٣، وحاشية الأمير علي مغني اللبيب ١ / ١٧٠.

(٦) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٢ / ٥٧، وروح المعاني ٢٠ / ٣٦٣، ٢٩ / ٧٠، ٣٠ / ٦٨٥.

(٧) انظر: طراز المجالس ٢٨، ١٥٢، وحاشية على شرح بانت سعاد ١ / ٨٨، ١١٣.

بها أذهان الأذكياء، وغرائب نكتِ اهتديت إليها بنور التوفيق، ولطائف فقرٍ اتخذتها من عين التحقيق، وتمسكتُ في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبْتُ في ردِّ ما أورد عليه مذهب البغي والاعتساف. وأشرتُ إلى حلِّ أكثر غوامض المفتاح والإيضاح، ونبّهتُ على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح، وأوماتُ إلى مواضع زلّت فيها أقدامُ الآخذين في هذه الصناعة، وأغمضتُ عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضتُ التآسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضتُ على نفسي سُنَّتَهُمْ في تطويل الواضحات^(١). من أجل هذا النهج الذي اختاره السَّعد لكتابه طال وتشعبت مسالكُه وتحزنت بعض مسائله.

وشرحه هذا شرحٌ ممزوجٌ؛ أَلْف فيه بين سياقي المتن والشرح، فظهرها كأنهما كتابٌ واحدٌ، فكثيراً ما كان يصلُّ عبارة المتن بما يزيدُها بياناً، من دون أن يقطع صلتها بما بعدها، أو يخرُجَ بها عن سياقها، وقد يأخذ هذه الزيادة من الإيضاح^(٢).

اعتنى السَّعد في كتابه هذا أولاً بشرح عبارة الماتن من جوانبها كلها، ونقدِها إن رآها قاصرةً عن تحقيق شرط البيان والدقة في إصابة المراد، لكنه كان يكتفي باللمحة الدالة في المواضع الواضحة، وبطيل الشرح في المواضع الصعبة الخفية.

ولم يغيب عن خاطره وهو يشرح التلخيص أن هذا الكتاب تلخيص لأصل هو مفتاح العلوم، وأن القزويني لم يُخلِ تلخيصه هذا من نقد لذلك الأصل واعتراضٍ على بعض آرائه، واجتهاد في التقسيم والترتيب مخالفٍ لما في المفتاح،

(١) المطوّل ٤، والفاضل العلامة هو قطب الدين الشيرازي (ت ٧١٠هـ).

(٢) انظر: المطوّل مثلاً ٢٤، ويقارن بالإيضاح ١ / ٨٠، ولهذا أمثلة كثيرة.

وزياداتٍ من كتب القوم كالجرجانيّ والزّمخشرّي وغيرهما، واجتهادٍ في فهم كلام هؤلاء ونقده؛ فجرد قلمه لمناقشة ذلك كلّه والتّحقيق فيه، فردّ على القزوينيّ في كثير من اعتراضاته على السّكاكيّ وغيره من البلاغيين، وبين أنّ جملةً من تلك الاعتراضات قائمةٌ على الخطأ في فهم طرائقهم وإلزامهم طريقته، أو أنّها قصور في فهم الكلام على وجهه، أو أنّها قائمة على النّظر في جزء من كلامهم قبل تقصي تمامه من موضع الكلام الأول، أو مما جاء في مواضع أخرى^(١).

وهذا يظّهر في كثير مما عرض القزوينيّ لتلخيصه من كلام الجرجانيّ والزّمخشرّي، إذ لا يمكن الوقوف على حقيقة آرائهما إلّا بتتبع مواطن الرأي من كتبهما، فكثيراً ما تفرقت آراؤهما في كتبهم، وهذا ما قد يوحى، في أوّل وهلة، باضطرابها، فكانت غاية السّعد تحقيق ذلك كلّه^(٢)، والتّثبت من صحة ما لخصّه القزوينيّ أو اعترض عليه من كلامهم، فكان كتابه شرحاً لآراء أولئك، ولا سيما كلام المفتاح، على نحو ما نبّه هو عليه، فيما نقلته قبل من مقدمته، لكنّ ذلك كلّه جاء في سياق شرحه كلام القزوينيّ، وانطلق منه إلى شرح كلام أولئك.

ولم يكتفِ السّعد بذلك الضّرْب من التّحقيق، والتّثبت من مصادر القزوينيّ، بل كان يقارن بين فهم القزوينيّ كلام السّكاكيّ، وفهم من سبقه ممن عني بكلام السّكاكيّ تلخيصاً أو شرحاً، وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن مصادره. ومن الجهات التي اعتنى بها السّعد في شرح التلخيص تتبّع شروحه التي

(١) انظر مثلاً ما سيأتي ٢٥٢ - ٢٦٤.

(٢) انظر ما سيأتي ٢٥٢ - ٣٠٠.

سبقته كشرح الخلخالي (ت ٥٧٤٥هـ)، والزوزني (ت ٧٩٢هـ)^(١)، فينقل عنها ما يرتضيه، وينبئه على خطلها في فهم كلام القزويني؛ وذلك لتحرير النص من الأوهام والتخيّلات التي يمكن أن تكون علقت بالوسائل البيانية التي وصلت به، وبهذا جعل من كتابه موسوعة ضمت خلاصة شروح التلخيص السابقة عليه، مع نقدها وبيان مواضع الزلل فيها.

ولعلّ هذا أحد مسوغات عناية السعد بكتاب الإيضاح، إذ نقل عنه كثيراً في المطول، وناقش أكثر مسائله مما لم يرد في التلخيص؛ إذ يُعدّ هذا الكتاب أول شرح لكتاب التلخيص، لكنه يمتاز من بين الشروح بأنه شرح وضعه مصنف الكتاب، فهو أصدق ما يعبر عن مراده، فكان من لوازم منهج من يريد شرح التلخيص أن يعول على هذا الشرح، لكن السعد تجاوز هذا إلى مناقشة مسائله، والردّ عليه فيما اعترض فيه على علماء البلاغة ممّا لم يُسلم له به^(٢)، وكشف أكثر غوامضه على نحو ما ذكر في مقدّمة المطول. ولعلّ كتاب الإيضاح كان عوناً للسعد في كثير من ردوده على القزويني؛ لأنّ عبارة التلخيص موجزة اختصرت فيها الآراء والنقول وكثير من الأدلّة، وهذا ما يجعل مجال النقد عليها ضيقاً حرجاً، يسمح للخصم بالرّوغان في الذي يقصده من عبارته، على حين أنّ عبارة الإيضاح أوسع وأرحب.

ولم يقتصر السعد في مطوّله على ذلك، بل زاد على ما جاء في التلخيص والإيضاح والمفتاح كثيراً من الفوائد، وكان يزيدّها إمّا من الأصول التي عولوا عليها كالدلائل والأسرار والكشّاف، وإمّا من كتب أخرى كشرح الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١هـ) وضرام السقط للخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، والمثل السائر لابن

(١) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٤، والقزويني وشروح التلخيص ١٧٤.

(٢) انظر ما سيأتي ٢١٤ - ٢٢٩، ٣٢٢ - ٣٢٧، وغيرها.

الأثير (ت ٦٣٧هـ) وغيرها، مما سيأتي الحديث عنه مبسوطاً في منهجه في النقول.

هذه الأشياء التي التزمها السَّعد في مطوِّله، جعلتْ للكتاب شهرة من ناحية الشُّمول والاستيعاب؛ فيكاد نهجه الذي اتَّبعه فيه يستولي على جملة الآراء البلاغية، وكثيرٍ من تفصيلاتها. ولكنْ ثمة أمورٌ عني بها السَّعد في هذا الكتاب جعلته مثلاً للضبط والإتقان: فمن ذلك أنْ وشائج الكتاب قويّة، على كثرة مادته وتشعُّبها؛ إذ ربط أوّل الكتاب بآخره، وآخره بأوله، فإن مرّت به في المتن إشارةً إلى أمرٍ له موضعٌ بسطٍ فيما يُستقبل أحال عليه^(١)، وكذا إن عرضتْ له مسألة تحتاج إلى تحقيق أو تحرير أو بيان، وقد سلف ذلك فيها، أحال على موضعها فلا يعيد^(٢)، مما يدل على ضبطٍ وإحكام.

ولعل الذي أعان السَّعد على ذلك طريقته في التأليف، فكأنه كان يقرأ المتن الذي يريد شرحه قراءة واعية، ويقرأ ما كُتب عليه، ثم يحدّد المواضع المُشكِلة منه، فيجمع لها ما يدللها من مصادره الواسعة، ويراجع الشُّيوخ فيما لم يقف له على حلٍّ، حتّى إذا ما اجتمعت له مادة صالحة، أحكم ربطها بمواطنها من المتن، وضبط ما تكرر منها، ثم شرع في التّحرير والتبييض. وقد استفدت ذلك من بعض الإشارات التي ذكرها في هذا الكتاب، من مثل قوله: «ثم جمعتُ لشرح هذا الكتاب ما يدلُّ صعب عويصاته الآية»^(٣)، وقوله: «هذا آخر

(١) انظر: المطوّل ٥١ ويقارن بـ ٢٥٤، و٦٦ ويقارن بـ ٣٩٩ - ٤٠٠، وغيرها.

(٢) انظر: المطوّل ٣٦٥ ويقارن بـ ٣٢٧، و٣٤٥ ويقارن بـ ٣٣٢، ٣٣٤ - ٣٣٥، وغيرها.

(٣) المطوّل ٤، وانظر: مقدمة التلوّيح ١ / ١٦، ومقدمة فوائد شرح مختصر الأصول

ما أردنا جمعه من الفوائد، ونظمه من الفرائد»^(١).

ويعضد هذا أنه كثيراً ما كان يذكر في مقدمات كتبه، أنه تقلب في البلاد وهو يؤلفها^(٢)، فلعله كان ينقل معه ما حصله من مطالعاته في أوراق؛ إذ الترحل مع مصادره الضخمة التي يعول عليها أمر يشبه أن يكون متعذراً. ويقوي ما مضى أنه صرح بذلك في غير المطول فقال بعد حديثه عن مسألة: «وقد مررت في مطالعاتي رسالة في هذا المعنى يلحق محصلها بالكتاب إن شاء الله»^(٣)، فهذا دليل قوي على طريقته في التأليف؛ وهي تحصيل الفوائد والفرائد من المطالعات، وبثها في المؤلفات، مع زيادة تحرير وإحكام ونقد وتحقيق، على ما سيأتي بيانه.

ومن مظاهر قوة التأليف في المطول ما ذكره د. شوقي ضيف عن السعد بقوله: «وهو لا يتسع - مثل الشبكي - في مزج مباحث النحو والأصول بمباحث البلاغة، وأيضاً لا يتسع مثله في جلب آراء البيانين والبلاغيين ممن لا يجرون على منهج عبد القاهر، سوى ما أشرنا إليه من ذكره لبعض آراء ابن الأثير، وهو جانب يدل على دقته، وأنه كان يعرف فرق ما بين الملاحظات المتفرقة، وبين تحوّل المعاني والبيان عند مدرسة عبد القاهر إلى نظريتين لكل منهما وحدتها الشاملة. وشرحه بعامة أوضح بياناً من شرح الشبكي، إذ لم يوزعه بين مباحث مختلفة، ولا بين آراء متباعدة، وجعل وكده الرجوع إلى كتابي عبد القاهر

(١) المطول ٤٨٢.

(٢) انظر: مقدمة المطول ٣، ٤ - ٥، والمختصر ١ / ٢٤، وشرح المقاصد ١ / ١٥٦.

(٣) حواشي الكشاف اللوح ١١٢ / ب.

وكشاف الزمخشري ومفتاح السكّائي، مقابلاً بين آرائهم...»^(١).

٢ - شرح التلخيص الثاني المشهور بالمختصر:

أ - تحقيق في اسمه وتاريخه:

وهو شرح ثانٍ لتلخيص القزويني، اشتهر بالمختصر^(٢)، ولم يطلق السَّعد عليه هذه التسمية، على ما يظهر من مقدمته، ولم تردِ الحوالة عليه فيما وقفتُ عليه من كتبه، إذ كفاء الشرح الأول هذا الأمر، وكذا قلَّ نقلُ الناس عنه إذا ما قيس بالأوّل، فبقيت الإفادة منه مقصورة على التّعليم، على نحو ما أراد له صاحبه، وقد يسمّى بالشرح الصّغير، وذلك يظهر من حاشية عليه لابن جماعة (ت ٨١٩هـ)، سماها سبك النضير في حواشي الشرح الصغير^(٣). فرغ السَّعد من تأليف هذا الشرح سنة ٧٥٦هـ بَعْدُوان^(٤)، وقدمه إلى السلطان أبي المظفر محمود جاني بك خان^(٥).

وطبع الكتاب طبعات عدّة، واحدة ضُمَّتْ إلى مجموعة شروح التلخيص، وأخرى لمحمّد محيي الدين عبد الحميد باسم مختصر المعاني صدرها بمقدمة عن تاريخ علم البلاغة، وذيلٌ كلّ فصلٍ من فصوله بتمرينات للطلبة، وتمتاز هذه الطبعة من سالفها بالضبط وحده. وثالثة لعبد المتعال الصعيدي سماها شرح المختصر؛ إذ جعل في حواشي المتن تعليقات فيها بيان لعبارة السَّعد ونحو

(١) البلاغة تطوّر وتاريخ ٣٥٥.

(٢) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٤.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٧ / ١٧٣.

(٤) انظر: الضوء اللامع ١ / ٤٧٤، والبدر الطالع ٨٥٨، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧،

ومفتاح السعادة ١ / ١٩١.

(٥) انظر: مقدمة المختصر ١ / ٣٠.

ذلك، وللكتاب طبعات أخر لا تخرج عن سابقاتها.

على أن ما مضى من قلة النقل عن هذا الشرح، لا يعني انصراف الناس عن العناية به، بل دارت عليه حركة تأليف عظيمة^(١) لشرحه خدمة لشُدائِه ودارسيه.

ب - سبب تأليفه:

ولعلَّ السَّعدُ نُبُهَ على أنَّ المنهج الذي اتَّبعه في المطول جعلَ الغاية الأولى من الشَّرح، وهي تقريب المتن إلى القارئ بكشف غوامضه، وفتح رموزه وأستاره = بعيدة عن طالبها؛ يفصلُ بين شرح عبارة وأختها بحارٌّ من المسائل والتَّحقيقات والاعتراضات مع حلِّها والإجابة عنها، مما لا شأن للطلاب الشَّادي به.

إلى غير ذلك من الأسباب التي ذكرها في مقدمة هذا الشرح، قال: «قد كُنْتُ شرحتُ فيما مضى تلخيص المفتاح، وأغنيته بالإصباح عن المصباح، وأودعته غرائب نُكَّتِ سمحتُ بها الأنظار، ووشحته بلطائف فِقَرِ سبكتها يدُ الأفكار، ثم رأيتُ الكثيرَ من الفضلاء، والجمَّ الغفير من الأذكياء، سألوني صرَّفَ الهمة نحو اختصاره، والاختصار على بيان معانيه، وكشفِ أستاره؛ لما شاهدوا من أن المحصِّلين قد تقاصرتْ همهم عن استطلاعِ طوابعِ أنواره، وتفاعدتْ عزائمهم عن اكتشافِ خبيئاتِ أسراره؛ وأنَّ المنتحلين قد قلبوا أحداقَ الأخذ والانتهاج، ومدُّوا أعناق المسخ على ذلك الكِتَاب... فانتصبتُ لشرح

(١) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٧٦ - ٤٧٩، وذكر حواشي كثيرة على المختصر، وانظر:

كتاب الثقافة الإسلامية في الهند ٣٩ - ٤٠ ففيه ذكر لحواشٍ أخرى لعلماء الهند، يضاف إليها حاشية الدسوقي المطبوعة مع شروح التلخيص، وتجريد البَّاني التي انتزعها من هوامش نسخة شيخه محمد الصَّبان، على ما ذكره في مقدمته، وهي مطبوعة.

الكتاب على وفقٍ مقترحهم ثانياً، ولِعنان العناية نحو اختصار الأول ثانياً^(١).

ج - بينه وبين المطوّل:

والذي يقارن بين المطوّل والمختصر يجد أن السّعد اختصر في الثاني كثيراً من الردود والمناقشات التي أوردها في الأول^(٢)، وجملّة من الزيادات التي أضافها من الكشّاف ومن غيره^(٣)، وأعرض عن ذكر كثيرٍ من نصوص العلماء التي كان يسوقها في المطوّل على سبيل الاستدلال لكلام القزويني، أو على سبيل الاستدراك، أو غير ذلك، وقد يكتفي بالإشارة إلى محصولها^(٤)، وكذا اختصر منه ما كان كشفاً لبعض غوامض المفتاح والإيضاح مما كان يعنني به في المطوّل^(٥)، وكثيراً من الأسئلة والأجوبة^(٦)، لكنّه أبقى على التنبيه على أوهام سُراح التلخيص قبله^(٧)؛ لأنّ ذلك شديد الصّلة بشرح المتن، وإن كان قد اختصر منها ما رآه هيئاً يُستغنى عن ذكره^(٨)، وقد يختصر بعض ما فصله في المطوّل من مسائل مُحيلًا عليه^(٩)، وقد يكتفي بالإحالة وحدها^(١٠)، وقد يختصر ذكر أصحاب

(١) المختصر ١٣ / ١ - ٢٣.

(٢) انظر: المطوّل ٤٥ - ٤٦ ويقارن بالمختصر ١ / ١٩٧ وما بعدها، وغيرها.

(٣) انظر: المطوّل ٥٣، ويقارن بالمختصر ١ / ٢١٨ - ٢١٩ وما بعدها، وغيرها.

(٤) انظر: المطوّل ٤٧ - ٤٨ ويقارن بالمختصر ١ / ٢٠٥، والمطوّل ١٢٠ بالمختصر ٤٢٦ - ٤٢٧ / ١.

(٥) انظر: المطوّل ٥١ - ٥٢ ويقارن بالمختصر ١ / ٢١٨ وما بعدها.

(٦) انظر: المطوّل ٥٥ - ٥٦ ويقارن بالمختصر ١ / ٢٣١ وما بعدها.

(٧) انظر: المطوّل ٦٦ ويقارن بالمختصر ١ / ٢٧٠.

(٨) انظر: المطوّل ٦٧، وذكر في المختصر أن ترك ذكرها أولى ١ / ٢٧٢.

(٩) انظر: المختصر ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩، وأحال فيه على المطوّل ٨٣ - ٨٤.

(١٠) انظر: المختصر ١ / ٢٤١ وفيه قال: «وهنا مباحث شريفة وشخنا بها =

بعض الأقوال ممن صرّح بهم في المطوّل^(١).

على أنّ ما مضى لا يعني أنّ السّعد لم يزد في المختصر شيئاً على المطوّل، بل زاد فيه تنبيهات على أوهام في فهم لغة الماتن وشواهد لم يكن نته عليها^(٢)، وأضاف بعض التحليلات البلاغية، وبعض نصوص العلماء لم يكن ذكرها في الأوّل^(٣)، وصرّح برأيه في مسائل لم يكن قطع فيها برأي^(٤)، وصرّح بأسماء بعض العلماء الذين كان قد اكتفى بذكر ألقابهم^(٥)، ونسب بعض الأقوال التي كان أغفل عزّوها^(٦)، وكشف لنا المختصر أنّ كثيراً من فنقات المطوّل ما هي إلا أقوال وردود ساقها السّعد بهذه الطريقة^(٧)، وزاد في المختصر بعض القصص والطرائف التي كشفت لنا بعض جوانب شخصيته^(٨).

ومما زاده في المختصر أثارة من اطلاعه على أدب الفرس وبلاغتهم، بقصد

= الشرح، انظر: في المطوّل ٥٩.

(١) انظر: المختصر ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩، ويقارن بالمطوّل ٩٤.

(٢) انظر: المختصر ٤ / ١٣٦، ويقارن بالمطوّل ٣٧٨.

(٣) انظر: المختصر ١ / ٢١٤ ويقارن بالمطوّل ٥٠، وانظر: المختصر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩٢ بالمطوّل ٢٣٦.

(٤) انظر ما سيأتي ١٩٨ - ٢٠١.

(٥) فقد صرّح في موضع من المختصر بأنّ الفاضل العلامة هو الشيرازي، انظر: المختصر ٣ / ٣٨٢، ويقارن بالمطوّل ٣٢٧.

(٦) انظر: المختصر ٢ / ١٠٣، فشم رأي نسبه إلى الإمام الرازي، كان مُغفل النسبة في المطوّل ١٨١.

(٧) انظر: المختصر ٣ / ٣٣٨ ويقارن بالمطوّل ٣٢٧ - ٣٢٨، وفي المختصر ٢ / ٥٤ كشف أنّ ما ساقه في المطوّل ١٥٩ = ردّ على قول أحدهم.

(٨) انظر: المختصر ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤.

المقارنة بينها وبين بلاغة العرب^(١).

والسَّعد صاغ الشَّرح صياغةً جديدةً فيها اختلاف عمّا في المطوّل، فكان ذلك عوناً للباحث على تعميق فهم المتن أولاً، وفهم مراد السَّعد في بعض آرائه ثانياً.

٣- شرح المفتاح:

أ- اسمه وتاريخه وأثره:

هو شرح لمفتاح العلوم للعلامة السَّكَّاكِي (ت ٦٢٦هـ)، ولم يقع في تسمية هذا الشرح ما وقع في سابقه؛ إذ وردت الحوالة عليه عند السَّعد بقوله: «ولعلنا نُورد في شرح المفتاح تحقيق ذلك»^(٢)، وبهذا الاسم اشتهر عند غيره، وهو آخر ما أُلّف في البلاغة، إذ فرغ منه في شوال سنة ٧٨٩هـ بسمرقند^(٣).

والكتاب لما يُطبع، غير أنه خرج من ظلمة المخطوطات إلى رقدة الرّسائل الجامعيّة؛ فحقّقه رافة إسماعيل غانم في أطروحة لنيل الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٨٣، ولما أقف عليها.

وإن كان عصر الطّباعة قد ظلّم هذا الكتاب، فإنّ عصره قد أنصفه، إذ كُتبت عليه حواشٍ كثيرة، كشفت رموزه وأوضحت أسرارَه^(٤)، وأكثر النَّاس

(١) انظر: المختصر ٤/ ١٤٠، ٤٥٨، ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٢) حواشي الكشّاف اللوح ٢١٧/ أ، ولا يُعارضُ هذا ما سيذكر من أنّ شرح المفتاح آخر كتبه تأليفاً، فسيأتي أن السَّعد أُلّف هذين الكتابين في زمان واحد.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٦٣، والبدر الطالع ٨٥٨، وشذرات الذهب ٨/ ٥٤٨، وغيرها من مصادر ترجمة السَّعد.

(٤) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٦٤ - ١٧٦٥.

من النَّقل عنه^(١).

ب - سبب تأليفه :

لم يكن هذا الشَّرْح أولَ مظاهر عناية السَّعد بكلام العلامة السَّكَّابِي، فمن قبل ما اعتنى ببيان غامض كلامه في المطول والمختصر، وأشار في الأول منهما إلى كثيرٍ مما وقع من إشكالات في فهم كلامه، وكان القزويني هو من فتح له ذلك الباب؛ إذ يعدُّ تلخيصه محاولةً لفهم السَّكَّابِي، وقراءة آرائه، فلم يكن السَّعد يجدُّ المسوَّغَ لشرح المفتاح بعد أن شرح التلخيص مرتين، ثم مضت على ذلك سنوات قاربت ثلاثة عقود، إلى أن وجد من يستحثه على شرح الكشَّاف والمفتاح، قال: «وقد سبق مني الوعدُ بالتماس بعض أعظم الفضلاء، وأفاضل العلماء أن أصرفَ عنان القلم إلى تعليق حواشٍ على كتاب الكشَّاف؛ والتفريق بين دُرره والأصداف، وأجعلَ الفاصل بين ساعاته، وأونة فتراته، وأزمنة راحاته، لشرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للنَّحير العلامة أبي يعقوب سراج المعالي يوسف بن محمد السَّكَّابِي، تغمده الله بغفرانه. فقد اتَّفقت على جزالة ألفاظه الرائقة، ودقة معانيه الشَّائقة كلمة المهرة المتقنين؛ ونطقت بحُسن عباراته الأنيقة، ولطف إشاراته الرشيقة ألسنة السَّحرة المُفلقين؛ تراه الميزان في لطائف العربية، والقسطاس والبيان في الفنون الأدبية... لم يألُ جهداً في تأسيس بيان التبيان، ورفع القواعد في فنِّ البيان، وتمهيد الأصول في العلمين المختصَّين بالقرآن، على تناسق معانٍ وتناسبها، وتجاذب أطرافٍ وتجاوبها»^(٢).

(١) انظر: حاشية الفناري على المطول ٨٠ - ٨١، ١٣٠ وغيرها، والأطول ١ / ٢٠٩، وطران المجالس ٢٩٤، ٣٠٩، وحاشية على شرح بانت سعاد ١ / ١٨٢، وحاشية الشَّهاب على البيضاوي، وعقد الدرر البهية ١٣٧، ٢٣٧، وغيرها.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢ / أ.

ج - بينه وبين المطوّل :

التزم السَّعد في شرح المفتاح كثيراً مما التزمه في المطوّل، إلا أن أوضح فرق بينهما يظهر في طريقة الشرح، فهو في المطوّل الشابُّ الطَّلعةُ تَظهرُ فيه فورته وشدة عارضته في التقدُّ والرَّدِّ، وفيه الصَّبْرُ على بسطِ الآراء والاعتراضات ومناقشتها، مهما طالت وتشعبت، وفيه التلبُّثُ في الشرح، واستقصاءُ جوانبه. أمّا في شرح المفتاح فهو الشَّيخ الكبير الهادي الرزّين، أنضجت لغته السُّنون، وزاد في خبرته وإطلاعه ما ألفه في عدّة من العلوم والفنون، فلم يشرحه شرحاً ممزوجاً بل شرحاً بالقول؛ فيأتي بأول قول السَّكّائي ولا يُتمُّه إلى آخره، ثم يشرح ما فيه من غامضٍ، ويحلُّ ما وقع فيه من مُشكِّلٍ، فتخفَّفَ بذلك من سوق المتن كلّهُ، ومن شرح دِقِّه وجلّه.

ولعل الذي ألجأه إلى هذه الطَّريقة خشيةُ الإكثار من تكرار ما سبق ذكره في كتابيه؛ فالشَّرحُ بالقول يتيحُ له أن يهمل شرح ما يشاء من كلام الماتين، وكان إذا أراد أن يعيد هنا بعض المناقشات المُهمّة التي أوردها في السابقين مبسوطاً أو جز فيها واختصر، لذا عوّلتُ عليه عند نقل أمثال هذه المسائل^(١)، أو يذكُر طرفاً من القضية ويحيل فيها على شرح التلخيص^(٢)، ومن جهة ثانية نجد في شرح المفتاح بسطاً وإيضاحاً لمسائل اكتفى بلمحها والإشارة إليها في المطوّل^(٣).

بل إنّه كان يكتفي أحياناً في هذا الشرح بسوق معنى كلام السَّكّائي على

(١) انظر: شرح المفتاح اللوح ١٠٨ / أ، ٢٨٥ / أ - ب ويقارن بالمطوّل ١٩٧، ٦٦ - ٦٧.

(٢) انظر: شرح المفتاح اللوح ١٠٠ / أ، وفيه قال: «وقد أردنا تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص».

(٣) انظر ما سيأتي ١٩٨ - ٢٠١.

وجهِ يَفْهَمُ منه الفِطْنِ المُطَّلَعِ على شروح المفتاح، أو على ما نقله السَّعْدُ منها في مطوِّله = أَنَّ ثمة شبهةً قد عُلِّقَتْ بكلام السَّكَّاكِيِّ وهذه سبيل إزالتها. على نحو ما نبّه السَّعْدُ في المقدّمة^(١).

وقد يعدل السَّعْدُ في شرحه هذا عن رأي كان ذكره في غيره^(٢)، وقد يصرّح فيه بما كان أخفاه من قبل من ذكر رأي، أو ذكر صاحبه^(٣). ومما يجب التنبُّه عليه ههنا أنّ السَّعْدَ أحياناً يتابع صاحب المتن في الأشياء الاصطلاحية، فيظهر من كلامه أنّه قد ذهب في شرح المفتاح إلى غير ما ذهب إليه في المطوّل، وليس هذا باختلاف في رأيه، بل ليس مما يدخل في آرائه، إن هو إلاّ التزام شرح كلام الماتن على ما هو منهجه واصطلاحه، ومن هنا نبّه في المطوّل على أشياء لم ينبّه عليها في شرح المفتاح، وسلك في الثاني أشياء لم ينظمها في الأوّل، لأنّ في التلخيص مسائل ليست في المفتاح، وكذا العكس^(٤).

ومما اختصّ به هذا الكتاب أنّه كان يحيل فيه على كتبه السَّابِقة في المسائل

(١) انظر: شرح المفتاح اللوح ٢/ب، ٢١/أ-ب، ٢٢/أ، وانظر ما سيأتي ٢٢٥.

(٢) انظر: شرح المفتاح اللوح ١٦٢/ب ١٦٣/أ، ويقارن بالمطوّل ٢٨٩، وشرح المفتاح اللوح ١٧/ب، ويقارن بالمطوّل ١٣١. وهذه الآراء ليست خاصة به بل منقولة من غيره.

(٣) كتصريحه بأنّ الشارح العلامة هو الشيرازي، انظر: شرح المفتاح ٨٩/أ، ونسب في شرح المفتاح ١٨١/ب إلى الرازي كلاماً كان قد ذكره بلا نسبة في المطوّل ٢١٢.

(٤) من ذلك مبحث السَّرقات الشعرية في التلخيص وليس في المفتاح، ومبحث إثبات الفعل في المفتاح ٣٣٦ وليس في التلخيص. وانظر: المطوّل ١٢٧ وشرح المفتاح اللوح ٦٤/ب.

التي كان قد بسطها فيها^(١)، وكتبه حينئذ كثيرة، لم تكن يوم ألف المطول.
ومن الأشياء التي اختصَّ بها شرحه هذا شدة العناية بِلُغة السَّكَّايِّ،
فالسَّعْدُ لا يَعُدُّ السَّكَّايِّ إماماً عظيماً من أئمة البلاغة فحسب، بل يعدّه أديباً
تجري البلاغة على قلمه فيلوح السُّخر من عبارته، فكثيراً ما تراه يحلّل بعض
عبارات السَّكَّايِّ؛ ليستخرج ما فيها من علم وإشارات أُودِعَتْ فيها، وليبين
ما فيها من سحرٍ وجمال^(٢).

ولغة السَّعْدُ في هذا الشُّرح أقرب إلى روح الأدب منها إلى اللغة العلمية
الصارمة التي تبدّت في المطول، ولعلّ سبب ذلك طبيعة المادة التي تناولها،
فكانه لما رأى أن أكثر القواعد البلاغية ومصطلحاتها وحدودها قد فرغَ من
مناقشتها في المطول، وأن لا جدوى من إعادتها في هذا الشرح إلا على سبيل
الإشارة والإيجاز = وجد الفرصة سانحةً للعناية بجوانب أخرى من علم البلاغة،
فذهب يستقصي المقتضيات والنُّكات البلاغية المندرجة تحت معاني الكلام
البليغ^(٣)، ثم راح يحلّل بعض الشواهد التي ساقها السَّكَّايُّ في بعض الأبواب
وتركها غُفلاً^(٤)، ساعده على ذلك أن السَّكَّايِّ كان بين الفينة والفينة يحثُّ
قارئ كتابه على ذلك، وثقة السَّعْدُ بأن السَّكَّايِّ ساق هذه الشواهد على دقائق

(١) كما مضى أنه أحال على شرح التلخيص، وأحال في شرح المفتاح اللوح ٤٨ / أ على
حواشي الكشاف وشرح المقاصد، وأحال في اللوح ٦٠ / أ على حواشي الكشاف،
وفوائد شرح مختصر الأصول.

(٢) انظر مثلاً: شرح المفتاح اللوح ٢٣٨ / أ- ب، وما سيأتي ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٣) انظر ما سيأتي ٣٩٩ - ٤١٧.

(٤) انظر ما سيأتي ٤١٧ - ٤٢٩.

بلاغية في أبوابها، ترك استخراجها للقارئ الفطن؛ حفاظاً على حركة العلم ودفعاً لتطوره، فكان الشرح بالقول أعطاه حريةً كان حُرْمها في شرحه الممزوج، فأطلق العنان لقلمه.

وقد صرّح بهذا المنهج فقال: «كما ترى من إيرادنا الأمثلة وبيان ما فيها من اللطائف، حتى لو اقتصرنا على مجرد تمهيد القواعد كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالبُ بطائل»^(١).

وهذا القول يدلُّ على أنه كان يريد أن يشيع منهج الجرجاني في التكثر من الأمثلة وتذوقها، وهي فكرة دندن حولها السكّاكي كثيراً في مفتاحه^(٢)، لكنه أكثر من مخالفتها.

يضاف إلى ذلك أن ما ظهر من عناية السعد في هذا الشرح بالتحليل واستنباط الأغراض والدقائق البلاغية لعله كان من تأثير الكشاف؛ إذ أَلَفَ شرح المفتاح في فُرصٍ افترصها إبان تأليف حواشي الكشاف، فتداخَلَ العملين في الزمان جعل بعض السمات الخاصة بكلٍّ منهما تنسرب إلى الآخر.

٤ - حواشي الكشاف:

ومن صلة الكلام على كتب السعد البلاغية الإشارة إلى كتاب له يُعدُّ في كتب التفسير، لكنه اشتمل على مادة بلاغية صالحة، إلى جانب العلوم الكثيرة التي اشتمل عليها، وهو حواشي الكشاف، والكتاب جملة من الشرح والتعليق على التفسير المشهور للعلامة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

(١) شرح المفتاح اللوح ١٣٣/أ، وانظر: المفتاح ٣٥٦.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٨٤-٣٨٦.

أ- اسمه وتاريخه :

بهذا الاسم أحالَ عليه السَّعْدُ^(١)، ويردُّ اسمه في كتب المترجمين بأسماءٍ قريبة كـ «حاشية الكشَّاف»^(٢)، و«شرح الكشَّاف»^(٣)، وبهذه الأسماء جميعاً وردت الحوالة عليه في الكتب التي نقلتُ عنه^(٤).

ولم يُتمَّ السَّعْدُ هذا الكتابَ، فبدأ فيه من سورة (الفاتحة) إلى آخر سورة (يونس)، ثم بدأ من سورة (ص) إلى آخر سورة (محمد). قال ناسخ المخطوطة المَعْوَلِ عليها في هذا البحث، حينَ فراغه من سورة (يونس): «تمَّ الجزء الأوَّل من الحواشي على الكشَّاف»^(٥)، وكُتِبَ في الهامش: «من أوَّل هود إلى آخر الصافات لم يُحشَّ عليه، فالمتروك سبع وعشرون سورة»، وصرَّح بهذا غير واحد^(٦)، فما وقع في بعض كُتُب المترجمين^(٧) من أن السَّعْدَ أكمل هذا الكتاب وهمَّ. والسَّعْدُ فرغ من هذين الجزأين أو بدأ بهما في ربيع الآخر سنة ٧٨٩هـ بسمرقند^(٨).

(١) انظر: شرح المفتاح اللوح ٤٨ / أ، ٦٠ / أ.

(٢) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، والبدر الطالع ٨٥٨.

(٣) انظر: شذرات الذهب ٨ / ٥٤٨، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٢.

(٤) انظر: الأطول ١ / ٣٦٤، وحاشية الفناري على المطوَّل ١١، وطرز المجالس ٣٥، ٨٠،

٣٠٩، وحاشية على شرح بانة سعاد ١ / ٢٣٢، وشرح الرسالة السمرقندية ٧٤ - ٧٥،

وعقد الدرر البهية ١٣٧، ٢٢٥.

(٥) حواشي الكشَّاف اللوح ٢٧٣ / أ.

(٦) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٤٧٨، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦.

(٧) انظر: البدر الطالع ٨٥٨ - ٨٥٩، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٨. وبروكلمان ٢ / ٣٢٠.

(٨) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٤٧٨، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦، والبدر الطالع =

والذي يؤكد أن السَّعد لم يكمل تبييض هذا الكتاب، أن الحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤هـ) وصلَّه بما سماه: منح الألفاظ بتكميل حاشية السَّعد على الكشَّاف^(١).

وصار أمر هذا الكتاب إلى ما صار إليه قرينه شرح المفتاح، إذ هبَّ من سبات المخطوطات، ليهجع مع الرِّسائل الجامعية، وكان حقَّ جزأه الأوَّل عبد الفتاح عيسى البربري لنيل الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٧٨م، وأعدَّ جزأه الثاني فوزي السيد عبد ربه لنيل الدكتوراه من الجامعة نفسها عام ١٩٧٩م^(٢)، ولَمَّا أقفَّ على عمليهما.

بقي أن ما ذكره صاحب كشف الظنون^(٣)، من أن هذه الحاشية ملخَّصة من حاشية الطيبي على الكشَّاف لا يصحُّ، بأية المقارنة بينهما، وقد سبق إلى ردِّ هذا القول د. محمد أبو موسى بما أغنى عن التفصيل^(٤).

ب - مكانته وأثره:

احتفى من خلف السَّعد من العلماء بكتابه هذا احتفاءً هم بكتبه الأخرى،

= ٨٥٨ - ٨٥٩، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٨، وبيروكلمان ٢ / ٣٢٠، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٢، ولعل مردَّ هذا الخِلاف إلى أن بعضهم أرخَّ سنة فراغ السَّعد من التعليقات، والآخر أرخَّ لبذته بتحريرها وتبييضها، يدل على هذا أنه كان يحيل على سور لم ينته إلينا كلامه عليها. انظر: حواشي الكشَّاف اللوح ٨١ / أ.

(١) انظر: مقدمة شرح التهذيب في المنطق د، والبدر الطالع ٢٢٦.

(٢) انظر: قائمة مصادر رسالة الواو ومواقعها في النظم القرآني فمنها عرفتْ هاتين الرسالتين.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٤٧٨.

(٤) انظر كتابه: البلاغة القرآنية ٩٨.

فكتبوا عليه حواشي عديدة^(١)، وأكثروا النقل عنه على نحو ما مضى .

ويُعدُّ هذا الكتاب من أهم الكتب الكثيرة التي دارت على كتاب الكشَّاف^(٢)، إذ قال حاجي خليفة: «وأما شرح المحقِّق النُّحرير، أي السَّعد، فما له من نظير؛ لاشتماله على التَّحقيق والتَّدقيق، ولطائف التوفيق والتلفيق، لكنَّه فوّت الفرصة واشتغل به في آخر عمره، فأتاه بريدُ الأجل قبل الفراغ من العمل. وقد تحقَّقت منه أن هذا الكتاب على تعاقب الشهور والأعوام مَهرة لم تُركب، ودُرَّة لم تُثَقَّب»^(٣).

ح - مادته:

وجَّه السَّعدُ عنايته في هذا الكتاب إلى ما اعتنى به الزَّمخسريُّ، فعرضَ فيه للغة والنحو ومسائل الفقه مما اشتمل عليه الكشَّاف، وكثيراً ما حاول السَّعد في هذا الكتاب الاعتماد على خواصِّ التراكيب في الترجيح في المسائل الخلافية بين مذهبي الشافعيِّ وأبي حنيفة^(٤)، وناقش الزَّمخسريُّ في كثيرٍ من اعتزالياته، وحاكمه في أكثرها إلى ما عُرِف به من معرفة خواصِّ التراكيب، ومن أنه يتناسى ذلك اتباعاً لهوى المذهب^(٥)، وتعرَّض للقراءات ونقَد الزَّمخسريُّ في تضعيفه بعضها^(٦)، إلى غير ذلك من علوم التفسير.

(١) انظر: كشف الظُّنون ٢ / ١٤٧٩ .

(٢) انظر الحديث عنها في: كشف الظُّنون ٢ / ١٤٧٥ - ١٤٨٤ .

(٣) كشف الظُّنون ٢ / ١٤٧٩ . وهذا النص يدفع ما سلف من زعم حاجي خليفة أن حاشية السَّعد ملخصة عن الطَّيبي .

(٤) انظر أمثلة لذلك في: حواشي الكشَّاف الألواح ١٠٥ / ب، ١٠٦ / أ-ب، ١٩١ / ب .

(٥) انظر ما سيأتي ١٣١ - ١٣٣ .

(٦) انظر: حواشي الكشَّاف اللوح ١٣٠ / ب، ٢٣٢ / أ .

ولا شك أن مسائل علم البلاغة شغلت جانباً مهماً من جوانب هذه الحواشي، كيف لا والماتن والمحشي علّمان بارزان من أعلام هذا العلم، غير أن من يقارن هذه المسائل بما ورد في كتب السعد البلاغية لا يجد في هذا الكتاب كبير زيادة؛ فقد مضى أنه يجري في تأليفه على طريقة استفراغ الفوائد من الكتب والاجتهاد في مناقشتها، ومطالعة ما كتبت عنها، ثم ضبط ذلك كله في شروحه^(١).

وظهر في المطول أن السعد استخرج أكثر القواعد البلاغية والمسائل المشكلة في الكشف وفرغ من مناقشتها وتحقيقها هناك، فكان إذا مرت به هذه المسائل في هذا الكتاب أعادها باختصار^(٢)، أو اكتفى بإحالة القارئ على شرح التلخيص^(٣)، فلم يبق بعد ذلك من المادة البلاغية في الكشف إلا ما كان تحليلاً أو تطبيقاً، وهذه ليست موضع درس السعد وتحقيقه، ثم إن الزمخشري لا ينازع في هذه الأشياء، إلا أن يحكم الزمخشري فيها اعتزاله، فيرده السعد فيها إلى جادة الحق، ولعل هذا هو الجانب الجديد الذي لم يتعرض له السعد في كتبه البلاغية السابقة لما سيُفسر في هذا البحث^(٤).

وبالجملة فالسعد يلقب بالعلامة الثاني لعلامة أول هو الزمخشري، وما ذاك إلا لاتساع علومه واشتهاره، وهذا ما مكّنه من مناقشة أكثر علوم الكشف، فتشعبت بذلك علوم كتاب حواشي الكشف، وكثرت مصادره جداً.

(١) مضى الحديث عن هذا ٦٨ - ٦٩.

(٢) لهذا أمثلة كثيرة تظهر في حواشي المبحث الثاني من كلا الفصلين الثاني والثالث.

(٣) وإحالاته هذه كثيرة، انظر: حواشي الكشف الألواح ٣٠/ب، ٣٨/أ، ٢٦٠/أ، ٢٨٩/أ، وغيرها.

(٤) انظر ما سيأتي ١٨١ - ١٨٥، ١٩٤ - ١٩٥.

مما مضى تظهرُ سعة التراثِ البلاغيِّ الذي تركه السَّعدُ، وذلك يدلُّ على كبير عنايةٍ منه بهذا الفنِّ، وتبين تلك المنزلة التي تبوأتها مؤلفاته عند من خلفه. وتراثه هذا - وإن كان شرحاً على كتب غيره من أصولِ بلاغية - سلكَ فيه مسلكاً ظهرت فيه شخصيته، وبرز فكره، وهذا ما ستكشف عنه المباحث اللاحقة.



المبحث الثاني

منهج التفتازاني في التوثيق والشرح والتَّحقيق ونقد الآراء

مضى أن كتب السَّعدِ البلاغية كانت شرحاً لكتب سابقة، وقد تجلَّتْ خلال هذه الشُّروح بعض الأشياء التي زادت عناية السَّعدِ بها على طريقة مستمرة تدخل في هذه الشُّروح كلها، منها:

١ - العناية بالمتن الذي يشرحه:

أ - اختيار النُّسخ لتوثيق المتن:

ليس عبثاً أن تُطبِّقَ أكثر الكتب التي ترجمت للسَّعدِ، أو نقلت عنه، على تلقيبه بـ «المُحقِّق»، وهذه الصفة تظهر جليّة في مؤلفاته، من نواحٍ عدّة، فلما وقع اختياره على جملة من الكتب البلاغية بقصد شرحها والتعليق عليها، وجّه عنايته أولاً إلى تخيُّر نُسُخها المخطوطة، فقد نصَّ في شرح التلخيص على أنه اطَّلَعَ على نُسُخٍ عدّة من كتاب التلخيص، قال: «وفي أكثر النُّسخ بدل قوله: (دون المشترك) (دون الكناية)، وهو سهوٌ من الناسخ»^(١). وكذا نصَّ على وقوفه

(١) المطوّل ٣٥٠، وانظر: المطوّل ٧١.

على نُسخٍ من كتاب الإيضاح^(١).

أما كتاب المفتاح فقد اطلع على كثير من نُسخه^(٢)، لكنَّ أجلَّ ما وقف عليه منه نسخة السَّكَّايِّ نفسه التي بخطِّ يده، كما نصَّ على ذلك في مواضع كثيرةٍ صحَّح فيها ما أخطأ فيه شارحو المفتاح، قال: «قوله: (يسوقون) عطفٌ على (أحلُّوا)، كما أعلم عليه المُصنِّفُ بعلامة الحُمْرة في نسخته بخطِّه، لا على (ينفثون)، كما توهمه جميع الشارحين والناظرين»^(٣). على أنه لم يكتفِ بهذا التنبيه، بل بالغ في التَّحقيق فعلَّل في الموضوع نفسه سبب تنبيه السَّكَّايِّ على موضع العطف ههنا دون الذي توهموه^(٤).

واعتمد السَّعد على نسخة المصنِّف هذه في تحرير كثيرٍ من المواضع، ونوّه بها مرات^(٥)، وقال في موضع آخر: «قوله (وأشبهه ذلك) في النسخة المقابلة، بالنَّصب عطفاً على...»^(٦). فهذه نسخة أخرى عالية من نُسخ المفتاح مقابلة على نُسخٍ آخر.

وكذا نصَّ السَّعد على اطلاعه على نسخة المُصنِّف من تفسير الكشَّاف التي بخطِّ يده^(٧)، وذكر نسخاً أخرى للكشَّاف منسوبة، كما في قوله: «وأما نسخة زين

(١) انظر: المطول ٢٢٦.

(٢) انظر: شرح المفتاح اللوح ٣٥ / أ.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٢٧ / ب، وعبارة السَّكَّايِّ في المفتاح ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٤) انظر: شرح المفتاح اللوح ٢٧ / ب.

(٥) انظر: شرح المفتاح الألواح ٣٧ / ب، ٥٩ / أ، ٦٠ / ب، ٦٦ / ب، وغيرها.

(٦) شرح المفتاح اللوح ٦٣ / ب، والموضع في مفتاح العلوم ٢٩٣.

(٧) انظر: حواشي الكشَّاف ١٥ / ب، ٢٨ / أ.

المشايع . . . فحملها على سهو القلم أقرب . . .»^(١)، وقوله: «وفي نسخة المعزّي . . . والأحسن . . . كما في نسخة الضمضام»^(٢).

ويظهر من النصوص السالفة أنه يعتمد على هذه النسخ في نقد فهم من قبله ممن عوّل على غيرها، ويقابل بينها، ويقدم بعضها على بعض، ويستفيد من فروق النسخ في استنباط الأحكام^(٣)، ولا يعني اعتمادها على نسخة المصنّف التسليم بكل ما جاء فيها، بل قد ينقدها، وإن وافقتها أكثر النسخ؛ كما في قوله: «ووقع في أكثر النسخ، وهو المطابق لنسخة المصنّف (أو أمركم . . .) والصواب (وأمركم) بالواو»^(٤).

ب - ضبط المتن وشرحه والتعليق عليه:

وبعد هذا التحقيق في نسخ المتن تظهر عنايته بضبطه، كقوله: «فأتبعه على لفظ المبني للمفعول . . .»^(٥)، فكلمة (فأتبعه) من لفظ القزويني في التلخيص وما بعدها ضبط من السعد لها، وقد يكون هذا الضبط تنبيهاً على وهم غيره فيه؛ كقوله: «وأما للتوسط . . . وقد توهمه بعضهم (إمّا) بكسر الهمزة فوق في خبطٍ عظيم»^(٦)، وتفسير لغته وإعراب مواضع منه؛ لينطلق من ذلك إلى فهمه، فحين قال السكاكي: «الفن الرابع، الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب،

(١) حواشي الكشاف ٦٧ / أ.

(٢) حواشي الكشاف ١٤٩ / أ.

(٣) انظر مثلاً على ذلك في: شرح المفتاح اللوح ٢٠٣ / أ.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٣٥ / أ، والموضع في مفتاح العلوم ٢٦٧.

(٥) المطول ٢٥٣.

(٦) المطول ٢٦١.

مركزاً في ذهنك لا تجدُ لردّه مقالاً، ولا لارتكابِ جحده مجالاً = أن ليسَ يمتنعُ بين مفهومي جملتين اتحاداً بحكم التأخي...»^(١)، علق السَّعد بقوله: «(مركزاً) خبرٌ مبتدأ هو (أن ليس) و(لا تجدُ) حالٌ أو خبرٌ بعد خبرٍ... والتأخي تفاعلٌ من الأخوة، يقالُ: تأخيا إذا أخذ كل واحدٍ منهما صاحبه أخاً له...»^(٢)، وقوله: «وفيه... تعسَّفُ أي أخذُ على غير الطريق»^(٣). وينبّه على تصريف بعض ألفاظ المتن، كقوله: «وعلى آله أصله أهلٌ بدليل أهيل، خُصَّ استعماله في الأشراف ومَنْ له خطرٌ. وعن الكسائي، سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أهلٌ وأهيلٌ وآل وأويل»^(٤). وقد يصرِّح بنقله ما يفسِّره من اللغة عن معجمات العربية كالصَّحاح والمُجمل والأساس^(٥).

ويعتمد أحياناً في تفسير لغة المتن على اصطلاحات الحكماء، كقوله: «وإنما اختار الجرأة على الشجاعة؛ لأنَّ الشجاعة، على ما فسرها الحكماء، مختصة بذوات الأنفس؛ لوجوب كونها صادرةً عن روية، فيمتنع اشتراك الأسد فيها، بخلاف الجرأة فإنها أعم»^(٦).

وقد يعوّل في فهم كلام صاحب المتن على النظم والسِّياق، كقوله في موضع من كلام التلخيص اختلفوا في تفسيره، واجتهد هو في فهمه: «وهذا

(١) مفتاح العلوم ٣٥٧.

(٢) شرح المفتاح اللوح ١٣٤ / أ.

(٣) المطوّل ٣٩٥.

(٤) المطوّل ٩.

(٥) المطوّل ١٨، ٦٢.

(٦) المطوّل ٣٢٠ - ٣٢١.

أنسبُ بسياق كلامه»^(١)، وقال في موضع آخر: «وهذا ظاهر للفظن العارفِ بصياغة التركيب ونظم الكلام»^(٢).

بل إنه قد يتجاوز ذلك إلى تذوقِ عبارات هؤلاء العلماء الذين يشرح كتبهم، فحين قال القزويني عن علم البلاغة إنه: «يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها»^(٣) = «علق السعد عليه بقوله: «وتشبيه وجوه الإعجاز في النفس بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها استعارة تخيلية، وذكر الوجوه إيهام. أو تشبيه الإعجاز بالصُّور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه استعارة تخيلية، وذكر الأستار ترشيح»^(٤). وهذا يدل على أن السعد لم يكن يُسخر علم البلاغة في فهم النصوص البليغة كالقرآن والشعر ونحوهما فحسب، بل كان يتجاوز ذلك إلى كلِّ نصٍّ يتناوله.

ومن جوانب عنايته بالمتن الذي يشرحه نقده بعض عباراته وتراكيبه، في أنها غير قاصدة إلى ما يريده صاحبه^(٥)، وقد يُقدّم عبارة بلاغي على عبارة غيره ويبين جانب الدقة فيها^(٦)، وقد يشرح كلام صاحب المتن بكلام غيره من البلاغيين، فكثيراً ما كان يأتي بكلام للجرجاني في التلخيص لإيضاح كلام القزويني^(٧)، وقد يوضح مراد الرّجل اعتماداً على ما ذكره في

(١) المطول ٣٣٢.

(٢) المطول ١٤٨، وانظر ما سيأتي ٣٠٧-٣٢٢.

(٣) التلخيص ٢٢.

(٤) المطول ١٠، وانظر: المختصر ١/٥٢.

(٥) انظر: المطول ٢٩٠-٣٠١، وانظر ما سيأتي ٢٢٥-٢٢٩.

(٦) انظر: المطول ٤٨، ١٤٧-١٤٨، ٢١٥-٢١٦.

(٧) انظر: المطول ٩٥، ١٠٦-١٠٧.

كتبه الأخرى^(١).

ومن جوانب تلك العناية أنه يعلّل في مفتتح أبواب الكتاب الذي يشرحه لِمَ كان البدء بها، ولِمَ قُدّم في هذا الكتاب ما قُدّم، وأُخّر ما أُخّر^(٢).

وقد ينبّه السَّعد على انفراده بفهم بعض المعاني من الكتب التي يشرحها، كقوله: «وهذا معنى لطيف شجّع السَّكّايّ على هذه العبارة، وغفَلَ عنه المَهرة من متقني كتابه»^(٣)، وقوله: «وحلُّ هذا التركيب مما خفي على كثير من الخاصّة سيّما شارحي هذا الكتاب»^(٤).

٢ - النَّفاذ إلى ما وراء المشروح :

من ذلك أن يتغلغل إلى خفايا المتن؛ ليستخرج أسرار غاياته في التمثيل وإيراد الشواهد، وما ينطوي تحتها من تقسيمات خفية لم يصرّح بها المصنّف، ويكادُ هذا الجانب لظهور الاجتهاد فيه يخرج أحياناً من آراء صاحب المتن، ليدخل في آراء السَّعد؛ لأنه قد يستخرج من النصوص ما غاب عن أذهان أصحابها^(٥).

هذه الملاحظات تُظهرُ جهداً عظيماً بذله السَّعد في العناية بالمتون التي تناولها، وههنا نتذكر قولَ أحدِ المعاصرين: «ومن يقرأ (شروح التلخيص) سوف يَفجؤُهُ جُهدُ تألّفي هائلٌ، يكاد يستوعبُ مجالاتِ الملفوظ دون أن يفلتَ منه

(١) انظر: المطوّل ١٦٦، وشرح المفتاح اللوح ١٢٩ / ب.

(٢) انظر: المطوّل ٣٣، ٣٧-٣٨، ٤٣، ٦٧، وغيرها.

(٣) المطوّل ١٦٦.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٠ / أ.

(٥) انظر: المطوّل ٢٥٩-٢٧٠، وانظر ما سيأتي ٤١٧-٤٢٩.

واحدٌ منها، بدءاً من المفرد بكلِّ خواصِّه الوضعية والصوتية والصرفية، وصولاً إلى المركَّب بكلِّ ظواهره التعليقية^(١)، وقول الآخر عن شروح التلخيص أيضاً: «غير أننا نهتمُّ بهذه الكتب، لسببين على الأقل؛ الأول أنها توضح لنا كثيراً من القضايا التي تضمَّنها مشروع السَّكَّايِّ، وقام في شأنها ببعض الاختيارات أو تركَّها دون بسْطٍ وتحليل. ونحن نعلم أن الوظيفة الأساسية للشروح والحواشي أنها تبرز مقتضيات الثاوية وراء تصوّرات النصِّ المشروح أو المحسّى ومفاهيمه، وتستلزم منه بعض الاستلزمات التي تبيِّن احتمالاتٍ في الفهم قد يكون صاحبُ النصِّ الأصلي قد غفَلَ عنها»^(٢).

ومن هنا لا يصحُّ قول أحد الباحثين: «وإذا كان غرض التفتازاني في شرحه للتلخيص لا يتعد عن بقية العلماء الذين شرحوه، فإنهم جميعاً، كما يؤكد بعض الدارسين، لم يكونوا يهدفون إلى توضيح ما في التلخيص من إبهام وغموض وتعقيد، بمقدار ما كانوا يهدفون إلى الإعلان عن مدى إمامهم بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه والنحو وغيرها»^(٣) ففي هذا ظلمٌ ظاهر واتهامٌ لعلمائنا، وهو حكمٌ مبنيٌّ على نظرة عجلَى في كتبهم، تعوزها الدقَّة والإنصاف.

وتجدر الإشارة إلى أن السَّعد قد يسلك في الشرح والتَّحقيق طريقةً شيخه العُضد، وهي التي أبان عنها الشوكاني في ترجمة العُضد فقال: «وله شرح مختصر المنتهى... ومن تدبَّره عرف طولَ باع مؤلِّفه، فإنَّه يأتي بالشرح على نمط سياق المشروح، ويوضِّح ما فيه خفاءً، ويصلِّح ما عليه مناقشةً من دون

(١) البلاغة العربية، قراءة أخرى ١٨.

(٢) الاستدلال البلاغي ١٣٦.

(٣) الكناية في البلاغة العربية ٢١٠.

تصريح بالاعتراض، كما يفعله غيره من الشراح، وقلَّ أن يفوته شيء مما ينبغي ذكره، مع اختصار في العبارة يقوم مقام التطويل، بل يفوق^(١). والذي يتدبر شروح السعد يعرف هذا منه، وقد يزيد على شيخه في فصاحة العبارة، والسعد صرح بهذه الطريقة في شرح كلام السكّائي، فقال: «... مع تهذيب للكلام وتنقيح، وترتيب للمرام وتوضيح، مُشيراً إلى النكت المُودعة خلال عبارته، والفقر المدرّجة أثناء إشارته، سالكاً مسلك الإيجاز والاختصار، تاركاً مذهب الإطناب والإكثار، سائقاً الكلام على وجه تضحيلٍ معه الشبه، وتندفعُ الاعتراضات، وتنحلُّ العقُدُ، وترتفع الإشكالات»^(٢). وخفاء هذه الطريقة أوقع كثيراً من الباحثين في الخطأ في فهم مواضع من كلام السعد.

٣- العناية بالمصطلحات والتعريفات:

لا يشكُّ أحدٌ في قيمة المصطلحات في كل علم، قال التهانوي: «إن أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المدوّنة، والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكلِّ علمٍ اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسرُ للشارع فيه الاهتداء إليه سيلاً، وإلى انفهامه دليلاً»^(٣)، و«الاصطلاح عبارة عن اتفاق قومٍ على تسمية الشيء باسمٍ ما يُنقلُّ عن موضعه الأوّل»^(٤)، و«هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنًى من المعاني العلمية»^(٥). وارتبطت

(١) البدر الطالع ٣٦٥.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢ / ب.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١ / ١، وفي النصِّ عجمة ظاهرة. وانظر: في المصطلح النقدي ٧.

(٤) التعريفات ٣٢، وانظر: في المصطلح النقدي ٧.

(٥) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٦، وانظر: في المصطلح النقدي ٨.

المصطلحات عند المتأخرين بفكرة الحد؛ لتعريف تلك المصطلحات تعريفاً جامعاً مانعاً، ولا سيما أن كثيراً من المصطلحات كان يرد في الكتب الأولى لعلومها خفياً يلتبسُ بغيره، ويُشكِلُ مراد أصحابها، وقد نبه الجرجاني على ذلك بقوله: «ولم أزل منذ خدمتُ العِلْمَ أنظر فيما قاله العلماء في معنى (الفصاحة) و(البلاغة) و(البيان) و(البراعة)، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجدُ بعض ذلك كالرّمز والإيماء، والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكانِ الخبيءِ لِيُطَلَبَ، وموضع الدفين لِيُبْحَثَ عنه فيُخْرَجَ»^(١).

على أن الإمام الجرجاني لم يفسّر في كتبه المصطلحات التي وقعت في كتب الأقدمين متوشحةً بثوب الخفاءِ كلّها، بل شرح بعضاً وأعرضَ عن بعض، ثم جاء في كلامه هو ما يقع قريباً من كلام الأوائِلِ في الخفاء والرمز، فاحتاج ذلك كلّهُ إلى بيان وإيضاح؛ لذا انصرفَ كثير من جُهد المتأخرين من علماء البلاغة إلى ذلك. قال د. محمد أبو موسى: «البلاغةُ في التلخيص والإيضاح والمطول وشروح التلخيص، هي تفصيلٌ وتحليلٌ لهذا المعجم البلاغي الذي تأسّسَ على الرمز والإيماء والإشارة في خفاء»^(٢).

ولهذا ما نجد عناية السَّعد كبرى بالمصطلحات، فقد يشرح بعض المصطلحات الغامضة، كقوله: «والتقرير. قد يقال: التقرير بمعنى التَّحْقِيقِ والتَّثْبِيتِ، وقد يقال: بمعنى حملِ المخاطبِ على الإقرار بما يعرفه وإلجائه

(١) دلائل الإعجاز ٣٤، وانظر: المدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني ٤٠ وما بعدها، وفيه توسع د. أبو موسى في مناقشة هذه الفكرة.

(٢) المدخل إلى كتابي عبد القاهر ٤٩.

إليه، وهو الذي قصده المصنّف ههنا»^(١).

وقد يحقق معاني بعض المصطلحات الخاصة ببلاغيّ دون غيره، كمعنى الإيجاز والاختصار عند السّكّاكبيّ، ومقصوده بالمجاز العقليّ، ويبين أنّ كثيراً من الناس خطّوا السّكّاكبيّ لأنّهم لم ينظروا إلى خصوصيّة استعماله بعض المصطلحات^(٢). وقد ينقد بعض البلاغيين في تضييقهم بعض المصطلحات، على نحو ما صنّع القزوينيّ في المجاز المركّب^(٣). والسّعّد قد اجتهد في تحرير كثير من مصطلحات شيخي البلاغة الجرجانيّ والزّمخشريّ، وصحّح كثيراً من الأخطاء في فهمها^(٤)، ودفع كثيراً من الاعتراضات التي وجّهت إلى تعريفات بعض البلاغيين كالسّكّاكبيّ والقزوينيّ^(٥)، وانتقد بعض تعريفاتهم وقدم عليها غيرها^(٦)، وكانت له بعد ذلك زيادات في المصطلحات والحدود أفرد لها مبحثاً تامّاً من هذا البحث^(٧).

ولعل الأبرز في منهج السّعّد في المصطلحات تنبّهه على تفرّد كل عالمٍ باصطلاحات خاصّة به، وأنّه لا يجوز التعرّض لآراء كل عالمٍ إلاّ على هدي هذه الخصوصيّة؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ويظهر هذا جلياً في تحرير مذهب

(١) المطوّل ٢٣٦.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٢٣ - ٣٢٧، و٣٥٥ - ٣٥٧.

(٣) انظر ما سيأتي ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٤) انظر ما سيأتي ٢٥٢ - ٢٦٢، ٢٧٣ - ٢٨١.

(٥) انظر ما سيأتي ٣٣٦ - ٣٣٧، ٣٤٩ - ٣٥٩.

(٦) انظر ما سيأتي ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٧) انظر ما سيأتي ٣٧٠ - ٣٨٨.

السَّكَاكِي فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ^(١). وتكفي نظرة عجلي في موسوعات المصطلحات^(٢) لنعرف أثر السَّعْدِ الْبَالِغِ فِيهَا، إِذْ غَدَّتْ كِتَابَهُ مَنَابِعَ أُصِيلَةٍ لَهَا.

٤ - الْعِنَايَةُ بِالشَّوَاهِدِ الْبَلَاغِيَّةِ:

تَنَوَّعَتِ الشَّوَاهِدُ الَّتِي سَاقَهَا الْبَلَاغِيُونَ اسْتِدْلَالاً عَلَى قَوَاعِدِهِمْ وَاحْتِجَاجاً لَهَا، أَوْ مَادَّةً يَسْتَخْرِجُونَ مِنْهَا الْأَغْرَاضَ الْبَلَاغِيَّةَ وَدَقَائِقَهَا، فَتَنَوَّعَتْ لِذَلِكَ مَظَاهِرُ عِنَايَةِ السَّعْدِ بِهَا، وَأَوْلَاهَا:

أ - الشَّوَاهِدُ الْقُرْآنِيَّةُ:

بَسَطَ لَهَا السَّعْدُ جَانِباً وَاسِعاً مِنْ عِنَايَتِهِ، إِذْ كَانَ يَفْسِّرُ الْآيَاتِ الَّتِي سَاقَهَا أَصْحَابُ الْمَتُونِ الَّتِي يَشْرَحُهَا، وَكَثِيراً مَا كَانَ يَعُوِّلُ فِي تَفْسِيرِهَا عَلَى أَقْوَالِ الْمَفْسِّرِينَ قَبْلَهُ، وَلَا سِيَّمَا الْكَشَّافَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ الَّتِي عَوَّلَتْ عَلَيْهَا تِلْكَ الْمَتُونِ فِيمَا يَتَّصِلُ بِالْبَلَاغَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَلَمَّا يَتَضَمَّنُهُ تَفْسِيرَ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ لَفْتَاتِ بَلَاغِيَّةٍ مَدْهُشَةٍ، إِلَى بَيَانِ سَاحِرٍ، فَيَكُونُ السَّعْدُ بِتَعْوِيلِهِ عَلَيْهِ قَدْ أَفَادَ الْقَارِئَ بِذَلِكَ كُلَّهُ، فَحِينَ ذَكَرَ الْقَزْوِينِيَّ أَنَّ مِنْ أَغْرَاضِ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ «التَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَ مِنْ أَجْلِهَا نَحْوُ: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]»^(٣) = قَالَ السَّعْدُ بَعْدَهَا: «فَجَاءَ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ اسْمٌ إِشَارَةٌ تَنْبِيْهَاً عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحِقَّاءُ بِمَا يَرْدُ بَعْدَ

(١) سِيَّاتِي بِسَطَهُ ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٢) كَالْكَلِيَّاتِ ٥٣٣، ٦٥٢، ٧٢٠، ٨٠٥، ٨١٦، ٨٤١، ٨٤٤ وَغَيْرِهَا، وَكَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْعُلُومِ وَالْفَنُونِ، وَفِيهِ عَوَّلَ مُصَنِّفُهُ عَلَى السَّعْدِ، انْظُرْ: ١ / ١٤٤، ١٤٨، ٢٣٠، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٨٣، وَمَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُهَا تَلْتَمَسُ مِنْ فَهْرَسِهِ.

(٣) التَّلْخِيصُ ٦٢ - ٦٣.

(أولئك) وهو كونهم على الهدى عاجلاً، والفوز بالفلاح آجلاً، من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة»^(١) وهذا من كلام الزمخشري مع تصرف فيه، وترك نسبته إليه.

وقد يفسر هذه الشواهد من كلام الزمخشري متابعاً للسكاكي والقزويني في تعويلهما عليه^(٢)، والسعد زاد شواهد قرآنية على المتون التي شرحها، إما في معرض زيادته في الأغراض والمقتضيات، إذ يأتي بها شاهداً على ما يريد^(٣)، وإما في معرض الرد والتحقيق، فكانت الشواهد القرآنية أقوى الأصول التي اعتمد عليها في الرد على البلاغيين في قواعد بلاغية وضعوها وفي القرآن ما يناقضها، على نحو ما ذكروا في بعض شروط الفصاحة؛ فإن التسليم بقواعد بعضهم يُفضي إلى القول بوقوع كلام غير فصيح في القرآن، وذلك مخالفٌ لإجماع العرب وأئمة العربية وغيرهم^(٤)، أو أنه اعتمد على الشواهد القرآنية في الاستدراك على بعض القواعد البلاغية التي رآها مبنية على استقرار ناقص لمواضعها من كتاب الله، فرأى أن أحكامهم تلك تصح في أكثر المواضع لا في جميعها، كما في استدراكه على الجرجاني في (كل)^(٥). ونبه في مواضع على اختلاف الغرض البلاغي لاختلاف القراءات^(٦)، وانتقد الزمخشري في طعنه على

(١) المطول ٧٩، وانظر: الكشاف ١ / ١٣٩.

(٢) انظر: المطول ٨٩ ويقارن بالكشاف ٣ / ١٠٠، ٧١، ويقارن بالمفتاح ٢٨٧، والإيضاح ١ / ١٢٨.

(٣) انظر ما سيأتي ٣٩٩ - ٤١٧.

(٤) انظر ما سيأتي ٢٢٧ - ٢٢٩، ٢٣٦ - ٢٤١.

(٥) انظر ما سيأتي ١٦٤ - ١٦٦.

(٦) انظر ما سيأتي ٤٢٦ - ٤٢٧.

بعضها^(١)، وكان يسوق اختلافَ البلاغيين والمفسِّرين في التَّوجِيهِ الْبَلَاغِيَّ لبعض الآيات، وقد يدلي بدلوهُ بَيْن الدَّلَاءِ^(٢). وكثيراً ما عوَّلَ على النِّظْمِ ودلالات السِّيَاق، من قرائنَ لفظيَّةٍ ومقاميَّةٍ في ترجيح وجهٍ على وجهٍ^(٣)، أو بيان صحة موضع التمثيل^(٤)، وظهر اعتماده على النِّظْمِ والسِّيَاق في ردوده على اعتزاليَّات الزَّمخْشَرِيِّ^(٥).

ب - الاستشهاد بالحديث النبويّ:

قِلَّةُ عناية السَّعْدُ بالشاهد الحديثيِّ تابع لأصحاب المتون التي يشرحها؛ ولعلَّ انصرافهم عن الحديث النبويِّ أو قِلَّةُ استشهادهم به، لو قيسَ بالشاهد القرآني، يوافق ما كان عليه النحاة^(٦).

على أن السَّعْدُ كان يعمد إلى شرح غريبٍ ما وقع من أحاديث قليلةٍ مرَّت به، معتمداً في ذلك على كُتُب غريب الحديث ولا سيما الفائق^(٧).

(١) انظر: حواشي الكشاف ١٣٠ / ب، ٢٣٢ / أ.

(٢) انظر: المختصر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١، والمطول ٤٠. وفيه قال: (اعلم أن ههنا وجهاً آخر لم يذكره القوم)، وانظر ما سيأتي ١٧٣ - ١٧٥.

(٣) انظر ما سيأتي ١٨٢ - ١٨٥، ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٤) انظر ما سيأتي ١٨٥ - ١٨٩.

(٥) انظر ما سيأتي ١٨٤ - ١٨٥.

(٦) بُسِطَتْ هذه القضية في كتب عدة منها دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦ - ١٨٠، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، وتاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف.

(٧) انظر: المطول ٤٠٤ - ٤٠٥، ويقارن بالفائق ٢ / ٤٨.

ج - الشواهد الشعرية :

اهتمَّ السَّعدُ بالشواهد الشعرية في المتون التي شرحها، فأتَمَّ ناقصها^(١)، ونسبَ مُغفلها ما وسعه ذلك^(٢)، وكان يأتي أحياناً بما قبل البيت وما بعده لبيان سياقه الذي ورد فيه^(٣)، ويجري في ذلك على نمط المحققين، فَيُبَيِّن الاختلاف في نسبة بعض الأبيات، ويصحح ما أخطأ أصحاب المتون في نسبه^(٤). ففي قوله^(٥):

وقال رائدُهم أرسوا نزاولها فكلُّ حتفِ امرئٍ يجري بمقدارِ

قال السَّعدُ: «والبيت للأخطل وبعده... ولم يوجد البيت في ديوان الأخطل»^(٦)، ويحقق في ترتيب بعض الأبيات ويبين أن هذا الاختلاف يؤثر في التوجيه البلاغي.

ولعلَّ الذي أعانه على ذلك سَعَةُ اطلاعه، وكثرة ما بين يديه من المصادر، يدل على ذلك أنه قال وهو ينقد السَّكَّاكي في إيراد بيتاً للمتنبى بين بيتين استشهد

(١) انظر: المطول ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، وغيرها.

(٢) انظر: المطول ٢٠، ٢١، ٢٣، وغيرها.

(٣) انظر: المطول ٩١، ١٠٧، ١٣٠ - ١٣٢، ١٣٨، وغيرها.

(٤) انظر: حواشي الكشاف ٣١٧/أ.

(٥) البيت في المفتاح ٣٧٩، والمصباح ٦٤ برواية: «وقال قائلهم»، والتبيان ١١٠، والإيضاح ١/٢٤٩، والمطول ٢٥١، بلا عزو في جميعها.

(٦) شرح المفتاح ١٥٣/ب - ١٥٤/أ، وليس البيت فيما رواه ابن الأعرابي والشَّيباني من شعر الأخطل، وجعله مُحقق الديوان فيما نُسب إلى الأخطل، انظر: شعر الأخطل ٥٤٩.

بهما القزويني متوالين: «والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيّب، وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف»^(١). وقال في موضع آخر عن أبيات لأبي تمام: «وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله...»^(٢).

واعتنى السعد بشرح هذه الشواهد، وهذا في كتبه كثير^(٣)، وقد يعتمد في هذا على شروح الشعر المشهورة، كشرح المرزوقي على الحماسة^(٤)، وشرح سقط الزند^(٥)، وشرح ديوان المتنبي^(٦)، وقد ينقد بعض هذه الشروح، ويرجع تفسيراً على آخر^(٧)، معتمداً في ذلك على الذوق، ومستفيداً من دلالات النظم والسياق، وكثيراً ما لجأ إلى ربط الشاهد بما قبله وما بعده ليختار أحد الأقوال في نقده^(٨)، ويجعل ذلك كله في خدمة الغرض البلاغي الذي سيق له هذا الشاهد، وقد

- (١) المطول ٤٢٩، وانظر: شرح المفتاح ٣٠٥/ب، وقد تحققت صحة كلامه بالعودة إلى ما تسر لي من نسخ ديوان المتنبي وما عليها من شروح ونحوها.
- (٢) المطول ٤٣٩، ويقارن بديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٤/٥٨٠، والموازنة ٤/٦٥٢.
- (٣) انظر المطول ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، لذا اعتمد في هذا البحث عليه في شرح غريب الشواهد، انظر ما سيأتي ٢٣٦ حاشية ٣، ٤٢٢ حاشية ١.
- (٤) انظر: المختصر ١/٢١٤، وشرح المفتاح اللوح ٣/ب، ويقارن بشرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٨٠، وقد لا يصرح به. انظر: المطول ٤٥٠ ويقارن بالمرزوقي ٢/١٢٤٠ - ١٢٤١.
- (٥) انظر المطول ١٠٧، وشرح المفتاح اللوح ٢٠٣/ب.
- (٦) انظر: المطول ٤٦٥ ويقارن بالفهر ٤/١٧٣، والفتح على أبي الفتح ٢٥٧ - ٢٥٨، وشرح الواحدي ١/٢٦٦، وصرح السعد بهم جميعاً.
- (٧) انظر: المطول ٢٥١.
- (٨) انظر: المطول ١٠٧.

يحلّل بعض الشّواهد، ويستخرج أغراضها البلاغية المتصلة بالباب الذي ذُكرت فيه^(١)، وقد يستطرد فيستخرج منها دقائق لا تتصل ببابها^(٢)، وقد يسوق بعض الأخبار النقدية المتصلة ببعض الشّواهد البلاغية^(٣)، ويتتبع أوهام من سبقه إلى شرح هذه الشّواهد، كما في تعليقه على بيت التلخيص^(٤):

والرَّيْحُ تعبْتُ بالغصون وقد جرى ذهبُ الأصيل على لُجَيْنِ الماءِ

فقال السّعد: «أي على ماء كاللّجين: أي الفضة في البياض والصّفاء، والأصيل: هو الوقت بعد العَصْرِ إلى المَغْرِبِ، يوصف بالصفرة، قال الشاعر... هكذا يجب أن يُنقَدَ الذَّهَبُ واللُّجَيْنِ المذكوران في البيت، لا كما سبق إلى بعض الأوهام الفاقدة للبصائر الناقدة، من أنّ اللّجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم: أعني الورق الذي يسقط من الشّجر، وقد شبه به وجه الماء، أو أنّ الأصيل هو الشّجر الذي له أصلٌ وعِرْقٌ، وذهبه هو ورقه الذي اصفرّ ببرد الخريف، وسقط منه على وجه الماء، وكلٌّ من هذين الوجهين أبردٌ من الآخر»^(٥).

وللسّعد نظراتٌ في بعض هذه الشّواهد ينفرد بها عن آراء غيره^(٦)، يعتمد

(١) انظر ما سيأتي ٤١٧ - ٤٣١.

(٢) انظر: المطوّل ٧٧، وشرح المفتاح اللوح ٣٩/ب.

(٣) انظر: المطوّل ٢٠ - ٢١، ويقارن بالكشف عن مساوي المتنبّي ٢٤٦.

(٤) لابن خفاجة في ديوانه ٣٥٧.

(٥) المطوّل ٣٤٤، وانظر: المختصر ٣/٤٦٦، وذكر الفناري أنّ صاحبي الوجهين هما الخلخالي والزوزني شارحا للتلخيص. انظر: حاشيته على المطوّل ٥٠٢ - ٥٠٣، وانظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٣/٤٦٦.

(٦) انظر: المطوّل ٤٦٥، وقال فيه: «على أنّ هذا المعنى مما لم يذهب إليه أحدٌ ممن فسّر هذا البيت».

فيها على خصائص التراكيب ومقتضيات النظم والسياق^(١). وينبّه على أنّ بعض الوجوه التي يختارها قومٌ في قراءة شاهدٍ ما يُخلُّ بوجوده البلاغية^(٢). وقد يستخرج وجوهاً بلاغيةً يهتدي إليها من تعدّد روايات الشاهد الشعري^(٣).

وعلى نحو هذا دأب في الشواهد الأخرى، كالأمثال وأقوال العرب وأمثلة العلماء^(٤).

٥ - العناية بتحقيق الآراء ونقدها:

أ - التّحقيق وطرائقه:

لم تغب شخصية السّعد وراء ذلك المنهج الموسوعيّ الذي اختاره لشروحه، من إيضاح المتن، والعودة إلى مصادره، ومناقشة ما نقل عنها، ثمّ تتبّع شروحه التي أحرزت قصب السّبِق، بل كان ذلك أكشَفَ لآرائه، وأعونَ على إظهار سمتين عُرفَ بهما، هما: التّحقيق والنقد. واختياره ذلك المنهج الموسوعي ما هو إلا ضربٌ من التّحقيق والنقد إذ «التّحقيق، هو في عُرف أهل العِلْم، إثباتُ المسألة بالدليل»^(٥)، فكان هذا الاتّساع من السّعد في المصادر سبيلاً للبحث عن أدلّة الكلام الذي يشرحه، من تحقيق معناه الصحيح أولاً، وذلك لا يكون إلا بالتعرّض لمن سبقه إلى ذلك: فإما أن يؤيِّده في فهمه، وإما أن ينتقده ويعارضه. والسّعد كثيراً ما ينبّه على أنّه يحقّق في المسائل وأنّ ذلك من عمله، وأمثلة التّصريح بذلك في كتبه تتلّقاك أنّي اتجهتَ وتجدّها حيثما

(١) انظر: المطوّل ٢٨٤، وانظر: شرح المفتاح اللوح ١٥٣ / ب - ١٥٤ / أ.

(٢) انظر: المطوّل ٣٢٣.

(٣) انظر ما سيأتي ٤٢٤ - ٤٢٦.

(٤) انظر: المطوّل ١٧، ١٨، ٢١٥.

(٥) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ١ / ٣٩٢.

نظرت، بل إنه ينبه في مواضع على أنه أول من حقق فيها، كقوله: «فليتأمل في هذا المقام فإن تحقيقه على ما ذكرت من أسرار هذا الفن»^(١)، وقال في موضع آخر في المسألة نفسها: «وأنه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حام حول تحقيقها»^(٢).

ثم إنه قد يحقق في مسألة تحقيقاً طويلاً، ويسوق لها أدلتها، وما جرى عليها من سؤاٍ وجوابٍ وإيراداتٍ ومناقشاتٍ، لكنه لا ينتهي فيها إلى رأيٍ شافٍ فيقول: «هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام، وهو بعدُ موضعُ نظرٍ»^(٣). إذن التَّحقيق والنَّقدُ عنده عملان متداخلان؛ بحثٌ واسعٌ عن الأدلة، يعضدهُ نظرٌ ونقدٌ لما يردُّ عليه عند التتبع.

بل إنه يكتفي بعد البحث أحياناً بالتنبيه على أن تحقيق هذا الموضوع لم يسلكه أحدٌ^(٤)، ولعل ما بين يديه من كلامٍ حينئذٍ لم يُسَعِّفه في القطع برأيٍ في المسألة.

والسَّعدُ يتتبع آراء الرجل في كتابه ويتحقق أنها جاءت مستقيمةً على نهجٍ واحدٍ لا اضطرابٍ فيها، ويرصد اختلاف هذه الآراء في كتب الرجل الأخرى، ويقارن بين آرائه وآراء غيره؛ يُظهِرُ ما كان منها متفقاً معهم، وما هو على خلاف ذلك، مبيناً ما بينها من فروق دقيقة لا تظهر إلا لمن يتأمل كلامهم^(٥)، وكثيراً

(١) المطوّل ٢٧٠.

(٢) المختصر ٣/١٠٩.

(٣) المطوّل ٣٠٨.

(٤) انظر: المطوّل ٢٣٥، وحواشي الكشّاف اللوح ٢٣٧/أ.

(٥) انظر: المطوّل ١٣٠ - ١٣٥ (آراؤهم في الالتفات)، ٣٨١ - ٣٨٥ (مذاهبهم في الاستعارة بالكناية).

ما كان يُدقق في نقول القزويني، كقوله: «قد نقل المصنف كلام السكّائي وتصرف فيه بما جعله مختلاً، ظناً منه أنه إصلاح له، ونحن نشرح أولاً هذا الكلام مطابقاً لما ذكره السكّائي، ثم نشير إلى ما في نقل المصنف من الاختلال»^(١)، وهذه دقة عظيمة في التتبع والتحقق، بل ثمة موضع آخر أعجب من الأول، فقد ذكر الزمخشري في مقدمة الكشاف كلاماً عن التفسير، قال بعده: «كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن»^(٢)، فعلق السعد عليه بقوله: «وليس في كلام المصنف نقل لكلام الجاحظ، كما لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام»^(٣). وهذا يدل على استفادة السعد من صنعة البيانية في متابعة النقول التي ضاعت أصولها.

وقد بيّن السعد سبب ترك القزويني بعض كلام السكّائي، كقوله: «وتركه المصنف لأنه كلام يفتّر عن خبط وإشكال، ويشتمل على نوع اختلال»^(٤). وقد يتحقق سبب تصريح القزويني بنسبة كلام إلى السكّائي، كقوله: «ولما كان هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه إلى السكّائي، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم»^(٥)، ويتحقق أن بعض ما يذهب إليه القزويني فيه مخالفة لغيره وردّ عليه غير صريح، كقوله: «وهذا ردّ على الشيخ عبد القاهر وتعريض به»^(٦)،

(١) المطول ٢٦٤، وقال في موضع آخر: «وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة» المطول ٣٢٤.

(٢) الكشاف ١٥ / ١.

(٣) حواشي الكشاف اللوح ٤ / أ.

(٤) المطول ١٨٦.

(٥) المطول ١٦٤.

(٦) المطول ٦٤.

وقوله: «وفي هذا إشارة إلى الردّ على الشّيخين عبد القاهر والسّكاكي وغيرهما»^(١)، وبين أحياناً أنّ القزويني إنّما ترك التمثيل لبعض القضايا البلاغية لأنّه لم يظفر بمثالٍ عليها من كلام العرب^(٢)، وغير شك أنّه لا يقول هذا إلا بعد التّبّع والتبّت. ومما حقّقه من كلام القزوينيّ مما سكت عنه النصّ قوله: «وقد قطع المصنّف بأنّه وإردّ على مقتضى الظاهر، وزعم أنّ الالتفات عند السّكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر، وهذا مُشعرٌ بانحصاره فيه عند غير السّكاكي، وفيه نظر»^(٣).

هذه المواضيع كلّها تدلّ على أنّ السّعد لم يكن يكتفي في تحقيق المسائل بما هو ظاهر من النصوص، بل كان يستطلع رموزها وخفاياها، ولم أهملت ما أهملت ذكره، ومن هنا يمكن الذهاب إلى أنّ ما قاله أحد المفكرين المعاصرين: «من فوائد المنهجية الحديثة في قراءة النصوص أنّها تعلمنا الانتباه ليس فقط إلى ما ينطق به النصّ والكيفيّة التي بها ينطق، بل توجه اهتمامنا أيضاً إلى النظر في (ما سكت) عنه النصّ والكيفيّة التي بها سكت»^(٤) = ليس دقيقاً، فهذا منهجٌ قديمٌ لعلمائنا في قراءة النصوص، على نحو ما مرّ عند السّعد، وقد عُني بذلك علماء الأصول أيّما عناية.

ومن مظاهر التّحقيق عند السّعد الاحتياط في التعبير عن أحكامه، كقوله: «فكأنّ مراد الشّيخ...»^(٥)، و«والأولى بناءً على ما ذكرنا...»^(٦)، و«وفي

(١) المطوّل ١١٢.

(٢) المطوّل ٣٤٠.

(٣) المطوّل ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) تكوين العقل العربي ٦٥.

(٥) المطوّل ٢١٧.

(٦) المطوّل ٢١٩.

ظني...»^(١)، و«كأن ما ذكره المصنّف أقرب»^(٢)، و«الذي يخطر في البال أن معنى كلام السّكّاكبي...»^(٣)، و«الذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية أن...»^(٤)... إلى غير ذلك من العبارات القائمة على الاحتراز.

هذه الطريقة في التّحقيق انتهت بالسّعد إلى اجتهادات في علم البلاغة اختصّ بها دون غيره، في حدود البحث والاطّلاع، أفردت لدراستها مواضع من الفصول اللاحقة.

ولا بدّ من التنبيه على أن السّعد قد يسهو ويخطئ في هذه الأشياء التي هي من صنعته، فيعزو قولاً إلى كتابٍ وهو في غيره، ويغفل عن أشياء حين ينقل^(٥).

ب - نقد الآراء وما يتّصل بها:

وأما النّقد فلا يخطئه القارئ في كتب السّعد، إذ تناول بالنّقد النصّ الذي يشرّحه، وما سبق عليه من آراء غيره، ونقد ما سبقه من الكتب كالتّليخيص والمفتاح والكشّاف، ونقد الشّواهد على نحو ما مرّ، وغير ذلك من الآراء النحوية

(١) المختصر ١ / ٢٦٣.

(٢) المطوّل ٣٣٧.

(٣) المطوّل ٣٤١.

(٤) المطوّل ٣٧٨.

(٥) انظر: المطوّل ٥٧، فيه أحال في كلام للجرجاني على دلائل الإعجاز، وهو في أسرار البلاغة ٣٨٣، ومثله في: المطوّل ٣٢١، وانظر: أسرار البلاغة ٨٧ - ٨٨، ويقارن ما نقله في المطوّل ٢٢ - ٢٣ عن الجرجاني بدلائل الإعجاز ٢٦٨ - ٢٧٠.

والمنطقية، وغيرها مما يتصل بالعلوم المودعة في المتون التي شرحها.

ولن أعرض ههنا للآراء البلاغية التي انتقدها وردَّ عليها، أو ما ورد في كتبه من نقدٍ لنقدٍ غيره تلك الآراء؛ فلذلك موضعه من هذا البحث^(١)، لكنني سأحدث عن منهجه في ذلك النقد، ولغته النقدية، وتصريحه بمن ينقده أو يغفاله.

فقد تناول بالنقد أئمة البلاغة: الجرجاني والزّمخشريّ والسّكاكيّ، واستدرك عليهم في جهات عدّة، وقد صرح بذكرهم في أكثر المواضع التي انتقدهم فيها، ولم يتعدّ نقده إياهم قوله: «الأولى أن...» و«هذا أنسب...» و«الأقرب أن...» أو «وفيه نظرٌ أو إشكالٌ»، وفي مواضع قليلة «ليس بصحيح» أو «وبهذا يسقط ما ذكره...»^(٢)، وذلك بحسب الموضع الذي يرى فيه إخلالاً وموضع نقد. إلا ما كان من نقده اعتراليّات الزّمخشريّ على نحو ما سيأتي^(٣).

وأما نقده على القزويني فهو موجه إلى آرائه البلاغية حيناً، وإلى فهمه كلام أئمة البلاغة أخرى، وهو عليه في الثاني أشدّ من الأوّل، ونقده عليه قد يكون من نحو قوله: «ولعله هفوة صدرت عنه»^(٤)، أو «ولو قال... لكان أحسن»^(٥)، أو «ولا يخلو هذا عن تسامح»^(٦)، وقد يكون كنحو قوله: «لكنّ المصنّف كثيراً ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها

(١) خُصّص الفصل الثاني لما نقده من الآراء، ومواضع من الفصل الثالث لنقد النقد.

(٢) انظر هذه العبارات مفرقة على مباحث الفصل الثاني، وأبرزت هناك بالخط المثقل.

(٣) انظر ما سيأتي ١٨١ - ١٨٤.

(٤) المطوّل ٢٠٩.

(٥) المطوّل ٢١٥.

(٦) المطوّل ٣٣٧.

إلى تأمّلٍ وافر»^(١).

ومن الذين التزم السعد تتبّعهم ونقدمهم في كتبه، قطب الدين الشيرازي (ت ٧١٠هـ)، إذ نبّه في مقدمة المطول على أن ذلك من منهجه في الكتاب، فقال: «ونبّهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل للعلامة في شرح المفتاح»^(٢)، وقوله فيما مضى: «على بعض» = نقد؛ لما فيه من الإشارة إلى كثرة ما وقع فيه الرّجل، ولا سيّما أن المواضع التي نقده فيها ليست قليلة.

وأكثر نقده عليه في فهمه كلام السكاكي^(٣)، وهو يذكره بلقبه، ولكنه يشتد في نقده عليه غالباً، وذلك قوله: «وزعم الشارح العلامة . . . ولعمري إنه كلام في غاية السقوط، ما كان ينبغي أن يصدر مثله عن مثله»^(٤)، وقوله: «بهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح . . . فليُنظر إلى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون»^(٥).

وعلى نحو ذلك جاء نقده على شرح التلخيص وغيرهم، لكنه لم يصرح بذكرهم البتة، مكتفياً بالإشارة إليهم، كقوله: «فانظر إلى ما ارتكب من التمحلّات المستبشعة، وحمل الكلام الذي هو من باب البلاغة بمكان على الوجه المسترذل»^(٦)، وكقوله: «ولا يخفى عليك فساد ما قيل . . . فهل هذا إلا تهافت . . .

(١) المطول ٤١٦.

(٢) المطول ٤.

(٣) انظر ما سيأتي ٣٠١-٣٠٣، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٣٨، وغيرها.

(٤) المطول ٢٧٠-٢٧١.

(٥) المطول ١٨٤. وقد يكتفي بالإشارة إلى سهوه، انظر: المختصر ١/٤١٧.

(٦) المطول ٦٧، ويقارن بمفتاح تلخيص المفتاح ١٥/أ- ب فصاحبه الخلخالي هو المقصود ههنا بالنقد.

وكذا ما قيل . . . وذلك لأن هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل^(١)، وكقوله: «وبهذا يظهر أن ما يقال . . . غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح»^(٢).
 على أن أولئك الذين لم يصرح بذكرهم قد يكون نقده عليهم أهون مما مضى إذا هان موضع الخطأ في رأيه، كقوله: «وقد يقال . . . ولا يخفى ما فيه من التعسف»^(٣)،
 و«وما سبق إلى بعض الأوهام . . . فليس بشيء»^(٤)، و«وقد توهم بعضهم . . . ولا يخفى أنه سهو»^(٥). وقد ينبه في بعض المواضع على أن ما يحرره قد أخطأ فيه غير واحد، كقوله: «وإنما أطنبت الكلام في هذا المقام لأنه من مسارح الأنظار، ومطارح الأفكار، كم زلت فيه للأفاضل أقدامهم، وكلت دون الوصول إلى الحق أفهامهم»^(٦)، وقوله: «ولا يخفى على المُنصف لطف هذا الوجه ودقته، وإن ذهل عنه الجمهور، وخفي على كثير من الفحول»^(٧). وقد ينبه على أن صاحب الوهم له مكانته في غير علم البلاغة، كقوله: «وذكر من له حذاقة في غير هذا الفن . . .»^(٨)؛ تعريضاً بجهله فيه.

ج - بعض مصطلحاته في نقد الآراء:

وتنبه السعد على الأوهام قد يكون صريحاً، يلفت إليه نظر القارئ بصيغة

(١) المطول ٨٦.

(٢) المطول ٩٥.

(٣) المطول ١٢٩.

(٤) المطول ١٣١.

(٥) المطول ١٤٩.

(٦) المطول ٨٧.

(٧) المطول ٢٧١.

(٨) المطول ٤٠٣.

الأمر، كقوله: «فأَحْسِنِ التَّأَمُّلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّهُ مِنْ مَطَارِحِ الْأَنْظَارِ»^(١)، وقوله: «وهذا لَعَمْرِي فِرْيَةٌ مَا فِيهَا مِرْيَةٌ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ... لَمْ يَشْهَدْ بِهِ نَقْلٌ وَلَا عَقْلٌ... وَتَحْقِيقُهُ مَا ذَكَرْنَا فَلْيُحَافِظْ عَلَيْهِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَقَامَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ لِبَعْضِهِمْ خَبْطٌ عَظِيمٌ»^(٢). أو أنه يستخدم صيغة الأمر بإنعام النَّظَرِ إشارةً إلى أن هذا من مواضع الوهم؛ وغالباً ما يعمدُ إلى هذه الطريقة اختصاراً لذكر الأقوال الفاسدة، مكتفياً بالتحذير منها، كقوله: «فافهم»^(٣)، و«فتدبرْ فإنه بحثٌ نفيس»^(٤)، و«فليتأمل»^(٥)؛ والذي يدلُّ على أنه يستعمل هذه الألفاظ إشارةً إلى أوهام عدلٍ عن ذكرها = أنه كان أحياناً يشفعُها بما يكشف عن ذلك، كقوله: «فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل»^(٦)، و«فليتأمل فإن هذا من مزالِّ الأقدام»^(٧)، ويدلُّ على ذلك أيضاً أنه كان يعيدُ القضية في كتاب آخر على صورة تُظهر مراده، كقوله في المطول: «والفرق بين المركَّب والمفرد المُقَيَّدُ أحوجُّ شيءٍ إلى التأمُّل»^(٨)، وقال في المختصر في الموضوع ذاته: «والفرق بين المركَّب والمفرد المُقَيَّدُ أحوجُّ شيءٍ إلى التأمُّل، فكثيراً ما يقع

(١) المطول ٧٦.

(٢) المطول ١٩٢، وقال في الموضوع ذاته من المختصر ١٢٧ / ٢: «ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها؛ فلم نتعرض لها».

(٣) المطول ١٤١.

(٤) المطول ٥٩، ويريد السَّعْدُ بهذا الموضوع التنبيه على وهم وقع فيه القزويني، يقارن بالإيضاح ١٠٢ / ١، ثُمَّ بِالكَشْفِ ٢٩١ / ٣.

(٥) ذُكِرَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي خِتَامِ كَلَامٍ فِي الْمَطْوَلِ ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٩٠، ٣٤١، وَذُكِرَ قَبْلَهَا فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ تَنْبِيْهُ مِنَ السَّعْدِ عَلَى تَسَامُحِ وَقَعْ لَهُمْ، وَثُمَّ مَوَاضِعَ أُخْرَى.

(٦) المختصر ٢٤٢ / ٣.

(٧) المطول ٧٣.

(٨) المطول ٣٣٧.

الالتباس»^(١). ويكشف هذا المعنى موضعُ قال فيه: «ومما نشأ من سوء التأمل، وقلة التدبُّر في هذا المقام ما قيل . . .»^(٢)، وقوله: «وأما ما ذكرت من الوهم فمرتفع بالتأمل»^(٣)، وقال في موضع آخر: «ولعمري إنَّ التعرُّض لأمثال هذه المباحث مما لا ينبغي أن يُستغلَّ به، لكننا نخافُ على القاصرين أن يقعوا فيها من غير تأمُّل، ويأخذوها مذهباً»^(٤)، فهذا صريحٌ في أن التأمل يكون للمواضع المُشكِّلة التي وقع فيها من وقع.

وقد يشير بالتأمل إلى المواضع التي فيها دقة في الاختلاف بين البلاغيين، كقوله: «فليتأمل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشَّيخين، وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاهما»^(٥).

على أن السَّعد قد يستعمل قوله: «فتأمل»^(٦) لحثُّ القارئ على استخراج الأغراض بحسب المقامات؛ حرصاً منه على توسيع البلاغة.

ومن إشاراتة النقدية قوله: «هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام»^(٧)، أو استعماله لفظة «قيل» إشارةً إلى تضعيف قولٍ من غير أن يعمد إلى ردهً وبيان وجه الضعف فيه^(٨).

(١) المختصر ٣ / ٤٢٢ .

(٢) المطول ١٩٤ .

(٣) المطول ٢١٦ .

(٤) المطول ٢٣٠ .

(٥) المطول ١٩٧ .

(٦) المطول ٢٤٦ .

(٧) المطول ١٧٢ ، ٣٢٨ .

(٨) انظر: المطول ٣١٢، وفيه أورد قليلاً كشف البحث أنه من كلام الرازي، انظر: نهاية

ومن إشاراتة التقدية استعمال (الفنقلة) التي ظاهرها لا ينمُّ على أنه يردُّ قول أحدٍ أو ينقده، غير أنَّ تتبُّع الموضع ذاته في غير واحدٍ من كتبه يكشف أن ما أورده (فنقلة) في كتاب، ما هو إلا وهمٌ لأحدهم، وردُّ عليه في الجواب^(١)، ولعلَّ سوقها على هذه الطريقة يوحي بأن هذا الوهم لبعده عن الصواب كأنه افتراضٌ أو تخيُّل.

ومن أخفى ما وقفتُ عليه من طرائق السَّعد في النقد والاستدراك ما جاء في حديثه عن الفرق بين الكناية والتعريض؛ إذ ساق فيه تفرقة الزمخشريّ بينهما، ثم أتبعها بصنيع ابن الأثير في ذلك، مصرِّحاً بالرجلين وبكتابيهما اللذين ذكرا فيهما ذلك^(٢)، وبالعودة إلى كلام ابن الأثير في كتابه ظهرَ أنه زعمَ أن العلماء قبله لم يفرقوا بين الكناية والتعريض، وأنه ابن بجديتها^(٣)، فكأنَّ السَّعد أراد التعريض به، فجاء بكلام الزمخشريّ؛ ليُظهر أنه السابق إلى ذلك.

ومما يلاحظ أن بعض عبارات النَّقد كقوله: «وفيه بحثٌ» و«فيه إشكالٌ» و«فيه نظرٌ» و«وهذا وهمٌ»، تتعاور في كتبه مواضع واحدة أحياناً^(٤)، وهذا يدل على أنها تستعمل عنده بمعنى.

(١) انظر: المطول ٢٣٦، ويقارن بشرح المفتاح اللوح ٢٠٣/أ، وانظر: المطول ٤٢٨ - ٤٢٩، ويقارن بالمختصر ٤/٣٣٦ - ٣٣٧.

(٢) انظر: المطول ٤١٢ - ٤١٣، ويقارن بالكشاف ١/٣٧٢ - ٣٧٣، والمثل السائر ٣/٥٢، ٥٦ - ٥٧.

(٣) انظر: المثل السائر ٣/٤٩.

(٤) انظر: المطول ١٧٤، وفيه قال: «وهذا وهمٌ» ثم قال في المختصر ٢/٩٣، عن الموضع نفسه: «وفيه نظرٌ»، ويقارن المطول ٢١٧، بالمختصر ٢/٢١٤، والمطول ٢٨١، بالمختصر ٣/١٥٥.

على أن أمثال هذه الإشارات قد تكون للتنبيه على أن موضعها مُشكّل أو عليه نقدٌ، وإن لم يكن ذلك من آراء السَّعد، بل مما نقله من غيره^(١).

وله عباراتٌ طريفة في النِّقد، من أمثال قوله: «وليس هذا أوّل قارورة كُسِرَتْ في الإسلام»^(٢)، و«ثم بنى على كلامه هذا ما بنى، والشَّجرة تنبئ عن الثَّمرة»^(٣)، وقد يُدخِل فيه ما يناسبه من الشعر، كقوله: «من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة، وحقّاق العَصْر... فما أليق بهذا الحال قول من قال:

حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء»^(٤)

وكقوله: «فعلِمَ أن اعتراض الشَّيخ المُحقِّق وأشياعه إنما هو على ما فهموه من كلام القوم، وقد غلطوا فيه غلطا صريحاً:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً»^(٥)

(١) انظر: المطوّل ٦٦ ويقارن بالبيان ٢١٢، وانظر ما سيأتي ٢٣٩ - ٢٤٢،

٣٥٩ - ٣٦٤.

(٢) المطوّل ١١١.

(٣) المطوّل ١١٤.

(٤) المطوّل ٣٥١، عجز بيت لأبي نواس في شرح ديوانه ٢٢ / ١، وصدّره:

«فقل لمن يدّعي في العلم فلسفة»

(٥) المطوّل ١٦٨ والشَّيخ المُحقِّق هو ابن الحاجب، كما صرّح بذلك قبل هذا الكلام،

والشعر صدر بيت للمتنبّي في ديوانه ٢٣٢، عجزه:

«وأفتنه من الفهم السقيم»

ومن ثمّ يمكن القول: إنّ هذه الشُّروح، وفيها كتب السَّعد، كانت كشفاً للنصّ الذي تشرحه وتحقيقاً لما جاء فيه، ونقداً له ولما أُدير عليه من كُتب، مُلتزِمةً شرح كلِّ شاذّة وفاذّة في المتن، لا يكاد يعزب عنها شيء منه، إلاّ ما كان واضحاً جليّاً.

وليست هذه الشُّروح خطأ في المنهج، على ما قال أحد المعاصرين: «ولعل أنسب شيء نقوله في هذه الظاهرة هو أنّها من خطأ المنهج، لأنّ المنهج السديد يقتضي أن تكون كُتب الشُّروح كُتباً في البلاغة، قبل أن تكون دوائر معارف لعلوم أخرى»^(١).

ولعل الأنسب خلاف ما قال هذا الباحث، لأنّ المنهج السديد في الشرح أن يُحيطَ بجوانب المتن كلّها، إلاّ أن يكون قصد الشُّروح المتون نفسها، فحينئذٍ يتّجه ما قاله.



المبحث الثالث

مصادر التفتازاني ومنهجه في النقل عنها

قارئ كتب السَّعد البلاغية يظنُّ في بداءة الأمر أن هذا المُصنّف لم يعول في تواليفه إلا على النقل عن أشهر أئمة البلاغة، لما يرى من كثرة تصريحه بالنقل عن الجرجانيّ والسكّاكبيّ والزّمخشريّ، على حين أنّه يلمحُ على قلّة ذكر غيرهم، ويخفي عليه ذكر آخرين البتة.

(١) تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية ١٨٣ - ١٨٤.

غير أن طريقة السَّعد في التَّصنيف تُفصح عن نقولٍ، لأمرٍ ما أخفى ذكر أصحابها، وقد يترك هذه الطريقة فينقل عن مصادرٍ من دون أن يترك للقارئ دليلاً على ما نقل، لذا حاولتُ في هذا البحث، ما استطعتُ، الكشف عن مصادره، وطريقته في الأخذ عنها، صرَّحَ بذلك أم لم يُصرِّحْ، مرتباً ذلك بحسب قيمتها عنده، فجاءت في ثلاث مجموعات:

١ - أصولٌ أكثر من النُّقل عنها:

أ - الدَّلَّائل والأسرار:

يحسُن ههنا نقلُ قول السَّعد في علم البلاغة: «ولو قُلْتَ: إنَّ هذا بناءٌ أسَّسه عبد القاهر وأكمَّله جار الله، ورتبَهُ بل زَيَّنَهُ المُصنِّف لم يبعد»^(١).

من أجل هذا أكثر من النُّقل عن هؤلاء ولا سيما الشَّيخ الجُرْجاني، إذ نصَّ في مقدمة المطوَّل على عنايته الكبرى بكتبه^(٢)، وأكثر من النُّقل عنه، حتى ليكادُ المطوَّل يستوعب أكثر كلام الجُرْجاني في الدَّلَّائل والأسرار ملخَّصاً مرتباً على سَنن التلخيص، والغالب أن يصرِّحَ بذكر الجُرْجاني حين ينقل عنه، لكنَّه يبالغ في التصرُّف بكلامه على نحو ما سيأتي.

وأغراض النُّقل عن الشَّيخ كثيرةٌ: منها أن يأتي به توضيحاً لكلام صاحب المتن الذي يشرحه، وبياناً لمراده، ولا سيما إذا كان كلام الماتن ملخَّصاً من كلام الشَّيخ، أو يمدُّ إليه بواشجة قربي^(٣)، فكثيراً ما كان يأتي عقب كلام القزويني بما يدلُّ عليه من كلام الشَّيخ، وهذا يُحمَل من السَّعد على التَّحقيق وتقوية كلام

(١) شرح المفتاح اللوح ١٣٣/أ. ويريد بالمصنِّف: السكاكي. وانظر ما سيأتي ١٦٢.

(٢) انظر المطوَّل ٤.

(٣) انظر المطوَّل ٢٢٠، ٢٢٧، ٣٣٥، وغيرها.

القزويني بنصوص السلف من جهة، والرغبة في بيان مصدر كلام القزويني، وكشف ما ليس له من جهة ثانية. وقد ينقل كلام الجرجاني ليبين أن ما ذكره الماتن أو نقله يخالف مذهب الشيخ^(١)، أو يأتي به لضرب آخر من التحقيق، كأن يُلمع الماتن إلى نقد رأي أو مخالفته مُغفلاً ذكر صاحبه، فيضع السعد نص الجرجاني بين يدي القاري، مبيناً أن الشيخ هو محل نقد هذا الناقد^(٢)، وقد ينقل السعد كلام الشيخ استدراكاً على ما أخل به الماتن من كلامه، كقول السعد بعد أن شرح كلام القزويني في فوائد التأكيد بـ (إن): «وهنا بحث لا بُدَّ من التنبه له، وهو أنه لا تنحصر فائدة (إن) في تأكيد الحكم نفيًا لشك أو ردّ إنكارٍ... قال الشيخ عبد القاهر: قد تدخل كلمة (إن) للدلالة على... انتهى كلامه»^(٣). وقد يأتي بكلام الشيخ ليربطه بكلام من جاء بعده، وليبين ما زادوه عليه، كقوله: «ثم ظاهر كلام المصنّف أنّه إذا بُني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعاً، وليس في كلام الشيخ ما يُشعرُ بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف»^(٤). وقد ينقل كلام الشيخ ليبين أن مَنْ لخصه قد غير فيه بما كساه غموضاً، كقوله: «وقد غير المصنّف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال...»^(٥)، وقال في الموضوع نفسه من كتاب آخر: «والأوضح عبارة

(١) انظر المطول ٢١١ - ٢١٢.

(٢) انظر ما سيأتي ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣) المطول ٥٣، وما نقله السعد فيه عن الشيخ مفرّق في دلائل الإعجاز على الصفحات الآتية ٣٢٧، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، وظاهر تباعد هذه المواضع واختلاف ترتيبها، على حين جاء في المطول على الولاء.

(٤) المطول ١١٥.

(٥) المطول ٣٢٤. انظر ما سيأتي ٢٥٢ - ٢٦٤.

أسرار البلاغة . . .»^(١).

والروابط القويّة بين الكُتب التي شرحها السَّعد وكلام الشَّيخ مهَّدتْ للسَّعد الطَّرِيق للعودة إليه، لاستخراج آراءِ قِصدِ السَّعد رَدِّها أو تمحيصها، على نحو ما سُبِّبَتْ في موضعه^(٢).

ولم يكن السَّعد ينقل كلام الجرجانيّ لإيضاح بعض جوانب الكتاب الذي يشرحه فحسب، بل كان يأتي به لتوضيح كلام آخر نقله هو لغير صاحب الكتاب، كأن يوضِّح في التلخيص كلام الزمخشريّ بكلام الشَّيخ، كقوله: «وبهذا يُشعر كلام صاحب الكشَّاف حيث ذكر . . . والذي بيِّن ذلك ما ذكره الشَّيخ في دلائل الإعجاز . . .»^(٣). وقد يأتي بكلام الجرجانيّ دليلاً على ما يشرحه من كلام الجرجانيّ المُودع في كلام غيره، فعند قول القزوينيّ: «ومما يُرى تقديمه كاللازم لفظ (مثل) و(غير) في نحو: (مثلك لا يبخل) . . .»^(٤) = قال السَّعد بعد فراغه من شرح كلام القزوينيّ: «وقوله: (يُرى تقديمه كاللازم) عبارة الشَّيخ في دلائل الإعجاز، ومعناه: أن مقتضى القياس، وموجب العُرف أن يجوز التأخير أيضاً . . . لكن التقديم يُرى كالأمر اللازم، لأنّه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعاً، قال الشَّيخ عبد القاهر: وأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدِّمان أبداً على الفعل . . .»^(٥)، وهذا منهج للسَّعد في تفسير النصوص، إذ

(١) المختصر ٣/ ٣٦٦.

(٢) انظر ما سيأتي ١٦٢ - ١٨١.

(٣) المطوّل ٢٨٠. ويقارن بالكشَّاف ٢/ ٦٧، ٧٣ ودلائل الإعجاز ٢١٣ - ٢١٥.

(٤) التلخيص ٨٣.

(٥) المطوّل ١٢٠، وانظر الدلائل ١٣٨، ١٤٠.

يشرح المأثور بالمأثور^(١).

وقد يتكرر نقله النصّ الواحد من كلام الشيخ، ويكون تسخيريه في التالي مختلفاً عن السابق^(٢)، وهذا إغناءً للنصوص، واجتهاداً في تنويع استعمالها، ويدلُّ على وعيه ما ينقل، ولعلّ هذا يظهر جلياً في تصرّفه بنصوص الشيخ، فقد يقعُ للسَّعد اعتراضٌ على جهةٍ ما في بعض نصوص الشيخ، ويضطر إلى نقل ذلك النصّ في موضعٍ يضيق عنه اعتراضه، فيختصر تلك الجهة التي لم يقبلها من نصّ الشيخ ويستشهد به على ما يريد، حتى إذا ما جاء موضع الاعتراض نقل نصّ الشيخ تاماً ونقده^(٣).

ومن تصرّف السَّعد في نقله عن الجرجانيّ أنّه ينقل ملخّصَ كلامه، مصرّحاً بأنّه ينقل ما ينقل ملخّصاً، كأن يقول: «هذا محصول كلامه»^(٤)، أو «هذا خلاصة كلام الشيخ في أسرار البلاغة»^(٥) أو «لم يحافظوا على حُصلِ كلام الشيخ... فنقول: محصولُ كلامه»^(٦)، أو غيرَ مصرّحٍ بأنّه يلخّص، وهذا كثير له أمثلة تتنوع أجناسها، فقد يلخّص بعض التقسيمات أو القواعد التي ذكرها

(١) لهذه أمثلة كثيرة تظهر في الفصل الثالث من البحث، في تحرير السَّعد كلام العلماء وتحقيق معناه بالاعتماد على كلامهم هم، انظر ما سيأتي ٢٥٢ - ٢٦٢، ٢٧٩ - ٢٨١، وغيرها.

(٢) انظر المطوّل ١٢، ١٠٢ وفيهما نقل نصاً واحداً، وكذا في ١٦٥، ٢٥٠.

(٣) انظر المطوّل ١٠٦ وهو موضع الاختصار، و٢٠٠ - ٢٠١ وهو موضع النقد.

(٤) المطوّل ٣٤٨.

(٥) المطوّل ٣٤٦.

(٦) المطوّل ١١٠ - ١١١.

الشيخ، مختصراً أمثلتها وما يتفرع على تلك الأمثلة من فوائد جديدة^(١)، على أن السَّعد قد يفيد من هذه التفرعات لينقلها إلى مواضعها من الترتيب الذي استقرت عليه البلاغة عند المتأخرين^(٢).

وقد يضطر الشيخ، في بعض المواضع، إلى تغيير قاعدة بلاغية بالتخصيص أو التعميم لتلائم خصوصية المقام، فحين ينقل السَّعد كلامه هذا يُعيد القاعدة إلى ما كانت عليه^(٣). وقد يدخل اصطلاحات خاصة بالسَّكَّاي في نص من نصوص الشيخ لغرض حجَّاجي، كأن يكون في معرض مناقشة سُراح المفتاح في كلام يتصل بالجرجاني والسَّكَّاي معاً^(٤). وقد يلفق كلامين للشيخ من موضعين ويجعلهما في نقل واحد، كقوله: «قال الشيخ: كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته، إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة، فمن شأنه أن يعزَّ ويندر. وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك إليها أبعاض الجسم أشدَّ، كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر»^(٥)، فقول الشيخ: «كل هيئة . . .» جاء في مطبوع أسرار البلاغة بعد صفحتين من قوله: «وكلما . . .»، فقدَّم السَّعد ما تأخر وجمع بينهما.

على أن ما مضى لا يعني أنه قد استمرَّ على نسبة جميع ما نقله عن الشيخ، إذ وقعت في كتبه نقولٌ عن الجرجاني غيرُ مصرَّح بعزوها إليه، ويكثر ذلك إذا كان السَّعد يتمم ما نقله الماتن عن الشيخ بلا عزو فيجري في ذلك على

(١) انظر المطول ٣٤٢ - ٣٤٣، ويقارن بأسرار البلاغة ١٦٦ - ١٦٩.

(٢) انظر المطول ٣٢٥ ويقارن بأسرار البلاغة ٢١٠.

(٣) انظر ما سيأتي ١٦٤ - ١٦٦، ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٤) انظر ما سيأتي ٢٦٥ - ٢٦٧.

(٥) المطول ٣٢٥، ويقارن بأسرار البلاغة ١٨٤، ١٨٢.

منهجه^(١)، وكثُرَ مثلُ هذا في النقول التي شارك فيها السَّعدُ كتاب الإيضاح، وكان يمكن أن يقال إنه نقلَ هذه المواضع بالوساطة عن الإيضاح، لكنْ يَدْفَعُ هذا أن نَصَّها أقربُ إلى كلام الشَّيخ منها إلى ما تصرَّف فيه الإيضاح^(٢).

وقد يترك التصريح بالنقل عن الشَّيخ في (الفتكلات)، كأن يأتي بسؤال فيه إشكال يقع في كلام للزمخشري، فيأتي بالجواب عنه من كلام الشَّيخ بلا عزو^(٣)، على أن هذا قد يُعَلَّلُ بشهرة الكلام عن الجرجاني.

وقد يترك التصريح بالشَّيخ في مثل هذه (الفتكلات) للدلالة على أن الكلام ليس خاصاً بالجرجاني وحده، بل هو فكرة شائعة مسلمةٌ عندهم، كقوله: «فإن قلتَ: قد اتفق القوم على أن مدلول الخبر إنما هو حكم المُخبر بوجود المعنى في الإثبات، وبعده في النفي، وأنه لا يدلُّ على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا لما وقع الشكُّ من سامع في خبرٍ يسمعه...»^(٤) وساق كلاماً طويلاً أجاب عنه بعد ذلك، وحاصلُ السؤال مأخوذاً من كلام للجرجاني مفرقٍ في فصل (الخبر وما يتحقق به الإسناد) فجمعه السَّعدُ ههنا، ولعلَّ قوله: (قد اتفق القوم) يُعَلَّلُ تَرَكَ نسبته إلى الشَّيخ. وقد يعمد إلى هذه الطريقة في الردود والحجاج^(٥)، فإن تَرَكَ نسبة الكلام أقربُ إلى جعله حقيقةً مسلمةً من نسبته إلى رجلٍ بعينه،

(١) انظر المطول ٣١٥-٣١٦.

(٢) انظر المطول ٣٢٤ ويقارن بالإيضاح ٣٤٧/٢ عن أسرار البلاغة ١٨٠. و٣٤٥ ويقارن بالإيضاح ٣٤٨/٢ عن الأسرار ١٨٢. و٣٤٣ ويقارن بالإيضاح ٣٨٤/٢ عن الأسرار في مواضع متفرقة ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧.

(٣) انظر ما سيأتي ٢٧٤-٢٧٥.

(٤) المطول ٤٤، وجمعه من دلائل الإعجاز ٥٢٩-٥٣٢.

(٥) انظر ما سيأتي ١٨٦-١٨٨.

ولا سيما إذا كان أصلاً مشهوراً في العلم.

وبعد هذا كله لا يثبت قول د. محمد أبو موسى: «والذي حدث في تاريخ البلاغة هو أن ابن الخطيب الرازي لخص من كلام عبد القاهر أشياء، وترك منه أشياء، ثم جاء السكاكي وأخذ من كلام الرازي وترك، ولخص كلام الأصحاب، وعلى هذه الملخصات ضبط معاقد هذا العلم، ثم مضت الدراسة البلاغية على ذلك»^(١). إذ ظهر بما مضى أن السعد لم يعول كل التعويل على ما لخصه الرازي والسكاكي من كلام الشيخ، بل كان دائب العودة إلى كتبه يتفحصها، ويتحقق ما صنعه من جاء بعده بكلامه، ويزيد عليهم ما أخلوا به من كلامه في المواضع التي كان ينبغي أن يذكره فيها.

ب - الكشاف:

وأما الزمخشري فقد أكثر السعد النقل عنه، حتى كأنه استفرغ الفوائد البلاغية المتناثرة في الكشاف، وأعاد ترتيبها في أبواب شروحه، يسوقها على هيئة إضافات على تلك المتون، أو يستفيد من آراء الزمخشري في مناقشاته وحججه، والضرب الأول كثيرٌ كثيرٌ في كتب السعد، كقوله في دواعي تنكير المسند إليه: «ومن تنكير غير المسند إليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى: ﴿أَوَاطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] أي أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً عن العمران»^(٢). فما بعد الآية من كلام صاحب الكشاف^(٣)، وإن كانت تسمية الغرض من السعد. ومثل هذا في كتب السعد كثير، يترك نسبة الكلام إلى الزمخشري، ويتصرف فيه بإعطائه تسمية تصله بالباب الذي

(١) مدخل إلى كتابي عبد القاهر ١١.

(٢) المطول ٩٠.

(٣) الكشاف ٢ / ٣٠٥.

هو فيه، وقد أكثر من هذا في باب التغليب^(١). وأكثر هذه النقول التي ترك نسبتها إليه من باب الأغراض البلاغية، وأما القواعد البلاغية فالأكثر أن ينسبها لمناقشتها وتحريرها^(٢)، أو الردّ عليها ونقدها^(٣)، أو الاستفادة منها حجةً في وجه الخصوم^(٤)، على أنه قد يترك التصريح بالزّمخشريّ عند الاحتجاج ناسباً قوله إلى «أئمة التفسير»^(٥) إذا كان هذا الرأي مُسلماً به عند جمهورهم. وقد يتصرف في هذه النقول على نحو ما مرّ في الحديث عن الجرجانيّ. وقد يصرّح بنقله عن الزّمخشريّ لبيان مخالفة رأيه رأيّ غيره^(٦)، وقد ينقل عن الزّمخشريّ كلاماً لمحققي البلاغيين فيتترك نسبته؛ لأنّه غير خاصّ بالزّمخشريّ^(٧)، وقد ينقل كلام الزّمخشريّ بالوساطة عن الإيضاح مثلاً^(٨).

ج - مفتاح العلوم:

وأما كثرة نقل السعد في شرحي التلخيص عن السكّاميّ وعنايته بكلامه، فكادت تُخرج كتابيه عما خُصّصا له، ولعلّ الذي سوّغ له ذلك أن مفتاح العلوم

(١) انظر المطوّل ١٥٨ - ١٦١ ويقارن بالكشّاف ٤ / ١٣٢، ١ / ٢٧٣، ٢ / ٩٦، ١ / ٢٣٢، ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣، ١ / ١٣٦، ١ / ٤٨٤.

(٢) انظر ما سيأتي ٢٧٣ - ٣٠٠.

(٣) انظر ما سيأتي ١٨١ - ١٩٥.

(٤) انظر المطوّل ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٥) انظر ما سيأتي ٢٨١ - ٢٨٧، والمطوّل ٨٤.

(٦) انظر المختصر ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢.

(٧) انظر المطوّل ٣١١، ويقارن بالكشّاف ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥، ويقارن ما في الكشّاف بأسرار البلاغة ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٨) انظر المطوّل ٣٢٩ ويقارن بالإيضاح ٢ / ٣٥٦، وكلاهما عن الكشّاف ٤ / ١٠١ من دون تصريح.

أصلٌ للمتن الذي يشرحه، فلا سبيلَ عليه أن أنزله تلك المنزلة.

وهو يأتي بكلام السكّاكيّ لأغراضٍ عدّة؛ كأن يأتي به ليظهر أثر تلخيص القزويني في فهم الكلام، وليكشف بعض أوهامه في ذلك، وليردّ عليه في نقده بعض آراء السكّاكيّ، ومن هنا استطرد السعد ليناقد كل من يشرك القزويني في ذلك^(١). وقد يأتي بآراء السكّاكيّ للردّ عليها ونقدّها من جوانب عدّة^(٢)؛ وليحاول التوفيق بين ما ظاهره مضطرب منها^(٣)، إلى غير ذلك من الجهات التي ستذكر في مواضعها.

وقد يتصرّف في نقله عنه باختصار بعض أطراف الكلام، كقوله: «فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرّة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج؛ فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد»^(٤). وأصل الكلام عند السكّاكيّ «فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال: إنها نادرة الحضور في الذهن، ندرّة صورة بحر من المسك موجه الذهب، وإنما النادر حضورها مع حديث البنفسج؛ فإذا أحضر إحصاراً مع الشبه، استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما»^(٥).

وقد يدرج السعد في نقوله عن السكّاكيّ ما يوضح مبهماً فيها، وقد ينه على ذلك، كقوله: «وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكّاكيّ لأنه قال: . . .

(١) انظر ما سيأتي ٣٠٠-٣٤٨.

(٢) انظر ما سيأتي ١٩٥-٢١٤.

(٣) انظر المطول ٩-١٠، ٣٣٢-٣٣٣.

(٤) المطول ٣٣٤.

(٥) مفتاح العلوم ٤٤٩.

أي نقلاً...»^(١)، فما بعد «أي» ليس من كلام السكّائي كما يظهر من عراضه، زاده السعد للبيان.

د - التلخيص والإيضاح:

وأما نقول السعد عن القزويني في الإيضاح فكأنه التزم في شرحي التلخيص ترك النصّ عليها؛ لأنه يشرح كلام المصنّف بكلامه، ولهذا أمثلة كثيرة تظهر بالمقارنة. وقد ينقل بوساطة الإيضاح كلام بعض الأئمة، يكشف ذلك تواطؤهما على طريقة التصرّف في ذلك النّقل^(٢).

ولأمر ما يصرّح السعد أحياناً بذكر الإيضاح، كأن يريد الردّ عليه في فهم كلام، أو يريد الاستناد إلى قوله في احتجاج أو خصومة^(٣).

وأما في شرح المفتاح فكان ينبّه على أوهام القزويني من غير أن يصرّح به^(٤)؛ إذ ليس ذلك من منهجه فيه، على حين ذكر في مقدمة المطول عزمه على دفع اعتراضات القزويني^(٥)، فالتزم النصّ على ذكره عند ذلك.

٢ - توابع للأصول السالفة:

لما كانت كتب الجرجاني والزّمخشريّ والسكّائي أصولاً في علم البلاغة، على نحو ما ذكر السعد، يضاف إليها كتب القزويني لأنه أحسن تلخيصها،

(١) المطول ٣٣٢، وانظر مفتاح العلوم ٤٥٣.

(٢) انظر المطول ٣٥٦، ويقارن بالكشاف ١/٤٩٤ والإيضاح ٢/٤٠٣.

وانظر المطول، ٣٨٢ ويقارن بأسرار البلاغة ٣٥٦ - ٣٥٧ والإيضاح ٢/٣٩٨.

(٣) المطول ٣٢٨ - ٣٢٩، وانظر ما سيأتي ١٥٨ - ١٧٠، ٢٦٢ - ٢٧٤.

(٤) انظر شرح المفتاح اللوح ٤١/أ، ويقارن بالإيضاح ١/١١٥.

(٥) انظر المطول ٤.

واجتهد وزاد بعض الزيادة وبعض الاجتهاد = أولع خلفهم بهم، فأنشؤوا على تلك الكتب مؤلفاتٍ عدّة دارت في فلكها، واعتنت بها تلخيصاً وترتيباً وإيضاحاً وشرحاً لشواهدنا ونقداً ومناقشةً، إلى غير ذلك من فنون التأليف. ومضى أن السَّعد اختار لكتبه الاتساع في ضم الآراء البلاغية ومناقشتها، فكان لا بد أن يمدَّ عينيه إلى تلك الكتب، ينقل عنها ما أحوجته إليها خدمة تلك الأصول. وأتبع في نقله عنها منهجاً يكشف للقارئ أنها لا تنزل من كتبه منزلة كتب الشيوخ، إذ لم يسر فيها سيرته الأولى، فأغفل ذكر أصحاب هذه الكتب، خلا واحداً منهم نبه في مقدمة المطول على التزامه ذكره، وهو الفاضل العلامة الشيرازي (ت ٧١٠هـ) في شرحه على المفتاح، دون غيره من الكتب؛ لأمر سيأتي افتراض علته، وخلا الإمام الرازي في مواضع قليلة جداً. وندر أن يعتمد السَّعد على هذه المؤلفات في استدلال أو حجاج، بل الغالب أن ينقل عنها للردّ عليها في فهمها كتب الشيوخ، أو المقارنة بين صنعها وصنيع القزويني في كتبه.

أ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز:

ومن المؤلفات التي دارت على كتب الجرجاني، ونقل عنها السَّعد، نهاية الإيجاز للإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وهو تلخيص وترتيب للدلائل والأسرار^(١)، مع زيادة تقسيم وفوائد وتسميات، ونقد على الشيخ في بعض الآراء.

فلم يوافق السَّعد على بعض تلك الاجتهادات؛ فنقل كلامه فيها لنقده والردّ عليه، وأغفل ذكره في أكثر ذلك بادئاً بقوله: «قيل» في غير موضع^(٢). والكلام الذي صرح السَّعد بنقله عن النهاية ما اعترض به الرازي على الجرجاني

(١) انظر مقدمة مؤلف نهاية الإيجاز ٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر المطول ٣١٢، ويقارن بنهاية الإيجاز ١٠٤ - ١٠٦، وانظر ما سيأتي ٢٣٠ - ٢٣٣.

في بيان حقيقة الفاعل في المجاز العقلي^(١)، ولعل سبب التصريح به شيوع رأيه؛ إذ ارتضاه السكّاكي والقزويني، فأراد السعد أن يختصر الطريق بنقد أول رجل صدر عنه الرأي، ولا يكون ذلك إلا بالتصريح به.

ب - حواشي الكشاف:

وأما الكشاف فكثرت التأليف عليه^(٢)، كالحواشي التي عُنيَتْ بجوانب منه، ومضى أن للسعد منها نصيباً، على أنه نقل عمّا سبقه منها في كتبه البلاغية، كحاشية قطب الدين الشيرازي (ت ٥٧١٠هـ)، ولم يصرّح بالنقل عنها البتة^(٣).

ج - مختصرات المفتاح وشروحه:

وكذا كان نصيب مفتاح العلوم وافراً، فاختصره قومٌ، وشرحه آخرون، ومن الكتب التي اختصرته ونقل عنها السعد المصباح لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ولم يصرّح بذكره البتة^(٤)، وكذلك التبيان للإمام الطيّبي (ت ٧٤٥هـ) لخص المفتاح وزاد عليه، نقل عنه السعد في مواضع ولم يذكره^(٥). وأما شروح المفتاح فهي كثيرة^(٦)، ونقل السعد عن جملة صالحة منها، يظهر ذلك من مثل قوله: «هذا خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح... ثم إنه تصدّى

(١) سيأتي التفصيل فيها ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٢) انظر كشف الظنون ٢ / ١٤٧٧ - ١٤٨٣، والبلاغة القرآنية ٩٦ - ١٠٠.

(٣) لهذه النقول أمثلة في ما سيأتي ٢١٧ - ٢٢٣.

(٤) انظر ما سيأتي ٢٣٥.

(٥) أمثله فيما سيأتي ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٦٣ - ١٧٦٨.

لمناظرته بعض الفضلاء، وكتب في ذلك كلاماً قليلاً الجدوى»^(١). ولعله يقصد بـ (بعض مشايخنا) ناصر الدين الترمذي، إذ نقل الفناري أنه من شيوخ السَّعد^(٢)، وهو أحد شُراح المفتاح^(٣). وعلى هذا النحو كان السَّعد يأتي بهذه القول لمناقشة أصحابها في فهمهم كلام السَّكَّكيّ، والدفاع عنه فيما اعترضوا عليه فيه بغير وجه حقّ، في رأيه^(٤). وقد يذكر أنّ هذا النقل من أحد شروح المفتاح كالذي مضى، أو يسوقه على أنّه رأي من الآراء كقوله: «لا يقال...»^(٥)، ففي هذا الموضوع نبّه الفناري على أنّ السَّعد يردُّ قول المؤدّي^(٦)، وهو أحد شُراح المفتاح^(٧). ولولا هذه التنبهات لم أقف على أصحاب هذه الأقوال؛ فليست هذه الشروح في المتناول.

والسَّعد خالف منهجه هذا في ترك التصريح بشُراح المفتاح، إذ ذكر الفاضل العلامة، يعني الشيرازي (ت ٧١٠هـ)، منبهاً على أوهامه في فهم كلام السَّكَّكيّ^(٨)؛ ويلوح لي أنّ ذلك يرجع إلى أنّ شرح الشيرازي المسمّى بـ «مفتاح المفتاح» اشتهر بأنّه أجدود شروح المفتاح، ولاسيما أنّه شرح ممزوج^(٩)، فأراد السَّعد أن يصرّح بذكره تنبيهاً على أنّ مَنْ كان في مثل منزلته وشهرته في فهم كلام السَّكَّكيّ ما كان ينبغي له أن

(١) المطول ١٨٧.

(٢) انظر حاشية الفناري على المطول ٢٠.

(٣) انظر عروس الأفراح ١ / ٣٠، وكشف الظنون ٢ / ١٧٦٣.

(٤) انظر أمثلة ذلك فيما سيأتي ٣٠٠ - ٣٤٨.

(٥) شرح المفتاح اللوح ١٢٧ / ب وانظر ما سيأتي ٣٣٤ - ٣٣٦.

(٦) انظر حاشية الفناري ٣٣٣.

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٦٣.

(٨) أمثله فيما سيأتي ٣٠٠ - ٣٤٨.

(٩) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٦٣.

يقع فيما وقع فيه، يقوي هذا بعض ما أنشأه السَّعد من النقد عليه، كقوله: «ولعمري إنه كلام في غاية السقوط، ما كان ينبغي أن يصدرَ مثله عن مثله»^(١)، ويقويه أيضاً أن السَّعد نقل عن الشيرازي في غير مفتاح المفتاح فلم يصرِّح بذلك، على نحو ما مرَّ في نقله عن حاشيته على الكشاف.

د - شروح التلخيص:

لما لم يكن السَّعد أوَّل من شرَّح التلخيص مكَّنه ذلك من الاطلاع على شروح من سبقه، كشرح محمد بن مظفر الخلخالي (ت ٧٤٥هـ) المسمَّى بـ «مفتاح تلخيص المفتاح»، وشرح شمس الدين الزوزني (ت ٧٩٢هـ)^(٢)، ونقل منهما في مواضع عدَّة ولم يصرِّح بهما، كقوله: «على أنه لا يبعد أن يقال: إنَّ (سرج الله وجهه) أيضاً من باب الغرابة»^(٣)، فهذا من كلام الخلخالي^(٤)، إذ استحسَّن السَّعد من هذه الشُّروح أشياء نقلها، لكنَّ جُلَّ ما نقله كان بقصد الردِّ والنقد؛ إذ رأى أن هذه الشروح قصَّرت في تأدية كلام القزويني على وجهه^(٥).

وتحسَّن الإشارة ههنا إلى أن صاحب روضات الجنات انفرد بقوله عن السَّعد: «ونقل أنه لما صنف المطوَّل أخذ منه الخلخالي، وشرح له شرحاً،

(١) المطوَّل ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) انظر كشف الطُّنون ١ / ٤٧٤، وعروس الأفرح ١ / ٣١، والقزويني وشروح التلخيص ١٧٤. وقد وقفتُ على شرح الخلخالي مخطوطاً، ولما أقفْتُ على شرح الزوزني، لكن اعتمدتُ في جعله من مصادر السَّعد على تنبيه حواشي المطوَّل والمختصر على ذلك.

(٣) المطوَّل ١٨.

(٤) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٢ / ب - ٣ / أ.

(٥) انظر ما سيأتي ٢٣٦ - ٢٣٩، ٣٤٩ - ٣٦٥.

وكذا الزوزني... واعترضوا عليه في مواضع، ثم اختصر التفتازاني المطول وأجاب عن اعتراضاتهم^(١). ولا أدري كيف يصحّ هذا القول، والسَّعد قد فرغ من تأليف المطول بعد وفاة الخلخالي بثلاث سنوات.

وكان السَّعد يتصرّف في تلك النقول بحسب حاجته إلى ذلك، ولاسيما أنّه أغفل ذكر أصحابها، وقد يصرّح بذلك كقوله عن أحدهم: «هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح»^(٢)، وقد يشير إلى أنه يُدرج في النقل ما يوضّح غامضه، كقوله: «قيل: إنّ تشبيه المحسوس بالمعقول... يعني العلم المستفاد من ذلك الحسن... كان سخيلاً من القول»^(٣) فهذا كلُّه من كلام الرازي لم يصرّح به السَّعد^(٤)، وقوله: (يعني) إلى (الحسن) ليس في أصل الرازي، بل هو زيادة من السَّعد للبيان، نَبّه عليها بقوله: (يعني).

٣ - مصادر أخرى نقل عنها السَّعد:

أ - مؤلفات بلاغية:

من تلك كتب بلاغية لجأ إليها السَّعد في بعض الأحيان، كالمثل السائر، مصرّحاً بذكره حيناً كما في نقله عنه أقسام السجع^(٥)، ومخفياً ذكره حيناً لضرورات منهجية؛ كالحاجة إلى التصرّف في النقل بدعمه بالأدلة مثلاً^(٦).

(١) روضات الجنات ٤ / ٣٥.

(٢) المطول ١٨٧.

(٣) المطول ٣١٢.

(٤) انظر نهاية الإيجاز ١٠٤ - ١٠٦.

(٥) انظر المطول ٤٥٦، ويقارن بالمثل السائر ١ / ٢٥٩ - ٢٦٢.

(٦) انظر شاهداً على ذلك فيما سيأتي ٢٣٦ - ٢٣٩.

ب - شروح الشعر:

ومنها شروح شعرٍ تُعنى بالجوانب البلاغية كشرح الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١هـ)، وضرام السُّقط لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ). ونقل السَّعد عنهما فوائد بلاغية، واعتمد عليهما في بعض استدلالاته؛ وأكثر تصريحه بالنقل عنهما للغاية الثانية، كقوله: «وكفأك شاهداً على ما ذكرتُ قول الإمام المرزوقي...»^(١)، وكقوله في الردِّ على وهم: «وما سبق إلى بعض الأوهام من أن... فليس بشيء؛ قال المرزوقي...»^(٢)، وكقوله في موضعٍ مشكل في فهم بيت يُبنى عليه حكم بلاغي: «والجواب المرضي ما أشار إليه الإمام المرزوقي، رحمه الله، وهو أن...»^(٣)؛ أو يذكره ليستند إلى رأيه رداً على رأي غيره^(٤)؛ وقد ينقل رأي المرزوقي في غرض بلاغي في مثالٍ، ليبين مخالفته للجرجاني فيه^(٥). على أن السَّعد يحذف أحياناً من النصِّ ما يوهم أنه دليل ظني، كقوله: «قال الإمام المرزوقي... إن قائل هذه الأبيات قد قصَّد بها الهُزء والتَمليح»^(٦)، وأصل كلام المرزوقي: «والأغلبُ في الظنِّ بقائلها أن يكونَ قصَّدَ بها الهُزءَ والتَّمليح»^(٧)، فظاهر أن السَّعد حذف عبارة الاحتراز من كلام المرزوقي لأنها

(١) المطوَّل ٤٣، ويقارن بشرح الحماسة ١ / ٢٠٤.

(٢) المطوَّل ١٣١، ويقارن بشرح الحماسة ١ / ٢٩٧.

(٣) المطوَّل ١٣٩، ويقارن بشرح الحماسة ١ / ١٣٨.

(٤) انظر ما سيأتي ١٨٥ - ١٨٦.

(٥) انظر المختصر ١ / ٢١٤، ويقارن بشرح الحماسة ١ / ٥٨٠ ودلائل الإعجاز ٣٢٦،

وقال السَّعد في الموضوع نفسه من شرح المفتاح ٣٠ / ب: «هذا تقرير الشيخ عبد القاهر، وللإمام المرزوقي ههنا كلام آخر...».

(٦) المطوَّل ٣٢٧.

(٧) شرح الحماسة ١ / ٧٧٧.

تطامن من قوة النصّ في الاحتجاج، وعوده أدوات التوكيد «إنّ» و«قد» مرتفعاً به إلى المقام الإنكاري، لأنّه في سياق الردّ على الشيرازي، وهو سياق إنكار. والغالب ألا ينصّ على نقله عن المرزوقي في غير هذه المقامات، إذ لا يتجاوز نقله عنه أن يكون شرحاً لغويّاً على شاهدٍ بلاغي، فليس في ذلك ما يوجب النصّ عليه، لأنّه لا يدخل في علم البلاغة^(١).

وكذا منهجه في النقل عن ضرام السَّقَط؛ يصرّح بذكره إذا كان له رأي مخالف^(٢)، أو أراد الاعتماد عليه في حلّ إشكال^(٣)، ويترك ذكره إذا كان النقل شرحاً لوجه في بيت لأبي العلاء^(٤)؛ ولعله عوّل في ترك التصريح على فطنة القارئ، وتنبيهه على النقل؛ لمحلّ المعري وسقطه.

ونقل السَّعْد عن الفَسر لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وصرّح به في موضعين وقع فيهما خلاف بين النقاد في فهم كلام أبي الطيب؛ فساق كلام ابن جني مرة ليعتمد على فهمه في فضّ النزاع^(٥)؛ ومرة ليبين مخالفته للشُّراح كالواحدي، وما انتقده عليه ابن فورجة^(٦)؛ والسَّعْد ينقل ذلك كلّه لخدمة الغرض البلاغي من تلك الشواهد.

(١) انظر شواهد على ذلك في المطوّل ٤٥٠، ويقارن بشرح الحماسة ٢ / ١٢٤٠ - ١٢٤١، والمطوّل ٤٥١، ويقارن بشرح الحماسة ٢ / ١٤٢٢.

(٢) انظر المطوّل ١٣٣، ويقارن بضمّ السَّقَط ٥ / ١٩٠١ - ١٩٠٢.

(٣) انظر ما سيأتي ٣٩٦ - ٣٩٨.

(٤) انظر المطوّل ٢٩٤، ويقارن بضمّ السَّقَط ٣ / ١٢١٩ - ١٢٢٠.

(٥) انظر ما سيأتي ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٦) انظر المطوّل ٤٦٥، ويقارن بالفَسر ٤ / ١٧٣، والفتح على أبي الفتح ٢٥٧ - ٢٥٨، وشرح الواحدي ١ / ٢٦٦. وصرّح السَّعْد بهم جميعاً.

ج - كتب النحو:

ونقل السَّعد عن كُتب النحو، في المواضيع التي احتاج فيها إلى ذلك، ولا سيما علم المعاني، لأغراض سيأتي الحديث عنها في مبحث لاحق.

والقراءة الأولى لكتب السَّعد البلاغية تقفُ صاحبها على ذكرٍ لأبرز أعلام النحو كسيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، والمبرد والزجاج^(٣)، وابن السراج وأبي علي، لكنَّ عِراضَ تلك النُّقول بمصادر النحو ومعابنتها يُخبرُ بغير ذلك في بعض الأحيان، فيجد الباحث أن السَّعد نقلَ مادة نحويّة عن مؤلفات لم يصرِّح بها، وردتْ خلالها أسماء أولئك الأعلام.

ومن تلك الكتب النحوية التي أكثرَ من الأخذ عنها، مُغفلاً ذكرها، شرح الكافية للرّضي الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، ولم يصرِّح السَّعد باسم الكتاب ولا باسم صاحبه مرّة في كتبه البلاغية، ولا فيما وُقِفَ عليه من كتبه الأخرى، ويمكن أن يطمئن المرء إلى القول بعد البحث والتحقُّق: إنَّ جُلَّ المادة النحويّة في كتب السَّعد منقول من هذا الكتاب، فمثلاً قول السَّعد: «قد التزم ابن السراج، وأبو عليّ في الإيضاح أن الفِعل الواقع بعد (رُبّ) المكفوفة مما يجب أن يكون ماضياً، لأنّها للتقليل في الماضي، وجوز أبو عليّ في غير الإيضاح، ومن تبعه، وقوع الحال والاستقبال بعدها»^(٤) = منقولٌ عن الرّضي، تُظهر ذلك العودة إلى

(١) انظر المطوّل ١٤١، ويقارن بالكتاب ١ / ١٤١، ودلائل الإعجاز ٣٢١ فيه كلام سيبويه الذي نقله السَّعد ههنا.

(٢) انظر المطوّل ١٤٨، ويقارن بالإنصاف ٤٨.

(٣) المطوّل ١٥٨، ويقارن بمعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٤.

(٤) المطوّل ١٧٢، ويقارن بالأصول ١ / ٤١٩، والإيضاح العضدي ٢٥٣، والحجة ٣٨ / ٣٩، والبغداديات ٢٨٨، والشيرازيات ٢ / ٤٩٨.

كتابه^(١)؛ والذي يؤكد أن السَّعد لم يرجع إلى كُتب أبي علي ههنا، أن ما نسبته الرضوي إلى أبي علي من اختلاف مذهبه غير صحيح؛ إذ تجويزُ أبي علي وقوع المضارع بعد (رُبَّ) بتأويل هو مذهبه في الإيضاح وفي غيره من كُتبه^(٢)، فتواطؤ السَّعد والرضوي على هذا الوهم دالٌّ على نقل اللاحق عن السابق.

إذن إغفال ذكر الرضوي منهجُ انتهجه السَّعد في أخذه عنه، ولم تستقم للبحثِ علةً صحيحة في ذلك، فلا يصحُّ تفسير ذلك برغبة السَّعد في ادعاء كلام الرضوي لنفسه؛ لأن كتاب الرجل مشهور بين أهل العلم، ثم إن السَّعد كان يشير إلى النقل عنه أحياناً بقوله: «بعض المحققين من النحاة»^(٣)، ونحوه، فلعله رأى أن مثل هذه الإشارة يغني عن التصريح.

ومن الكتب النحوية التي نقل عنها الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ومنهجه في الأخذ عن هذا الكتاب قريب مما مرّ في نقوله عن شروح الشعر، فهو لا يذكره إن نقل عنه قولاً نحويّاً عاماً ليس لابن الحاجب خصوصية في ذكره، ولا يُبنى على ذلك القول خلاف أو احتجاج، كقوله: «لأنَّ (إذا) المفجأة يدلّ على مطلق الوجود، فإذا أريد فعلٌ خاصٌّ، مثل قائم أو قاعد أو راكب فلا بدّ من الذكر»^(٤)، والسَّعد ذكر هذا في معرض الحديث عن ترك المُسند مع إذا الفجائية شرحاً لكلام القزويني. وكذلك يفعل السَّعد إن أراد أن يرد على

(١) انظر شرح الكافية ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) انظر الإيضاح العسدي ٢٥٣، والحجّة ٥ / ٣٨ - ٣٩، والبغداديات ٢٨٨، والشيرازيات ٤٩٨ / ٢.

(٣) المطول ١٠٣، ٣٤٩.

(٤) انظر المطول ١٤١، ويقارن بالإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٩، والسَّعد اختصر منه.

ابن الحاجب في السير من الأوهام والآراء^(١)؛ ويصرح بذكره إن نقل له رأياً يختلف فيه عن غيره، كقوله: «و(رُبَّ) ههنا لتقليل النسبة... ويجوز أن تكون مستعارة للتكثير، وذكر ابن الحاجب أنها نُقِلَتْ من التقليل إلى التَّحْقِيق...»^(٢)؛ أو أراد أن يبيِّن أن ما خالف به رُدُّ عليه، كقوله: «فإن قُلْتُ: قد صرَّح ابن الحاجب بأن... قلت: معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة أن...»^(٣)؛ أو أراد أن يردَّ عليه في رأي شاع عنه ولا سبيل إلى ذلك إلا بذكره، كما وقع في مسألة (لو)، إذ صرَّح السَّعْدُ بالردِّ عليه فيها غير مرَّة^(٤)، وقد نبه السَّعْدُ على هذه العلة بقوله: «واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يُجمعون على أنها لامتناع الأوَّل لامتناع الثاني»^(٥)، ويصرَّح أيضاً بالردِّ على ابن الحاجب إن خالف مذهباً شائعاً، كقوله: «وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من أن التقديم في نحو: (اللهَ أَحْمَدُ) و﴿يَاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] للاهتمام، ولا دليل على كونه للحصر؛ لأنَّ الذوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه، والاهتمام أيضاً حاصلٌ لأنه لا ينافي الاختصاص»^(٦). وصرَّح السَّعْدُ في مواضع بالنقل

(١) انظر المطوَّل ١٧٥ فقوله فيه: «على ما توهم بعضهم» المراد به ابن الحاجب، يقارن الكلام بالإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٨. وانظر ما سيأتي ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٢) المطوَّل ١٧٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٦.

(٣) المطوَّل ١٠٣، وانظر شرح المفصل ٢ / ٢٠٤، ومراده ببعض المحققين الرضي، انظر شرح الكافية ٤ / ٣٨١، وقد يأتي السَّعْدُ بمثل هذه الفتحات فيذكر في السؤال كلام ابن الحاجب، وفي الجواب كلام الرضي من غير تصريح بهما. انظر المطوَّل ١٦٨، ويقارن بالإيضاح ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩، وبشرح الكافية ٤ / ٤٥١ - ٤٥٢.

(٤) انظر المطوَّل ١٦٧ - ١٦٨.

(٥) المختصر ٢ / ٧٠.

(٦) المطوَّل ٢٠٠، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١، ولن يذكر هذا في الفصل الثاني مع الردود الخاصة بالسَّعْدُ؛ لأنَّ الرضي سبقه إليه، انظر شرح الكافية ٢ / ٤٣٤.

عن المفصل للزمخشري؛ لبيان اختلاف آراء الزمخشري بينه وبين الكشاف^(١).
ومن الكتب النحوية التي نقل السَّعد عنها، وصرَّح بها على قِلة شرح
الأنموذج^(٢)، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، وكتاب لباب الإعراب^(٣)،
لمؤلف لم أهد إليه، وصرَّح السَّعد بالأخذ عنهما في أشياء لعله لم يقف عليها
عند غيرهما، دليل ذلك قوله: «وتقرير كون الإخراج لا على مقتضى الظاهر
كناية مما لم أرَ أحداً حام حوله، إلا أنه ذكر صاحب لباب الإعراب...»^(٤).
وغياب هذين الكتابين حال دون الوقوف على مواضع أخرى لعل السَّعد نقل فيها
عنهما ولم يصرَّح، فبقي الحديث عنهما خداجاً.
د - كتب المنطق:

ومن الكتب التي صرَّح السَّعد بالأخذ عنها، في مواضع قليلة، الإشارات^(٥)،
والشفاء^(٦)، للشيخ الرئيس ابن سينا.
٤ - سماعاته عن العلماء:

ومن صلة الحديث عن نقول السَّعد أنه سجَّل في كتبه بعض سماعاته عن
العلماء، فقد مضى أنه طوَّف الآفاق يراجعُ الشيوخ، ويباحثُ الحُذَّاق^(٧). فنقل

(١) انظر ما سيأتي ٢٩١ - ٢٩٣.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٤١ / أ، ولم أقب على شرح الأنموذج مطبوعاً ولا مخطوطاً،
ولا وقفَ عليه من عرفتُ وسألتُ من المشتغلين بعلم النحو ومطانه.

(٣) انظر شرح المفتاح اللوح ٣١ / ب، والمطول ٥٢، وانظر ٣٨١ - ٣٨٢.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٣١ / ب، وثمَّ حديث عن هذه القضية فيما سيأتي ٣٨١ - ٣٨٢.

(٥) انظر المطول ١٢٤، ويقارن بالإشارات والتنبيهات ١ / ٢٧٧.

(٦) انظر المطول ٢٣٣، ٣٠٨، ٣٩٥.

(٧) انظر ما مضى ٣٥ - ٣٧.

لنا بعض ما سمعه، وما باحث فيه أولئك الشيوخ، كقوله: «وقد عرضتُ هذا البحث على بعضهم فقال: ... فقلتُ: ...»^(١)، وقوله: «وسمعتُ بعضَ الأفاضل يقول: ... فقلتُ: ... فاستحسنه»^(٢)، فهذه المواضع تُضيف إلى مصادر السعد الواسعة مصادر لا يمكن الوقوف عليها إلا من طريقه، وهي تدلّ على شدة عناية الرجل بهذا العلم، فلم يترك طريقاً يصله به إلا سلكه.

نخلص إلى أن كتب السعد البلاغية لم تكن منبئة الصلة عمّا سبقها من المؤلفات، في هذا الباب وفي غيره، فنقل عنها على منهج كشف رأيه فيها، ومنزلة كل منها في نفسه، على أن بعض مصادره لا يزال مطويّاً عن هذا البحث.

* * *

المبحث الرابع

منهج التفتازاني في الاستفادة من العلوم الأخرى

ظهر السعد في عصرٍ اتسعت فيه العلوم العربية الإسلامية، وكثر التأليف في كلّ شعبةٍ من شُعَبها، لكنها ظلّت متآزرة تجمّعها غاية واحدة، ولهذا ما نجد كثرة من علمائنا تراحت صدورهم لتجمع البراعة في علوم عدّة، من غير أن يطغى بعضها على بعض إلا في حدود الإغناء والتواشج.

وهذا ما يبدو في مؤلفات السعد البلاغية؛ إذ «لم يكن من الممكن للبلاغة أن تكون علماً معزولاً داخل المنظومة المعرفية القديمة، عن بقية العلوم في منهجها، وطرق الاستدلال على مسائلها، ولهذا من الطبيعي أن تكون الصلات

(١) المطوّل ١٩٦.

(٢) المطوّل ٣٧٤ - ٣٧٥.

بينها وبين علوم أخرى تُعنى بدراسة القول والخطاب علاقةً متينة، يتفاعل فيها المنطق بدراسته للدلالة مع علم الكلام بمعالجته لمسائل كالاعتقاد والمجاز وإعجاز القرآن مع أصول الفقه في بحثها عن وجوه دلالة النصّ على الأحكام، مع النحو بمفهومه الشامل، باعتباره دراسة لعلاقة اللفظ بالمعنى. ولولا هذا التفاعل لما عُدَّت البلاغة علماً^(١)، وربط البلاغة بالعلوم الأخرى لم يكن نابياً جافياً، ولا سيما إذا كان صاحبه ممن أتقن تلك العلوم وعرف منهج كلٍّ منها واختلاف طبائعها، وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله عن شروح التلخيص: «هذه الشروح والحواشي تُمثّلُ في تقديرنا أرقى ما وصلت إليه المنظومة المعرفية القديمة من ربط مُحكم بين العلوم المختلفة»^(٢).

ومن نهج السَّعد في هذا الباب أنه لا يكاد يذكر في العِلْم الذي يؤلّفُ فيه غيرَ مصادره التي وقعت من الناس موقعَ التسليم، ثم يحاول ما استطاع أن يُغفل فيه ذكرَ مصادر العلوم الأخرى وأعلامها، إن عرض له ما يتصل بها، إلا أن تلجئه إلى ذلك ضرورة، كقوله: «على ما توهمه بعض الأصوليين»^(٣)، وقوله: «على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين»^(٤)، وقوله: «مما هو مقرّر في علم الأصول والنحو»^(٥)، وقوله: «على ما تقرّر في موضعه»^(٦). ولعلّ من أقوى الأدلة على طريقتة هذه أنه نقلَ في المطوّل في بحث التورية كلاماً عن الزمخشريّ

(١) الاستدلال البلاغي ٩٧ - ٩٨ .

(٢) الاستدلال البلاغي ١٣٦ .

(٣) المطوّل ٢١٢ .

(٤) المطوّل ٤٢٦ .

(٥) المطوّل ٨٦ .

(٦) المختصر ٤ / ٣٨٨ .

والجرجانيّ وصرّح بالنقل عنهما^(١)، ثم ساق القضية موجزةً في أحد كتبه الكلامية، فكُنِيَ فيه عن شيخي البلاغة بقوله: «وفي كلام المحققين من علماء البيان»^(٢). وحين ذكر السَّعد في أحد كتبه الأصولية المراد بالنَّظم عند الجرجانيّ، كُنِيَ عنه بقوله: «النَّظم، على ما فسَّره المحققون»^(٣). هذا ما أردتُ أن ألفتَ النظر إليه قبل الحديث عن أهم العلوم التي ظهر أثرها في علم البلاغة عند السَّعد، وهي:

١ - النحو:

أ - الصلة بينه وبين البلاغة:

صرّح السَّعد باللَّحمة الجامعة بين النحو والبلاغة فقال: «أئمة النحو أحقُّ بأن يتلبَّس بهم أرباب المعاني ويتشبَّث، وتُشاهد أحوالهم؛ لأنَّ أرباب المعاني من أئمة النحو آخذون مستفيضون مُحكِّمون، وعلى المفسِّرين مُفيضون باذِلون حاكمون»^(٤). وبيَّن حدودَ أخذِ علماء المعاني من أئمة النحو بقوله: «فإن قلتَ: كون (ذا) للقريب و(ذلك) للبعيد و(ذاك) للمتوسط مما يقرّره الوضع واللغة، فلا ينبغي أن يتعلَّق به نظراً علم المعاني لأنه إنما يبحث عن زائد على أصل المراد. قلتُ: مثله كثيرٌ في علم المعاني كأكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك. وتحقيقه أنَّ اللغة تنظر فيه من حيث إنَّ (هذا) للقريب مثلاً، وعلمُ المعاني من حيث إنَّه إذا أُريد بيانُ قُرب المُسند إليه يُوْتى بـ (هذا)، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المُسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب

(١) انظر المطوّل ٤٢٥ - ٤٢٦، ويقارن بأسرار البلاغة ٣٥٨ - ٣٥٩، والكشاف ٢ / ٥٣٠.

(٢) شرح المقاصد ٤ / ١٧٥.

(٣) التلويح ١ / ٧٣.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٨١ / أ.

تصوّره أيّاً كان»^(١). وقال في موضع آخر: «والقول بأنّ الإضافة قد تكون بمعنى (في) أخذٌ بالظاهر الذي عليه النُّحاة، دون التَّحقيق الذي عليه علماء البيان»^(٢).

ما سلفَ من كلام السَّعد يكشف عن وعيه الفرق المائز بين النحو والبلاغة، وأنّ الأول يحدّد للثاني مضماره الذي ينطلق منه إلى آفاقه المتراخبة، فلم تكن استفادة السَّعد من النحو ضرباً من الاستطراد في كتبه البلاغية، ولا تحدُّثاً بكثرة اطلاعه، ولا انحرافاً عن المنهج السويّ، على نحو ما يشيع في كتابات بعض المتعجّلين من أهل هذا العصر.

ولعل كلام السَّعد هذا ينظر إلى حديث الجرجاني الذي تولّج منه إلى فكرة النظم^(٣)، من نحو قوله: «اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله...»^(٤).

ولذا جعل ابن الأثير معرفة النحو والتصريف أوّل الآلات التي يفتقر إليها المشتغل بعلم البيان^(٥). وما ذكره المُحدِّثون عن الصِّلة بين النحو وعلم المعاني^(٦) لا يكاد يتجاوز في جملته ما مرّ من كلام السَّعد، كقول أحدهم: «الصلة بين علمي

(١) المطوّل ٧٧ - ٧٨.

(٢) حواشي الكشّاف اللوح ١١ / ب - ١٢ / أ.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٢٨ - ٣٤.

(٤) دلائل الإعجاز ٨١.

(٥) انظر المثل السائر ١ / ٤١ - ٥٠.

(٦) انظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ٧٦ - ٧٩، وفلسفة البلاغة ١٧ - ٢٦،

والتركيب اللغوي للأدب ١٠ - ١٤، على أنّ صاحبه عدّ تعويل البلاغيين على أصول

النحو أسراً وتقييداً، والاستدلال البلاغي ٢٨، ٩٩ - ١٥٠.

النحو والمعاني، أن النحو يتجاوز الخصوصيات المقامية ليعنى بسلامة التركيب وإفادته للمعنى الوضعي، في حين أن علم المعاني يُدخل في الاعتبار عند معالجة تلك التراكيب ثراء المعطيات المقامية التخاطبية، ليرز دلالات أخرى غير الدلالة الملازمة للتركيب في أصل وضعه»^(١).

ب - مواضع الاستفادة منه :

كان السَّعد كثيراً ما يفتح الأبواب البلاغية بنقول عن كُتب النُّحاة، يُقرِّر الأصول أولاً، ولا سيما إذا كانت هذه التَّحقيقات مما يتصل بالمعاني، كقوله في النداء: «وأما (يا) فقيل: حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنها لطلب الإقبال مطلقاً، وقيل: بل للبعيد، واستعمالها في القريب إمَّا لاستقصار الداعي نفسه، واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو (يا الله) . . .»^(٢)، ومثل هذا كثير في كتب السَّعد البلاغية، ومضى الحديث عن مصادره فيه.

وهذه الأصول النحوية اعتمد السَّعد عليها في بعض ردوده على البلاغيين^(٣)، وقد يعتمد السَّعد على النحو في الاستدلال على المعاني البلاغية، كقوله: «وقد يُتمنى بـ (لو)، نحو: (لو تأتيني فتحدِّثني) بالنَّصب، على تقدير فإنَّ تحدِّثني، فإنَّ النَّصبَ قرينةٌ على أنَّ (لو) ليستُ على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار (أن)، وإنَّما يضم (أن) في جواب الأشياء السَّتة، والمناسبُ للمقام ههنا هو التمني»^(٤)، فاستدلَّ ههنا بالنَّصب على أنَّ (لو)

(١) الاستدلال البلاغي ١٠١ - ١٠٢.

(٢) المطول ٢٤٤ عن شرح الكافية ٤ / ٤٢٥ مع بعض تغيير.

(٣) انظر المطول ١٢٦، ١٧٣، ٢١٢، ٢٦٣، وشرح المفتاح اللوح ١٤٧ / ب - ١٤٩ / أ، وحواشي الكشَّاف اللوح ٥٦ / ب.

(٤) المطول ٢٢٥.

خرجت إلى معنى التمني، لكنه لم يكتف به بل عوّل على دليل بلاغي يسانده وهو مناسبة المقام.

وقد يعرض السعد للتحقيق في بعض الأقوال النحوية لورودها في المتن الذي يشرحه، ولا سيما إذا كان الكلام موضع خلاف، فيحاول التماس الوجه الصحيح والاستدلال له بأدلة عدّة منها المعنى، وقد يردّ على صاحب المتن فيما أورده من وجوه نحوية، كما في رده على السكاكي حين أوّل بتقدير القول ما جاء إنشاءً من جُمَلِ الوصف، ذهاباً مع مَنْ يرى أنها لا تكون إلا خبراً، قال: «واعلم أنّ القول بامتناع كون خبر المبتدأ طلباً محلّ نظير، والتمسك بأنّ الخبر ثابت للمبتدأ فيكون ثابتاً في نفسه والطلب ليس كذلك، على عمومه غير مُسلم، وإنما ذلك في القضية أعني الجملة الخبرية، وليس معنى الخبر على الإطلاق ما أثبت للمبتدأ بل ما أسند إليه، وهو أعمّ كما في إسناد الطلب إلى الفاعل، والقول بأنّ الخبر لا بُدَّ أنّ يحتمل الصدق والكذب غلطٌ من باب اشتراك اللفظ. ثم وقوع الإنشاء من الطلب وغيره خبراً كثيراً في الكلام، والتأويل بتقدير القول على ما ذكره المصنّف وغيره مما لا ضرورة إليه، بل ياباه المعنى في كثير من المواضع، سيما في باب المدح والذم، فيمن يجعل المخصوص مبتدأ، وفي الدعاء كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْجَاءَ بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠]، وفي مثل: (أين زيد)، و(متى القتال)، و(كيف الحال)، وما أشبه ذلك»^(١).

والسعد في حديثه عن بعض التوجيهات البلاغية لآي الذكر الحكيم ينبّه على أنّ هذه التوجيهات تحلّ ما استشكله النحاة فيها، وتفضّل ما تأولوه، كقوله

(١) شرح المفتاح اللوح ٥٢/ب - ٥٣/أ، ويعني بالمصنّف: السكاكي. وانظر المطوّل ١٨١ - ١٨٢، وبعض كلام السعد ههنا من شرح الكافية ١/ ٢٣٧، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ٢٤٥ - ٢٤٦.

في أغراض التنكير: «وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي ظناً حقيراً ضعيفاً، إذ الظنُّ مما يقبلُ الشدّة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد... وبهذا ينحلُّ الإشكال الذي يُورد على مثل هذا التركيب، وهو أنّ المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدّد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظنُّ) محتملاً غير الظنِّ مع الظنِّ حتى يخرج الظنِّ من بينه، وحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنّه محمول على التقديم والتأخير، أي إنّ نحنُ إلا نظنُّ ظناً... ولا إلى ما ذكره بعضهم من أنّ قولك: (ما ضربت زيدا) مثلاً = يحتمل من حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلتَ غير الضربِ مما يجري مجراه كالتهديد، والشروع في مقدماته»^(١). فهذا ما سوّغ للسعد أن يطوّل في مناقشة بعض أقوال النحاة؛ إذ إنهم دخلوا في هذه المواضع ساحة البلاغة من ناحية الاعتماد على المعنى في التوجيه النحوي.

٢ - علم أصول الفقه:

أ - الصلة بينه وبين البلاغة:

لا يشك أحد في العلاقة الوثيقة بين أصول الفقه والبحث في أساليب العرب؛ فمباحث الدلالات والحقيقة والمجاز لا يكاد يخلو منها كتاب في أصول الفقه، والسعد بين هذه الصلة بقوله: «إذ يُتوصّل بقواعد العربية إلى معرفة كيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها الوضعية، وبواسطة ذلك يُقتدر على استنباط

(١) المطوّل ٩٠، والذي أورد الإشكال مع التأويل الثاني الرضيّ ونقّل التأويل الأوّل عن ابن يعيش، وقال: «وهو تكلف». انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٣ - ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠٧ - ١٠٨. والسعد ههنا نقل القولين عن الرضيّ مع تصرف يسير في العبارة.

الأحكام من الكتاب والسنة»^(١). وألح السبكي (ت ٧٧٣هـ) على قوة هذه الصلة بقوله: «واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل، فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم، ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والتفصيل والتراجيح، كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني»^(٢). وفي رأي أحد المفكرين المحدثين البيان الشرعي صنفان: «بيان لا يحتاج إلى مزيد بيان وهو النص الظاهر المعنى القطعي الدلالة، وبيان يحتاج إلى بيان لوروده على صيغ مخصوصة من التعبير، تحتاج إلى بذل مجهود للوصول إلى المعنى المراد... ومن هنا يتضح لماذا يرتبط البحث الأصولي بالبحث في أساليب اللغة العربية، لأن بدون المعرفة بهذه الأساليب لا يمكن الاجتهاد ولا يصح، وبعبارة الشافعي: (لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقتها. ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها)»^(٣).

ب - مواضع الاستفادة وحدودها:

بعد الوقوف على أدلة تداخل العِلْمين، لا ضير إذن أن يجد القارئ

(١) التلويح ١/ ٥٢.

(٢) عروس الأفرح ١/ ٥٣، وانظر البلاغة عند السكّائي ٢٠٤ - ٢٠٦، والبلاغة تطور وتاريخ ٣٥٤، وفيه يرى د. شوقي ضيف أن السبكي في اتساعه بالمزج بين مباحث البلاغة وأصول الفقه أضاف إلى البلاغة تعقيدات جديدة.

(٣) بنية العقل العربي ٢٣، وانظر الرسالة للشافعي ٥٠، ومفتاح العلوم ٥٣٢، ولمزيد من التفصيل انظر تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية ٣٧ - ٥٥، وأثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية ١٢٤ - ١٤٢.

اشتراكاً بينهما في بعض المسائل، ولا سيما إذا كان المؤلف بارعاً فيهما معاً كالسَّعد. لكن لا بُدَّ أن يكون هذا التداخل بيّناً، يحفظ لكل علم خصوصيته في طريقة المعالجة والاصطلاحات، والقدر الذي يحتاج إليه من ذلك العلم الذي يشركه في بعض شأنه.

ولعلَّ السَّعد كان مدركاً هذه الجوانب، كقوله عن علماء البلاغة: «وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات، وإن لم يعتبره علماء الأصول»^(١). وقوله: «... نعم إنه ليس بقطعي، لكنّه السابق إلى الفهم في الخطابيات»^(٢). وقال عن الموضوع ذاته في المختصر: «بدلالة الفحوى والذوق»^(٣)، فهو يشير في هذا إلى أنّ كثيراً من الاعتبارات البلاغية ظنيّة؛ لأنّ مناطها الذوق، وهو يختلف باختلاف الألفهام. والبلاغة تدرسُ خصائص الكلام وأثره، وتفاوت أنواع الكلام في ذلك، على حين يتغيّر الأصوليُّ الوصول إلى قواعدٍ قطعية يخرج بها إلى أحكام شرعية، قال الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): «إنّ أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية»^(٤). وفي بيان الاختلاف في الاصطلاح بين العلمين يقول السَّعد: «أما عند علماء الأصول ف... الكناية ما استتر المراد منه في نفسه، سواء كان المراد فيهما معنى حقيقياً أو معنى مجازياً... وأما عند علماء البيان فلأن الكناية لفظٌ قُصِدَ بمعناه معنى ثانٍ ملزوم له...»^(٥). وقوله في أنّ المجاز لا بدّ له من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي: «سواء جُعِلَتْ داخلةً في مفهوم المجاز كما هو رأي علماء البيان، أو شرطاً

(١) المختصر ٤ / ٣٩٨.

(٢) المطول ٢٥٠.

(٣) المختصر ٣ / ٢١.

(٤) الموافقات ١ / ٢٩.

(٥) التلويح ١ / ١٦٦.

لصحته كما هو رأي أئمة الأصول»^(١). وقال السَّعد في بيان اختلاف الأصوليين والبلاغيين فيما يحتاجون إليه من باب الإنشاء: «والمعتبر... في بحث إفادة الحكم الشرعي هو الأمر والنهي؛ إذ بهما يثبت أكثر الأحكام، وعليهما مدار الإسلام... . والمعتبر في علم المعاني هو الاستفهام لكثرة مباحثه»^(٢). وقال عنه في موضع آخر: «وأما عدُّ التمني والنداء من أقسام الطلب ففي علم المعاني»^(٣)؛ وهذا ما يفسر نقل أئمة البلاغة عن الأصوليين في بابي الأمر والنهي؛ لأنَّ الأصوليين اتسعوا في معاني هذين الأسلوبين ما لم يتسع فيه غيرهم. على أنَّ المقارن بين حديث السَّعد عن أسلوبَي الأمر والنهي في كتبه البلاغية وحديثه عنهما في كتبه الأصولية يجد اختلافاً في حجم المادة، وتسخيرها في خدمة كلِّ منهما، إذ اكتفي في البلاغة بتعريف الأسلوب ومعنى صيغته ثم خروجها على خلاف الأصل، مع التنبيه على اعتماد التعويل على القرائن ومناسبة المقام وإعمال الذوق^(٤). على حين نجد السبكي في الموضوع ذاته قد توسع فنقل من كتب الأصول أشياء لا تتصل بالبلاغة، ونقلَ اختلاف مذاهب الأصوليين، في هذين الأسلوبين، وساق أسماء أئمة الأصول ومصطلحاتهم، وأثر اختلافهم في بعض مسائل الاعتقاد والفقهِ^(٥)، ولعلَّ مثل هذه المواضع هي التي أوحى إلى د. شوقي ضيف بقوله عن السَّعد: «وهو لا يتسع - مثل السُّبكي - في مزج مباحث النحو والأصول بمباحث البلاغة»^(٦).

(١) التلويح ١/ ٢٠٧، وانظر فلسفة المجاز ١٢٦.

(٢) التلويح ١/ ٣٢٨.

(٣) فوائد شرح مختصر الأصول ٢/ ٤٩.

(٤) انظر المنطوق ٢٣٩ - ٢٤٢، والمختصر ٢/ ٣٠٨ - ٣٢٧، وشرح المفتاح اللوح ٢٠٧/ ب.

(٥) انظر عروس الأفراح ٢/ ٣٠٨ - ٣٢٧.

(٦) البلاغة تطوّر وتاريخ ٣٥٥.

بل إن السَّعْدَ ردَّ على السَّكَّاكِيَّ في مواضع غلب فيها السَّكَّاكِيُّ بعض آراء الأصوليين على آراء الشَّيْخَيْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ^(١) وَالزَّمْخَشَرِيِّ^(٢).

على أن أثر علم الأصول في فكر السَّعْدِ يظهر في بعض تعريفاته؛ إذ سلك فيها مسلك الحدِّ الأصولي «وغايتهم من الحدِّ مجرد التمييز فيرجع الحدَّ إلى قول الواصف، أي أنه القول المفسَّر لاسم الحدِّ وصفته عند مستعمله على وجه يخصُّه ويحصره، فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو فيه»^(٣). كقول السَّعْدِ في تعريف القصر إنه: «تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بطريق معهود من طُرُقِ القصر، نحو العطف والاستثناء، وغيرهما»^(٤).

ولهذا قال الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ): «المحققون من النظار على أن الحدَّ فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته. وإنما يدَّعي هذا أهل المنطق اليونانيون، أتباع أرسطو»^(٥).

وكذا يظهر أثر الأصول في طرائق الاستدلال عند السَّعْدِ؛ فحين أراد أن يقوِّي مذهب الزَّمْخَشَرِيِّ في عموم الجمع المعروف، استدلَّ على ذلك باستعمال الفصحاء مما دلَّ عليه الاستقراء، وهذا برهانٌ يصلح في الظنيات، كما في أحكام البلاغة الذوقية، غير أن علماء الأصول «منهم من ردَّه بأن معرفة جميع الجزئيات مما يعسر

(١) انظر ما سيأتي ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) انظر ما سيأتي ١٩٩ - ٢٠٢.

(٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ١٠١، ومدخل إلى علم المنطق ١١٠.

(٤) المطوَّل ٢٠٤، ومن قوله (من طرق) إلى آخره زيادة من مخطوط المطوَّل اللوح ١٤٣/أ، وانظر ما سيأتي ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٥) جهد القرينة في تجريد النصيحة ٢٠٦. قال ابن سينا «الحدَّ قول دالٌّ على ماهية الشيء»، الإشارات والتنبيهات ١/ ٢٤٩.

الوقوف عليها، فلا يوثق به إلا إذا تأيد الاستقراء بالإجماع»^(١). فلهذا جعل السَّعد من أدلته في عموم الجمع المعرف، إجماع أهل العربية والأصول وأئمة التفسير^(٢). ومن تأثره بالفكر الأصولي أنه يستعمل أحياناً بعض اصطلاحاتهم في فهم النصوص، كقوله: «ظاهرٌ ظني لا منصوصٌ قطعي»^(٣)، إلى غير ذلك.

٣ - المنطق:

أ - الاختلاف في أثر المنطق:

كأنَّ الناس لم يختصموا في شأن من شؤون البلاغة اختصامهم في أثر المنطق فيها، فتجادلوا في قضايا هذا الأثر، وتفاوتت في ذلك آراؤهم، وسُوِّدَتْ بذلك صحائف ولا تزال^(٤). وهذه القضية قديمة حديثة، لم يقتصر الجدل فيها على البلاغة من علوم المسلمين، بل لفَّ طائفةٌ منها كالنحو وأصول الفقه، وهذا ما جعل الكلام فيها يتسع اتساعاً ظاهراً.

(١) البحر المحيط للزركشي ١٠ / ٦.

(٢) بسط هذه المسألة فيما سيأتي ٢٨١ - ٢٨٧.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٥٤ / أ، وانظر لمعاني هذه المصطلحات المستصفي ٣ / ٢٧ - ٣٧.

(٤) للتوسع في هذا يمكن العودة إلى كتاب الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين، ومصادره، إذ أرخ لهذه القضية وتتبع من كتب فيها وناقشها ٩١ - ١٣٣، ويضاف إلى مصادره مقدمة الشيخ محمود شاكر لأسرار البلاغة ففيها زيادة فوائد، وخصائص التراكيب ١٠٨ - ١١٠، والبلاغة العربية المفترى عليها ١٧١ - ٢٩٩، ومصادره، والتركيب اللغوي للأدب ٥ - ٤٤، واللغة والتفسير والتواصل ١١٩، واللغة والبلاغة والميلاد الجديد ١٤٥ - ١٥٩، والبلاغة العربية قراءة أخرى ٢ وما بعدها، وفي البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة ٢٩ - ٦٦، والبلاغة العربية أصولها وامتدادها ٤٧٧ - ٥١١، وتقريب منهاج البلغاء ٢٣٥ - ٢٩٥، والاستدلال البلاغي ٩١ - ٩٩، ١٠٨ - ٢١٣.

غير أن الذي انتهى إليه جمهرة من الدارسين قديماً وحديثاً، أن أثر المنطق لم يظهر في المؤلفات الأولى لتلك العلوم^(١). ثم إن علماءنا كانوا يدركون إدراكاً بيناً الفرق الماتز بين اللغة والمنطق اليوناني؛ فلكل خصائصه، قال الإمام الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس... ولم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاوراة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح يونان، ولكل قوم لغة واصطلاح»^(٢).

وما الخبر المشهور خبر المتفلسف الكندي مع أبي العباس ثعلب، إلا دليل على وعيهم الاختلاف بين اللغة والمنطق^(٣).

ويكاد الإجماع يتعقد بين الدارسين على أن أبا حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) هو الذي أدخل منطق اليونان إلى علم أصول الفقه، ثم توسعت دائرة تسخيره في العلوم الأخرى^(٤)، على أن أبا حامد اجتهد في هذا المنطق فاطرح منه ما رآه يخالف تعاليم الدين، وأضاف إليه ما أخل به مما تحتاج إليه علوم المسلمين،

(١) انظر البلاغة عند السكاكي ١٥٥، والبلاغة عند المعتزلة ١٨ - ٢٠، والنحو العربي ومنطق أرسطو ٧٣، ٧٩، والقياس في النحو ١٣٠، وابن الحاجب النحوي ١٧٤، وجهد القريحة ٢٠٦.

(٢) انظر صون المنطق والكلام ١٥.

(٣) انظر الخبر في دلائل الإعجاز ٣١٥، وانظر التعليق عليه في كتاب الاستدلال البلاغي ٢١ - ٢٣، وفيه إشارات إلى مواقف أخرى مشابهة. وانظر المناظرة بين السيرافي ومتى في هذا الشأن في الإمتاع والمؤانسة ١٠٢ - ١٢٥ ففيها كفاية ومقنع.

(٤) انظر جهد القريحة ٢٠٦، والنحو العربي ومنطق أرسطو ٨٤، ومناهج البحث عند مفكري الإسلام ١٦٦ وما بعدها، والأثر الأرسطي ٥٢٣، وبنية العقل العربي ٣٢ حاشية ٤٥.

وغير ما أمكنه تغييره ليصطبغ بثقافتهم، ويدخل تحت ظلالها^(١)، ثم جاء مَنْ بعده، فمنهم من ردَّ عمله ذلك جُملةً وتفصيلاً، ومنهم من تابع طريقته؛ وأضربُ أمثلةً لكلِّ من الطائفتين، وأجعلُها في المؤلفات البلاغية، فهذا ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) يرفض المنطق، ويصرِّح بأنه لم يُعلِّم شيئاً منه^(٢)، ويقول: «ولقد فاوضني بعض المتفلسفين في هذا، وانساق الكلام إلى شيء ذكَّر لأبي علي بن سينا في الخطابة والشعر... . وقام فأحضر كتاب الشفاء لأبي علي ووقفني على ما ذكره، فلما وقفتُ عليه استجهلتُهُ، فإنه طوَّل فيه وعرض، كأنه يخاطب بعض اليونانيين، وكلُّ الذي ذكره لغوٌ لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً»^(٣). ولعلَّ هذه التزعة بقيت إلى أن ظهرت عند السُّيوطي (ت ٩١١هـ) على نحوٍ فيه شدَّةٌ وتغليظ، غير أن السُّيوطي امتاز من ابن الأثير بأنه قد تعلَّم المنطق، وألَّف كتباً جمع فيها ولخصَّ ما كُتب في تحريم المنطق ونقضه^(٤)، والذي يعيننا هنا كلامٌ ذكره في أحد كتبه البلاغية نصَّ فيه على رفض إدخال المنطق إلى البلاغة، وذلك في موضع كثر فيه الاعتماد على المنطق عند كثير من البلاغيين، وهو موضع الحديث عن (كلِّ) وما عليه تدلُّ، فقال: «... . وأسقطنا التعليلَ وردَّه، لأنَّ معاشر أهل السنَّة لا نُنجسُ تصانيفنا بقدر المنطق، الذي اتَّفَق أكثر المعتمدين

(١) انظر منهاج البحث عند مفكري الإسلام ١٦٦ - ١٧٤، ومحكَّ النظر ٣٢ - ٣٣، ومدخل

إلى علم المنطق ٨٧ - ٩٣.

(٢) انظر المثل السائر ٢ / ٤.

(٣) المثل السائر ٢ / ٤ - ٥، وانظر مقدمة منهاج البلاغ ١١٧ حاشية ٣٨٩.

(٤) وهي: القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق، وصون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، وجهد القريحة في تجريد النصيحة، وهذا الأخير تلخيص لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الردِّ على منطق اليونان لابن تيمية.

خصوصاً المُحدِّثين والفقهاء... على تحريمه...»^(١).

وممن تابع طريق الغزاليّ مع التنبه على خصوصية العربية حازم القرطاجنيّ (ت ٦٨٤هـ)، إذ قال: «ولو وجد هذا الحكيمُ أرسطو في شعر اليونانيين ما يُوجد في شعر العرب من كثرة الحُكْم والأمثال، والاستدلالات واختلافِ ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى، وتبحُّرهم في أصناف المعاني وحسنِ تصرُّفهم في وضعها ووضع الإلفاظ بإزائها، وفي إحكام مبانيها واقتاراتها ولطف التفاتاتهم وتتميماتهم واستطراداتهم، وحُسنِ مآخذهم ومنازعتهم وتلاعبهم بالأقويل المخيِّلة كيف شاؤوا = لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية»^(٢).

ب - موقف السَّعد منه:

ولعلَّ السَّعد يقع قريباً من حازمٍ من جهة وعيه الفرق بين ما عليه منطق اليونان، وما عليه قواعد العربية وبلاغتها، إذ وقعت في كتبه البلاغية جُملة من النقد على الذين خلطوا كلام أهل العربية بكلام المنطقيين، لكن استخراج ذلك النقد يحتاج إلى أناةٍ وحذر؛ لأنه محفوف بآراء غيره أولاً؛ ولأنه جاء في مواضع يراها المتعجِّل تأثراً بالمنطق، ويكتشف منها المتأني نقداً وتقويماً له.

فمن ذلك ما أخذه على الشيرازي (ت ٧١٠هـ) من تخليطه مفهوم الشرط عند أهل العربية بمفهومه عند المنطقيين^(٣). ويلحق به ما ذكره عند رده على اعتراض ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) على قول النحاة: (لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول، فبيّن السَّعد أنّ ابن الحاجب لمّا فهمَ الشرط على طريقة أهل المنطق،

(١) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ٢٦.

(٢) منهاج البلغاء ٦٩.

(٣) سيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً ٣٠١-٣٠٥.

اعترضَ على قول النحاة قياساً إلى فهمه هو، لا إلى المعنى الصحيح للشرط عندهم، فحمل ذلك السَّعْدَ على بيان استخدام (لو) عند أهل اللغة واستخدامها عند أهل الميزان، فقال: «ونحن نقول: ليس معنى قولهم: (لو لامتناع الثاني لامتناع الأول) أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الأول على امتناع الثاني... بل معناه: أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول؛ فمعنى ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَمْنَاكُمْ﴾ [النحل: ٩] أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، فهي عندهم تستعمل للدلالة على أن عِلَّةَ انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط، من غير التفاتٍ إلى أن عِلَّةَ العِلْمِ بانتفاء الجزاء ما هي. ألا يرى أن قولهم: (لولا لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا عليٌّ لهلك عُمر) معناه أن وجودَ عليٍّ سبب لعدم هلاك عُمر، لا أن وجوده دليل على أن عُمرَ لم يهلك؛ ويدلُّ على ما ذكرنا قطعاً قول أبي العلاء المعري^(١):

ولو دامتِ الدُّولَاتُ كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهنَّ دوامٌ
ألا يرى أن استثناء نقيض المُقَدَّم لا ينتج شيئاً على ما تقرر في المنطق،
وكذا قولُ الحماسيِّ^(٢):

ولو طارَ ذو حافرٍ قبلها
لطارَتْ ولكنَّه لم يطرُ
أي عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافرٍ قبلها فليُتَأَمَّلْ. وأما

(١) شروح سقط الزند ٦١١ / ٢، برواية: «فلو...».

(٢) هو أبي بن سلمي بن ربيعة بن زبَّان الضبي، انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٦ / ٢، والشتمري ٢٣٧ / ١، والتبريزي ٥٩ / ٢، برواية: «فلو...»، والمنصف لابن وكيع ٧٢ / ١.

أرباب المعقول فقد جعلوا (لو) و(إن) ونحوهما أداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصدٍ إلى القطع بانتفائهما . . . فهم يستعملونها للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علةٌ للعلم بانتفاء الأول . . . من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؛ لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات . . . وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر، لكن قد تستعمل على قاعدتهم^(١).

وهذا النصّ على طوله يكشف أشياء مهمّة، منها أن أهل اللغة وأهل المنطق، وإن اشتركوا في بعض التراكيب، كلٌّ منهم له غرض منها يختلف عن غرض صاحبه، وأن بعض العلماء قد خلط بين الأمرين، فمن هنا دخل الجور على اللغة.

ومن ذلك أن السعد نبه على تغيير أهل المنطق دلالات بعض الكلّم من العربية، كقوله: «وقد شاع عند أهل المنطق استعمال (مهما) لتعميم الأوقات بمنزلة (حيثما) . . . وليس في اللغة، ولا يوجد في استعمال الفصحاء»^(٢).

وانتقد السعد السكاكي في مواضع عدّة على إدخاله قضايا منطقية لا شأن للبلاغة بها، ولا تجرّ إليها نفعاً، فأخذ عليه تلك المقدمة التي جعلها بين يدي علم البيان متحدثاً فيها عن أنواع الدلالات معتمداً على ذلك في ترتيب أبواب علم البيان، وانتقده في جعله مقام الاستدلال شعبة من مقامات علم المعاني^(٣). وهذه مواضع عظيمة الخطر تدلّ على تحوّل مهمّ عند السعد عن بعض خطوط المنهج السكاكي لعلم البلاغة، وتجعل ما قاله كثيرٌ من الدارسين من أن البلاغة

(١) المطوّل ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) شرح المفتاح اللوح ١٢٥ / ب .

(٣) انظر ما سيأتي ١٩٦ - ١٩٩ .

بعد السَّكَاكِيّ لم تخرج عما رسمه لها، وظنوه مُطمئناً من الأرض = موضع زللي مُخَوِّجاً إلى نظري وحذرٍ شديدين .

غير أنني لا أريد أن أقول: إنَّ السَّعْدُ قد ألقى عن كتبه البلاغية ريقاً المنطق بعد أن كشف أن طريقه بائن عن طريق اللسان العربي، فذاك مكابرة؛ فالرجل عَلِمَ في المنطق أَلْفَ فيه وحقق، ويكفيه أنْ عَلِمَهُ ذاك عصمه من الخَلْط، بل حَمَلَهُ على تزييف كلام مَنْ خَلْط. وتظهر استفادة السَّعْدُ من المنطق في شرحه ما يمرُّ به من مصطلحات منطقية أو فلسفية في شرحه على التلخيص والمفتاح، إتماماً منه لمنهجه في الشرح والتزاماً له، ومن هنا قد يشتهب الأمر على قارئ كتبه، وما يجري على سَمْتِهَا من كتب، فيظن ما يشرحه السَّعْدُ ملتزماً فيه منهج الماتن رأياً أصيلاً له، ومن ثمَّ جعله كثير من الدارسين حافظاً أميناً على ميراث السَّكَاكِيّ والقزويني، مفسداً البلاغة بالمنطق. ولا بدّ من الإشارة ههنا إلى أن السَّعْدُ كان ينقل في هذه المواضع عن ابن سينا، وقد صرح بذكره غير مرّة، وهذا شيء يَشْرِكُ السَّعْدُ فيه حازماً القرطاجني^(١).

والسَّعْدُ ناقش في كتبه كثيراً من آراء البلاغيين، وعرض كثيراً من جدالهم؛ فاضطر إلى استعمال طريقتهم دفعاً للحجّة بالحجّة، وفي كثير من تلك المواضع كان يردّ آراء فاسدة، غايته من عرضها التنبيه عليها حذر الوقوع في أمثالها، وقد اتّبع أصحابها طرائق عقلية للاستدلال عليها، فصار اتّباع منهج البلاغيين في ردّها مصادرة على حجة الخصم^(٢).

على أن السَّعْدُ نبّه على أن مثل هذه الظواهر قد ذهبت برونق البلاغة وأتت

(١) انظر ما مضى ٩٥ .

(٢) انظر ما سيأتي ٢٤٠ - ٢٤١ .

على بعض محاسنها، فقال في مقدمة أحد كتبه البلاغية: «وأن هذا الفن قد نصب اليوم ماؤه، فصار جدالاً بلا أثراً، وذهب رواؤه، فعاد خلافاً بلا ثمر، حتى طارت بقيّة آثار السلف أدراج الرياح»^(١).

ومثل ذلك يُقال فيما ناقشه من حدود بلاغية ذكرها السكاكي أو القزويني، ثم اعترض عليهما فيها اعتراضات عقلية؛ فكان أن أدلى السعد في ذلك بدلوه دفاعاً عنهما، وإظهاراً لمقصودهما على ما ارتضياه من الاصطلاح^(٢). ولعل أظهر دليل على أن السعد فيما مضى يتابع أصحاب المتون خدمة لكتبهم بالشرح والبيان = أنه حين شرح الكشاف لم يتعرض فيه لقضية منطقية واحدة، لأن الزمخشريّ كاد يخلي كتابه من ذلك.

٤ - علم الكلام:

لا يخفى أثر علم الكلام في البلاغة العربية، ولا سيما أن علم الكلام يدخل في القضية التي نشأ علم البلاغة للكشف عنها وهي إعجاز القرآن. ثم إن أبواباً واسعة من علم البلاغة كانت تعتمد في كثير من أصولها على ما انتهى إليه علماء الكلام، كمسألة اللفظ والمعنى، والحقيقة والمجاز، حتى قال بعض الدارسين: «وتاريخ الحقيقة والمجاز جزء من تاريخ علم الكلام بل هو قُطْبُهُ ولبابه»^(٣)، ثم كان من اختلاف الأشاعرة والمعتزلة اختلافهم في هذه القضايا، وقد أُشْبِعَتْ

(١) المختصر ١ / ١٩ - ٢٠ وفيه «خلافه» بدل «خلافاً» وكأنه عبث عابث، والتصحيح عن

طبعتي الصعيدي ٥، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ٣٨.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٢٣ - ٣٢٧، ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٣) فلسفة المجاز ٢٤.

هذه المسائل درساً^(١)، لذا لا بد لبحثنا أن ينصرف إلى صاحبه، فالسَّعْد واحد من أئمة علم الكلام أَلَّفَ فيه واشتهر بتقدمه فيه، لكنه لم يجعل هذا العلم يطغى على مؤلفاته البلاغية إلا بقدر الحاجة، تبعاً لمنهجه العام في الشَّرح والتَّحقيق، فحين رأى بعض الناس يتهمون الزَّمخشريَّ بأنه بنى قوله بأن اللام في (الحمد لله) للجنس لا للاستغراق على مذهبه في الاعتزال، ورأى أن ذلك ظلمٌ، هبَّ السَّعْد لنصرة الرجل، مع اختلافهما في المذهب^(٢). ولما رأى السَّكَّكِيَّ والقزوينيَّ يجعلان آيات الصفات أمثلة لما يسمى في علم البديع التورية أو الإيهام^(٣)، نبه على أن مذهب الجرجانيَّ والزَّمخشريَّ أنها تمثيلات وكنيات، وشرح ذلك مستدلاً بكلامهما^(٤)، وقال: «قد جرى المصنَّف في جعل الآيتين مثالين للتورية، على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين»^(٥)، وقال في موضع آخر: «واعلم أن ما ذُكر من أن اليد مجاز عن القدرة، واستوى بمعنى استولى فإنما هو من أهل الظواهر، أو لأهل الظواهر، والمحققون على أنها تمثيلات وكنيات لا مجازاً في مفرداتها»^(٦). وساق في حديثه عن التعريف بالعلمية تحقيقاً عن اسم

(١) يمكن العودة إلى كتاب تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، والبلاغة عند المعتزلة، وفلسفة المجاز، والبلاغة العربية جذورها وامتدادها ٣١٢ - ٣٢٦، والتفكير البلاغي عند العرب ٤٩٠ - ٥٢٩، وإشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢١ - ١٨٣، وعلم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب، وغيرها.

(٢) ستبسط المسألة فيما سيأتي ٢٩٥ - ٢٩٨.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٥٣٧، والمطول ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٤) انظر المطول ٤٢٥، ويقارن بالكشاف ٥٣٠ / ٢، ٤٠٨ - ٤٠٩، وأسرار البلاغة ٣٥٨ - ٣٥٩، وانظر شرح المقاصد ٤ / ١٧٤ - ١٧٥.

(٥) المطول ٤٢٥ - ٤٢٦؛ ويريد بالمصنَّف: القزويني.

(٦) شرح المفتاح اللوح ٣٠٦ / ب.

الجلالة^(١)، وفي حديثه عن الحقيقة والمجاز ساق أقوال علماء الكلام، فقال: «والظاهر أن الواضع هو الله تعالى، على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري، من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليماً بالوحي، أو بخلق الأصوات والحروف في جسم وإسماع ذلك الجسم واحداً أو جماعةً من الناس...»^(٢). ولم يذكر السَّعْدُ الخِلافَ بينه وبين الزَّمخَشَرِيِّ في العقيدة إلا في موضع واحد تحدّث فيه عن تفسير آية، قال بعدها: «كذا ذكره صاحب الكشّاف بناءً على مذهبه، وأما عندنا فمعناه...»^(٣)، ولم يناقش في كتبه البلاغية اعتزاليات الزَّمخَشَرِيِّ سوى ما كان من هذا التنبيه، لكنه ردّ عليه فيها وتبّع في كتاب حواشي الكشّاف وهو كتاب تفسير، وسبب ذلك مذكور في موضعه من هذا البحث^(٤).

وإن كان السَّعْدُ في شرحه على التلخيص لم يشر إلى اعتزال السَّكَّاكِيِّ، فقد نصَّ على ذلك في شرحه على المفتاح؛ تفسيراً منه لبعض إشارات السَّكَّاكِيِّ إلى ذلك، وتحقيقاً لبعض ما ساقه من أقوالهم.

ففي قول السَّكَّاكِيِّ عند سوقه حدوداً للخبر: «كقولهم: هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيّاً أو إثباتاً، بعد تعريفهم الكلام بأنه: المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة»^(٥)، قال السَّعْدُ: «وكقولهم أي

(١) انظر المطوّل ٧٣.

(٢) المطوّل ٣٥١.

(٣) المطوّل ٤٣٠ - ٤٣١.

(٤) انظر ما سيأتي ١٨٢ - ١٨٥، ١٩٤ - ١٩٥.

(٥) مفتاح العلوم ٢٥٢.

قول بعض المعتزلة . . .»^(١)، ونَبّه السَّعْدُ على مثل هذا في غير ما موضع^(٢).
 وحين قال السَّكَّاكِي: «ومن الإيجاز قوله عز قائلًا: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨] أي: بما لا ثبوت له، ولا علمُ الله متعلق به، نفيًا للملزوم، وهو المنبأ به بنفي لازمه، وهو وجوب كونه معلومًا للعالم الذات، لو كان له ثبوت بأي اعتبار كان»^(٣)، علّق السَّعْدُ بقوله: «وقوله للعالم الذات: إشارة إلى مذهبهم في نفي الصفات»^(٤)، وقال السَّكَّاكِي بعدها: «. . . قبول التوبة الواجب في حكمته تعالى وتقدّس»^(٥)، فنَبّه السَّعْدُ بقوله: «فإن ذلك إنما هو عند المعتزلة، وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة إلى الله تعالى»^(٦).

وقال السَّكَّاكِي في فصل ذكر المُسند: «الله إلهنا، ومحمد نبينا، والإسلام ديننا، والتوحيد والعَدْلُ مذهبنا . . .»^(٧)، فهذا من السَّكَّاكِي نصٌّ صريح على الاعتزال، ولم يزد السَّعْدُ في هذا الموضع على شَرْح المراد بمذهب العدل والتوحيد، فقال: «والمعتزلة سمّوا أنفسهم أهل العَدْل والتوحيد، لإيجابهم على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي، وعدم خلق الشرور والقبائح ومشيتها، ونحو ذلك مما يعدونه ظُلْمًا، ولنفيهم الصفات القديمة . . . المنافية للتوحيد»^(٨). فهذا

(١) شرح المفتاح اللوح ١٣ / أ.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٥٢ / أ، ١٩٣ / أ.

(٣) مفتاح العلوم ٣٩١.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٦٦ / ب.

(٥) مفتاح العلوم ٣٩١.

(٦) شرح المفتاح اللوح ١٦٦ / ب.

(٧) مفتاح العلوم ٣٠٨.

(٨) شرح المفتاح اللوح ٧٧ / ب.

كما هو ظاهر يدخُل في منهجه الذي التزم فيه شرح ما يحتاج إلى بيان في المتن الذي تولّاه، ولم يخرج على هذا إلى ذمّ الاعتزال وتسفيه أصحابه، بل لم أره مسَّ السَّكَاكِيَّ بكلمة واحدة تقدح في مذهبه، لكن منهجه هذا تغيّر في حواشي الكشّاف، وهذا يدلُّ على أنّهم يلتزمون في الشُّروح ما لا يلتزمونه في الحواشي.

على أنّ السَّعْد انتقد السَّكَاكِيَّ حين رآه يباليغ في إدخال اصطلاحات المتكلمين كالكيفيات الجسمانية والنفسانية عند حديثه عن تقسيمات التشبيه، ورأى في ذلك خروجاً على منهج الجرجاني^(١)، لكنّه قبل أن يعترض على السَّكَاكِيَّ شرح هذه الاصطلاحات وبين المراد منها على ما يريده صاحبها^(٢)، لئلا يُخلَّ بمنهجه في الشرح.

وقد يعتمد السَّعْد على علم الكلام لرد رأي معتمد عليه^(٣).

نخلص مما مضى إلى أنّ السَّعْد أغنى كتبه البلاغية بعلوم عدّة برع فيها واشتهر، لكنّ ذلك الإغناء كان في حدود شرح كلام غيره في تلك العلوم، أو في منهج التفكير والمناقشة، مع التنبّه والتنبيه على خطورة الخلط بين هذه العلوم فيما تفرق فيه من مناهج ومصطلحات.



(١) انظر ما سيأتي ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) انظر المطول ٣١١ - ٣١٩.

(٣) انظر ما سيأتي ٢٤٦ - ٢٤٧.

خاتمة

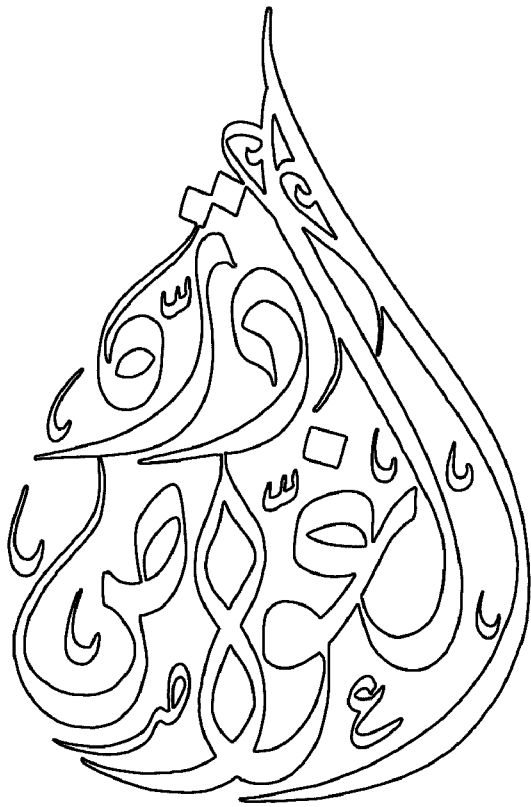
ظهر بهذا الفصل تعدّد مؤلفات السّعد في البلاغة، واتساع كلّ واحدٍ منها، وتطور فكره على متابعتها، وتبيّن أنّه استفاد من المنهج البلاغي في جوانب عدّة، كفهم كلام العلماء وضبطه، والتّحقيق في الشواهد وغيرها، وظهرت بعض طرائقه في التّأليف متشابكة كالتّحقيق والنقد، لا يمكن فصل كل منهما عن الآخر، ولا يمكن فصلهما عن أكثر جوانب منهجه، فهما سمة غالبية عليه.

وتبيّن أنّ مصادره واسعة لا تقتصر على كتب البلاغة وحدها، وله في النقل عنها مذاهب شتى، وأغراض متنوعة. وعلى استفادة السّعد من ثقافته الواسعة في مؤلفاته البلاغية، لم يدع تلك العلوم تطغى على المادة الأصلية، فحجز بينها بضبطه وإتقانه، على أنّ تلك الثقافة أخفت كثيراً من آراء الرجل وراءها، فغدا استخراجها مُخرجاً إلى دقة شديدة.

وظهر أنّ السّعد ينهج في الغالب منهج الشيخين الجرجانيّ والزّمخشريّ في التحليل والتذوق، ومنهج السّكاكيّ وملخصه القزوينيّ في التقسيم والتحديد، لكنه ينقد الجميع في بعض المسائل، ويخالفهم في شيء من مذاهبهم ومناهجهم، كما سيكشف عن ذلك الفصل اللاحق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصول اللاحقة ستتناول بقية معالم المنهج عند السّعد؛ إذ تُظهر طريقة معالجته لآراء البلاغيين ونقدها، وذلك يرتبط بعرض المسائل التي ستأتي في مواضعها.



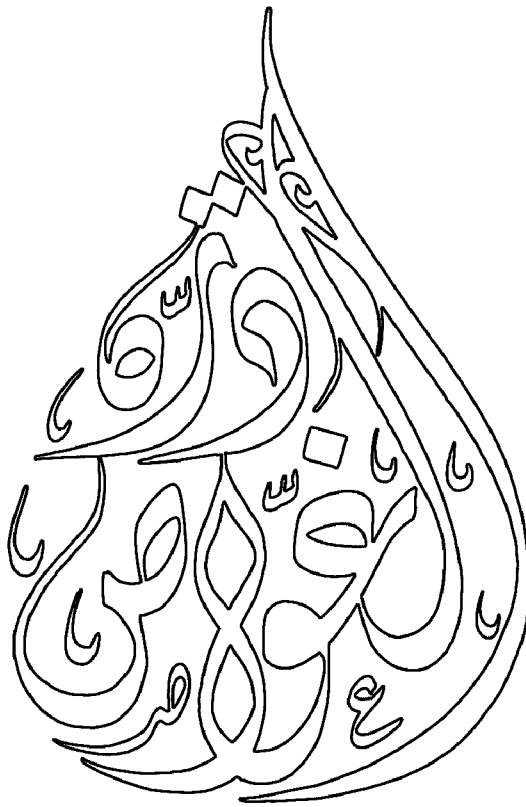


الفصل الثاني

ردود التفتازاني البلاغية

- المبحث الأول: ردوده على الجرجاني.
- المبحث الثاني: ردوده على الزمخشري.
- المبحث الثالث: ردوده على السكاكي.
- المبحث الرابع: ردوده على القزويني.
- المبحث الخامس: ردوده على آخرين.

مكتبة
الدكتور وائل الخطيب



الفصل الثاني

ردود التفتازاني البلاغية

مقدمة

أوضح الفصل السالف طريقة السعد في تناوُل كلامِ البلاغيين، وغيرهم ممن نقل عنهم، وظهر أن تناوُلَه ذاك كان مبنياً على النقد والتَّحقيق، فكان من ثمار تلك القراءة الناقد رُدودٌ على بعض آرائهم.

وقيدت الردودُ بـ (البلاغية) لتخرج الردود النقدية والنحوية والمنطقية وغيرها مما اشتملت عليها كتبه، إلا ما كان منها داخلاً في أصل بناء بعض الآراء البلاغية.

ورأيتُ أنَّ السَّعد قد يختلف ردهُ والمادةُ البلاغية التي ينقدها باختلاف صاحبها، وخصوصية منهجه، وكان ذلك أشدَّ ظهوراً مع أعلام البلاغة، فاخْتُطَّ لهذا الفصل أن تُقسَّم مباحثه عليهم، بحسب تسلسلهم التاريخي، ثم بقيت بعد ذلك جملةٌ من ردوده على بعض الأعلام لم تتحدد لكل منها هيئةٌ مستقلة، لقلَّة ما يختص بكلِّ علمٍ منهم، فتألَّفهم مبحثٌ مُفرد.

وإذا كان ردهُ ينتظم غير واحدٍ من البلاغيين، نوقش ذلك في المبحث الأسبق، وقد يُكسر هذا المنهج لأغراضٍ تقتضيها مواضعٌ خاصة، ينبهُ عليها في مكانها.

واشتمل هذا الفصل على ردود للسَّعدٍ ظاهرها اختياراتٌ له، لكنه كان حين يختارُ رأياً يرُدُّ غيره، فكانت المناقشة تتجه إلى هذا الرِّدِّ، لا الرأي المختار.

وسيُعرضُ في كلِّ مبحثٍ منهجه وطريقته في الردِّ، والجهات التي تناولتها

المبحث الأول

ردود التفتازاني على آراء الجرجاني

يختصُّ هذا المبحثُ بذكر الردود التي وجهها السَّعدُ إلى الجرجاني. وبعد جَمع هذه الردود ظهرَ أنَّها وُجِّهت إلى جوانب عدَّة تتصل بالمادة البلاغية عند الجرجاني، وهي:

١ - نقده لمنهج الجرجاني في ترتيب الآراء:

وأول تلك الردود كان موجهاً إلى طريقة ترتيب تلك الآراء. قال السَّعدُ: «فعليكَ بكتُّب الشيخ عبد القاهر، تراها كأنها عقدٌ قد انفصم فتناثرت لآليه»^(١). وهذا النقد يشتملُ على المدح في قوله: (كأنها عقدٌ)، لكنَّ السَّعدُ ذكر قوله هذا في سياقٍ مدح كتابِ مفتاح العلوم من جهة الترتيب، إذ قال عنه القزويني: «وكان القسمُ الثالثُ من مفتاح العلوم الذي صنَّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسفُ السَّكاكي، أعظمَ ما صنَّف فيه من الكتب المشهورة نفعاً، لكونه أحسنها ترتيباً»^(٢). فعلق السَّعدُ على ذلك بقوله: «وإن شئت أن تعرفَ صدقَ هذا المقالِ فعليك...»^(٣).

وأعاد هذا الرأي وزاد فيه في موضعٍ آخر، فقال: «ولو قلت: إنَّ هذا بناءٌ أسَّسه عبد القاهر، وكملَه جار الله، وربَّه بل زينه المصنِّف لم يبعد»^(٤).

(١) المطوَّل ١٠.

(٢) التلخيص ٢٢.

(٣) المطوَّل ١٠.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٣٣ / أ. ويريد بالمصنِّف: السكاكي.

وقد سبق إلى هذا الحكم الرازي^(١)، لكن السَّعد ربطه بما صنعه السَّكَّاكيّ .
 والباحثون المُحدِّثون نَبهوا على هذه المشكلة^(٢)، وإن خالف في ذلك بعضهم، فرأوا أن كُتب الجُرجانيّ تعالج موضوعاً واحداً، أو فكرة واحدة^(٣).
 ولا خلاف في ذلك، لكن المشكلة في الترتيب والتكرار، قال الشَّيخ محمود محمده شاکر عن دلائل الإعجاز: «بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد، مشوباً بحميّة جارفة لا تعرف الأناة في التبويب والتصنيف، وكأنّه كان في عجلة من أمره، وكأنّ منازعاً كان ينازعه عند كلّ فكرة يريد أن يجليها ببراعته وذكائه وسُرعة لمحّه، وبقوة حجّته ومضاء رأيه»^(٤).

وكشفت الدراسات المدقّقة في خطّة الكتابين صدق كلام السَّعد^(٥).
 وسيأتي في معالجة السَّعد بعض مسائل الجُرجانيّ ما يدلّ على ذلك، كمسألة اللفظ والمعنى وتعلّقها بالنظم عند الجُرجانيّ.

٢ - استدرآكاته على بعض قواعده البلاغية:

والجهةُ الثانية التي توجّهت إليها ردودُ السَّعد على الجُرجانيّ = بعضُ الأحكام التي تدخل في القواعد البلاغية، ويمكننا تصنيفها وفق ما يأتي:

(١) انظر نهاية الإيجاز ٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر عبد القاهر الجُرجانيّ (د. بدوي) ٢٩٨، وعبد القاهر الجُرجانيّ (د. مطلوب) ٣٥ - ٣٦، وذكر فيه جملة من آرائهم وخالفهم، والتفكير البلاغي عند العرب ٤٩٧.

(٣) انظر عبد القاهر الجُرجانيّ (د. مطلوب) ٣٦، ومدخل إلى كتابي عبد القاهر الجُرجانيّ، وبالغ فيه د. أبو موسى في الدفاع عن الترتيب والنظام في الكتابين ص ٩٣ - ١١٢.

(٤) مقدمة تحقيق دلائل الإعجاز أ، وانظر ما كتبه في الحاشية (١) من ص ٥٣٩.

(٥) انظر البلاغة العربية أصولها وامتدادها ٣٣٠ - ٣٦٤.

أ- إعمال الفعل المنفي في (كل) وتوسيع دلالته :

من الأصول التي قررها عبد القاهر في شأن (كل) قوله: «إذا تأملنا وجدنا إعمالَ الفعلِ في (كل)، والفعل منفيٌّ، لا يصلح أن يكونَ إلا حيثُ يُرادُ أنَّ بعضاً كان، وبعضاً لم يكن»^(١).

فقال السَّعد عقبَ كلامِ الشَّيخ: «وفيه نظرٌ، لأننا نجدُه حيثُ لا يصلحُ أن يتعلَّقَ الفعلُ ببعضٍ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، فالحقُّ أن هذا الحكمُ أكثرُي لا كُلِّي»^(٢).

وزاد السَّعد هذا الأمر تحقيقاً وبيانا في موضع آخر، فقال: «وتحقيقه: أنه إذا اعتبرتَ النسبةَ إلى الكلِ أولاً ثم نفيتَ فهو لسلبِ العموم، وإن اعتبرتَ النفيَ أولاً ثم نُسبَ إلى الكلِ فلعمومِ السلبِ، وكذلك جميع القيود»^(٣). وقال في موضع آخر بعد هذا التَّحقيق: «والتَّعويل على القرائن»^(٤).

وهنا أمران لا بدَّ من التنبيه عليهما:

أولهما: يتصل بنصِّ الجرجاني الذي مضى؛ فقد نقله السَّعد ليني عليه استدراكه، لكن الذي يلاحظه المرءُ أنه غيَّر في نصِّ الشَّيخ، فقال: «قال الشَّيخ: إذا تأملنا وجدنا إدخال (كل) في حيِّزِ النفي لا يصلح إلا حيثُ يُرادُ أن بعضاً

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٨، وانظر المطوَّل ١٢٥ تجده غيَّر في عبارة الشَّيخ.

(٢) المطوَّل ١٢٥، والمختصر ١ / ٤٤١ - ٤٤٢.

(٣) شرح المقاصد ٤ / ٢٠٢، وانظر شرح المفتاح اللوح ٤٧ / ب، واخترتُ عبارة شرح المقاصد ههنا لأنها أكثر بيانا، مع أن شرح المفتاح بهذا الأمر أليق.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٤٧ / ب.

كان، وبعضاً لم يكن»^(١).

والشيخ قد قال: (إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في كل . . .)، فهل تعمّد تغيير عبارة الشيخ ليُتاح له الاستدراك عليها؟ الجواب: لا، لكن السَّعد كان قد فرغ قبل هذا الموضوع من الاستدراك على القزويني الذي اعتمد على عبارة الشيخ ههنا، وبنى عليها ما نسبه إليه من أصولٍ في هذا الباب، وسيقأتي^(٢) بيان أن قضية (إعمال الفعل) لجأ إليها الشيخ ههنا لخصوصية استعمال الفعل مع حرف النفي (لم)، ثم بيّن بعد أن المعوّل عليه دخول (كل) في حيّز النفي، لا إعمال الفعل، فلهذا ما غيرَ عبارة الشيخ بما يوافق مراد الشيخ نفسه، وهو اجتهادٌ منه حسنٌ، لو كان نبه عليه.

وثانیهما: أن السَّعد مسبوq في استدراكه هذا من أبي المطرف بن عميرة (ت ٦٥٨هـ)، الذي ردّ على ابن الزمِّلكاني (ت ٦٥١هـ) في هذه القاعدة التي لخصها من كلام الجرجاني، فقال ابن عميرة بلهجته الشديدة: «... وهذه مقالة تملأ الفم، وتكادُ تسفكُ الدّم، فإن الله سبحانه يقول في مُحكم كتابه لنبیه ﷺ: ﴿وَلَا تَطْعَمُ كُلَّ حَلَا فِي مَهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]»^(٣).

فاستشهد ابن عميرة بأية من القرآن استشهد بها السَّعد، ولعلّ مما يبعد أن يكون السَّعد قد تأثرَ برأي ابن عميرة، إذ الرجل لم يشتهر بين البلاغيين، لشذوذ كثيرٍ مما جاء به في كتابه، وقد تجرّد للردّ على تنبيهاته باحثٌ معاصرٌ، أفرد لهذا الشأن كتاباً، ذكرَ في مقدمته أنه لم يشعُر وهو يقرأ (كتاب ابن عميرة) أن الرَّجَلَ

(١) المطوّل ١٢٥، وقارن بالدلائل ٢٧٨، ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) انظر ما سياتي ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٣) التنبهات على ما في كتاب التبيان من التموهيات ٨٠.

قد اطلع على شيء من التراث البلاغي^(١). ويؤيد هذا أنه كثيراً ما كان يردّ على ابن الزمّلكاني أشياء هي آراءٌ للجرجاني، ولا يتنبّه على ذلك، كالمسألة التي مضى الحديث فيها آنفاً.

وظاهرٌ أن السّعد كان أرحبَ صدرًا وأكثرَ احترازًا، فاعترض على التعميم في هذه القاعدة من دون أن يدفعها من أصلها، فرأى أنها حكمٌ أكثرّيٌّ لا كليٌّ، والمعاصرون الذين اطلعوا على رأي السّعد هذا وافقوه على حكمه^(٢).

ب - قد يكون التقديم مراعاةً للفاصلة:

ومن الأصول التي قرّرها الجرجانيّ، ونقلها عنه السّعد، أنه قال: «من الخطأ أيضاً أن يُجعل التقديم مفيداً في كلامٍ فائدةً، وغير مفيد في آخر، بأن يُقال: إنه توسعةٌ على الشاعر والكاتب في القوافي والأسجاع؛ إذ من البعيد أن يكون في النّظم ما يدلُّ تارةً، ولا يدلُّ أخرى»^(٣). ثم نقد السّعد هذا الأصل بقوله: «هذا كلامه، وفيه نظر»^(٤).

اكتفى في ردّه بهذه الكلمة، فلم يبيّن وجهَ النظر، ولمَ لا يصحُّ كلام الجرجانيّ عنده ههنا؟

ولعلّ قراءة ما جاء قبل هذا الردّ وبعده والتدقيق فيه يكشفان حقيقة ذلك؛ إذ قرّر السّعد أن التقديم قد يكون لـ: «ضرورة الشعر، أو رعاية السّجع، أو

(١) انظر نقد كتاب التنبهات، والكلام في المقدمة ٣.

(٢) انظر خصائص التراكيب ١٨٦، ونقد كتاب التنبهات ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) المطوّل ٢٠١، عن دلائل الإعجاز ١١٠ ببعض تغيير غير مُحيل. وإلى هذا ذهب الباقلاني في إعجاز القرآن ٦١.

(٤) المطوّل ٢٠١.

الفاصلة، أو ما أشبه ذلك»^(١)، ولما عدّد القزويني في أغراض التقديم أن يكون في التأخير إخلالاً بالتناسب، كرعاية الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]، وقوله: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠]^(٢) = كان كلام السَّعْدُ يدلُّ على أنه ارتضى رأي القزويني الموافق للسكاكي وابن الأثير: أن التقديم قد يكون لمراعاة حُسْنِ النَّظْمِ السَّجْعِي، ولرعاية الفاصلة^(٣).

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه الشيخ عبد القاهر؛ إذ الشواهد التي ذهبوا إلى أنّ غرض التقديم فيها مراعاة السجع أو الفاصلة، تُحمَل على وجوه أُخِر من الفائدة، تجري فيها على مذهب عبد القاهر، فمثلاً لِمَ لا يُحمَل التقديم في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] على التفسير بعد الإضمار؟ وهو بابٌ من البلاغة قال الشيخ إنّ: «فيه... من دقيقِ الصنعة، ومن جليلِ الفائدة، ما لا تجده إلا في كلام الفحول»^(٤). ولمَ لا يُحمَل قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠] على الوجه الذي نقله السَّعْدُ وردّه؟ وهو أنه «قدم هارون؛ لأنه لو قدم موسى لربّما أوهم أنّ المراد برّب موسى فرعون؛ لأنه الذي ربّاه في صِغَرِهِ»^(٥)، ويقويه أن هذا الإيهام لما ارتفع في آية أخرى قدّم موسى، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١١١﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ - ١٢٢].

(١) المطوّل ٢٠٠.

(٢) انظر التلخيص ١٣٦، والإيضاح ١/٢٠٨، ٢١١ - ٢١٢، والمطوّل ٢٠٢ - ٢٠٣، وشرح المفتاح اللوح ١١٣/أ.

(٣) انظر المثل السائر ٢/١٧٤، ومفتاح العلوم ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٤) دلائل الإعجاز ١٦٣.

(٥) شرح المفتاح اللوح ١١٨/ب، وانظر البحر المحيط ٦/٢٦١، وتفسير أبي السعود ٦/٢٨ - ٢٩، وروح المعاني ١٦/٧٢٠.

إذن فلا وجهَ لِحَضْر الغرض في الآيات برعاية الفاصلة، وإهمال الأغراض الأخرى؛ لتسوغ مخالفة الجرجاني.

ج - مخالفته في فائدة القصر بـ إنّما:

ومن الأصول التي قررها عبد القاهر، وناقشه فيها السَّعد، ما نقله من قوله: «اعلم أن موضع (إنّما) أن يجيء لخبرٍ لا يجهله المخاطب ولا ينكره، أو لما يُنزلُ هذه المنزلة»^(١).

والسَّعد نقل كلام الجرجاني في سياق التنبيه على أنه قد جاء في الإيضاح على هذا النحو، نقلاً عن عبد القاهر^(٢)، ليجعل ذلك توطئة لبقدهما معاً. ثم قال: «وفيه إشكال؛ لأنّ المخاطب إذا كان عالماً بالحكم، ولم يكن حكمه مشوباً بالخطأ لم يصحّ القصرُ، بل لا يفيدُ الكلام سوى لازم الحكم، فكأنّ مراد الشيخ أنه يجيء لخبرٍ من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى إنّ إنكاره يزولُ بأدنى تنبيه، لأنه لا يُصرُّ عليه، وعلى هذا يكون موافقاً لما في المفتاح: وهو أن طريق (إنّما) يُسلك مع المخاطب في مقام [لا] يُصرُّ على خطئه، ويجب عليه أن لا يُصرَّ»^(٣).

ردُّ السَّعد ههنا واضحٌ معلَّلٌ، وإن كان قد تَلَطَّفَ فيه للشيخ، حتى كاد يُظنُّ أنه تنبيه على تسامح الجرجاني في العبارة، وليس الأمر كذلك، بل هو ردُّ ومخالفة يكشفها تعليق السَّعد على بعض الأمثلة التي سيقَّت على تلك القاعدة،

(١) المطول ٢١٧ عن الدلائل ٣٣٠ وفيه (ولا يدفع صحته) و٣٥١ وفيه (ولا ينكر صحته).

(٢) انظر المطول ٢١٧، والإيضاح ١/٢٢٠.

(٣) المطول ٢١٧، وانظر مفتاح العلوم ٤٠٧. واستدراك «لا» منه، ومن مخطوط المطول

إذ عَقَّبَ السَّعْدَ عَلَى قول القَزَوِينِي: «كقولك: (إنما هو أخوك) لمن يعلم ذلك ويقرّ به، وأنت تريد أن ترقِّقه عليه»^(١) = بقوله: «والأولى بناءً على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، لأنه لما لم يُشْفِقْ على أخيه فكأنه أخطأ فزعم أنه ليس بأخيه، لكنّه غير مُصِرٍّ على ذلك»^(٢).

فبنى السَّعْدُ على مخالفته الجُرْجَانِي والقَزَوِينِي في الأَصْل، مخالفتها فيما يتفرع على ذلك من الأمثلة، وهذا المثال مع التعليق عليه، نقله القَزَوِينِي عن الجُرْجَانِي^(٣)، فيتوجه إليه النقد أيضاً، على أن السَّعْدَ ههنا لم ينبّه على ذلك اكتفاءً بالتنبيه عليه فيما مضى.

فتأويل السَّعْدَ قاعدة الشَّيْخ بما يُقَرِّبُها من قاعدة السَّكَّائِي رغبةً منه في كسر حِدَّة الخِلاف، وتنبيهٌ على دَقَّة السَّكَّائِي في أصوله، وإلا فمخالفته الجُرْجَانِي واقعةٌ في الأَصْل، بدليل ظهوره في فروعه، وإن لم يصرِّح به السَّعْدُ.

والأصل الذي بنى عليه السَّعْدُ رَدَّهُ على الجُرْجَانِي صحيحٌ بدليل قول الطَّيْبِي: «ولا بدّ في التخصيص من سبق حُكْمٍ أخطأ فيه المخاطب، أو شكّ فيه؛ ليردّ إلى الصواب، أو إلى العلم»^(٤)، والقَصْرُ ما هو إلا «تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بطريقٍ معهود...»^(٥).

د - تنزيل الموجود منزلة العدم تشبيهاً:

وتعرّض السَّعْدُ لردِّ أصلٍ ذكره الشَّيْخ في وجه التشبيه، فقال: «وبهذا

(١) التلخيص ١٤٦، والإيضاح ١ / ٢٢٠.

(٢) المطوّل ٢١٩.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٣٣٠.

(٤) فتوح الغيب ٥٠.

(٥) المطوّل ٢٠٤، وانظر تحقيق الفوائد الغيائية ٢ / ٤٩١ وحواشي محققه.

يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز: من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك، أو حكماً من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد، وللعلم حكم النور، في أنك تفصل به بين الحق والباطل، كما تفصل بالنور بين الأشياء. وإذا قلت للرجل القليل المعاني: (هو معدوم) أو (هو والمعدوم سواء) لم تثبت له شياً من شيء، بل إنما تنفي وجوده، كما إذا قلت: (ليس هو بشيء)، ومثل هذا لا يسمى تشبيهاً. ثم قال: الأمر كذلك، لكننا نظرنا إلى ظاهر قولهم: (موجود كالمعدوم) و(شيء كلا شيء) و(وجوده شبيه بالعدم)، فإن أبيت إلا أن تعمل على هذا الظاهر، فلا مضايقة فيه^(١).

كلام الجرجاني هذا الذي نسبه السعد إلى دلائل الإعجاز^(٢) ليس فيه، بل هو في أسرار البلاغة، فلعل الوهم من السعد أو من النسخ.

وأما النقد فهذا ضرب منه خفي؛ إذ لم يذكر السعد سبب سقوط كلام الشيخ عنده، فالرد بدأ وانتهى عند قوله (سقط)، فلا بد من قراءة ما جاء قبل هذا (النقل) وما بعده، لاستخراج مراد السعد.

وبالنظر في أعطاف الكلام يرى أن ما بعد النقل لا يكشف مبهماً؛ إذ هو كلامٌ مُستأنفٌ، فلم يبق إلا الكلام السابق عليه، وبالعودة إليه يظهر أن القزويني، تبعاً للسكاكي، قسم وجه الشبه من بعض الاعتبارات واحداً أو غير واحد؛ والواحد إما حسي وإما عقلي، وضرب للواحد العقلي أمثلة منها العراء عن الفائدة، في تشبيه الشيء العديم النفع بعدمه^(٣).

(١) المطول ٣٢١ ملخصاً عن أسرار البلاغة ٨٧ - ٨٨، وليس في مطبوع الدلائل.

(٢) جاء على هذا الوجه في مطبوع المطول ٣٢١، ومخطوطه اللوح ٢٢٢/أ.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٤٤١ - ٤٤٢، والإيضاح ١/٣٤٣ - ٣٤٤، والمطول ٣٢٠ - ٣٢١.

وبالعودة إلى كلام الجرجاني الذي نقلَ منه السَّعد يظهر أنه قَبِلَ أن يُسمَى مثل هذا تشبيهاً جرياً على الظاهر، لكنه اشترط له شرطين لم ينقلهما السَّعد^(١)، ولعله عدل عنهما لأنهما يتصلان بكلام طويل سبق أن ذكره الجرجاني^(٢). أما القزويني والسَّكَّكي فقد أدخلوا مثل ذلك في التشبيه، دون أن يجعلاه تسامحاً بالجري على الظاهر، ودون أن يشرطاً له شروطاً، وظاهر كلام السَّعد قبول رأيهما، فلعله أراد أن اعتماداً قاعدتهما يُسقط ما قاله الشيخ عبد القاهر.

٣ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي :

وقع شيءٌ من ردود السَّعد على الجرجاني في إصابة بعض الأمثلة البلاغية موضعها في الاستدلال نحو:

أ - مجيء النفي مع إنّما :

من ذلك أنهم حينَ تحدّثوا عن القَصْر بـ (إنما) ذكروا أنها قد تجامعُ (لا) العاطفة، كقولك: (إنما يقوم زيدٌ لا عمرو)، وشرطوا لهذا أن لا يكون الوصفُ مختصاً بالموصوف؛ لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص^(٣).

بعد هذا نقل السَّعد كلاماً للجرجاني، فقال: «ثم قال عبد القاهر: إنَّ النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو: (ما جاءني زيدٌ وإنما جاءني عمرو)، ويتأخر أخرى نحو: (إنما جاءني زيدٌ لا عمرو)، و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ﴿٦﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ - ٢٢]»^(٤). ثم استدرك عليه بقوله: «وفيه بحثٌ؛ لأنَّ

(١) انظر أسرار البلاغة ٨٨.

(٢) انظر أسرار البلاغة ٧٤ - ٨١.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٣٥٣، ومفتاح العلوم ٤٠٥، والإيضاح ٢١٨/١، والمطول ٢١٧.

(٤) المطول ٢١٧، وانظر دلائل الإعجاز ٣٥٣ - ٣٥٤ وفيه (فيما نحن) بدل (فيما يجيء) =

الكلام في النفي بـ (لا) العاطفة، وإلا فلا دليل على امتناع نحو: (ما جاءني إلا زيدٌ لم يَجِءْ إلا عمرو) و(ما زيدٌ إلا قائمٌ ليس هو بقاعد)، وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (١) إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿قاطر: ٢٢ - ٢٣﴾ (١).

ولعلَّ السَّعْدُ أراد بهذا الرَّدِّ تفسيرَ إشارةِ ذكرها القزويني، بعد أن ساق مثالين: أحدهما لمجامعة النفي (إنما) مع التقديم، والآخر مع التأخير، وكلا النفيين بغير (لا)، ثم قال: وفي كون هذين مما نحن فيه نظر^(٢). والقزويني أغفل نسبة ذلك إلى الجرجاني.

وهم اتهموا الجرجاني بأنه أخطأ، فأدخل أمثلة ليست من الباب الذي هو فيه، وكان يصحَّ لهم ذلك لو أن الجرجاني لم يكن قد فرغ من الكلام في النفي بـ (لا) العاطفة، لكنّه كان قد فرغ، فأراد أن يزيد في ذلك فائدةً جديدةً، هي أن النفي في مثل هذا يأتي متقدماً على إنما، ويأتي بغير (لا)، ثم ذكر فائدة التقديم، فقال: «وذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها، وقلت: (ما جاءني زيدٌ وجاءني عمرو)، لكان الكلام مع مَنْ ظنَّ أنهما جاءك جميعاً، وأنَّ المعنى الآن مع دخولها، أن الكلام مع مَنْ غلَطَ في عين الجائي، فظنَّ أنه كان زيدا لا عمراً» (٣).

فهذه فائدةٌ جديدةٌ في استعمال (إنما)، وهنا انتهى كلام الجرجاني في هذا الأصل، فلو كان قد استأنف بعده الكلام في مجامعة (إنما) النفي مع تأخيره، لصحَّ استدراك السَّعْدِ عليه وهنا.

= ولا يُدرى لما اختاره مُحَقِّقُ الدلائل الشيخ محمود شاكر، على مخالفته جميع النسخ كما ذَكَرَ في الحاشية، ومخالفته لنهاية الإيجاز ٢٣٣، وغيره ممن نقل عن الدلائل.

(١) المطول ٢١٧.

(٢) انظر الإيضاح ٢١٨ / ١.

(٣) دلائل الإعجاز ٣٥٤.

ب - استعارة الطيران لغير ذي الجناح :

ومن اعتراض السَّعْد على أمثلة الجُرْجَانِيّ ما جاء في حديثه عن الاستعارة التي «يُرَى معنى الكلمة المستعارة موجوداً في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنقص والقوة والضعف، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه»^(١). ثم قال: «ومثاله استعارة (الطيران) لغير ذي الجناح، إذا أردت الشُّرْعَة»^(٢).

ونقل السَّعْد عنه أن «الفرق بينه وبين (رأيتُ أسداً) أن الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين، كالأسد والإنسان، بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد، وهو المرور وقطع المسافة، وإنما الاختلاف بالسرعة، وحقيقتها قلة تخلل السكّنات، وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس»^(٣).

وبنى على هذا رده على الجُرْجَانِيّ، فقال: «وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظراً؛ لأن الطيران هو قطع المسافة بالجناح، وليست السرعة داخله فيه، بل هي لازمة له في الأكثر كالجرأة للأسد»^(٤).

٤ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي :

- الغرض من حذف المفعول في آية :

هذه جهة أخرى خالف فيها السَّعْدُ الجُرْجَانِيّ، في الغرض من حذف المفعول في آية، فقال: «وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً

(١) أسرار البلاغة ٥٥، وانظر الإيضاح ٢ / ٤٢٠، والمطول ٣٦٥.

(٢) أسرار البلاغة ٥٥.

(٣) المطول ٣٦٥ - ٣٦٦، وانظر أسرار البلاغة ٦٣، وفيه (قلة تخلل السكون للحركات).

(٤) المطول ٣٦٦. وناقشه صاحب استدراقات السَّعْد على الخطيب ٢١٣ - ٢١٦.

مَنْ الْكَاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴿٢٣﴾ [القصص: ٢٣] = فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشف إلى أن حذف المفعول فيه للقصد إلى نفس الفعل، وتزيله منزلة اللأزم، أي يصدر منهم السقي ومنهما الذود، وأما أن المسقي والمدود إبلٌ أو غنمٌ فخارجٌ عن المقصود، بل يوهم خلافه؛ إذ لو قيل أو قُدر: (يسقون إبلهم، وتذودان غنمهما) لثوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة أنهما على الذود والناس على السقي، بل من جهة أن مذودهما غنمٌ ومسقيهم إبلٌ. ألا ترى أنك إذا قلت: (مالك تمنع أخاك؟) كنت منكرًا المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع الأخ. وذهب صاحب المفتاح إلى أنه لمجرد الاختصار، والمراد: (يسقون مواشيهم، وتذودان غنمهما)، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية^(١).

ثم قال السعد في رأي صاحب المفتاح: «وهذا أقرب إلى التحقيق؛ لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس، بل من جهة ذودهما عنهما وسقي الناس مواشيهم، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما، وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلاً = لم يصح الترحم، فليتأمل فيه دقة اعتبارها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين، وغفل عنها الجمهور؛ فاستحسنوا كلامهما»^(٢).

قول السعد: (فليتأمل فيه . . .) لا يخلو من تعريض بالقزويني؛ إذ ساق رأي السكاكي، وجعل الأولى منه قول الزمخشري^(٣)، فأراد السعد أن ينبه على

(١) المطول ١٩٧. وانظر دلائل الإعجاز ١٦١ - ١٦٢، والكشاف ٣ / ١٧٠ - ١٧١، ومفتاح العلوم ٣٣٤.

(٢) المطول ١٩٧.

(٣) انظر الإيضاح ١ / ٢٠٢.

أَنَّ هذا مذهب الجرجاني والزَمخسري، وأن مذهب السَّكَّايّ أولى عنده، لما ذكره من دقة الاعتبار، ونبه على أن اختياره هذا لا يقدر فيه أن جمهور البلاغيين^(١) اختاروا مذهب الشَّيخين.

لكنَّ السَّعدَ، وإن وافقه على رأيه هذا مُعاصره الشريف الجرجاني^(٢)، خالفه جمهور من بعده^(٣)، ورجحوا مذهب الشَّيخين؛ وممن ردَّ عليه من المُعاصرين الشَّيخ محمد الطَّاهر بن عاشور، إذ قال: «وأما ما ذهب إليه صاحب المفتاح، وشارحاه فشيءٌ لا دليل عليه في القرآن، حتَّى يقدر محذوف، وإنما استفادة كونهما تذودان غنماً مرجعها إلى كتب الإسرائيليين»^(٤).

٥ - مخالفته في شيء من التعليل البلاغي:

أ - علة امتناع (ما أنا ضربتُ إلا زيداً):

ردَّ السَّعد على الجرجاني في موضع، انصرف نقده فيه إلى جهة التعليل والاستدلال البلاغي لامتناع أسلوبٍ من أساليب التقديم، قال الجرجاني: «لو قلت: (ما أنا ضربتُ إلا زيداً)، كان لغواً من القول، وذلك لأنَّ نقضَ النفي بـ (إلا) يقتضي أن تكون ضربتُ زيداً = وتقدمك ضميرك وإيلاؤه حرفَ النفي يقتضي نفي أن تكون ضربتُه، فهما يتدافعان»^(٥). وتبع الشَّيخ في هذا الزَمخسري^(٦) والسَّكَّايّ^(٧). أمَّا القزويني فعلَّ امتناع هذا التركيب بغير ما ذهب

(١) كصاحب نهاية الإيجاز ٢١٠، والمثل السائر ٢/٢٣٩، والطرز ٢/١٠٤.

(٢) انظر حاشيته على المطول ١٩٧، وفي البرهان ٣/١٧٧ أن الجزري رجَّح قول السَّكَّايّ.

(٣) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/٧٠، وروح المعاني ٢٠/٣٦٣.

(٤) التحرير والتنوير ٢٠/٩٩. ويريد بالشارحين: السعد والسَّيد.

(٥) دلائل الإعجاز ١٢٦، وانظر المطول ١١٢.

(٦) انظر الكشَّاف ٢/٢٨٩، ودُكر في الأصل المبني عليه التعليل دون ما سواه.

(٧) انظر مفتاح العلوم ٣٣٨، وفيه كلام الجرجاني من دون تصريح.

إليه الجرجاني، فهو عند القزويني يقتضي أن يكون إنساناً غيرك قد ضرب كلَّ أحدٍ سوى زيد، وهذا مُحال^(١)؛ وسبب ذلك أن المستثنى منه مقدر عام، فيجب أن يكون في المثبت كذلك^(٢). ثم إن القزويني لم يُسلم للجرجاني أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ما ذكره^(٣)، والسَّعدُ أورد على اعتراض القزويني هذا أجوبةً، أكثرها من كلام غيره، ولعله لم يسلم له هذا الاعتراض^(٤).

والسَّعدُ، وإن يكن لم يرضَ اعتراضَ القزويني على تعليل الجرجاني اعتماداً على نقض ذلك الأصل الذي قرره، وتبعه فيه أئمة البلاغة = رأى أن تعليل الجرجاني يُعترضُ عليه من جهة أخرى لعلها أُدخلَ وأقوى مما اعترض به عليه القزويني، فقال: «وعندي أن قولهم نقضُ النفي بـ (إلا) يقتضي أن تكون ضربتُ زيداً أجدرُ بأن يُعترضَ عليه؛ فيقال: إن النفي لم يتوجَّه إلى الفعل أصلاً، بل إلى أن يكون فاعلُ الفعل المذكور هو المتكلم، والفعل المذكور هو الضربُ الذي استثنى منه زيدٌ، فالاستثناء إنما هو من الإثبات دون النفي، فلا يكون من انتقاص النفي في شيء، كما إذا قلتَ: (لستُ الذي ضربَ إلا زيداً) فكأنه اعتقد أن إنساناً ضربَ كلَّ أحدٍ إلا زيداً، وأنتَ ذلك الإنسان، فنفيتَ أن تكونَ أنتَ ذلك الإنسان»^(٥).

وقد يشبه ما ذهب إليه السَّعدُ ههنا كلامَ محمد بن علي الجرجاني^(٦)؛ في أنه يرى أن قول عبد القاهر والسَّكَّائي متناقضٌ، لكن ليس على الوجه الذي ذكره

(١) انظر الإيضاح ١/ ١٣٧، والمطوّل ١١٢.

(٢) وهذا توضيحٌ من السَّعدُ لمراد القزويني، انظر المطوّل ١١٢.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ١٣٨.

(٤) انظر المطوّل ١١٢، وشرح المفتاح اللوح ١١٢/ أ- ب.

(٥) المطوّل ١١٢.

(٦) انظر الإشارات والتنبهات ٤٦ - ٤٧.

القزويني، ويكادُ الوجهُ الذي علَّل به محمد بن عليّ تناقضَ كلامهما يقتربُ في بعضه من الوجهِ الذي ذكره السَّعدُ، لكنّ تدبُّرَ الكلام يكشِفُ أنّ كلاً منهما قال رأيه بمعزِلٍ عن صاحبه، وأنَّ السَّعدُ أحسنُّ منه بياناً عما يزيد، ثم ليس في المطوّل أدلّةٌ على أثر محمد بن عليّ فيه، بل لا يكادُ يظهر أثره فيما وقفتُ عليه من مؤلفات بلاغية.

ب - عِلَّةُ تركِ الواو مع أحد أصناف الجملة الحالية :

وخالف السَّعدُ الجرجاني في التعليل في موضع آخر، إذ لخصّ القزويني كلاماً للجرجاني مفاده أنّ الجملة الاسمية التي خبرها ظرفٌ مقدّمٌ على المبتدأ، إن جُعِلت حالاً عن شيء، كثر فيها أن تجيء بغير (واو)^(١)، كقول بشار^(٢) :

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتها
خرجتُ مع البازي عليّ سوادُ

وقال السَّعدُ بعده: «ثم قال الشيخ: الوجهُ أن يكونَ الاسم في مثلِ هذا فاعلاً للظرف، لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأً، وينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً أنّ الظرف في تقدير اسمِ الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يقدر فعلاً ماضياً مع (قد)»^(٣).

ونقل السَّعدُ تعليل القزويني لما ذهب إليه الشيخ فقال: «وقال المصنّف: لعله إنما اختارَ تقديره باسمِ الفاعل لرجوعه إلى أصلِ الحال، وهي المفردة؛ ولهذا كثر فيها تركُ الواو، وإنما جوّز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢٠٢ - ٢٠٣، والتلخيص ٢٠٧ - ٢٠٨، والإيضاح ١ / ٢٧٦، والمطوّل ٢٨١.

(٢) في ديوانه ٤٩ / ٣، وفيه «نهضتُ» بدل «خرجتُ». وانظر المصادر السالفة.

(٣) المطوّل ٢٨١، وانظر دلائل الإعجاز ٢١٩ - ٢٢٠، والإيضاح ١ / ٢٧٧.

قليلاً... وإنما لم يجوز التقدير بالمضارع؛ لأنه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو»^(١).

والسعد لم يقبل اجتهاد القزويني في هذا التعليل، فقال: «وهذا كلامه وفيه نظر؛ لأنه كما أن أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنعت، فالواجب أن يذكر مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص، دون الخبر والنعت، ولأننا لا نسلم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو؛ لجواز أن يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي، ألا ترى أنه اختار تقديره بالمفرد، ومع هذا لم يمتنع الواو مع أن المفرد أولى بامتناع الواو من المضارع»^(٢).

ما مضى نقد لما فهمه القزويني، ثم أورد السعد اجتهاده في فهم كلام الشيخ، وتعليل ما ذهب إليه، فقال: «والحق أن نحو: (على كتفه سيف) يحتمل أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والظرف خبره؛ فتكون الجملة اسمية، كما جاز ذلك في نحو: (أفي الدار زيد؟) و(أقائم زيد)، ويحتمل أن تكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع، وأن تكون حالاً مفردة بتقدير اسم الفاعل؛ والأولان مما يجوز فيه ترك الواو، والأخيران مما يمتنع فيه الواو، فمن أجل هذا كثر فيه ترك الواو»^(٣).

والسعد ههنا لا يخالف الجرجاني في أصل تعليل كثرة ترك الواو في مثل هذا التركيب، لكنه يخالفه في طريقته، فالجرجاني حصر تعليله في احتمالين،

(١) المطول ٢٨١، وانظر الإيضاح ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) المطول ٢٨١.

(٣) المطول ٢٨١، وانظر المختصر ٣/ ١٥٦، وشرح المفتاح اللوح ١٥٩/ أ، وأحال فيه على شرح التلخيص، يعني المطول. والسعد في المختصر أسقط كلام القزويني، ثم قال بعد نقل كلام الشيخ: «وفيه بحث».

أوجب أن لا يحتمل هذا التركيب غيرهما، وهما أن يقدّر الحال بالمفرد، فتمتنع معه الواو، أو يقدّر الفعل ماضياً، فتجوز معه الواو على قلة؛ فلهذا ما كثر ترك الواو مع هذا التركيب، لأنه متنازع بين هذين الاحتمالين، والغالب فيهما ترك الواو. ولعلّ السعد رأى في الحصر بهذين الاحتمالين تحكماً لا دليل عليه، لذا نقض استدلال القزويني؛ لصحة ذلك الحصر ولترك الشيخ الاحتمالين الآخرين. إذ يرى السعد أن ما استدلل له الشيخ يمكن التوصل إليه، مع ترك هذا الحصر، فمثل هذه التراكيب يجوز فيها السعد احتمالات أربعة: أن يكون الحال فيها في تقدير المفرد، وأن يكون جملة اسمية، وأن يكون جملة فعلية ماضية، أو مضارعة، والواو تمتنع مع المفرد والمضارع، ويجوز تركها مع الاسمية والماضي، فصارت جانب ترك الواو أغلب في هذه الاحتمالات؛ فلهذا ما كثر ترك الواو مع هذه التراكيب.

٦ - نقده في التسامح بعبارته:

- أقسام الاستعارة باعتبار الجامع:

من جهات نقد السعد الجرجاني أنه ينبه على أن في كلامه تجوزاً وتسامحاً، فمن ذلك ما ذكره السعد عند الحديث عن أقسام الاستعارة باعتبار الجامع، ومن أن الجامع قد يكون غير داخل في مفهوم الطرفين، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل^(١).

ثم قال: «فإن قلت: قد نصر الشيخ في أسرار البلاغة على أن الأسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها، ومعلوم أن المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده، فالجامع ههنا أيضاً داخل

(١) انظر المطول ٣٦٦، والإيضاح ٢ / ٤٢٢، واكتفى فيه القزويني بذكر المثال الثاني

في الطرفين . وعلى هذا قياس غيره .

قلتُ: أما كلام الشيخ ففيه تجوُّزٌ وتسامحٌ؛ للقطع بأنَّ الأسد موضوعٌ لذلك الحيوان المخصوص، والشجاعة وصفٌ له، وأما المستعار له فهو الرَجُل الموصوفُ بالشجاعة لا المجموعُ المركبُ منهما، وفرقٌ بينَ المقيّد والمجموع . على أنه لو كانَ المستعار له هو المجموع أيضاً لصحَّ أنَّ الجامع غيرُ داخل في مفهوم الطرفين، باعتبار أنه غيرُ داخل في مفهوم المستعار منه أعني الأسد^(١) .

لم أقف على النصّ الذي نسبه السَّعد إلى الجرجانيّ، فلعله مما أخنث عليه يدُ الدهر من أصل أسرار البلاغة . وفي مطبوعها الذي بين أيدينا ما يمكن الاستعانة به، من دون القطع بشيء لغياب النصّ، فبعدَ حديث الجرجانيّ عن الاستعارة التي يُرى معنى الكلمة المُستعارة موجوداً في المُستعار له من حيث عمومُ جنسه على الحقيقة^(٢) = ذكر أنه ثمة «ضربٌ ثانٍ يشبه هذا الضرب الذي مضى، وإن لم يكن إياه، وذلك أن يكون الشبه مأخوذاً من صفةٍ هي موجودةٌ في كل واحد من المُستعار له والمُستعار منه على الحقيقة»^(٣)، ومثلاً لذلك بـ (رأيت أسداً)، ثم قال: «فالوصف الجامع بينهما هو الشجاعة، وهي على حقيقتها موجودةٌ في الإنسان، وإنما يقع الفرق بينه وبين السَّبُع الذي استعرتَ اسمه له فيها، من جهة القوة والضعفِ والزيادة والنقصان»^(٤) .

فظاهر من كلام الشيخ دِقَّةُ التقسيم والتَّحقيق، لكن يبقى الموضوع الذي نسب إليه السَّعد التجوُّز والتسامح غائباً عنّا .

(١) المطوّل ٣٦٦ - ٣٦٧، وليس هذا في مطبوع أسرار البلاغة، وفيها ما يقاربه ٦٣ .

(٢) انظر أسرار البلاغة ٥٥ وما بعدها .

(٣) أسرار البلاغة ٦٢ .

(٤) أسرار البلاغة ٦٣ .

نخلص إلى أن ردود السَّعد على الجُرْجانيِّ كانت متنوّعة الجوانب، اعتمد في بعضها على استقراء مواضع لم يقف عليها الجُرْجانيِّ، وفي بعضها على سبق غيره إلى الردِّ، وأراد أن يُثبت أن بعض ما قرره شيخُ البلاغة من أصولٍ ليس بقطعي عند التَّحقيق. وردود السَّعد هذه، وإن لم يُسلِّم له بعضها، دالَّةٌ على عَقْلِ حُرِّ في البحث عن الحقائق.

* * *

المبحث الثاني

ردود التفتازانيِّ على آراء الزمخشريِّ

تحصَّلت لديَّ جملةٌ من ردود التفتازانيِّ، كانت موجهةً إلى جهات عدَّة من آراء الزمخشريِّ، وتتجلى في:

١ - الكشف عن أثر الاعتزال في منهجه:

نبه السَّعد على أن الزمخشريِّ قد يتعصب لمذهبه الاعتزالي، فيحمل بعض الآيات على ما يناسب مذهبه بما لا تحتمله الأصول البلاغية المقررة عند البلاغيين، والزمخشريِّ من أئمتهم، وهذا جانب تناوله غير ما واحد من العلماء، حتى تكلف بعضهم فاتهم الزمخشريِّ في مواضع لم يكن فيها متأثراً بعصبيَّة^(١)، وبعض ردودهم تلك كان معتمداً النصوص الشرعية. والذي يتجه إليه البحث ههنا الردود التي اعتمد فيها السَّعد على الجانب البلاغي، وإن دَعَمه بأدلة خارجة عن البلاغة، فهذا استدلالٌ لا يخرجُ بالبحث عن منهجه، فمن ذلك:

(١) انظر ما سيأتي ٢٩٥ - ٢٩٨.

أ - تجاهل الزمخشري معرفته البلاغية :

قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا حَآبِِينَ ﴾ (١٣٧) لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٣٨﴾ وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿آل عمران: ١٢٧ - ١٢٩﴾ : «والمعنى : أن الله مالِكُ أمرهم فإما يهلكهم أو يهزمهم، أو يتوبُ عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصرُّوا على الكُفْرِ . . . وعن عطاء : يغفر لمن يتوبُ إليه، ويعذب من لقيه ظالماً، وإتباعه قوله (أو يتوبُ عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون) تفسيرٌ بيِّنٌ لـ (مَن يشاء) وأنهم المتوبُ عليهم أو الظالمون»^(١).

فقال السَّعْدُ في الردِّ عليه وتزييف رأيه : «ومن العجائب . . . أنه يجعلُ مجردَ تعقيب قوله : (أو يعذبهم) بقوله : (فإنهم ظالمون) دليلاً على الظلم الذي هو السَّببُ الموجِبُ بحيثُ لا تعذيب بدونه، ولا يَجْعَلُ قوله : (ما في السموات وما في الأرض) وتعقبه بقوله : (واللهُ غفورٌ رحيم) دليلاً على أنه يفعلُ ما يشاء من غير وجوبٍ عليه، ولا استحقاقٍ من العبد؛ كلُّ ذلك لما على قلبه من رَيْنِ التعصُّبِ والميلِ إلى الهوى، وإلا فهوَ أَجَلٌ في معرفةِ خواصِّ التراكيب من أن يخفى عليه أمثال هذا. وأما نحنُ فندعوله، ونرجو أن يعفو اللهُ عنه»^(٢).

والمتأملُ في سياقِ الآياتِ متتبِعاً كتبَ التفسير، ولا سيَّما السَّابِقِ منها على الزمخشري، يعرفُ صِدْقَ كلامِ السَّعْدِ. وما ذكره من تفسير الآيات على هذا

(١) الكشَّاف ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٢) حواشي الكشَّاف اللوح ١٥٢ / أ. وأصلُ الرَيْنِ: الطَّبْعُ والتَّغْطِيَةُ. اللسان (رين).

الوجه ليس رأيه، بل رأي من سبقه من أئمة التفسير^(١)، لكن الذي هو رأيه نسبة التعصّب إلى الزمخشري، مع التسليم له بمعرفة البلاغة.

وثمة موضع آخر نبّه فيه السعد على أن الزمخشري يغالط في التطبيق البلاغي، فيتجاهل الأصول العامة الظاهرة التي بها يفهم الكلام العربي وعليها يُحمل؛ فحين تحدّث الزمخشري عن قوله تعالى على لسان الذين كفروا وهم في نار جهنم: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا آتَيْنَا وَأَحْيَيْتَنَا أَتَيْنَا فَأَعْرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ۝۱۱﴾ ذلكم بأنه إذا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرِكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ﴿عافر: ١١-١٢﴾ = قال: «قوله: (ذلكم) أي ذلكم الذي أنتم فيه، وأن لا سبيل لكم إلى خروج قط بسبب كفركم بتوحيد الله، وإيمانكم بالإشراك به (فالحكم لله) حيثُ حكم عليكم بالعذاب السرمد، وقوله: (العلي الكبير) دلالة على الكبرياء والعظمة، وعلى أن عقاب مثله لا يكون إلا كذلك، وهو الذي يطابق كبرياءه ويناسب جبروته»^(٢).

فردّ عليه السعد بقوله: «وأنت خبيرٌ بأن الحكم المعلق بهذا الوصف هو أنّه لا حكم إلاّ له، فبدلُ على أن من كان بهذه الصفة لا يكون الحكم إلاّ له، وقد يحكم بأن يضرب من أشرك به، وأن لا يغفر له، فلا يُردُّ حكمه؛ لكنّ المُصنّف لفرط شغفه بصرف الآيات إلى ما يطرف وإلى ما نعرف [من] مذهبه، قد ينسى ما هو خاصّته من المهارة في معرفة خواصّ التراكيب»^(٣).

(١) انظر تفسير الطبري ٣/ ١٩٦٢، ١٩٦٦، وتفسير الرازي ٣/ ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) الكشاف ٣/ ٤١٨-٤١٩.

(٣) حواشي الكشاف اللوح ٢٩٥/ أ، وقوله (يطرف) لعلها من الطرف، وهي كلُّ شيء استحدثته فأعجبك. اللسان (طرف). ولمثل هذه المواضع نظائر في حواشي الكشاف انظر

اللوح ١٣٦/ ب، ١٣٧/ أ.

وواضحٌ من المثالين السالفين أنّ الزّمخشريّ لم يعتمد في تفسيره الذي فسّره على أصلٍ بلاغيٍّ أخطأ فيه أو غلطاً، لكنه فسّر الكلام على وجهٍ يدلُّ على أنّه تجهلٌ فيه ما يعرفُ من خصائص التراكيب ميلاً إلى العصبية .

ب - مخالفة الزّمخشريّ ما قرّره هو من أصول بلاغية :

نَبّه السّعد على وجهٍ آخر قد يركبُه الزّمخشريّ، وهو أنّ يحمله ميلُه المذهبيّ، في بعض المواضع، على أنّ يخالف أصلاً بلاغياً كان قد قرّره هو في الكتاب نفسه .

فمن ذلك أنّ الزّمخشريّ قال في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]: «فإن قلت: هل فيها دليلٌ على خلود مَنْ لم يُتَّب من أهل الكبراء؟ قلتُ: ما أبين الدليل! وهو تناوُلُ قوله (وَمَنْ يَقْتُلْ) أيّ قاتِلٍ كان من مُسلمٍ أو كافرٍ تائبٍ أو غير تائبٍ، إلّا أنّ التائبٍ أخرجهُ الدليل، فمَنْ ادعى إخراج المُسلم غير التائبِ فليأتِ بدليلٍ مثله»^(١).

والسّعد ردّ على كلام الزّمخشريّ أولاً بما قاله المفسرون قبل الزّمخشريّ وبعده، من أنّه ثمة دلائل بيّنة في القرآن على أنّ عصاة المؤمنين لا يخلدون في جهنم وعلى العفو والمغفرة عما عدا الشُّرك^(٢). ثم قال: «على أنّ المُصنّف قد ذكر في مواضع من الكتاب أنّ كلمة (مَنْ) و(ما) والمعرف باللام = لا يدلُّ على عمومٍ أو خصوصٍ، وإنما ذاك إلى المقام»^(٣).

(١) انظر تفسير الطبري ٣ / ٢٤٧٠، والبحر المحيط ٣ / ٣٢٧، وحواشي الكشّاف اللوح

ب / ١٨٩.

(٢) حواشي الكشّاف اللوح ١٨٩ / ب.

(٣) حواشي الكشّاف اللوح ١٨٩ / ب.

فالسَّعْدُ أرادَ أن يَبْنِيَّهَ على مخالفةِ الزَّمخَشَرِيِّ الأَصْلَ الذي قرَّره هو. وهذا مما وقع للزَّمخَشَرِيِّ في الكتاب نفسه. وثمة أمثلةٌ لما وقع للزَّمخَشَرِيِّ من ذلك الاختلاف في كلامه باختلاف كتبه، كأن يذكر قضية لغوية أو نحوية في الكشَّاف بخلاف ما ذكره في أساس البلاغة أو المفصل، وقد نبه السَّعْدُ على مواضع منها^(١)، لكنَّها لا تدخل في هذا المبحث، وأشير إليها لضربٍ من المُشاكلة.

على أنَّ السَّعْدَ يخالِفُ ههنا ما نبه عليه في هذه المسألة؛ فهو على مذهب السَّكَّاكِيِّ وأئمةِ الأصول في أن (مَنْ) و(ما) الشرطيتين تفيدان العموم^(٢)، غير أنه استفادَ من التنبُّه على اضطرابِ كلامِ الزَّمخَشَرِيِّ في الردِّ عليه.

٢ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي:

أ - التمثيل بـ (شعر شاعر) في المجاز الحُكْمِي:

من أولى المواضع التي انتقد فيها السَّعْدُ الزَّمخَشَرِيَّ في عدم إصابته بالمثال البلاغي موضعَه = ما ذكره الزَّمخَشَرِيَّ في الكشَّاف أنه قد يُسند إلى المصدر على سبيل المجاز الحُكْمِي، ومثل له بـ (شعر شاعر) و(ذيل ذائل)^(٣).

فقال السَّعْدُ: «قوله: (ذيلٌ ذائلٌ) أي هوان شديد... وهذا أولى في التمثيل من (شعر شاعر)؛ لأنَّ كون الشعر هناك بمعنى المصدر محلُّ نظر»^(٤).

وكان هذا المثال من جملة ما أخذه القزويني من كلام الزَّمخَشَرِيَّ في

(١) انظر حواشي الكشَّاف اللوح ٨٧/ب، ١٣٢/أ، ٢٣٩/أ.

(٢) رأي السَّعْدُ في كتابه التلويح ١/١٣٧، وانظر مفتاح العلوم ٣٥، والعقد المنظوم ١/٣٨١، والعام ودلالته ٨٥-٨٧.

(٣) انظر الكشَّاف ١٦١، والمطول ٥٨.

(٤) حواشي الكشَّاف اللوح ٣٠/ب، وهو في حاشية الشَّريف الجرجاني على الكشَّاف ١/١٦١-١٦٢.

المجاز الحُكْمِي، لذا تصدّى له السَّعْدُ بقوله: «الأولى أن يمثل بنحو (جدّ جدّه) لأنّ (الشُّعر)، وإن كان على لفظ المصدر، فهو بمعنى المفعول، لا بمعنى تأليف الشعر»^(١).

ثم قال: «وحقيقته ما ذكره المرزوقي: وهو أن من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتنبهياً على تناهيه، من ذلك قولهم: (ظُلُّ ظليل) و(داهيةٌ دهياء) و(شِعْرٌ شاعر)»^(٢). فاختيار السَّعْدِ مذهبَ المرزوقيّ هذا يدلّ على ذوقه وسعة اطلاعه.

ب - التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المُعرِّفين:

من المواضع التي وُجِّه رَدُّ السَّعْدِ فيها على الزَّمخَشَرِيِّ إلى صحّة التمثيل = قوله: «وبهذا يظهر أنّ ما ذكره صاحبُ الكشّاف في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] أنه إذا بلغك أنّ إنساناً من أهل بلدك تاب، ثم استخبرت من هو؟ فقيل: (زيدٌ التائبُ) محلٌّ نظيرٌ»^(٣)؛ «بل المناسبُ حينئذٍ (التائبُ زيدٌ) حتى لو اقتصر على ذكر (زيد) كان خبراً لا مبتدأ؛ لأنك قد عرفت

(١) المطول ٥٨، وتابع القزويني في هذا صاحبُ الإشارات والتنبيهات ٢٤، وكثير من الباحثين لم يتنبه على سبق الزَّمخَشَرِيِّ القزويني إلى التمثيل بـ «شِعْرٌ شاعر» فظنوه له، انظر القزويني وشروح التلخيص ٣٦٣، واستدراكات السَّعْدِ على الخطيب ٧٦.

(٢) المطول ٥٨، وكلام المرزوقي في شرح الحماسة ١/٥٨٣ - ٥٨٤. وتابع السَّعْدِ على رده واختياره صاحبُ الأطول ١/٢٦٧ - ٢٦٨، وغيره، على أن الزَّمخَشَرِيِّ قد ذهب هذا المذهب في قوله تعالى ﴿وَأَلْقَيْنَا لِيَلِجَ اللَّجُوجُ الْمَقَاتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤]، انظر الكشّاف ١/٤١٦. وعند تعليق السَّعْدِ على هذا الموضوع في حاشيته أعاد نصَّ المرزوقي، ولم ينبه ثمَّ على اختلاف مذهب الزَّمخَشَرِيِّ في هذه القضية، انظر حواشي الكشّاف اللوح ١٣٥/أ.

(٣) المطول ١٧٧، وانظر الكشّاف ١/١٤٦.

أن إنساناً قد تاب، وأنت كالطالب أن تحكم عليه بأنه زيدٌ أو عمروٌ أو غيرهما»^(١). ثم صرح السَّعد بأن الزَّمخشري في ذلك على مذهب الجرجاني، وأن السَّكّائي يخالفهما في أمثال هذا^(٢).

والسَّعد بنى اعتراضه على الزَّمخشري على كلام قرره قبل، لم ينسبه إلى أحد، وهو «إذا عرف [السامع] زيدا، وعلم أنه كان من إنسانٍ انطلق، ولم يعرف اتّصاف زيد بأنه المنطلق المعهود، وأردت أن تُعرّفه ذلك قلت: (زيد المنطلق). وإن أردت أن تُعرّفه أن ذلك المنطلق زيدٌ بناءً على أنه يطلبه على التعيين، ويقول: (من المنطلق؟) قلت: (المنطلقُ زيدٌ)، ولا يصحُّ (زيد المنطلق)»^(٣).

ولا يخطئ دارسُ البلاغة رائحة الشيخ عبد القاهر في هذا الكلام، غير أن المقارنة تكشف أن السَّعد أتى بكلام الشيخ على هيئة تُعين على الاعتراض، ولعله أغفل نسبة الكلام إلى الشيخ للإيهام بأن ما أتى به أصلٌ بلاغي مُسلمٌ، والذي أسقطه من كلام الشيخ قوله: «إذا قدّمت (المنطلق)... يكون المعنى حيثُ على أنك رأيت إنساناً ينطلقُ بالبعد منك، فلم تُثبتهُ، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد)، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد»^(٤). والناظر في كلام السَّكّائي لا يجدُ له ههنا مخالفةً للشيخ^(٥).

(١) حواشي الكشّاف اللوح ٢٦ / أ.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٨٥ / أ.

(٣) المطوّل ١٧٧.

(٤) دلائل الإعجاز ١٨٦. والسَّعد نقل كلام الشيخ تاماً في حواشي الكشّاف اللوح ٢٦ / أ، لكنه رأى فيه تحالفاً فنقده، وردّوا عليه فيه، انظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٥٣ / ١.

(٥) انظر مفتاح العلوم ٣١٥.

والسَّعد في اعتراضه على الزَّمخشرِّي صارَ عُرْضةً لنقد من جاء بعده، وكتبوا في ذلك كلاماً طويلاً^(١)، ولعلَّ أجودَه كلامُ الشَّهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) إذ يقول: «المطابقة المتَّفَق عليها هي جعلُ مطلوبِ المخاطب محكوماً به ومحطَّ الفائدة، وهي - كما قاله الشَّيخ والسَّكَّاكِي - إنما تخفى إذا تعرَّف الطرفان والجملةُ اسميةٌ؛ لأنَّه إذا نكَّر أحدهما يكون هو الخبر؛ إذ هو من شأنه أن يكون غير معلوم، فإذا تعرَّفَا كان معلوماً بطريق من طُرق التعريف، ليصحَّ التعريفُ، والأعرُف حينئذٍ محكومٌ عليه، والمعروف من وجهِ المجهول من وجهِ محكومٍ به؛ لأنَّه لو عُرِف من كلِّ وجهٍ لم يُطلَب، فإذا بلغك أن قوماً معينين من أهل بلدةٍ أو محلَّة انطلقَ منهم واحدٌ، وأنتَ تعلمهم بمشخصاتهم، وتعلم المنطلق بوجهٍ ما، وتجهله من غير ذلك الوجه = تعيَّن في جواب: (من المنطلق؟) (زيدُ المنطلق)، ولا يصحُّ عكسه، ولو شاهدتَ من بعيدٍ شخصاً منطلقاً، ولم تعرفه بذاته ومشخصاته، وقلتَ: (من المنطلق؟) كنتَ عارفاً بالمنطلق بمشاهدته، والمجهولُ لك ما يشخصُه، فتعيَّن حينئذٍ (المنطلقُ زيدٌ) . . . فقوله في الكشَّاف: (إذا بلغك . . .) إشارةٌ إلى ما يصحَّ تعريفه، وهو كونه معلوماً بوجهٍ لا من كلِّ الوجوه حتى يتعيَّن أنه مبتدأ كما توهموه فإنَّه فريئة بلا مِرية»^(٢).

ومن ثمَّ ندرك أن السَّعد كأنه تسرَّع في فهم كلام الجرجاني على غير وجهه، فحملَه ذلك على الاعتراض على الزَّمخشرِّي في غير موضعه.

ج - إثبات الفعل لغرض بسط الكلام:

ومن هذا النوع قولُ السَّعد بعد حديثه على إثبات الفعل لغرض بسط الكلام:

(١) انظر حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٧٧، وحاشيته على الكشَّاف ١ / ١٤٦، والأطول ١ / ٤٩٣، وما نقله الشَّهاب في حاشيته على البيضاوي ١ / ٢٥٢ - ٢٥٥.

(٢) حاشية الشَّهاب على البيضاوي ١ / ٢٥٣.

«والتمثيلُ بنحو: ﴿تَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ [الشعراء: ٧١] في جواب ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠] = ليسَ بمستقيم؛ لأنه من صور العراء عن مقتضى الحذف، بل من خلوصه»^(١).

ويمكن الردُّ على السَّعد بكلامه؛ فهو لا يبرحُ يردُّ كلامَ الناسِ في مثلِ هذه المواضعِ بقوله: «لا امتناعُ أن يجتمعَ في مثالٍ واحدٍ عدَّةٌ من الأغراضِ»^(٢)، فيَسَلَّمُ للسَّعد بعراءِ المقام عن مقتضى الحذف، لكن لِمَ لا يُجمَعُ إلى هذا الغرضِ غرضُ بسطِ الكلام؟ ولا مانعُ في الكلام يمنعُ منه، بل ثمة ما يقتضيه، وهو ما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ من أن «هؤلاء قد جاؤوا بقصَّةٍ أمرهم كاملةٌ كالمبتهجين بها والمفتخرين، فاشتملتْ على جواب إبراهيم، وعلى ما قصدوه من إظهار ما في نفوسهم من الابتهاج والافتخار»^(٣).

ولا يبيدُ أن يكونَ السَّعدُ أراد بهذا الموضع الردَّ على البدر بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، فقد أخذ البدرُ مغزى كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ، ثم مثلَ به لبسطِ الكلام^(٤)، ويُخشى أن لا يكونَ السَّعدُ تنبَّهَ على هذا، ومهما يكنُ فإيرادُ هذا الردِّ ههنا جَرِيٌّ على المنهج الذي ذُكر في أوَّل هذا الفصل.

٣ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي:

لم يرتضِ السَّعدُ بعض الوجوه البلاغية التي حملَ الزَّمَخْشَرِيُّ عليها بعض آياتِ كتاب الله؛ فردَّ رأيه فيها، وكانت بعض تلك الردود خافية لا يظهر مَن المرادُ بها إلا بعد البحث والتأمُّل.

(١) شرح المفتاح اللوح ١٠٩/أ، وانظر الكشَّاف ١١٦/٣.

(٢) المطول ١٩٧.

(٣) الكشَّاف ١١٦/٣.

(٤) انظر المصباح ١٣.

أ - حَمَلُ آيَةٍ عَلَى تَغْلِيْبِ الذَّكَوْرِ عَلَى الْإِنَاثِ :

فأوّل تلك المواضع ردُّ جاء في سياق الحديث عن قولِ السَّكَاكِيِّ في قوله تعالى عن مريم بنت عمران: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾ [التحریم: ١٢]: «عُدَّتْ الْأُنْثَى مِنَ الذَّكَوْرِ بِحَكْمِ التَّغْلِيْبِ»^(١).

فزاد السَّعْدُ الوِجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّكَاكِيُّ بَيَانًا بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّ الْقَنُوتَ مِمَّا يُوَصَّفُ بِهِ الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثَ، وَالْقِيَاسُ كَانَتْ مِنَ الْقَانِنَاتِ»^(٢).

وشفع السَّعْدُ مَا مَضَى بِوَجْهِ آخَرَ يَخْرُجُ بِالْآيَةِ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ، فَقَالَ: «وَيَحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ، بَلْ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، أَي كَانَتْ نَاشِئَةً مِنَ الْقَوْمِ الْقَانِنِينَ، لِأَنَّهَا مِنْ أَعْقَابِ هَارُونَ أَخِي مُوسَى»^(٣).

لكنَّ السَّعْدَ مَا لَبِثَ أَنْ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي مَقْدَمًا عَلَيْهِ سَابِقَهُ، فَقَالَ: «وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَدْحُهَا بِأَنَّهَا صَدَقَتْ بِشَرَائِعِ رَبِّهَا وَبِكُتْبِهِ، فَكَانَتْ مِنَ الْمَطْيَعِينَ»^(٤).

وتكشَّفُ العُودَةُ إِلَى الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ عَلَى السَّكَاكِيِّ أَنْ إِطْلَاقَ اسْمِ التَّغْلِيْبِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْآيَةِ تَعُودُ أَوْلَيْتَهُ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ^(٥)، وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ يَذْكُرُونَ أَنَّهَا مِنَ (الْقَوْمِ) دُونَ أَنْ يَسْمُوهُ تَغْلِيْبًا^(٦)، وَتَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي

(١) مفتاح العلوم ٣٤٩، وعنه في الإيضاح ١/ ١٨١.

(٢) المطوّل ١٥٩، وشرح المفتاح اللوح ١٢٣/ أ.

(٣) المطوّل ١٥٩.

(٤) المطوّل ١٥٩.

(٥) انظر الكشّاف ٤/ ١٣٢.

(٦) انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٦١، تفسير الطبري ١٠/ ٨١١٦، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ١١١٥.

ذلك المفسرون بعده^(١).

ومن ثم يظهر أن ما زاده السَّعد من بيانٍ، وما ثنى به من الوجه الآخر، ما هو إلا انتزاعٌ من كلام الزَّمخشري^(٢)، فيكون حصرُ السَّعد الصحة في الوجه الأول ما هو إلا ردُّ على الزَّمخشري في إيراده الاحتمال الثاني من غير تنقاده أو النظر فيه، فيكون رأي السَّعد ههنا مهماً، ولا سيما إذا عرفنا أن كثيراً من المفسرين تابعوا الزَّمخشري فيهِ^(٣).

وَالسَّعدُ في ترجيحه الوجه الأول معتمداً على أصلٍ بلاغي هو مراعاة السياق؛ إذ رأى الوجه الأول يناسب الغرض المسوق له الكلام، وهو مدحها بأشياء عدّتها الآية، أما الاحتمال الثاني ففيه بترٌ للكلام عن سياقه وإخلالٌ بالنظم، ولعل بعض المفسرين أعرضوا عن ذكره لهذا الأمر^(٤).

ب - حَمَلُ آيَةٍ عَلَى وَجْهِ فِيهِ تَغْلِيان:

وموضع آخر صرَّح فيه السَّعد بالردِّ على الزَّمخشري، وذلك فيما ذهب إليه الزَّمخشري من أن قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] فيه تغليان: المُخاطب على الغائب، والعقلاء على غيرهم، فقال: «الضمير في يذُرُّكم يرجع إلى المخاطبين والأنعام، مُغَلَّباً فيه المخاطبون العقلاء على الغُيبِ مما لا يَعقل، وهي من الأحكام ذات

(١) انظر تفسير الرازي ١٠ / ٥٧٦، والبحر المحيط ٨ / ٢٩٥، والدر المصون ١٠ / ٣٧٦. وتفسير أبي السعود ٨ / ٢٧٠ ولم يصرِّح، وغيرها.

(٢) انظر الكشاف ٤ / ١٣٢.

(٣) انظر تفسير الرازي ١٠ / ٥٧٦، والبحر المحيط ٨ / ٢٩٥، وتفسير أبي السعود ٨ / ٢٧٠.

(٤) تفسير البيضاوي ٨ / ٢١٤، وانظر الدرّ المصون ١٠ / ٣٧٦، وكذا فعل الزركشي في

العلتين»^(١). وأوضح السَّعْدُ ذلك بأنَّ (يذروكم) خطابٌ شاملٌ للناس المخاطبين والأنعام المذكورة بلفظ الغيبة؛ لأنَّ الأسماء الظاهرة غيبٌ، ففيه تغليب المخاطب على الغائب، وقد كان القياس أن يُقال (يذروكم وإياهن)، وفي لفظ (كم) المختص بالعقلاء تغليبهم على غيرهم، وقد كان القياس (يذروكم وإياكن)^(٢).

وبعد أن ساق السَّعْدُ كلام الزَّمخْشَرِيِّ السالف، وأبان عنه غاية البيان، صرح بأنَّه في الكشَّاف وفي المفتاح وغيرهما، ثم قال: «ولقائل أن يقول: جعل الخطاب شاملاً للأنعام تكلفاً لا حاجة إليه؛ لأنَّ الغرض إظهار القدرة وبيان الألفاظ في حقِّ الناس، فالخطاب مختصُّ بهم، والمعنى: يكثركم أيها الناس في هذا التدبير؛ حيث مكنكم من التوالد والتناسل، وهياً لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم، وتدوم بدوامكم. وعلى هذا يكون التقدير: وجعل لكم من الأنعام أزواجاً، وهذا أنسبُ بنظم الكلام ممَّا قدره، أي: وهو جعل الأنعام من أنفسها أزواجاً»^(٣).

يظهر من تتبع المصادر أنَّ الزَّمخْشَرِيِّ أوَّل من ذكر التغليب في الآية، وتبعه على ذلك خلقٌ كثيرٌ من البلاغيين كالسَّكَّاكِيِّ^(٤) والقزويني^(٥)، والمفسرين كالرازي^(٦)

(١) الكشَّاف ٣ / ٤٦٢.

(٢) انظر المطول ١٦٠ - ١٦١، وشرح المفتاح اللوح ١٢٣ / ب - ١٢٤ / أ.

(٣) المطول ١٦١.

(٤) مفتاح العلوم ٣٤٩.

(٥) الإيضاح ١ / ١٨٢.

(٦) تفسير الرازي ٩ / ٥٨٢.

(ت ٦٠٦هـ) والبيضاوي^(١) (ت ٦٨٥هـ) والسَّمين الحلبي^(٢) (ت ٧٥٦هـ)، وغيرهم^(٣).
فردُّ السَّعد على رأي الزَّمخشري ردُّ على أولئك جميعاً.

ولم أَقِفْ على أحدٍ سبقَ السَّعد إلى ما ذهب إليه فيما عُدْتُ إليه من مصادر كثيرة متنوعة؛ فيغلبُ على الظنِّ أنه رأي له، ولعلَّه رأيٌ قويٌّ، يقويه ما ذكره إمام المفسرين الطُّبري (ت ٣١٠هـ) في تفسير (يذرؤكم فيه): «يخلقكم فيما جعل لكم من أزواجكم، ويُعيشكم فيما جعل لكم من الأنعام»^(٤)، ثم ذكر أقوالاً في معنى (يذرؤكم) من أنها بمعنى يخلقكم أو يعيِّشكم^(٥)، والطُّبري جمع بينهما كما هو ظاهر من كلامه، فلعلَّ السَّعد اعتمد على هذا فيما ذهب إليه، وعلى هذا يكون (أنسب بنظم الكلام) كما ذكر، وتفسيره هذا يناسب (لكم)، فجعله الأنعام أزواجاً داخلٌ فيما جعل لكم.

وأما ما ذهب إليه الزَّمخشري من وجه التعليل في الآية فهو معتمدٌ على أن معنى (يذرؤكم) يكثركم، وهو تفسير يغلبُ على الظنِّ أنه أخذه من الزَّجاج^(٦) (ت ٣١١هـ).

- تأثر الزركشي برأي السَّعد:

وبقي ههنا أمرٌ وهو أن الزركشي نقل رأي السَّعد هذا بحروفه، ونقل قبله ما أوضح به السَّعد رأي الزَّمخشري مما ذكر في أوَّل المسألة، ولم يصرِّح

(١) تفسير البيضاوي ٧ / ٤١٢ .

(٢) الدرّ المصون ٩ / ٥٤٣ .

(٣) انظر المصباح ٥٤، والتبيان ٢٣٩ .

(٤) تفسير الطبري ٩ / ٧٢٢٢ .

(٥) تفسير الطبري ٩ / ٧٢٢٣ .

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٠٠ .

بصاحب القول^(١)، وكتابه البرهان لا شك مؤلفٌ بعد كتاب السَّعد المطوّل؛ إذ فرغ السَّعد من كتابه سنة (٧٤٨هـ)^(٢)، والزرکشي وُلِدَ سنة (٧٤٥هـ) وتوفي سنة (٧٩٤هـ)^(٣)، والزرکشي فرغ من كتابه البحر المحيط في أصول الفقه سنة (٧٧٧هـ) بالقاهرة^(٤)، وفي البحر إحالة على البرهان^(٥)، فينبغي أن يكون ألفه قبله ولعلّ ذلك كان بحدود (٧٧٥هـ)، وكُتِبَ السَّعد إذ ذاك قد انتهت إلى مصر ووقف عليها ابن خلدون^(٦)، كما ذكر في مقدمته التي ألفها سنة (٧٧٩هـ)^(٧)، فلا يَبْعُدُ - بل يقرب - أن يكون الزرکشي وقفَ على المطوّل ونقلَ عنه، ثم طوى كشحاً على ذلك، إلّا أن يكونا قد اختلفا على مصدر واحدٍ نقلًا عنه الكلام، ويُخشى من بُعد هذا.

نخلص إلى أن ردود السَّعد على الزمخشري لم تلامس الأحكام البلاغية واستدلالاتها، على نحو ما كان في ردود السَّعد على الجرجاني، فمستّ جانبي التمثيل والتطبيق مع التنبيه على تأثر تطبيقات الزمخشري بالاعتزال؛ وذلك تابعٌ للمادة البلاغية عند الزمخشري، فهو لم يخصّص للبلاغة كتاباً يحررُ فيه أصولها وقواعدها ويستدلُّ عليها، وإنما هي شذراتٌ ولَمَعٌ بلاغية نثرها في تفسيره الكشّاف، وإن نبّه خلالها على بعض الأصول.

(١) انظر البرهان ٣/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) انظر ما مضى ٦٣.

(٣) انظر إنباء الغمر ٣/ ١٣٨-١٣٩، وشذرات الذهب ٨/ ٥٧٢-٥٧٣.

(٤) انظر خاتمة البحر المحيط ٦/ ٣٢٨.

(٥) انظر البحر المحيط ٤/ ٢٢٥.

(٦) انظر مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٠١١.

(٧) انظر مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٢١٣، ودراسة د. وافي فيه ١/ ٧٤.

ويلحظُ أمرٌ مهمٌ هو أن أثر الاعتزالِ عندَ الزَّمَخْشَرِيِّ لم يقع في قواعد البلاغة، بل في طريقة تفسير بعض الآيات، ولعلَّ هذا ما يُمكن أن يُفسَّرَ به خُلُوقُ كُتُبِ السَّعْدِ البلاغيةِ خلُوقاً شَبَهَ تَأَمُّنِ التَّنْبِيهِ عَلَى اعْتِزَالِيَّاتِ الزَّمَخْشَرِيِّ، عَلَى حِينِ نَجْدِ الْحَدِيثِ عَنْهَا فِي كِتَابِهِ حَوَاشِي الْكَشَافِ؛ فَتَمَّ مَوْضِعُهَا إِذْ هُوَ كِتَابُ تَفْسِيرٍ.

ولا بدَّ من الإحتياط ههنا بأنَّ ما يصحُّ في ردود السَّعْدِ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ قَدْ لَا يَصِحُّ فِي رَدُودِ غَيْرِهِ، فَهَذَا رَأْيُهُ فِيهِ حَاوَلْتُ اسْتِخْرَاجَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَقَدَهُ فِيهَا.

وَتُلَمَّحُ السَّمَاخَةُ فِي رَدُودِ السَّعْدِ، عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ مِنْ دَعَائِهِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ بِعَفْوِ اللَّهِ، وَالْإِنْصَافِ فِي إِنْزَالِهِ مِنْزَلَتَهُ مِنَ الْجَلَالَةِ وَالْمَهَارَةِ فِي مَعْرِفَةِ خَوَاصِّ التَّرَاكِيِبِ.

وَرَبَّمَا عَنَّفَ السَّعْدُ فِي بَعْضِ رَدُودِهِ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ وَاشْتَدَّ، إِنْ رَأَاهُ يَغْلُو فِي الْمَغَالِطَةِ، وَالْإِعْلَازِ عَلَى مَخَالَفَتِهِ^(١)، وَلَيْتَهُ لَمْ يَفْعَلْ.

* * *

المبحث الثالث

رُدُودُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى آرَاءِ السَّكَّاكِيِّ

تَبَيَّنَ بَعْدَ الْبَحْثِ أَنَّ الْجِهَاتِ الَّتِي وُجِّهَتْ إِلَيْهَا رَدُودُ السَّعْدِ عَلَى السَّكَّاكِيِّ تَكَادُ تَشْبَهُ الَّتِي مَضَتْ فِي رَدُودِهِ عَلَى الْجُرْجَانِيِّ، مَعَ اخْتِلَافِ الْمَادَةِ الْمُنْدَرِجَةِ تَحْتَ كُلِّ جِهَةٍ. وَأَوَّلُهَا:

(١) انظر أمثلة ذلك في حواشي الكشاف الألواح ١٣٦/ب، ١٣٧/أ، ٢٤٠/أ.

١ - نقده في بعض جوانب منهجه :

مضى أن السَّعد انتقدَ الجرجانيَّ في منهج ترتيب الآراء، وقدم عليه السَّكَّكيَّ في هذه الجهة، أمَّا نقدهُ منهج السَّكَّكيَّ فكان من جوانبٍ أخرى، وهي :

أ - نقده التطويل في مقدمات بعض المباحث :

فأول ذلك رده عليه في أنه قدّم بين يدي بعض مباحث مفتاح العلوم بمقدمات لا حاجة إليها في علم البلاغة، ولا ينبغي عليها شيءٌ من مباحث الكتاب. ففي مبحثٍ مجيء المُسنَدِ إليه معرفةً موصوفةً قدّم السَّكَّكيَّ بين يدي هذا الفصل بمقدمات، ابتدأها بالحالات التي تقتضي وَصْفَ المُعرَفِ، وهو تقديم حَسَنٌ مفيدٌ؛ تتعلق به فوائدٌ ينبغي عليها أصل هذا الفصل. غير أن هذا التقديم أفضى به إلى حديث عن أن حقَّ الوَصْفِ كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف؛ لأنَّ تحقق الشيء للشيء فرع تحقّقه في نفسه، وأوضح هذا، ثم رأى أن من استوضح هذا عسى أن يعرفَ زيف رأي من لا يرى الصفة معلومة، ثم عاد إلى تفصيل الكلام الذي أوضحه أول^(١).

والسَّعد رأى في هذه المقدمات تطويلاً ليس وراءه طائلٌ، فقال: «ولا حاجة إلى ما عرفناه المصنّف من المقدمات، فضلاً عن استيضاحه، ولا إلى ما ذكره من التطويل والتفصيل، وزيادة لفظِ المحاولة والإثبات، ويكفي أن يقال: إنَّ تحقُّق الشيء للشيء وثبوته له يستدعي تحقُّق الشئين وثبوتهما، ثم إنه مجرد فائدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الكتاب»^(٢).

(١) مفتاح العلوم ٢٨٢ - ٢٨٤. وبين السَّعد أن مَنْ لا يرى الصفة معلومة هم مشايخ المعتزلة، انظر شرح المفتاح اللوح ٥٢ / أ.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٥٢ / أ- ب، والقزويني في الإيضاح ١ / ١٣٠ - ١٣٢ تابع السَّكَّكيَّ =

ب - كشفُ الاضطراب في مقدمة علم البيان:

وهذا موضعٌ آخرٌ يشبه سابقه، غير أن السَّكَاكِيَّ زاد في تطويله فخرج به عن المقصود، ووقع له فيه اضطرابٌ، وهو تلك المقدمة التي جعلها السَّكَاكِيَّ بين يدي علم البيان تحدث فيها على أنواعٍ دلالاتِ الكَلِمِ^(١)، وقد لخصها القزويني في تلخيص المفتاح^(٢)، فاضطرَّ السَّعْدُ في شرح التلخيص إلى شرحها وبيان ما فيها من الاضطراب، لكنه قال في خاتمة ذلك: «هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السَّكَاكِيَّ، وأنت خيرٌ بما فيه من الاضطراب، والأقرب أن يقال: (علم البيان... علمٌ يُبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية)، ثم يُستغل بتفصيل هذه المباحث، من غير التفاتٍ إلى الأبحاث التي أوردها في صدر هذا الفن»^(٣).

والسَّعْدُ شرح تلك الأبحاث التزاماً منه بمنهجه في شرح عبارة التلخيص شرحاً تاماً، فأراد أن يظهر علمه بتلك الأمور؛ ليبيّن بعد ذلك رده على علمٍ وهدي، فلا تناقض في عمله ولا عجب من أمره. لكنَّ العجب من د. علي الجندي يؤلّف كتاباً في (التشبيه) فيمهد له بحديث عن علم البيان، ثم يصله بالحديث عن أنواع الدلالات على نحو ما صنع السَّكَاكِيَّ وأتباعه، ثم ينبّه على أنه يميل مع الأستاذ أمين الخولي في أن مقدمة الدلالات مقحمة بين يدي علم البيان^(٤)، من غير أن

= في مقدماته هذه، ففي كلام السَّعْدُ نقداً للقزويني خفي، على أن السَّعْدُ لم يكن تعرّض لهذا الأمر في المطول.

(١) انظر مفتاح العلوم ٤٣٧ - ٤٣٩.

(٢) انظر التلخيص ٢٣٥ - ٢٣٨.

(٣) المطول ٣٠٩ - ٣١٠، وانظر شرح المفتاح اللوح ٢١٣ / أ، وفيه اختصار.

(٤) انظر كتاب فن التشبيه ٣٠ / ١، والحديث فيه عن أنواع الدلالات ٢٠ / ١ - ٢٣.

ينبئه على سبق السَّعد إلى هذا الرأي .

وردُّ السَّعد هذا يكشف عن رغبة في إخلاء كُتب البلاغة من بعض ما لحقها من مباحث لا تقدّم لها فائدة، بل تُحمّل أبوابها شيئاً من الاضطراب والتعقيد .

ج - اعتراضه على التقسيمات العقلية قليلة الجدوى :

ويلحق بما مضى ردّ السَّعد على السَّكّائي ما ساقه في أوّل حديثه عن التشبيه من تقسيمات عقلية؛ أرادَ بها السَّكّائي حَصْرَ أنواع التشبيه بالنظر إلى وجهه^(١)، فقال السَّعد: «واعلم أن أمثال هذه التقسيمات التي لا تتفرّع على أقسامها أحكاماً متفاوتة = قليلة الجدوى، وكأنّ هذا ابتهاجٌ من السَّكّائي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين، فليله درُّ الإمام عبد القاهر، وإحاطته بأسرار كلام العرب، وخواصُّ تراكيب البلغاء؛ فإنه لم يزد في هذا المقام على التكرير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المُودعة فيها»^(٢).

وهذا الردّ مهمٌّ جداً؛ يكشف عن أن علمائنا لم يكونوا غافلين عن تلك المواضع التي طغّت فيها (التقسيمات العقلية)، فكانوا يردُّون الواقع فيها إلى المنهج الحقّ في البلاغة، وهو استخراج خواصّ التراكيب العربية من تتبع الأساليب، والسَّكّائي نفسه، وإن وقع في هذا المحذور في مواضع من كتابه، كان ينبئه على المنهج الصائب في البحث البلاغي؛ ويكفي في الدلالة على هذا ما ذكره في تعريف علم المعاني من أنه تتبّع تراكيب البلغاء وخواصّها التي تسبق منها إلى الفهم عند سماعها^(٣).

(١) انظر مفتاح العلوم ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) المطوّل ٣١٩، وانظر أسرار البلاغة ٩٨ - ١١٤، للثبث من كلام السَّعد .

(٣) انظر مفتاح العلوم ٢٤٧ - ٢٤٨، وأخذ هذا من تعريفه والتعليق الذي شفّعه به .

د - رفضه الربط بين علم الاستدلال وعلم البلاغة :

ختم السَّكَاكِيَّ قسم البلاغة من كتابه بقوله: «وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو: معرفة خواصِّ تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني؛ ليتوصَّل بها إلى توفية مقامات الكلام حقَّها، بحسب ما يفِي به قوة ذكائك، وعندك عِلْمٌ أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزءٌ واحدٌ من جملتها، وشُعبةٌ فردةٌ من دوحتها = علمت أن تتبَّع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصِّها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»^(١).

فقال السَّعْدُ بعد بيان مراد السَّكَاكِيَّ بهذه العلاقة: «هذا مبنيٌّ على ما يزعمه من أن الاستدلال جزءٌ من علم المعاني ومتعلِّق بالتراكيب الكلامية؛ إمَّا ميلاً إلى الرأي المزيَّف للبعض من أن موضوع علم الاستدلال هو الألفاظ من حيث الدلالة على المعاني، وإمَّا لأن الاستدلال قلَّما يخلو عن نَظْم وتركيب للألفاظ؛ حتى قيل: إنَّ المفكِّر كأنه يناجي نفسه بألفاظٍ مخيَّلة»^(٢).

ومهما يكن من أمر هذين الرأيين اللذين ساقهما السَّعْدُ، فإنَّ كلام السَّعْدُ بالجملة ههنا يشي بأنه لم يقبل رأي السَّكَاكِيَّ فيما ادَّعاه.

٢ - نقده في بعض القواعد والمصطلحات البلاغية:

أ - استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع:

من القواعد البلاغية التي ردَّ فيها السَّعْدُ رأي السَّكَاكِيَّ ما ذهب إليه السَّكَاكِيَّ من أن «استغراق المفرد يكون أشمل من استغراق الجمع»^(٣)؛ لأنَّ

(١) مفتاح العلوم ٥٤٢ - ٥٤٣، وتوسَّع في مناقشته كتاب الاستدلال البلاغي ١٠٨ - ١٢٢.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٣١٤/ب، وفيه «وهذا هو مبني على ما يزعمه من الاستدلال...».

(٣) مفتاح العلوم ٣١٨، وشايعه على ذلك البدر في المصباح ٤٤، والقزويني في =

المُفرد يتناول كل واحدٍ واحدٍ من الأفراد، واستغراقُ الجمع إنما يتناول كلَّ جماعةٍ جماعةٍ ولا ينافي خروج الواحد والاثنين^(١).

واستدلَّ السَّكَّاكِيُّ لرأيه هذا بقوله: «ويتبيّن ذلك بأن ليسَ يصدقُ (لا رجلَ في الدَّار) في نفي الجنس، إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، ويصدقُ (لا رجال الدار). ومن هذا يعرف لُطْفُ ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] دون وَهَنَ الْعِظَامِ، حيثُ توصل باختصار اللفظ إلى الإطناب في معناه»^(٢)، وفسَّر السَّكَّاكِيُّ المراد من هذا بقوله في موضعٍ آخر: «ترك جمعَ العَظْمِ إلى الأفراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فردٍ فردٍ»^(٣).

ردَّ السَّعْدُ أَوَّلَ أدلَّةِ السَّكَّاكِيِّ بقوله: «ولقائل أن يقول: لو سُلم كَوْنُ استغراق المُفرد أشملَ في النكرة المنفية، فلا نُسلم ذلك في المعرف باللام»^(٤). ثم ذكر أن الجمعَ المحلّي بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها، واستدلَّ بأدلةٍ من بينها كلام للزمخشري^(٥). ويبيّن أنه لا يمكن خروج الواحد والاثنين من استغراق الجمع، لأنَّ الواحدَ مع اثنين آخرين من الأحاد والاثنين مع واحدٍ آخرَ منها جمعٌ من المجموع^(٦).

= التلخيص ٦٦، والإيضاح ١ / ١٢٤، والطبسي في التبيان ٥٦. وسيأتي تفصيل هذه المسألة ورأي السَّعْدِ فيها وأدلته ٢٨١ - ٢٨٧.

(١) انظر المطول ٨٣. أوردته السَّعْدُ شرحاً لمذهب السَّكَّاكِيِّ ومَن تبعه.

(٢) مفتاح العلوم ٣١٨.

(٣) مفتاح العلوم ٣٩٧.

(٤) المطول ٨٤.

(٥) ستاتي الأدلة في ٢٨١ - ٢٨٧.

(٦) المطول ٨٤ - ٨٥.

ومن ثمَّ لم يبقَ للسَّكاكيِّ من دليل يعضدُ رأيه غيرُ الوجهِ الذي حملَ عليه أفراد (العَظْم) في الآية، فعمدَ إليه السَّعد فأبطله مقدِّماً عليه وجهَ الزَّمخشريِّ الذي ذُكر معه ما يردُّ قالة السَّكاكيِّ، فقال: «لا نُسَلِّمُ صححة قولنا: (وهنتِ العِظام) باعتبار وهن البعض. بل الوجهُ في أفراد العَظْم ما ذكره صاحب الكشَّاف: وهو أنَّ الواحدَ هو الدالُّ على معنى الجنسية، وقصدهُ إلى أنَّ هذا الجنس الذي هو العمود والقوامُ وأشدُّ ما تركَّب منه الجسدُ = قد أصابه الوهن، ولو جمع لكانَ القصدُ إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهنُ منه بعضُ عظامه ولكن كلُّها»^(١).

وخشية الزلل في فهم كلام الزَّمخشريِّ هذا شرَّحه السَّعد بقوله: «يعني لو قيل: (وهنتِ العِظام) كان المعنى: إنَّ الذي أصابه الوهنُ ليسَ هو بعضُ العظام بل كلُّها، كأنه وقعَ من سامع شكُّ في الشمول والإحاطة؛ لأنَّ القيدَ في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله. وهذا المعنى غير مناسب للمقام»^(٢).

والسَّعد في شرحه هذا أتى بفوائد كثيرة لا تخفى على قارئ هذا الكلام، ولم يكتفِ بهذا بل راح يفتدِّ وهمَ مَنْ أوَّلَ كلام الزَّمخشريِّ ههنا بما يتناسب مع مذهب السَّكاكيِّ^(٣).

على أنَّ السَّعد قد تخفَّف من بعض أعباء هذا الردِّ على كَرِّ الزمان، فقال في شرح المفتاح: «قوله: (واستغراق المفرد...) يشبهُ أن يكونَ مُرادُه: إنَّه قد يكون كذلك، على ما ينبىء عنه لفظُ (يكون)»^(٤). وهذا من السَّعد يُحملُ على شدة التدقيق في عبارات العلماء، والإجلال لهم والتماس العذر لهم عند الخِلاف

(١) المطوَّل ٨٥، وانظر شرح المفتاح اللوح ١٧٤ / ب.

(٢) المطوَّل ٨٥. ولعلَّه يريد مقامَ خطاب الله تعالى.

(٣) انظر المطوَّل ٨٥ - ٨٦.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٩٠ / ب.

لكَسْرِ حَدِّتِه، وإِلا فَالسَّعْدُ قد رَدَّ هَذَا الرَّأْيَ كَمَا مَضَى .

ب - تقسيم أغراض إثبات الفعل :

ومن تلك المواضع أَنَّ السَّكَّائِيَّ ذَكَرَ فِي فَصْلِ إِثْبَاتِ الْفِعْلِ بَعْضَ جِهَاتِ الذِّكْرِ، وَمِنْهَا: «الْقَصْدُ إِلَى زِيَادَةِ تَقْرِيرِ وَبَسْطِ الْكَلَامِ بِذِكْرِهِ»^(١).

فاستدرك عليه السَّعْدُ بقوله: «وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذَكَرَ (بَسْطِ الْكَلَامِ) بِكَلِمَةٍ (أَوْ)؛ لِأَنَّهُ وَجْهٌ آخَرٌ غَيْرٌ (زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ). مِثَالُ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ: (بِنَيْتِ الْأَمْرِ لَكَ، وَفَوَّضْتُ الْأَمْرَ إِلَيْكَ)، وَمِثَالُ بَسْطِ الْكَلَامِ وَالِاسْتِلْذَاقِ مَا إِذَا قَالَ لَكَ الْحَبِيبُ: (هَلْ تَرِيدُ وَصَالِي؟) فَتَقُولُ: (أَرِيدُ وَصَالِكَ، وَأَحِبُّ جَمَالَكَ، وَأُنَاجِي خِيَالَكَ)»^(٢).

وَدَلِيلُ السَّعْدِ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَاهُنَا هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ اللَّطِيفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ فِيهَا.

ج - تعريف الإسناد الخبري :

انْتَقَدَ السَّعْدُ السَّكَّائِيَّ فِي دَقَّةِ بَعْضِ التَّعْرِيفَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَرَأَى أَنَّ غَيْرَهَا أَوْلَى مِنْهَا. فَمِنْ ذَلِكَ تَعْرِيفَ السَّعْدِ الْإِسْنَادِ الْخَبْرِيِّ أَنَّهُ: «ضَمُّ كَلِمَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا إِلَى الْآخَرَى، بِحَيْثُ يَفِيدُ الْحُكْمَ بِأَنَّ مَفْهُومَ إِحْدَاهُمَا ثَابِتٌ لِمَفْهُومِ الْآخَرَى أَوْ مَنْفِيٌّ عَنْهُ. وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَعْرِيفِهِ: بِأَنَّهُ الْحُكْمُ بِمَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ بِأَنَّهُ ثَابِتٌ لَهُ أَوْ مَنْفِيٌّ عَنْهُ، كَمَا فِي الْمَفْتاحِ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ أَوْ الْمُسْنَدَ مِنْ أَوْصَافِ الْأَلْفَاظِ فِي عُرْفِهِمْ»^(٣).

وَهَذَا النَّقْدُ يَدُلُّ عَلَى دَقَّةِ عَالِيَةِ عِنْدَ السَّعْدِ، وَمِثْلُ هَذِهِ النَّقُودِ لَمْ يُوَجِّهْهَا

(١) مفتاح العلوم ٣٣٦.

(٢) شرح المفتاح اللوح ١٠٩ / أ.

(٣) المطول ٤٣، وانظر شرح المفتاح اللوح ١٩ / أ، والمفتاح ٤٣٧.

السَّعْدُ إِلَى الْجُرْجَانِيِّ وَالزَّمْخَشَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَعُدُّهُمَا وَاضْعَى عِلْمَ الْبَلَاغَةِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْوَضْعِ التَّدْقِيقَ فِي الْحُدُودِ، أَمَا السَّكَّاكِيُّ فَهَذِهِ صِنْعَتُهُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي جَعَلَهُ السَّعْدُ أَوْلَى كَأَنَّهُ لَهُ؛ إِذْ لَمَّا أَقْفَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ سَبَقَهُ^(١).

د - تعريف علم البيان:

ومن ذلك نقده تعريف السَّكَّاكِيِّ عِلْمَ الْبَيَانِ، لَكِنَّهُ هَهُنَا بَنَى نَقْدَهُ عَلَى تَعْرِيفِ الْقَزْوِينِيِّ عِلْمَ الْبَيَانِ بِأَنَّهُ: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِطَرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ»^(٢).

ثم شرح السَّعْدُ بعض جوانب هذا التعريف؛ ليبيِّنَ عليها رَدَّهُ عَلَى تَعْرِيفِ السَّكَّاكِيِّ، فَقَالَ: «أَرَادَ بِالْعِلْمِ: الْمَلَكَةُ الَّتِي يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ، أَوْ نَفْسِ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ... وَالْمَعْنَى: أَنَّ عِلْمَ الْبَيَانِ مَلَكَةٌ أَوْ أَصُولٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى إِيرَادِ كُلِّ مَعْنَى وَاحِدٍ، يَدْخُلُ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ، بِتَرَاكِبٍ يَكُونُ بَعْضُهَا أَوْضَحَ دَلَالَةٍ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضٍ. فَلَوْ عَرَفَ مَنْ لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الْمَلَكَةُ إِيرَادَ مَعْنَى قَوْلِنَا: (زَيْدٌ جَوَادٌ) فِي طَرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِعِلْمِ الْبَيَانِ»^(٣).
وخرج من هذا إلى قوله: «ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ تَعْرِيفَ عِلْمِ الْبَيَانِ بِمَا ذَكَرَهُ هَهُنَا أَوْلَى مِنْ تَعْرِيفِهِ بـ: (مَعْرِفَةُ إِيرَادِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ) كَمَا فِي الْمِفْتَاحِ»^(٤).

وَالسَّعْدُ قَالَ (لَا يَخْفَى) لَمَّا أَسْلَفَهُ مِنْ بَيَانِ يُبْرَزُ أَفْضَلِيَّةَ تَعْرِيفِ الْقَزْوِينِيِّ، وَلَمَّا أَقْفَ عَلَى مَنْ دَقَّقَ فِي تَعْرِيفِ السَّكَّاكِيِّ هَذَا التَّدْقِيقَ، بَلْ أَكْثَرَ مَنْ لَخَّصَ

(١) وَإِنْ كَانَ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْهُ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ، انْظُرْ دَلَائِلَ الْإِعْجَازِ ٥٤٢، ٥٤٥.

(٢) التَّلْخِيسُ ٢٣٥ - ٢٣٦، وَانْظُرِ الْمَطُولَ ٣٠٠، وَشَرَحَ الْمِفْتَاحَ اللَّوْحَ ٧/ب.

(٣) الْمَطُولَ ٣٠٠.

(٤) الْمَطُولَ ٣٠١، وَانْظُرِ مِفْتَاحَ الْعُلُومِ ٢٤٩.

كلامه تابعه على قوله^(١).

٣ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي :

أ - قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال :

ذكر السكاكي في قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال وما يتصل بها أن هذه القرينة مدارها على نسبتها إلى الفاعل أو إلى المفعول أو إلى المجرور أو إلى الجميع^(٢)، ومثل للأخير بقول الشاعر^(٣) :

تَقْرِي الرِّيحُ رِيَاضَ الْحَزْنِ مَزْهَرَةً إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ إِيقَاظًا

وقد نبه القزويني على أن هذا التمثيل فيه نظر^(٤)، لكنه لم يبين وجهه، أما السعد فقال في الرد على تمثيل السكاكي به : «وأما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر: . . . فغير صحيح؛ لأن المجرور أعني: (في الأجفان) متعلق بـ (سرى) لا بـ (تقري)»^(٥).

ورد السعد واضح في أن هذا المثال لا يصلح لما ذكره السكاكي، فقد

(١) انظر المصباح ١٠٣، والتبيان ١٤٣، وفتوح الغيب ٣٣.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٤٩٢، والإيضاح ٤٣٠ / ٢ - ٤٣٢، والمطول ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٣) البيت في المصادر السالفة، وفي المصباح ١٣٦، والتبيان ١٩٦ من غير نسبة في جميعها، ووقع البيت في طبعة د. بكرى شيخ أمين لنهاية الإيجاز ٢٤٤، لكنه ذكر أنه في زيادة من إحدى النسخ التي وصفها في مقدمة التحقيق بضعف قيمتها ص ٢٥ - ٢٦، فيخشى أن تكون هذه الزيادة تعليقا لأحد ما، على أن هذا البيت لم يذكر في طبعة د. أوغلي المعتمدة في هذا البحث.

(٤) انظر الإيضاح ٤٣٢ / ٢.

(٥) المطول ٣٧٧.

نُسِبَتْ قرينة الاستعارة في (تقري) إلى الفاعل (الرياح) وإلى المفعول (أيقاظا)،
وأما المجرور فليس له تعلق بها.

ب - مثال لجعل المنكر كغير المنكر:

ويدخل في هذا المبحث أن يردَّ السَّعْدُ على تمثيل وقع للقزويني، ثم
تكشف العودة إلى المفتاح أن أصل هذا التمثيل للسكاكي، فيتوجه النقد إلى
الرجلين معاً:

فمن ذلك ما نبه فيه السَّعْدُ على أن تمثيل القزويني بشاهد ما قائم على
مخالفته غيره. يدخل في هذا ما مثل به القزويني لجعل المنكر كغير المنكر، إذا
كان معه ما إن تأمله ارتدع، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] (١)، وهذا
التمثيل مبني على أنه ليس توكيداً لفظياً لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ﴾ [البقرة: ٢]،
بل هو توكيد معنوي، كما ذكر القزويني في بحث الفصل والوصل (٢).

لكن السَّعْدُ قال بعد أن جاء باعتراضات قيلت في هذا التمثيل ونقل أجوبة
عنها: «لكن المذكور في دلائل الإعجاز مما يؤكد السؤال، وهو أنه قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ﴾، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن
تقول: (هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب) فتعيده ثانية لتثبته» (٣).

يريد السَّعْدُ: أنا إذا أخذنا بكلام الجرجاني ههنا فسد موضع استشهاد
السكاكي والقزويني بالآية في جعل المنكر كغير المنكر، وفسد كلامه ثانية في
جعله هذا التأكيد معنوياً في باب الفصل والوصل، وهذا موضع يُظهر شغف

(١) انظر المفتاح ٢٦٣، والإيضاح ١ / ٩٥، والمطول ٥٠ - ٥١.

(٢) انظر المفتاح ٣٧٧، والتلخيص ١٨٠ - ١٨٢، والمطول ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٣) المطول ٥١، وانظر دلائل الإعجاز ٢٢٧.

السَّعد بكلام الجُرجانيّ واتباع آرائه، إذ استشهد بكلامه ليردّ على القزوينيّ ههنا، وكرّر الاستشهاد في باب الفصل والوصل^(١).

٤ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي :

نبّه السَّعد على مواضع رأى فيها أنّ السَّكَّائيّ أخطأ في حَمَلِ بعض الأساليب على ما ينبغي، منها :

أ - الغرضُ من تقديم المسند في أحد الأساليب :

ذكر السَّكَّائيّ حالاتٍ عدّة تقتضي تقديم المُسند كـ «أنّ يكون قلبُ السامع معقوداً به، كقولك: (قد هلك خصمك)، لمن يتوقع ذلك، أو لأنّه صالحٌ للتفاؤل، أو لأنّه أهم عند القائل»^(٢).

فاعترض السَّعد على الحالة الأخيرة بقوله: «الأهميّة ليست اعتباراً مقابلاً للاعتبارات المذكورة، بل هي المعنى المقتضي للتقديم، وجميعُ المذكورات تفاصيلٌ له»^(٣).

وهذا واضحٌ، ويكفي أن يقال فيه: إنه ردُّ معتمدٍ على قول الجُرجانيّ في التقديم والتأخير: «واعلمُ أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام... فهذا جيد بالغٌ، إلا أنّ الشان في أنه ينبغي أن يعرف في كلّ شيء قُدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسّر وجهُ العناية فيه... وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: (إنّه قُدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ)

(١) انظر المطول ٢٥٤.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٣.

(٣) المطول ١٨٦، وانظره ١٠٦ - ١٠٧، وفيه استشهد بكلام الجُرجانيّ الآتي.

من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ كانَ أهم؟»^(١).

ب - الغرض من تقديم المسند إليه في أحد الأساليب :

عدَّ السَّكَّايَّ من أغراض تقديم المسند إليه أن «كونه مُتصفاً بالخبر يكونُ هو المطلوب، كما إذا قيل لك: (كيف الزاهد؟)، فتقول: (الزاهدُ يشربُ ويَطْرُبُ)»^(٢).

ولعلَّ السَّعْدَ أحسنَ بغموض مراد السَّكَّايَّ فتوخى بيانه بقوله: «ومثل الدلالة على أن المطلوب إنما هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار، لا مجرد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: (الزاهدُ يشربُ ويَطْرُبُ) دلالة على أنه يصدر عنه الفعل حالةً فحالة، على سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: (يشربُ الزاهدُ ويَطْرُبُ) فإنه يدلُّ على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال، وهذا معنى قول صاحب المفتاح»^(٣).

وذكر بعضَ اعتراضاتِ القزوينيِّ على السَّكَّايَّ ههنا وردَّها^(٤)، ثم قال مبيناً رأيه في كلام السَّكَّايَّ: «نعم لو قيل على المفتاح: لا نُسلمُ أنَّ للتقديم دخلاً في الدلالة على الاستمرار، بل إنما يدلُّ عليه الفعل المضارع... لكان وجهاً»^(٥).

(١) دلائل الإعجاز ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) مفتاح العلوم ٢٩٢.

(٣) المطول ١٠٧.

(٤) المطول ١٠٧.

(٥) المطول ١٠٧ - ١٠٨، وانظر حديثه على دلالة المضارع على الاستمرار في المطول ١٧١، والسَّعْدَ في هذا يميل إلى رأي صاحب الكشَّاف، كما ذكر في شرح المفتاح اللوح ٦٢/ب، وانظر الكشَّاف ١/١٨٨، ٢٩٥؛ فعلى هذين الموضوعين أحال السَّعْدَ.

ج - غرض التوكيد في أحد الأساليب :

وذهب السكّاكي إلى أن التوكيد في : (عرفني الرجلان كلاهما) لدفع توهم عدم الشمول والإحاطة، كما في : (عرفني الرجال كلهم)^(١)، وتبعه القزويني^(٢). والسعد لم يوافق السكّاكي في هذا؛ لأنّ المثني نصّ في مدلوله، لا يطلق على الواحد أصلاً، فلا يتوهم فيه عدم الشمول، ورأى أن الأولى أنه لدفع توهم أن يكون الجائي واحداً منهما والإسناد إليهما إنما وقع سهواً^(٣). ورأى رأياً آخر في موضع آخر، وإن هو لم يخرج فيه عن مخالفة السكّاكي، فقال : «فالحق أن هذا التأكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته، لا لدفع ظنّ خلاف الشمول»^(٤).

ثم جمع السعد لرأيه ما يقويه على طريقة السبّر والتقسيم، بأن يُورد ما يمكن أن يُحمّل عليه كلام السكّاكي ويردّه، وفي هذا فوائد كثيرة لعلم البلاغة، فقال : «وأما إذا توهم السّامع أن الجائي رسولان لهما، أو نفس أحدهما ورسول الآخر، فلا يقال لدفعه : (جاءني الرجلان كلاهما) بل (أنفسهما) أو (عينهما). وكذا إذا توهم أن الجائي أحدهما والآخر محرض وياعث ونحو ذلك، فإنما يدفع ذلك بتأكيد المُسند، لأنّ توهم التجوز إنما وقع فيه»^(٥).

وقال بعد رأيه الآخر : «اللهم إلا أن يقال : إنّ الفعل الصادر عن أحد المصاحبين قد يُنسب إليهما، كما في قوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْؤُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن : ٢٢]، وإنما يخرجان من الملح الأجاج دون العذب الفرات،

(١) انظر المفتاح ٢٨٥، والمطول ٩٦، ومثّل فيه بـ (جاءني الرجلان كلاهما).

(٢) انظر الإيضاح ١/١٣٣.

(٣) انظر المطول ٩٦.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٥٤/أ.

(٥) المطول ٩٦.

فالتأكيد بـ (كلاهما) يدفع وهم مثل هذا. وإن كان عائداً إلى دفع وهم التجوز. فتدبر^(١).

د - التقديم للتخصيص في أحد الأساليب:

ومن ذلك أن السكّاكّي قال: «وأما زيداَ عرفتهُ» فأنت بالخيار: إن شئتَ قدّرتَ المفسّرَ قبلَ المنصوب، على نحو: (عرفتُ زيداَ عرفتهُ)، وحملتهُ على باب التأكيد؛^(٢) وإن شئتَ قدّرتَه بعدهُ على نحو: (زيداً عرفتُ عرفتهُ)، وحملتهُ على باب التخصيص. وأما نحو قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] فيمن قرأ بالنصب، فليس إلا التخصيصُ، لامتناع (أما فهدينا ثموداً)^(٣). وتبع القزويني السكّاكّي في هذا^(٤).

فاعترض السعد أولاً على قوله: (وحملتهُ على باب التأكيد)، فقال: «وفي هذا بحثٌ؛ لأنّ ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التأكيد والتقرير، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما»^(٥)، ولم يعلّل السعد منع الجمع بينهما، وهو القائل بالجمع بين الأغراض^(٥).

ثم اعترض على لزوم التخصيص في الآية، ونقل في تحقيق هذا كلاماً مفاده أن التقديم واجبٌ في الصناعة النحوية لقصد لزوم ما بعد الفاء لهذا المُقدّم، ولأغراضٍ أخرى^(٦). ثم بنى على ذلك قوله: «ويظهر لك من هذا

(١) شرح المفتاح اللوح ٥٤ / أ. والكلام على الآية من الكشاف ٤ / ٤٥.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣) انظر التلخيص ١٣٣، والإيضاح ١ / ٢٠٥.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٠٠ / أ.

(٥) انظر المطول ١٩٧. وقد مضى مثله.

(٦) انظر المطول ١٩٩، وشرح الكافية ٤ / ٤٦٧ - ٤٦٨.

التَّحْقِيقُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّقْدِيمِ لَيْسَ لِلتَّخْصِيسِ؛ لظهور أن ليسَ الغرضُ أنا هدينا ثمودَ دونَ غيرهم رداً على من زعم الاشتراكَ أو انفرادَ الغير بالهداية، بل الغرضُ إثبات أصل الهداية لهم ثم الإخبار عن سوء صنيعهم؛ ألا ترى أنه إذا جاءك زيدٌ وعمرو، ثم سألكَ سائلٌ: ما فعلتَ بهما؟ تقول: (أما زيدٌ فأكرمتُه وأما عمرو فأهنتُه) ليسَ في هذا حَصْرٌ ولا تخصيصٌ؛ لأنه لم يكن عارفاً بثبوت أصلِ الإكرام والإهانة»^(١).

والنظر في سياق الآية وما جاء قبلها يؤيد ما ذهب إليه السَّعْدُ، ورده ههنا مبنيٌّ على النظر في الأساليب العربية، وعلى الأصول المقررة في كتب النحاة.

٥ - رده عليه في تعليل بلاغي:

- علة لزوم كلمات الاستفهام صدرَ الكلام:

قد يخالف السَّعْدُ السَّكَّاكِيَّ في بعض استدلالاته التي يستدلُّ بها على إدخال بعض الأساليب تحت قاعدة بلاغية. فمن ذلك أن السَّكَّاكِيَّ ختم حديثه عن الاستفهام بقوله: «وإذ قد... عرفت أن الاستفهام طلبٌ، وليس يخفى أن الطَّلَبَ إنما يكون لما يُهمك ويعينك شأنه، لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة، وقد سبق أن كون الشيء مهماً جهة مستدعيةٌ لتقديمه في الكلام، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوب التقديم»^(٢).

فاعترض عليه السَّعْدُ بقوله: «يردُّ أن كلاً من الأمر والنهي طلبٌ، وتقديم معمولاته عليه جائز»^(٣). فأراد السَّعْدُ أن الطَّلَبَ لا يقتضي التقديم، فلا تصلح

(١) المطول ١٩٩ - ٢٠٠، وانظر شرح المفتاح اللوح ١٠٠ / أم مختصراً.

(٢) مفتاح العلوم ٤٢٧.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٢٠٥ / أ.

المقدمة التي اعتمد عليها السكاكي في الاستدلال.

ولعلّ هذا المثال يكشف عن اختلاف طريقة الرجلين في استخراج الأحكام البلاغية؛ فالسكاكي يحاول الاعتماد على الاستدلال العقلي، فهو ههنا لم يستقص أساليب الطلب وأحوالها، ليتبّت من المقدمة العقلية التي اعتمدها عليها، على حين نظر السعد في هذه الأساليب فرأى أنّ ما حكم به السكاكي لا يصدق عليها جميعاً، وإن اشتمل على بعضها، فتبقى علة لزوم الاستفهام صدر الكلام السماع عن العرب، إلى أن تستخرج لها علة بلاغية صحيحة.

٦ - نقده في التسامح بعبارته:

ينبه السعد في بعض المواضع على أنّ عبارة السكاكي قَلقة، لا تؤدي المعنى الذي يريده، وأحياناً ينبه على أنّ القزويني أصلح عبارة السكاكي. من ذلك:

- تعريف الحقيقة اللغوية:

عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية بأنها: «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»^(١). وبعد أن شرح السعد هذا التعريف المسوق بعبارة القزويني قال: «هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي، لكنّ عبارته قاصرة عن ذلك؛ لأنّه قال: (وإنّما ذكرتُ هذا القيد ليحترزَ به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعدُّ الكلمة مُستعملةً فيما وضعتُ له - على أصحّ القولين - ولا نسميها حقيقةً بل مجازاً لغوياً؛ لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً للمستعار له على ضربٍ من التأويل). والظاهر أنّ قوله: (على أصحّ القولين) متعلّق بقوله: (مستعملة فيما وضعتُ له) لا بقوله: (ليحترز)

به عن الاستعارة) وليس بصحيح؛ لما سبق من أنّ الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أو عقلياً، لا في كونها مستعملةً فيما وُضِعَتْ له، لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وُضِعَتْ له في الجملة. ولو أُريدَ الوضع بالتحقيق فهو ليس أصحّ القولين، ولو كان فكيف يخرج بقوله (من غير تأويل) فليُتأمل. فالوجه أن يتعلّق بقوله: (ليُحترز به عن الاستعارة) فيُرتكّب كون الكلام قليلاً^(١).

وهذا المثال كافٍ عن ذكر أمثلة أخرى^(٢).

ومثل هذه المواضع، وإن كان لا يبنى عليها كبير شيء في تذوق البلاغة، مهمة في ضبط القواعد والحدود وإتقان لغة العلم، وتدلل على عناية فائقة من السعد بضبط دقائق الأشياء وعبارات علماء البلاغة.

٧ - الردّ عليه في ادعائه التفرد بأحد الآراء:

إن كان ما مضى يشترك في أنه ردود للسعد على السكاكي في آرائه وما إليها، فهنا موضع طريف يردّ فيه السعد على السكاكي في أن يكون له رأي زعم أنه يتفرد به، وذلك في:

- المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة لا الكلام:

قال السكاكي في حديثه عن المجاز اللغوي: «من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام، هو عند السلف - رحمهم الله - أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي إلى غيره... ورأيي في هذا النوع أن يُعدّ

(١) المطول ٣٨٦ - ٣٨٧، وانظر مفتاح العلوم ٤٦٧ - ٤٦٨، وفي مطبوعه «تعدّ الكلمة مشتملة» بدل «مستعملة» وهو خطأ.

(٢) انظر أمثلة أخرى في المطول ١٩٦، ٣٢٢، ٣٨٧ - ٣٨٨.

ملحقاً بالمجاز ومُشَبَّهاً به؛ لما بينهما من الشَّبه؛ وهو اشتراكهما في التعدي عن الأَصْلِ إلى غير أصلٍ، لا أن يُعَدَّ مجازاً، ويسبب هذا لم أذكر الحدَّ شاملاً له، ولكنَّ العهدةَ في ذلك على السَّلَفِ»^(١).

فقال السَّعْدُ بعدَ نقلِ كلامه: «وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إنَّ أراد بعدَّه من المجاز إطلاقَ لفظِ المجاز عليه فلا نزاعَ له في ذلك، سواءً كان على سبيلِ المجاز أم الاشتراك، وإنَّ أراد أنَّهم جعلوه من أقسامِ المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسَّر بتفسيرٍ يتناوله وغيره فليس كذلك؛ لاتِّفاق السَّلَفِ على وجوب كونِ المجاز مستعملاً في غير ما وُضِعَ له، مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته، كما في التعريف الذي نقله السَّكَّاكِيُّ عنهم، وهو: (كلُّ كلمةٍ أُريدَ بها غيرُ ما وُضِعَتْ له في وضعٍ واضح، لملاحظةٍ بينَ الثاني والأول) فظاهرٌ أنَّه لا يتناولُ هذا النوع من المجاز؛ لأنَّه يُستعمل في معناه الأصلي، وإلاَّ لدخلَ في تعريفِ السَّكَّاكِيِّ أيضاً. وأمَّا تقسيمُهم المجازَ إلى هذا النوع وغيره، فمعناه أنَّه يطلَقُ عليهما كما يقالُ: (المستثنى: متصل ومنقطع)، فلا نعرفُ للسَّكَّاكِيِّ ههنا رأياً يتفرَّدُ به. والله أعلم»^(٢).

نخلصُ إلى أنَّ ما ذهب إليه أحدُ الباحثين من «أنَّ السَّعْدَ كان يعتبر السَّكَّاكِيَّ فوقَ النقد، ويربأُ به أن تُستدرك عليه بعض آرائه»^(٣) = غير صحيح بآية ما مضى من الردود. ثم إنَّ بعض ردود السَّعْدِ على السَّكَّاكِيِّ تكشف عن رفضه

(١) مفتاح العلوم ٥٠٢، وانظر المطول ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) المطول ٤٠٧، وانظر شرح المفتاح اللوح ٢٧٨/أ، والمفتاح ٤٧٠ وفي مطبوعه «وقعت له» بدل «وضعت له»!، وفي مطبوع المطول «في وضع واحد»، والتصحيح عن المفتاح.

(٣) استدراقات السَّعْدِ على الخطيب ٣٧.

بعض القضايا التي خالف بها السكّاكيّ منهج الجرجانيّ، وتبيّن أن بعض ما أدخله السكّاكيّ إلى البلاغة من تقسيمات عقلية لم تقم على تتبّع أساليب العرب وتدوّقها = لا جدوى منه، وكان السعد في هذه الردود يحاكم السكّاكيّ إلى أساليب العربية وكلام شيخي البلاغة، في أكثر الأحيان.

* * *

المبحث الرابع ردود التفتازانيّ على القزوينيّ

كان يمكن أن يُستغنى عن هذا المبحث اكتفاءً برسالةٍ خصّصت له بعنوان: استدراكات السعد على الخطيب في المطول، غير أنّ هذه الرسالة أخلّت ببعض المواضع التي وقع فيها ردٌّ من السعد على الخطيب القزوينيّ، ومن تلك المواضع التي أخلّت بها ما هو ظاهر لا يُدرى سبب إهمال الرسالة إياه، ومنها ما هو خفي لا يظهر إلاّ بالبحث أو التأمل: إما لأنّ السعد قد أهمل ذكر القزوينيّ فيها تعويلاً على شهرة الكلام، وهذا يحتاج إلى معارضة كلّ موضع في المطول بما جاء في الإيضاح لتكشف هذه الردود؛ وإما لأنّ السعد أتى بالكلام على وجه لا يفصح عن أنّه موضع نقدٍ وردّ إلاّ بتأمّل كلامه والنظر في سياقه والعودة إلى غير المطول من كتب السعد، ولما صنع صاحب تلك الرسالة ذلك^(١)، غير أنّه ناقش ما استخرجه من آراء مناقشة حسنة؛ لذا عولت عليه في هذا المبحث، فلم أذكر من ردود السعد على القزوينيّ ما ذكره، إلاّ أن يشتدّ الخلاف في الرأي بيني وبينه. على أنّ المسائل قد رتبت في تلك الرسالة على أبواب المطول، وسأرتبها

(١) ذكرت في المقدمة ص ١٦ - ١٧ ملاحظ أخرى على هذه الرسالة.

في هذا المبحثُ ترتيبُ المباحث السالفة. ومن أولى جهات هذه الردود:

١ - نقده في بعض جوانب منهجه:

وجّه السَّعد ههنا إلى القزويني ردوداً بعضها يتعلق بتنظيم المادة البلاغية وطريقة تقسيمها وترتيبها، وبعضها يتصل باضطراب الآراء. من ذلك:

أ - اعتراضه على تقسيمه علم المعاني:

انتقد السَّعد القزويني في تقسيمه علم المعاني إلى الأبواب الثمانية المعروفة^(١)، فقال: «هذا كله ظاهرٌ، لكن لا طائل تحته... وإلا فنقول: كلُّ من المُسند إليه والمُسند مُقدّم أو مؤخر، معرّف أو منكر، إلى غير ذلك من الأحوال، فلمَ لمَ يجعل كلاً من هذه الأحوال باباً على حدة؟»^(٢).

وواضح أن السَّعد ههنا يطالب بمنهج الشيخ عبد القاهر في قسمة أبواب البلاغة، وردّه يكاد يتوجه إلى السَّكاكي، فالقزويني ههنا متأثر به تأثراً كبيراً، وإن كان يختلف عنه في هذا بعض الاختلاف.

وقد كتب الباحثون في نقد هذا التقسيم^(٣)، ولم أرَ واحداً منهم وقفَ عند كلام السَّعد هذا وناقشه.

ولعلّ هذا يُضمُّ إلى ما كتبه السَّعد في نقد منهج السَّكاكي واستطراداته^(٤)، ولكن الجديد في الأمر أن السَّعد ظلَّ بين حينٍ وآخر يعودُ إلى نقد تقسيم القزويني

(١) انظر التلخيص ٣٧ - ٣٨، والإيضاح ١ / ٨٥، والمطول ٣٧.

(٢) المطول ٣٧ - ٣٨.

(٣) انظر البلاغة عند السَّكاكي ١٤٠ - ١٤٧، وفيه ذكر د. مطلوب أن القزويني والتفتازاني وغيرهما تابعا السَّكاكي في هذا التقسيم ١٤٥. وما نُقل من نقد السَّعد يردّ كلامه.

(٤) المبحث السابق.

علم المعاني، من طرفٍ خفي، وما الزياداتُ التي كانَ يزيدُها على بعض الأبواب بما هو خارجٌ عنها إلا ضُربٌ من الاعتراض على تلك القسمة، وبيانٌ لقصورها عن اشتغال مباحث البلاغة؛ فمثلاً في تنكير المسند إليه ذكرَ القزويني بعض أغراض هذا التنكير، فزاد السَّعد: «ومِنْ تنكير غير المُسند إليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى: ﴿أَوَاطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] أي أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً عن العمران»^(١). إلى غير ذلك من المواضع^(٢)، حتى إنَّ القزويني والسَّكَّكي أنفَسهما كانا يضطران أحياناً لكسر هذه القسمة والخروج عنها، وخصَّص د. أحمد مطلوب لهذا مبحثاً كاملاً^(٣).

ب - رفضه إدخال الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني:

أدرج القزويني الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني تحت باب أحوال الإسناد الخبري؛ بدعوى أنه داخلٌ في تعريف علم المعاني دون علم البيان، وصرَّح بأنه يخالف بذلك السَّكَّكي ومن تبعه، وقد وطأ القزويني لهذا بما ذهب إليه من أن الحقيقة والمجاز العقليين يُسمَّى بهما الإسنادُ دون الكلام^(٤).

والسَّعدُ أورد هذه الدعوى وشرح مراد القزويني بها، ثم خالفه فيها بقوله: «قد زعم أنه داخلٌ في تعريف علم المعاني دون البيان؛ فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكِّدات. وفيه نظر؛ لأنَّ علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها

(١) المطول ٩٠، وكلامه منقول عن الكشَّاف ٢ / ٣٠٥، والتسمية من السَّعد.

(٢) انظر ما مضى ١١٣ - ١٢٠.

(٣) انظر كتابيه: البلاغة عند السَّكَّكي ١٤٠ - ١٥٣، والقزويني وشروح التلخيص ١٥٥ - ١٦٠.

(٤) انظر التلخيص ٤٤ - ٥٣، والإيضاح ١ / ٩٧ - ١٠٨. وسيظهر بعدُ المقصود بمن تبع السَّكَّكي.

اللفظ مقتضى الحال، وظاهرٌ أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلاً فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند^(١).

وكأنَّ السَّعد بهذا الكلام يريد مذهب الشَّيخ عبد القاهر؛ فمطابقة اللفظ مقتضى الحال هي النظم عند الشَّيخ كما قرر ذلك القزويني نفسه^(٢)، وهي تعريف علم المعاني عند القزويني^(٣)، والشَّيخ عدَّ أشياء لا تدخل في النظم منها الأدب والاستغارة والتجنيس، وذكر أنَّ هذه الأشياء إنَّ تمَّ لها الحسن فبمعاونة النظم ومؤازرته، ثمَّ إنه جعل المجاز العقلي نظير الاستعارة في هذا الأمر، وصرَّح بأنَّ هذا المجاز العقلي سبيله في هذا سبيلُ المجاز في الكلمة واللفظ^(٤).

فبذلك يكون السَّعد حينَ رأى أنَّ الحقيقة والمجاز العقليين مما يجب أن يوضع في علم البيان = أقربَ من القزويني إلى منهج الشَّيخ.

ويقوي هذا أن الرَّاзи في تلخيصه كلام الشَّيخ لم يدخل الحقيقة والمجاز - وفيهما العقليان - في أبواب النظم^(٥). ثمَّ جاء السَّكَّاكي فوضعهما في باب البيان، جاعلاً المجاز العقلي قسيمَ المجاز اللغوي^(٦)، وشايعه على ذلك البدر

(١) المطوَّل ٥٤. وكلام البابرّي قريب من السَّعد من حيث وجه الاستدلال، فإن لم يكن البابرّي قد وقف على المطوَّل فهو تواردٌ يقوي كلام السَّعد، انظر شرح التلخيص للبابرّي ١٨٠، ١٦١.

(٢) انظر الإيضاح ١ / ٨١، والمطوَّل ٢٧.

(٣) انظر الإيضاح ١ / ٨٤، والمطوَّل ٣٤.

(٤) لُخصَّ هذا من دلائل الإعجاز من الصفحات الآتية ٨٥، ٩٩، ٢٩٩، ٢٩٨.

(٥) انظر نهاية الإيجاز ٨٧ وما بعدها.

(٦) انظر مفتاح العلوم ٥٠٢ وما بعدها.

ابن مالك^(١)، ومحمد بن علي الجرجاني^(٢)، والطَّيْبِي^(٣)، والعضد الإيجي^(٤)،
والبابرتي^(٥)، وغيرهم، فالذي ذهب إليه السَّعْدُ مذهب جمهور البلاغيين، وغير
البلاغيين^(٦).

وأما المُحدَثون فَمِنْ رَأَى رَأْيَ الْقَزْوِينِيِّ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ رَأْيَ السَّكَّاكِي^(٧)، وَمِنْ
مَكْتَفٍ بَعَرَضِ هَذَا الْخِلَافِ تَارِكٌ التَّوَلُّجِ فِي مَدَاخِلِهِ^(٨)، وَمِنْ وَاضِعِ هَذَا الْمَجَازِ
الْعَقْلِيِّ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ طَارِحٌ عَنْهُ كُلْفَةُ الْإِشَارَةِ إِلَى الْخِلَافِ فِيهِ بَلْهُ مَنَاقَشَتَهُ وَتَحْرِيرِ
الْقَوْلِ فِيهِ^(٩).

(١) انظر المصباح ١٤٤.

(٢) انظر الإشارات والتنبيهات ٣٠، وفيه تصريح بالرد على القزويني ويسميه (المعاصر)،
وأعاده في الصفحة ٢٠٥ من دون النص على المعاصر.

(٣) انظر التبيان ٢٠٨.

(٤) انظر تحقيق الفوائد الغياثية ٢ / ٧٠٤ - ٧٢١، وتبع العضد فيه تلميذه الكرمانى.

(٥) انظر شرح التلخيص له ١٨، وصرح فيه بالرد على القزويني.

(٦) يُزَادُ فِي الْمَذْكُورِينَ مَنْ اشْتَمَلَ الْمَجَازَ اللَّغْوِيَّ وَالْعَقْلِيَّ بِيَابِ لَمْ يَقْتَدِ بِعِلْمِ الْبَيَانِ، كَابْنِ
النقيب في مقدمته ٢٢، وصاحب الطراز ١ / ٧٤. وعلى هذا جرى علماء الأصول،
انظر البحر المحيط للزركشي ٢ / ٢١٤ وما بعدها. غير أن صاحب الطراز ذهب في
كتابه الإيجاز لأسرار الطراز ١١٩ - ١٢١ مذهب القزويني.

(٧) انظر علم البيان ١٤١، والقزويني وشروح التلخيص ٣٧٠، البلاغة القرآنية في آثار
القاضي عبد الجبار ٣٣٣ والبلاغة تطور وتاريخ ٣٣٨، ويرد الأخير على القزويني بما رد
عليه السَّعْدُ دون تصريح به.

(٨) انظر خصائص التراكيب ٦٤، والمجاز (د. المطعني) ٣٥٤، ومعجم المصطلحات
البلاغية ٥٩٤ وفيه أغفل د. مطلوب ما ذكره في (القزويني وشروح التلخيص) من بيان
رأيه ونقل كلام السَّعْدِ.

(٩) انظر جواهر البلاغة ٣٠٨، والبلاغة والتطبيق ٣٣٧، والبلاغة والنقد الأدبي في شروح
الاختيارات الشعرية ٢ / ٤٨٨، والمفصل في علوم البلاغة العربية ٥٢٢.

غير أن أحد المعاصرين ذهب إلى نصرة رأي القزويني معتمداً على كلام بعض الحواشي في الرد على السعد، وبالجملة ما نقله يخالف رأي الشيخ الذي سلف ذكره، بل يخالف ما عليه عامة البلاغيين قديماً وحديثاً، وقد جعل هذا الباحث من إنكار السكّائي المجاز العقلي علة ذكره إياه في علم البيان^(١). ودليله هذا معتمداً على أن السكّائي وحده من ذكرهما في علم البيان، ولم يقف على أن جمهور البلاغيين على مذهب السكّائي.

ج - كشف اضطرابه في بعض آرائه:

أخذ السعد على القزويني أنه قد ينقل في كتبه من كلام السلف ما يخالف أصلاً قرره قبل، فمن ذلك أن القزويني ذكر في الاستعارة التبعية في الحرف أن التشبيه فيها لمتعلق معنى الحرف ف^(٢) «يقدر التشبيه في لام التعليل نحو: ﴿فَالنَّفْطَةُ﴾ أي موسى ﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] للعداوة، أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة الالتقاط الغائية، كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور^(٣).

ثم قال السعد بعد هذا الشرح: «هذا الذي ذكر المصنف مأخوذاً من كلام صاحب الكشاف، حيث قال: (معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شُبّه بالداعي الذي يفعل

(١) انظر استدراقات السعد على الخطيب ٧٤ - ٧٥.

(٢) انظر التلخيص ٣١٤ - ٣١٥ والإيضاح ٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٣) المطول ٣٧٥، وانظر الإيضاح ٢ / ٤٣٠.

الفاعل لأجله)، وهو غير مستقيم على مذهب المصنّف؛ لأنّ المشبّه يجب أن يكون متروكاً في الاستعارة... على مذهبه، سواءً كانت أصلية أو تبعية»^(١).

٢ - نقده في بعض القواعد والمصطلحات البلاغية:

أ - قد لا يكون المسؤول عنه بهمزة الاستفهام هو ما يليها:

اعترض السّعد على القزويني في بعض ما قرّره من القواعد البلاغية، كالذي قرّره في همزة الاستفهام من أنّ «المسؤول عنه بها هو ما يليها، كالفعل في (أضربتَ زيداً؟)، والفاعل في (أأنت ضربتَ زيداً؟)، والمفعول في (أزيداً ضربتَ؟)»^(٢).

فقال السّعد في المثال الأوّل: «فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه، وإذا قلتَ: (أضربتَ زيداً أم أكرمتَه؟) فهو لطلب تصوّر المُسند، أضربُ هو أم إكرامُ، والتصديق حاصلٌ بثبوت أحدهما، فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق، وأن يكون لطلب تصوّر المسند، ويُفرق بينهما بحسب القرائن... ونحو: (أكتبَت هذا الكتاب أم اشتريته؟) سؤالٌ عن تعيين نفس المُسند، وبهذا يظهرُ أنّ كلامَ المصنّف لا يخلو عن تعسف»^(٣).

فردّ السّعد مُفاده أنّ قاعدة القزويني قاصرة عن أمثلة همزة التصوّر، فليس المسؤول عنه فيها هو ما يلي الهمزة.

ب - رفضه حصراً المجاز المركّب في الاستعارة:

ومن ذلك أن يعترض السّعد على القزويني تضييق بعض الاصطلاحات.

(١) المطول ٣٧٥، وانظر الكشاف ٣ / ١٦٦، وانظر مذهب القزويني في الاستعارة في الإيضاح ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠.

(٢) التلخيص ١٥٥، وانظر الإيضاح ١ / ٢٢٨، والمطول ٢٢٧.

(٣) المطول ٢٢٧.

كما في المجاز المركب؛ إذ عرفه القزويني بأنه: «اللفظ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، كما يقال للمتروِّد في أمرٍ: (إني أراك تُقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى)، وهذا يسمّى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمّى التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعماله مطلقاً سُمِّي مثلاً؛ ولهذا لا تُغيَّر الأمثال»^(١).

فردّ عليه السَّعد بقوله: «وهاهنا بحثٌ، وهو أنّ المجازَ المركَّب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة. تحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشَّخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع؛ مثلاً هيئة التركيب في نحو: (زيدٌ قائمٌ) موضوعَةٌ للإخبار بالإثبات، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وُضع له، فلا بُدَّ وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارةٌ، وإلا فغير استعارة، وهو كثيرٌ في الكلام، كالجمل الخبرية التي لم تُستعمل في الإخبار، كقوله^(٢):

هواي مع الركب اليمانين مُصعدٌ

البيت، فإنَّ المركَّب موضوعٌ للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسّر، فحَصُرَ المجازِ المركَّب في الاستعارة وتعريفه بما ذَكَرَ عدولٌ عن الصواب^(٣). وليست قيمة كلام السَّعد في أنه استدراكٌ على القزويني فحسب، بل في أنه توسيعٌ عظيم لمفهوم المجاز المركَّب، فعلى كلامه هاهنا يدخل كلُّ

(١) التلخيص ٣٢٢ - ٣٢٤، وانظر الإيضاح ٤٣٨ / ٢ - ٤٤١.

(٢) جعفر بن عُلبة الحارثي، وهو صدرُ بيت عجزه: «جنيبٌ وجثماني بمكة مؤثِقٌ»، وهو مطلع حماسية مشهورة، انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٥١، وكان السَّعد قد أشد هذا البيت تاماً منسوباً مشروحاً في المطول ٨٧ - ٨٨. وهو في المفتاح ٢٨٠، والمصباح ٢٠، والإيضاح ١ / ١٢٥، والتبيان ٥٩، بلا نسبة فيها جميعاً.

(٣) المطول ٣٨٠.

ما هو خروج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر في باب المجاز. وهذا يمكن أن يُعدَّ من السَّعد موضع نقدٍ خفيٍّ على قسمة البلاغة إلى معانٍ وبيان، ففي رأيه أن كثيراً مما ذكر تحت أبواب علم المعاني يدخل فيما أسموه علم البيان، وهذا موضعٌ عظيم منه. ولعلَّ د. محمد أبو موسى أراد الاحتراز من نقد السَّعد حين سمى هذا الموضوع (الاستعارة المركبة)^(١) لا (المجاز المركب)، ولعلَّه في اصطلاحه هذا كان أقرب إلى الصواب بالنظر إلى القسمة التي استقرت عليها البلاغة.

٣ - مخالفته في شيء من التمثيل البلاغي :

قد يمثل القزويني لقضية بلاغية بشاهد ثم يرى السَّعد أن هذا الشاهد لا يصلح لها، نحو:

أ - التمثيل للحشو المُفسد للمعنى بلفظة في بيتٍ للمتنبي :

مثل القزويني للحشو المُفسد للمعنى بلفظة (الندى) في قول أبي الطَّيِّب^(٢) :

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

لأن المعنى : أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى ؛ لأنَّ الشجاع لو عَلِم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام ؛ فلم يكن لشجاعته فضل ، بخلاف الباذل ماله فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ، وأما إذا تيقن بالخلود شقَّ عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائماً فيكون بذله حينئذٍ أفضل^(٣).

(١) انظر كتابه التصوير البياني ٢٣٧ وما بعدها .

(٢) ديوانه ٣٢٢ .

(٣) انظر الإيضاح ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والمطول ٢٨٥ .

ثم قال السَّعْدُ: «والأقربُ ما ذكره الإمام ابن جنِّي وهو (أنَّ في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عُسرٍ إلى يُسرٍ، ومن شدةٍ إلى رخاءٍ ما يسكنُ النفوسَ، ويُسهِّلُ البؤسَ)؛ فلا يظهر لبذل المالِ كثيرُ فضلٍ، فلا يكونُ الندى حشواً مفسداً»^(١).

وبهذا يخرج البيت في رأي السَّعْدِ من شواهد الحشو المُفسد. على أنه ظهر بالبحث^٢ أن كلام القزويني في بيت أبي الطيب مأخوذ من الخفاجي^(٢) (ت ٤٦٦هـ)، فهو الذي عدَّ كلمة الندى حشواً مفسداً، لكنَّ إدخالها في أبواب البلاغة يعود إلى القزويني، ومن هنا يلامسُ هذا الردُّ البلاغة، وإن كان في ظاهره مبنياً على النقد.

ب - التمثيل للجناس اللاحق:

وذلك ما وقع للقزويني في تمثيله للجناس الذي يختلف فيه اللفظان في أنواع الحروف، ثم يكون الحرفان اللذان وقعَ فيهما الاختلاف غيرَ متقاربين في المخرج، وجاء في وسط اللفظ = بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِذَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]^(٣).

فاستدرك عليه السَّعْدُ بقوله: «والأولى أن يمثَّلَ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾^(٧) وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ» [العاديات: ٧ - ٨]؛ لأنَّ في عدم تقارب

(١) المطوَّل ٢٨٥، وقوله: «فلا يكون...» زيادة من مخطوط المطوَّل اللوح ١٩٩ / أ، وانظر الفَسْر ٢ / ١٨٨ وما بين قوسين نقله السَّعْدُ منه، أو ممن نقل عنه كالواحدي في شرحه ديوان المتنبي ٢ / ٤٦٨.

(٢) انظر سرَّ الفصاحة ٢١٩ - ٢٢١.

(٣) انظر التلخيص ٣٩١.

الفاء والميم الشفويتين نظراً»^(١).

والقزويني قد مثل لهذا بالآيتين في الإيضاح^(٢)، ولعلّ التمثيل بالآية التي اعترض السعد على صحة التمثيل بها مما اختصّ به القزويني؛ إذ لم يقع التمثيل بها لهذا النوع فيما وقفت عليه من كتب البلاغة والبديع^(٣)، بل كلهم مثل بالآية التي ذكرها السعد.

ج - الاقتصار على مثال واحد في قصر الموصوف على الصفة بالتقديم:

وينبّه السعد أحياناً على أنّ اقتصار القزويني على مثال واحد في موضع ما يكون مُشكلاً؛ إذ الموضع حقه مثالان. وذلك حين ذكر القزويني أنّ من طرق القصر التقديم، ومثّل له في قصر الموصوف على الصفة بقولك: (تميمي أنا)^(٤). فاستدرك عليه السعد بقوله: «وكان الأحسن أن يذكر مثالين؛ لأنّ هذا المثال لا يصلح مثلاً للجميع؛ لأنّ التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الأفراد، وإلا لم يصلح لقصر القلب»^(٥).

ويظهر أنّ القزويني قد تنبّه على هذا في كتابه الإيضاح فأصلح هذا الموضع، إذ قال هناك: «وللقصر طرق... منها التقديم، كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفراداً: (شاعرٌ هو) لمن يعتقده شاعراً وكاتباً، وقلباً

(١) المطول ٤٤٨.

(٢) انظر الإيضاح ٥٤٠ / ٢.

(٣) انظر نهاية الإيجاز ٦٠، وتحريّر التعبير ١٠٨، وشرح الكافية البديعية ٦٣، وجنان الجناس ٢٩، وأنوار الربيع ١ / ١٤٠، وسموه (الجناس اللاحق).

(٤) انظر التلخيص ١٤١، والمطول ٢١٤.

(٥) المطول ٢١٤.

(قائمٌ هو) لمن يعتقده قاعداً^(١).

وكانَ على السَّعد أن ينبّه على هذا؛ لأنّه التزم في شرحه للتلخيص أن يعود إلى الإيضاح في المواضع التي وقع فيها وهم أو نحوه للقزويني، فيقتضيه ذلك أن ينبّه على ما أصلح فيه أيضاً.

وثمة موضع آخر وقع فيه ردّ للسَّعد على القزويني في التمثيل، ثم تبين أنه متابع السَّكاكي فيه^(٢).

٤ - نقده في التسامح بعبارته:

نبّه السَّعد في مواضع كثيرة على أن القزويني قد يتسامح في عبارته ويتجاوز فيها، وأنّ التَّحقيق في الأمر على غير ذلك. نحو:

أ - تفسير الفصاحة بالخلوص:

قال القزويني في تفسير الفصاحة: «الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس... وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها»^(٣).

فعلّق السَّعد: «وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازماً لها تسهيلاً للأمر»^(٤). ووجه السَّعد كلامه هذا بأنّ الفصاحة وجودية والخلوص عدمي؛ فلا يصحّ أن الفصاحة هي الخلوص، وذكر مُعاصره الشريف

(١) الإيضاح ١/ ٢١٧، وانظر المفتاح ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٢) انظر ما مضى ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) التلخيص ٢٤ - ٢٦، وانظر الإيضاح ١/ ٧٢ - ٧٤.

(٤) المطول ١٥ - ١٦، وانتقد د. تمام حسان القزويني في هذا دون أن يتنبّه على سبق السَّعد إلى ذلك. انظر له مقالات في اللغة والأدب ١٥١/ ٢.

الجرجاني أن هذا مما نُقِلَ عنه^(١).

وقال أحد شراح كلام السَّعد: «فإنَّ كلَّ من له أدنى دراية في الصَّناعة العربيَّة، إذا راجعَ نفسه يرى أنَّ اللفظَ إذا وُصِفَ بالفصاحة يتبادر منه أنه واجدٌ لصفةٍ وجودية، يُعبَّر عنها بالجزالة والفضيلة والفصاحة وغير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لا أنه خالٍ عن نقيصةٍ كذا وكذا»^(٢).

ولعلَّ القزوينيَّ تأثر في هذا بالخفاجي إذ قال: «إنَّ الفصاحة . . . نعتٌ للألفاظ إذا وُجِدَتْ على شروطٍ عدَّة، . . . وتلك الشروط . . . في اللفظة الواحدة . . . وفي الألفاظ المنظومة»^(٣)، والشروط التي ذكرها مشتملةٌ على ما ذكره القزوينيَّ مع شروطٍ أخرى^(٤).

وأما ما استدركه السَّعد على القزوينيَّ وذهب إليه، فيوشك أن يكون مستخرجاً من كلام الشَّيخ عبد القاهر، ففيه أننا إن قصرنا صفة (الفصاحة) على كون اللفظ سليماً مما يثقل على اللسان فلا أكثر من أن يكون ذلك أحد الوجوه التي يقع عليها اسم (الفصاحة)، إذ هي تقع لمعانٍ ومزايا كثيرة في الكلام^(٥). ثم أراد أن يبيِّن أن ذلك الوجه ليس له كبير شأن، فقال: «وليس اللفظ السليم من ذلك بمعوز، ولا بعزيز الوجود، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المُفلق، والخطيبُ البليغ . . . فقولنا: (أطالَ اللهُ بقاءك، وأدام عزك، وأتمَّ نعمته عليك، وزاد إحسانه عندك) لفظٌ سليمٌ مما يكُدُّ اللسان، وليس في حروفه استكراه،

(١) حاشية الشريف الجرجاني على المطوَّل ١٦.

(٢) المفصل في شرح المطوَّل ٧٠ / ٢.

(٣) سر الفصاحة ٧٣.

(٤) سر الفصاحة ٧٤ وما بعدها.

(٥) انظر دلائل الإعجاز ٥٨ - ٥٩. وهذا مفاد كلامه.

وهكذا حالُ كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم، لا تكادُ تجدُ فيه هذا الاستكراه، لأنّه إنما هو شيءٌ يعرضُ للشاعر إذا تكلف وتعمّل، فأما المرسل نفسه على سجيتها فلا يعرضُ له ذلك»^(١).

وهذه صفحةٌ من علم الشيخ عبد القاهر قد أهدمت في كتب البلاغة المتأخرة، فالسعد حين ذكر أن الفصاحة وجودية أراد ما ذكره الشيخ مما تقع عليه هذه اللفظة فهي رديفة البلاغة، وهذا ما يمكن أن يتفاضل به الكلام، ويُحكم له بالمزية به، أما الخلوص مما ذكروا فقد يقع في كلام ليس له رتبة في البلاغة، بل هو كما قال الجرجاني سمة لأكثر كلامهم. فهذا الاستدراك من السعد لعله أراد به التنبيه على منهج الجرجاني وعلى أن القزويني أخلّ به.

ب - سبب الثقل في بيتٍ لأبي تمام:

ومن المواضع التي وقع فيها للقزويني تجوّزٌ وتسمُّحٌ في العبارة قد يوهم خلاف المقصود قوله عند الاستشهاد ببيت أبي تمام^(٢):

كريمٌ متى أمدحهُ أمدحهُ والورى معي وإذا ما لُمتهُ لُمتهُ وحدي

على ما وقع فيه تنافرٌ في الكلام يُخلُّ بفصاحته = : «إنّ في قوله: (أمدحهُ) ثقلاً ما لما بين الحاء والهاء من تنافر»^(٣).

فقال السعد: «ولعله أراد أن فيه شيئاً من الثقل والتنافر، فإذا انضمَّ إليه (أمدحهُ) الثاني تضاعف ذلك الثقل، وحصلَ التنافر المُخلُّ بالفصاحة، ولم يُرد أن مجرد (أمدحهُ) غيرُ فصيح؛ فإن مثله واقع في التنزيل نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [الطور: ٤٩]،

(١) دلائل الإعجاز ٦١.

(٢) ديوانه ١١٦ / ٢، وهو بيتٌ سيّارٌ في كتب البلاغة والنقد، وستأتي بعض مظانه.

(٣) الإيضاح ٧٥ / ١، وانظر المطول ٢٠، وفيه «من القرب» بدل «من تنافر».

والقولُ باشمالِ القرآنِ على كلامٍ غيرِ فصيحٍ مما لا يجترىء عليه المؤمن... .
ولو قالَ: فَإِنَّ فِي تَكَرُّرِ (أَمْدَحُهُ) ثِقَلًا لَكَانَ أَوْلَى»^(١).

فالسَّعْدُ ههنا لا يناقش أمر التنافر أهو من تكرار (أمدحه) أم من مخض (أمدحه)، ولا رأي له في هذا، كما ادعى ذلك باحثٌ معاصر^(٢)؛ فإنه أمرٌ ثابتٌ مستقرٌّ في كُتُبِ القَدَماءِ بدءاً بابن العميد^(٣) (ت ٣٦٠هـ) إلى الباقلاني^(٤) (ت ٤٠٣هـ) وابن رشيقي^(٥) (ت ٤٥٦ أو ٤٦٣هـ) والخفاجي^(٦) (ت ٤٦٦هـ) وغيرهم، فالذي في كُتُبهم أنَّ التنافر حاصلٌ من الأمرين معاً، فلذا أدرك السَّعْدُ أنَّ القَزوينيَّ لا يمكنُ أن يُخطيء فيه لشدة وضوحه في كُتُبهم.

ثم إنَّ السَّعْدَ رأى أنَّ القَزوينيَّ قد أوردَ هذا البيت في الحديثِ عن خلو الكلام من التنافر، فلو حُمِلَ تعليقه على البيت على ظاهره لفسدَ موضعُ الاستشهاد به؛ لأنَّ التنافر لو كان حاصلًا - في رأيه - من مخض اجتماع الحاء والهاء في (أمدحه) لكانَ هذا مما يتصلُ بفصاحة المُفردِ لا الكلام؛ لهذا كلُّه وجب تأويلُ كلامِ القَزوينيِّ وحمله على التَّسامح والتجوُّز، وهذا ما صنعه السَّعْدُ، وهو إنصافٌ منه. فهو من جهة يُدافع عن القَزوينيِّ، ومن جهة أخرى ينتقده في أنَّ عبارته لا تؤدي مراده، وهذا ضربٌ من الدقة والأمانة في العِلْمِ يُحسبُ له.

وأما ما ذكره السَّعْدُ من أنَّ مِثْلَ (أَمْدَحُهُ) واقع في التَّنزِيلِ فليسَ له، بل

(١) المطوَّل ٢٠ - ٢١.

(٢) انظر كتاب استدراقات السَّعْدِ على الخطيب ٤٢ - ٤٧.

(٣) انظر الكشف عن مساوي المتنبّي ٢٤٦ وفيه رواه الصاحب عن أستاذه ابن العميد.

(٤) انظر إعجاز القرآن ٢٢٦.

(٥) انظر العمدة ٢ / ١٠٤٠.

(٦) انظر سرّ الفصاحة ١٣٨، ولعلَّ القَزوينيَّ نقل كلامه عنه.

منقولٌ عن الخلدخالي^(١) (ت ٧٤٥هـ)، لذا لم أقف عنده .

وتمَّ مواضعُ آخر نَبَّه فيها على تسامحِ القزويني في العبارة، لا تزيدُ البحث فائدة، ولا تخرجُ عن الأمثلة التي ذُكرت، لذا يُكتفى بالإحالة على مواضعها من كتبه^(٢).

ومن هنا أتفق في هذا البحث مع قول أحد المعاصرين عن السَّعد إنّه: «لم يكن متحاملاً على القزويني مدّعياً عليه ما لم يأت به، بل كان أميناً ودقيقاً فيما نسبهُ إليه متحريراً تمحيص المسائل وغربلتها، ما أمكنه ذلك»^(٣).

ومن ثم نخلص إلى أن السَّعد حاول من خلال بعض ردوده على القزويني أن يبيّن فضل منهج الجرجاني على غيره، ولا سيما التقسيم، وأنه اعتمد في ردوده عليه ما اعتمده مع سابقيه من تتبع الأساليب العربية لبيان أن بعض ما أثبتته من قواعد بلاغية ليست أمراً قطعياً، بل هي صحيحةٌ بالنسبة إلى استقراء صاحبها، وأنه دقق في بعض أمثلة القزويني وعباراته حرصاً منه على المبالغة في خدمة هذا العلم.



(١) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٤ / أ. وتنبّه لمثل هذا صاحب الإشارات والتنبيهات ١٢، وعروس الأفراح ١ / ١٠١. واعتدَّ صاحب (استدراكات السَّعد على الخطيب) هذا للسَّعد ٤٥.

(٢) انظر المطول ٣٥، ١٢٥، ١٨٤، ١٩٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨ - ٢١٠، ٢١٥، ٢١٦، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٦٤، ٣٧٤، ٤٤٦، والمختصر ٢ / ١١٧ - ١١٨، ٤ / ١٢٣.

(٣) الكناية في البلاغة العربية ٢١٥.

المبحث الخامس ردودٌ للفتازاني على آخرين

بعد أن فرغ، في المباحث الأربعة السالفة، من عرضِ ردود السَّعد على أعلامِ البلاغةِ الأربعة المشهورين، بقيت من ردوده بقية، يجمعُ بينها رابطٌ واحدٌ هو أن السَّعد أهمل التصريح بأصحابها جميعاً، منها ما أظهر البحث أصحابها، ومنها ما بقي غُفلاً. وقيمتها في استكمال معرفة طرائق السَّعد في الردّ والنقد، والتنبيه على تلك الأوهام، وإظهار آراء السَّعد من جانب هذم الآراء البلاغية الخاطئة. وقد رتبت الآراء التي عُرف أصحابها حسب تواليهم التاريخي، وأولها:

١ - ردود للسَّعد على الرازي (ت ٦٠٦هـ):

أ - الغرض من تعريف المُسند باللام في بيت للخنساء:

قال السَّعد عند حديثه على بيت الخنساء في مرثية أخيها صخر^(١):

إذا قُبِحَ البكاءُ على قتيْلٍ رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً

«وبهذا سقط ما قيل: إنه يجوزُ أن يكونَ للقصرِ مبالغةً، وأن يكونَ لقصرِ

الحُسنِ على بكائه، بمعنى أنه لا يتجاوزُه إلى بكاء غيره، لا أنه لا يتجاوزُه إلى شيءٍ آخر»^(٢).

واعتمد السَّعد في رده هذا على أن الخنساء «لم تُردِّ قصرَ الحُسنِ على

بكائه، لا يتجاوزُه إلى شيءٍ آخر، وإلا لم يحسنْ جعلُه جواباً لقوله: (إذا قُبِحَ

(١) ديوانها ١٢٤، وانظر دلائل الإعجاز ١٨١، والإيضاح ١ / ١٩٠، والمطول ١٨٠، وغيرها.

(٢) المطول ١٨٠.

البكاء على قتيل) إذ لا معنى للقصر في قولنا: (إذا قُبِحَ البكاء على قتيلٍ لم يحسُنْ إلا بكاءُك) على ما لا يخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام، لظهور أنّ الغرض أن تثبت لبكائه الحُسْن، وتخرجه من جنسٍ بكاءٍ غيره من القتلى، كما قيل: (الصبرُ محمودٌ إلا عنك، والجزعُ مذمومٌ إلا عليك)»^(١).

وكشف البحثُ أنّ الذي جَوَّزَ القَصْرَ للمبالغة في هذا البيت الإمامُ الرزائي، بعد فراغه من تلخيص رأي الجرجاني في البيت^(٢).

ثم إنَّ ما اعتمد عليه السَّعْدُ في ردِّه أصله من كلام عبد القاهر إذ يقول: «لم تُردِّ أنَّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسِنٍ ولا جميلٍ، ولم تُقيِّدِ الحَسَنَ بشيءٍ فيتصور أن يُقصر على البكاء... ولكنها أرادت أن تُقرِّه في جنس ما حُسِنَ الحُسْنُ الظاهر الذي لا ينكره أحدٌ، ولا يشك فيه شاكٌ»^(٣).

وبالمقارنة بين كلامي الجرجاني والسَّعْدِ يظهرُ أنّ أصلَ الكلام واحدٌ، غير أنّ السَّعْدَ زاد فيه الدليل، وكان الجرجاني قد اكتفى بأن جعلَ هذا الشاهد مغايراً لما سبقه مع بيان وجهه اعتماداً على ذوقه تاركاً التعليل للقارئ. وكان هذا كافياً حين لا مُعارضَ له، لكن حين وُجِدَ مَنْ يخالفه، فيجوزُ القَصْرُ في هذا البيت، لم يحسُنْ بالسَّعْدِ وهو في مقام الردِّ أن يكتفي بالاستشهاد بكلام الجرجاني، كيف! وكلامه موضعُ الاعتراض. فأسقط نسبة الكلام إلى الشيخ ليتاح له التصرف فيه، فيكون كأنه كلامٌ جديدٌ خارجٌ عن الكلام المعترض عليه، ثم دَعَمَهُ فاستدلَّ على أنّ تجويزَ القَصْرِ ههنا يُفسدُ الكلام، فلا يناسب أن يكون

(١) المطوّل ١٨٠.

(٢) انظر نهاية الإيجاز ٨٤.

(٣) دلائل الإعجاز ١٨١.

جواباً للشرط، ثم أتى بكلامٍ للعرب يدلُّ على صحة رأي الجرجانيّ .
ومما يُلاحظ أن أدلة السَّعد، وإن كانت زائدة على كلام الجرجانيّ، ما هي
ببعيدة عن منهجه، فعمدتها تذوق الكلام، والتبصر بأساليب العرب، ولهذا قال في
موضع آخر: «فإنه يُعرف بحسب الدُّوق السليم، والطَّبْع المستقيم، والتدرب في
معرفة معاني كلام العرب، أن ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك
بحسب النظر الظاهر، والتأمل القاصر»^(١).

ب - وجهٌ من وجوه تفضيل آية على قولٍ للعرب :

ويلحق بالأول ما نقله السَّعد من وجوه فضلِ قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ
حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] على قول العربِ «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ»^(٢)، فذكرَ منها «خُلُوهَ عَمَّا
يشتملُ عليه قولهم من التناقضِ بحسبِ الظاهر وهو أن الشيء ينفي نفسه»^(٣).
غير أن السَّعد لم يقبل هذا الوجه، فقال: «وفيه نظرٌ؛ لأن ذلك غرابَةٌ
محسنة»^(٤).

وواضح أن السَّعد لم يصرح بصاحب هذا الوجه، لكن تبين أن أول من ذكره
- فيما وقف عليه من مصادر - الرازي^(٥)، ثم نقل عنه^(٦)، فردُّ السَّعد يتوجه إليه .

(١) المختصر ٢ / ١٠٢ .

(٢) المطول ٢٨٦، وذكر أمر تفضيل الآية تناقلته مصادر كثيرة، منها النكت في إعجاز
القرآن ٧١ - ٧٢، وكتاب الصناعتين ١٧٥، والإعجاز والإيجاز ٢٤، ومواد البيان
١١٩، وسرّ الفصاحة ٣١٣، والكشاف ١ / ٣٣٣، والمثل السائر ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦،
والطراز ٣ / ٣١٧، وغيرها كثير .

(٣) المطول ٢٨٧ .

(٤) المطول ٢٨٧ . وانظر رداً على رأي الرازي من وجه آخر في بديع القرآن ٢٦٣ .

(٥) انظر نهاية الإيجاز ٢١٥ .

(٦) انظر معيار النُّظار ٢ / ٧٠ - ٧١، ومقدمة تفسير ابن النقيب ١٤٢، والبحر المحيط ٢ / ١٥ .

وهذا الذي ذكره الرازي هو ما سماه البلاغيون (إيهام الجمع بين المتناهين)، وقد عدّوه من وجوه حُسن الكلام كما ذكر السَّعد^(١).

٢ - ردّ للسَّعد على ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):

- الحذف في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾:

ذهب أكثر البلاغيين إلى أن قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] يحتملُ أن يكونَ المحذوفُ منه المُسندُ إليه، وتقديره: (فأمري صَبْرٌ جميلٌ)، أو المُسندَ، فيكون التقدير: (فَصَبْرٌ جميلٌ أمثلٌ أو أجملٌ)^(٢).

ونقل السَّعدُ، بعد ذكر جواز الأمرين، أن تقديرَ حذفِ المسندِ إليه أرجحُ ههنا لوجوهِ ذكرها، بلغت سبعةً وجوه، منها: «أن قيامَ الصبرِ به قرينةٌ حاليةٌ على حذفِ المبتدأ، وليس على خصوص حذفِ الخبر - أعني (أجملٌ) - قرينةٌ لفظيةٌ ولا حاليةٌ»^(٣).

ولعلَّ السَّعدُ قد ارتضى الوجوه التي ذكرها، إلا هذا الوجه، فقال: «وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ وجودَ القرينةِ شرطُ الحذفِ، فحيثُ لا يجوزُ أصلاً، والقرينةُ ههنا هو أنه إذا أصابَ الإنسانَ مكروهٌ فكثيراً ما يقول: (الصبرُ خيرٌ)، حتى صار هذا المقامُ مما يُفهمُ منه هذا المعنى بسهولة»^(٤).

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٩٥، والتلخيص ٢٢٢، والمطول ٢٩٢.

(٢) انظر الكشّاف ٢ / ٣٠٨، ومفتاح العلوم ٣٠٧، والتلخيص ١٠٣ - ١٠٤، والإيضاح ١٧٢ / ١، والمطول ١٤٢، واللوح ١٠٠ / أ من مخطوطه.

(٣) المطول ١٤٢، وانظر شرح التلخيص للبابرتي ٢٦٧.

(٤) المطول ١٤٢، ويشركُ السَّعدُ في ردِّ هذه الوجهِ البابرتيُّ، من غير هذه الجهة، انظر

شرح التلخيص له ٢٦٧.

وكشف البحث أن ما ذهب إليه أكثر البلاغيين من جواز التقديرين في الآية مأخوذ من الزمخشري، فلعله أول بلاغي قاله، إذ ذهب إلى ذلك في الكشف^(١) والمفصل^(٢)، ولعله صدر في رأيه هذا عمّن سبقه من النحاة كأبي علي الفارسي^(٣) (ت ٣٧٧هـ).

وتحقق لدى البحث أن أكثر الوجوه التي ذكرها السعد في ترجيح حذف المسند إليه ملخص من كلام ابن الحاجب^(٤)، ومنها الرأي الذي رده، فالرّد إذن منصرف إلى ابن الحاجب، ولعله أخفى ذكره لهذه الغاية، أو لأنه ينقل عن مصدر لخص كلام ابن الحاجب، ولم يصرح به، لكن ما يرجح الأول أن السعد نقل في مواضع عن ابن الحاجب من كتابه هذا وصرح به^(٥).

ومما ظهر بالبحث أن ترجيح حذف المسند إليه مذهب قوي عند النحاة؛ إذ قال به شيخهم سيويه^(٦)، والزجاج^(٧)، وإمام البلاغة الجرجاني^(٨)، فلعل السعد أراد من ردّ الوجه الذي رده أن تبقى أدلة الترجيح كلها قوية، لا يشوبها

(١) انظر الكشف ٢ / ٣٠٨.

(٢) انظر شروح المفصل: التخمير ١ / ٢٧٠، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٩، وابن يعيش ١ / ٩٥.

(٣) انظر الإيضاح الغضدي ٥١ - ٥٢.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٠، وفي مطبوعه «قيام الصبرية» مكان «قيام الصبر به» الذي في المطول مطبوعه ومخطوطه وفي شرح التلخيص للبايرتي ٢٦٧.

(٥) انظر المطول ١٧٢، وقارن بالإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٦.

(٦) انظر الكتاب ١ / ٣٢١.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٧٨.

(٨) انظر أسرار البلاغة ٤٢٢، وفي المقتصد ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ قال: «ويُلترَم حذف المبتدأ في هذا الموضع»، فلا تَغترّ بتجويزه الوجهين بعدها، لأنه يشرح كلام أبي علي.

ضعفٌ، وأن يكون لجواز حذف المسندِ وجهٌ وقرينةٌ حذفٍ؛ لأنه إن خلا منها لم يجزِ الحذف أصلاً، وكيف لا يجوزُ وهو مذهبٌ مَنْ عرفنا من الأئمة .

٣- ردّ عليّ البدر بن مالك (ت ٦٨٦هـ):

- تكرير ذكر الإيضاح والتوشيع:

ختمَ القزويني علمَ البديعِ بخاتمةٍ ذكرَ فيها أشياءَ يذكرُها بعضُ المصنّفين في هذا الفنّ، منها ما يتعيّن إهمالُه لعدمِ الفائدةِ في ذكره؛ لكونه داخلًا فيما مضى من علم المعاني . فمن ذلك ما سماه بعض المتأخرين (الإيضاح) -: وهو أن ترى في كلامك خفاءً دلالةً؛ فتأتي بكلامٍ يبيّن المرادَ ويوضّحه - فإنه داخلٌ في الإطناب^(١).

ونقل السّعد ما مضى عن القزويني ثم قال مضيفاً ردّاً جديداً على ذلك المذكور: «ومثّل (التوشيع) بالمعنى المذكور في (باب الإطناب)، وقد أوردّه في المحسنات»^(٢).

وبالبحث ظهر أن هذا المقصود بالنقد ههنا هو بدر الدين بن مالك^(٣). على أن (الإيضاح) و(التوشيع) قد ذكرهما أصحاب البديع في هذا الفن^(٤)، ولعلّ القزويني والسّعد لم يرتضيا صنيع البدر؛ لأن كتابه مخصّص لفنون البلاغة الثلاثة، فكان عليه أن لا يذكرهما اكتفاءً بما مضى في (علم المعاني). لكن يُمكن أن يُردّد عليّ القزويني والسّعد بأن البدر لم يكن قد ذكر هذين النوعين في

(١) انظر الإيضاح ٣/ ٥٥٦، والمطول ٤٦١.

(٢) المطول ٤٦١.

(٣) انظر المصباح ١٧٣، ٢٠٥.

(٤) انظر مثلاً تحرير التحبير ٣١٦، ٥٥٩، وشرح الكافية البديعية ١٣٩، ٢١٤.

(باب الإطناب)^(١)، على نحو ما فعلا^(٢)، فلا يُعدُّ ذكره لهما في (البديع) تكريراً، فيكونان قد ألزماه بما لا يلزمه .

٤ - ردود السَّعد على الخَلْخالي (ت ٥٧٤هـ):

لعلَّ الخَلْخاليَّ هذا أولُ من شرح كتاب (التلخيص) في كتابِ سَمَاه: مفتاح تلخيص المفتاح، وقد تتبَّع السَّعد شرحه هذا في مواضع كثيرةٍ من كُتبه، من غير أن يصرِّح باسمه البتة، وردَّ عليه ردوداً أكثرها يدخلُ في خطأ الخَلْخالي في فهم كلامِ القروينيِّ، مما سيأتي في فصلٍ لاحق، غير أن بعضَ ردوده عليه كانت تتصل بأراء بلاغية، اعتدَّه السَّعد واهماً فيها، وهي:

أ - منشأ الثَّقَل في كلمة (مستشزرات):

وذلك في بيت امرئ القيس^(٣):

غدائره مُستشزراتٌ إلى العُلا تضلُّ العِقاصُ في مثنى ومُرْسَل

فقال السَّعد: «وزعم بعضهم أن منشأ الثَّقَل في (مُستشزر) هو توسُّط الشين المعجمة، التي هي من المهموسة الرَّخوة، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، والزاي المُعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال: (مُستشرف) لزالَ ذلك الثَّقَل»^(٤).

(١) انظر المصباح ٧٩-٨٢.

(٢) انظر الإيضاح ١/٣٠١، ٣٠٢، والمطول ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) ديوانه ١٧، وفيه «المدارى» بدل «العِقاص»، والغدائر: الذوائب، ومستشزرات: مرتفعات، وتضلُّ: تغيبُ، والعِقاص جمع عقيصة: وهي الخصلة المجموعة من الشَّعر، والمُثنى: المفتول، والمُرْسَل خلافه. انظر المطول ١٧.

(٤) المطول ١٧.

وقال في رده: «وهو سَهُوٌ؛ لأنّ الرّاء المهملة أيضاً من المجهورة، فيجب أن يكون (مُستشرف) أيضاً متنافراً، بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة على الهيئة المخصوصة»^(١).

ثم أعقب ذلك بقوله: «قال ابن الأثير: ليس التنافر بسبب بُعد المخارج... لما نجد غير متنافر من قريب المخرج ك (الجيش) و(الشجي) وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠]، ومن البعيدة ما هو بخلافه ك (ملح) بخلاف (علم)، وليس ذلك بسبب أن الإخراج عن الحلق أو الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلى الحلق؛ لما نجد من حُسن (غلب) و(بلغ) و(حلم) و(ملح). بل هذا أمرٌ ذوقِي؛ فكلُّ ما عدّه الذوقُ الصحيح ثقيلًا متعسرًا النطق فهو مُتَنَافِرٌ، سواءً كان من قُرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك»^(٢).

وبقراءة نصوص السعد السالفة وعرضها على المصادر وتحليلها تظهر أمورٌ: منها أنّ الحَلْخالي هو المقصود بقول السعد (وزعم بعضهم)^(٣)، ونقل السعد كلامه بشيء من التصرف، وإن كان ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) والطبيبي (ت ٧٤٣هـ) يشركانه في هذا التعليل^(٤)، غير أنّ ما نقله السعد أقرب إلى لفظ الحَلْخالي، ثم إن بعض الحواشي قد نبهت على ذلك^(٥). ومنها أنّ ما نقله السعد عن ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) قد تصرف فيه غاية التصرف لكن بما لا يُخرجه عن مراد صاحبه، وأدرج فيه ما ليس منه، كقوله: (وفي التنزيل ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠])

(١) المطول ١٧، وقوله «على الهيئة المخصوصة» زيادة من مخطوط المطول اللوح ١١ / أ.

(٢) المطول ١٧، وانظر المثل السائر ١ / ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٢ / ب. وفيه «مستشرفات» بدل «مستشرف».

(٤) انظر المثل السائر ١ / ٢٠٦، والتبيان ٣٩٦.

(٥) انظر حاشية الفناري على المطول ٩٧.

وما قرره أخيراً بقوله: (بل هذا أمر ذوقي... .) من كلام السَّعد لا من كلام ابن الأثير، وإن كان يفهم منه ما هو قريبٌ من ذلك، وهو مذهب يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ)^(١)، وغيره^(٢).

وكان يُمكن للسَّعد أن يكتفي في دَفْعِ كلام الخَلخالي بما ذَكَرَ، من غير أن يستشهد بكلام ابن الأثير، ويتصرّف فيه ذلك التصرف لأغراض ستذكر بعدُ، فما سرُّ ذلك؟

لعلّ الذي يكشف هذا السرَّ العودةُ إلى كتاب الخَلخالي؛ إذ ذَكَرَ صاحبه بعدَ الكلام الذي رده السَّعد أنّ الجمعَ بين حرفين أو أكثرَ بين مخرجهما قُرْبٌ شديدٌ يُوجب ثِقلاً، أو بُعْدٌ بعيدٌ يوجبُه مثل (ملع)^(٣). فلعلّ السَّعد أراد بنصّ ابن الأثير أن يقطع ذلك على الخَلخالي، ثم أدرج فيه حُجَّةَ دامغةً، وهي أن ما جعله الخَلخالي معيَّباً واقعٌ مثله في التنزِيل، فصارَ إلى دليلين: القرآن وقول رجلٍ من علماء البلاغة. واستشهاده بكلام ابن الأثير ههنا توطئة لردِّ - سيذكره بعد - على رجالٍ لم يصرّح بهم^(٤).

ثم إنّه لا يخفى على من يراجع المثل السائر في هذا الموضوع، أن ابن الأثير يردُّ فيه على ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)؛ إذ رأى أن قُرْبَ مخارج الحروف يُسبب التنافر^(٥)، وهو في هذا متأثرٌ بابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(٦) فلعلّه أول

(١) انظر الطراز ١ / ١٠٨.

(٢) انظر الأطول ١ / ١٦٣، وتجريد البتاني ١ / ٦٦.

(٣) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٢ / ب.

(٤) سيُناقش رده بعد الفراغ من الخَلخالي.

(٥) انظر سرّ الفصاحة ١٣٧.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤.

قائلٍ بذلك؛ ولعلَّ السَّعْدُ أراد التلويح بالردِّ على أولئك، ولاسيما أنه ثمة آخرون تابعوا الخفاجي على مذهبه ذلك^(١).

ب - بعض مظاهر التنافر في الكلام:

ومن ردود السَّعْدِ على الخَلْخَالِي، عند الحديث عن فصاحة الكلام لخلوّه من التنافر، قوله: «وزعم بعضهم أن من التنافر جمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها، كجمع (سَطَل) مع (قنديل) و(مسجد) بالنسبة إلى الحمامي مثلاً»^(٢).

فردَّ عليه السَّعْدُ بقوله: «وهو وهم؛ لأنه لا يوجب الثقل على اللسان، فهو إنما يُخِلُّ بالبلاغة دون الفصاحة»^(٣).

وقيد كلام السَّعْدِ أحدُ الشُّراح بقوله: «يُخِلُّ بالبلاغة أي: فيما إذا لم يكن مطابقاً لمقتضى الحال... وإلا فلا... بل يكون حاله كحال جمع سائر الألفاظ في عدم الدَّخْلِ ببلاغة الكلام؛ لأنَّ كونه بليغاً أو غير بليغٍ باعتبار المطابقة وعدمها، وهذا الملاك بالإضافة إلى جمع الألفاظ المتناسبة وغير المتناسبة على حدٍّ سواء. فما ذكره الخَلْخَالِي كما أنه غير تامٍ بالإضافة إلى الفصاحة، كذلك غيرُ تامٍ بالقياس إلى البلاغة»^(٤).

ه - ردودُ للسَّعْدِ على آراء بلاغية لم أقف على أصحابها:

نقل السَّعْدُ كثيراً من الآراء البلاغية التي لم يصرح بأصحابها، وردَّ عليها. فمن ذلك:

(١) كصاحب منهاج البلغاء ٢٢٢، وصاحب الإشارات والتنبيهات ٤، وغيرهما.

(٢) المطوّل ٢١، وانظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ب/أ، واستفاد الخَلْخَالِي من مفتاح العلوم ٣٦٣.

(٣) المطوّل ٢١.

(٤) المفصل في شرح المطوّل ٢/١٩٣.

أ - زعمهم أنّ قرب المخارج مُخِلٌّ بالفصاحة، وأن الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة:

قال السَّعْدُ: «وقد سبق إلى بعض الأوهام أنّ اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سببٌ للثقل المُخِلُّ بفصاحة الكلمة، وأنّه لا يخرجُ الكلام المُشْتَمِلُ على كلمةٍ غير فصيحةٍ عن الفصاحة، كما لا يخرجُ الكلامُ المُشْتَمِلُ على كلمةٍ غير عربيةٍ عن كونه عربياً، فلا تخرجُ سورةٌ فيها ﴿الزَّاعِمُونَ﴾ [يس: ٦٠] عن الفصاحة. وأيّده بعضهم بأنّ انتفاء وَصْفِ الجزء، كفصاحة الكلمة مثلاً، لا يوجبُ انتفاء وَصْفِ الكلِّ»^(١).

فردّ السَّعْدُ على هذه الآراء الغربية بقوله: «وهذا غَلَطٌ فاحشٌ؛ لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذةٌ في تعريفِ فصاحةِ الكلام، فكيفَ لا يخرجُ الكلامُ المُشْتَمِلُ على كلمةٍ غير فصيحةٍ عن الفصاحة؟ وفصاحةُ الكلمات جزءٌ من مفهوم فصاحةِ الكلام، لا وَصْفٌ لجزئها. والقياسُ على وقوعِ مفردٍ غيرِ عربيٍّ في الكلام العربيِّ فاسدٌ؛ لأنّه ممنوع. ولو سُئِمَ فالمعنى أنّه عربيّ الأسلوب والنظم، ولو سُئِمَ فباعتبارِ الأعمِّ الأغلبِ. ولم يُشترطْ في الكلام العربيّ أن يكون كلُّ كلمةٍ منه عربيةً كما اشترط في فصاحةِ الكلام أن تكون كلُّ كلمةٍ منه فصيحةً، فأينَ هذا من ذلك؟ وعلى تقديرِ تسليمِ أنّه لا يُخْرِجُ السُّورَةَ عن الفصاحة، لكنّه يلزم كونها مشتملةً على كلامٍ غير فصيح، والقولُ باشمالِ القرآن على كلامٍ غير فصيح، بل على كلمةٍ غير فصيحةٍ، مما يقودُ إلى نسبةِ الجَهْلِ أو العجزِ إلى الله تعالى عمّا يقولُ الظالمون علواً كبيراً»^(٢).

(١) المطوّل ١٧. ومضى في المسألة السالفة الردّ على أوّله.

(٢) المطوّل ١٨.

ويمكن أن يَسْتَأْنَسَ المرءُ بكلامِ السَّبكي لمعرفة أصحابِ بعض هذه الآراء، إذ يقولُ: «وما قاله الزُّوزني في شرح التلخيص من أن الكلمةَ غيرَ الفصيحة قد تقعُ في القرآن زَلَّةً قَدَمٍ، وكذلك ما وقعَ في كلام الطَّيْبِيّ في سورة الأنعام»^(١).

وهذا الموضوع مُهِمٌّ جداً إذ يكشف عن طرائق كثيرةٍ للسَّعد في الرِّدِّ والحجاج، فاستدلَّ أولاً في فساد تلك الأقوال بأن فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام، وهذا مذهب الجرجانيّ في الفصاحة^(٢). ثم راح يُبطل القياس الذي قاسوا عليه كلامهم، بأن إحدى مقدّماته غير مُسلّمة، وهي وقوع كلمة غير عربية في القرآن، والسَّعد مالٌ في هذا إلى قول الكثرة من العلماء كالشافعي والطبري وأبي عبيدة^(٣)، ثم إن هذا الأمر لما كان خلافياً راعى السَّعد جانب الخصم، إذ ثمة من يرى وقوع غير العربي في القرآن^(٤)، فبين أنه على تقدير التسليم لهم بهذه المقدّمة لا يصحُّ استدلالهم؛ لاختلاف الشرط بين المقدمتين، فعلى تقدير التسليم لهم بذلك كلّه يؤدي بهم ذلك إلى المحذور الذي ذكره.

ب - الفرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره:

ومن تلك الآراء التي نقلها السَّعد قوله: «وذكرَ بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره، إلاّ بأنه إن عبّر عنها بكلام تامٍ يسمّى خبراً وتصديقاً كقولنا: (زيدٌ إنسانٌ أو فرسٌ)، وإلاّ يُسمّى مركباً تقييدياً وتصوراً، كما

(١) عروس الأفراح ١ / ٩١ . وفيه «شروح التلخيص» .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٥٨ - ٥٩ .

(٣) انظر الرسالة للشافعي ٤٠ - ٤٢ ، والمعرب في القرآن الكريم ١٠٣ - ١٠٩ .

(٤) انظر المعرب في القرآن الكريم ١٠٩ - ١١١ .

في قولنا: (يا زيدُ الإنسانُ أو الفرسُ)، وأيًا ما كان فالمركبُ إما مطابقٌ فيكون صادقاً، أو غير مطابقٍ فيكون كاذباً، فـ (يا زيدُ الإنسانُ) صادقٌ، و(يا زيدُ الفرسُ) كاذبٌ، و(يا زيدُ الفاضلِ) محتملٌ^(١).

فقال السَّعدُ في الردِّ عليه: «وفيه نظرٌ؛ لوجوب علمِ المخاطبِ بالنسبةِ في المركبِ التقييدي دون الإخباري، حتى قالوا: إن الأوصافَ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ، كما أن الأخبارَ بعدَ العلمِ بها أوصافٌ. وظاهرٌ أن النسبةَ المعلومةَ من حيثُ هي معلومةٌ لا تحتملُ الصدقَ والكذبَ، وجَهْلُ المخاطبِ بالنسبةِ في بعض الأوصافِ لا يخرجُه عن عدمِ الاحتمالِ من حيثُ هو هو، كما أن علمه بها في بعض الأخبارِ لا يخرجُه عن الاحتمالِ من حيثُ هو هو، فظهر الفرقُ. ثمَّ الصدقُ والكذبُ، كما ذكره الشيخُ، إنما يتوجهان إلى ما قصدَ المتكلمُ إثباته أو نفيه، والنسبةُ الوصفيةُ ليست كذلك. ولو سلَّمْنا إطلاقُ الصدقِ والكذبِ على المركبِ الغير التامِ مخالفٌ لما هو العمدةُ في تفسيرِ الألفاظِ، أعني اللغةَ والعرفَ، وإن أُريدَ تجديدُ الاصطلاحِ فلا مُشاحَّةَ»^(٢).

ج - تقييد الالتفات بأن يقع في كلامين:

من ذلك رأي نقله السَّعدُ لأحدهم في زيادة قيدٍ في تعريف الالتفات، ولا بدَّ قبل عرضه، من معرفة تعريف الالتفات عند الجمهور، ومعرفة رأي السَّعد فيه.

عرَّف القزويني الالتفات عند جمهور البلاغيين بقوله: «والمشهورُ عند

(١) المطوَّل ٤٢.

(٢) المطوَّل ٤٢ - ٤٣، وانظر شرح المفتاح اللوح ١٢/ب، ١٧/ب، وكلام الشيخ في دلائل الإعجاز ٣٧٧، والسَّعد نقله بالمعنى.

الجمهور أن الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطُّرق الثلاثة، بعد التعبير عنه بطريق آخر منها»^(١). وزاد السَّعد على هذا التعريف: «بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر، ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبر عنه بغير هذا الطريق، وبهذا يُشعر كلام المصنّف في الإيضاح؛ وإنما قلنا ذلك لأننا نعلم قطعاً من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات: هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة، إلى أسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب؛ ليفيد تطريةً لنشاطه وإيقاظاً في إصغائه، فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير أشياء ليست من الالتفات»^(٢). ثم عدّد من هذه الأشياء ما ظاهره الالتفات، لكنّه يخرج بهذا القيد؛ لأنه لا يفيد تطريةً النشاط وإيقاظاً الإصغاء»^(٣).

والسَّعد زاد قيداً يجعل الالتفات حاملاً لفائدة في الخطاب، فالأ تكتن لم يكن في الكلام التفاتٌ، وقيدَه مستخرج من كلام أئمة البلاغة - كما سيأتي - ومستنبطٌ من روحها. لكن غيره زاد قيداً ليس فيه هذا المغزى البلاغي، وترفضه كثيرٌ من الأمثلة التي استقرّ عند علماء البلاغة أنّها من الالتفات، فكان هذا القيد محلاً لسهامه، فقال: «ومن الناس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيداً: وهو أن يكون التعبيران في كلامين، وهو غلطٌ؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِيُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١]، فيمن قرأ بياء الغيبة، فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، ثم من الغيبة إلى التكلم، مع أنّ قوله: ﴿مِنْ آيَاتِنَا﴾ ليس بكلام آخر، بل من متعلقات ليريه ﴿ومتّماته﴾^(٤).

(١) الإيضاح ١/ ١٥٧.

(٢) المطول ١٣١، ويعني بالمصنّف: القرويني. وسيأتي لهذا تفصيل في ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٣) انظر الأمثلة في المطول ١٣١.

(٤) المطول ١٣١. و(ليريه) قراءة الحسن انظر الكشاف ٢/ ٤٣٧، والبحر المحيط ٦/ ٦، =

من تحقيق كلام السَّعد السَّالف يظهرُ اعتمادُه على الزَّمخشريِّ في القيدِ الذي زاده، فالزَّمخشريُّ هو الذي ذَكَرَ فائدة الالتفات تلك^(١)، وإن لم يجعلها قيداً له، لذا احترز السَّعد في كلامه، فقال: (من إطلاقاتهم واعتباراتهم). ولا يُعترض على السَّعد بأنَّ كلامَ الزَّمخشريِّ غير مُسَلَّم له لأنَّ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) قد شَنَعَ عليه فيه^(٢)، فالإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ) كفانا همَّ ابن الأثير إذ نقض كلامه عروءة عروءة^(٣). ولعلَّ السَّعد أخفى ذكر الزَّمخشريِّ ههنا، ونَسَب مذهبه إلى الجمع اتقاءً لما يَرُدُّ عليه من ابن الأثير.

والآية التي استشهد بها السَّعد في الردِّ على مَنْ زاد قيداً ما قد صرَّح بوقوع الالتفات فيها الزَّمخشريِّ أيضاً^(٤)، ولعله لم يصرَّح به لكثرة مَنْ قال بالالتفات في الآية^(٥)، فيكون إخفاء ذكر الزَّمخشريِّ أقوى لاحتجاجه، لأنَّ الإطلاق ههنا خيرٌ من التقييد.

وثمة قولانٍ تطبيقيان في الالتفاتِ في أبياتِ لامرئ القيس، ساق السَّعد الرد عليهما في كتبه، وأحدهما رده القزوينيِّ قبله^(٦).

= والدرِّ المصون ٧ / ٣٠٧. ونقل السبكي هذا القيد عن أرباب هذا العلم وناقشه، انظر عروس الأفراح ١ / ٤٧٠ و ٤٧٧ - ٤٧٨.

(١) انظر الكشاف ١ / ٦٤.

(٢) انظر المثل السائر ٢ / ١٣٦.

(٣) انظر الطراز ٢ / ١٣٣ - ١٣٥.

(٤) انظر الكشاف ٢ / ٤٣٧.

(٥) انظر المثل السائر ٢ / ١٣٨، ومقدمة تفسير ابن النقيب ٢٠٢.

(٦) انظر المطول ١٣٢، وحواشي الكشاف اللوح ١٣ / أ، والإيضاح ١ / ١٦٠، وثمة ردود أخرى للسَّعد شبيهةً بهذا من جهة التطبيق، تُلتمس في المطول ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٧١.

د - نوع القصر في آية :

ومن تلك الآراء التي نقلها السَّعْدُ ورَدَّها ما نقله من قوله: «قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] معناه دينكم مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ (لكم)، ولا يتَّصف بـ (لي)، وديني مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ (لي) ولا يتَّصف بـ (لكم)، فهو من قَصْرِ الموصوفِ على الصفةِ دونَ العكسِ كما توهمَهُ البعضُ»^(١).

هـ - في شرائط حسن الاستعارة والتمثيل :

ومن ذلك أنَّ السَّعْدَ حيث شرحَ كلامَ القزوينيِّ من أنَّ حُسْنَ كلِّ من الاستعارة التَّحقيقية والتمثيل الذي على سبيل الاستعارة برعاية جهات حُسْنِ التشبيه، كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين، وأن لا يشمَّ رائحة التشبيه من جهة اللفظ^(٢)، قال: «ومن زعمَ أنَّ من شرائطِ حُسْنِ كلِّ منهما أنَّ تكونَ مُطلقةً غيرَ معقَّبةٍ بصفةٍ أو تفرِيعِ كلامٍ ملائمٍ لأحدٍ من الطرفين فقد أخطأ؛ لأنَّ المرشحة من أحسنِ أنواعِ الاستعارة. نعم المجردةُ ناقصةُ الحُسْنِ بالنسبةِ إلى المرشحة كما مرَّ»^(٣).

و - زعمهم أن التجريد على حذف المضاف :

ويدخلُ في هذا قولُ السَّعْدِ: «وزعمَ بعضهم أنَّ (من) التجريدية، و(الباء) التجريدية على حذفِ المضاف، فمعنى قولهم: (لقيتُ من زيدٍ أسداً) لقيتُ من

(١) المطوَّل ١٨٤، وانظر المفتاح ٣٢١، والإيضاح ١ / ١٩٣، وثمة كلام عليها في تقرير الشمس الإنبائي ٢ / ٤٣٩.

(٢) انظر المطوَّل ٤٠٤، والمفتاح ٤٩٧، والإيضاح ٢ / ٤٥٣.

(٣) المطوَّل ٤٠٤، والذي مرَّ أنَّ «الترشيحَ أبلغُ من الإطلاق والتجريد» المطوَّل ٣٧٨.

لِقَائِهِ أَسَدًا، والغرضُ تشبيهه بالأسد، وكذا معنى: (لَقِيتُ بِهِ أَسَدًا) لَقِيتُ بِلِقَائِهِ أَسَدًا^(١).

فردّه عليه السَّعْدُ بقوله: «ولا يخفى ضَعْفُ هذا التقدير في مثل قولنا: (لي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ)؛ لفواتِ المبالغةِ في تقدير: حَصَلَ لِي مِنْ حَاصِلِهِ صَدِيقٌ. فليُتَأَمَّلْ»^(٢).

وردَّ السَّعْدُ ههنا معتمدٌ على تذوقِ بلاغةِ الأساليبِ وتبَّعها.

ز - منعهم القول: في القرآن أسجاع:

وعلق السَّعْدُ على قول القزويني: «وقيل: لا يقال في القرآن أسجاع، بل يقال: فواصل»^(٣) = بقوله: «رعايةٌ للأدبِ وتعظيمًا له؛ إذ السَّجْعُ في الأصل هديرُ الحمامِ ونحوه. وقيل: لعدم الإذنِ الشرعي»^(٤). فردَّ السَّعْدُ هذا بقوله: «وفيه نظرٌ؛ إذ لم يقل أحدٌ بتوقُّفِ أمثالِ هذا على إذنِ الشارع، وإنما الكلامُ في أسماءِ الله تعالى»^(٥).

وقد ناقش العلامة طاهر الجزائري هذه المسألة مناقشةً طويلة^(٦)، وساق هذا القول الأخير^(٧)، لكنه لم يتعرض لردّه. وردَّ السَّعْدُ ههنا يدلّ على أنه قد

(١) المطول ٤٣٢، وانظر في معنى التجريد أسرار البلاغة ٣٣٤، ومفتاح العلوم ٤٦٣، والمثل السائر ٢/ ١٣٢ - ١٣٣، والمطول ٣١٠ - ٣١١.

(٢) المطول ٤٣٢.

(٣) التلخيص ٤٠٠، وانظر المطول ٤٥٥.

(٤) المختصر ٤/ ٤٥١.

(٥) المختصر ٤/ ٤٥١.

(٦) انظر كتابه التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٢٥٨ - ٢٧٥.

(٧) انظر التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٢٦١.

يلجأ إلى علم الكلام في مناقشة مسائل البلاغة، إن اضطره أحدٌ إلى ذلك .

* * *

خاتمة

وبهذا يكون هذا الفصل قد استوفى مباحثه، وقد ظهر منها كثرة الآراء البلاغية التي رُدّها السَّعدُ، ولم تكن تلك الردود مختصةً ببلاغيٍّ دون غيره، وهذا يدلُّ على توسُّع السَّعدِ في الاطلاع على آراء البلاغيين والنظر فيها، ويدلُّ على اجتهاده في هذا العِلْم، فلم يكن مقلداً تقليداً من غير نظرٍ أو تأمُّل، بل كان مستقلاً في آرائه غاية الاستقلال، لا يمنعه من ردِّ رأيٍ شهرةٌ صاحبه ومكانته، ولا كثرةُ القائلين به .

وظهر أن السَّعدَ غالباً ما يصرِّح بذكر البلاغيِّ الذي يردُّ رأيه إذا كان عالماً مشهوراً في هذا الفن، ويغمُّ أمره إذا كان على غير ذلك، على نحو ما مضى في المبحث الخامس كلُّه، وقد يردُّ على بعض النحاة إن اجتهدوا في آراء بلاغية على نحو ما كان من ردِّه على ابن الحاجب .

وردوده متنوعة تمسّ جوانب عدة من المادة البلاغية كالتمثيل والتطبيق والاستدلال وغيرها، وتعتمد طرائق عدّة، من الاعتماد على القرآن وتتبع أساليبه، والاستشهاد بأقوال العلماء، والاعتماد على الفهم الصحيح للغة، أو التَّحقيق في مسائل النحو، وقد ينزِع إلى طرائق الأصوليين في التدقيق في المصطلحات والعبارات خدمةً لِلِغَةِ العِلْم، وإن أورث ذلك ابتعاداً عن جانب الذوق في البلاغة، وقد يعتمد في الردود على علم الكلام إن أُحوجَ إلى ذلك .

وبالجملة ردوده قائمة على التَّجَلَّة والتوقير لعلماء البلاغة، جانب في

أكثرها التعنيف والتجريح، إلا أن يشتد الوهم من صاحب الرأي، فيترك ذكره ويشتد في الرد عليه ما شاء.

على أن ما مضى من ردوده في المباحث الأربعة لا يعني أن عنايته بأراء الجرجاني والزمخشري والسكاكي والقزويني كانت منصرفة إلى النقد وحده، بل كان من جهة ثانية يوضح ما أشكل من آرائهم على غيره فأخطأ في فهمها، ويدفع عنها ما يراه بعيداً عن الصواب من ردود غيره عليها، على نحو ما سيظهره الفصل الآتي.





رَفْعُ الشَّيْءِ

تحرير التفتازاني

ما أشكل من كلام البلاغيين

- المبحث الأول: تحريره ما أشكل من كلام الجرجاني.
- المبحث الثاني: تحريره ما أشكل من كلام الزمخشري.
- المبحث الثالث: تحريره ما أشكل من كلام السكاكي.
- المبحث الرابع: تحريره ما أشكل من كلام القزويني.

مكتبة
الديور والوطنية



الفصل الثالث

تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام البلاغيين

مقدمة

خُصِّصَ هذا الفصل لآراء التفتازاني في الكشف عما أشكل من كلام البلاغيين، وكانت عنايته تلك مصروفةً إلى بلاغيين أربعة هم الجرجاني والزَّمَخْشَرِيُّ والسَّكَّاكِيُّ والقَزْوِينِيُّ؛ فقَسَّمت مباحثه عليهم، عسى أن يخرج القاريء بنظرة كلية في فهم كلام كلِّ منهم، يستخرجُها من مُجمل تأويلات السَّعد ووجهات نظره في المُشكِل من كلامهم، على نحو ما مضى في الفصل السالف.

واختير لعمل السَّعد هذا أن يسمَّى (تحريراً) تأسياً بالسَّعد نفسه؛ إذ أُطلق هذه الكلمة على ضروبٍ من الاجتهاد تُشبه ما اشتمل عليه هذا الفصل، فقال: «وتحريرات توضحلُّ بها على التَّحقيق الشُّبه، ويسكُتُ عندها المنطقُ المُفَوِّه، ويندفع ما في بعضِ الحواشي من الميَل، أو وقع لبعضِ الأُفهام من الزَّلل»^(١).

ولن أقفَ في هذا الفصل عند كلِّ مُشكل من كلامِ البلاغيين؛ لأنَّ ذلك كثيرٌ، ويختلف باختلاف الأُفهام، بل اشترطتُ - في الغالب - أن يكونَ هذا المُشكل مما وقع فيه وهمٌ لأحدهم؛ لتتاح المقارنة بينه وبين السَّعد في الفهم، أو مما بُني عليه حُكمٌ كاعتراضٍ على صاحبه أو ردُّ عليه وتخطئة له؛ لإبراز رأي

(١) حواشي الكشاف اللوح ١/ أ.

السَّعْدُ فِي نَقْضِ ذَلِكَ الْحُكْمِ اعْتِمَاداً عَلَى فَهْمِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَشْكَلُ قَدْ نَبَهَ عَلَى غَمُوضِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اجْتَهَدَ السَّعْدُ فِي بَيَانِ وَجْهِ الْغَمُوضِ مِنْ جِهَةٍ، ثُمَّ كَشَفَهُ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ.

وَبِالْجُمْلَةِ هَذَا الْفَصْلُ يُمَثِّلُ قِرَاءَةَ خَاصَّةً لِلسَّعْدِ فِي كَلَامِ الْبَلَاغِيِّينَ، فِي مَوَاضِعَ خَاصَّةً مِنْ غَامِضِ كَلَامِهِمْ.

* * *

المبحث الأول

تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام الجرجاني

مَضَى فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ أَنْ كُتِبَ الْجُرْجَانِيُّ كَانَتْ مِنْ أَمِّهِ الْمَصَادِرِ الْبَلَاغِيَّةِ لِلسَّعْدِ، وَأَنَّهُ أَكْثَرَ مِنَ النِّقْلِ عَنْهَا لِأَغْرَاضٍ شَتَّى، حَتَّى كَادَتْ كُتْبُهُ تَسْتَوْلِي عَلَى جُمْلَةِ كَلَامِ الْجُرْجَانِيِّ، مَعَ إِعَادَةِ تَرْتِيبِ الْكَلَامِ وَفَقَّ الْكُتُبِ الَّتِي كَانَ يَشْرَحُهَا، وَإِعَادَةَ قِرَاءَةِ الْكَلَامِ عَلَى نَحْوِ فَهْمِهِ، وَكَانَتْ خُصُوصِيَّةَ السَّعْدِ أَشَدَّ مَا تَظْهَرُ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُشْكَلَةِ، فَيَبْرُزُ فِيهَا رَأْيُهُ فِي فَهْمِ كَلَامِ الشَّيْخِ، وَذَلِكَ يَنْقَسِمُ فِي جَوَانِبِ عِدَّةٍ، هِيَ:

١ - إِضْحَاحٌ مَا خَفِيَ مِنْ مَقْصُودِهِ لِتَفْرُقَ كَلَامَهُ فِيهِ:

أ - فَهْمُ الْقَزْوِينِيِّ مَرَادَ الْجُرْجَانِيِّ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى:

مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُشْكَلَةِ فِي كَلَامِ الْجُرْجَانِيِّ مَا أَخْطَأَ بَعْضُ الْبَلَاغِيِّينَ فِي فَهْمِ مَرَادِهِ مِنْهَا لِتَفْرُقَ كَلَامَهُ فِيهَا وَاحْتِيَاجُهَا إِلَى زِيَادَةِ تَأْمُلٍ وَنَظَرٍ، عَلَى نَحْوِ مَا وَقَعَ لِلْقَزْوِينِيِّ فِي فَهْمِ مَذْهَبِ الْجُرْجَانِيِّ فِي أَمْرِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، إِذْ اخْتَلَسَ الْقَزْوِينِيُّ لِبَيَانِ مَرَادِ الشَّيْخِ فِيهَا لَمَحَّةً خَاطِفَةً أَوْدَعَهَا كِتَابَهُ التَّلْخِيصَ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقْنَعْ

بدالاتها على ما يريد فرادها بياناً وتصريحاً في كتابه الإيضاح، فنقل السَّعد ذلك البيان في شرحه على التلخيص.

ومَوْضِعُ البيانِ في كلامِ القزوينيِّ أنه رأى الجرجانيّ يذكرُ في مواضعٍ من الدلائل أن الفصاحةَ صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى، وإلى ما يُدَلُّ عليه باللفظِ دون اللفظِ نفسه، وفي بعضها أن فضيلةَ الكلامِ للفظه لا لمعناه، حتى إن المعاني مطروحةٌ في الطريق، فَوَجْهُ التوفيقِ بينَ الكلامِ - في رأيه - أن الجرجانيّ أرادَ بالفصاحةَ معنى البلاغة كما صرَّح به، وحيثُ أثبتَ أنها من صفات الألفاظِ أرادَ أنها من صفاتها باعتبارِ إفادتها المعاني عند التركيب، وحيثُ نفى ذلك أرادَ أنها ليستُ من صفات الألفاظِ المفردة، والكلمِ المجردة من غير اعتبارِ التركيب، وحينئذٍ لا تناقضَ لتغايرِ محلِّ النفي والإثبات^(١).

* نقدُ السَّعدِ فَهْمَ القزوينيِّ ورأيه في فهمِ كلامِ الشَّيخِ :

والسَّعد بعد أن نقلَ ما سَلَفَ مِنْ فَهْمِ القزوينيِّ كلامِ الشَّيخِ ردهً بقوله : «فكأنه لم يتصفح دلائل الإعجاز حقَّ التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشَّيخ، فإنَّ محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلقُ على معنيين : أحدهما . . . [يرجعُ] إلى نفسِ اللفظ، والثاني وَصَفٌ في الكلام يقع به التفاضل، ويثبتُ الإعجاز، وعليه يطلقُ البلاغة والبراعة والبيان . . . والموصوف بها عرفاً هو اللفظ . . . والنزاع في أن منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ أم المعنى، والشَّيخ يُنكر على كلا الفريقين؛ ويقول : إنَّ الكلام الذي يدقُّ فيه النَّظر، ويقع به التفاضل هو الذي يدلُّ بلفظه على معناه اللغوي، ثمَّ تجدُ لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود، فهناك (ألفاظاً) و(معاني أول) و(معاني ثوان)، فالشَّيخ يُطلقُ

(١) انظر التلخيص ٣٥، والإيضاح ١/ ٨٢-٨٢، والمطول ٢٨.

على (المعاني الأول) بل على ترتيبها في النفس، ثم على ترتيب الألفاظ في النطق على حدّوها اسم (النّظْم) و(الصُّور) و(الخواصّ) و(المزايا) و(الكيفيات) ونحو ذلك، ويَحْكُمُ قطعاً بأنّ الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها، وأنّ الفضيلة التي بها يستحقّ الكلام أن يُوصَفَ بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك إنّما هي فيها، لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف، ولا في (المعاني الثواني) التي هي الأغراض التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها، فحيثُ يُثَبِّتُ أنّها من صفات الألفاظ أو المعاني يريدُ بهما تلك (المعاني الأول)، وحيثُ ينفي أن يكون من صفاتهما يريدُ بالألفاظ الألفاظ المنطوقة وبالمعاني (المعاني الثواني) التي جُعِلَتْ مطروحةً في الطريق»^(١).

ثم نبّه السَّعْدُ على أنه ليسَ هو من يَحْمِلُ كلامَ الشَّيخِ على هذا، بل الشَّيخُ يصرِّحُ بذلك مراراً، وساقَ نُبْذاً من كلامِ الشَّيخِ استدلالاً بها على صحّة ما فهمه منه، وفي تلك النُّبْذِ التي لَمَّها السَّعْدُ على شَعَثٍ من دلائل الإعجاز دليلٌ على بصره به، ويكفي دليلاً على صحّة ما فهمه السَّعْدُ عِراضُ كلامه بما جاء في الدلائل^(٢)، ثم تسليمُ مَنْ جاء بعده - ممن وقفَ على كلامه هذا - له بسلامة فهمه وصحّة اعتراضه على القزويني^(٣). على أن كثيراً من الباحثين المُحدّثين قد انتهى

(١) المطوّل ٢٨ - ٢٩.

(٢) انظر المطوّل ٢٩ - ٣٠، ويقارن ما جاء فيه بالمواضع الآتي ذكر صفحاتها في دلائل الإعجاز على الترتيب ٦٤، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٤٨٢، ٥٠٨، ٢٥٦، ٣٩٩، ٥٢٢، ٦٣.

(٣) انظر حاشية الفناري على المطوّل ١٣٩، والأطول ١ / ١٩٣، حتى إنّ د. عبد الحكيم راضي جعل خطأ القزويني في فهم كلام الجرجاني باعثاً على تصنيف كتاب سماه: «ظاهرة الخلط في التراث النقدي والبلاغي بين المعنى الأدبي والمعنى الاجتماعي»، تتبّع فيه أثر كلام القزويني فيما وقع فيه كثيرٌ من المُحدّثين من لبس في فهم كلام =

بهم نظرهم في كلام الجرجاني إلى ما يوافق - في جملته - فهم السعد له^(١).

- بين فهم السعد وفهم لاحقيه:

على أن مقارنة ما فهمه السعد من كلام الشيخ بما جاء عند لاحقيه تكشف عن موضعي إشكال، إمساسهما بأمر المعاني الأول والمعاني الثواني، فقد أدير على هذين المصطلحين كلام كثير.

- مقصود السعد بالمعاني الأول والمعاني الثواني:

أما أول الإشكاليين وأيسرهما فيظهر في اختلاف حواشي المطول في مقصود السعد من المعاني الأول والمعاني الثواني^(٢).

أما المعاني الثواني فبيان السعد عنها لا تشوبه شائبة تحمّل على الظن فيما يريده، وقد مضى نصّه على معناها في المطول، ودونك نصّه في شرح المفتاح؛ لتنفى أن يكون السعد قد حادّ عن ذلك المراد، يقول: «... المعاني الثواني التي هي الأغراض التي يقصد إثباتها كالوصف بالجمال والشجاعة

= الجرجاني، وذكر أنهم لو تنبّهوا على كلام السعد لتجنبوا كثيراً من الجهد، انظر كتابه ١١ - ٢٤، ١٢٩ - ١٣١.

(١) انظر الصورة في الشعر العربي ١٦، والتركيب اللغوي للأدب ٧، وتاريخ النقد الأدبي ٤٢٢ - ٤٢٥، وعبد القاهر الجرجاني (د. مطلوب) ١٩٥ - ١١٨، والمُدخل إلى كتابي عبد القاهر ٨٣، والبلاغة العربية جذورها وامتدادها ٣٦٦ - ٣٧١، وقضية اللفظ والمعنى ٣٩ ٤٢، ٣٦٤ - ٣٧٧، والاستدلال البلاغي ٤٨ - ٦٣، وزاد فيه على فهم السعد بعض الدقائق المهمة.

(٢) بسط خلافهم ذلك في حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ١٣٥ - ١٣٦. وعدلت عن نقل خلافهم إلى بيان مراد السعد، لأنّ خلافهم لفظي، يفرضه الوقوف على كلام السعد في غير المطول من كتبه، إذ أكثرهم اكتفى بعبارة المطول.

والسماحة مثلاً»^(١) وهو محصول كلام الشيخ في الدلائل^(٢)، زاده السعد فضل بيان.

وأما المعاني الأول فهي المفهومة من أنفس الألفاظ، كما صرح الشيخ في الدلائل، وهو ما قرره السعد عنه في كتبه، قال في المطول: «وإذا وصفوا اللفظ بما يدلُّ على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دل على المعنى الثاني»^(٣)، وجاء بما هو أبين من هذا في شرح المفتاح، فقال: «... المعاني الأول التي يدلُّ عليها بالألفاظ...»^(٤).

ثم صرح السعد بأن ترتيب هذه المعاني الأول في النفس، ثم ترتيب الألفاظ في النطق على حدِّها، وتصويرها بالصُّور المختلفة، والكيفيات المُتميزة، هو المُسمَّى عند الشيخ بالنَّظْم^(٥).

وأما ما ذكره السيالكوتي (ت ١٠٦٧هـ)، وتبعه في ذلك باحثٌ معاصرٌ، من أن السعد قد اضطرب ههنا، ففسر المعاني الأول مرةً بالمدلولات التركيبية، ومرةً بالكيفيات^(١) = فيدفعه أن السعد حين وقع في كلامه ما يُفسر المعاني الأول بالكيفيات كان في سياق ما نقله عن الشيخ من أن القدماء تجوزوا فعبروا عن

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٢ / أ، والمطول ٢٩، ولا ضير إن نظرنا في حواشي الكشاف اللوح ١٨٥ / ب؛ ففيها إيجاز وإحالة على المطول.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢٦٢ و ٢٦٤.

(٣) المطول ٢٩.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٢٢ / أ، وانظر المطول ٢٩، ودلائل الإعجاز ٢٥٩.

(٥) انظر المطول ٢٩، وشرح المفتاح اللوح ٢٢ / أ، وحواشي الكشاف اللوح ١٨٥ / ب.

(٦) انظر استدراقات السعد على الخطيب ٥١ - ٥٢، والإحالة على السيالكوتي منه، وانظر حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ١٣٥.

ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب^(١). ولعلّ هذا ما عناه العلامة التّهانويّ حين قال: «وقد تسمّى المعاني الأوّل بالخصوصيات والكيفيات الزائدة على أصل المعنى، وبالصُّور والخواصّ والمزايا مجازاً»^(٢).

- حدود إطلاق المعاني الأوّل والمعاني الثواني عند الجرجانيّ:

وأما ثاني الإشكاليين وأعسرهما فهو في إطلاق المعاني الأوّل والمعاني

الثواني؛ أيقتضّر في ذلك على الكناية والاستعارة والتمثيل، أم يشملها وغيرها؟

فذهب جمهور الباحثين المُحدثين إلى أنّ الشّيخ أطلق المعاني الأوّل

الدالة على المعاني الثواني في باب الكناية والاستعارة والتمثيل^(٣). وكلام السَّعد

نصّ في أنّ الشّيخ يستعملهما في نوع من الكلام له خصوصية ما، لكنه لم ينصّ

على أنّ ذلك مقصورٌ على تلك الأبواب الثلاثة.

هذا هو موضع الإشكال، وهو شيء لعله لم يقع في كتب القدماء،

وما كُتب على كلام السَّعد من شروح وتعليقات فيه موافقةٌ تامة للسَّعد في هذه

الناحية، فهم يصرحون بأنّ المعاني الأوّل والمعاني الثواني شيء يُطلق في البيان

(١) انظر المطوّل ٢٩ عن دلائل الإعجاز ٦٤.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٦٠١ / ٢.

(٣) انظر المدخل إلى كتابي عبد القاهر ٨٣، وتاريخ النقد الأدبي ٤٢٩، والصورة البلاغية

١٠٨ - ١١٢، والبلاغة العربية جذورها وامتدادها ٣٧٠ - ٣٧١، والبلاغة والأسلوبية

٥٨ - ٥٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٦٣٣ - ٦٣٤، وإشكالية القراءة ١٨١ - ١٨٢،

وذكر د. خالد ميلاد أنّ ما ذهبوا إليه يُعارض ما يُفهم من السَّكّكيّ فيها، انظر المعنى

عند البلاغيين (ضمن صناعة المعنى وتأويل النصّ) ١٦٥ - ١٦٧، ومال د. شكري

المبخوت إلى الأخذ بالمفهوم الموسع لها، لا أنّ يقتصر في فهم كلام الجرجانيّ على

ما ذُكر. انظر له الاستدلال البلاغي ٦٥ وما بعدها.

والمعاني على حدِّ سواء^(١).

ولكلِّ من الفريقين أدلته من كلام الشَّيخ، فلا بد من هَدْمِ بمناقشة هذه الأدلة، وبناءً باستحضار نصوص أخرى من كلام الشَّيخ تقطعُ بصحة أحد القولين أو تكاد.

- الاستدلال على صحة فهم السَّعد مذهب الجرجاني:

ثمة نصٌّ للشَّيخ يكاد الباحثون المُحدثون يُجمعون على الاستدلال به لهذه القضية، حتى صار علامةً عليها، وهو قوله: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضربٌ آخر أنت لا تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصلُّ بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على (الكناية) و(الاستعارة) و(التمثيل)... أو لا ترى أنك إذا قلت: (هو كثيرٌ رمادٍ القدر)... لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدلُّ اللفظ على معناه الذي يوجه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من (كثير رمادٍ القدر) أنه مضياف... وإذ قد عرفت هذه الجملة، فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: (المعنى) و(معنى المعنى)...»^(٢).

ثم رأوا أن الشَّيخ حيثما ذكر المعاني الأوَّل المفضية إلى المعاني الثواني مثلاً لها بأمثلة (الكناية) و(الاستعارة) و(التمثيل)^(٣).

(١) انظر حاشية الفناري على المطوَّل ص ٢٩، وحاشية الدسوقي ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) انظر الدلائل ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٨.

ولاشك أن ظاهر عبارة الشيخ يساعد على ذلك الفهم، لكن الشيخ كأنه أراد بقوله: «ومدار هذا الأمر...» أنه حيثما كانت كناية أو استعارة أو تمثيل فثم معانٍ أول تفضي إلى معانٍ ثوانٍ، لا أن هذا مقصورٌ عليها وحدها، ولعل هذا ما يظهر من النظر في نظم كلام الشيخ، وهذا ما فهمه الرازي حين لخص هذا الموضوع من كلام الشيخ فقال: «... واعلم أن الكناية والمجاز والتمثيل لا تقع إلا في هذا القسم»^(١)، يريد ما فيه المعنى ومعنى المعنى.

ويعضد هذا ما ذكره السعد نفسه في تفسير عبارة مثلها وقعت في كلام السكّاكبي والقزويني، فقال: «وإنما قال: (مدارٌ قرينتها على كذا) لجواز أن تكون القرينة غير ذلك...»^(٢).

بل إن في كلام الشيخ نفسه ما يكشف عن مراده هذا، إذ يقول تحت فصل سماه (في اللفظ يُطلق والمراد به غيره): «اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين: (الكناية) و(المجاز)»^(٣) فلا بد أن يكون مراده بـ (يدور) ما ذكر قبل، وإلا لما صحَّ قوله: إن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية، فإن قصره على الكناية والمجاز يجعل له غاية وحداً ينتهي إليهما.

ودليل آخر من كلام الشيخ، لعله أسفى لما في الصدر من الشك وأقرب إلى تلج اليقين، ما ذكره حين فسّر قولهم: «لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من

(١) نهاية الإيجاز ٣١.

(٢) المطول ٣٧٧.

(٣) دلائل الإعجاز ٦٦.

معناه إلى قلبك . . .»^(١) بقوله: «وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر، إذا كان ذلك مما يُدرك بالفكر، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سَمْعِهِ للكلام. وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية، لأنَّ طريق معرفتها التوقيف، والتقدم بالتعريف. وإذا كان ذلك كذلك عَلِمَ عَلِمَ الضرورة أن مَصْرِفَ ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأوّل الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني، ووسيطاً بينك وبينه، متمكناً في دلالته . . . يُسفر بينك وبينه أحسن سفارة . . .»^(٢) ثم ضرب لذلك أمثلة من الكناية والاستعارة والتمثيل، ولما هو بالصدّ من ذلك في قصور اللفظ عن أداء المعنى، ولما فرغ من ذلك قال: «ويجري لك هذا الشرح والتفسير في (النّظم) كما جرى في (اللفظ)»^(٣). فهو قد جعل كون المعنى الأوّل متمكناً في دلالته على المعنى الثاني، من شرط البلاغة لا بعض أبوابها، وإن كانت أمثلته التي ساقها قائمة على أبواب الكناية والاستعارة والتمثيل، فقد جعل ذلك يجري في النّظم أيضاً، ودونك شاهداً على ذلك من النظم، إذ قال الشيخ في حديثه عن تقديم (الشركاء) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: «. . . أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجنّ شركاء، وعبودهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإنّ تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجنّ، ولا غير الجنّ»^(٤)، «يُزاد في المعنى من

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٧.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٧.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٧١.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٨٦.

غير أن يُزاد في اللفظ، إذ قد ترى أن ليسَ إلا تقديمٌ وتأخيرٌ»^(١).

ولعلَّ خير نصٍّ يُختم به بيان مذهبِ الشَّيخ في ذلك قوله: «وإذا ثبت ذلك، ظهر منه أنه لا معنى لقولنا: (كثرة المعنى مع قلة اللفظ) غير أن المتكلم يتوصَّل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد، لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ، لاحتاجَ إلى لفظٍ كثير»^(٢).

فهذه كلها أدلة من كلام الشَّيخ تؤكد أنه أطلق المعاني الأولى الدالة على المعاني الثواني على كلِّ كلام في البلاغة له خصوصية ما، وهذا عين ما فهمه السَّعد منه، لا أنه يُطلقها على الكناية والاستعارة والتمثيل، كما فهم أكثر المُحدثين.

- الاستدلال بكلام القرطاجني:

وللمرء أن يأنسَ في هذا الباب بكلام حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، وإن كان خارجاً عما يُراد ههنا من بيان مذهب الشَّيخ، فهو يزيد النفس اطمئناناً، إذ يقول: «والمعاني الشعرية منها ما يكون مقصوداً في نفسه بحسب غرض الشعر، ومعتماً إيراده، ومنها ما ليس بمعتمد إيراده، ولكنه يُورد على أن يُحاكى به ما اعتُمد من ذلك، أو يُحال به عليه، أو غير ذلك. ولنسَمَّ المعاني التي تكون من متن الكلام، ونفسِ غرضِ الشعر المعاني الأولى»^(٣) و... المعاني التي تدلُّ على

(١) دلائل الإعجاز ٢٨٨.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٦٤. تنبَّه على هذا النص المهم ودلني عليه د. صمود في التفكير البلاغي عند العرب ٤١٤ - ٤١٥. وإن كان هو لم يربطه بما بُحِثَ ههنا من فهم كلام الشَّيخ؛ إذ ورد عنده في سياق مختلف.

(٣) منهاج البلغاء ٢٣.

مقاصد المتكلم واعتقاداته وأحكامه . . . معانٍ ثوانٍ»^(١) «فتكون معاني الشعر منقسمة إلى أوائل وثوانٍ»^(٢). فأطلقها حازمٌ، كما هو واضح، على معاني الشعر عامةً، ولم يقيدَها بمباحث البيان.

ب - فهم القزويني رأي الجرجاني في (كلّ) مع النفي :

وشبيهة بما مضى ما أخذه السَّعد على القزويني، فيما التبسَ عليه من بيان رأي الجرجاني في كلمة (كلّ)، إذ قال القزويني في تقرير مذهب الجرجاني: «... عبدُ القاهر: إن كانت كلمة (كلّ) داخلةً في حيِّز النفي بأن أُخِرت عن أداته نحو»^(٣):

ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يدرُكُه

أو معمولة للفعل المنفي، نحو: (ما جاء القومُ كلُّهم)، أو (ما جاء كلُّ القوم)، و(لم آخذ كلَّ الدراهم)، أو (كلَّ الدراهم لم آخذ)، توجهَ النفي إلى الشمولِ خاصةً، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصفِ لبعضٍ أو تعلُّقه به، وإلا عمَّ»^(٤).

- اعتراض السَّعد على القزويني:

قال السَّعد في قول القزويني: (أو معمولة للفعل المنفي): «إما أن يكون عطفاً على (داخلةً في حيِّز النفي)، وإما أن يكون بتقدير فعلٍ عطفاً على

(١) منهاج البلاغ ١٤ .

(٢) منهاج البلاغ ٢٣ و ٢٠٦ . وعرفتُ هذه المواضع من معجم المصطلحات البلاغية .
د . أحمد مطلوب، على أنه ذهب إلى ما ذهب إليه المُحدثون، من أن ذلك لا يكون إلا في صور البيان، مع إحالتها على كلام حازم .

(٣) صدر بيت للمتنبي في ديوانه ٤٧٢، عجزه: «تجري الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ» .

(٤) التلخيص ٨٦ - ٨٨ .

(أُخِّرَتْ): والمعنى أو جعلت معمولةً. وكلاهما ليس بسديد؛ لأنّ كلاً من الدخول في حيِّز النفي والتأخير عن أداة النفي شاملٌ لوقوعها معمولةً للفعل المنفي، فلا يحسُن عطفه عليه بـ (أو)... وإنما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ، وهو قوله: (إذا أدخَلتَ كلاً في حيِّز النفي بأن تقدّم النفي عليه لفظاً أو تقديراً): يعني كما إذا قدّمته على الفعل المنفي العامل فيه فإنّه مؤخر تقديراً؛ لأنّ مرتبة المعمول التأخير عن العاهل»^(١).

- سبب إشكال كلام الجرجانيّ على القزويني:

لعلّ الذي أوقع القزويني فيما اعترض عليه السّعد فيه، ووقع ذلك في عبارة الجرجانيّ نفسه، إذ قال في أوّل حديثه عن (كلّ): «وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كلّ) والفعل منفيّ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان، وبعضاً لم يكن. تقول: (لم ألق كلّ القوم)...»^(٢).

والقزويني يلخصُ كلام الجرجانيّ، فأخذ هذا الكلام، ولعله لم ينتبه على أنّ الجرجانيّ عاد في موضع آخر ليوضح أن كلامه هذا خاصّ بما كان حرف النفي فيه ملازماً للفعل، لا على إطلاقه في (كلّ)، فقال: «واعلم أنّه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة، وإنما التأثير لأمرٍ آخر، وهو دخول (كلّ) في حيِّز النفي، وأن لا يدخل فيه. وإنما علّقنا الحكم في... سائر ما مضى بإعمال الفعل، وترك إعماله، من حيث كان إعماله فيه يقتضي دخوله في حيِّز النفي، وترك إعماله يُوجب خروجه منه، من حيث كان الحرف النافي [فيه]... حرفاً لا ينفصل عن الفعل، وهو (لم) = لا أن كونه معمولاً

(١) المطوّل ١٢٤ - ١٢٥، وكلام الشيخ في دلائل الإعجاز ٢٨٤.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧٨.

للفعل وغير معمولٍ، يقتضي ما رأيتَ من الفرق»^(١).

ولعلّ القزويني غفل عن هذا لتباعده من الكلام الأول، فأخذ الكلام الأول وجعله أصلاً عاماً نسبته إلى الجرجاني، فاعتراض السعد عليه حقٌّ، وإن كان قد رأى السببَ تغييرَ القزويني عبارة الشيخ.

وما نقله السعد من كلام الجرجاني حين اعترض على القزويني هو آخر ما ذكره الجرجاني في هذه المسألة، وفي هذا تنبيه على أمر خطير، وهو التريث في استنباط الأصول من كلام القدماء، فلعلهم نبهوا في مواضع لاحقة، على ما يمكن أن يلتبس من كلامهم في مواضع سابقة.

على أن القزويني قد أورد كلام الجرجاني على الجادة في كتاب الإيضاح، ولم يسلك فيه مسلكه في كتاب التلخيص السابق عليه، وليس في هذا عجبٌ، فلعلّ القزويني قد اهتدى بعدُ إلى كلام الجرجاني الذي نبّه فيه على ما نبّه، فتنبه وعدل عما كان عليه. لكنّ العجيب أن يُهمل السعد الإشارة إلى ذلك، وهو معنيٌّ بكتاب الإيضاح أيّما عناية، ما ترك فيه موضعاً يستطيع الاعتراض عليه إلاّ فعل، فليس لأحدٍ أن يقول: إن السعد يشرح التلخيص، وما جاء في الإيضاح ليس من شأنه.

٢ - حملُ بعض كلامه على غير مراده:

- التعليق على التشبيه في بيت بشار:

وذلك فيما نقله السعد من وهم أحدهم في فهم مراد الجرجاني، لكن لا لتفرّق كلامه ههنا، ولا لتغييره عبارة الجرجاني، بل لقصور الفهم، فقد نقل السعد تعليق الجرجاني على بيت بشار^(٢):

(١) دلائل الإعجاز ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) ديوانه ١ / ٣١٨، وهو في ديوان المعاني ٢ / ٦٧، وأسرار البلاغة ١٧٤، والمطول ٣٢٣، ونهاية الإيجاز ٧٩ وتمأمٌ تخريجه ثم.

كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

بقوله: «قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه، لا تشبيه النقع بالليل في السواد من جانب، وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب، ولذلك وجب الحكم بأن (أسيافنا) في حكم الصلة للمصدر، لثلا يقع في تشبيهه تفرُّقاً، ويتوهم أنه كقولنا: (كأن ميثار النقع ليلٌ، وكأن السيوف كواكب)»^(١).

ثم قال السَّعْدُ بَعْدَ نَقْلِ تَمَامِ كَلَامِ الشَّيْخِ: «وقوله: (إن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر) معناه أنه ليس عطفاً على ميثار النقع، بل هو مما يتعلق به معنى الإثارة، لكون (الواو) بمعنى (مع)، وهذا كما يُقال في قولنا: (زيدٌ ضاربٌ عمراً وبكرًا): إن بكرًا في حكم الصلة للضرب. وليس المراد أن الميثار بمعنى المصدر على ما سبق إلى الوهم»^(٢).

٣ - تحرير خلط البلاغيين في مذهبه بين مسألة وأختها:

- بعض صور تقديم المُسند إليه:

وقد يفضي الإشكال الواقع في كلام الجرجاني إلى الخلط في مذهبه بين مسألة وأختها، على نحو ما وقع في معرفة حقيقة مذهبه في تقديم المُسند إليه، إذ أورد السَّعْدُ أمثلة كثيرة لبيان خلط الناس في مذهب الجرجاني في تقديم المُسند إليه، وكان يورد الرأي لا يذكر صاحبه، ثم يشفعه بما اعترض عليه فيه^(٣)، لكنه

(١) المطول ٣٢٣، وانظر أسرار البلاغة ١٩٥، وتصرف السَّعْدُ في كلام الشَّيْخِ بما لا يحيل المعنى.

(٢) المطول ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٣) ذكرت هذه الآراء في المطول ١٠٩ - ١١٠، وفي شرح المفتاح اللوح ١١٠ / أ - ب. وهي كثيرة متشعبة تثقل على هذا البحث.

رأى أن هذه الآراء كلها قائمة على فهم خاطيء لكلام الجرجاني، فلا تصح هي ولا ما اعترض به عليها، لذا قال السعد بعد فراغه من عرضها «هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على ألسنتهم، وهي متقاربة؛ ومنشؤها أنهم لم يحافظوا على حُصْلِ كَلامِ الشَّيخ، ولم يفرِّقوا بين تقديم المُسندِ إليه على الفعل وحرفِ النفي جميعاً، وتقديمه على الفعل دون حرفِ النفي عند قصدِ التخصيص، فجعلوا التخصيصَ في نحو: (ما أنا قُلْتُ كذا) مثلهُ في نحو: (أنا ما قُلْتُ كذا)، وليسَ هذا أوَّلَ قارورةٍ كُسِرَتْ في الإسلام!»^(١).

ثم اجتهد السعد في بيان مذهب الشَّيخ عبد القاهر، على ما فهمه من كلامه، فقال: «فَقَوْلُ: محْصُولُ كَلامِهِ: أَنَّهُ إِذَا قُدِّمَ المُسندُ إِلَيْهِ عَلَى الفِعْلِ وَحرفِ النفي جميعاً، فحكّمه حُكْمُ المُثبت، يأتي تارةً للتَّقْوِي، وتارةً للتخصيص... وإذا قُدِّمَ عَلَى الفِعْلِ دونَ حرفِ النفي فهو للتخصيص قطعاً. لكن فرقاً بين التخصيصين في النفي، فإنَّ قَوْلَكَ: (أنا ما سَعَيْتُ في حاجتِكَ) عند قصدِ التخصيص، إنما يقال لمن اعتقدَ عدمَ سَعْيٍ في حاجتِهِ، وأصابَ فيه، لكنّه أخطأ في فاعله الذي لم يسع، فزعمَ أَنَّهُ غيرُكَ، أو أنتَ بمشاركة الغير»^(٢).

ثم جاء السعد بنصوص من كلام الشَّيخ تدعمُ صحّةَ ما حققه من مذهبه^(٣)، ولعلَّ مَنْ يُنْقَلُ نظره بين الكلامين يدرك صواب ما فهمه السعد من كلام الشَّيخ.

والسعد ذكر في الكلام السالفِ كلمةَ (التقوي)؛ وَيَعْنُونَ بِهَا تَقْوِيَ الحِكم، كقولك: (هو يعطي الجزيل)، لا تريدُ تخصيصَ إعطاء الجزيل به، وأنَّ غيره لا يعطي الجزيل. وسببُ تقويهِ أَنَّ المبتدأ، لكونه مبتدأ، يستدعي أن يُسندَ إليه

(١) المطول ١١٠ - ١١١.

(٢) المطول ١١١.

(٣) المطول ١١١، عن دلائل الإعجاز ١٢٤ وما بعدها.

شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً، فيكتسي الحكم قوة^(١).

ولعل هذا المصطلح قد شرعه للناس السكّائي، ثم أخذه عنه من أخذه، وكلامه فيه مأخوذ من الشيخ عبد القاهر، والذي في عبارة الشيخ تسميته بـ (التحقيق) على السامع، أو (التمكين) في نفسه^(٢)، فتسمية السكّائي معتمدة على نظم الكلام، فهي إطلاق على الحكم الذي فيه، وكلام الشيخ معتمد على أثر الكلام في نفس السامع، وهذا فرق مهم، لم يُنبّه عليه السعد حين أخذ اصطلاح السكّائي عند تحقيقه مذهب الجرجاني.

٤ - الدفاع عنه ببيان مراه فيما ردّ عليه فيه :

- معرفة حقيقة الفاعل في المجاز العقلي :

بل إن إشكال كلام الجرجاني قد يشتدّ، فيعسر فهمه على كثير من البلاغيين، ثم يحملهم الخطأ في الفهم على مخالفته والردّ عليه، فيكون تحرير السعد هذا الموضوع بمنزلة الدفاع عن الجرجاني، ببيان وجه الصواب في فهمه كلامه، على نحو ما وقع لهم في كلامه عن معرفة حقيقة الفاعل في بعض أمثلة المجاز العقلي، وهذه مسألة خالف فيها رهط من البلاغيين الشيخ عبد القاهر، وفيهم القزويني إذ يقول: «ومعرفة حقيقته [أي المجاز العقلي]: إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَنَرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]: أي فما ربحوا في تجارتهم؛

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٢٥، وعنه في الإيضاح ١/ ١٣٩، والمطول ١١٣، ١٤٦، والتفصيل فيه ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٢٩ - ١٢٩، وذكر الشيخ سبب التقوية ١٣٢، والرازي في نهاية الإيجاز ١٨٧ - ١٨٨ مضى على عبارة الشيخ.

وإما خفية، كما في قولك: (سرّني رؤيتك) أي سرّني الله عند رؤيتك»^(١).

وقال: «اعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة...»^(٢).

- تطوّر رأي السعد في فهم كلام الشيخ وموقفه منه:

قال السعد معقّباً على كلام التلخيص: «وهذا ردُّ علي الشيخ عبد القاهر وتعريضٌ به؛ حيثُ قال: اعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت حقيقة، كما في قوله: ﴿فَمَا رِيحَتِ يَجْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]. فإنك لا تجد في نحو: (أقدمني بلدك حق لي على إنسان) فاعلاً سوى الحق... فالاعتبار إذن أن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على الحقيقة، فإنّ القدوم موجودٌ حقيقة... وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة، لم يكن مجازاً فيه نفسه، فيكون في الحكم، فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها، حتى تكون على بصيرة من الأمر»^(٣).

فاكتفى السعد في المطوّل بالتنبيه على أن القزويني بكلامه يردُّ على الشيخ ويُعرضُ به، وساق كلام الشيخ لبيّن مذهبه. ثم ساق كلاماً للرازي فيه ردُّ على كلام الشيخ^(٤). فأراد بهذا أن ينبّه على أن القزويني مسبوق إلى هذا الاعتراض، لكن السعد بعد هذا كله لم يحكم ههنا بشيء.

أما في كتابه المختصر الذي ألفه بعد المطوّل بسنوات، فقد نبّه فيه على

(١) التلخيص ٥٠ - ٥١.

(٢) الإيضاح ١ / ١٠٦.

(٣) المطوّل ٦٤، عن الدلائل ٢٩٦ - ٢٩٧ ببعض اختصارٍ وتصرفٍ في الحروف. وانظر حواشي الكشّاف اللوح ٣٤ / ب، واختصر الكلام هنا وأحال على شرح التلخيص.

(٤) المطوّل ٦٥ مختصراً عن نهاية الإيجاز ٩٦.

ما نبه عليه في المطول باختصار، ثم زاد قوله: «فزعم صاحب المفتاح أنّ اعتراض الإمام حقٌّ، وأنّ فاعلَ هذه الأفعالِ هو اللهُ تعالى، وأنّ الشَّيخَ لم يعرف حقيقتها لخفائها، فتبعه المصنف، وفي ظنيّ أنّ هذا تكلفٌ، والحقُّ ما ذكره الشَّيخ»^(١).

وهذا النص مهم جداً إذ يكشف عن رأي السَّعد في هذه القضية، فهو ينصر الشَّيخ ويرى الصواب فيما ذكره، ويظنّ - وظنُّ الرجل قطعةً من علمه - أنّ كلام الرازي والسَّكّائي والقزويني تكلفٌ. ويُظهر بجلاء أنّ القزويني في اعتراضه مُتابعٌ غيره. ويكشف أيضاً أنّ صاحب المفتاح قد تبع الرازي في كلامه.

ولكن في هذا الكلام أمر لا بد من التنبيه عليه، وهو أنّ ظاهره يوهم أنّ السَّكّائي قد صرَّح بنصرة الإمام الرازي وبالردّ على الشَّيخ، وليس شيء من ذلك في مطبوع المفتاح^(٢)، والذي فيه تلويحٌ وإشارة وتعريض بذلك، إلا أن يكون السَّعد قد وقف من كلام المفتاح على ما غاب عنا، وليس ذلك ببعيد، فبين يدي السَّعد غير ما نسخة من المفتاح، من بينها نسخة السَّكّائي التي بخط يده^(٣).

فالسَّعد في المختصر صرَّح برأيه، لكنّه لم يبيّن لنا وجه الحقِّ في كلام الشَّيخ، ووجه الظنِّ في كلام مخالفيه؛ لذا اضطرَّ شارحو كلامه إلى الاجتهاد في بيان ذلك^(٤)، ثم أفضى بهم ذلك الاجتهاد إلى بعض الخلاف، وكانوا أغنياء عنه لو اطلعوا على كلام السَّعد في شرح المفتاح الذي ألفه في أواخر حياته أي بعد

(١) المختصر (مع شروح التلخيص) ١ / ٢٦٣، وطبعة الصعيدي ١ / ٥٨. ويريد بالإمام:

الرازي، ويريد بالمصنف: القزويني.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٣) انظر ما مضى ٥٧.

(٤) انظر حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٦٥، ومواهب الفتاح ١ / ٢٦١ - ٢٦٣.

المختصر بزمان بعيد، وفيه بسطٌ لنا وجه الكلام غاية البسط، فقال: «ظاهر كلام [السكّائي] أنه لا بُدَّ للمجاز وضعياً كان أو عقلياً من حقيقة، لكن معلومٌ أنّ الاستعمال في غير الموضوع له، أو في غير ما هو له لا يستدعي إلا وجود الموضوع له، لا استعمالاً فيه، بل ربّما لا يُستعمل فيه قطُّ، وتكونُ فائدة الوضع التمكنُ من الاستعمال فيه، أو ترتبُ فائدة المجاز عليه... ف [السكّائي]... بالغ في وجوب تحقُّق فاعلٍ حقيقي يكون الإسنادُ إليه حقيقة... وتحكّم العقلُ في ذلك... وأنا أظنُّ كلامَ الشَّيخ أقربَ إلى الصواب، بالنظر إلى مقصود الكلام؛ إذ ليس القصدُ ههنا إلى إقدام وتصيير، بل إلى قدوم وصيرورة، على ما صرح به الشَّيخ،... يعني ليسَ الموجودُ ههنا إقداماً أو تصييراً حتى يُطلبَ له فاعلٌ، وإنما هو مُتوهمٌ مُقدَّر، والمُحقَّقُ الموجودُ هو القدوم والصيرورة لا غير»^(١).

ففي هذا النصِّ جليٌّ لنا السَّعدُ رأيه في فهم كلام الشَّيخ، ويبيِّن أنَّ الشَّيخ قد صرَّح في كلامه بما يدفَع عنه هذا الاعتراض، فالموجود في الكلام معاني الأفعال اللازمة من القدوم والصيرورة، أما معاني الأفعال المتعدية من الإقدام والتصيير فلا وجود لها، لأنها أمور اعتبارية، فلا يكون لها فاعل حقيقي، فألغى عرفاً استعمالها لما هي له، فمرادُ الشَّيخ أنها لم يُستعمل لها فاعلٌ في العرف^(٢).

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٨٢ / ب - ٢٨٣ / أ. وقوله: (على ما صرح به الشَّيخ) يريد ما نُقل عنه في أول هذه المسألة، وانظر دلائل الإعجاز ٢٩٧. وقوله: (إقدام وتصيير) إشارة إلى قولهم: (أقدمني بلدك حقُّ لي على إنسان)، وقول الشاعر: (وصيرني هواك...). الدلائل ٢٩٦.

(٢) انظر مواهب الفتاح ١ / ٢٦١ - ٢٦٣، وتجريد البَّانِي ١ / ١٩٣ - ١٩٤، وحاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٢٦١ - ٢٦٣، وحاشية الشريف على المطول ٦٥ - ٦٦. وعنهم نُقل المُحدِّثون، وإن هم لم يقفوا على كلام السَّعد في شرح المفتاح، انظر ما علَّقه الصعيدي على طبعته من مختصر السَّعد ١ / ٥٨، وخصائص التراكيب ٩٩ - ١٠٢، والمجاز =

أما السَّكَّاكِيُّ فقد حَكَّمَ العقلَ لا الاستعمالَ، فرأى أنَّ العقلَ يُوجبُ لهذه الأفعالِ فاعلاً في الحقيقة، فاعترضَ على الشَّيخِ، وواضحٌ أن جهة كلام الشَّيخِ مخالفة لجهة نقدِ السَّكَّاكِيِّ؛ لذا مالَ السَّعْدُ مع الشَّيخِ، لأنَّ قوانينِ البلاغة تستنبط مما هو مستعملٌ عرفاً، وعمادُ ذلك الاستقراء.

- مصدر هذا الاعتراض :

وتَحَسَّنُ ههنا الإشارةُ إلى أنَّ الحكمَ بأنَّ كلَّ مجاز له حقيقة ذكره الرماني^(١)، والعسكري^(٢)، وابن سنان^(٣)، فلعلَّ الرازي أخذَه منهم، أو أنه صَدَرَ في حكمه هذا عن تأثُرٍ بعلم أصول الفقه، فَمِنْ قَبْلِهِ ما قالَ الغزاليُّ: «واعلمُ أنَّ كلَّ مجاز فله حقيقة»^(٤).

نخلُصُ من ذلك إلى أنَّ السَّعْدَ بيِّنَ أن الاعتراض على كلام الشَّيخِ بدأ بنظرٍ من الرازي، رآه السَّكَّاكِيُّ ضوابعاً وتمسَّكَ به، وبالغَ في مخالفة الشَّيخِ، وعنهما صَدَرَ القزوينيُّ، والسَّعْدُ وقفَ على كلام الجميع وضعفه مبيِّناً مراد الشَّيخِ، وتابَعَ السَّعْدُ على ذلك مَنْ جاء بعده، ممن وَقَفْتُ على كلامهم.

= (د. المطعني) ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤، وعلم المعاني (د. بسيوني) ٧٤ - ٧٥، والمعاني (د. لاشين) ١١٥ - ١١٦.

(١) انظر النكت في إعجاز القرآن ٧٩.

(٢) انظر الصناعتين ٢٧٠، ولعله أخذَه من الرماني.

(٣) انظر سر الفصاحة ١٧٠، ولعله أخذَه من الرماني. وانظر المثل السائر ١ / ٨٨، والجامع الكبير ٣٠.

(٤) المستصفى ٣ / ٣٤، وفي هذا نزاعٌ طويلٌ يلتمسُ من كتبهم، انظر شرح العضد على المختصر ١ / ١٥٣ - ١٥٤ والبحر المحيط للزركشي ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

٥ - تحرير بعض آراء للجرجاني من دون التصريح بذكره:

- تسمية المجاز العقلي مجازاً في الإثبات:

وثمة نمط آخر يتبعه السَّعد في تحرير مواضع الإشكال في كلام الجرجاني، إذ يعرض لكلامه دون تصريح به، بل يعرض له على أنه إشكال يقع في كلام غيره، لكن يظهر بعد ذلك أن هذا منقول من كلامه؛ إذ أصبح ذلك اصطلاحاً شائعاً عند البلاغيين، على نحو ما حرر السَّعد من إشكال يقع في تسمية المجاز العقلي مجازاً في الإثبات، فقد ذكر السَّكَّاكي أن المجاز العقلي يسمى مجازاً في الإثبات لتعلقه بالإثبات^(١)، ويغلب على الظن أن السَّكَّاكي ههنا يريد الإمام الرازي إذ هو من أطلق هذه التسمية^(٢)، ومعلوم أن الرازي لخص كلام الشيخ، وهذه التسمية إنما هي منتزعة من حُرِّ كلامه، إذ يقول: «والنكتة أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه، بل لأنه أثبت لما لا يستحق، تشبيهاً وردّآله إلى ما يستحق... وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق، يتضمّن الإثبات للأصل الذي هو المستحق...»^(٣).

فالسَّعد حين شرح كلام السَّكَّاكي ههنا وعرض لإشكال يقع فيه، إنما كان يعرض لإشكال يرد على كلام الشيخ أوّل كل شيء؛ لأنه أصله، وعنه صدره.

وأصل الإشكال أن هذا المجاز العقلي يقع في النفي، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَمَحَتْ بِحَدْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ويجري في الإنشاء كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَيْنَ لِي صِرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، فكيف يُسمى مجازاً في الإثبات^(٤).

(١) انظر مفتاح العلوم ٥٠٦.

(٢) انظر نهاية الإيجاز ٩٢.

(٣) أسرار البلاغة ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٤) انظر شرح المفتاح اللوح ٢٨١/أ، والإيضاح ١/١٠٥، والمطول ٦٣.

حاول السَّعد توجيه هذا الإشكال بقوله: «وكانَّ هذا بالنظر إلى الأعمَّ الأغلب»^(١)، ثم ساق الأمثلة على مجيئه في النفي وفي الإنشاء، بعد ذلك اجتهد في تحقيق هذا الأمر وتخريجه، فقال: «على أنك إذا تحققتَ وجدتَ هذا كله عائداً إلى الإثبات، أما الإنشاء فالنظر إلى الأصل والمآل، فإنَّ معنى ﴿أَبْنِ لِي صَرْحًا﴾ أطلبُ منك أن تبني صَرْحًا، وعلى هذا القياس. وأما النفي فلأنه إنما يكون مجازاً إذا قُصِدَ إثباتُ ذلك النفي، مثل عدم الرِّيح في ﴿فَمَا رِيحَتَ يَحَرَّتْهُمُ﴾ [البقرة: ١٦]... على ما قال صاحب الكشَّاف إنَّه أسند الحُسران إلى التجارة على المجاز العقلي... والحاصل أنه إنَّما يكون مجازاً إذا قُصِدَ إسنادُ النفي لا نفي الإسناد»^(٢).

نخلص إلى أن السَّعد اعتنى عناية بالغة بالمُشكل من كلام الجرجاني، واجتهد في تفسير تلك الإشكالات، بما يُوافق عليه، ونصرَ مذهبَ الجرجاني في أن عمدة البلاغة تتبَّع الأساليب، ولعل ما وقع في كلام الجرجاني، ولا سيما في مسألة اللفظ والمعنى يؤكد ما كان ذهب إليه السَّعد أن كُتبَ الجرجاني عِقدٌ انفصم فتناثرت لآلته.



المبحث الثاني

تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام الزمخشري

لم تكن عناية السَّعد بكلام الزمخشري مقصورةً على الكتاب الذي خصَّصه له وهو حواشي الكشَّاف، بل ظهرت في كتبه البلاغية كلها. وقارئ

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٨١/أ.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢٨١/أ، وما نقله عن الكشَّاف فيه ١/١٩١ - ١٩٢.

الكشّاف يعرف أنّ صاحبه عني بالجانب التطبيقي من البلاغة، لكنّه لم يُخله في مواضع من ذكر بعض أصولها وقواعدها والتّحقيق فيها، وقد يذكر الرأي مفرّقاً في أنحاء تفسيره، فتنبّه السّعد على أنّه ليس للمرء الوقوف على حقيقة مذهب الزّمخشريّ أو رأيه في قضية بلاغية إلا بعد تتبّع مواضعها كلّها من الكشّاف. وما سيأتي من أمثلة يُثبت أنّه فعل ذلك، غير أنّ السّعد في تتبّعه هذا عرضت له بعض المواضع المشكّلة التي ما تنبّه عليها أحد قبله، فيما بلغه هذا البحث، أو أنّه خالفهم فيما تنبهوا عليه، فكان لا بدّ من تحرير ذلك كلّهُ.

والمواضع المشكّلة التي تنبّه عليها السّعد في كلام الزّمخشريّ، يدور الإشكال فيها على جوانب عدّة، منها:

١ - الاختلاف بين القاعدة والتطبيق:

وذلك أنّ الزّمخشريّ قد يقرّر قاعدة بلاغية، أو تعريفاً لمصطلح بلاغي في موضع، ثم تراه يتّسع في التطبيق فيأتي بما يدخل تحت هذه القاعدة، وما لا يدخل، مثال ذلك:

أ - تقديم المسند إليه على المسند:

قال السّعد: «فإن قلت: كيف يُطلق التقديم على المسند إليه، وقد صرح صاحب الكشّاف بأنه إنّما يقال: مُقدّم ومؤخّر للمُزال لا للقارّ في مكانه. قلتُ: التقديم ضربان: تقديم على نية التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل، ونحو ذلك، مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسّمه الذي كان قبل التقديم؛ وتقديم لا على نية التأخير، كتقديم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل، فتجعله مبتدأ نحو: (زيدٌ قام)، وتؤخر تارة فتجعله فاعلاً نحو: (قام زيد)، وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني، ومراد صاحب الكشّاف ثمة هو

الضرب الأول، وكلامه أيضاً مشحونٌ بإطلاق التقديم على الضرب الثاني»^(١).

على هذا النحو خرج السَّعدُ هذا الإشكال، ولا يخفى أن تقسيم التقديم إلى هذين الضربين صنيع الجرجاني، ولعل السَّعدُ لم ينسبه لشهرته عنه وليتاح له التصرُّف فيه^(٢).

وكلام الشَّيخ صريح في أنه يقال مقدّم ومؤخر للقارّ في مكانه، والسَّعدُ تنبّه على هذا الإشكال، ثم بيّن رأيه فيه بأن الزَّمخشريّ إنما أراد بالقاعدة التي ذكرها الضرب الأول، لا أنها حكمٌ عام في كلّ تقديم.

والسَّعدُ وجّه كلام الزَّمخشريّ اعتماداً على ما جاء في الكشّاف بعد استقصائه، ولعله لم يشفع رأيه هذا بالأدلة من كلام الزَّمخشريّ لكثرتها، يدل على ذلك قوله: (مشحون)، وذلك حقّ يظهر لمن ينظر في الكشّاف^(٣).

ب - المجاز العقلي عند الزَّمخشريّ:

عرّف الزَّمخشريّ المجازَ العقليّ^(٤) عند تفسيره ﴿فَمَارِيحٌ يَجْدَرُ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] بقوله: «وهو أن يُسند الفعل إلى شيء يتلبَّسُ بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبَّستِ التجارةُ بالمُشترين»^(٥)، ولم يترك الزَّمخشريّ قوله (يتلبَّس) من دون بيان،

(١) المطوّل ١٠٦، وانظر الكشّاف ١/ ٦٣٢.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٠٦ - ١٠٧، مع اختلاف غير مُحيل، ونقل هذا الكلام قبل السَّعدُ صاحب الإيضاح ١/ ١٥٣ - ١٥٤، وأغفل نسبه إليه.

(٣) وانظر الأمثلة على ذلك من الكشّاف في كتاب البلاغة القرآنية ٣٢٦ وما بعدها، وفيه انتهى د. أبو موسى إلى ما تنبّه إليه السَّعدُ، وإن هو لم يقف على كلامه هنا.

(٤) وقد يسميه الزَّمخشريّ مجازاً حُكْمياً، وإسناداً مجازياً. انظر الكشّاف ٣/ ١٣٦، ٢٩١، ١/ ٢٩١ - ١٩٢.

(٥) الكشّاف ١/ ١٩٢.

إذ كان قد بيّن مُلَابِسَاتِ الْفِعْلِ بقوله: «للفعل مُلَابِسَاتٌ شَتَّى: يُلَابِسُ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَالزَّمَانُ، وَالْمَكَانُ، وَالْمُسَبَّبُ لَهُ. فإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ يُسْنَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُسَمَّى اسْتِعَارَةً، وَذَلِكَ لِمُضَاهَاتِهَا الْفَاعِلُ فِي مُلَابِسَةِ الْفِعْلِ، كَمَا يَضَاهِي الرَّجُلُ الْأَسَدَ فِي جِرَاءَتِهِ فَيُسْتَعَارُ لَهُ اسْمُهُ»^(١). ثم ذكر أمثلة لتلك المُلَابِسَاتِ.

وَمِنْ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ الَّذِي مَضَى وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ، صَاغَ الْقَزْوِينِيُّ حَدِيثَهُ عَنِ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ^(٢)، وَهَذَا يَظْهَرُ بِأَدْنَى مَقَارَنَةٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَكَادُ كَلَامُ الْقَزْوِينِيِّ يَخْرُجُ عَنِ ذَلِكَ الْكَلَامِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْبَهْ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَشْرُ إِلَيْهِ. وَتَأَثَّرَ الْقَزْوِينِيُّ هَذَا كَانَ وَصْلَةً بَيْنَ السَّعْدِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ؛ إِذْ عَرَضَ السَّعْدُ لِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْمَشْكَلَةِ مِنْ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ عِنْدَ شَرْحِهِ كَلَامَ الْقَزْوِينِيِّ.

- ضَيْقُ تَعْرِيفِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَاتِّسَاعُ تَطْبِيقَاتِهِ:

تَعْرِيفُ الزَّمْخَشَرِيِّ لِلْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ - السَّابِقُ ذَكَرُهُ - يُظْهِرُ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ يَرَى ذَلِكَ الْمَجَازَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى الْفِعْلِ، وَهَذَا مَا قَالَهُ السَّعْدُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، اعْتِمَاداً مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ التَّعْرِيفِ، فَصَرَّحَ بِأَنَّ «الْمَعْتَبِرَ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَافِ تَلْبُّسُ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِفَاعِلِهِ الْحَقِيقِيِّ»^(٣). وَهَذَا عَلَى طَرِيقَةِ السَّعْدِ فِي إِيرَادِ الظَّاهِرِ الشَّائِعِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَشْفَعُهُ بِكَشْفِ مَوَاضِعِ الْغَمُوضِ، أَوْ بَيَانِ أَوْجِهِ الْخِلَافِ، أَوْ ذِكْرِ الرَّدُودِ، إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَقْوَالُ مُحْتَمِلَةً لِذَلِكَ^(٤). وَالسَّعْدُ هَهُنَا

(١) الْكَشَافُ ١/ ١٦١.

(٢) انظر التلخيص ٤٥ - ٤٧، والإيضاح ١/ ٩٨، والبلاغة القرآنية ٥٣٥.

(٣) المطول ٥٨.

(٤) وَخَفَاءُ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ جَعَلَ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ يَتَسَرَّعُ، فَيَنْسَبُ إِلَى السَّعْدِ مَا هُوَ مِنْهُ بَرَاءً، كَمَا فَعَلَ د. مُحَمَّدُ أَبُو مُوسَى، عَلَى جَلَالَتِهِ، عِنْدَمَا نَسَبَ إِلَى السَّعْدِ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي فَهْمٍ =

تنبه على أمرٍ خطير، انتهى إليه بعد تتبّع مواضع الحديث عن المجاز العقلي في الكشّاف، فرأى أنّ الزّمخشرّي كثيراً ما يتجاوزُ تعريفه الذي مضى ذكره، فيُطلق المجاز العقلي على ما لا يشملُه هذا التعريف، فهو قد حصر تعريفه بالإسناد إلى الفعل، وها هو يطلق المجاز العقلي على مواضع ليس فيها فعلٌ أصلاً، بل فيها نسبة مجازية بين مضاف ومضاف إليه مثلاً، كما فعل الزّمخشرّي عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿مَكْرُؤًا لَيْلٍ وَنَهَارٍ﴾ [سبأ: ٣٣]، وغير ذلك من الأمثلة التي ساقها السّعديّ من الكشّاف^(١).

* رأي السّعديّ في هذا الإشكال:

والسّعديّ بعد استقصائه كلام الكشّاف في المجاز العقلي، خرج إلى أنّ هذا التعريف النظري للمجاز العقلي عند الزّمخشرّي، لم يشمل أمثله التطبيقية المذكورة في تفسيره، فحاول تعليل ذلك بعد أن أجملَ المسألة بقوله: «المجاز العقلي أعمُّ من أن يكونَ في النسبةِ الإسناديةِ أو غيرها، فكما أن إسنادَ الفعلِ إلى غير ما حقّه أن يُسندَ إليه مجازاً، فكذا إيقاعه على غير ما حقّه أن يُوقَعَ عليه، وإضافةُ المُضافِ إلى غير ما حقّه أن يُضافَ إليه؛ لأنّه جازَ موضعه الأصليّ. فالمذكور في الكتاب إمّا تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصّة، أو لمطلقه باعتبار أن يُجعلَ الإسنادُ المذكور في التعريف أعمّ من أن يدلّ عليه الكلام بصريحه كما مرّ، أو يكونُ مُستلزماً له، كما في هذه الأمثلة، فإنّه جعل الليل

= كلام الزّمخشرّي إلى ما أُحيل عليه في الحاشية السابقة فراح يستدرك عليه بما هو المذكور في المطوّل مما سيأتي بعد قليل. انظر البلاغة القرآنية ٥٤١.

(١) انظر المطوّل ٥٩، وحواشي الكشّاف اللوح ١١ / ب و ١٢ / أ، والكلام على الآية في

والنهار ماكرين . . . فتدبر فإنه بحثٌ نفيسٌ»^(١).

هذه المسألة تكشف عن منهج السَّعد في التَّحقيق والاستقصاء، إذ لم يرضَ بأول شيءٍ عَرَضَ له من كلام الزَّمخشرِيِّ، بل راح يختبر مدى تلازم تنظير الزَّمخشرِيِّ مع تطبيقاته في الكشَّاف، وهذا شيءٌ جديدٌ جميلٌ، لعلَّ مَنْ قَبَلَ السَّعد لم يتنبه عليه، فالقزويني مثلاً، أخذ تعريف الزَّمخشرِيِّ للمجاز في الإسناد، واكتفى به في تعريف المجاز العقلي^(٢)، دون أن ينظر إلى المواضع الأخرى.

هذا جديد السَّعد من جهة التَّحقيق والتتبع لهذه المسألة^(٣)، أما من جهة تعليل هذا الإشكال الذي وقع في الكشَّاف، فتعليل السَّعد فيه شيءٌ من التماس العذر للزَّمخشرِيِّ إجلالاً له ورفعاً لمنزله، فما ذكره السَّعد لا ينهضُ عِلَّةً. ولعلَّ الرأي أن ينسب ذلك إلى شيءٍ من الخلل يقع في الكشَّاف، كما يقع في غيره، فالزَّمخشرِيِّ صاحب بيان يستعين به على صوغ مادة يستقيها من مصادرٍ مختلفة^(٤)، فلعله ينقل أحياناً شيئاً من آراء متعددة دون أن يحررها، إلا أن يُنسب هذا الأمر إلى تعدد آراء الرجل في المسألة الواحدة، فيعود هذا مرة أخرى إلى ما ذكر، ولا سيّما إذا وقع ذلك في كتابٍ واحدٍ.

(١) المطوّل ٥٩. ويريد بالكتاب: الكشاف.

(٢) انظر التلخيص ٤٥ - ٤٧، والإيضاح ٩٨ / ١.

(٣) ويؤيد رأي السَّعد هذا أن دarsi الكشَّاف انتهوا إلى مثل ما انتهى إليه. انظر البلاغة القرآنية ٥٣٩.

(٤) وثمة دراسات كشفت عن بعض مصادر الرجل، وأنه يأخذ منها دون أدنى إشارة، انظر الحاكم الجُسمي ومنهجه في تفسير القرآن ٤٥٩ وما بعدها، وبلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ٦٤٩ وما بعدها.

٢ - تعدّد مقصوده بالمصطلح الواحد:

- المجاز المسمّى استعارة:

ومن الجهات التي تُوقع قارىء كلام الزّمخشريّ في اللبس، أن يذكر مصطلحاً بلاغياً فيقصد به إلى شيء، ثم يذكره في موضع آخر فيعني به شيئاً غير الأول، وهذه جهة أدقّ وأخفى من سابقتها ولا ينفع فيها التتبع وحده، بل لابدّ معه من التأمّل، فمن ذلك قوله في المجاز العقلي أيضاً: «وقد يُسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمّى استعارة...»^(١)، وفهم الطيبيّ من هذا الكلام أنّ المجاز العقليّ يقابل الاستعارة عند الزّمخشريّ، لذا جعل كلام الزّمخشريّ ههنا دليلاً له في دفاعه عن مذهب السكّاكيّ في نظمه المجاز العقليّ في سلك الاستعارة بالكناية^(٢)، فرأى لمذهبه أصلاً عند سابقه، ولعلّ الطيبيّ أراد أنّ الزّمخشريّ والسكّاكيّ على مذهب واحد في هذا.

* رأي السعد في هذا الإشكال:

لم يكن السعد غافلاً عن هذا الالتباس، الذي يمكن أن يُوهم بوقوع صلة بين كلام الزّمخشريّ، الذي مضى، ومذهب السكّاكيّ في الاستعارة بالكناية، فنبه على هذا اللبس، لكنّه كشفه، فقال بعد ذكر مذهب السكّاكيّ: «وكلام الكشاف يكادُ يميلُ إلى مثل هذا... لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية، لا أن يكون ههنا استعارة في شيء من طرفي الإسناد»^(٣)،

(١) الكشاف ١ / ١٦١. وقد مضى هذا النّقل مع تتمته في أوّل المسألة.

(٢) انظر التبيان ٢١١ - ٢١٢، ومفتاح العلوم ٥١١.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٢٨٤ / ب، واختلس الشريف الجرجانيّ كلام السعد هذا دون عزو. انظر حاشيته على الكشاف ١ / ١٦١، فظنه الباحثون له. انظر المجاز

(د. المطعني) ٤٨٠.

واستند السَّعد في هذا الفهم إلى كلام العلماء، فهو يفسر النصّ بالنصّ، لذا اعتضد ههنا بكلام الجرجاني ليستدلّ به على صحة فهمه، وسداد رأيه، فقال: «ولقد صرّح الشَّيخ عبد القاهر بأنّ تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى للاستعارة، حيث قال: إنّ تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به، ليس هو التشبيه الذي يُفاد بـ (كأنّ) و(الكاف) ونحوهما، وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه، وهو مثل قولنا: شبه (ما) بـ (ليس) فرفعَ بها الاسمَ ونصّبَ الخبرَ، فإنّ الغرضَ بيانُ تقديرِ قدرّوه في نفوسهم، وجهة راعوها في إعطاء (ما) حكم (ليس) في العمل»^(١).

ولعلّ الظاهر من الكلام الذي مضى أنّ السَّعد كان أقدرَ من الطَّيبيّ على فهم مراد الزَّمخشريّ، وعلى فهم مراد السَّكّاكبيّ أيضاً، في هذه المسألة، يقوي هذا نصٌّ وقفتُ عليه للزَّمخشريّ نفسه، وهو قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ رَبَّتْنَا لَهُمْ﴾ [النمل: ٤]: «وله طريقان في علم البيان: أحدهما أن يكون من المجاز الذي يسمى الاستعارة، والثاني أن يكون من المجاز الحكمي...»^(٢).

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٨٤/ب، وكلام الجرجانيّ في أسرار البلاغة ٣٨٣، وهذا النصّ في المطول ٥٧ - ٥٨، ولم يضعه السَّعد هناك في سياقه هذا، ولم يصرّح بالزَّمخشريّ، ووقعت فيه نسبة كلام الجرجانيّ إلى دلائل الإعجاز.

(٢) الكشّاف ٣/١٣٦، وقد وعد السَّعد في حواشي الكشّاف اللوح ٣٠/أ - ب بعد فراغه من بيان موضع الإشكال السالف بأنه سيأتي من كلام الزَّمخشريّ جعلُ المجاز الحكمي مقابلاً للمجاز المسمى استعارة، فإن كان أراد هذا الموضوع، فهذا وعدٌ حالت المنية دون إنجازه، لأنه في الجزء الذي مات السَّعد قبل تحريره.

فهذا نصّ صريح في أنّ المجازَ العقليَّ والاستعارةَ عندَ الزّمخشريِّ غيران، فهو أرادَ بالاستعارة ههنا الاستعارة المعروفة التي تدخل تحت المجاز اللغوي، وأراد بالاستعارة هناك ما فهمه الإمام السّعد مما تقدّم ذكره.

ومِنْ هنا يبيدُ قولُ د. محمد أبو موسى عقب نصِّ الزّمخشريِّ السالف: إنّ أمثال هذه المواضع التي يصح فيها الوجهان لا يبيدُ أن تكون هي التي ألهمت السّكّايّ مذهبه في نظم المجاز العقلي في الاستعارة بالكناية^(١). لأنّ الاستعارة بالكناية عند السّكّايّ غيرها عند الزّمخشريِّ^(٢).

٣ - إيراد الرأي وخلافه في المسألة الواحدة:

- الجمع المعرّف باللام:

ونوعٌ ثالث من الإشكال يدخل في سابقه لكنّه يختلف عنه، وهو أن يذكر الزّمخشريِّ رأياً في مسألة بلاغية، ثم يذكر في موضع آخر رأياً يخالف الأول في المسألة نفسها، ومثال ذلك الجمعُ المعرّف بلام الاستغراق أيّشملُ الأفراد كلّها أم لا؟ والسّعد قد توسّع في ذكر هذه المسألة وأعادها في أكثر كتبه مشيراً إلى الإشكال الذي يقع في تعيين مذهب الزّمخشريِّ فيها، ولا بدّ من بسّط هذه المسألة أولاً، ثم عرض موضع الإشكال؛ ليبنى على ذلك البسّط ما انتهى إليه السّعد في تحرير الإشكال الذي وقع في كلام الزّمخشريِّ فيها.

- مذهب السّعد فيه:

ذهب السّعد إلى أنّ الجمعَ المعرّف باللام، عند غياب قرينة العهْد والبعضية،

(١) انظر البلاغة القرآنية ٥٤٢، ومن كتابه هذا عرفت نصّ الزّمخشريِّ السالف.

(٢) انظر المطول ٣٨١ وما بعدها.

للعوم والاستغراق^(١)، ومن ثمَّ فالجمعُ المُحلَّى بلام الاستغراق يشملُ الأفرادَ كُلَّها، مثلُ المفردِ المحلَّى بها^(٢)؛ إذ يُراد بكل منهما الجنسُ إلى أن يُحاطَ به، بحيث لا يبقى فردٌ ما من أفراد الجنسِ خارجاً.

هذا في جانب الكثرة، أمّا في جانب القلة فيظهر الفرقُ في المعرفِ بلام الجنس بينَ المفرد والجمع، وهو أنّ المفردَ صالح لأن يرادَ به جميعُ الجنسِ، وأن يُرادَ به بعضُه إلى الواحد منه، والجمعُ صالحٌ لأن يُرادَ به جميعُ الجنسِ، وأن يُرادَ به بعضُه لا إلى الواحد، لأنَّ وزانه في تناولِ الجمعِ في الجنسِ وزانُ المفرد في تناولِ الجنسية والجمعِ في جُمَلِ الجنس لا في وحدانه، ولا جمعِة في أقل من الثلاث^(٣).

(١) انظر شرح المقاصد ٤ / ٢٠١. واحترز السَّعد في شرح المفتاح اللوح ٥٤ / أ بقوله: «ربّما يتوهم أنّ القصدَ به الجنسُ أو البعضُ؛ إذ عموم الجمعِ المعرفِ ظاهرٌ ظنيٌّ، لا منصوبٌ قطعيٌّ»، ولهذا جعلوا التوكيد في (عرفتُ الرجالَ كلَّهم) لدفعِ خلافِ الشمول. انظر المفتاح ٢٨٥.

(٢) انظر المطوّل ٨٤، والتلويح ١ / ١٢٣، وفوائد شرح مختصر الأصول ١ / ١١٧، وشرح المفتاح اللوح ٩٠ / ب، وحواشي الكشّاف الألواح ١١ / ب، ٥٧ / أ، ١١٥ / أ، ١٣١ / أ، ١٤٦ / أ، ١٥٢ / أ، وانظر البحر المحيط للزركشي ٣ / ١٠٢. ونبه السَّعد في الفوائد ٢ / ١٢٨، على أنّه «قد تقوم قرينة على أنّ المراد بالجمع المعرف هو المجموع لا كلُّ فردٍ، مثل (هذه الدار لا تسعُ الرجال)، أو نفس الحقيقة، مثل (فلان يركبُ الخيل) و(يا هندُ لا تحدّثي الرجال)». لكن السَّعد نبّه أيضاً، كما نبّه غيره، على أنّ حَمَلَ الجَمْع على الجنس (نفس الحقيقة) مجازٌ، وحَمَلُه على العَهْد والاستغراق حقيقةٌ، ولا يُحمَلُ الكلام على المجاز إلا عند تعذر الحقيقة. وانظر التلويح ١ / ١٢٥، والمطوّل ٨٦.

(٣) انظر المطوّل ٨٦، وشرح المفتاح اللوح ٩١ / أ، وحواشي الكشّاف اللوح ٥٧ / أ، والكشّاف ١ / ٢٥٥-٢٥٦.

- استدلال السَّعد على صحة ما ذهب إليه :

ولمَّا كان جانب الكثرة مثار إشكال واختلاف، استدلَّ السَّعد لما اختاره
وذهبَ إليه بأدلة تقويِّه وتدعمه :

أولُّها: إجماع أهل العربية^(١)، والأصول^(٢)، وأئمة التفسير^(٣) في كلِّ ما وقع
في التنزيل من هذا القبيل^(٤).

واستدلَّ السَّعد، من أئمة التفسير، بالعلامة الزمخشري، إذ قال عنه:
«وكلامه في الكشاف أيضاً مشحون به، حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ
الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]: إنه جَمَعَ ليتناول كلَّ مُحْسِنٍ. وفي قوله تعالى:
﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]: إنه نكَّر ظلماً، وجَمَعَ العالمين

(١) انظر المصادر السالفة. ولعل السَّعد اعتمد في حكمه هذا على كلام الرضي في شرح
الكافية ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٩. وقال الزجاج في سورة العصر: «الإنسان ههنا في معنى
النَّاس، كما تقول (قد كُثر الدرهم والدينار في أيدي الناس) تريدُ قد كثر الدراهم» معاني
القرآن وإعرابه ٥ / ٢٧٥. وانظر كتاب (أقل الجمع عند الأصوليين)، إذ نقلَ من كتب
الأصوليين أقوالاً لأهل العربية في ذلك ٣٥، ٤٠.

(٢) انظر المصادر السالفة. وعبارة الزركشي في البحر المحيط ٣ / ١٠٢ «عند معظم
الأصوليين» فيها احتراز؛ إذ خالف في ذلك قلة منهم، أمَّا جمهورهم فإجماعهم منعقدٌ
على ما ذكره السَّعد. انظر العقد المنظوم ١ / ٣٦٦، وشرح تنقيح الفصول ١٦٧، ونهاية
الوصول إلى علم الأصول ١ / ٤٤٢، وأقلَّ الجمع عند الأصوليين ٢٩ و ٣٢ و ٣٨،
والعام ودلالته ٧٣ - ٨٠.

(٣) انظر المصادر السالفة.

(٤) انظر المطول ٨٤. وهذا الحكم يجري في الإثبات والنفي على السواء، قال السَّعد:
«كون الجمع المعروف باللام في النفي لعموم السلب هو الشائع في الاستعمال، حتى
لا يوجد مع كثرته في التنزيل إلا بهذا المعنى». شرح المقاصد ٤ / ٢٠٣.

على معنى: ما يريد شيئاً من الظلم لأحدٍ من خلقه. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]: أي ولا تخاصم عن خائنٍ قط. وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَسْمَلْتِ﴾ [الفاتحة: ٢]: إنه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم. يعني: لو أفردتوهم أنه إشارة إلى هذا العالم المحسوس المشاهد؛ فجمع ليُفيد الشمول والإحاطة^(١).

والسعد تكثر من الأمثلة ليؤكد أن الزمخشري قد كرر هذا الرأي في غير ما موضع مما يؤكد مذهبه فيه.

وثانيها: استعمالُ الفصحاء^(٢)، مما دلَّ عليه الاستقراء^(٣).

وثالثها: صحّة استثناء الفرد من الجمع المعرف باللام^(٤)، قال السعد:

(١) المطول ٨٦. والكلام على الآية الأولى في الكشاف ١ / ٤٦٤ وفيه «يجوز أن تكون اللام للجنس فيتناول كل محسن» والسعد في نقله عن الكشاف أسقط تسمية هذه اللام بلام الجنس، كما هو ظاهر، لما سيأتي في (٦) من هذا المبحث من تحقيق السعد أن الزمخشري حصر التعريف في العهد والجنس، فهو كثيراً ما يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق. المطول ٨١، والكلام على الآية الثانية في الكشاف ١ / ٤٥٤، وعلى الآية الثالثة فيه ١ / ٥٦٢، وعلى الآية الرابعة ١ / ٥٤ - ٥٥. ومن قوله (يعني لو..). ليس في موضع الآية من الكشاف، بل هو بيان وتوضيح من السعد لمراد الزمخشري، حملهُ عليه وهم بعضهم في فهمه، ونص على ذلك الوهم دون ذكر صاحبه، وردّه في المطول ٨٦، ولعلَّ صاحبه الشيرازي انظر حاشيته على الكشاف اللوح ١٠ / أ. وانظر شرح المفتاح اللوح ٩٠ / ب.

(٢) انظر شرح المقاصد ٤ / ٢٠٢.

(٣) انظر المطول ٨٤، والتلويح ١ / ١٢٣.

(٤) انظر المطول ٨٥، والتلويح ١ / ١٢٦، وشرح المقاصد ٤ / ٢٠٢، وشرح المفتاح اللوح

٩٠ / ب.

«ولهذا صحَّ بلا خلاف نحو: (جاءني القومُ أو العلماءُ إلا زيداً أو إلا الزَيْدَيْن) مع امتناع قولك: (جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيداً) على الاستثناء المتصل»^(١)، فهو يريد أن يستدلَّ بهذا المثال على أن الجمع المعرّف باللام لولا أنه يفيد الاستغراق إلى الاثنين والواحد لما جاز استثناءهما منه .

ورابعها: «أنَّهم اتفقوا على أن مَنْ قال: (عبيدي أحرارٌ) أنه يعتقُ الكلَّ»^(٢)، يعني أنَّ الجمع للمعرّف بغير اللام متفقٌ على أنه يفيد الشمول، فيُقاس عليه الجمع المعرّف باللام.

- الزَّمخْشَرِيُّ يورد في الكَشَّافِ خِلافَ ما مضى :

والسَّعْدُ في استقراءه المواضع التي ذكر فيها الزَّمخْشَرِيُّ أن الجمع المعرّف بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلَّها، أعثره موضعان نقلَ فيهما الزَّمخْشَرِيُّ خِلافَ ذلك، فقال: «وذكر صاحب الكَشَّافِ في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَزْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]: أنه أكثرُ من الملائكة. وفي قوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: أنه قرأ ابن عَبَّاسٍ ﴿وكتابه﴾، ورُوي عنه أن (الكتاب) أكثر من (الكتب)، ووجهوه بأن معنى استغراق المفرد شمول أفراد الجنس، فلا يخرج فرد أو فردان، ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس الجمعية، في جُمَلِ الجنس لا في وحدانه»^(٣).

وهذا التوجيه ذكره الزَّمخْشَرِيُّ في موضع الآية الأولى، لكنَّ السَّعْدُ قال ههنا (وجهوه) لأنه يرى أن نقلَ الزَّمخْشَرِيُّ هذا الكلام مبنياً على ما هو المعتر

(١) المطوّل ٨٥، وانظر شرح المفتاح اللوح ٩٠/ب.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٩٠/ب، وانظر التلويح ١/١٢٥، والعقد المنظوم ١/٣٦٦.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٩٠/ب.

عند البعض من أن الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة، وأنه أورده توجيهاً لكلام ابن عباس رضي الله عنه، ولم يقصد أنه مذهبه، بدليل أنه صرح بخلافه غير مرة، والاستعمال يشهد بذلك^(١).

ثم أجمَلَ السَّعْدُ الكلامَ في هذه المسألة بقوله: «وبالجُملة فالقول بأنَّ الجَمع يفيد تعلقَ الحكم بكل واحد من الأفراد - مُبتأً كان أو منفياً - مما قرره الأئمة، وشهد به الاستعمال، وصرَّح به صاحب الكشَّاف في غير موضع، فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح»^(٢).

وصاحبُ المفتاح يخالفُ الزَّمخشرِيَّ في ذلك على ما مضى من ذكر مذهبه وردَّ السَّعْدُ عليه في الفصل السابق^(٣).

ومما مضى يظهرُ أنَّ السَّعْدَ وجَّهَ الإشكال الذي وقعَ في كلامِ الزَّمخشرِيَّ، اعتماداً على ما ذهب إليه فيه، وعلى ما ذكره من أدلة على صحة مذهبه، ومن بين أدلته رأي الزَّمخشرِيَّ في الموضع الأول، فذهب إلى نفي أن يكون الكلام الثاني رأياً آخر للزَّمخشرِيَّ، لئلا يفسدَ عليه استدلاله، وإن كانت حجته قوية في أنَّ الرأي الأول أكثرُ وروداً في الكشَّاف، لكن لا حجة له في أن الموضع الثاني ليس مذهبه، فإن كان الزَّمخشرِيَّ أورد الكلام على الآية الثانية توجيهاً لكلام ابن عباس، فما علته في الآية الأولى؟

لعلَّ علَّة ذلك ما ذكرتُ من قبلُ من قلةِ عناية الزَّمخشرِيَّ بتحرير ما ينقل^(٤)،

(١) انظر المطول ٨٦ - ٨٧.

(٢) المطول ٨٦.

(٣) انظر ما مضى ١٩٩ - ٢٠٢.

(٤) انظر ما مضى ٢٧٧ - ٢٧٩.

لذا يتعدد ما ينقله، وقد يختلف ويضطرب، لذا أذهبُ ههنا مع د. محمد أبو موسى، إذ يقولُ في هذا الموضوع: «وبهذا نرى للزّمخشريّ رأيين مختلفين في مسألة واحدة، اللهم إلّا إذا لجأنا إلى التأويل، وحَمَلِ كلامه على خلاف ظاهره»^(١).

٤ - ما ظاهره يخالف المُستقرّ عند البلاغيين:

- جملتا الصفة وَالصِّلة خبريتان:

ومن وجوه الإشكالِ التي وقَفَ عليها السَّعدُ في كلام الزّمخشريّ، أن يقعَ في كلامه ما ظاهره يخالفُ أصلاً مقرراً عند البلاغيين، فيحاول السَّعدُ تحرير الموضوع بتأويل الكلام.

مثال ذلك أن السَّعدُ بعد أن فرَغَ من شرح كلام القزويني في وصف المسند إليه نَبّه على أن الوصف قد يكون جملة، ونقل في ذلك بعض القيود، منها أنه يجب في تلك الجملة أن تكونَ خبرية كالصِّلة، لأنّ الصِّفة يجب أن يعتقد المتكلم أن المخاطب عالمٌ باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، والإنشائية ليست كذلك، فوقعها صفةً أو صلةً إنما يكون بتقدير القول^(٢).

(١) البلاغة القرآنية ٣٠٦ - ٣٠٧، وذكر صاحبه ثمّ رأي السَّعدُ في توجيه هذا الإشكال، وخالفه.

(٢) انظر المطوّل ٩٣، والمفتاح ٢٨٣ - ٢٨٤، والإيضاح ١ / ١٣١ - ١٣٢، وإثبات كون الصلة مما سبق للسامع علم به في دلائل الإعجاز ٢٠٠، وكون الصفة كذلك في السابق ٣٧٧، وانظر شرح الكافية ٢ / ٢٩٩، فالسَّعدُ صدّرَ في كلامه هذا عن الشَّيخ، لكن نقل الشهاب الخفاجي عن أبي حيان الأندلسي أنه قال: المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم. وساق أدلة، انظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٢ / ٥٤.

* بيان السَّعد لما وقع من إشكال في كلام الزَّمخشري:

يقع في كلام الزَّمخشري، اعتماداً على ما مضى، إشكالان:

الأول: أنه ذكر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]

أن التقدير: (مَنْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَيُبَطِّئَنَّ)، والقسم وجوابه صلة (مَنْ) (١).

ووجه السَّعد ذلك بقوله: «مراده أن الصِّلة هو الجواب المؤكد بالقسم،

وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب... والإنشاء إنما هو نفس الجملة القسمية» (٢).

الثاني: أنه وقع في كلام الزَّمخشري ما يُشعر بأن وجوب العلم إنما هو في

الصِّلة دون الصِّفة، إذ ذكر في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ

وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]: أن الصِّلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب،

فيحتمل أنهم علموا ذلك من قوله في سورة التحريم: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا

وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [الآية: ٦]. ثم قال: وإنما جاءت النار ههنا معرفة، وفي

سورة التحريم نكرة؛ لأن الآية في سورة التحريم نزلت أولاً بمكة، فعرفوا

منها ناراً موصوفة بهذه الصِّفة، ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً بها إلى

ما عرفوه أولاً (٣).

والسَّعد حاول رفع الإشكال عن كلام الزَّمخشري بما يجعله متفقاً مع

ما مضى تقريره، فقال: «يمكن أن يقال: الوصف يجب أن يكون معلوم التحقق

(١) انظر الكشاف ١ / ٥٤١، والمطوّل ٩٣.

(٢) المطوّل ٩٣، وحواشي الكشاف اللوح ١٨٣ / ب.

(٣) انظر الكشاف ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ وعنه في تفسير الرازي ١ / ٣٥٢، والبحر المحيط

١ / ١٠٧، والذّر المصون ١ / ٢٠٥ وكلهم سلّم للزَّمخشري بأن الآية من التحريم نزلت

بمكة، وانظر المطوّل ٩٣ - ٩٤.

ند المخاطب، والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين، وهم قد علموا ذلك سماع من النبي عليه الصلاة والسلام، والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك خوطبوا في سورة البقرة»^(١).

وتخريج السعد كلام الزمخشري على هذا الوجه فيه دقة ولطف، لكن إن تلم أن الآية من سورة التحريم نزلت بمكة، وإلا فالزمخشري منسوب إلى سهو ههنا^(٢).

١ - حمل البلاغيين كلامه على غير مراده:

إذ ينبه السعد على أن الإشكال في كلام الزمخشري وقع من جهة وم، لم يتأملوا عبارته، ليفهموا مراده على وجهه، فيحملون كلامه على غير حقيقته، وينسبون إليه غير مذهبه، فيبين السعد موضع الخطأ في فهمهم وسببه، ما الصواب في فهم الكلام.

(١) المطول ٩٤. وأجد الأوجه التي خرج بها الرازي مجيء الصلة قضية معلومة في آية البقرة قريبة من كلام السعد، فكان السعد أخذ أصل الكلام فزاد فيه، وجعله حلاً لهذا الإشكال. انظر تفسير الرازي ١ / ٣٥٢. وأخذ الشريف الجرجاني كلام السعد ههنا دون إشارة، انظر حاشيته على الكشاف ١ / ٢٥١.

(٢) ذكر السعد في حواشي الكشاف اللوح ٥٥ / ب أن مما اعترض به على الزمخشري ههنا أن سورة التحريم مدنية بلا خلاف من غير استثناء شيء من الآيات، وأجاب السعد بأنه يجوز أن تكون تلك الآية من سورة التحريم مكية، وتصريح الزمخشري بذلك يدل على عدم الوفاق. لكن قال الشهاب: «أما كون سورة التحريم وجميع آياتها مدنية فمجمع عليه، وقد صرحوا به في هذه الآية بخصوصها... ولذا نسب بعضهم الزمخشري هنا إلى السهو» الشهاب على البيضاوي ٢ / ٥٤. ثم ذكر أنه لا وجه لما ذكره الزمخشري؛ إذ كون الصلة قضية معلومة غير لازم، كما مضى نقله. وانظر البرهان ١ / ١٩٤.

أ - معنى التعريف في آية :

ولذلك أمثلة متنوعة، منها قول السَّعد عند حديثه عن فَصْل المسند إليه :
 «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفَصْلَ كَمَا يَكُونُ لِقِصْرِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، يَكُونُ لِقِصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ صَاحِبِ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، حَيْثُ قَالَ: (إِنَّ مَعْنَى التَّعْرِيفِ فِي الْمُفْلِحِينَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُتَّقِينَ هُمُ الَّذِينَ إِنْ حَصَلَتْ لَهُمْ صِفَةُ الْمُفْلِحِينَ، وَتَحَقَّقُوا مَا هُمْ، وَتَصَوَّرُوا بِصُورَتِهِمُ الْحَقِيقِيَّةَ، فَهَمُ هُمْ لَا يَعْدُونَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ) انْتَهَى كَلَامَهُ. فَزَعَمُوا أَنَّ مَعْنَى (لَا يَعْدُونَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ) أَنَّهُمْ مَقْصُورُونَ عَلَى صِفَةِ الْفَلَاحِ، لَا يَتَجَاوِزُونَهُ إِلَى صِفَةِ أُخْرَى. وَهَذَا غَلَطٌ مَنَشُؤُهُ عَدَمُ التَّدْرُبِ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَقِلَّةُ التَّدْبِيرِ لِكَلَامِ الْقَوْمِ»^(١).

ذكر السَّعد أن وهمهم هذا يرجع إلى أمرين: أولهما: عدم التَّدْرُبِ فِي هَذَا الْفَنِّ، يَرِيدُ فَنَّ الْبَلَاغَةِ وَطَرَائِقِهَا، فَغَابَ عَنْهُمْ أَنَّ «هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنَى أُخْرَى لِلخَبْرِ الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ، أوردَهُ الشَّيْخُ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ. . . طَرِيقَتُهُ طَرِيقَةُ قَوْلِكَ: هَلْ سَمِعْتَ بِالْأَسَدِ؟ وَهَلْ تَعَرَّفْتَ حَقِيقَتَهُ؟ فزِيدُ هُوَ هُوَ بَعِينُهُ»^(٢).

وثانيهما: قِلَّةُ التَّدْبِيرِ لِكَلَامِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ، فَمَرَادُ الزَّمْخَشَرِيِّ لَيْسَ كَمَا زَعَمُوا، بَلْ «إِنَّمَا جَعَلَ هَذَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ وَفَائِدَتَهُ، لَا مَعْنَى الْفَصْلِ، بَلْ صَرَّحَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّ فَائِدَةَ الْفَصْلِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْوَارِدَ بَعْدَهُ خَبْرٌ لَا صِفَةٌ، وَالتَّوَكِيدُ،

(١) المطول ١٠٤، وكلام الزَّمْخَشَرِيِّ فِي كَشَافِهِ ١ / ١٤٧ - ١٤٨، وَذَكَرَ الطَّبِيبِيُّ مَا يَكَادُ يَدْخُلُ تَحْتَ مَا جَعَلَهُ السَّعدُ زَعْمًا لَهُمْ. انظر التبيان ٦٤.

(٢) المطول ١٠٤ - ١٠٥، والدلائل ١٨٤، واستله الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ ١ / ١٤٨، وانظر حواشي الكشاف للروح ٢٦ / أ - ب.

وإيجابُ أنّ فائدة المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دونَ غيره»^(١).

إذن الذي يتمعن في كلام الزمخشري يجد ما جعلوه مذهبه في فائدة الفصل، إنما هو حديث عن فائدة التعريف، فمن هنا دخل عليهم الوهم والخَلَط.

والسَّعد فيما مضى أحقَّ الحقَّ مرتين: مرة في تصحيح فهم كلام الزمخشري، وبيان مذهبه، ومرة في كشف أصلِ كلام الزمخشري ههنا، إذ أخذه مع أمثله* - من غير إشارة - من الشيخ عبد القاهر، وهذا شيء مهم في كشف مصادر العلماء وأصلِ كلامهم، فالزمخشري كثيراً ما ينقل عن عبد القاهر من دون أدنى إشارة.

والسَّعد ههنا يريد بيان مذهب الزمخشري، من غير أن يرى رأيه، فقد يصرح السَّعد في مواضع أخرى بخلاف هذا، فيُظنُّ به الاضطراب، فهو قد ذهب إلى أنّ الفصل يكون لقصر المسند إليه على المسند وعكسه^(٢)، هذا رأيه، والذي مضى رأيه في فهم كلام الزمخشري، ومثل هذا كثير في كتب السَّعد، وقد أوقع الباحثين - ولا سيما المُحدِّثين منهم - في الوهم والاضطراب.

ب - الوصف المؤكّد:

ومن أمثلة ما مضى ما نقله السَّعد أنّ أحدَ شروح المفتاح جعلت مذهب الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَخَّرُوا لِلَّهِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَنَجِدُ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نَفْحَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] = من التأكيد الصناعي^(٣)؛ اعتماداً

(١) المطول ١٠٥، وكلام الزمخشري في كشافه ١/١٤٦.

(٢) انظر المطول ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) انظر المطول ٩٨، وشرح المفتاح اللوح ٥٥/أ.

على قول الزمخشري في موضع أولى الآيتين: «الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتثنية دالٌّ على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدلالة على أن المعنى به منهما، والذي يُساق إليه الحديث هو العدد، شُفِعَ بما يؤكد؛ فدلَّ به على القصد إليه والعناية به»^(١).

لكنَّ السَّعد ردَّ هذا الرأي، مبيناً موضع الإشكال في كلام الزمخشري فقال: «وقوله: (يؤكد) أي يقرره ويحقِّقه، ولم يقصد أنه تأكيد صناعي، لأنه إنما يكون بتكرير لفظ المتبوع، أو بألفاظ محفوظة»^(٢).

ولعلَّ السَّعد رأى أن هذا الفهم ليس بحجَّة على الخصم، فراح يلتمس دليلاً قطعياً من كلام الزمخشري نفسه، فقال: «بل أورد في المفصل قوله: ﴿نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] مثلاً للوصف المؤكَّد نحو: (أمسِ الدابر)»^(٣).

والسَّعد على استدلاله بكلام الزمخشري هذا، غير مُسلِّم بكلِّ ما فيه، فهو، وإن ارتضى أن (واحدة) وصفٌ، رأى أن جعله وصفاً مُؤكِّداً شيءٌ وقع في كلام النحاة^(٤)، ومن ثمَّ جرى عليه الزمخشري في المفصل.

ولعلَّ الزمخشري اختار في الكشاف غير ما ذهب إليه في المفصل^(٥)،

(١) الكشاف ٢/ ٤١٣، وأكثره في المطوَّل ٩٧ - ٩٨.

(٢) المطوَّل ٩٨، ولعلَّ السَّعد نقل هذا من حاشية الشيرازي على الكشاف. انظر فيها اللوح ٢٩٣/ ب.

(٣) المطوَّل ٩٨. وانظر كلام الزمخشري في التخمير ٢/ ٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/ ٣.

(٤) انظر المطوَّل ٩٧.

(٥) واختيار الزمخشري في الكشاف غير المشهور عند النحاة أمرٌ معهود، ولذا قال عنه السَّعد: «إنه كثيراً ما يذكر في هذا الكتاب وجوه الإعراب على خلاف المشهور» حواشي الكشاف اللوح ٢٣٩/ أ.

لذلك فهم القزويني والسعد من كلام الزمخشري، الذي نُقل في أول هذه المسألة، ومما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] (١) «أن كلاً من (اثنين) و(واحد) وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير» (٢).

وذهب السعد إلى أن هذا هو مذهب السكاكي (٣) والقزويني، ومن ثم فلا خلاف بينهم وبين صاحب الكشاف على ما توهمه القوم (٤).

ج - الفرق بين الاستعارة والتشبيه:

ومن الأمثلة المهمة التي نبه فيها السعد على خلط الناس في مذهب الزمخشري، ما ذكره السعد في حديثه عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه، إذ ذكر أمثلة مُشكّلة، منها ما وقع في كلام الزمخشري، فقال: «وأبعد من ذلك ما يُسعرُ به كلامُ صاحب الكشاف من أن قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ

(١) انظر كلام الزمخشري على هذه الآية في الكشاف ٢ / ١٧، وعنه في المفتاح ٢٨٥، والإيضاح ١ / ١٣١، والمطول ٩٨، ٢٩، ٨٨. على أن الطيبي ذهب إلى أن ما في هذه الآية تأكيد على سبيل البيان. انظر التبيان ٦٣.

(٢) المطول ٩٨، وانظر الإيضاح ١ / ١٣١.

(٣) لا كما يُفهم من أنه عنده عطف بيان صناعي، إذ بين السعد أن إيراد السكاكي هذه الآيات في باب عطف البيان؛ لتضمنها معنى البيان والإيضاح، على ما هو دأب السكاكي، لا على أنها من هذا الباب. انظر المطول ٩٧، وسبق السعد إلى بيان هذا الأمر الشيرازي في حاشيته على الكشاف ٢٩٣ / ب، وليس في هذا ضير على السعد، لكن الخطب في أنه راح يرد على الشيرازي في أنه استدل في شرح المفتاح على أنه عطف بيان لا وصف. انظر المطول ٩٨، متناسياً أن الشيرازي نفسه ذهب في حاشيته على الكشاف إلى ما ذهب إليه السعد.

(٤) انظر المطول ٩٨، والإيضاح ١ / ١٣١.

مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ ﴿الزمر: ٢٩﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي
الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] = من باب التشبيه
المطويّ فيه ذكر المُشَبَّه، كما في الاستعارة، وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ المُشَبَّه فيه ليس
بمذكورٍ ولا مُقَدَّرٍ^(١).

ثم وضع السَّعْدُ ههنا قاعدةً مُهمّةً تُعين على التفرقة بين التشبيه والاستعارة
في مثل هذه المواضع المُشكّلة، تنمّ على فهم عميق للأساليب، فقال: «وَيُمْكِنُ
التَّقْصِييُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، بَأَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَعْمَلَةً فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ
لَهُ اللَّفْظُ، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَصِحَّ وَقَوْعُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي مَوْقِعَهُ، وَلَا يَفُوتُ إِلَّا الْمُبَالِغَةُ
فِي التَّشْبِيهِ، فَيَصِحُّ نَحْوُ: (رَأَيْتُ أَسَدًا) أَنْ يُقَالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا شُجَاعًا)، وَهَذَا
لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ، وَكَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَادَ بِالْبَحْرَيْنِ الْمُوصُوفَيْنِ
الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ
حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] يَنْبِئُ عَنْ أَنَّهُ تَعَالَى قَصَدَ التَّشْبِيهَ لَا الْإِسْتِعَارَةَ، وَأَرَادَ
تَفْضِيلَ الْبَحْرِ الْأُجَاجِ عَلَى الْكَافِرِ، بِأَنَّهُ قَدْ يَشَارِكُ الْعَذْبَ فِي مَنَافِعِ، وَالْكَافِرُ خَلُوهُ
عَنِ الْمَنْفَعَةِ، فَهُوَ فِي طَرِيقَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ
الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤].

ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآيتين من قبيل الاستعارة، وأن
صاحب الكشاف أوردهما مثالين للاستعارة. ولا يخفى ضعفه على من تأمل
لفظ الكشاف^(٢).

(١) المطول ٣٦٠، وانظر حواشي الكشاف اللوح ١٠٢ / ب. والكلام على الآية الأولى في
الكشاف ٣ / ٣٩٦ - ٣٩٧، وعلى الثانية ٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٢) المطول ٣٦٠، وانظر حواشي الكشاف اللوح ١٠٢ / ب.

ولو عُذنا إلى الكشّاف لرأينا الزّمخشريّ قد ساق في هذه الآية وجهين، فقال: «ضربَ البحرين العذبَ والمالحَ مثلينِ للمؤمن والكافر، ثم قال، على سبيل الاستطراد في صفة البحرين...: ﴿وَمِنْ كُلِّ﴾... ويحتملُ غيرَ طريقة الاستطراد: وهو أن يشبّه الجنسين بالبحرين، ثم يفضل البحرَ الأجاج على الكافر...»^(١).

فقول السّعد: (وكذا لا يصحّ أن يراد...) ردٌّ للوجه الأول الذي ساقه الزّمخشريّ، بكلام الزّمخشريّ نفسه في الوجه الثاني، فما أعجب طريقة السّعد في التصرّف بكلام الناس!

لكنّ ما انتهى إليه السّعد من أنّ لفظ الكشّاف يدلّ على أنّ هذا تشبيه لا استعارةٌ صحيحٌ، ولا سيّما إذا ما قيسَ بالقاعدة التي وضعها.

٦ - دفاعٌ عنه فيما حُمِلَ فيه على الاعتزال، وبيانُ مراده:

- تعريفُ (الحمد) تعريفُ الجنس:

ونبّه السّعد على نمطٍ آخر من خلطِ الناس في آراء الزّمخشريّ^(٢)، وهو أنّ بينوا على ذلك الوهم اتهامَ الزّمخشريّ بأنّه ذهبَ إلى ما فهموه من كلامه تأثراً بمذهبه في الاعتزال، فكان لابدّ من بيان حقيقة الأمر؛ دفاعاً عن الحقّ ورداً للتهمة. وذلك فيما ذكروه في تعريف (الحمد) باللام عند الزّمخشريّ؛ إذ ذهبَ الزّمخشريّ إلى أنّ (الحمد) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] أصله مصدرٌ منصوبٌ بفعل

(١) الكشّاف ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٢) هذه المسألة، على أهميتها وكثرة من تكلم فيها، لم تردّ في كتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزّمخشريّ، للدكتور محمد أبو موسى، على جلّالته، وحُسن استقصائه، وإفراده باباً للتعريف.

مضمراً، عُدِلَ به إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، وأمّا التعريف فيه فهو تعريف الجنس: ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كلُّ أحدٍ من أنّ الحمد ما هو، ثم قال: والاستغراق الذي يتوهمه كثيرٌ من الناسٍ وهم^(١).

- اتهامهم الزّمخشريّ:

من أجل هذا الذي نبّه عليه الزّمخشريّ، من أنّ الاستغراق ههنا وهم، ذهب كثيرٌ من الناس إلى أنّ رأيه هذا مبنيٌّ على أنّ أفعال العباد عند المعتزلة ليست مخلوقة لله تعالى، فلا تكون جميعُ المحامد راجعة إليه، فيقتضي أن يكون شيءٌ من الحمد للعباد. أو أنّه مبنيٌّ على أنّ الفعل إنما يدلّ على الحقيقة دون الاستغراق، فكذا ما ينوب منابه، في الأصل الذي عُدِلَ عنه (الحمد) فيما ذهب إليه الزّمخشريّ، والسّعد ساق هذا الاتهام في كتبه، من غير أن يصرّح بأصحابه؛ بغية رده وإنصاف الزّمخشريّ^(٢).

- دفاع السّعد عن الزّمخشريّ بكلامه:

ما مضى اتهام ظاهرٌ للزمخشري بالعصبية والهوى، وليس هذا عن الزّمخشريّ ببعيد في بعض المواضع الثابتة عليه بالحجج، لا أن يُرْمَى بذلك لأدنى ريبة، لهذا شمّر السّعد للدفاع عنه ههنا، وحاول فضّ هذا الإشكال، بانياً أدلته على مذهب الزّمخشريّ نفسه في التعريف باللام، لكنّ السّعد على عادته في الاستقصاء، لم يكتفِ بالنظر في الكشّاف وحده، فقال: «ونقل عن [الزّمخشريّ]... أن اللام لا تفيد سوى التعريف والإشارة، والاسم لا يدلّ إلا

(١) انظر الكشّاف ١/ ٤٨ - ٥٠.

(٢) انظر المطوّل ٦ - ٧ و ٨١، وحواشي الكشّاف اللوح ١٠/ ب، ولعلّ قطب الدين الشيرازي ممن ادعى ذلك على الزّمخشريّ. انظر حاشيته على الكشّاف اللوح ١٠/ أ، وانظر التبيان ٥٩.

على مسمّاه، فإذا لا يكون ثمة استغراق»^(١)، ثم قال: «ولقد حَصَرَ في المفصّل فائدة اللام في التعريف، والتعريفَ في العهد والجنس»^(٢)، فهذان القولان للزمخشري، وإن كانا يدلّان على تعدّد رأيه في المسألة، يُظهران أنّ الزّمخشري لا يقول بالاستغراق في اللام، لذا استدلّ السّعد بهما على فساد الإشكاليين اللذين أوردّا على الزّمخشري، فقال: «لأنّ كلاً من الوجهين يُشعر بأنّه يقول بكون اللام للاستغراق، في الجملة، وليس كذلك»^(٣).

فمّ استدلّ السّعد على فساد الإشكاليين بدليل آخر، استخرجه من كلام الزّمخشري في كشافه، وهو أنّه قد صرّح بأنّ في تقديم (الحمد) دلالة على اختصاصه به تعالى، وأنّه به حقيق^(٤). إذن كيف يُهمّ الزّمخشري، بعد قوله هذا، بأنّه أراد من تعريف (الحمد) بالجنس أنّ شيئاً من الحمد للعباد؟ فالزّمخشري أثبت قَصْرَ الحمد على الله تعالى، لكن من طريق التقديم، لا من طريق التعريف. ولعلّ هذا من أقوى أدلّة السّعد ههنا، إذ يدل على تبصره بكلام الزّمخشري، وتسرع غيره في اتهامه.

(١) حواشي الكشّاف اللوح ١٠ / ب، وهو في حاشية الشيرازي على الكشّاف ١٠ / أ، وانظر المطوّل ٨.

(٢) حواشي الكشّاف اللوح ١٠ / ب، وانظر رأي الزّمخشري في شرح المفصّل لابن يعيش ١٧ / ٩، والتخمير ٤ / ١٦٥، ولعلّ هذا الحصر هو ما عليه أكثر المتقدمين من النحاة. انظر اللامات للزجاجي ٢١، وقال السّعد: «ذهب المحققون إلى أنّ اللام لتعريف العهد والحقيقة، إلّا أنّ القوم أخذوا بالحاصل، وجعلوه أربعة أقسام، توضيحاً ونسهيلاً» التلويح ١ / ١٢١، وستأتي تقسيماتهم.

(٣) حواشي الكشّاف اللوح ١١ / أ.

(٤) انظر حواشي الكشّاف اللوح ١١ / أ.

- رأي السَّعد في فهم كلام الزَّمخشري:

بعد أن أبعَدَ السَّعد كلَّ شبهة تحيط بكلام الزَّمخشري، أرادَ أن يقدم رأياً يبيِّن به مراد الزَّمخشري من جَعَلِه تعريف (الحمد) للجنس، ولعلَّه قصدَ من هذا حماية الكلام من شبهة أخرى قد ترتعُ قريباً منه، فقال: «فالأوَّلَى أن كونه للجنس مبنيٌّ على أنه المتبادر إلى الفهم، الشائع في الاستعمال، لاسيما في المصادر، وعند خفاء قرائن الاستغراق»^(١)، ثم حَقَّق هذا المعنى في موضع آخر بقوله: «وتحقيقه أن اللفظ إذا دلَّ على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج: فإما أن يكون لجميع الأفراد، أو لبعضها؛ إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها، وجب أن يكون للجميع، وإلى هذا ينظر صاحبُ الكشَّاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق... وكثيراً ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة، كما ذكرَ أن اللام في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] للجنس دون الاستغراق»^(٢).

* دَفْعُ التَّعارض في كلام الزَّمخشري:

ولكن إن كان صحيحاً ما أدلى به السَّعد من فهم لكلام الزَّمخشري، من أن الزَّمخشري لا يقول بلام الاستغراق، فكيف يُمكن فهم تلك المواضع التي صرح فيها الزَّمخشري بجعل المعرف باللام للشمول والإحاطة^(٣)، وهي والاستغراق في المعنى سواء؟

هذا إشكال أورده السَّعد، فلم يكن غائباً عنه، لكنَّه فسره بأن هذا

(١) المطول ٧-٨.

(٢) المطول ٨١.

(٣) انظر الكشَّاف، مثلاً ١/ ٥٤-٥٥.

الاستغراق داخلٌ تحت التقسيم الذي اختاره الزمخشريّ لِلام التعريف، فقال: «التَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّعْيِينِ وَالإِشَارَةِ إِلَى نَفْسِ الْمَسْمُومِ، وَهُوَ لَامُ الْجِنْسِ، أَوْ إِلَى حِصَّةِ مِنْهُ، وَهُوَ لَامُ الْعَهْدِ، . . . وَالأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْمَاهِيَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، كَقَوْلِنَا: (الإنسان حيوان ناطق) . . . وَتَسْمَى لَامُ الْحَقِيقَةِ أَوْ الطَّبِيعَةِ . . . وَإِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْمَاهِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ فِي ضَمَنِ الْأَفْرَادِ، وَحَيْثُذ: إِمَّا أَنْ تَوْجَدَ قَرِينَةُ الْبَعْضِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: (ادخل السوق) . . . وَتَسْمَى لَامُ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ . . . أَوْ لَا تَوْجَدُ قَرِينَةُ الْبَعْضِيَّةِ: فِي الْمَقَامِ الْخَطَابِيِّ يُحْمَلُ عَلَى الْعَمُومِ وَالِاسْتِغْرَاقِ، اِحْتِرَازاً عَنْ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْمَتَسَاوِينَ . . . وَفِي الْمَقَامِ الْاسْتِدْلَالِيِّ عَلَى الْأَقْلَلِ لِأَنَّهُ الْمَتَيِّقُنَ . . .»^(١).

وَأَثَرَتْ نَقْلَ هَذَا النَّصِّ عَلَى طَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ أَنْوَاعَ اللَّامِ الْمَعْرُوفَةَ، فِيهِ مَا يُعَيَّنُ عَلَى فَهْمٍ كَثِيرٍ مِمَّا مَضَى، وَمَا سَيَأْتِي مِنْ آرَاءٍ فِي بَابِ التَّعْرِيفِ بِاللَّامِ.

نَخْلُصُ إِلَى أَنَّ السَّعْدَ ظَهَرَ فِيهَا مَضَى مُتَبَصِّراً بِكَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ أَوَّلًا، فَهُوَ يَتَّبِعُ مَوَاضِعَهُ كُلَّهَا، وَيَنْظُرُ إِلَى آرَاءِ الزَّمْخَشَرِيِّ نَظْرَةَ كَلِيَّةً، فِي سِيَاقِ تَعَدُّدِ كِتَابِهِ، وَتَعَدُّدِ مَذَاهِبِهِ أحياناً، وَافْتِنَانِهِ بِالْبَيَانِ عَمَّا يَرِيدُ بغير ما طَرِيقَةً، فَرَاعَى السَّعْدُ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَهِيَ نَظْرَةٌ سَبَقَ بِهَا غَيْرُهُ، مِمَّنْ دَرَسَ الزَّمْخَشَرِيَّ، حَتَّى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ دَارِسِي الْبَلَاغَةِ، فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أَغْفَلَ جَانِبَ النِّظَرِ

(١) حواشي الكشاف اللوح ١١/أ، وانظر التبيان ٥٨ - ٥٩، وحاشيتي الشريف الجرجاني على المطول ٨، وعلى الكشاف ١/٥٠ - ٥١، وانظر شرح المفتاح اللوح ٤٦/أ، والمطول ٨١. وكلام السعد فيهما قريب من كلامه هنا. واضطرب كلام السكاكي في تقسيم اللام انظر المفتاح ٢٧٨ - ٢٨٠، ٣١٥ - ٣١٧، وانظر في مناقشة السعد له شرح المفتاح اللوح ٤٦/أ - ب، والمطول ٨٢. وانظر أنواع اللام في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٤٢.

في غير الكشّاف، اللهم إلا في اللّمّ النادر، وظهر السّعد غير متحيّز إلى فئة في رأيه ههنا، إذ دَفَع عن الزّمخشريّ تهمة التعصّب للمعتزلة في هذه الآية، مع أنّ السّعد قد تتبع زلّات الزّمخشريّ في هذا الأمر، بل شنّع عليه في بعض المواضع، وهذا ما يظهر جلياً لقارىء حواشي الكشّاف، وقد أشرتُ إليه في الفصلين السالفين.

وظهر تحقيق السّعد، وسعة علمه، في تفرّقه في أنواع اللام بين مذهب المحققين من علماء العربية كالزّمخشريّ مثلاً، وهو ما عليه أكثر النحاة، كما يظهر من إحالات البحث؛ وبين مذهب علماء البلاغة من المتأخرين، وأنّ الخلاف إنما هو في القسمة، وكلهم يرجع إلى أصل واحد، كما بيّنه. وهذا شيء مهم في دراسة الآراء، وفهم كلام العلماء ومناهجهم، ولم أقف على أحد سبق السّعد إلى مثل هذا الدرس لآراء الزّمخشريّ، ولعل الأيام تكشف. وكشف هذا المبحث أنّ الزّمخشريّ لم يضبط جملة من آرائه في الكشّاف، فأوقع من جاء بعده في الوهم.

* * *

المبحث الثالث

تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام السّكاكيّ

عني السّعد بكلام السّكاكيّ عنايةً خاصةً ظهرت في شرحه على التلخيص، غير أنّها تجلّت غاية التجلي في شرحه مفتاح العلوم، الذي يُعدّ آخر كتاب بلاغي ألفه، وفيه صرح بتلك العناية، فقال: «وقد وهبتُ له شطراً من عمري، وجعلتُ إجماله الفِكر في غوامضه دهري»^(١)، ولعلّ كثرة تلك الغوامض

(١) شرح المفتاح اللوح ٢ / أ - ب.

في كلام السَّكَاكِيّ هي التي أوقعت خلطاً كثيراً في الخطأ في فهم مراده، فكان جهد السَّعْد في هذه المواضع منصرفاً إلى تحرير الإشكال بيانه، والردُّ على الخطأ في فهمه، وقد ذكر هذا في مقدّمة شرح المفتاح، فقال: «وأخذت في شرح له يتضمّن تفصيلاً مجملاته، وتبيين مُعضلاته، وكشف أستاره عن أسرارهِ... مشيراً إلى التُّكْتِ المودعة خلال عباراته... سائناً الكلام على وجه تضحيلٍ معه الشُّبُه، وتندفعُ الاعتراضاتُ، وتنحلُّ العُقَدُ، وترتفعُ الإشكالات»^(١).

وهذا الأخير هو ما يعيننا في هذا المبحث؛ إذ به تظهر خصوصية آراء السَّعْد في فهم كلام السَّكَاكِيّ وآرائه، إذا ما قورنت بتلك الفُهوم التي رأى السَّعْد أنها غير مُصيبة فيما ذهبَ إليه، ولكثرة مواضع الإشكال في كلام السَّكَاكِيّ وكثرة المجتهدين في حلِّ غوامضها، وشدة تَبُّع السَّعْد لتلك الاجتهادات ونقدها، كثرت هذه المواضع في كتبه، لذا سأقتصر في هذا المبحث على التمثيل لأنواعها، ثم الاكتفاء بالإحالة على بقية المواضع.

١ - ما فهموه من كلامه على غير منهجه واصطلاحه:

- الجملة الشرطية خبر أم إنشاء؟

قد يقع إشكالٌ في كلام السَّكَاكِيّ، لحملهم إياه على ما لا يتفق مع منهجه وقواعده، مثاله ما وقع في قول السَّكَاكِيّ: «الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص، محتملة في نفسها للصدق والكذب»^(٢).

لكنَّ السَّعْد أورد ما يعارض ظاهره هذا الكلام، فقال: «الشرط قيد للفعل،

(١) شرح المفتاح اللوح ٢/ب.

(٢) مفتاح العلوم ٣١٠.

مثل المفعول ونحوه . . . ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، فالجزاء: إن كان خبراً فالجملة خبرية، وإن كان إنشاءً فالجملة إنشائية»^(١).

لاشك أن السَّعد حين كتب كلامه السالف، كان يضعُ كلام السَّكَّاي نُصب عينيه، ويدرك تخالفَ الكلامين، لذا تصدَّى للتوفيق بينهما، فقال: «لا يخفى عليك أن ما ذكره المصنّف إنما هو فيما إذا كانَ الجزءَ جملةً خبريةً، اعتماداً على أنه في قانون الخبر، بخلاف قولك: (إن جاء زيد فأكرمه أو لا تكرمه أو فليتك تكرمه) فإنه إنشائية مقيدة بقيد مخصوص»^(٢).

هذا فيما يتعلق بجواب الشرط: «وأما نفسُ الشرط بدون الجزء، فليس بخبر قطعاً؛ لأنَّ الحرف قد أخرجهُ إلى الإنشائية كالاستفهام؛ ولذا لا يتقدّم عليه ما في حيزه»^(٣).

- ردّ السَّعد خطأ الشيرازي في فهم كلام السَّكَّاي:

كان ما مضى مما ذكره السَّعد توطئة للردّ على خطأ الشيرازي (ت ٧١٠هـ) في فهم هذا الموضوع من كلام السَّكَّاي، فقال السَّعد: «وأما ما ذكره الشارح العلامة من أن مراده أن الجزء جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة للصدق والكذب في نفسها، أي: نظراً إلى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط، لا مع التقييد به على ما ظنّ، لأنَّ التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية، وعن احتمال الصدق والكذب . . . فتعسفٌ منه وتخليطٌ لكلام أهل العربية بما ذهب إليه

(١) المطول ١٥٢.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٨٠/أ، ويريد بالمصنّف: السكاي. وانظر المطول ١٥٢.

(٣) المطول ١٥٢.

المنطقيون، . . . والتَّحْقِيقُ في هذا المقام: أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار أهل العربية»^(١).

ثم ساق السَّعْدُ كلاماً طويلاً فيه تحقيقٌ لمعنى الشرط عند الفريقين، خلاصته أن الشرط عند المنطقيين يصير قضيةً منطقيةً طرفاها الشرطُ والجزاءُ، يفهم من هذه القضية لزوم الجزاء للشرط، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم، وكذبها بعدمها، وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب.

أما عند أهل العربية، فكما مضى، فالجواب جملة خبرية أو إنشائية، باقية على أصلها من ناحية الصدق والكذب، لكن مسندها مقيد بقيد هو الشرط^(٢). وقال السَّعْدُ بعد فراغه منه: «وتحقيقُ هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث»^(٣).

والنظرُ في الطريقة التي يتبعها السَّعْدُ في دفعِ الحَلْطِ في فهم كلام العلماء، يكشفُ عن سعة اطلاعه وتدقيقه وإنصافه؛ إذ ينظر إلى كلام كل واحد على حسب منهجه الذي اختطه في كتابه. فالسَّكَّاكِيُّ عقد علم المعاني في مفتاحه على قانونين أساسيين: الخبر والطلب، ولم يورد تحت القانون الأول إلا ما كان متصلاً بالخبر دون الإنشاء، فعلى هذا النهج فهم السَّعْدُ مراد السَّكَّاكِيِّ بقوله: (الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص . . .).

(١) المطوّل ١٥٢ - ١٥٣، وانظر المختصر ٢ / ٣٦ - ٣٧، ولم يصرّح فيه بذكر (الفاضل العلامة).

(٢) انظر المطوّل ١٥٣.

(٣) المطوّل ١٥٣.

* تطوّر رأي السَّعد ههنا:

لدى التتبع التاريخي لآراء السَّعد في كتبه بحسب أزمان تأليفها، وقفتُ على موضع كأنه يدل على تبدل رأي السَّعد، إذ قال في المطوّل: «وأما نفسُ الشرط بدون الجزاء، فليس بخبر قطعاً؛ لأن الحرف قد أخرجهُ إلى الإنشائية»^(١). ثم قال في شرح المفتاح: «وأما الشرطُ نفسه مثل: (إن طلعتِ الشمسُ) فليس بكلامٍ فضلاً عن احتمال الصدق والكذب، ونعم ما قال الإمام ابن جني: إنَّ الكلام يخرج عن التمام: تارةً بالنقصان، كما إذا قلت: (زيد قائم) بدون الإعراب وأداة الربط؛ وتارةً بالزيادة، كما بدخول حرف الشرط مثل: (إن قام زيداً)»^(٢).

فإمّا أن يُحمَل هذا على أن السَّعد لمّا وقف على كلام ابن جني عدلَ عن رأيه الذي في المطوّل، أو أن يؤوّل بما يجعلُ الكلامين متفقين، كما ذهب إليه بعض أصحاب الحواشي: «وقوله: في المطوّل: (لأنَّ الحرف قد أخرجهُ إلى الإنشاء) على حذف مضاف، أي إلى حكم الإنشاء من حيث إنّه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً»^(٣).

على أن هذا القائل نقل مُفاد كلام السَّعد في شرح المفتاح، لكنّه لم يصرّح به، ولم يشر إلى الإشكال الذي قد يقع بين الكلامين^(٤).

- ردّ الشريف الجرجانيّ على السَّعد ومناقشته:

مضى أن السَّعد ردّ على الشيرازي في فهمه كلام السَّكّاكيّ، ومضى أن

(١) المطوّل ١٥٢، وفيه «أخرجته» بدل «أخرجهُ». ومضى نقله مع تتمته في أول المسألة.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٨٠/ب، وانظر الخصائص ١/٢٠، ٢/٢٧٤، فتمّ ما يشبهه.

(٣) تجريد البناني ١/٣٣٦.

(٤) انظر تجريد البناني ١/٣٣٦.

السَّعْدَ جعلَ مردَّ ذلك إلى تخليطِ كلامِ أهلِ العربية بكلامِ المنطقيين في معنى الشرط، ثم جعلَ السَّعْدَ تحقيق ذلك من نفائسِ المباحث، لكن الشريف الجرجاني عدَّ هذا تبجَّحاً من السَّعْدِ، وعرضَ به، وذهب إلى أن كلام المنطقيين في هذا لا يخالف كلام أهل العربية، في مناقشة طويلة له^(١).

ولعلَّ في كلام الشريف الجرجاني بغياً ومجازفة؛ إذ الاختلاف بين الشرط العقلي والشرط اللغوي مشهور بين العلماء المحققين، إذ أفرد القرافي (ت ٦٨٤هـ) للفرق بينهما فصلاً^(٢)، ولعل الشريف قد تحامل على السَّعْدِ لأمرٍ مذهبي؛ لأنَّ السَّعْدَ ذكر هذا التَّحقيق في كتبه الأصولية، وذكر ثمَّ أنَّ الشافعي مالَ في مسألة التعليق بالشرط إلى فهم أهل العربية، على حين مال أبو حنيفة إلى قول المنطقيين^(٣)، فلعلَّ الشريف الجرجاني هبَّ انتصاراً للإمام أبي حنيفة.

٢ - الإخلال بفهم بعض دقائق كلامه:

- زيادة التقرير والإيضاح:

من ذلك أنَّ السَّعْدَ ينبه على بعض دقائق السَّكَّايِّ في التعبير عن بعض الاصطلاحات مما خفي على من يلخِّصُ كلامه، فيهملها فيكون ذلك سبباً لضربٍ من الإشكال، فمن ذلك أنَّ السَّكَّايِّ ذكر من الحالات التي تقتضي تأكيد المسند إليه أن يكون القصد مجرد التقرير^(٤). ومن الحالات التي تقتضي البدل

(١) حاشية الشريف على المطول ١٥٣.

(٢) الفروق ١ / ١٥١ وما بعدها.

(٣) انظر التلويح ١ / ٣٢٢.

(٤) انظر المفتاح ٢٨٥.

عن المسند إليه زيادة التقرير والإيضاح^(١)، وتبعه على ذلك القزويني^(٢).

فبيّن السَّعْدُ أَنَّ الْقَزْوِينِيَّ أَخَذَ هَذَا عَنْ لَفْظِ الْمِفْتَاحِ، عَلَى عَادَةِ افْتِنَانِهِ فِي الْكَلَامِ^(٣)، وَشَرَحَ مَرَادَ السَّكَّاكِيِّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «وَالنَّكْتَةُ فِيهِ الْإِيْمَاءُ إِلَى أَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ، وَالتَّقْرِيرُ زِيَادَةٌ بِقَصْدِ التَّبَعِيَّةِ، بِخِلَافِ التَّأْكِيدِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ نَفْسَ التَّقْرِيرِ»^(٤). بَلْ إِنَّهُ أَوْضَحَ الْمَرَادَ مِنَ التَّقْرِيرِ نَفْسِهِ هَهُنَا، وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ وَقَعَ، فَقَالَ: «وَالْمَرَادُ تَقْرِيرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ أَيُّ: تَحْقِيقُهُ وَتَثْبِيْتُهُ وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَذْكُورُ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي التَّشْنِيَةِ وَالتَّكْرِيرِ مِنَ التَّثْبِيْتِ وَالتَّقْرِيرِ»^(٥).

* مَرَادُ السَّكَّاكِيِّ بِـ «الْإِيضَاحِ» فِي الْبَدَلِ:

وَالْقَزْوِينِيَّ - فِي التَّلْخِيصِ - وَالطَّيْبِيَّ ذَكَرَا مِنْ كَلَامِ السَّكَّاكِيِّ «زِيَادَةُ التَّقْرِيرِ» هَهُنَا، غَيْرَ مَشْفُوعَةٍ بِـ «الْإِيضَاحِ»^(٦)، فَقَدَّمَ السَّعْدُ عَلَى ذَلِكَ عِبَارَةَ السَّكَّاكِيِّ، فَقَالَ: «فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: لَزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالْإِيضَاحِ، كَمَا وَقَعَ فِي الْمِفْتَاحِ»^(٧).

وَلَعَلَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّرْكَ مَنْشُؤُهُ قِلَّةَ التَّدْبِيرِ لِمَرَادِ السَّكَّاكِيِّ، فَبَيَّنَهُ

(١) انظر المفتاح ٢٨٥.

(٢) انظر التلخيص ٧١ - ٧٢، والإيضاح ١ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٣) انظر المطول ٩٩.

(٤) المطول ٩٩، وانظر المختصر ١ / ٣٧٦، وشرح المفتاح اللوح ٥٥ / ب، ٥٦ / أ.

(٥) شرح المفتاح اللوح ٥٦ / أ، وفيه «التنبيه» مكان «التشنية»، والمثبت ههنا هو الأولى اعتماداً على المعنى وعلى ما جاء في المطول ٩٩ - ١٠٠، والكشاف ١ / ٦٨ في مثل هذا.

(٦) التلخيص ٧٢، والبيان ٦٣. ولعل القزويني عدل عن هذا، فكلامه في الإيضاح موافق للمفتاح ١ / ١٣٤، إلا أن يكون ما في مطبوع الإيضاح زيادة من الناسخ.

(٧) المطول ١٠٠، وانظر المفتاح ٢٨٥.

بقوله: «وأما التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظاهر لإيضاحه أن المسند حقيقةً هو ذلك البعض، أو المتلبس، وأما في بدل الكلّ فلأنه ربما يكون أوضح، وإن لم يكن فبالإجماع يكون مزيدُ إيضاح لا محالة»^(١).

٣ - حملُ البلاغيين كلامه على غير مراده لخفاء بعض جوانبه:

وقد يكون خفاءً تلك الدقائق عند السكّاكّي سبباً في إشكال يتبعه وهمٌ في فهم كلامه، فيجلبه السعد، على نحو ما يظهر في المواضع الآتية:

أ - غرض تعريف المسند إليه بالموصلية في آية:

مثال ذلك ما وقع في تعريف المسند إليه بالموصلية في قوله تعالى: ﴿وَرَزَوَدَتْهُ الَّتِي...﴾ عند السكّاكّي؛ إذ عدّد السكّاكّي في بحث تعريف المُسند إليه بالموصلية أغراضاً يقتضيها هذا التعريف، فعّدّ منها: «أو أن تستهجن التصريح بالاسم، أو أن يُقصد زيادة التقرير، كما في قوله عزّ وعلا: ﴿وَرَزَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]»^(٢)، وقال بعد ذلك: «والعدول عن التصريح باب من البلاغة يُصَار إليه كثيراً، وإن أورث تطويلاً»^(٣)، ثم أورد السكّاكّي حكايتين عن شريح القاضي، وقع فيهما من لفظه عدول عن التصريح لمقتضى المقام^(٤).

فاختار السعد في معنى (زيادة التقرير) وهنا (تقرير الغرض المسوق له الكلام) دون ما قيل من أن معناها زيادة تقرير المُسند، أو زيادة تقرير المسند

(١) شرح المفتاح اللوح ٥٦ / أ.

(٢) مفتاح العلوم ٢٧٣.

(٣) مفتاح العلوم ٢٧٣.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٢٧٤.

إليه، واكتفى السَّعد بالحكم على هذا القيل بالتعسف^(١).

هذا أوّل إشكالين وقعا في فهم كلام السَّكّائيّ هذا، ولعلّ الخطب فيه يسير؛ أن لم يقع فيه مَنْ عليهم المعوّل في فهم كلامه، لذلك لم يتكلّف السَّعد في دفعه، واكتفى بذكره في المطوّل وحده دون غيره من كتبه.

لكنّ السَّعد تحمل مشقّة دَفْعِ إشكال آخر وقع في فهم مراد السَّكّائيّ في التمثيل بالآية؛ أيّريدها السَّكّائيّ مثلاً لزيادة التقرير فحسب أم يُريدها مثلاً لها، ولاستهجان التصريح بالاسم؟ وظاهر عبارة السَّكّائيّ يساعد على هذا الإشكال؛ إذ ذكر استهجان التصريح بالاسم ولم يُمثّل له، ثم ذكر زيادة التقرير بعده ومثّل بالآية، لذا اكتفى كثيراً ممّن لخصّ كلامه بسوق عبارته على أصلها، دون تعليق أو بيان، فبقي الإيهام مستمراً فيما لخصّوه^(٢). بيد أن الطيّبيّ والعضد منهم أفردا الآية بزيادة التقرير^(٣)؛ فلماذا ما قال السَّعد: «والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط»^(٤). لكنّ السَّعد خالف هذا المشهور، فقال: «والمفهوم من المفتاح أنها مثال لها، ولاستهجان التصريح بالاسم؛ لأنه قال: أو أن يستهجن التصريح بالاسم، أو أن يقصد زيادة التقرير نحو: ﴿وَرَزَوْدَتُهُ...﴾ الآية. ثم قال: والعدول عن التصريح باب من البلاغة، وأورد حكاية شريح، فلو لم تكن مثلاً لهما لأخر

(١) انظر المطوّل ٧٤. غير أن الحكم بالتعسف زيادة من مخطوط المطوّل اللوح ٥٢ / أ، لم ترد في أصل المطوّل المطبوع.

(٢) انظر المصباح ١٥، والتلخيص ٥٨ - ٥٩، والإيضاح ١ / ١١٥، والإشارات والتنبيهات ٣٧ - ٣٨.

(٣) التبيان ٥٠، وتحقيق الفوائد الغياثية ١ / ٣٣١ (وكلام العضد مثقل فيها).

(٤) المطوّل ٧٥.

ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم^(١).

* تطوّر رأي السَّعد ههنا:

وهذا من السَّعد يدلّ على بصرٍ شديد بالمفتاح، فلم يكتفِ السَّعد بالنظر إلى ظاهر الكلام، بل فتّشه، واستدلّ بدليل قوي، وإن لم يكن قطعياً، ولهذا قال في المختصر: «وظنيّ أنها مثالٌ لها ولاستهجان التصريح بالاسم»^(٢)، لكنه في شرح المفتاح عاد إلى هذا الكلام فجزم برأيه فيه، وفسّر وجهه في الآية، فقال: «وفي إيراد حديثِ العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ آتِي﴾ دلالة على أنه مثال لاستهجان التصريح، ولزيادة التقرير جميعاً: أما الأوّل: فلاستقباح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة، والاحتيال في طلب الموافقة، وأما الثاني: فلأن في كونه في بيتها، وتمكنها من طلب وصاله، ومطالعة جماله تقريراً وتحقيقاً للمراودة، ليس في ذكر اسمها مثل: (زليخا) أو (امرأة العزيز)، فالمعنى تقرير الحكم على ذلك المسند»^(٣).

ب - الإيماء إلى وجه بناء الخبر:

ذكر السَّكاكيّ من أغراض تعريف المُسند إليه بالموصولية الإيماء إلى وجه بناء الخبر^(٤)، وفسّر السَّعد معناه بقوله: «تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن

(١) المطوّل ٧٥.

(٢) المختصر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤١ / ب - ٤٢ / أ. ووافق السَّعد على رأيه هذا من وقفت على كلامهم ممن جاء بعده. انظر الأطول ١ / ٣٠٣ - ٣٠٤، وتجريد البناني ١ / ٢١٩ - ٢٢٠، وحاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٢٧٤.

بناء الخبر عليه من أي وجهٍ وأي طريق من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير ذلك. وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه يُنبئه الفطن على الخاتمة^(١). وذكر السكاكي أن هذا الغرض تنفّرع عليه اعتبارات لطيفة^(٢). من ذلك أن يُجعل الإيماء إلى وجه الخبر ذريعة إلى تنبيه المخاطب على خطأ، كقول عبدة بن الطبيب يعظُ بنيه^(٣):

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

ورده القزويني بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه^(٤).

والسعد لم ير رأي القزويني لذا أجاب عنه، مُدافعاً عن السكاكي بقوله: «وجوابه: أن العرف والدُّوق شاهدا صدقٍ على أنك إذا قلتَ عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخواناً خُلصاً: (إن الذين تظنونهم إخوانكم) كان فيه إيماءٌ إلى أن الخبر المبني عليه أمرٌ يُنافي الأخوة ويُباين المحبة^(٥)».

(١) المطوّل ٧٥، وبعض الكلام في التبيان ٥١.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٧٤. والسعد شرح رأي السكاكي هذا بقوله: «لِمَ لَمْ تُجْعَلْ هذه نكتَ جَعَلِ المسند إليه موصولاً، من غير توسط الإيماء؟ الجواب: . . . جَعَلِ تلك المعاني متفرعة عليه مناسبٌ من جهة أن يكون إثباتاً للأمر المُبهم بعد التوطئة والتنبيه عليه والتأييد، فجرينا على مقتضى المناسبة» شرح المفتاح اللوح ٤٢/ب.

(٣) في ديوانه ٤٨، وانظره في المفضليات ١٤٧ منتظماً في إحدى روائعها، وهو في المفتاح ٢٧٥، والمصباح ١٧، والإيضاح ١/١١٦، والتبيان ٥٢، من غير نسبة في جميعها، وهو له في المطوّل ٧٥.

(٤) الإيضاح ١/١١٨، وانظر المطوّل ٧٥.

(٥) المطوّل ٧٥، وذكر السعد هذا الجواب في شرح المفتاح اللوح ٤٢/ب، لكنه لم يصرّح =

ثُمَّ ذَكَرَ السَّكَّاكِيُّ أَنَّ الْإِيْمَاءَ قَدْ يُجْعَلُ ذَرِيْعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبْرِ، كَقَوْلِ
عَبْدَةَ بْنِ الطَّيِّبِ^(١):

إِنَّ التِّي ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً بَكُوفَةَ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَهَا غُولُ

واعترض عليه القزويني، كما اعترض عليه من قبل، بقوله: «وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وتحقيق الخبر فرق، فكيف يُجعل الأول ذريعة إلى الثاني»^(٢).

والسَّعْدُ عَلَّقَ عَلَى الْبَيْتِ بِمَا يُوضِّحُ مَا اسْتَشْكَلَهُ الْقَزْوِينِيُّ، وَيَدْفَعُ اعْتِرَاضَهُ، فَقَالَ: «فَإِنَّ فِي ضَرْبِ الْبَيْتِ بِكُوفَةٍ، وَالْمُهَاجِرَةِ إِلَيْهَا، إِيْمَاءً إِلَى أَنَّ طَرِيقَ بِنَاءِ الْخَبْرِ مَا يَنْبِئُ عَنِ زَوَالِ الْمَحَبَّةِ، وَانْقِطَاعِ الْمُوَدَّةِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَحْقُقُ زَوَالِ الْمُوَدَّةِ وَيُثَبِّتُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ بُرْهَانٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَعْنَى تَحْقِيقِ الْخَبْرِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِيْمَاءِ؛ وَسَقَطَ اعْتِرَاضُ الْمَصْنُفِ... أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ) الْبَيْتِ... فِيهِ إِيْمَاءٌ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقِ الْخَبْرِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي رَفْعِ السَّمَاءِ تَحْقِيقٌ لِبِنَائِهِ لَهُمْ»^(٣). وَقَالَ: «أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِي تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ)

= فيه بذكر القزويني بل قال: «فإنه قد اشتبه على البعض، لكن التأمل الصادق، والذوق الصحيح شاهداً صدق...»، ويؤيد كلام السَّعْدِ موافقة المصباح ١٧، والتبيان ٥١ - ٥٢، السَّكَّاكِيُّ فيما ذهب إليه. وناقش هذا الرأي صاحب استدراقات السَّعْدِ ٨٩ - ٩٢، وانتهى إلى تأييد السَّعْدِ، فانظره ثمة.

(١) في ديوانه ٥٩، وانظر المفضليات ١٣٦ تجذده في إحدى فرائدها، وهو في المفتاح ٢٧٥، والمصباح ١٦، والإيضاح ١ / ١١٧، والإشارات والتنبيهات ٣٨، والتبيان ٥١، والمطول ٧٦، من غير نسبة.

(٢) الإيضاح ١ / ١١٧ - ١١٨، وانظر المطول ٧٦.

(٣) المطول ٧٦. يَشْرِكُ السَّعْدُ فِي رَأْيِهِ هَذَا الشُّبْكِيُّ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ ١ / ٣١١ - ٣١٢، وتابعه عليه بلاغيون كثير، انظر استدراقات السَّعْدِ ٩٣ - ٩٦، يُضَافُ إِلَى مَا مَضَى أَنَّ =

إيماءً إلى أن بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء، وعدم تحقق المودة والإخاء، على ما يشهد به سَوْقٌ مثل هذا الكلام بلا خفاء، ثم فيه تبيين للمخاطبين على الخطأ في ظنهم ذلك، وليس من تحقيق الخبر في شيء؛ إذ ظنهم إخواناً لا يُحقق كونهم أعداء»^(١).

- تفسير الإيماء بالعلّة والسبب:

ثم أورد السعد بعض الأوهام في تفسير كلام السكاكي هنا وردّها، فقال: «والفاضل العلامة قد فسّر في شرح المفتاح الوجهة في الإيماء إلى وجه بناء الخبر بالعلّة والسبب، كما هو الظاهر في قولنا: (إنّ الذين آمنوا لهم درجات النعيم)، ثم صرّح بأنّ قوله: (ثم يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة، ربما جعل ذريعة إلى كذا وكذا) إشارة إلى جعل المُسند إليه موصولاً، مُؤمّثاً إلى وجه بناء الخبر، فأشكل عليه الأمر في نحو: (إنّ التي ضربت) و(إنّ الذين تروّثهم) لعدم تحقق السببية، وهو لم يتعرّض لذلك. ومن الناس من اقتفى أثره في تفسير الوجه بالعلّة، لكن هرب عن الإشكال، بأنّ معنى قوله: (ثم يتفرّع على هذا) أي على إيراد المُسند إليه موصولاً، من غير اعتبار الإيماء، فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماءً، وسوّق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المصنّف»^(٢).

= الذين لخصوا كلام السكاكي تابعوه في رأيه، فهذا مما يعضد رأي السعد، انظر المصباح ١٦، والإشارات والتنبيهات ٣٨، والتبيان ٥١، وإن كان السعد يفضلهم بتفسير كلام السكاكي.

(١) شرح المفتاح اللوح ٤٣ / أ.

(٢) المطول ٧٦ - ٧٧، والمختصر ١ / ٣٠٨، وانظر المفتاح ٢٧٤، وفي شرح المفتاح اللوح ٤٢ / ب زيادة بيان إذ قال السعد في ثانيهما: «ومنه من فسّر الوجه بالعلّة والسبب =

ولعل هؤلاء الذين فسروا الوجه في الإيماء عند السَّكَّائِيَّ بالعلة والسبب متأثرون بما سُمي عند الأصوليين بدلالة الإيماء أو التنبيه التي يذكرونها في مسالك العِلَّة^(١).

ج - معنى الكناية في آية:

ذكر السَّكَّائِيَّ من مقامات تعريف المسند إليه بالعلمية أن يكون مقامَ تعظيم والاسم صالح لذلك، كما في الكُنَى والألقاب المحمودة، أو إهانةً والاسم صالح، كالأسامي المذمومة، أو كناية، مثل قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] أي يدا جهنمي^(٢).

ولخص القزويني كلام السَّكَّائِيَّ^(٣). ثم جاء السَّعْدُ فوضَّحه بأن أبا لهب

= لمضمون الخبر...»، ثم قال في كلام الفاضل العلامة من دون التصريح باسمه: «ومنهم من فسره بالعلة والسبب لبناء الخبر، وإثباته للمبتدأ لا لنفس مضمون الخبر، فاستقام في الأكثر أو الكل وهذا أقرب» ثم شرح مراده بـ (سوق الكلام) المذكورة في المطول بقوله: «إذ يثار لفظ ثم، واسم الإشارة القريب في قول [السَّكَّائِيَّ] (ثم يتفرع على هذا) يكاد يكون صريحاً في أنه إشارة إلى الإيماء». وهذا دليل على تبصّر السَّعْدُ بكلام العلماء، وتطبيقه قواعد علم المعاني في فهم عباراتهم. ولعله يقصد الخلخالي بقوله: (ومن الناس) فقد ذهب إلى هذا في مفتاح تلخيص المفتاح ١٨ / ب - ١٩ / أ. وممن فسّر الوجه بالسبب ههنا صاحب الإشارات والتنبيهات ٣٨.

(١) انظر المستصفي ٣ / ٦٠٦ - ٦٠٧، والبحر المحيط للزرکشي ٥ / ١٩٨، والتلويح للسَّعْدُ ٢ / ١٥٦ - ١٥٧، ومناهج الأصوليين ١٠٢ - ١١٠، وأثر العزبية في استنباط الأحكام الفقهية ٣٢٠.

(٢) انظر المفتاح ٢٧٣.

(٣) انظر التلخيص ٥٨، والإيضاح ١ / ١١٥ وفيه نبه القزويني على أن الآية من غير باب المسند إليه. فدفع السَّعْدُ ما يتوهم من الاعتراض على السَّكَّائِيَّ في هذا، بتنبهه على حذق السَّكَّائِيَّ وإحكامه، فقال: «أورده في أمثلة علمية المسند إليه نظراً إلى أن المعنى =

كنايةً عن كونه جهنمياً، لكن بالنظر إلى المعنى الأول (أبي لهب) لأنّ معناه ملازم النار ومُلباسها، فاللهب الحقيقي لهب جهنم، فيلزمه أنه جهنمي^(١).

ثم لم يلبث السَّعد أن نبّه على خطأ وقع لأحدهم ههنا، فقال: «وقيل: إنّ الكناية كما يقال: (جاء حاتم) ويُراد به لازمه، أي جواد، لا الشَّخص المسمى بحاتم، ويقال: (رأيت أبا لهب) أي جهنمياً. وفيه نظرٌ؛ لأنّه حينئذٍ استعارة لا كناية»^(٢).

وأبان السَّعد وجه النظر بأشياء، منها أنهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصلية؛ ولهذا يسمّون أبناءهم ويكنّونهم ويُلقّبونهم بأسام لها معانٍ مستحسنة قبل العلمية، وهم يتفاءلون بذلك. فأبو لهب كناية عن جهنمي، لملابسة بينهما، كما أن قولنا: (أبو جهل فعل كذا) كناية عن الجاهل. ومما يدلّ على أن الكناية إنّما هي بهذا الاعتبار، لا باعتبار أنّ ذلك الشَّخص لزمه أنه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب، أم زيدا، أو عمراً، أو غير ذلك = أنك لو قلتَ: (هذا الرجل فعل كذا) مشيراً إلى أبي لهب، لا يكون من الكناية في شيء، ولو قلتَ: (رأيت اليوم أبا لهب) وأردتَ كافراً جهنمياً، لاشتُهار أبي لهب بهذا الوصف يكون استعارة، نحو: (رأيت حاتماً)، ولا يكون من الكناية في شيء^(٣).

= (تب أبو لهب)، وذِكْرُ اليَدِ كنايةً. ولم يُقلْ (كقوله تعالى) نظراً إلى أنّ العَلَمَ في اللفظ مضافٌ إليه لا مُسندٌ إليه، شرح المفتاح اللوح ٤٠/ب، ٤١/أ.

(١) انظر المطوّل ٧٣، والمختصر ١/٢٩٨-٢٩٩، وشرح المفتاح اللوح ٤٠/ب.

(٢) المختصر ١/٢٩٩-٣٠٠، وانظر المصادر السالفة.

(٣) انظر المطوّل ٧٣، والمختصر ١/٢٩٩-٣٠٠، وشرح المفتاح اللوح ٤٠/ب، ٤١/أ.

وفي الكلام تصرف بترتيب واختصار. وللعصام ههنا اعتراضٌ على السَّعد، دفعه البناني، انظر الأطول ١/٣٠١، وتجريد البناني ١/٢١٧.

فهذا دليل من استعمالات اللغة، ثم إن السَّعد أتى بدليل آخر استخرجه من صنيع البلاغيين أنفسهم، فقال: «ومما يدلُّ على فساد ذلك أنه مثَّلَ صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]. ولاشك أن المراد به الشخص المسمَّى بأبي لهب لا كافر آخر»^(١).

ولدقة هذه المسألة وغموضها كان السَّعد يختمها بقوله: «فليُتأمل؛ فإن هذا المقام من مزالِّ الأقدام»^(٢)، وقال في موضع آخر: «فليُتأمل؛ فإن المقام مما يشتهه على أقوام»^(٣).

د - الفرق بين الإيجاز والاختصار:

قال السَّعد: «وقد يتوهَّم من كلام السَّكَّاكِيِّ أنَّ الفرقَ بين الإيجاز والاختصار: هو أنَّ الإيجاز ما يكونُ بالنسبة إلى المتعارف، والاختصار ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام. وهو وهم؛ لأنَّ السَّكَّاكِيِّ قد صرَّح بإطلاق الاختصار على كونه أقلَّ من المتعارف أيضاً. نعم لو قيل: الإيجازُ أخصُّ باصطلاحه، لأنَّه لم يطلقه على ما هو أقلُّ بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب»^(٤).

والسَّكَّاكِيِّ عرَّف الإيجازَ بقوله: «هو أداءُ المقصودِ من الكلامِ بأقلِّ من عبارات متعارف الأوساط»^(٥). فما قاله السَّعد من أنَّ الإيجازُ أخصُّ باصطلاح

(١) المختصر ١ / ٣٠٠ - ٣٠١. ولم أف على هذا الدليل في المطول ولا في شرح المفتاح.

والتمثيل بالآية في المفتاح ٢٧٣، والمصباح ١٥، والتبيان ٥٠.

(٢) المطول ٧٣.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤١ / أ.

(٤) المطول ٢٨٣، وانظر شرح المفتاح الألواح ١٦٣ / ب - ١٦٤ / أ، ١٧٥ / ب.

(٥) مفتاح العلوم ٣٨٨، ومتعارف الأوساط هو الكلام الذي تعارفوا عليه في تأدية المعاني

فيما بينهم. انظر المفتاح ٣٨٧.

السَّكَّائِيَّ واضحٌ بالقياس إلى هذا التعريف، غير أن السَّكَّائِيَّ لم يعرف الاختصار، لكنه قال: «ثُمَّ إِنَّ الاختصار لكونه من الأمور النسبية يُرْجَعُ في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كونِ المقامِ خليقاً بأبسط مما ذُكِرَ أخرى»^(١). لكن لتفرُّقِ كلام السَّكَّائِيَّ وَهَمَ فِيهِ مَنْ وَهَمَ.

٥- تقديم المسند إليه مع الفعل المنفي:

قال السَّكَّائِيَّ: «إِذَا قُلْتَ: (أَنْتَ لَا تَكْذِبُ) كَانَ أَقْوَى لِلْحُكْمِ بِنَفْيِ الْكُذْبِ عَنِ الْمُخَاطَبِ مِنْ قَوْلِكَ: (لَا تَكْذِبْ)، مِنْ غَيْرِ شَبْهَةٍ، وَمِنْ قَوْلِكَ: (لَا تَكْذِبْ أَنْتَ)، فَإِنَّ (أَنْتَ) هُنَا لِتَأْكِيدِ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ، بِنَفْيِ الْكُذْبِ عَنْهُ، بِأَنَّهُ هُوَ لَا غَيْرُهُ، لَا لِتَأْكِيدِ الْحُكْمِ. فَتَدَبَّرْ»^(٢).

وقال السَّعْدُ: «فَقَوْلُنَا: (لَا تَكْذِبُ) نَفْيِ الْكُذْبِ عَنِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ، وَ(أَنْتَ) مُؤَكَّدٌ لَهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ بِنَفْيِ الْكُذْبِ هُوَ الضَّمِيرُ لَا غَيْرُهُ. وَمَعْنَى (لَا غَيْرُهُ) أَنَّكَ لَا تَنْظُرُ أَنَّ عَدَمَ الْكُذْبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الَّتِي أَتَكَلَّمُ فِيهَا مُسْتَدًا إِلَى غَيْرِ الضَّمِيرِ، وَإِنَّمَا أَسْنَدْتَهُ إِلَى الضَّمِيرِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ النَّسْيَانِ. وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ نَفْيَ الْكُذْبِ مُنْحَصِرٌ فِيهِ. فَلْيَتَأَمَّلْ»^(٣).

والسَّعْدُ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْفَهْمِ مِنْ عِنْدِهِ بَلِ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كَلَامِ السَّكَّائِيَّ، لِذَا أَتَّبَعَ مَا مَضَى بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا الَّذِي قَصَدَهُ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ حَيْثُ قَالَ: وَلَيْسَ إِذَا قُلْتَ: (سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ) أَوْ (سَعَيْتُ أَنَا فِي حَاجَتِكَ) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَنَّ عِنْدَ السَّامِعِ وَجُودُ سَعْيٍ فِي حَاجَتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ خَطَأٌ مِنْهُ فِي فَاعِلِهِ فَتَقْصِدُ

(١) مفتاح العلوم ٣٩٨.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٥-٣٢٦.

(٣) المطول ١١٣-١١٤.

إزالة الخطأ، بل إذا قلته - أي المثال الأخير - ابتداءً مفيداً للسامع صدور سعي في حاجته منك، غير مشوب بتجوّز أو سهو أو نسيان، أي في الفاعل = صَحَّ^(١).
 وطريقة السَّعد هذه، في تتبُّع الأقوال وتفسيرِ النصِّ بالنصِّ، انتهت به إلى تحقيق كثير من أقوال علماء البلاغة كانت محتجبة بستور الخطأ، وشتان بين مَنْ يشرح كلام الناس بما يعرُّ له، وبين من يشرِّحه بكلام هؤلاء الناس أنفسهم، بعد جمع المِثْل إلى المِثْل، والنظير إلى النظير، لذا كان الحامل للسَّعد على هذا التَّحقيق في معنى قول السَّكَّايِّ، ما وقع فيه الشيرازي (ت ٧١٠هـ) من خطأ في فهمه، فقال فيه السَّعد: «والشارح العلامة قد أورد في هذا المقام على سبيل التجوِّز أو السَّهو أو النسيان، ما لا يزيدك النظرُ فيه غير التعجُّب والتَّحير»^(٢) ثم ساق كلام الشيرازي^(٣)، ولم يعلِّق عليه بشيء، تعويلاً منه على أن الخطأ فيه غداً مكشوفاً بعد الذي حقَّقه من معنى كلام السَّكَّايِّ. والسَّعد تتبع الشيرازي في كثير من المواضع التي أخطأ فيها مراد السَّكَّايِّ^(٤).

و - القَلْبُ البلاغي :

عرَّف السَّعد القَلْب بقوله: «وهو أن يُجْعَلَ أحدُ أجزاء الكلام مكانَ الآخرِ، والآخرُ مكانَه»^(٥)، وردّه إلى ضريبن: ما يستدعيه اللفظ، وما يطلبه المعنى^(٦).

(١) المطوّل ١١٤، عن مفتاح العلوم ٣٣٨.

(٢) المطوّل ١١٤.

(٣) عدلتُ عن نقل كلام الشيرازي لطوله وقلة جدواه، بعد ما تبين مراد السَّكَّايِّ على وجه التَّحقيق، وهو في المطوّل ١١٤.

(٤) انظر المختصر ١ / ٤١٧ - ٤١٨، أحوال المسند إليه، وهذا الموضوع لم يذكره في المطوّل.

(٥) المطوّل ١٣٧.

(٦) انظر المطوّل ١٣٧.

والسَّكَاكِيّ قد اتَّسعَ في الحديث عن القلب، فبيّن موقعه من البلاغة وعلمها، فقال: «وإنّ هذا النمطَ مسمّى فيما بيننا بالقلب، وهي شعبةٌ من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، ولها شيوخٌ في التراكيب، وهي مما يورثُ الكلامَ ملاحّةً، ولا يشجّعُ عليها إلا كمالُ البلاغةِ، تأتي في الكلام وفي الأشعار وفي التّنزِيلِ»^(١)، وأورد السَّكَاكِيّ له أمثله من الشعر، ثم قال: «وفي التّنزِيلِ: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا﴾ [الأعراف: ٤] أي جاءها بأسنا فأهلكناها»^(٢)، وشفعها بشواهدٍ أخرى.

* مذهب السَّكَاكِيّ في القلب كما فهمه القزويني:

فهم القزويني من اتساع السَّكَاكِيّ في أمثلة القلب أنه سائغٌ عنده، عامٌّ في كلّ موضع لا يحجزه قيدٌ، لذا قال: «ومنه القلبُ... وردّه مطلقاً قومٌ، وقبله مطلقاً قومٌ، منهم السَّكَاكِيّ. والحقُّ أنه إن تضمّن اعتباراً لطيفاً قبيل، وإلا رُدَّ... وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا﴾ ليس وارداً على القلب؛ إذ ليسَ في تقدير القلب فيه اعتبارٌ لطيفٌ»^(٣).

* تحقيق السَّعد في مذهب السَّكَاكِيّ:

حاول السَّعد استخراجَ فوائدِ القلب، وأغراضه البلاغية من الشواهد الشعرية

(١) مفتاح العلوم ٣١٢.

(٢) مفتاح العلوم ٣١٣.

(٣) الإيضاح ١ / ١٦٥ - ١٦٦، وانظر التلخيص ١٠٠، وممن رده مطلقاً حازم القرطاجني، انظر منهاج البلغاء ١٨٣، وممن قبلة بشرط عدم اللبس المبرد، انظر الكامل ١ / ٤٧٥، وردّ على المبرد الأمدي في الموازنة ١ / ٢٢٠. وكلام القزويني فيه إجمالٌ، فالمذاهب في القلب أوسعُ مما ذكر، انظر البرهان ٣ / ٢٨٨، وكتاب (القلب البلاغي في القرآن الكريم بين المُجيزين والمانعين).

التي أوردها السَّكَاكِيّ، ورأى أن المبالغة هي أصل تلك الفوائد، ثم لما انتهى إلى الآيات ردّ ما فيها إلى ما ذكره في الأشعار، مبتغياً بذلك إبطال ما نسبته القزويني إلى مذهب السَّكَاكِيّ، فقال: «ولا يخفى على الفطن الواقف على ما أشرنا إليه في الأبيات من المبالغة والتسارع نكتة للقلب في الآيات. كيف والإخراج لا على مقتضى الظاهر لا يتصوّر في الكلام البليغ إلا إذا كان هناك مقتضى غير ظاهر أرجح من الظاهر أو مساوياً لا أقل؛ ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال. وما ذكره صاحب الإيضاح من أن السَّكَاكِيّ قبل القلب مطلقاً، سواء تضمن اعتباراً لطيفاً أو لا = وهم من قبيل أنه توهم أن بعض الآيات التي أوردها المصنف، وقبلها، خالية عن اعتبار لطيف»^(١).

يظهر مما مضى أن القزويني اعتمد في نسبة إطلاق القلب إلى السَّكَاكِيّ على خفاء غرض القلب في بعض أمثلة السَّكَاكِيّ، لذا راح السَّعْد يتأمل تلك الأمثلة، فيستنبط منها ما حلّاهَا به القلب من لطائف، فلم يجد منها مثلاً إلا والقلب قد أحدث فيه نكتة بلاغية، فكان هذا كافياً لردّ مقالة القزويني، وأن ما اشترطه القزويني في جواز القلب هو عين مراد السَّكَاكِيّ، وهذه من السَّعْد طريقة فذة في استنباط الآراء والمذاهب اعتماداً على تدبر أمثلة البلاغيين، وهي طريقة لجأ إليها السَّعْد غير ما مرّة^(٢).

ثم إن السَّكَاكِيّ قطع بأن القلب شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، والبلاغيون متفقون على أن هذا الإخراج لا يكون إلا لنكتة بلاغية^(٣)، ولا بد أن

(١) شرح المفتاح اللوح ٨٤/ب. يريد بالمصنف: السكاكي.

(٢) انظر مثلاً على ذلك في المختصر ٤٦٣/١.

(٣) انظر المفتاح ٢٩٤ و٤٣٥، والإيضاح ١/١٨٠، والمطول ١٣٨ و١٦٢، والبرهان

٤٨٥/٢، وعقود الجمان ٢٧.

السَّكَاكِي تُوخَى ذلك في أمثلة القَلْب التي ساقها في كتابه، فكان هذا دليلاً للسَّعْد يردّ به على القزويني.

ز - وضع اسم الإشارة موضع الضمير:

قال السَّكَاكِي: «قد يخرج المُسند إليه، لا على مقتضى الظاهر، فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير، وذلك إذا كملت العناية بتمييزه: إما لأنه اختصَّ بِحُكْم بديع عجيب الشأن، كقوله^(١):

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيَتْ مَذهُبه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرةً وصير العالم النحرير زنديقا^(٢)

فعلّق السَّعْد على هذا بقوله: «فقوله: (هذا) إشارة إلى حُكْم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، فكأنَّ المقامَ مقامُ المُضمِر، لكنّه لما اختصَّ بِحُكْم بديعٍ عجيبٍ الشأن، وهو جَعَلَ الأوهام حائرةً، والعالم النحرير المتقن زنديقا كُملت عناية المتكلم بتمييزه، فأبرزه في معرض المحسوس، كأنّه يُري السامعين أنّ هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحُكْم البديع»^(٣).

* السَّعْد يردّ خطأً يقع في فهم المراد بـ (الحكم البديع):

ثم قال السَّعْد: «وقد يقال: إنّ الحكم البديع هو كونُ العاقلٍ محروماً

(١) ابن الراوندي كما في التبيان ٥٤، وهما في الإيضاح ١/ ١٥٥، والمطول ١٢٨، وغيرهما من دون نسبة.

(٢) المفتاح ٢٩٤ وعنه في التلخيص ٩٠ - ٩١، والإيضاح ١/ ١٥٥.

(٣) المطول ١٢٨ - ١٢٩.

والجاهل مرزوقاً، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعاً أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفى ما فيه من التعسف^(١).

والسعد ههنا استدلال على الصواب في معنى كلام السكّائي من التأمل في سياق كلامه، لاحتماله - في الظاهر - ذلك الوهم.
ح - تأكيد المسند إليه :

قال السكّائي: «وأما الحالة التي تقتضي تأكيده، فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوّزاً أو سهواً أو نسياناً، كقولك: (عرفت أنا) و(عرفت أنت)، و(عرف زيد زيد) أو نفسه، أو عينه. وربما كان القصد مجرد التقرير، كما يُطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل)، أو خلاف الشمول والإحاطة، كقولك: (عرفني الرجلان كلاهما) و(الرجال كلهم)، ومنه (كل رجل عارف)، و(كل إنسان حيوان)^(٢).

ووقع لمتعاطي كلام السكّائي هذا ثلاثة إشكالات برأى السعد:

- أولها: في معنى (مجرد التقرير) عند السكّائي ههنا:

إذ ذهب العلامة الشيرازي في شرح المفتاح إلى أن مراد السكّائي بـ (مجرد التقرير) مجرد تقرير الحكم^(٣). لكن السعد خالفه في ذلك فرأى أن المراد هو مجرد تقرير المحكوم عليه، مستدلاً بأدلة منها دليل مستخرج من كلام السكّائي، فالسكّائي ههنا أحال على فصل التقديم والتأخير مع الفعل، ورأى السعد أن

(١) المطول ١٢٩.

(٢) مفتاح العلوم ٢٨٤ - ٢٨٥، وما أحال عليه السكّائي في المفتاح ٣٣٩.

(٣) انظر المطول ٩٤.

السَّكَاكِيّ لم يورد في هذا الفصل تحقيق تقوي الحكم، بل أورد ذلك في آخر بحث تأخير المسند إليه، فهذا دليل نصي من كتاب السَّكَاكِيّ يقوي رأي السَّعْد^(١).

- وثانيها: مراد السَّكَاكِيّ بقوله: (كما يطلعك...):

رأى السَّعْد أن الوجه أن يقال: إن قول السَّكَاكِيّ: (كما يطلعك...) ليس متعلقاً بقصد مجرد التقرير بل بما قبله؛ بدليل ما ذكره السَّكَاكِيّ في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل: أنك إذا قلت: (سعت أنا في حاجتك) لإفادة وجود السَّعْي في حاجته منك من غير شائبة تجوز أو سهو أو نسيان صح...^(٢) وهذا أيضاً دليل نصي من كتاب السَّكَاكِيّ.

ومن أجل هذا قال السَّعْد: «وبهذا يظهر أن ما يقال: من أن معنى كلامه: إن توكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم، نحو: (أنا عرفت)، أو تقرير المحكوم عليه، نحو: (أنا سعت في حاجتك وحدي أو لا غيري) غلط فاحش، عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح»^(٣).

- وأما ثالث الإشكالات فيدخل في نوع جديد من أنواع تحريرات السَّعْد لمشكل كلام السَّكَاكِيّ، وهو:

٤ - دفع السَّعْد اعتراضهم عليه لجهلهم بمنهجه واصطلاحه:

أ - الجهل بمراده في بعض أمثلة تأكيد المسند إليه:

والإشكال هو عدم فهم مراد السَّكَاكِيّ بالتمثيل بـ (كلُّ رجلٍ عارفٌ) و(كلُّ

(١) انظر المطول ٩٤ - ٩٥، وتأخير المسند إليه ذكره السَّكَاكِيّ في تقديم المسند. المفتاح ٣٢٣. وانظر الأطول ١ / ٣٤٥، وفيه اعتراض على السَّعْد.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٥٣ / ب - ٥٤ / أ، وانظر المطول ٩٥، وما استدل به السَّعْد من كلام السَّكَاكِيّ في المفتاح ٣٣٨.

(٣) المطول ٩٥.

إنسان حيواناً) في النص الذي مضى الحديث عن إشكالين فيه، إذ وقع للقزويني في فهم هذا التمثيل إشكالاً، فظنَّ أنَّ السَّكَّايَّ يريد بالمثالين التوكيد الذي يفيد دفع توهم الشمول، فراح يَسْتَدْرِكُ عليه بأنَّ (كلَّ) قد تكون للتأسيس إذا أفادت الشمول من أصله، وقد تكون للتوكيد إذا لم تُفدْه، وأنها في أمثلة السَّكَّايَّ للتأسيس، فلا يصحَّ أن يجعلها للتأكيد^(١).

والسَّعْدُ يرى أنَّ القزويني صال على السَّكَّايَّ في غير مصالٍ، فالسَّكَّايَّ تحدث عن قضية في التأكيد وهي دفع توهم عدم الشمول، وساق لها أمثلة فيها توكيد صناعي يُحمل على دفع توهم عدم الشمول، ثم أراد من سوق المثالين أن يقول: «ومن إيراد لفظ (كلَّ) فيما إذا كان المراد أن لا يُظنَّ خلاف الشمول، وإن لم يكن من التأكيد الصناعي، قولك: (كلَّ رجل عارف) و(كلَّ إنسان حيوان) مقام (الرجال عارفون) و(الأناسي حيوان)، لا بالنسبة إلى (رجل عارف) و(إنسان حيوان)»^(٢). فاستدل السَّكَّايَّ ههنا يخصَّ استعمال (كل) دون التوكيد. واستدل السَّعْدُ على فهمه هذا بسياق كلام السَّكَّايَّ، فحين ساق هذين المثالين غير أسلوب الكلام بقوله: «ومنه كل رجل عارف...» دون أن يقول: «كقولك» كما في الأمثلة التي قبلهما. ثم نبه السَّعْدُ على أن مثل هذا كثيرٌ في كتاب السَّكَّايَّ، والقزويني كثيراً ما يعترضُ عليه في أمثال هذه المقامات^(٣).

(١) انظر الإيضاح ١/١٣٣، وشرح المفتاح اللوح ٥٤/أ - ب، والمفتاح ٢٨٥.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٥٤/أ. قال الطيبي: «ومنه كل إنسان حيوان، لأن المعنى الإنسان كلُّ حيوان» التبيان ٦٢، فلعلَّ السَّعْدُ أراد أن ينبه في العبارة الأخيرة على خطأ الطيبي في فهم كلام السَّكَّايَّ.

(٣) انظر المطول ٩٥. وردَّ البابر تي أيضاً اعتراض القزويني، دون أن يقف على كلام المطول. انظر شرح التلخيص له ٢٢٥. ونبه السَّعْدُ، في فصل بيان المسند إليه، على =

ب - الجهل بمراده في بعض أمثلة تنكير المسند إليه :

ومن الأمثلة التي ردّ فيها السَّعْدُ على خطئهم في فهم منهج السَّكَاكِيّ فاعترضوا عليه لذلك، ما وقعَ لهم في قول السَّكَاكِيّ: «وأما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي: إذا كان المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً، كقولك: (جاءني رجلٌ) أي فرد من أشخاص الرجال، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥] أي من نوعٍ من الماء مختصّ بتلك الدابة، أو من ماءٍ مخصوص، وهي النطفة»^(١).

ولما رأى بعض من تناولَ كلام السَّكَاكِيّ هذا بالشرح أن كلمة (ماء) ليست مسنداً إليه في الآية، راح يتأوّل تأولاتٍ بعيدةً ليدخل هذا المثال في باب المسند إليه، فنقل السَّعْدُ أقوالهم محاطةً بالنقد والتضعيف، فقال: «فتوهم بعضهم أنه أراد بالإسناد مُطلق التعلّق ليصحّ التمثيل بالآية. وبعضهم أنه مسند إليه تقديراً، إذ التقدير: (كل دابةٍ خلقها الله من ماءٍ) أو (ماءٍ مخصوص خلقَ الله كلَّ دابةٍ منه). وتعسّفه ظاهر»^(٢).

بعد ذلك بيّن السَّعْدُ مراد صاحب المفتاح، ثم نبّه على أن هذا من منهج السَّكَاكِيّ، وهو أنه قد يورد بعض الأمثلة لبيان بعض المقامات والمقتضيات والأغراض، ولا تكون هذه الأمثلة داخلة تحت الباب الذي أصل الكلام عليه، فقال: «بل قصّد صاحب المفتاح إلى أنه مثال لكون المقام للإفراد شخصاً أو نوعاً، لا لتنكير المسند إليه، وهذا في كتابه كثيرٌ، فليُتنبّه له»^(٣).

= شيء يتصل بطريقة السَّكَاكِيّ هذه. انظر المطوّل ٩٧.

(١) مفتاح العلوم ٢٨٦ - ٢٨٧، والكلام على الآية مأخوذ من الكشّاف ٣ / ٧١.

والزّمخشريّ ساقه تعليلاً لتنكير (ماء). وانظر المطوّل ٨٩.

(٢) المطوّل ٨٩ - ٩٠، ولعل أصحاب هذه الأقوال من سُراح المفتاح، ولما أفق عليهم.

(٣) المطوّل ٩٠. والقزويني لخصّ كلام السَّكَاكِيّ على أنه من تنكير غير المسند إليه للإفراد =

ج - اعتراضهم على مذهبه في المجاز العقلي :

بعد أن فرغ السَّكَاكِيّ من بيان المجاز العقلي على مذهب البلاغيين، ابتدع له فيه طريقةً فَرَدَّةً، بأن يَنْظِمَ هذا المجاز في سِلْكِ الاستعارة بالكنية^(١). وشرح السَّعْدُ مذهب السَّكَاكِيّ هذا، وبأنّه ذهب إليه «إيثاراً للضبط بتقليل أقسام المجاز، وذلك بأن يُجعل الفاعل المجازي كالربيع والطيب في (أُنبَتَ الربيعُ البقلَ) و(شفىَ الطيبُ المريضَ) استعارة بالكنية عن الفاعل الحقيقي كالقادر المختار؛ لمشابهته إياه في ملابسة الفعل ودورانه معه، وعلى هذا القياس سائرُ الأمثلة»^(٢).

وقد نَصَرَ الطَّيْبِيُّ مذهب السَّكَاكِيّ هذا أيّما نصرة، ثم راح يلتبس لهذا المذهب أصلاً في كلام السابقين، فأصاب كلاماً للزمخشريّ رآه مما يسلك مسلك السَّكَاكِيّ^(٣). وقد مضى إخراجُ السَّعْدِ كلامَ الزَّمْخَشَرِيِّ من هذا السِّلْكِ، وتحقيقُهُ مرادَ الزَّمْخَشَرِيِّ، مع تكشيفه ذلك بكلام عبد القاهر، الذي رأى أنّ

= والنوعية ومثّل بالآية. انظر التلخيص ٦٩. ولعلّ هذا الإيهام الذي وقع في غير ما موضع من المفتاح أفضت إليه تلك القِسمة البلاغية التي اختارها السَّكَاكِيّ ومن تبعه، إذ ضاقت أبوابها عن أمثلة كثيرة وجدوها في كتب البلاغيين ممن تقدّمهم كالزَّمْخَشَرِيِّ ههنا مثلاً، فأدخلوها تحت جزئيات هذه الأبواب وضيّقوا عليها بالاختصار لثلاثاً تبدو نابيةً عن الموضوع، فكادَتْ تضيع، وشكّت الضيم كما ترى.

(١) انظر مفتاح العلوم ٥١١.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢٨٤/ب، وحواشي الكشّاف اللوح ٣٠/ب، وانظر القزويني وشروح التلخيص ٣٦١ - ٣٦٢، والبلاغة عند السَّكَاكِيّ ٣٢٧.

(٣) انظر التبيان ٢١١ - ٢١٢. وقد غفل أكثر الباحثين في هذا عن نصرة الطَّيْبِيِّ السَّكَاكِيّ فظنّ أكثرهم أن السَّكَاكِيّ لم يشايعه على ذلك أحد، انظر المجاز (د. المطعني) ٣٤٥ - ٣٤٦ ومراجع الحاشية السالفة.

تشبيه الفاعل المجازي بالحققي ليس هو التشبيه الذي يصلحُ مبنًى للاستعارة^(١)، ثم بين السَّعد أن السَّكَّايَّ بصدد المنع لكلام عبد القاهر «فلذا قال: بواسطة المبالغة في التشبيه، على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة، كما عرفت من أنه يبالغ فيجعل المشبه من جنس المشبه به، ثمَّ يُفرد المشبه به بالذكر فيكون استعارة تصريحية، أو المشبه بادعاء أن اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية»^(٢).

ثم ذكر السَّعد أن مذهب السَّكَّايَّ في الاستعارة بالكناية يردُّ عليه اعتراض قويُّ من القزوينيِّ، لكنه أجاب عنه كما سيأتي^(٣).

فالسَّعد بين أن السَّكَّايَّ خالف الجمهور في مبنى الاستعارة بالكناية، وأنه جعل هذا أسَّ مذهب المخالف للقوم في نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية عنده، فمن أراد أن ينقض على السَّكَّايَّ مذهب في المجاز العقلي، فليفسد عليه مذهب في الاستعارة بالكناية أولاً، لأنها عموده إن قُدت خرب بناء المجاز العقلي فوقها.

لذلك لما رأى السَّعد القزوينيِّ يعترض على مذهب السَّكَّايَّ في المجاز العقلي باعتراضات عدة، ورأى بعض البلاغيين كالطبيسي يردُّ بعض هذه الاعتراضات، أراد أن يختصر عليهم الطريق، ويجيب عن هذه الاعتراضات بحرف واحد، هو أن القزوينيِّ بنى اعتراضاته على أن مذهب السَّكَّايَّ في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة، لا على ما عرفنا من مذهب فيها، ومن ثمَّ فلا تلزمه هذه الاعتراضات كلها؛ لأنها خارجة عن شروطه

(١) انظر شرح المفتاح اللوح ٢٨٤/ب، وأسرار البلاغة ٣٨٣، وما مضى ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٢٨٤/ب - ٢٨٥/أ.

(٣) انظر المطول ٦٦ و٣٩٩ - ٤٠٢، والمختصر ٤/٢٠٧، وما سيأتي في هذا المبحث.

ومذهبه واصطلاحاته^(١).

فالسَّعْدُ أراد التنبيه على أن القزويني كان ينبغي أن يراعي مذهب السَّكَّايِّ، لا أن يُلزمه بمذهب غيره ولم يُردُّ بهذا تأييد السَّكَّايِّ في مذهبه في المجاز العقلي أو الرد عليه كما توهم ذلك أحد الباحثين فنسب السَّعْدُ إلى التردد والاضطراب^(٢).

ولا بُدَّ أن نتذكر ههنا قول السَّعْدُ: «نعم يتَّجِه أن يقال: إن صاحب المفتاح في هذا الفن، خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يُعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره»^(٣).

وإن كان القزويني قد اعترض على السَّكَّايِّ بما ليس من مذهبه واصطلاحه، فإنَّ الخَلْخالي لم يقف على مراد السَّكَّايِّ في الاستعارة بالكناية، فراح يتمحل في الإجابة عن اعتراضات القزويني، فاكتفى السَّعْدُ بسوق كلام الخَلْخالي والتنبيه على خطئه من دون التصريح باسمه أو التفصيل في ردِّ كلامه^(٤).

٥ - دفع السَّعْدُ اعتراضهم عليه بالزامهم إياه رأي غيره مع جواز الرأيين:

أ - الغرض من تنكير المُسند إليه في ﴿نَفْحَةٌ﴾:

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَسْتَهْمٍ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ

رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: ٤٦]: «ولئن مسَّتهم من هذا الذي ينذرون به أدنى شيء لأذعنوا

(١) انظر المطوَّل ٦٥ - ٦٧ وشرح المفتاح اللوح ٢٨٥ أ - ب، والتبيان ٢١٢.

(٢) انظر استدراقات السَّعْدُ على الخطيب ٨١ - ٨٢.

(٣) المختصر ٤ / ١٩٩.

(٤) انظر المطوَّل ٦٧ وشرح المفتاح اللوح ٢٨٥ / ب، وكلام الخَلْخالي في كتابه مفتاح

تلخيص المفتاح ١٥ / أ - ب.

وذلّوا، وأقروا بأنهم ظلموا أنفسهم حين تصاموا وأعرضوا. وفي المسّ والنّفحة ثلاثُ مبالغات؛ لأنّ النَّفْحَ في معنى القِلّة والنّزارة... ولبناءِ المرّة^(١).

وظاهر من كلامه أن في كلمة ﴿نَفْحَةٌ﴾ جهتي مبالغة: أصل معناها وهو النَّفْحُ، وبناءها على لفظ المرّة، مما يفيد التقليل والتحقيق.

والسّكّائيّ في حديثه عن الحالات التي تقتضي تنكير المسند إليه، جعلَ التنكير في ﴿نَفْحَةٌ﴾ من قوله تعالى في الآية التي مضت للتحقيق، أو ما سماه هو بـ (خلاف التعظيم)^(٢).

فاعترض القزويني على السّكّائيّ بأنّ التحقيق مستفاد من بناء المرّة ونفس الكلمة؛ لأنها: إما من قولهم: (نفحت الريح) إذا هبّت أي هبة، أو (نفح الطيب) إذا فاح أي فوحة^(٣).

والمتماملُ كلام الزّمخشريّ المُثبت أوّل، يجدُ أنّ القزويني قد انتزع

(١) الكشّاف ٢ / ٥٧٤، وواضح أن الزّمخشريّ لم يذكر بعد قوله (ثلاث مبالغات) لإجهتين، وقد أوضح الجهة الثالثة الرازي حين نقل هذا الكلام، فقال: «في المسّ والنّفحة ثلاث مبالغات: لفظ المسّ، وما في النّفح من معنى القِلّة والنّزارة... ولفظ المرّة» تفسير الرازي ٨ / ١٤٨، ومثله في الدرّ المصون ٨ / ١٦٣، فلعلّ في مطبوع الكشّاف سقطاً، أو إبهاماً توخّوا توضيحه. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣١٩ فأوّل كلام الزّمخشريّ منه. على أن السبكي لم يُسلم للزّمخشريّ بالجهة الثانية، فقال: «وليس له في كلمة النَّفْحِ وفعلها ما يدلُّ على ذلك، بل هو مستفاد من المسّ» عروس الأفراح ١ / ٣٥٥.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٨٨، وانظر المطوّل ٨٩.

(٣) انظر الإيضاح ١ / ١٢٨، والمطوّل ٨٩، وفي مخطوط المطوّل اللوح ٦١ / أ (أدنى هبة)... (أدنى فوحة). واعتراض بعض البلاغيين على أنّ التحقيق أو خلاف التعظيم مستفاد من بناء المرّة، انظر الإشارات والتنبيهات ٤٣، وعروس الأفراح ١ / ٣٥٥.

اعتراضه هذا منه، ولم يزد على أن ساق رأي الزمخشري، دافعاً أمامه رأي السكّائي، ولا شك أن التسليم برأي لا يمنع غيره إلا عند التعارض، لذا ذهب السعد إلى دفع ما يمكن أن ينشأ من ذلك، فقال رداً على اعتراض القزويني السابق: «وجوابه: أنه إن أراد أن لبناء المرّة ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير، فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير؛ لأنه مما يقبل الشدة والضعف»^(١).

ولعلّ هذا الردّ مما استجدت له بعد أدلة عند السعد، فحين رأى الزمخشري في موضع آخر يجعل الجهات السالفة جهاتٍ للتعظيم، استدل بذلك على أنه لا يمتنع اشتراكها في الدلالة على التحقير، فقال: «وكون المسّ والنّفح وبناء المرّة مما يفيد التحقير لا ينافي أن يكون التنكير أيضاً لذلك؛ فيستفاد خلاف التعظيم من المادة والصورة والعارض، كما يستفاد التعظيم منها جميعاً في قوله تعالى: ﴿أَوْكَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] على ذكر صاحب الكشاف، فاعتراض الإيضاح بأنّ خلاف التعظيم مستفاد من بناء المرّة، ومن نفس الكلمة ليس بشيء»^(٢). وهذا يندرج تحت أصل في علم البلاغة جليل قرره السعد بقوله: «لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والأغراض»^(٣).

(١) المطول ٨٩. هذا الجواب إلا العبارة الأخيرة اهتدى إليه البابرّي في شرح التلخيص ٢٢٠، كما اهتدى إليه السعد ههنا.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٥٩/ب، وانظر الكشاف ١/٢١٤، ففيه البيان عن جهات المبالغات في تنكير (صيب): من جهة التركيب أي المادة الأولى وهي الحروف، ومن جهة البناء أي الصورة فإن فينعلأ من الصيغ الدالة على الثبوت، ومن جهة التنكير العارض لأنه للتعظيم والتهويل.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤٦/أ، ويقوي هذا ههنا قول الطيّبي: «إنّ مقام المبالغة يقتضي الاستقصاء فيما أمكن من إرادة التحقير، من نفس الكلمة والبناء والتنكير» البيان ٦٥.

ثم تابع السَّعْدُ الرَّدَّ على القزويني ليلزمه الحجَّة، فقال: «وإن أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما، بحيث لا مُدْخِلٌ للتنكير أصلاً فممنوع؛ للفرق الظاهر بين التحقير في: ﴿نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابٍ﴾ وبينه في: (نفحة العذاب) بالإضافة»^(١).

ب - الغرض من تنكير المُسند إليه في ﴿عَذَابٍ﴾:

ذهب السَّكَّاكِيُّ إلى أن تنكير كلمة ﴿عَذَابٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ [مریم: ٤٥]: إمَّا للتَّهْوِيلِ، وإمَّا لخلافه^(٢). وتابعه على ذلك البدر بن مالك^(٣).

والقزويني ساقَ مذهب السَّكَّاكِيِّ هذا، ورأى أن الظاهر أنه لخلاف التَّهْوِيلِ، زاعماً أنه رأي الزَّمَخْشَرِيِّ، فقال: «وإليه مِثْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، فإنه ذكر أن إبراهيم - عليه السلام - لم يُخَلِّ هذا الكلام مِنْ حُسْنِ الأَدَبِ مع أبيه؛ حيث لم يصرِّح فيه أن العذاب لاحقٌ له لاصقٌ به، ولكنه قال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ فذكر الخوفَ والمسَّ ونكَّرَ العذاب»^(٤).

ولم يُسَلِّمْ للقزويني ما قاله من أن الزَّمَخْشَرِيِّ يميل إلى ما ذكره، فرد عليه البابر تي (ت ٧٨٦هـ) بقوله: «وأجيب بأنَّ ظهوره فيما ذكر لا ينافي أن يكون

(١) المطوَّل ٨٩. وأكثر من جاء بعد السَّعْدِ وافقه دفاعه عن السَّكَّاكِيِّ، انظر استدراقات السَّعْدِ على الخطيب ٩٧ - ١٠٠.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٩٠، وانظر الإيضاح ١ / ١٢٩.

(٣) المصباح ٢٦.

(٤) الإيضاح ١ / ١٢٩، وكلام الزَّمَخْشَرِيِّ في الكشَّاف ٢ / ٥١١، وتابع صاحبُ الإشارات والتنبيهات ٤٢، صاحبُ الإيضاح على ذلك، وتابعه من المُخَدِّثِينَ د. بسيوني، انظر علم المعاني ١٢١.

للتهويل أيضاً. وكلام الزمخشري لا يدل على امتناعه، فإن قوله: (ونكر العذاب) يحتمل أن يكون معناه: تنكيراً يحتمل التعظيم وخلافه^(١).

فلم يبق للقزويني بعد هذا مما يستدل به من كلام الزمخشري إلا استعمال لفظ (المس) الذي قد يحتمل خلاف التعظيم، لذا تعرض السعد لرده، ولم يصرح بذكر القزويني ههنا، فلعل هذا ينبىء عن أن القزويني مشرؤك في رأيه هذا، والسعد تعرض لجملة من الآراء والتعليقات التي رجحت جانب التقليل، فقال: «وقد يرجح التقليل في ﴿عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ على التهويل، بأنه أنسب بلفظ المس، وبجعله من الرحمن، وبحال اعتقاد الولد بالنسبة إلى الوالد، فإنه من كلام إبراهيم عليه السلام في خطاب أبيه»^(٢).

والسعد لم يترض هذه الأقوال كلها، فردها ليخلو الأمر لرأي السكاكي: فأجاب عن الأول: بأن استعمال المس في العذاب العظيم شائع، واستدل على ذلك بآي القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨] ^(٣).

(١) شرح التلخيص ٢٢١.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٦٠ / ب، وانظر المطول ٨٩، وفيه الوجهان الأولان من دون الثالث. والوجهان الثاني والثالث يشبهان ما نقله الألويسي عن صاحب الكشف. انظر روح المعاني ١٦ / ٥٥٢.

(٣) انظر شرح المفتاح اللوح ٦٠ / ب، والمطول ٨٩. والآية في مطبوع المطول، وفيها زيادة (فيه) بعد ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وهو خطأ، وهي على الصواب في مخطوطه اللوح ٦١ / ب، وفي نقل الشهاب الخفاجي عن المطول ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] حاشية الشهاب على البيضاوي ٦ / ١٦٢. وفيه أوجه أخرى تقوي كلام السعد. قال الألويسي: «والمس وإن كان مشعراً بالقلة عند الجلة، لكن قالوا: إن الكثرة والعظمة باعتبار ما يلزمه ويتبعه، لا بالنظر إليه في نفسه... فيصح وصفه بكل من الأمرين باعتبارين». روح المعاني ١٦ / ٥٥٣.

ورَدَّ الثاني: بأنَّ العذاب من الحكيم الرحيم يكون أشدَّ وأعظم؛ لأنَّه لا يُقدِّم عليه إلا عند كمال الاستحقاق، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (أعوذ بالله من غضب الحليم)^(١)، ودَفَعَ الثالث: بأنَّ شدة العذاب للمُصْرَرِّ على الكُفْر أُولَى بأن يعتقدُها النبيُّ الخليل للربِّ الجليل^(٢).

ج - حَمَلُ آيَةِ عَلَى الْقَلْبِ الْبَلَاغِي:

اعترض القزويني على السَّكَاكِي في جعله من أمثلة القَلْبِ في التَّنْزِيلِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] وقال فيها: «يُحْمَلُ عَلَى تَدَلَّى فِدْنَا»^(٣).

وسبق أن القزويني نسب إلى السَّكَاكِي قبولَ القَلْبِ مطلقاً، ومن جُمْلَةٍ ما استدَلَّ به على دعواه أن بعض الآيات الشواهدِ على القَلْبِ عند السَّكَاكِي، ليست واردةً على القَلْبِ، ومن ذلك هذه الآية، فادَّعى أن أصلها: «ثم أراد الدنو من محمد ﷺ فتدلى، فتعلقَ عليه في الهواء»^(٤).

والسَّعْدُ شرح أولاً مراد السَّكَاكِي بقوله: (يُحْمَلُ عَلَى تَدَلَّى فِدْنَا)، فقال: «لأنَّ التَدَلَّى تكلفُ القربَ وتطلُّبه، فيكون قبلَ القربِ»^(٥). ثم أوردَ الوجه الذي حملَه عليه القزويني، وذكر معه وجهاً آخر، فقال: «وفيه أن له محلاً آخرَ لا قلبَ

(١) انظر شرح المفتاح اللوح ٦٠ / ب، والمطول ٨٩، والحديث فيه، وذكر صاحب كشف الخفاء ١ / ١٧٤ أنه ليس بحديث، وانظر تفسير أبي السعود ٥ / ٢٦٧ ففيه ما يؤيد السَّعْدُ، على أن أبا السعود اختار أنه للتعظيم، وانظر روح المعاني ١٦ / ٥٥٢.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٦٠ / ب.

(٣) مفتاح العلوم ٣١٣.

(٤) الإيضاح ١ / ١٦٧.

(٥) شرح المفتاح اللوح ٨٤ / ب. قال الزجاج: «وتدلى زاد في القرب». معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٥٧.

فيه، وهو أن تدلّى بمعنى تعلق في الهواء بعد الدنو، أو بمعنى تدلّل أي تلطّف»^(١)، لكن السّعد نبّه على أن هذا الوجه الذي ذكره القزويني يُحمّل على القلب أيضاً، فقال: «إذا كان تدلّى بمعنى تعلق في الهواء فهو من باب القلب؛ لأن الذي يجيء من جهة الفوق يتعلّق أولاً، ثم يدنو»^(٢).

ومن التّحقيق في النصوص السالفة يظهر أن الوجه الذي اعتمد عليه القزويني منتزِعٌ من كلام الزّمخشريّ والبيضاوي، أو مما هو قريب منهما، لكن الزّمخشريّ ذكر أن تدلّى بمعنى تعلق عليه في الهواء، لكنّه لم يتعرض لوجه القلب فيه^(٣)، أما البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) فذكر هذا الوجه مع زيادة بيان، وذكر معه وجهاً آخر فيه قلب وهو أنه تدلّى من الأفق الأعلى فدنا من الرسول^(٤). ولعلّ هذا الوجه هو معتمد السّعد في قوله: (لأن الذي يجيء من جهة الفوق يتعلّق أولاً ثم يدنو) وما ذكره السّعد من أن تدلّى قد يكون بمعنى تدلّل أي تلطّف يُفهم من وجه ساقه الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(٥).

وبالجملة ما اعترض به القزويني على السّكاكيّ وجه من الوجوه في تفسير الآية، تُقابله وجوه أخرى تُحمّل على القلب، بل إن الوجه الذي ذكره قد يُحمّل من بعض جهاته على القلب كما رأى السّعد، ولعلّ السّعد ههنا يميل مع السّكاكيّ، فمن قبل ما نصره في أن أمثلة القلب عنده كلّها لا تخلو من أغراض بلاغية، بله أن تخلو من القلب نفسه، ثم إن ما ذهب إليه السّكاكيّ من القلب في

(١) شرح المفتاح ٨٤ / ب.

(٢) شرح المفتاح ٨٤ / ب.

(٣) انظر الكشّاف ٤ / ٢٨.

(٤) انظر تفسير البيضاوي ٨ / ١١٠ - ١١١.

(٥) انظر تفسير الرازي ١٠ / ٢٣٩.

الآية وشايعه عليه السَّعدُ مذهبُ الطبري (ت ٣١٠هـ) إمام المفسرين، إذ قال: «وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وإنما هو ثم تدلَّى فدنا»^(١)، وأجازه الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٢)، وقطع به الواحدي (ت ٤٦٨هـ)^(٣) من المفسرين، وهذا كله يقوي ما ذهب إليه السَّعدُ.

د - خروج (إن) الشرطية لغرض التعريض في آية:

ذكر البلاغيون أن (إن) الشرطية لما كانت لتعليق الجزاء بالشرط في الاستقبال، امتنع في أفعالها المضِيَّة، ولا يُخالفُ ذلك إلا لنكتة بلاغية^(٤). من ذلك أن يُراد التعريض، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وهذا الغرضُ مع الاستشهاد عليه بالآية ذكره السَّكَّاكِي^(٥)، ونقله عنه القزويني مصرحاً به^(٦).

ولعلَّ السَّعدُ أحسنَّ بضربٍ من الخفاء في غرض التعريض في الآية، فشرحه بقوله: «فالحِطاب لمحمدٍ عليه السَّلام، وعدم إشراكه مقطوعٌ به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك في معرض الحاصل، على سبيل الفرض والتقدير، تعريضاً لمن صدرَ عنهم الإشراك بأنهم قد حبِطت أعمالهم، كما إذا

(١) تفسير الطبري ٩ / ٧٦٧٩. ومن هنا يسقط ما قاله أحد الباحثين من أن الطبري يمنع

القلب البلاغي. انظر القلب البلاغي في القرآن الكريم ٧٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٥٧.

(٣) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢ / ١٠٣٨.

(٤) انظر المفتاح ٣٥١ - ٣٥٢، والمصباح ٥٥، والإيضاح ١ / ١٨٢ - ١٨٣، والبيان ٧٨،

والمطول ١٦١ - ١٦٢.

(٥) انظر المفتاح ٣٥٢.

(٦) انظر الإيضاح ١ / ١٨٣، والمصادر السالفة.

شتمك أحد فتقول: (والله لئن شتمني الأمير لأضربته)»^(١). وأردف السعد ما مضى من البيان بقوله: «ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض، لكونه على أصله»^(٢).

وذكر مثل ذلك في شرح المفتاح^(٣)، وزاد فيه «لا يقال: الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه المضي، على ما تقرر في علم النحو، لأننا نقول: قد مرّ مراراً أنه لا تنافي بين الأغراض والمقتضيات، على أننا نقول: إن الإتيان باللام والتزام الماضي لغرض التعريض»^(٤).

يظهر بالبحث أن ما مضى قولٌ نُسب إلى المؤذني^(٥) أراد به الاعتراض على السكاكي، بأن مجيء فعل الشرط ماضياً ههنا هو الأصل لأنه يلي اللام الموطئة للقسم، ويظهر من ردّ السعد عليه أنه مُسلم له بما ذكر، أو أنه أراد أن ما أورده الخصم، على التسليم به، لا يصحّ اعتراضاً على السكاكي.

لكن تتبّع كتب النحو كشف أن التزام المضي بعد اللام الموطئة للقسم غير مُسلم، بل إن هذا الشرط لم يذكره أحدٌ من النحاة، فيما بلغه البحث^(٦)، غير ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٧)، لكن الرضي (ت ٦٨٨هـ) ساق شواهد من كلام العرب،

(١) المطول ١٦٤، والمختصر ٢ / ٦٥ - ٦٦، وانظر مفتاح تلخيص المفتاح ٤٤ / ب.

(٢) المطول ١٦٤، والمختصر ٢ / ٦٥ - ٦٦.

(٣) شرح المفتاح اللوح ١٢٧ / ب.

(٤) شرح المفتاح اللوح ١٢٧ / ب.

(٥) انظر حاشية الفناري على المطول ٣٣٣. ونُسب في حاشية الدسوقي على المختصر

٢ / ٦٦، وتجريد البناني ١ / ٣٤٩ إلى الزوزني.

(٦) انظر كتاب سيبويه ٣ / ٨٤، ورفض المباني ٢٤٢، ومغني اللبيب ١ / ٢٣٥، ودراسات

لأسلوب القرآن ٣ / ٢٥٩ - ٢٦٠، وغيرها.

(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤١، وشرح الكافية ٤ / ٤٥٥.

ولي فيها المضارعُ اللامَ الموطئة، ثم قال ردّاً على ابن الحاجب: «فقول المصنّف: لزمه الماضي لفظاً أو معنى ليسَ على الإطلاق، والأوّلَى أن يقولَ: الأكثرُ كونه ماضياً لفظاً أو معنى»^(١)، فلعلّ السَّعد لما رأى المسألة تدخل في الخلاف، أراد أن يقطع الطريقَ على الخصم، فجاء بحجّة تدفعُ كلامه إن صحَّ، فكيف إذا كان على غير ذلك.

٦ - دَفَعُ السَّعدُ الاعتراضَ عن السَّكَّائيّ بوجوه بعيدة أو متكلّفة:

أ - تعريف السَّكَّائيّ المجاز العقلي:

عرّف السَّكَّائيّ المجاز العقلي بأنّه: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع»^(٢). وقال عقب التعريف: «وإنما قُلْتُ: خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، دون أن أقول: خلاف ما عند العقل، لثلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل، أو جاهل غيره: (أثبت الربيعُ البقل) راثياً إنبات البقل من الربيع، فإنه لا يُسمّى كلامه ذلك مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر»^(٣). ثم قال: «ولثلا يمتنع عكسه بمثل: (كسا الخليفةُ الكعبة) و(هزم الأميرُ الجند)، فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي»^(٤).

فاعترض عليه القزويني بقوله: «وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله: (لضرب من التأويل) ولا بطلان عكسه بما ذكر إذ المراد

(١) شرح الكافية ٤ / ٤٦٢.

(٢) مفتاح العلوم ٥٠٣.

(٣) مفتاح العلوم ٥٠٣.

(٤) مفتاح العلوم ٥٠٤.

بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر»^(١).

فدفع السَّعد اعتراض القزويني بقوله: «والجواب أن المفهوم الظاهر من قولنا: (ما عند العقل) ما حصل عند العقل، وهو أعمُّ مما في نفس الأمر لإمكان تعقل الكواذب، ولا يمتنع أن يحصل عند العقل أن الخليفة نفسه كسا الكعبة، فلا يكون هذا خلاف ما عند العقل، فيكون لقوله: (خلاف ما عند المتكلم) فائدتان: خروج قول الجاهل: (أثبت الربيعُ البقل)، ودخول قول العاقل: (كسا الخليفةُ الكعبة). و(لضرب من التأويل) فائدتان: خروج قول الجاهل، وخروج قول الكاذب: (جاءني زيدٌ) مع علمه بأنه لم يجيء، ولا يكون هذا من التكرار في شيء لتفرد كل من القيدتين بفائدة...»^(٢).

ب - تكلف السَّعد في توسيع المجاز العقلي عند السَّكَّكي:

قال السَّعد بعد عرض مسائل المجاز العقلي: «واعلم أن المجاز قد يُدلُّ عليه صريحاً كما مرّ، وقد يكون كناية، كما ذكروا في قولهم: (سلّ الهموم) فإنه من المجاز العقلي، حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها، فافهم وقس، ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السَّكَّكي والمصنف»^(٣).

ولعلّ هذا يدخل في كشف مراد السَّكَّكي وبيان المشكل من كلامه، إذ قال عنه السَّعد في موضع آخر: «ومما يجب التنبه له أن المصنف وإن فسّر المجاز

(١) الإيضاح ١ / ١٠١، وكلُّه في المطوّل ٥٩ - ٦٠.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢٧٨ / ب، وانظر المطوّل ٦٠ - ٦١.

(٣) انظر المطوّل ٥٩، وشرح المفتاح اللوح ٢٨١ / ب - ٢٨٢ / أ.

العقلي بالجملة المفاد بها خلاف ما عند المتكلم لكنه أعمّ من ذلك، إذ من جملة وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر مثل: (رجل عدل) ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل: (الضلال البعيد) و(العذاب الأليم)... والجواب: إن مراده بالجملة والحكم أعم من أن يكون بطريق التصريح كما ذكر سابقاً أو الاستلزام كما في هذه الأمثلة، حتى إنه يتناول مثل: (سلّ الهموم) لاستلزام جعلها محزونة^(١).

فيوشك تأويل السَّعد هذا لكلام السَّكَّائي أن يكون رأياً خاصاً به، لا صلة للسكائي به، لولا أن السَّعد نسبه إليه.
ج - تعقيب المسند إليه بضمير الفصل:

ويدخل فيما مضى أن السَّكَّائي جعل الحالة التي تقتضي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل كون المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه كقولك: (زيد هو المنطلق)^(٢).

وموضع الإشكال في هذا الكلام أن البلاغيين يذهبون إلى أن المراد من فصل المسند إليه تخصيصه بالمسند^(٣)، لا العكس كما ذكر السَّكَّائي.

حتى إن الشُّبكي (ت ٧٧٣هـ) جعل ذلك من السَّكَّائي سهواً، ومن ثمَّ خطأ مَنْ تابعه على ذلك من شراح المفتاح كناصر الدين الترمذي والخَلخالي (ت ٧٤٥هـ)، بل إن الشُّبكي خطأ الطَّيبي (ت ٧٤٣هـ) الذي جعل الفصل مفيداً

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٨١/ب - ٢٨٢/أ. وانظر الأطول ١/٢٦٨ إذ قال: «هذا وفيما ذكره نظر».

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٨٦.

(٣) انظر الإيضاح ١/١٣٥، والمطول ١٠٤.

الأمرين معاً، جامعاً بين قول السَّكَّاكِيِّ وقول غيره من البلاغيين^(١).

والسَّعْدُ مال إلى رأي الطَّيْبِيِّ، فقال: «على أن التَّحْقِيقَ أن فائدته ترجع إليهما جميعاً؛ لأنه يجعل أحدهما مخصّصاً ومقصوراً، والآخر مخصّصاً به، ومقصوراً عليه»^(٢)، لكن السَّعْدُ حَقَّقَ في المسألة، فذكر أن قول السَّكَّاكِيِّ: (عبارة عرفية) قد يقع مثله^(٣)، لكن غالب استعماله في الاصطلاح، والشائع العربي هو أن يكون الفَصْلُ لتخصيص المسند إليه بالمسند، أي لقصر المسند على المسند عليه^(٤). واستدلَّ السَّعْدُ على ذلك بأنَّ الباء تدخل على المقصور في الشائع من الكلام العربي كما في قولهم: (خصصت فلاناً بالذكر) إذا ذكرته دون غيره، وقد تدخل الباء على المقصور عليه كما في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] دلالة على اختصاص الحمد به^(٥).

د - انحصار الالتفات في خلاف المقتضى:

بعد أن أنشد القزويني أبيات امرئ القيس التي ثالثها^(٦):

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

(١) انظر عروس الأفراح ١ / ٣٨٨، وقول الطيبي في التبيان ٦٤.

(٢) المطوّل ١٠٤.

(٣) انظر شرح المفتاح اللوح ٥٧ / ب، والمطوّل ١٠٤.

(٤) انظر شرح المفتاح اللوح ٥٧ / ب، والمطوّل ١٠٤، وحواشي الكشّاف اللوح ٦ / ب.

(٥) انظر شرح المفتاح اللوح ٥٧ / ب، والمطوّل ١٠٤، وحواشي الكشّاف اللوح ٦ / ب.

(٦) البيت مع أخويه شاهد على الالتفات في معظم كتب البلاغة، بهذه الرواية. انظر الكشّاف

١ / ٦٤، والمفتاح ٢٩٩، والإيضاح ١ / ١٥٩، والمطوّل ١٣٢، وغيرها. وهو في

ديوانه ١٨٥ برواية (وأنبثته . .).

قال: «لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر، فلا يكون في البيت الثالث التفتات، لوروده على مقتضى الظاهر؛ لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى»^(١).

والسعد أورد مُفَادَ كلام القزويني بقوله: «وقد قطع المصنّف بأنّه واردٌ على مقتضى الظاهر، وزعم أنّ الالتفات عند السكّائي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر، وهذا مشعرٌ بانحصاره فيه عند غير السكّائي»^(٢).

لكنّ السعد خالف القزويني في رأيه هذا، فقال: «وفيه نظرٌ؛ لأنّ مثل (ترجعون) و(جاءني) في الآية والبيت التفتات عند السكّائي وغيره، فلو كان وارداً على مقتضى الظاهر لَمَا انحصَرَ الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكّائي أيضاً، فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره. ثمّ الحقّ أنّه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر، وأنّ مثل (ترجعون) و(جاءني) من خلاف المقتضى على ما حققناه»^(٣).

والسعد اعتمد في إثبات رأيه ههنا في تحقيق مذهب السكّائي، على أمرين: الأول: أنه جعل قطع القزويني بأن الالتفات لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر عند السكّائي، مشعراً بانحصاره فيه عند غيره، ثم بنى على هذا ما بناه من الردّ على القزويني، وقد لا يُسلم هذا للسعد، فيسقطُ اعتراضه من أصله؛ والثاني: ما استشهد به السعد من الآية، وسبق للسعد عليها كلام^(٤)،

(١) الإيضاح ١/١٥٩. وضمير (عنده) عائد على السكّائي.

(٢) المطوّل ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) المطوّل ١٣٣.

(٤) انظر المطوّل ١٣٢.

وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] ، وقال: إنها التفتات عند السكّاكّي وغيره، هو كلام الزّمخشرّي فهو المراد بقوله (وغيره)، والسّعد قد نقل كلام الزّمخشرّي في تفسير وجه الالتفات في الآية^(١)، ولعله أخفى ذكر الزّمخشرّي لتتاح له قوّة الحجّة بنسبة الكلام إلى الأعمّ، هذه واحدة. وأما الثانية فهي أنّ السكّاكّي على مذهب الزّمخشرّي في الالتفات، فيخرجان من مذهب الجمهور فيسقط الاحتجاج بكلامهما إلا فيما يقابل مذهب الجمهور في الالتفات، لا أن يستشهد بكلام الزّمخشرّي على أنه كلام الجمهور كما فعل السّعد ههنا، وكذا يقال في بيت امرئ القيس.

هـ - الغرض من ذكر المُسند:

ومن أمثلة ذلك في الاعتراض على عبارة السكّاكّي: أنّ السكّاكّي عدّد لذكر المُسند أغراضاً بلاغيةً منها «قصدُ التعجيب من المسند إليه... كما إذا قلتَ: (زيدٌ يقاومُ الأسدَ) مع دلالة قرائن الأحوال»^(٢).

وقال القزوينيّ بعد أن ساق كلام السكّاكّي السابق: «وفيه نظرٌ؛ لحصول التعجّب بدون الذكر إذا قامت القرينة»^(٣).

وكذا السّعد أورد كلام السكّاكّي وزاده إيضاحاً بقوله: «عند قيام القرائن، لـ (سلّ سيفه) و(تلطّخ ثوبه)، ونحو ذلك»^(٤). ثم قال بعد هذا: «وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع؛ لأنّ القرينة إنما تدلُّ على نفس المسند، وأما

(١) انظر الكشّاف ٣/ ٣١٩.

(٢) مفتاح العلوم ٣٠٧، وتابعه عليه الطيّبي في التبيان ٧٠.

(٣) الإيضاح ١/ ١٧٥.

(٤) المطوّل ١٤٦.

تعجيب المتكلم للسامع بالذكر المستغنى عنه في الظاهر»^(١).

واضح أن ثاني كلامي السعد ردُّ على القزويني، ودفاع عن رأي السكاكي، لكن ما فيه أن السعد لم يصرح بذكر القزويني في كتابيه اللذين ذكر فيهما هذا الرد، وكان لا يترك هذا التصريح، ولعله تركه لاشتهاره عن غير القزويني أو لاسترداله إياه.

و- نوع التعريف في كلمة (الحسنة):

قال السكاكي في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]: «بلفظ (إذا) في جانب الحسنة، حيث أريدت الحسنة المطلقة لا نوعٌ منها... لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتساعاً؛ ولذلك عُرِّفَتْ ذهاباً إلى كونها معهودة، أو تعريفَ جنس، والأول أفضى لحقِّ البلاغة»^(٢).

ذهب القزويني إلى أن تعريف (الحسنة) في الآية تعريف جنس، ثم ساق ما جوَّزه السكاكي، ثم قال: وفيه نظر^(٣).

وظاهر أن الإشكال وقع في كلام السكاكي من جهة جعله التعريف تعريف عهد، وذهابه إلى أنه أفضى لحقِّ البلاغة، فرأى السعد تأويل (العهد) في كلام السكاكي يحتمل أمرين: إما أن يريد به العهد على مذهب الجمهور،

(١) المطول ١٤٦، وانظر شرح المفتاح اللوح ٧٧/ أ وفيه: «ومنهم من زعم أن مراده أن التعجيب وإن كان حاصلًا بدون الذكر، لكن التعجيب الحاصل بالذكر لا يكون بدون، وأظن هذا كلاماً قليل الجدوى جداً».

(٢) مفتاح العلوم ٣٤٧.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ١٧٨.

وإما أن يريدَ به تعريف العهد على مذهب السَّكَّاكِيِّ، وهو بعينه تعريف الجنس على مذهبه، وعلى الوجهين تقع إشكالات، وتفسد أقوال كثير نقلها السَّعْدُ^(١).

ولعل السَّعْدُ لم يعتدَّ بثاني الاحتمالين السالفين؛ لأنه يفضي إلى أن حَمَلَ السَّكَّاكِيِّ التعريف في الآية على العَهْد والجنس باطلٌ؛ لأنَّهما في مذهبه أمرٌ واحدٌ، كما مضى من إحالات.

وَأما الاحتمال الأوَّلُ ففيه إشكال ذكره السَّعْدُ: «وذلك أنه إن أراد به العَهْد على مذهب الجمهور فغير صحيح؛ إذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقاً ولا تقديرًا، ليكون اللام إشارة إليها، ولو سلِّمَ فيجب أن يكون القصد إلى حصّة معينة من الجنس، والمقدّر أن المراد الحسنة المطلقة، المقطوع بها كثرة وقوع اتساعاً»^(٢).

لكنَّ السَّعْدُ أجاب عن هذا الإشكال بقوله: «والحاصلُ أن القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة، ويمكن الجواب بأن معنى كونها معهودة، أنها عبارة عن حصّة معينة من الحسنة، وهي الخصب والرخاء، ومعنى كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض، وبهذا يظهر صحة ما ذكّر في كونه أفضى لحقّ البلاغة»^(٣).

(١) انظر المطوّل ١٥٥ - ١٥٦، والأقوال التي ذكرها السَّعْدُ، مع مزيد عليها، مذكورة في شرح التلخيص للبايرتي ٢٨٠ - ٢٨١، وليس فيه ما ورد في مناقشة السَّعْدُ إياها. ومذهب السَّكَّاكِيِّ في التعريف أن اللام موضوعة للعهد لا غير. انظر المفتاح ٣١٧.

(٢) المطوّل ١٥٥.

(٣) المطوّل ١٥٦.

قد يقع ههنا سؤال، وهو أن السَّعْدَ ذكر أنه لم يتقدّم ذكر الحسنه لا تحقيقاً ولا تقديرًا، ومن ثم لا يمكن حَمْلُ تعريف العهد في كلام السَّكَاكِي على مذهب الجمهور، فكيف أجاب عنه بعد ذلك؟

لعلّ قول السَّعْدِ: (ولو سلّم) هو مفتاح هذا التساؤل؛ لأنّ السَّعْدَ يشير بهذا إلى قولٍ لعله قول صاحب الكشف، فيما نقل عنه الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ): «ذلك إشارة إلى أنّ التعريف للعهد الخارجي التقريري، بدليل أنه ذُكر في مقابلة قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]»^(١)، فلعلّ السَّعْدَ اعتمد على هذا في جوابه.

على أنّ كلام السَّكَاكِي المذكور أولاً، مأخوذ في جملته من الزمخشري^(٢)، وهذا ما يقوي تأويل العهد في كلام السَّكَاكِي على مذهب الجمهور.

ز - خروج (إن) الشرطية إلى التغليب:

ذكروا أنّ (إن) و(إذا) للشرط في الاستقبال، وأنّ الأصلَ في (إن) أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، بخلاف (إذا)^(٣). ثم نبهوا على أنّ هذا الأصل قد يُخالف لأغراض بلاغية، عدّدوا منها، وضربوا لذلك أمثلة من فصيح الكلام^(٤).

(١) روح المعاني ٤٦/٩. وصاحب الكشف هو عمر القزويني (ت ٧٤٥هـ).

(٢) انظر الكشاف ١٠٦/٢.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٨٢، ومفتاح العلوم ٣٤٦ - ٣٤٧، والمصباح ٥٣، والإيضاح ١٧٨/١، والمطول ١٥٣ - ١٥٥، وغيرها.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٣٤٧ - ٣٤٨، والإيضاح ١٨٠/١ - ١٨١.

وذهب السَّكَاكِيّ إلى أن استعمال (إن) في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا﴾ [البقرة: ٢٣]: «إما لقصد التوبيخ على الريبة . . . وإما لتغليب غير المرتابين، ممن خوطبوا، على مرتابيههم»^(١)، وأخذ القزويني كلام السَّكَاكِيّ، لكن زاد عليه ما يزيد الوجه الثاني بيانا، فقال: «فإنه كان فيهم من يعرف الحق، وإنما ينكر عنادا»^(٢).

والسَّعْدُ ساق كلام السَّكَاكِيّ، وزيادة القزويني عليه، وزاد هو قوله: «فجعل الجميع كأنهم لا ارتياب لهم»^(٣)، ثم نبه على موضع الإشكال في الكلام بقوله: «وههنا بحث، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين، كان الشرط قطعيّ اللادوقوع، فلا يصحّ استعمال (إن) فيه، كما إذا كان قطعيّ الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل، ولهذا زعم الكوفيون أن (إن) ههنا بمعنى (إذ)، ونصّ المبرّد والزجاج على أن (إن) لا تقلب (كان) إلى معنى الاستقبال، لقوة دلالة على المضى، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال (إن) ههنا. بل لابد من أن يقال: لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين، فصار الشرط قطعيّ الانتفاء، فاستعمل فيه (إن) على سبيل الفرض والتقدير، للتبكيك والإلزام، كقوله تعالى: ﴿فَإِن آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَ بِهِمْ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]»^(٤).

(١) مفتاح العلوم ٣٤٨.

(٢) الإيضاح ١ / ١٨١.

(٣) المطول ١٥٨.

(٤) المختصر ٢ / ٤٩ - ٥١، والمطول ١٥٧ - ١٥٨، وقُدِّمَتْ عبارة المختصر ههنا على

المطول لما فيها من فضل بيان مع وجازتها.

* تكلف السعد في تخريج كلام السكائي :

وما نبه عليه السعد من الإشكال الذي يحمله وجه التغليب، يشركه في التنبيه عليه السبكي (ت ٧٧٣هـ)، إذ ذهب إلى أنه ليس من التغليب في شيء، وأن في كلام السكائي والقزويني إشكالاً مشى عليه شارحو المفتاح والتلخيص، ولم يلتفتوا إلى ما فيه^(١)، ثم ناقش الكلام من جهات تختلف عما عليه السعد، لذا سأعرض عنها ههنا، لكن استفاد من كلام السبكي أنه أول من تنبه على هذا الإشكال، وهو المطلع على أكثر شروح المفتاح والتلخيص قبله^(٢)، غير أن كلام السعد سابق عليه، ومبلغ العلم أن السبكي لم يتأثر بالسعد، فيكون السعد أول من نبه على هذا الإشكال من شراح التلخيص والمفتاح.

ثم إن السعد بنى ما بناه من المناقشة على التسليم بأمر التغليب في الآية، وهو ما لم يُسلم به السبكي كما مرّ، وكذلك الزركشي (ت ٧٩٤هـ) الذي ساق كلام السكائي، من دون تصريح بصاحبه، ثم قال: «واعترض بقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] وهذا خطاب للكفار فقط قطعاً، فهم المخاطبون أولاً بذلك، ثم ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ لا يتميز فيها التغليب، ثم هي شاهدة بأن المتكلم معهم يخصّ الجاحدين بقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ وإذا لم يكن الخطاب إلا فيهم، فتغليب حال من لم يدخل في الخطاب، لا عهد به في مخاطبات العرب»^(٣).

(١) انظر عروس الأفراح ٢/ ٤٩ - ٥٠.

(٢) وهي كثيرة عددها السبكي فيما عدده من مصادره في مقدمة عروس الأفراح ١/ ٢٩ - ٣١.

(٣) البرهان ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

فالسَّعْدُ بذل جهداً في توجيه كلامٍ للسَّكَاكِيِّ غير مسلّم له، وحمله على وجهِ الفَرَضِ والتبكيث، وهو وجهٌ كان الزَّمخَشَرِيُّ قد ذكره^(١) في الآية التي استشهد بها السَّعْدُ، وهي قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا أَمُؤُا...﴾ وواضحٌ أن الآية في خطاب الكفار، فكيف يُحمَلُ خطابُ التغليب، الذي دخل فيه غير المرتابين قطعاً، على خطاب الكفار؟ فلعلّ فيما ذهب إليه السَّعْدُ بعداً وتكلفاً أراد به تأويلَ كلامِ السَّكَاكِيِّ.

والدليلُ على تكلفِ السَّعْدِ ههنا، أنه تخيّر من الأقوال ما يُعِينُهُ على الاستدلال لرأيه، مع وجود أقوالٍ أخرى تُعارض ما استدل به: فاحتج مثلاً بزعم الكوفيين أن (إن) في الآية بمعنى (إذ)، وترك ما رده به البصريون، من أن (إن) الشرطية تُستعمل عند العرب وإن لم يكن هناك شك^(٢)، فهذا يبطل استدلال السَّعْدِ.

واحتجّ بما نسبه إلى المبرد والزجاج من أن (إن) لا تقلب (كان) إلى معنى الاستقبال. وما ذكره السَّعْدُ هو مذهبُ المبرد، نقله عنه الزجاج، ولم يصرّح بذهابه إليه، بل ذكر معه قولاً آخر هو: «أنَّ (كان) في معنى الاستقبال ههنا، عبّرت عن فعلٍ ماضٍ، المعنى: إن يكنُ قميصه قدّ، أي إن يُعلم قميصه قدّ من قبل، فالعلم ما وقع بعد...»^(٣). وهذا الذي ذكره الزجاج قولٌ وجيه تُحمَلُ عليه الآية التي هي موضعُ الإشكال أي: (إن يكنُ منكم ريبٌ) أي: (إن

(١) انظر الكشّاف ١ / ٣١٥، وانظر أخذ السَّعْدِ عنه دون تصريح في المطوّل ١٥٧.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٥٠٥ - ٥٠٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٤.

يُعلِّمُ...)، ولا داعي لوجه التغليب الذي ذكره السَّكَّايّ، ولا لما وجّه به السَّعدُ كلامه.

هذه أمثلة لما اجتهد فيه السَّعدُ في تحرير مُشكل كلام السَّكَّايّ، وما أبدى فيه من آراء بلاغية، وثمة أمثلة أخرى كثيرة تدخل فيما مضى يُكتفى بالإحالة على مواضعها^(١).

نخلص إلى أن ما وقع من إشكالاتٍ في كلام السَّكَّايّ تختلفُ في جملتها عما وقع عند الشَّيخين، فأكثرها منشؤه دِقَّةُ كلامه، وغموض مراده، فلا نجد تعدُّداً للآراء على نحو ما رأينا عند الزَّمخشرّي، لأنّ المفتاح اشتهر بالترتيب وحسن التبويب، ثم إنَّ جُهد السَّعدُ ههنا أعظم مما سبق، لغزارة مادة المفتاح، وكثرة من اجتهد في فهمه. على أنّ بعض اجتهادات السَّعدُ هذه يكاد يدخل في آرائه الخاصة؛ لدقته وخصوصيته، وبعضها لا يخلو من تكلف.



(١) انظر المطوّل ٩ - ١٠، ٣٦ - ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٥٠ - ٥١، ٥٥ - ٥٦، ٦٩ - ٧٠ وشرح المفتاح اللوح ٣٥ / أ - ب، ٨٢ وشرح المفتاح ٤٦ / أ، ١٠٧، ١٤٧ - ١٤٨، ١٤٨ - ١٤٩، ١٥٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦ - ١٩٠، ١٩١ - ١٩٢، ٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٠٤ - ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٢٩ - ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٥٥ - ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٣ وشرح المفتاح اللوح ١٤٨ / أ، ٢٦٤ - ٢٧٠، ٢٧٠ - ٢٧١، ٢٨٣ - ٢٨٤، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢ - ٣٣٣، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٧، ٣٨٨، ٣٨٩ - ٣٩٠، ٣٩٠ - ٣٩٣، ٣٩٦ - ٣٩٧، ٣٩٩، ٣٩٩، ٤٠٢ وشرح المفتاح اللوح ٢٦٣ / أ، ٤٠٢ - ٤٠٣ والمختصر ٤ / ٢١٧ - ٢٢٠، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢ والمختصر ٤ / ٢٦٦، ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٦، ٤٢٨، وانظر شرح المفتاح الألواح ١٦ / ب - ١٧ / أ، ٢٧ / أ، ١١٣ / أ، ١٦٣ / أ، ١٧٠ / ب - ١٧١ / أ.

المبحث الرابع

تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام القزويني

تختلف طرائق معالجة السعد كلام القزويني عما فعله مع سابقه، فليس القزويني واضعاً لعلم البلاغة كالجرجاني والزّمخشري، ولا مرتباً ومقعداً له كالسكاكي، إذ لا يعدو أن يكون ملخصاً لكلام السكاكي، إلى بعض الزيادات مما أخلّ به السكاكي، والاجتهادات في بعض المسائل؛ لذا لم يقف السعد عند استكناه ما أسماه عند السكاكي بالأسرار والدقائق، بل جُلّ ما وقف السعد عليه من تحرير كلامه، ودفع الاعتراضات عنه ما هو إلا أوهام لبعض شراح التلخيص قبله، ومن خلال ذلك تظهر للسعد آراء مهمة.

ولابدّ من التنبيه ههنا على أن كثيراً مما حرّره السعد مما ظاهره أنه من كلام القزويني، ما هو إلا كلام السكاكي لخصه القزويني، فساقه السعد على أنه شيء وقع في كلام القزويني مجاراة لمن أخطأ فيه. وأول ذلك:

١ - دفع السعد اعتراضهم على بعض تعريفاته:

أ - قصور تعريفه للفصاحة عن ذكر المركبات:

ذكر القزويني أن: «الفصاحة يوصفُ بها المفرد والكلام والمتكلم»^(١).

فقال السعد خلال شرحه هذا الكلام: «قيل: المراد بالكلام ما ليس بكلمة؛

ليعمّ المركب الإسنادي وغيره، فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مُشتمل على

إسنادٍ يصحّ السكوت عليه، مع أنه متّصفٌ بالفصاحة»^(٢).

(١) التلخيص ٢٤، وانظر الإيضاح ١ / ٧٢.

(٢) المختصر ١ / ٧١.

ورد السَّعد هذا الكلام بقوله: «وفيه نظرٌ؛ إنَّما يصحُّ ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركبِ أنَّه كلامٌ فصيحٌ، ولم يُنقل ذلك عنهم، واتصافه بالفصاحة يجوزُ أن يكونَ باعتبارِ فصاحةِ المفردات. على أن الحقَّ أنَّه داخلٌ في المفرد؛ لأنَّه يقالُ على ما يقابلُ المركب، وعلى ما يقابلُ المشئ والمجموع، وعلى ما يقابلُ الكلام، ومقابلتهُ بالكلام ههنا قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّه أريد به المعنى الأخير، أعني ما ليسَ بكلام»^(١).

نسبتُ كتب الحواشي هذا (القييل) إلى الخَلْخالي (ت ٧٤٥هـ) والزوزني (ت ٧٩٢هـ) شارحي التلخيص^(٢)، ولدى البحث تبين أنَّه ليس للخَلْخالي، فلعله للزوزني وحده.

ومهما يكن من أمر هذا (القييل) فإن صاحبه رأى أنه قد اعترض على القزويني بقصور عبارته عن المركبات، فأراد أن يجيبَ عن هذا الاعتراض، فقال ما قال، غير أن السَّعد لم يقبل قوله، فردَّه^(٣)، وحاول حلَّ الإشكال الوارد على عبارة القزويني بما مضى نقله من كلامه.

وممن اعترض على القزويني ههنا السبكي (ت ٧٧٣هـ)، إذ قال: «وقوله: (المفرد): إمَّا يعني به اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما فسَّر به فصاحة المفرد بعد ذلك، فيخرجُ نحو (عبدالله) علماً كان أم لم يكن، وذلك يوصف بالفصاحة لا محالة... أو يعني ما يقابلُ الجملة فيخرجُ عنه الجملة الموصول بها... فإنها ليست بكلام، فلا تدخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام... وهذه الأمور إذا خرجت عن المفرد، ولم تدخل في الكلام... ففي أين يشرحُ فصاحتها؟

(١) المختصر ١ / ٧١ - ٧٢.

(٢) انظر حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٧١.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المختصر ١ / ٧١، وتجريد البناني ١ / ٥٧ - ٥٨.

ولو قال: المفرد والمركب لكان أحسن^(١). وهذا كله يرده ما سلف من قول السعد: إنه لم ينقل عنهم وصف هذه المركبات بالفصاحة.

ولعل تقسيم الألفاظ إلى مفرد ومركب، على نحو ما ذكر الشبكي، مستمد من أرسطو، على ما قاله أحد الباحثين^(٢)، وما قاله السعد مُحَوَّجٌ إلى استقراء وتتبع، فلعل المخرج من هذا هو تقسيم الخفاجي الفصاحة إلى فصاحة توجد في اللفظة الواحدة^(٣)، وفصاحة في الألفاظ المؤلفة^(٤)، وهو مناسب لهذا المقام، ولا سيما أن القزويني متأثر ههنا بالخفاجي^(٥).

ب - تفسيره الغرابة بالوحشية:

عدّ القزويني من فصاحة المفرد خلوه من الغرابة، وعرفها بقوله: «الغرابة: أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها...»^(٦).

والسعد ساق هذا التعريف وزاد فيه، فقال: «والغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مانوسة الاستعمال»^(٧).

ونقل السعد اعتراضاً لأحدهم على هذا التعريف، فقال: «لا يُقال: الغرابة، كما من كتبهم: كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، وهي في مقابلة المعتادة، وهي بحسب قوم دون قوم. والوحشية: هي المشتملة على تركيب ينتفر الطبع

(١) عروس الأفراح ١ / ٧٣.

(٢) انظر كتاب مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٤٨.

(٣) انظر سر الفصاحة ٧٣.

(٤) سر الفصاحة ١٢٥.

(٥) انظر في بيان هذا الأثر كتاب القزويني وشروح التلخيص ١٩٨ - ١٩٩.

(٦) الإيضاح ١ / ٧٣.

(٧) المطول ١٨.

منه، وهي في مقابلة العذبة، فالغريب يجوز أن يكون عذباً، فلا يحسن تفسيره بالوحشية، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد، وإن أريد بالوحشية غير ما ذكرنا، فلا نسلّم أن الغرابة بذلك المعنى تُخلّ بالفصاحة»^(١).

فردّ السعد ذلك الاعتراض بقوله: «لأننا نقول: هذا أيضاً اصطلاحٌ مذكورٌ في كتبهم، حيث قالوا: الوحشيّ منسوبٌ إلى الوحش الذي يسكن القفار، استُعيرتٌ للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها. والوحشيّ قسمان: غريبٌ حسنٌ وغريبٌ قبيحٌ. فالغريب الحسن: هو الذي لا يُعابُ استعماله على العرب؛ لأنه لم يكن وحشياً عندهم، وذلك مثل: (شَرَنْبَث) و(اشمخر) و(اقمطر)، وهي في النظم أحسنٌ منها في الثر، ومنه غريبُ القرآنِ وغريبُ الحديث؛ والغريب القبيح، يُعابُ استعماله مطلقاً، ويسمى الوحشيّ الغليظ: وهو أن يكون مع كونه غريباً الاستعمال ثقيلًا على السَّمع، كريهاً على الذوق، ويسمى المتوعر أيضاً، وذلك مثل: (جَحِيش) للفريد، و(اطلخم الأمر) وأمثال ذلك»^(٢).

والذي يظهر بالبحث أن الذي اعترض على تعريف القزويني هو الخَلْخالي (ت ٧٤٥هـ)^(٣)، والسعد نقل كلامه وتصرف فيه بعض التصرف، كقوله: (الغرابة، كما يُفهم من كتبهم) وهي عند الخَلْخالي (كما يُفهم من المفتاح)، فلعلّ السعد غير الكلام لأنه لم يجد ذلك مما يُفهم من المفتاح^(٤)، أو لأنه لا يريد أن يخوض في هذا الفرع، وإنما يريد أن يناقش أصل الكلام، ولو أبقى ذكر

(١) المطول ١٨.

(٢) المطول ١٨، شَرَنْبَث: القبيح الشديد، واشمخر: تكبر، اقمطر: تهيأ، واطلخم من اطلخم الليل: أظلم وتراكم. انظر اللسان.

(٣) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٣/ أ.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٥٢٦ وليس فيه ما يؤيد الخَلْخالي.

السَّكَاكِيَّ لتوجّه الردّ إليه، وهو لا ينبغي ذلك.

ثم عمد في الردّ إلى إثبات أن مصطلح الوحشية المذكور في كتبهم بمعنى الغرابة، دون أن ينقض المصطلح الذي ذكره الحَلْحَالِي.

وما ساقه السَّعْد من الحديث عن مصطلح الوحشية مأخوذاً كُله من ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)^(١)، لكنّ قوله (كتبهم) هكذا بالجمع، يدلّ على كثرة من ذكر ذلك، والحقّ كذلك، فقد ذكره الآمدي (ت ٣٧٠هـ)^(٢) وابن رشيق (ت ٤٥٦هـ أو ٤٦٣هـ)^(٣) والخفاجي (ت ٤٦٦هـ)^(٤)، لكنّ ابن الأثير زاده تفصيلاً، لذا عول السَّعْد على كلامه، ثم ترك ذكره ليتاح له نسبة ذلك إلى الجَمْع تقويةً للحُجَّة.

وأكثر الذين مضى ذكرهم قد فسّروا الوحشيّ بالغير، قال الآمدي: «وكذلك فسّروا معنى حُوشِيّ الكلام، وهو اللفظ الغريب الذي لا يتكرّر في كلام العرب كثيراً، فإذا وردَ وردَ مستهجناً»^(٥).

غير أن الإمام الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) قال في حديثه عن فصاحة رسول الله ﷺ: «ومِن فصاحته وسعة بيانه أنه قد يوجد في كلامه الغريب الوحشيّ الذي يعيا به قومه وأصحابه، وعامتهم عربّ صُرْحَاء، لسانهم لسانه، ودارهم داره»^(٦).

ثم فسّر الغريب بقوله: «ثمّ إنّ الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

(١) انظر المثل السائر ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) انظر الموازنة ١ / ٢٩٣.

(٣) انظر العُمدة ٢ / ١٠٤٢ - ١٠٤٣.

(٤) انظر سرّ الفصاحة ٧٧ - ٧٨.

(٥) الموازنة ١ / ٢٩٣، وانظر العُمدة ٢ / ١٠٤٣، وسرّ الفصاحة ٧٨، ودلائل الإعجاز ٣٩٨.

(٦) غريب الحديث ١ / ٦٦.

أحدهما أن يرادَ به بَعِيدُ المعنى غامِضُهُ، لا يتناولُهُ الفَهْمُ إلاَّ عن بُعْدٍ ومعاناةٍ فِكْرٍ؛ والوَجْهُ الآخِرُ أن يرادَ به كلامٌ مَن بَعُدَتْ به الدَّارُ، ونأى به المحلُّ من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وَقَعَتْ إلينا الكلمةُ من لغاتهم استغرَبْنَاها، وإنما هي كلامُ القومِ وبيانُهُم^(١).

وما أشبه ما فسّر به القزويني الغرابة بأولِ هذا الكلام، وظاهر أن الخطابي قد فسّر الغريب بالوحشي، لا العكس.

وقال شيخ البلاغة الجرجاني في كلام له: «... هذه مألوفةٌ مستعملة، وتلك غريبةٌ وحشية»^(٢). ففسر الغريبة بالوحشية وقابل بين المألوفة والغريبة، وبين المستعملة والوحشية، وقال في موضع آخر: «ولا يكون وحشياً غريباً»^(٣).

فظاهر من النصوص السالفة أن الغرابة والوحشية لفظان يتعاوران ويفسّر كلُّ منهما بالآخر، وهذا ما يؤيد السَّعْدُ، ويدفع قولَ الخَلْخَالِي: (فالغريب... لا يحسن تفسيره بالوحشية)، فهم فسّروا غريب الحديث بالوحشي، كما فعل الخطابي.

ولكن يبقى ههنا إشكالٌ، وهو أن البلاغيين وفيهم القزويني والسَّعْدُ جعلوا الغريب المفسّر بالوحشي مُخْلاً بالفصاحة، وكلامُ الخطابي يدلُّ على خلاف ذلك. ولعلَّ ما يكسرُ سَوْرَةَ هذا الإشكال، ذلك التقسيم الذي نقله السَّعْدُ عن ابن الأثير، فالقضيةُ عائدةٌ إلى الاصطلاح، لذا أحسنَ السَّعْدُ بأن ختم كلامه ههنا بقوله: «وإن أردت بالفصاحة معنى آخرَ، وزعمت أن شيئاً من التنافر والغرابة والمخالفة لا يُخَلُّ بها فلا مشاحة»^(٤).

(١) غريب الحديث ١ / ٧١.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٤، وفي أسرار البلاغة ٩٣ «وليس هو بغريب وحشي يُستكره».

(٣) أسرار البلاغة ٦.

(٤) المطول ١٩.

٢ - دَفَعُ السَّعْدُ اعتراضهم عليه لجهلهم بآرائه واصطلاحاته :

أ - تعريف علم المعاني :

عرّف القزويني علم المعاني بقوله : «هو علم يُعرَفُ به أحوال اللفظ العربيّ

التي بها يُطابق مقتضى الحال»^(١).

فشرح السَّعْدُ هذا التعريف، وردّ رأيين أوردا في فهمه، فقال: «والمصنّف

قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات، فقال: (يُعرَفُ به أحوال اللفظ

العربيّ) دون (يُعَلِّمُ)، فكأنه قال: هو علم يُستنبط منه إدراكاتٌ جزئيةٌ هي معرفة

كلّ فردٍ فردٍ من جزئيات الأحوال المذكورة؛ بمعنى أنّ أيّ فردٍ يوجد منها أمكننا

أن نعرفه بذلك العلم، لا أنّها تحصل جملةً بالفعل؛ لأنّ وجود ما لا نهاية له محالٌ.

وعلى هذا يندفع ما قيل: إن أريد معرفة الجميع فهو محالٌ؛ لأنها غير

متناهية، أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول، أو المعين فلا دلالة

عليه؛ وكذا ما قيل: إنّ أريد الكلّ فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد، أو البعض

فيكون حاصلاً لكلّ من عرف مسألةً منه»^(٢).

ب - تعريف الحقيقة العقلية :

عرّف القزويني الحقيقة العقلية، فقال: «هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو

له عند المتكلم في الظاهر. والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل»^(٣).

فأوضح السَّعْدُ ما يقع في هذا التعريف من إشكال من خلال إيرادات

أوردها عليه وأجاب عنها، فقال: «ولقائل أن يقول: تعريف المصنّف غير مطرد،

(١) التلخيص ٣٧.

(٢) المطوّل ٣٤.

(٣) الإيضاح ٩٧/١، والمطوّل ٥٤ - ٥٥.

ولا منعكس: أمّا الأول: فلصدقه على قولها [الخنساء]^(١):

فإنما هي إقبال وإدبار

مما وُصف الفاعل والمفعول بالمصدر، فإنه مجاز عقلي، نصّ عليه الشَّيخ في دلائل الإعجاز... وجوابه أنّ لفظة (ما) في التعريف عبارة عن المُلابِس، أي إلى الفاعل ومفعول به هو له، على ما صرَّح به المصنّف فيما سيجيء، وهذا إسناد إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز؛ وأمّا الثاني: فلعدم صدقه على نحو: (ما قام زيد)... من المنفيات، فإنّ إسناد القيام والضرب ليس إلى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر...»^(٢).

وحاصل الإشكال أنّ الإسناد أعمّ من أن يكون على جهة الإثبات أو النفي، ومعنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر = أنّ الكلام لو اعتُبر مجرداً عن النفي لكان إسناداً إلى ما هو له؛ لأنّ النفي فرع الإثبات^(٣).

ج - تعريف المجاز العقلي:

وقع مثل ما مضى في تعريف المجاز العقلي عند القزويني، إذ قال: «هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملبسٍ له، غير ما هو له، بتأويلٍ»^(٤)، فقال السَّعد عقب

(١) عجز بيت شهير من أبيات سيارة، صدره: «ترتُع ما رتعتُ حتّى إذا ادكرتُ»، في ديوانها بشرح ثعلب ٣٨٣، وانظر كتاب سيبويه ١ / ٢٣٦ - ٣٣٧، والمحتسب ٢ / ٤٦، والخصائص ٢ / ٢٠٣ و ٣ / ١٨٩، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٤٣، ودلائل الإعجاز ٣٠٠، والكشاف ١ / ٣٣٠، وغيرها.

(٢) المطول ٥٦ - ٥٧.

(٣) انظر المطول ٥٧.

(٤) الإيضاح ١ / ٩٨.

شرح هذا التعريف: «وقد خرج من تعريفه للإسناد المجازي أمران: أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر، نحو (رجل عدلٌ) و:

فإنّما هي إقبال وإدبار

... الثاني: وصف الشيء بوصف مُحدّثه وصاحبه، مثل: (الكتاب

الحكيم) و(الإسلوب الحكيم)، فإن المبني للفاعل قد أُسند إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلبس ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله، مثل: (أنشأت الكتاب). وكلامه ظاهر في أنّ المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون مما يلبس ذلك المسند...»^(١).

ثم تأوّل السَّعد هذين الإشكاليين بقوله: «ويمكن الجواب عن الأول: بأنه ليس عنده بمجاز كما أنه ليس بحقيقة؛ وعن الثاني: بأن الملابس أعمّ من أن تكون بواسطة بحرف أو بدونها، وهذه الصور من قبيل الأوّل، إذ الأصل: (هو حكيم في أسلوبه وكتابه)... فيكون مما بُني للفاعل وأُسند إلى المفعول بواسطة. فتأمل وقس عليه نظائره»^(٢). فأجاب السَّعد عن الأول بما أجاب به عن الإشكال نفسه في الحقيقة العقلية، فأراد أن لا يَنازع القزويني في اصطلاحه. وأما الجواب عن الثاني ففيه اجتهاد حسنٌ من السَّعد، ولعلّ تأويله على هذا الوجه أسهل مأخذاً، وأقرب إلى روح العربية؛ إذ لا يحوجك إلا إلى تقدير حرفٍ.

(١) المطوّل ٥٨، ومضى الحديث على الشعر. وحين ساق د. محمد أبو موسى هذه العلاقات عند الزمخشري ذكر أنّها مما لا يتناوله تعريف القزويني، ولم يذكر تنبه السَّعد على ذلك، ولا توجيهه الآتي. انظر كتابه البلاغة القرآنية ٥٣٨.

(٢) المطوّل ٥٨.

٣ - اعتراضهم على ردوده:

أ - ردُّ القزوينيِّ على بعض ما ذكره البلاغيون من شروط الفصاحة:

قال القزوينيُّ بعدَ أن عدَّد شروطَ فصاحة الكلام: «وقيلَ: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكِرَ، ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات، كما في قولِ أبي الطيب^(١):

..... سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ

وفي قول ابن بابك^(٢):

..... حمامة جَرَعَا حَوْمَةَ الجَنْدَلِ اسجعي

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدَّم، وإلا فلا تُخَلُّ بالفصاحة. وقد قال النبي ﷺ: (الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ [ابن الكريم]: يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمٍ)^(٣).

ونقل السَّعدُ اعتراضاً على هذا الكلام وردَّه، وذلك قوله: «لا يُقال: إنَّ من اشترطَ ذلكَ أرادَ بتتابع الإضافات المرتبة، وكثرة التكرار بالنسبة إلى أمرٍ واحدٍ كما في البيتين، والحديثُ سالمٌ عن هذا؛ لأنَّا نقول: هما أيضاً إنَّ أوجِبَا ثِقْلاً وبشاعةً فذاك، وإلا فلا جهةً لإخلالهما بالفصاحة، كيفَ وقد وقعا في التنزيلِ!؟ كقولهِ تعالى: ﴿مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غانر: ٣١]، وقوله تعالى:

(١) عجز بيت في ديوانه ٣١٩، وصدرة: «وتسعدني في غمرة بعد غمرة»، وجاء تاماً في المطول ٢٣.

(٢) وعجزه: «فأنتِ بمرى من سعادَ ومَسْمَعٍ» انظر المطول ٢٣.

(٣) الإيضاح ٧٨ / ١، وانظر المطول ٢٣. والحديث في السنن الكبرى ١٠ / ١٣٤، ومسند أبي يعلى ١٠ / ٣٣٨.

﴿ذَكَرَ رَحِمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ﴾ [مريم: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] (١).

والسَّعد في رده هذا استفاد من منهج الجرجاني، إذ أحال عبد القاهر في قبول الإضافات المتداخلة على سلامتها من الاستكراه (٢). كما اعتمد في رده على تتبع أساليب القرآن، فنبه على أمر كرره مراراً: وهو أنه لا يجوز إطلاق حكم بمنع أسلوب أو ظاهرة ومثلها واقع في أفصح الكلام وأعلاه درجة في البلاغة.

ب - مخالفة القزويني السكّائي في شروط إفادة التقديم التخصيص: ذكر السكّائي من الحالات التي تقتضي تقديم المسند إليه على المُسند أن «يفيد زيادة تخصيص، كقوله (٣):

متى تَهْرُزُ بني قَطَنِ تَجْدُهُمُ سُيُوفاً في عَوَاتِقِهِم سَيُوفُ
جلوسٌ في مجالِ سَهْمِ رِزَانُ وإن ضيفَ أَلَمَ فَهْمٌ خُفُوفُ
والمراد: هُم خُفُوفُ» (٤).

ثم ذكر السكّائي في فصل التقديم والتأخير مع الفعل أمثلة لما قصد بتقديم فاعله المعنوي الحصر والاختصاص، فقال: «ومنه ما يحكيه، عَلَتْ كلمته، عن

(١) المطول ٢٤، وانظر المختصر ١١٦ / ١ - ١١٧، وعرس الأفراح ١ / ١١٦.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٠٤، والإيضاح ١ / ٧٨ - ٧٩، والمطول ٢٣.

(٣) البيتان مع ثالث بعدهما في ديوان المعاني ٣٤، والرواية فيه: «فهم وقوف»، وفي التذكرة السَّعدية ٥٨، والرواية فيه: «فهم ضيوف»، والبيتان في المصباح ٢٧، والإيضاح ١ / ١٣٦، والبتيان ٦٧ - ٦٨، والمطول ١٠٨، وشرح التلخيص للبارتني ٢٣٤، وغيرها، من دون نسبة في جميعها، ولما يُوقف على قائله.

(٤) مفتاح العلوم ٢٩٢، وانظر الإيضاح ١ / ١٣٦، والمطول ١٠٨.

قوم شعيب: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت، لكونهم من أهل ديننا؛ ولذلك قال - عليه السلام - في جوابهم: ﴿أَرْهَطِحَ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢] أي من نبي الله، ولو أنهم كانوا قالوا: (وما عززت علينا)، لم يصح هذا الجواب ولا طابق^(١).

* اعتراضات القزويني على ما مضى:

اعترض القزويني على السكّائي في كلامه السالف، فقال عقب الموضوع الأول: «ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظر؛ لما سيأتي: أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً..»^(٢)، وقال عقب الموضوع الثاني: «وفيه نظر؛ لأن قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] من باب (أنا عارف)، لا من باب (أنا عرفت)، والتمسك بالجواب ليس بشيء، لجواز أن يكون - عليه السلام - فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١]^(٣).

فالقزويني يشترط في إفادة هذه الأمثلة التخصيص أن يكون الخبر فعلياً، ونسب ذلك إلى الجرجاني فقال: «قال عبد القاهر: وقد يُقدّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي، إن ولي حرف النفي»^(٤).

(١) مفتاح العلوم ٣٣٨، وانظر الإيضاح ١ / ١٤٦، والمطول ١٠٨، وشرح المفتاح اللوح ١١٠ / أ.

(٢) الإيضاح ١ / ١٣٦ - ١٣٧، وانظر المطول ١٠٨.

(٣) الإيضاح ١ / ١٤٦، وانظر شرح المفتاح اللوح ١١٠ / أ.

(٤) الإيضاح ١ / ١٣٧. وسيأتي تحقيق نسبة ذلك إلى الجرجاني. جاء في حاشية الشيرازي على الكشاف اللوح ٢٦٠ / أ: «ومن قال لا نُسَلَم أن إبلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلاً يفيد التخصيص فقد خَبَطَ في البحث» فإن يكن الشيرازي هنا قد =

* رأي السَّعْدُ فيما مضى :

يبدو أن القزويني قد حولفَ فيما ذهبَ إليه، فجاءَ مَنْ يدفَعُ عن السَّكَّاكِي ما مضى من الاعتراضات، ولعلَّ السَّعْدُ كان يميل مع القزويني، لذا ساق أدلَّةَ خصومِ القزويني، لكنه كان يشفَعُها بما يشفَعُ عن أنه غير راضٍ عنها، فقال: «وَأَجِيبَ بِمَنْعِ هَذَا الْاِشْتِرَاطِ؛ لِتَصْرِيحِ أَتَمَّةِ التَّفْسِيرِ بِالْحَضَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]... ونحو ذلك ممَّا الخبرُ فيه صفةٌ لا فِعْلٌ. وفيه بحثٌ؛ لظهورِ أَنَّ الْحَضَرَ فِي قَوْلِهِ: (فَهْمُ خَفُوفٌ) غير مناسب للمقام. وَأَجِيبَ أَيْضاً: بِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ بِالتَّخْصِصِ هَهُنَا الْحَضَرَ، بَلِ التَّخْصِصِ بِالذِّكْرِ... وهذا سديد، لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة التخصيص نوعُ خفاء»^(١).

ولعلَّ ما يؤكِّدُ مِثْلَ السَّعْدِ إِلَى مَذْهَبِ الْقَزْوِينِيِّ أَنَّهُ سَاقَ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ اعْتِرَاضَ الْقَزْوِينِيِّ، وَدَفَعَ مَا رُدَّ بِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ عَنْهُ: «وَالْاِعْتِرَاضُ قَوِي، وَلَا قَائِلَ بِالْحَضَرِ فِي مِثْلِ: (أَنَا عَارِفٌ) وَ(أَنْتَ عَارِفٌ)، لَكِنْ ذَهَبَ صَاحِبُ الْكَشَافِ وَغَيْرِهِ إِلَى الْحَضَرِ وَالْاِخْتِصَاصِ فِي مِثْلِ: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾... مما يلي الضميرُ حرفَ النفي، وإن كان الخبر صفةً لا فِعْلاً. وَوَجْهُهُ: أَنَّ الضميرَ فِي مِثْلِ (عَارِفٌ أَنَا) مَبْتَدَأٌ لِغَيْرِهِ، كَمَا فِي (أَنَا عَارِفٌ)، فَلَا تَقْدِيمَ فَلَا حَضَرَ، وَأَمَّا فِي (مَا عَارِفٌ أَنَا) فَهُوَ فَاعِلٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبَرِ، وَالصِّفَةُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، حَتَّى كَانَ مَعَ الْفَاعِلِ كَلَاماً تَاماً كَصْرِيحِ الْفِعْلِ، فَكَانَ (مَا أَنَا عَارِفٌ أَوْ بَعَارِفٍ) بِزِيَادَةِ الْبَاءِ، مِنْ قَبِيلِ (أَنَا عَرَفْتُ) فِي اعْتِبَارِ التَّقْدِيمِ، وَإِفَادَةِ التَّخْصِصِ،

= قصد القزويني يكن نصه مهماً في الكشف عن تاريخ تأليف الإيضاح؛ إذ توفي الشيرازي ٥٧١٠ هـ فينبغي أن يكون الإيضاح قد أُلِّفَ قبلها.

(١) المطول ١٠٨، وانظر شرح المفتاح اللوح ١١٠/أ-ب.

بخلاف (أنا عارف)»^(١).

* أثره فيمن بعده:

أورد الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) في تفسيره اعتراض القزويني، ثم ساق رأي الزمخشري الذي ذكره السعد، فيما مضى نقله، وساق ردود بعض العلماء على اعتراض القزويني، فقال: «وأجاب صاحب الكشف عما قاله صاحب الإيضاح بعد نقل خلاصته: بأن ما فيه الخبرُ وصفاً كما يقاربُ ما فيه الخبرُ فعلاً في إفادة التقوي على ما سلمه المعتز، يقاربه في إفادة الحصر لذلك الدليل بعينه... . ويُعلم من جميع ما ذكر ضعفُ اعتراض صاحب الإيضاح، والعجبُ من العلامة حيث قال: إنه اعتراضٌ قويٌّ...»^(٢).

والتأمل في النصوص السالفة، ومقارنتها بما كتب قبلها وقرّر من أصول بلاغية، وبما جاء بعدها من مؤلفات بلاغية ودراسات، يكشف عن أشياء، منها: أن ما استدل به السكاكي على إفادة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] التخصيص منتزعٌ من كلام الزمخشري^(٣) من دون إشارة، فهو أصل مذهبه. وأن الإمام عبد القاهر لم يصرح بما نسبه إليه القزويني من اشتراط الخبر الفعلي في إفادة التقديم التخصيص، وإن كان ذلك يُفهم من كلامه، كما ذكر السعد^(٤)،

(١) شرح المفتاح اللوح ١١٠/أ-ب، على أن بعضهم خالف الزمخشري في هذه الآية، فرأى أن التقديم فيها لا يفيد تخصيصاً ولا تقويّاً، وفسرها على غير ما فسرها به الزمخشري. انظر التحرير والتنوير ١٢/١٥٠، وكلامه ثمة نفيس، ولا أدري أمّن كلام الطاهر هو أم من نقوله.

(٢) روح المعاني ١٢/٤٤٣. وكلام الإيضاح على التقوي ١/١٣٩.

(٣) انظر الكشاف ٢/٢٨٩، وقارن بالمفتاح ٣٣٨.

(٤) انظر المطول ١٠٨.

والعودة إلى كتب الجرجاني تُصدّق ذلك، إذ الشَّيخ لم يصرِّح، لكن أمثله كَلَّها داخلَةٌ تحت اشتراط القزويني، سواءً كان ذلك في الخبر المُثَبِّت أم المنفي^(١).

وأن ما نقله السَّعد في المطوّل بقوله: (وأجيب...) إنما هو من كلام غيره، ممن اعترض على القزويني، لا مِنْ كلامه، كما يظهر لمن تأمَّل كلام السَّعد، واستظهر منهجه. وقوله: (فيه بحث...) هو رأيه في ذلك الجواب، بدليل أن الجواب يطابق كلام الخَلخالي (ت ٧٤٥هـ) والطبيي (ت ٧٤٣هـ) اللذين صرَّحا بمخالفة رأي القزويني، من دون أن يذكرا اسمه^(٢)، ويظهر من كلام الطبيي أن (أئمة التفسير) المذكورين، منهم الزَّمخشري^(٣)، والسَّعد، وإن لم يصرِّح به في المطوّل، صرَّح بذكره في شرح المفتاح كما مرّ، ولعله أراد بـ (وغیره) الإمام البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) الذي تبَّع الزَّمخشري في رأيه^(٤).

فلا وجه، بعد هذا كلُّه، لما ذهب إليه باحثٌ معاصرٌ من أن السَّعد ردَّ على القزويني بقوله: (وأجيب...)^(٥)، وقد علمنا أن هذا ليس من كلام السَّعد أصلاً، وفيما ذهب إليه هذا المعاصرُ نسبةً الاضطراب إلى علمائنا، فكيف يرُدُّ السَّعد على القزويني بكلام، ثم يدفعه، ولعل هذا الباحث لو حقَّق فيما نقله السَّعد فردّه إلى أصوله، لكفاه ذلك شرّاً ما وقع فيه.

وأن ما نقله الآلوسي من كلام صاحب الكشف، كان السَّعد قد ردّه بقوله: «وكون المستعارِ قرينةً من الأفعال في التقوي لا يقتضي كونها كالأفعال

(١) يمكن التثبت من ذلك بالعودة إلى دلائل الإعجاز ١٢٤ - ١٣٧.

(٢) انظر مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٢٧ / أ، والتبيان ٨٨ وكلامه فيه من المفتاح ٣٣٨.

(٣) انظر الكشّاف ٢ / ٢٨٩.

(٤) انظر تفسير البيضاوي (على هامش حاشية الشهاب)، وانظر ثمّ كلام الشهاب ٥ / ١٣٠.

(٥) انظر استدراقات السَّعد على الخطيب ١٠٧ - ١٠٨.

في الاختصاص»^(١). فالعجبُ إذن من الألوسي لم أعرضَ عن هذا؟ وهو تحت يده، بل بينَ عينيه، فهو شديد القرب من قول السَّعد (والاعتراضُ قويٌّ).
وأن قول السَّعد ولا قائل بالحضْر في مثل (أنا عارفٌ) و(أنت عارفٌ) يدفعه تصريح الزَّمخشريّ بإفادة الحصر في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]^(٢)، ولعلَّ السَّعد أراد بهذا الردّ على السَّكّائيّ حين جعل (فهمٌ خفوفٌ) لزيادة التخصيص، لكن فات السَّعد أن السَّكّائيّ استفاد ههنا من الزَّمخشريّ، كما استفاد منه إفادة التخصيص مع ما تقدّمه نفياً، كما في آية (هود) التي مضى الحديث عنها.

وعلى هذا ينقسم البلاغيون في إفادة تقديم المسند إليه التخصيص فريقين:
فريقٌ يرى أن هذا التقديم لا يفيدُ التخصيصَ حتى يكونَ خبره فعلياً، سواءً كان هذا الخبرُ في المثبت أم في المنفي، وهم الجرجانيّ والقزوينيّ والسَّعد وغيرهم.
وفريقٌ يرى ما يراه الأوّل، لكنّه لا يشترط أن يكونَ الخبرُ فعلياً، فعندهم أن الخبر، وإن كان من المشتقات، قد يفيدُ التخصيص، سواءً كانَ الخبرُ في المثبت أم في المنفي، وهم الزَّمخشريّ والسَّكّائيّ والطبيّ وغيرهم.
وثمة مواضعٌ أخرى لا تخرج عما ذكر، إلّا في تكثير الأمثلة، لذا يُكتفى بالإحالة عليها^(٣).

(١) شرح المفتاح اللوح ١١٠ / أ.

(٢) انظر الكشّاف ٣ / ٤٣، ونقل الألوسي التنبيه على ذلك عن الشريف الجرجانيّ، انظر روح المعاني ١٢ / ٤٤٣.

(٣) انظر المطول ٩ - ١٠، ٢٥، ٣٠ - ٣١ والمختصر ١ / ١٣٩، ٤١، ٤٧، ٥٠ - ٥١، ٦٧، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٩ - ٢١٠، ٢١٢ - ٢١٣، ٢١٥ - ٢١٦، ٢٢١ - ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٥١ - ٢٥٢، ٢٥٥ - ٢٥٦، ٢٥٧ - ٢٥٨، ٢٦٥ - ٢٦٦ =

ومن هنا يُتفق مع قول أحد الباحثين: «أنَّ التفتازاني لا يخالف القزويني لمجرد المخالفة، بل ربّما شاطرَه الرأي، وكان تابعاً له فيما يذهب إليه، والتبعيّة لا تعني الانقياد الأعمى للآخرين»^(١).

نخلص إلى أن السَّعدَ أولى آراء القزويني فضل عناية، وحلّ كثيراً مما أشكل في كلامه، واجتهد في أن يكون مُنصفاً، يراعي في ذلك آراءه وأصطلاحاته، ودفع عنه كثيراً من اعتراضات سُراحه، وأبرز شخصية القزويني من خلال الحفاظ على ما ارتضاه من اعتراضاته وردوده.



خاتمة

وهكذا رأينا في هذا الفصل أن السَّعدَ قد بذل جهوداً عظيمة في خدمة آراء البلاغيين ومذاهبهم، واستطاع بالتحري والتَّحقيق بالبحث عن الدليل أن يعيد النقاء إلى بعض الآراء البلاغية بعد أن طُمِسَ نورُها، لِما رانَ عليها من سوء الفهم، فكشَفَ لنا حقيقة اللفظ والمعنى عند الجرجاني، وبين حقيقة مذهبه في خفاء حقيقة الفاعل في بعض أمثلة المجاز العقلي.

وحاول أن يكشف مواضع الاضطراب في آراء الزمخشري محاولاً تأويلها، والتماسَ العذر لصاحبها.

= ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٤-٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٦-٣٠٧، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٣٧، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٦-٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٧-٤٠٨، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٣-٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١-٤٦٢. والمختصر ١/٧١، ٧٤، ١٠٧، ١١٤، ١٤٩، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٤٧، ٧٣-٧٤، ٢٩٤، ٣٣٨، ٥٣٩.

(١) الكناية في البلاغة العربية ٢١١.

ثم حَقَّق في منهج السَّكَاكِي وطريقته في عرضِ المادةِ البلاغيةِ، وبيَّن أن خفاء بعض دقائق هذا المنهج، ودقَّة بعضِ مصطلحاته أوقعت كثيراً من الناس في الأوهام والخلط في آرائه وتخطُّته فيما هو مصيب فيه .

وتابع السَّعْدُ ذلك مع القزويني، فهو، وإن كان قد خطَّأه في فهم كثير من كلام البلاغيين، كان يُنصفُه ويدافعُ عنه إن رأى رأيه حقاً وما اعترض عليه به باطلاً .

وقد لوحظ في هذا الفصل أن عناية السَّعْد بتحرير كلام السَّكَاكِي كانت أوسع من عنايته بكلام غيره؛ ومردُّ ذلك إلى ما اشتمل عليه كلام السَّكَاكِي من غوامض يعزوها السَّعْد إلى دقته وبلاغته، وقد ينسبها غيره إلى خلاف ذلك، وقد يدلُّ ذلك على غنى ما أثاره منهج السَّكَاكِي في التراث البلاغي بعده .

واعتمد السَّعْد أدوات كثيرة في عمله هذا، لكنَّ أبين أدواته التَّبَعُ الدقيق لما تفرَّق من كلام كلِّ بلاغي، ودراسة آراء كل واحدٍ منهم وفق منهجه الذي يخصُّه، وهذا يدلُّ على التَّحْقِيق والإنصاف . على أن السَّعْد قد يخرج عن هذا المنهج فيتعثر، على نحو ما وُضِح في مواضع شتى من هذا الفصل .



الفصل الرابع

زيادات التفتازاني البلاغية
واجتهاداته مما انفرد به

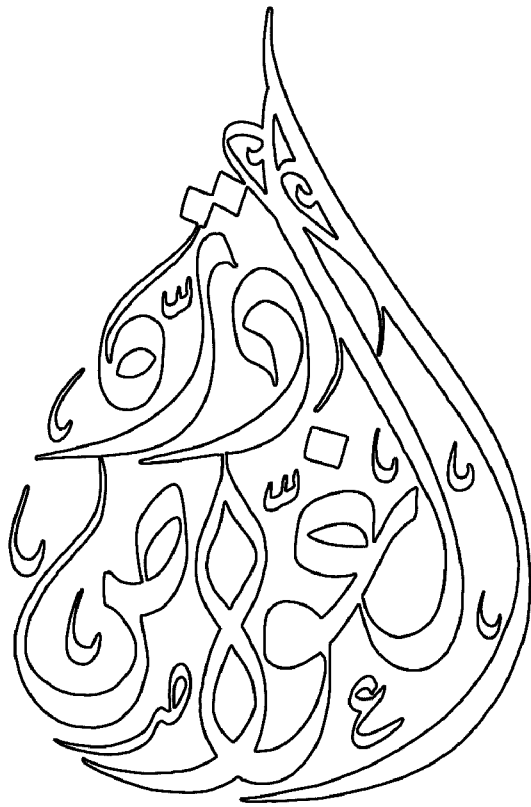
المبحث الأول: في التعريفات والمصطلحات.

المبحث الثاني: في قواعد البلاغة.

المبحث الثالث: في الأغراض والمقتضيات.

المبحث الرابع: في التمثيل والتوجيه البلاغي.

مكتبة
الديور والروضة





الفصل الرابع

زيادات التفتازاني البلاغية واجتهاداته مما انفرد به

مقدمة

يحسنُ بنا قبل الشروع في هذا الفصل التنبيه على أمرين :

أولهما: أن ما جاء في هذا الفصل لا يُقطع بانفراد السَّعد به على سبيل الإطلاق، بل هو نتيجة انتهت إليها في هذا البحث بعد التَّحقيق والتتبع فيما أورده السَّعد في كتبه البلاغية من كلام أغفلَ نسبته، فعرضته على المصادر التي أتاحت ومكَّنَ منها الوسع والطاقة، فلم أجِدْ من سبقه إليه، فاعتدته له، وقد تكشف الأيام عن مصادر جديدة يكون فيها شيءٌ من هذه الزيادات، مما نقله السَّعد عنها من غير تصريح، على نحو ما كان يفعلُه في غيرها بعضَ الأحيان.

على أن بعض هذه الآراء قد صرَّح هو بانفراده بها، فهذه لعلها تكون قاطعة، للتسليم بصدق الرَّجل وضبطه لما يطلع عليه. والذي قد يُقطع به فيما جاء في هذا الفصل أنها زيادات لم ترد في المشهور من كتب البلاغة.

وثانيهما: أن زيادات السَّعد ليست مقصورة على ما جاء ههنا، فالذي في هذا الفصل هو ما يُظنُّ أنه انفرد به، ولم يشاركه فيه أحدٌ، وإلا فقد مضى في الفصلين الثاني والثالث زيادات للسَّعد وآراء خاصة جاءت في سياق الرد على البلاغيين أو الاستدراك عليهم وتحريم كلامهم، فتلك آراء متشابكة مع آراء غيره، لا يمكن فصلها عنها، فأبقيت في مواضعها.

ومهما يكن من أمر فالسَّعد صرح في أحد كتبه أنه ضمنه شرحاً وتحريراً

وغرائب التقطها من الكتب والأدباء و«عجائب بالأنظار الصحيحة وإتاعاب القريحة استنبطها، مما لم يقرع الأسماع ولم تألف الطباع، ولم يرَها الراؤون، ولم يزورها الراون»^(١). فلا بد أن يظهر هذا في كتبه.

* * *

المبحث الأول في التعريفات والمصطلحات

١ - تفرقة بين جملة من المصطلحات المتقاربة:

أ - تفرقة بين الحال والمقام:

ورد مصطلح الحال في تعريف البلاغيين البلاغة في الكلام: بأنها مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته، وعرفوا الحال بأنه: الأمر الداعي إلى التكلّم على وجه مخصوص، وجعلوا مصطلح المقام إلى جانبه^(٢).

والظاهر من كلام البلاغيين السابقين على السعد، ومما كتبه المعاصرون عن هذين المصطلحين التسوية بينهما^(٣)، إلا أن يكون أحدهما قد نقل عن السعد^(٤).

(١) شرح المفتاح اللوح ٣/ أ وما قبله.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٤٧، ٢٥٦، والإيضاح ١/ ٨٠ - ٨١، ومفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٥/ ب، والمطول ٢٥، وتحقيق الفوائد الغيائية ١/ ٢٢٧، وغيرها.

(٣) انظر المصادر السالفة، وانظر من كتب المعاصرين، على سبيل المثال، مقالات في اللغة والأدب ٢/ ١٦٣ - ١٦٤، والبلاغة والأسلوبية ٢٣٨، ٢٦١، واستقبال النص عند العرب ٢٦٢ وما بعدها، والبلاغة والاتصال ٥٣، والاستدلال البلاغي ٢٥ وما بعدها.

(٤) انظر مواهب الفتاح ١/ ١٢٦ وعنه في دلالة السياق ٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٦١٧.

ولعلَّ السَّعدُ أوَّل من فرَّق بين هذين المصطلحين تفرقةً واضحةً ذكرها في كتبه البلاغية كلها، فقال: «كانوا إذا قصدوا تأديةً معنى من المعاني، من مدح أو ذمٍّ أو شكر أو شكاية أو اعتذار أو افتخار أو نحو ذلك، قاموا وجلسوا فتكلموا في ذلك المعنى بما أَلْفوه من الكلام المناسب، فسُمِّيَتْ مقاماتٍ أو مجالسٍ؛ تسميةً للشيء باسم مكانه، وربما سمّوا تلك المعاني أو الأمور الداعية إلى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة محلٍّ وموضع لذلك الكلام = مقاماً، وبمنزلة وقتٍ وزمانٍ له حالاً. وقالوا: (تكلم فلان في مقام المدح أو الذم أو في حاله، وكان هذا الكلام في محله أو لم يكن، وكان مناسباً للوقت أو لم يكن). فتحقّق أن الحال: هي الأمر الداعي إلى كلامٍ مشتملٍ على كيفية مناسبة له، من حيث توهم زمانيته للكلام. والمقام: ذلك من حيث توهم مكانيته له»^(١).

وزادَ فرقاً آخر، فقال: «وأيضاً المقام تعتبر إضافته إلى المُقتضى، فيقال: (مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات)، والحال إلى المُقتضى، فيقال: (حال الإنكار) و(حال خلوّ الذهن)، وغير ذلك»^(٢).

ب- تفرقة بين مقتضى الحال والخصوصية المناسبة أو الاعتبار المناسب:

ذكروا أن ارتفاع شأن الكلام في الحُسْن والقَبُول بمطابقته لمقتضى الحال أو الاعتبار المناسب^(٣).

غير أن السَّعد فرَّق بين هذين المصطلحين بقوله: «ومقتضى الحال بالتحقيق: هو ذلك الكلام المُشتمل على الخصوصية المناسبة. وبهذا الاعتبار

(١) شرح المفتاح اللوح ٢١/أ، وانظر المطول ٢٥، والمختصر ١/١٢٥.

(٢) المطول ٢٥.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٢٥٦، والتلخيص ٣٤-٣٥، والإيضاح ١/٨٠، والمطول ٢٦-٢٧.

يصدقُ أن قولنا: (إنَّ زيداً لقائمٌ) عند ردِّ الإنكارِ مطابقٌ لمقتضى الحال، بمعنى أنه جزئيٌّ لذلك الكلامِ الكلِّيِّ الذي يقتضيه إنكارُ المخاطبِ لقيامِ زيدٍ، وصادقٌ عليه وموافقٌ له في الاشتمالِ على الخصوصيةِ. وصَحَّ أن تلكَ الخصوصيةِ: كيفيةٌ بها يطابقُ الكلامُ مقتضى الحالِ. إلا أنه لما كانتِ المطابقةُ إنما تتحققُ بتلكَ الخصوصيةِ، وكانَ اقتضاءُ أصلِ الكلامِ ثابتاً، وإنما أثرُ الإنكارِ في اقتضاءِ تلكَ الخصوصيةِ = شاعَ إطلاقُ مقتضى الحالِ عليها...»^(١).

ونبه السَّعدُ ههنا على أمرٍ هو أن تطبيقَ الكلامِ المؤلَّفِ أن تستعمله على ما ينبغي، وتطبيقَ الذي تتبَّعه أن تحمِّله على ما ينبغي^(٢).

٢ - اجتهاده في تعريف بعض المصطلحات الشائعة:

أ - تعريف الالتفات:

قال السَّعدُ: «لأننا نعلمُ قطعاً من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات: هو انتقالُ الكلامِ من أسلوبٍ من التكلُّمِ والخطابِ والغيبةِ، إلى أسلوبٍ آخرٍ غيرٍ ما يترقُّبه المخاطبُ؛ ليفيدَ نظريةً لنشاطه وإيقاظاً في إصغائه»^(٣).

وبمقارنة هذا التعريف بقول الزمخشري: «لأنَّ الكلامَ إذا نُقلَ من أسلوبٍ

(١) شرح المفتاح اللوح ٢١/أ و ٥/أ، مع التنبه على أن معنى المطابقة مأخوذ من مفتاح تلخيص المفتاح اللوح ٧/ب، وانظر المطول ٣٥، وفي المختصر: «مقتضى الحال - في التَّحقيق - الكلامِ الكلِّيِّ المكيفِ بكيفيةٍ مخصوصة... لا نفسُ الكيفياتِ من التقديم والتأخير...» ١/١٥٧-١٥٨.

(٢) انظر شرح المفتاح اللوح ٥/أ.

(٣) المطول ١٣١، وفي مطبوعه «تطراة»، والتصحيح عن الكشَّاف ١/٦٤، ويمكن الرجوع إلى معجم المصطلحات البلاغية ١٧٣ - ١٧٨ للثبت من أن البلاغيين والنقاد الذين تحدثوا عن الالتفات، على كثرتهم، لم يعرفوه بما يطابق تعريف السَّعدِ.

إلى أسلوب كان ذلك أحسنَ تطريةً لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد^(١) = يظهر تأثر السَّعد به، لكن ما قاله الزمخشري لم يأت على هيئة تعريف، ثم إنه وصفٌ للالتفاتِ على مذهبه، أما تعريف السَّعد فهو على مذهب الجمهور^(٢).

وهنا تظهر عناية السَّعد بصنعة الحدود، إذ بين أن ذكره لقيد (غير ما يترقبه المخاطب . . .) مانعٌ لأشياء كثيرة كان يمكن أن تدخل في الالتفات لولاه، فراح يتتبع هذه الأشياء، ويبين سبب خروجها بهذا القيد، فقال: «فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير أشياء ليست من الالتفات: منها نحو: (أنا زيدٌ وأنتَ عمرو) . . . و(أنتَ الذي فعلَ كذا) . . . ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارةً بضمير المتكلم أو المخاطب، وتارةً بالاسم المُظهر أو ضمير الغائب؛ ومنها نحو: (يا زيدُ قم) و(يا رجلاً له بصرٌ خذ بيدي)، لأن الاسم المُظهر طريقٌ غيبته؛ ومنها تكريرُ الطريقِ الملتفتِ إليه، نحو: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿أَمْسَتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن الالتفات إنما هو في ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ والباقي جارٍ على أسلوبه، وإن كان يصدق على كلِّ منها أنه تعبيرٌ عن معنى بطريقٍ بعدَ التعبير عنه بطريقٍ آخر؛ ومنها نحو: (يا مَنْ هو عالمٌ حقق لي هذه المسألة فإنك الذي لا نظيرَ له في هذا الفن)، ونحو قوله^(٣):

يا مَنْ يعرِّ علينا أن نفارقهم وجداننا كلَّ شيءٍ بعدكم عَدَمٌ

فإنه لا التفات في ذلك؛ لأنَّ حقَّ العائدِ إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة،

(١) الكشاف ١ / ٦٤.

(٢) مضي تفصيل ذلك ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٣) المتنبي، ديوانه ٣٣٣.

وَحَقُّ الْكَلَامِ بَعْدَ تَمَامِ الْمَنَادَى أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ الْخَطَابِ، فَكُلُّ مَنْ (نَفَارِقَهُمْ) وَ(بَعْدَكُمْ) جَارٍ عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ»^(١).

ب - تعريف القصر :

وقد يزيدُ السَّعْدُ فِي التَّعْرِيفِ قِيداً، كَمَا عَرَّفَ الْقَصْرَ بِأَنَّهُ: «تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقِ مَعْهُودٍ مِنْ طُرُقِ الْقَصْرِ نَحْوَ الْعَطْفِ وَالِاسْتِنَاءِ وَغَيْرِهِمَا. وَإِنَّمَا قُيِّدَ بِهَا لِيُخْرَجَ عَنْهُ نَحْوُ: (زَيْدٌ مَخْصُوصٌ بِالْكِتَابَةِ)، وَنَحْوَهُ»^(٢).

وَذَكَرَ أَحَدَ الْبَاحِثِينَ أَنَّ الشَّيْرَازِيَّ (ت ٧١٠هـ) أَوَّلَ مَنْ عَرَّفَ الْقَصْرَ اصْطِلَاحاً، تَعْرِيفاً قَارِبَ أَنْ يَكُونَ جَامِعاً مَانِعاً وَهُوَ أَنَّهُ (عِبَارَةٌ عَنْ تَخْصِيصِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخِرِ وَحَصْرِهِ فِيهِ)، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَدْرِكْ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا إِضَافَةَ قَيْدِ (بَطَرِيقِ مَعْهُودٍ) كَمَا هُوَ الشَّأْنُ عِنْدَ التَّفْتَازَانِيِّ^(٣). فَإِنَّ صَحْحَ هَذَا كَانَ السَّعْدُ أَوَّلَ مَنْ ضَبَطَ التَّعْرِيفَ بِهَذَا الْقَيْدِ، لِإِنْسَابِ مَبْحَثِ الْقَصْرِ عِلْمَ الْمَعَانِي، وَإِلَّا دَخَلَ فِيهِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي ذَلِكَ الْمَبْحَثِ.

عَلَى أَنَّ السَّعْدَ عَرَّفَ الْقَصْرَ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ تَعْرِيفاً آخَرَ، فَقَالَ: «الْقَصْرُ... فِي الْإِصْطِلَاحِ: جَعَلُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ مَخْصُوصاً بِالْبَعْضِ بِحَيْثُ لَا يَتَجَاوَزُهُ وَلَا يَكُونُ انْتِسَابُهُ إِلَّا إِلَيْهِ فَكَأَنَّهُ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ»^(٤). فَهَذَا تَعْرِيفٌ آخَرُ

(١) المطول ١٣١.

(٢) المطول ٢٠٤، ومن قوله (من طُرُقِ الْقَصْرِ) إِلَى آخِرِهِ، زِيَادَةٌ مِنْ مَخْطُوطِ الْمَطْوَلِ اللَّوْحِ ١٤٣/أ، لَيْسَتْ فِي الْمَطْبُوعِ. وَفِي الْمَخْتَصَرِ ١٦٦/٢ «بَطَرِيقِ مَخْصُوصٍ»، وَأَخَذَ د. مَطْلُوبُ بَعْضَ هَذَا التَّعْرِيفِ عَنِ السَّيُوطِيِّ، انظُرْ مَعْجَمَ الْمَصْطَلِحَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ ٤٦٨، ٥٥٩.

(٣) انظُرْ تَحْقِيقَ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ ٤٩١/٢، حَوَاشِي الْمَحْقِقِ، وَانظُرْ تَعْرِيفَ الشَّيْرَازِيِّ فِي مِفْتَاحِ الْمِفْتَاحِ ١١٤/ب.

(٤) شَرْحُ الْمِفْتَاحِ ١٧٦/أ.

للقصر، يشبه تعريف الشيرازي من وجوه، ويزيد عليه في البيان.

ج- تعريف التشبيه المشروط:

ومما هو بالضدّ مما مضى تعريفُ السَّعْدِ التَّشْبِيهِ المَشْرُوطِ، إذ قال: «وهو أن يُقَيَّدَ المُشَبَّهَ أو المُشَبِّهَ به أو كلاهما بشرطٍ وجوديٍّ أو عدميٍّ، يُدَلُّ عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام»^(١).

فقد عرف رشيد الدين الوطواط (ت ٥٧٣هـ) هذا التشبيه بقوله: «التَّشْبِيهِ المَشْرُوطِ: ويكون بتشبيه شيءٍ بشيءٍ آخر، بشرطٍ من الشروط فيقولون لو كان هذا لكان ذلك»^(٢).

وبالمقارنة بين التعريفين يظهر أن السَّعْدَ وسَّعَ هذا المصطلح ليدخل فيه ما لا يدخل في تعريف الوطواط، فمن الأمثلة التي يشملها التعريفان قولُ الوطواط^(٣):

عزماته مثلُ النجومِ ثواباً لو لم يكنْ للثاقباتِ أفولُ

والشَّرْطُ في هذا المثال وجوديٌّ ودلّ عليه صريح اللفظ، فما اشترطه الشاعر من أفولِ الثاقباتِ موجودٌ. غير أن السَّعْدَ رأى أن الشَّرْطَ في بعض أمثلة هذا التشبيه قد يكون عدمياً، ثمّ قد يكون هذا الشَّرْطُ محذوفاً مدلولاً عليه بسياق الكلام «ومنه قولهم: (هي بدرٌ تَسْكُنُ الأرضَ) أي لو كانَ البدرُ يسْكُنُ الأرضَ، و(هذه القبةُ فَلَكٌ ساكنٌ) أي لو كانَ الفلَكُ ساكناً»^(٤).

(١) المطول ٣٤٤.

(٢) حقائق السُّخْرِ ١٤٢، وانظر معجم المصطلحات البلاغية ٣٤٣.

(٣) البيت في حقائق السُّخْرِ ١٤٢، وهو له في المطول ٣٤٤، ومن غير نسبة في الإيضاح ٢/٣٨٦.

(٤) المطول ٣٤٤.

د - تعريف علم البيان :

وقد ينحو السَّعد في تعريفه بعضَ مصطلحاتِ البلاغة منحىً يختلف عن غيره، كما قالَ في تعريف علم البيان: «علمُ البيان: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ»^(١)، وهو قد نزعَ إلى هذا التعريف ليتخلص من تلك المقدمات التي سلكها السَّكَّاكِي في مقدمة هذا العِلْم، وهي مقدماتٌ استدعاها تعريف السَّكَّاكِي علم البيان بأنه: «مُحاوَلَةٌ إِيْرَادِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي بَطْرِقٍ مُخْتَلِفَةٍ بِالزِّيَادَةِ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ»^(٢). وقد مضى أن السَّعد انتقد السَّكَّاكِي في إيرادها تلك المقدمات^(٣).

٣ - اصطلاحات بلاغية انفرد بها :

أ - التشبيه الضمني :

من أمثلة ذلك أن الجرجاني عقد فصلاً لما أسماه (التمثيل في أعقاب المعاني)^(٤)، من نحو قول المتنبي^(٥):

فإن تُفقي الأنام وأنت منهم فإن المسك بعضُ دم الغزالِ

(١) المطول ٣١٠، وانظر حواشي الكشاف اللوح ٤ / أ، وزاد فيه كلمة «أحوال» بعد كلمة «التشبيه».

(٢) مفتاح العلوم ٤٣٧، وفي موضع آخر منه «معرفة إيراد...» ٢٤٩. وتابع السَّكَّاكِي في هذا التعريف البدر في المصباح ١٠٣، والطبيبي في التبيان ١٤٣ وفتوح الغيب ٣٣ مع شيء من تغيير العبارة.

(٣) انظر ما سلف ١٤٤.

(٤) انظر أسرار البلاغة ١١٥. وسمّاه ابن سنان: «الاستدلال بالتمثيل» وعرفه. انظر سر الفصاحة ٤١١.

(٥) في ديوانه ٢٦٨، وانظر أسرار البلاغة ١٢٣، ونهاية الإيجاز ١٢٣، والتلخيص ٢٦٣، والإيضاح ٢ / ٣٥٧، والمطول ٣٣١، وغيرها.

وذكر أن أحد أغراض هذا التمثيل بيان إمكان المعنى الذي قبله^(١)، وجعلَ القزويني ذلك في الأغراض التي ترجعُ إلى المُشَبَّه^(٢). فقال السَّعْدُ بعد ذكر بيت المتنبّي: «فإن قلت: أين التشبيه في هذا البيت؟. قلت: يدلُّ البيت عليه ضمنا، وإن لم يدلَّ عليه صريحا... وليُسمَّ مثلُ هذا تشبيهاً ضمنياً، أو تشبيهاً مكنياً عنه»^(٣).

ولم أقف على أحدٍ أطلق هذه التسمية قبل السَّعْدِ، ولا على مَنْ نبّه على سبق السَّعْدِ إليها، وبعضُ من أخذها منه صرَّح بالأخذ^(٤)، وبعضهم لم يصرِّح^(٥). والذي شاع هو التسمية الأولى من تسميتي السَّعْدِ.

ب - التجاذب والتسلسل والتغليب:

ومن أمثلة ما تفرَّد فيه السَّعْدُ بالتسمية والاصطلاح جملةٌ من المحسنات البديعية، إذ قال بعد ما أوردَ من تلك المحسنات ما أورد: «إلى غير ذلك مما أوردَ في الكُتُب المؤلَّفة في هذا الباب، فلَكَ أن تستخرجَ من أمثال هذه ما شئتَ، وتُسمِّيهُ بما أحببتَ فلا مشاحةَ في ذلك.

مثل ما سَمَّيناهُ التَّجاذبَ: وهو أن يقعَ أثناءَ الكلامِ كلمةٌ متعلِّقةٌ من جهةِ المعنى بالطرفين، كقولك: (مددْتُ اليدَ أخذتُ منه)...

وما سَمَّيناهُ التَّسلسُلَ: وهو أن تترتَّبَ الألفاظُ، متعلِّقاً كلُّ منها بالآخر على

(١) انظر أسرار البلاغة ١٢٣.

(٢) انظر التلخيص ٢٦٣، والإيضاح ٣٥٦/٢، ولعله أخذ ذلك من نهاية الإيجاز ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) المطول ٣٣١.

(٤) انظر فن التشبيه ١/٢٣٧.

(٥) انظر البلاغة الواضحة ٤٧، وجواهر البلاغة ٢٨٥، والبلاغة والتطبيق ٣٠٨ - ٣١٠، والمفصل في علوم البلاغة العربية ٤٢٣ - ٤٢٥، وفيها تفصيل عن هذا التشبيه.

وجهٍ واحدٍ، كقولك: (أخرجت لي الوردَ من الشوكِ، والشوكَ من الرّجلِ، والرّجلَ من الطين).

ومثل ما سمّيناهُ التّغليطُ: وهو أن يكونَ لللفظِ معنيان، فيُكنّى عن أحدهما بما لا يصحُّ كنايةً إلا عن الآخر تغليطاً من توسطِ جعلِ المكنّى عنه ذلكَ اللفظَ، كقولِ أبي الحسنِ بنِ طباطبا العلوي^(١):

مُنعمُ الحِسمِ يحكي الماءَ رقتَه وقلْبُه قسوةٌ يحكي أبا أوسِ

يعني الحجر، وأوس بن حجر من فحول الشعراء. وبعضهم على أن هذا مردودٌ؛ ولهذا قال أبو مسلمٍ مُحمّدُ بن بحرٍ^(٢):

أبا حسنٍ حاولتَ إيرادَ قافيةِ مصلّبةِ المعنى فجاءتْك واهيةُ

وقُلتَ: (أبا أوسٍ) تريدُ كنايةً عن الحَجَرِ القاسي فأوردتَ داهيةُ

فإن جازَ هذا فأكسرنَ غيرَ صاغِرٍ فمي بأبي القرمِ الهُمامِ معاويةُ

يعني الصّخر، لأن اسمَ أبي سفيانَ صخرٌ^(٣).

وأبو هلالٍ العسكري (ت ٣٩٥هـ) أوردَ بيتَ ابنِ طباطبا تحتِ فصلِ الكنايةِ والتعريضِ، شاهداً على ما عيبَ من الكنايةِ، وساق أبياتَ أبي مسلمٍ فيه^(٤)، لكنّه لم يجعلَ لهذا الضربِ مسمّى على حياله، ولم يجعلَ له تعريفاً،

(١) له في كتاب الصناعتين ٣٧٠.

(٢) الأبيات لأبي مسلمٍ دونَ ذكرِ اسمه مع رابعِ لها في كتاب الصناعتين ٣٧٠.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٣١٣/أ، وفي هذه النسخة التي اعتمد النقل عنها في هذا البحث شيءٌ من الخللِ في الأبيات الأخيرة، أُصلِحَ من نُسَخِ أخرى ومن كتاب الصناعتين. وفي شرح المفتاح أمثلةٌ أخرى لهذا النوع.

(٤) انظر كتاب الصناعتين ٣٦٨ - ٣٧٠.

ولم يبيّن سبب العيب في هذه الكناية، على نحو ما صنع السّعد كما هو ظاهر من كلامه السالف نقله.

ج- معكوس الترتيب ومختلط الترتيب من اللف والنشر:

ومن أمثلة ذلك أن البلاغيين قسّموا اللف والنشر -: وهو ذكر متعدي على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يرده إليه - قسمين: ما يكون فيه النشر على ترتيب اللف، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]؛ وما يكون على غير ترتيبه، كقول ابن حيّوس^(١):

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُضْنٌ
وَعَزَالٌ لِحِظًا وَقَدًّا وَرِدْفًا

فاللحظ للغزال، والقُدُّ للغضن، والرِّدْفُ للحِقف، فسَمِيَ السَّعدُ هذا مَعكُوسَ التَّرتيب؛ لأنَّ الأوَّلَ من النَّشرِ جاءَ لِلاَّخِرِ مِنَ اللفِّ، والثاني لما قبله، وهكذا على الترتيب^(٢).

ثم رأى أن هذا الضرب من اللف والنشر قد لا يكون كذلك، فسماه مُختلِطَ التَّرتيب، كقولك: (هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ جوداً وبهاءٌ وشجاعة)^(٣).

(١) ليس في ديوانه الذي حققه خليل مردم بك، وهو له في الإيضاح ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤، والمطوّل ٤٢٦. وقال في معاهد التنصيص ٢ / ٢٧٣: «وهو منسوب لابن حيّوس، ولم أره في ديوانه، ولعله ابن حيّوس الإشبيلي»، قلت: ولأبي هلال العسكري بيت يطابقه لولا أن فيه: «ردفاً وقداً». انظر الصناعتين ٣٤٦، وأخشى أن يكون هو هو تبدلت لفظتها، فاستعجم على الناس، وتنكر لصاحبه. وهو بلا عزو في بديع أسامة ٧٣. والحِقف: أصل الرَّمَل، والقُدُّ: القامة. انظر اللسان.

(٢) انظر المطوّل ٤٢٦.

(٣) انظر المطوّل ٤٢٦.

فالضرب الثاني من اللف والنشر عند البلاغيين نوعٌ واحدٌ، والظاهر من أمثلتهم التي ضربوها له أنها جميعاً تدخل تحت ما سماه السعد معكوس الترتيب؛ لذا لم يحتاجوا إلى هذه التسمية^(١)، أما السعد فلما فرعه فرعين احتاج إلى تسمية كل فرع على حدة، فللسعد ههنا فضل التفرع وفضل التسمية^(٢)، لكن يظهر أن هذا التفرع عقلي، أي لعله لا وجود له في استعمال الشعراء، لذا لم ينبئه عليه البلاغيون، ولعل مما يدل على ذلك أن السعد لم يمثل له بقرآن أو شعرٍ، بل صنع له مثلاً.

د - تأكيد الشيء بما يشبهه نقيضه :

ونرى السعد في موضع آخر استخراج اصطلاحاً متفرعاً على اصطلاح عند البلاغيين، ولكنه بناه على شاهد من القرآن، وذلك أنه نظر في ما سماه البلاغيون تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه^(٣)، فقال: «النظر في هذه التسمية على الأعم الأغلب، وإلا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم، ويكون من محسنات الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، يعني: إن أمكن لكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوا، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه، ولئسم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه»^(٤).

والسعد أخذ الحديث عن الآية وبيان وجه الاستثناء فيها والغرض من

(١) وأخذ صاحب أنوار الربيع هذا من السعد دون إشارة ١ / ٣٥٥.

(٢) انظر معجم المصطلحات البلاغية ٥٢٧ للثب من أمثلتهم.

(٣) انظر الإيضاح ٣ / ٥٢٤ - ٥٢٦، والمطول ٤٣٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٤٤ - ٢٤٤.

(٤) المطول ٤٣٩، وانظر شرح المفتاح اللوح ٣٠٦ / ب.

الكشّاف^(١)، ولعل هذا ما يعلّل سبب تمثيله بالقرآن ههنا بخلاف المثال الذي قبله، لكن التسمية ههنا من السّعد لا من الكشّاف.

٤ - اجتهاده في شرح مصطلحات بعض البلاغيين:

أ - تسمية إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر كنايةً في علم البيان:

ذكر السّكاكي أنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يُسمّى في علم البيان بالكناية، ولم يشرح مراده بذلك^(٢)، فقال السّعد في تفسيره: «وتقرير كون الإخراج لا على مقتضى الظاهر كنايةً ممّا لم أرَ أحداً حامّ حوله، إلا أنه ذكر صاحب لبّاب الإعراب^(٣) في شرح قول الشاعر^(٤):

في المهد ينطق عن سعادة جدّه
أثر النجابه ساطع البرهان

إنّ قوله (أثر النجابه ساطع البرهان) جملة مستأنفة، جوابٌ عن سؤال؛ كأنه قيل: كيف ذلك الإخبار والنطق مع أنه رضيع في المهد؟ ففي هذه الجملة إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقاً، وذلك كناية عن أنّ هذا لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادئ الرأي، ويحوّجه إلى السؤال عن بيان كفيته وبيان صدقه، فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرق إلى كيفية بيانه، المشرّب إلى ساطع برهانه. فاستفدت منه أنه يجوز أن يقال: إنّ إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كنايةً عن أنك نزلت

(١) انظر الكشّاف ١ / ٥١٥.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٦٣.

(٣) ليس بكتابي اللباب للعكبري والإسفرائيني، ولم أعرف الكتاب ولا صاحبه.

(٤) لم أصبه فيما سبق المطول من مصادر، ولما أهدت إلى قائله.

هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهرُ الكلام، واعتبرت فيه الاعتبارَ اللائقَ بذلك المقام؛ لأنَّ هذا المعنى ممَّا يلزمه إيرادُ الكلام على الوجه المذكور ويُنتقلُ منه إليه. مثلاً قولك لُمَنكر الإسلام: (الإسلامُ حقٌّ) مجرداً عن التأكيد كنايةً عن أنك جعلت إنكاره كلاً إنكارٍ، ونزلته منزلة الخالي عن الإنكار، وأنَّ معه ما إن تأمله ارتدَّ عن هذا الإنكار، لأنَّ هذا المعنى ملزومٌ لسوق الكلام المُجرَّد عن التأكيد مع المُنكر. وإنَّما لم يُجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة من إيراد المعنى الأصلي، لكن لا بالذات، بل ليُنقل منه إلى هذا الملزوم»^(١).

ب - التفرقة بين التطبيق والمطابقة:

فرَّق السَّعد بين التطبيق والمطابقة في تعريفَي السَّكَّابِي علم المعاني وعلم البيان، إذ قال السَّكَّابِي في تعريف الأول: «علم المعاني: هو تتبُّع خواصِّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»^(٢). وقال في تعريف الثاني: «علم البيان: هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طُرُقٍ مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان؛ ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»^(٣).

(١) شرح المفتاح اللوح ٣١/ب، وانظر المطوَّل ٥٢ وفيه أورد السَّعد رأيه أولاً، ثم ساق كلام صاحب (اللباب)، ولم يذكر فيه أمر المجاز، واعترض على هذا التفسير السيد الشَّريف في حاشيته على المطوَّل ٥٢.

(٢) مفتاح العلوم ٢٤٧.

(٣) مفتاح العلوم ٢٤٩.

فقال السَّعْدُ في الفَرْقِ بينهما: «وبالجُملة فقَصْدُ المعاني إلى أن يكونَ نظمُ الكلام بعدَ صحّةِ إعرابه وهيئاتِ مفرداته في الدلالة على المعنى المُراد كما ينبغي، وفي نظر البيان في أن تكونَ تلكَ الدلالة فيما يناسب المقامَ من الوضوح والخفاء كما ينبغي. وبهذا يتبيّنُ أن ما يقصدهُ صاحبُ المعاني سابقٌ في الاعتبار، وكائنٌ في مقام ابتداء التطبيق بكلامه أو كلامٍ غيره بالمعنى الذي ذكرنا، وما يقصدهُ صاحبُ البيان لاحقٌ، وبعدَ حصولِ المطابقة في الجملة؛ فلذا آثرَ في المعاني لفظَ التطبيق وههنا لفظَ المطابقة؛ وأيضاً إنّما آثرَ التطبيقَ ليُعمَّ حملَ الكلامِ البليغِ الذي يتبَّعُه على ما ينبغي، وههنا ليسَ كذلك. فليتأمل»^(١).

فالسَّعْدُ بوقوفه على الفرق بين التطبيق والمطابقة في كلام السَّكَّاكِيِّ أدرك مراده في قوله: «ولمّا كانَ عِلْمُ البيان شُعبَةً من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد، لا جرمَ آثرنا تأخيرَه»^(٢).

ومن ثمَّ فلا وجهَ لردِّ د. أحمد مطلوب على السَّكَّاكِيِّ بقوله: «فالسَّكَّاكِيُّ يقرّر أن البيان شعبَةٌ من المعاني، ولا ينفصلُ عنه إلا بزيادة اعتبار، ولكنه لم يوضّح هذه الزيادة... وهذا من السَّكَّاكِيِّ إمعانٌ في التمخّل وإسرافٌ في التقسيم»^(٣). فلعلّه لو اطّلع على إيضاح السَّعْدِ مرادَ السَّكَّاكِيِّ بهذه الزيادة لعدّل عن اتهامه السَّكَّاكِيِّ بما قال. وأيضاً لا يثبتُ قوله: «فالفصلة بين المعاني والبيان وثيقة - كما يتضح من التعريفين - لأنّ كليهما يُحترزُ بالوقوف عليهما عن الخطأ

(١) شرح المفتاح اللوح ٨ / أ.

(٢) مفتاح العلوم ٢٤٩.

(٣) البلاغة عند السَّكَّاكِيِّ ١٣٤. وناقشه د. مصلوح في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية

٥٩ بغير ما ناقشه به السَّعْد.

في مطابقة الكلام لمقتضى الحال»^(١). نعم الصلة بينهما وثيقة لكن ثمة فروق دقيقة بينهما نبه السكاكي عليها بالإشارة، ووضح السعد ذلك بالعبارة، وقد قال السكاكي في موضع آخر: «علم المعاني: هو معرفة خواص ترايب الكلام في الإفادة و... علم البيان: هو معرفة صياغات المعاني؛ أي تصويراتها بالصور المختلفة، وإيرادها بالطرق المتفاوتة»^(٢).

ج- الذوق والطبع:

شرح السعد مُصطلحي الذوق والطبع عند السكاكي، فقد ذكر السكاكي أنه: «لا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق»^(٣). فقال السعد شارحاً هذا الكلام: «فلا بأس على الدخيل في الصناعة، التي هي علم المعاني، أن يقلد صاحبها، أي من صار بمنزلة المُجتهد فيها، في بعض ما أجاب به من الأحكام بمنزلة الفتوى؛ إذ فائدة الذوق في ذلك البعض، مستمرراً على ذلك التقليد إلى وقت أن يتكامل له على التدرج في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة = الأسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الأمر فيها. على ما يقال: إن ملاك الأمر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم، وإن مدرك الإعجاز هو الذوق ليس إلا، وإن طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين. فظهر أن كلاً من الذوق والطبع قد يُطلق على القوة المتهيئة للعلوم من حيث كمالها في الإدراك بمنزلة الإحساس، ومن حيث كونها بحسب

(١) البلاغة عند السكاكي ١٣٢.

(٢) شرح المفتاح للوح ٣١٣/ب.

(٣) مفتاح العلوم ٢٥٧.

الفِطْرَة . وقد يختصُّ الذَّوْقُ بما يتعلَّقُ بلطائفِ الكلامِ ؛ لكونه بمنزلة الطَّعامِ اللَّذِيذِ الشَّهِيِّ لروحِ الإنسانِ المعنويِّ ، والطَّبعُ بما يتعلَّقُ بأوزانِ الشَّعرِ ؛ لكونها بمحضِ الجِبِلَّةِ ، بحيث لا ينفَعُ فيها إعمالِ الجِبِلَّةِ إلا قليلاً^(١) .

ويُلاحظُ في هذا النِّقْلَ المطوَّلَ أنَّ السَّعْدَ تتبَّعَ المواضع التي تحدثَ فيها السَّكَّايِّ عن الذوق والطبع ، فما نقله مما قيل : إن ملاك الأمر . . . وإن مدرك الإعجاز . . . وإن طريق اكتساب . . . هذه كلُّها من كلامِ السَّكَّايِّ^(٢) ، أراد بها ، وبالنصِّ الذي هو في موضع الشَّرْحِ ، أن يستخرج معنى الذَّوْقِ والطَّبعِ عند السَّكَّايِّ ، فظهر له أنَّهما يشتركان في معنى عامٍّ ، ويفترق كلُّ منهما في معنى خاصٍّ به .

والمتتبع لمواضع ذكر السَّكَّايِّ هذين المصطلحين يجدُّ أنَّه يقلِّبُ استعمالهما على نحو ما فضَّله السَّعْدُ ، فما قاله د . سعد مصلوح من «أن مفهوم الذَّوْقِ عند السَّكَّايِّ ، فيما يبدو لنا ، يختلف عن المفهوم الشائع لهذه الكلمة بيننا ، فهو يربط دائماً بين الذَّوْقِ و(طول خدمة هذين العلمين) ، ويكون بذلك هو التكوين العلمي القادر على إدراك وجود المزية في الكلام»^(٣) = ليست تفسيراً تاماً لمصطلح الذوق عند السَّكَّايِّ ، بالمقارنة إلى تفسير السَّعْدِ ، ويدلُّ على هذا أن السَّكَّايِّ قال : «فإن ملاك الأمر في علم المعاني هو الذَّوْقُ السليم والطَّبعُ المستقيم ، فمن لم يرزقهما فعليه بعلومٍ أُخرى ، وإلا لم يحظَّ بطائل مما تقدَّم أو تأخَّر»^(٤) . وأنَّه جعل توفية مقامات الكلام حقَّها : «بحسب ما يفني به قوَّة ذكائك»^(٥) . فقال السَّعْدُ في شرحه : «وفي إضافة

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٣ / أ - ب . وانظر دلائل الإعجاز ٢٩١ .

(٢) انظر مفتاح العلوم ٤١٣ ، ٥٢٦ .

(٣) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ٤٢ .

(٤) مفتاح العلوم ٤١٣ .

(٥) مفتاح العلوم ٥٤٢ - ٥٤٣ .

الذكاء إلى كاف الخطاب إشارة إلى أن المخاطب بهذا الفن، والآخذ في هذا الكتاب ينبغي أن يتصف بسلامة الذوق واستقامة الطبيعة، وبشدة الذكاء وصفاء القريحة^(١).

ولعل أوضح كلامٍ للسكّاكي يكشف عن أنه لم يربط الذوق دائماً مع طول خدمة هذين العلمين، بل جعل مردّ ذلك إلى أمورٍ آخرٍ قوله: «وأنّ هذا الفنّ فنٌّ لا تلين عريكته، ولا تنقادُ قرونته بمجرد استقراءِ صُورٍ منه، وتتبعُ مظانَّ أخواتٍ لها، وإتعاَبِ النفس بتكرارها، واستيداعِ خاطرِ حفظها وتحصيلها، بل لا بُدَّ من ممارساتٍ لها كثيرة، ومراجعاتٍ فيها طويلة، مع فضلٍ إلهيٍّ من سلامةِ فِطْرَةٍ واستقامةِ طَبِيعَةٍ، وشدةِ ذكاءٍ وصفاءِ قريحَةٍ وعقلٍ وافرٍ»^(٢).

هذا والمقارنة بين هذا الكلام ونصّ السعد السابق تكشف عن أواصرٍ قويّةٍ بينهما، غير أن السعد استبدل (سلامة الذوق) بـ (سلامة الفطرة) في كلام السكّاكي، فهذا يكشف عن أنّهما مترادفان في الاستعمال عندهم، وهذه النصوص كلّها تظهر شدة استقصاء السعد مواضع كلام السكّاكي لفهم مصطلحه، إلى جانب قصور ذلك عند د. مصلوح.

د - الإيماء إلى وجه بناء الخبر:

جَعَلَ السَّكَّاكِيَّ مِنْ نُكْتٍ جَعَلَ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ مُوَصُولًا أَنْ تَوْمِيَّ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبْرِ الَّذِي تَبْنِيهِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ دَرَجَاتُ النِّعَمِ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ دَرَكَاتُ الْجَحِيمِ)، ثُمَّ يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا عِبَارَاتٍ لَطِيفَةٌ^(٣). فشرح السعد ذلك بقوله: «الإيماء إلى وجه بناء الخبر: أي إلى طريقه، تقول: عملتُ هذا العملَ

(١) شرح المفتاح اللوح ٣١٣/ب - ٣١٤/أ.

(٢) مفتاح العلوم ٢٦٣.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٢٧٤، والمصباح ١٥ - ١٦، والتبيان ٥١.

على وجهٍ عملك وعلى جهته، أي على طرزه وطريقته، يعني تأتي بالوصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه، وأي طريقٍ من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك. وحاصله: أن تأتي بالفتحة على وجهٍ ينبئُه الفطن على الخاتمة^(١). وبين السعد فائدة هذا الإيماء فقال: «بقي الكلام في أنه... لِمَ لَمْ يَجْعَلْ هذه نُكْتَةً جَعَلَ المُسْنَدَ إليه موصولاً من غير توطئة الإيماء؟. والجواب أن الإيماء متحقق في الأمثلة على ما بيننا، وجعل تلك المعاني متفرعةً عليه مناسبٌ من جهة أن يكون إثباتاً للأمر المُبْهَم بعد التوطئة والتنبيه عليه والتأييد»^(٢).

هـ - معنى: هذا الوجهُ أعربٌ وأحسنُ:

ومنه أن يأخذ السعد تفسير المصطلح الذي ورد في كلام أحد البلاغيين من إطلاقات غيره، مثال ذلك أن الزمخشري قال: «فإن قلت: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة. قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتابة، في قولك: (كتبْتُ بالقلم)... والثاني: أن يتعلق بها تعلق الدُّهنِ بالإنبات في قوله: ﴿تَبَيَّنْتُ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، على معنى (متبركاً بسم الله أقرأ)... وهذا الوجهُ أعربٌ وأحسنُ»^(٣). فقال السعد تفسيراً لهذا: «قوله: (وهذا الوجهُ أعربٌ) أي أفصحُ وأبينُ وأدْخُلُ في العربية، (وأحسنُ) أي أوفقُ لمقتضى الحال»^(٤).

أما تفسير السعد قول الزمخشري (أعربٌ) بأنه أفصحُ وأبينُ فقد ذكرهما

(١) المطول ٧٥.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٤٢ / ب.

(٣) الكشاف ١ / ٣١ - ٣٢.

(٤) حواشي الكشاف اللوح ٧ / أ، وأخذ الشريف الجرجاني هذا عن السعد من دون إشارة انظر حاشيته على الكشاف ١ / ٣٢.

الطَّبِيبِيُّ (ت ٧٤٣هـ)^(١)، وهما شرح لغويٌّ يظهر من النَّظَر في المعجمات، وأما قوله (وأدخلُ في العربية) فلعله مما اجتهد فيه السَّعْد. ونقلَ الطَّبِيبِيُّ أقوالاً تبين سببَ حُسْنِ هذا الوجه^(٢)، لعلَّ السَّعْد استفادَ منها تفسيره (أحسن) بأنه أوفقُ لمقتضى الحال.

نخلص إلى أنه وقع للسَّعْد زيادات في المصطلحات والتعريفات، فثمَّ اصطلاحات هو أول من أطلقها، وثم ما كان أول شارح لها، أو مُبْعِداً شَبَّه اللُّبْس عنها، إلى جانب عنايته باصطلاحات غيره.

* * *

المبحث الثاني

في قواعد البلاغة

١ - زيادة قيدٍ أو تفصيلٍ على قواعد غيره:

أ - (إِنَّ) التي تُغني غناءً (الفاء):

استدلَّ الجُرْجَانِيُّ على أَنَّ (إِنَّ) ليس سواءَ دخولها في الكلام وأنَّ لا تدخل «أنَّك ترى الجملة إذا هي دخلتُ ترتبطُ بما قبلها، وتأثلفُ معه وتتحد به، حتى كأنَّ الكلامين قد أفرغاً إفرغاً واحداً، وكأنَّ أحدهما قد سُبِكَ في الآخر... حتى إذا جئت إلى (إِنَّ) فأسقطتها، رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بـ (الفاء)... ثم لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا تردَّ عليك الذي كنت تجد

(١) انظر فتوح الغيب ٥٢.

(٢) انظر فتوح الغيب ٥٢ - ٥٣.

(بان) من المعنى. وهذا الضرب كثير في التنزيل جداً، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله عز اسمه: ﴿يَبْنِي أَقْرَبَ الصَّلَاةِ وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله سبحانه: ﴿خُذْ مِنَ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومن أبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِلَيْهِمْ مَعْرِفُونَ﴾ [هود: ٣٧ / المؤمنون: ٢٧]، وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعْتَنِي﴾ [يوسف: ٥٣] وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء^(١).

ثم قال: «واعلم أن الذي قلنا في (إن) = من أنها تدخل على الجملة، من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) = لا يطرأ في كل شيء وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع، وفي حال دون حال^(٢). ثم ضرب أمثلة لما هو بالضد مما مضى، أي لما لا تصلح فيه الفاء، وقال بعدها: «فإذن، إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله، ويحتاج له، ويبين وجه الفائدة فيه»^(٣).

والسعد زاد على هذه القاعدة قوله: «مما يتأتى بعد الأوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جداً»^(٤). ثم ساق قاعدة الشيخ بعدها.

فكان السعد نظر في الأمثلة التي استخرجها الشيخ من التنزيل مما يحتاج

(١) دلائل الإعجاز ٣١٦-٣١٧، وانظر المطول ٤٩ - ٥٠.

(٢) دلائل الإعجاز ٣٢٢.

(٣) دلائل الإعجاز ٣٢٣.

(٤) المطول ٥٠.

فيها إلى الفاء فوجد أكثرها قد وقع فيه قبل (إن) أمرٌ أو نهْيٌ، كما هو ظاهر من تأمل الأمثلة، فاستخرج منها هذه الزيادة، ولعلّه إنما قال (مما يتأتى) فلم يجعل ذلك على سبيل الحصر، لأنّ قليلاً من تلك الأمثلة لم تأت فيه (إن) بعد أمرٍ أو نهْيٍ، فكأن القاعدة عند السعد أنّ الأكثر والأغلب فيما تغني فيه (إن) غناء (الفاء) أن يكون واقعاً بعد الأوامر والنواهي.

ب - قيود الإخراج لا على مقتضى الظاهر:

ومن ذلك أنّ السعد قال: «والإخراج لا على مقتضى الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ إلا إذا كان هناك مقتضى غير ظاهر، أرجح من الظاهر أو مساوياً لا أقلّ، ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال»^(١).

وكلام السعد هذا فيه بعض القيود والزيادات على أصل ذكره السكاكي بقوله: «ولهذا النوع - أعني إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر - أساليب متفتنة، إذ ما من مقتضى كلام ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة، على ما نبّه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة، وترشد إليه تارة بالتصريح، وتارات بالفحوى، ولكل من تلك الأساليب عرق في البلاغة يتسرّب من أفانين سحرها»^(٢).

فقد نبّه السكاكي على أنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر إنما يقع بجهة من جهات البلاغة، وقد تفهم هذه الجهة صراحةً، والأكثر أن تفهم بالفحوى، لكنّه لم يقيّد ذلك بأن يكون المقتضى غير الظاهر أرجح من الظاهر أو مساوياً له، لا أقلّ منه لئلا يخرج الكلام عن المطابقة لمقتضى الحال.

(١) شرح المفتاح اللوح ٨٤ / ب.

(٢) مفتاح العلوم ٤٣٥.

على أنه ثمة اختلاف يسير ههنا بين السَّعْدِ والسَّكَاكِيِّ، وهو أن السَّعْدِ جعل هذا الإخراج لا يتصوّر في الكلام البليغ إلا إذا كان المقتضى غير ظاهر، والمفهوم من كلام السَّكَاكِيِّ أن ذلك هو الأكثر.

ج- إفادة الجملة الاسمية الثبوت:

وحينَ قال السَّكَاكِيُّ: «وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المرادُ خِلافَ التجدّد والتغيير كقولك: (زيدٌ أبوه منطلقٌ)، فالاسم إن دلّ على التجدّد لم يدلّ عليه إلاّ بِالْعَرَضِ»^(١) = عقب السَّعْدِ بقوله: «وفي الكلام دلالةٌ على أن مثل: (زيدٌ انطلق) لإفادة تجدد مدلول المُسند وهو (الانطلاق)، وإن كان الجملة اسمية، فليسَ كلُّ جُملةٍ اسميةٍ لإفادة الثبوت، بل إذا لم يكن الخبر فعلاً، وذلك للقطع بأنه لا فرق بين (قام زيدٌ) و(زيدٌ قام) إلاّ في التقوي وعدمه. وكونُ الفِعْلِ مخصوصاً لإفادة تجدد ما تضمّنه من الحدث لا ينافي كونَ الغرض من وضع الألفاظ على الإطلاق إفادة المعاني التركيبية، ووجهُ دخولِ الزّمان في مفهوم الفِعْلِ، وإنبائه عن كونه للتجدد غنيٌّ عن البيان، وكذا عدم دلالة الاسم على التجدّد إلاّ بالعرض، وذلك بأنّ يقترن به ما يوجب دلالته على الزّمان مثل: (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، فإنه إنّما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وكما إذا كان الاسمُ موضوعاً للفِعْلِ مثل: (هيهات) فإنه بواسطة ذلك الفِعْلِ يدلُّ على التجدّد، ولا ينبغي أن يشبه أن المرادُ بإفادتها خِلافَ التجدّد ما إذا لم يكن الخبرُ فيها مثل: (زيدٌ أبوه قام أو يقوم) فإنّها للتجدّد قطعاً، وكونها لإفادة ثبوتِ تجددِ الفِعْلِ مجردُ عبارةٍ يتأتّى مثله في: (زيدٌ قام أبوه) مما المُسند جملةٌ فعلية، بل في

مثل (قام زيدٌ) مما المُسند مفرد فعل^(١).

٢ - زيادة أصلٍ بلاغي له فروع كثيرة:

أ - نفي التقييد وتقييد النفي:

من ذلك قوله: «إِنَّ الْكَلَامَ الْمُشْتَمَلِ عَلَى نَفِي وَقِيدٍ، قَدْ يَكُونُ لِنَفِي التَّقْيِيدِ وَقَدْ يَكُونُ لِتَقْيِيدِ النَّفِي، فَمَثَلُ: (مَا ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا) أَي بَلْ إِهَانَةً سَلْبٌ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ. وَ(مَا ضَرَبْتُهُ إِكْرَامًا لَهُ) أَي: تَرَكْتُ ضَرْبَهُ لِلْإِكْرَامِ تَعْلِيلٌ لِلسَّلْبِ، وَالْعَمَلُ لِلنَّفِي. وَ(مَا جَاءَنِي رَاكِبًا) أَي: بَلْ مَا شِئًا، نَفِيٌّ لِلْكَيفِيَّةِ. وَ(مَا حَجَّ مُسْتَطِيعًا) أَي: تَرَكَّ الْحَجَّ مَعَ الْإِسْتِطَاعَةِ تَكْيِيفٌ لِلنَّفِي. وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَنْبَنِي أَنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفِي إِنَّمَا تَعْمُ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْفِعْلِ، مَثَلُ: (مَا جَاءَ رَجُلٌ)، لَا بِالنَّفِي مَثَلُ قَوْلِنَا: (الْأَمِيُّ: مَنْ لَا يُحْسِنُ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفًا). وَأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ الْمَنْفِي إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَكُونُ حَقِيقَةً إِذَا قُصِدَ نَفِي الْإِسْنَادِ مَثَلُ: (مَا نَامَ اللَّيْلُ بِلِ صَاحِبِهِ)، وَمَجَازًا إِذَا قُصِدَ إِسْنَادُ النَّفِي. مَثَلُ: (مَا نَامَ لَيْلِي وَمَا صَامَ نَهَارِي) وَ(مَا رَبِحْتُ تِجَارَتَهُ) بِمَعْنَى: سَهَرَ وَأَفْطَرَ وَخَسِرَ، وَكَذَا (مَا لَيْلِي بِنَائِمٍ)، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ عَلَى نَفِي الْإِسْنَادِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى (لَيْلِي سَاهَرٌ). وَأَنَّ مَتَعَلَّقَ النِّهْيِ قَدْ يَكُونُ قِيدًا لِلْمَنْهِيِّ مَثَلُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، وَقَدْ يَكُونُ قِيدًا لِلنِّهْيِ أَي طَلَبَ التَّرْكِ مَثَلُ: (لَا تَكْفُرْ لِتَدْخُلَ الْجَنَّةَ). وَأَنَّ مَثَلُ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] لِتَأْكِيدِ النَّفِي لَا لِلنَّفِي التَّأْكِيدِ، وَ(مَا زِيدًا ضَرَبْتُ) لِإِخْتِصَاصِ النَّفِي، لَا لِلنَّفِي الْإِخْتِصَاصِ، [و] ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَِّيَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] لِإِخْتِصَاصِ الْإِنْكَارِ دُونَ الْعَكْسِ. وَإِذَا تَحَقَّقَ النَّفِي فَاِلْإِثْبَاتِ أَيْضًا كَذَلِكَ. حَتَّى إِنْ الشَّرْطُ كَمَا يَكُونُ سَبَبًا لِمُضْمُونِ الْجِزَاءِ، فَقَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِمُضْمُونِ الْإِخْبَارِ بِهِ وَالْإِعْلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَكُمُ

(١) شرح المفتاح اللوح ٩٣ / أ.

مِنْ نَعَمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ﴿[النحل: ٥٣]. وَأَنْ مَتَعَلَّقَ الْأَمْرُ كَمَا يَكُونُ قِيداً لِلْمَطْلُوبِ، فَقَدْ يَكُونُ قِيداً لِلطَّلَبِ، مِثْلُ: (صَلِّ لِأَنَّهَا فَرِيضَةٌ) وَ(زَكَ لَأَنَّكَ غَنِيٌّ)، وَهَذَا أَصْلٌ كَثِيرُ الشُّعْبِ غَزِيرُ الْفَوَائِدِ، يَجِبُ التَّنْبُهُ لَهُ وَالْمَحَافِظَةُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبَيِّنْهُ الْقَوْمُ عَلَى مَا يَنْبَغِي، فَلِذَا أَسْرَنَّا إِلَيْهِ»^(١).

٣ - توسيع بعض أبواب البلاغة:

أ - جميع التغليب من المجاز:

قال السَّعْدُ: «وَجَمِيعُ بَابِ التَّغْلِيْبِ مِنَ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ، أَلَا يُرَى أَنَّ الْقَاتِنَيْنِ) مَوْضُوعَ لِلذَّكُورِ الْمُوصُوفِينَ بِهَذَا الْوَصْفِ، فِإِطْلَاقِهِ عَلَى الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ إِطْلَاقٌ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَقَسُّ عَلَى هَذَا جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ وَالْآتِيَةِ»^(٢). ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَأَمَّا بَيَانُ مَجَازِيَةِ التَّغْلِيْبِ وَالْعِلَاقَةِ فِيهِ وَأَنَّهُ مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِهِ، فَمَّا لَمْ أَرِ أَحَدًا حَامٍ حَوْلَهُ»^(٣).

ب - خروج الاستفهام عن أصله مجازاً:

قال السَّعْدُ عَنْ اسْتِعْمَالِ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ: «وَتَحْقِيقُ كَيْفِيَةِ هَذَا الْمَجَازِ وَبَيَانُ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ، مِمَّا لَمْ يَحُمَّ أَحَدٌ حَوْلَهُ»^(٤).

(١) شرح المقاصد ٤/ ٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر شرح المفتاح اللوح ٤٧/ ب - ٤٨/ أ، واختصر فيه الكلام ثم قال: «ولهذا البحث زيادة تفصيل أوردناه في (حواشي الكشاف) وفي (شرح المقاصد) في مسألة الرؤية». انظر حواشي الكشاف ١٢/ ب، ١٥٢/ ب.

(٢) المطول ١٥٩.

(٣) شرح المفتاح اللوح ١٢٤/ أ.

(٤) المطول ٢٣٥. انظر الكلام على هذا المجاز في حاشية الفناري على المطول ٤٠٣، وتقرير الإنبائي ٣/ ١٤٨.

ولعلّ السَّعدُ ترك البيان ههنا لصعوبته، وكثرة احتمالاته^(١).

ولعله في هذا ينهج نهج الزَّمخشريّ، إذ قال عنه السَّعدُ: «على ما هو دأبه في

الذهاب بأدنى قرينة إلى المجاز المتضمّن للفوائد البيانية واللطائف القرآنية»^(٢).

٤ - استخراج أنواع جديدة في بعض الأبواب البلاغية:

أ - التغليب:

ذكر البلاغيون للتغليب أنواعاً^(٣)، وزاد عليهم السَّعدُ بعضها، فقال: «ومنه

تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ المختصّ بالعقلاء على الجميع، كما

نقول: (خلق الله الناس والأنعام ورزقهم) فإنّ اللفظ (هم) مختصّ بالعقلاء»^(٤).

ب - اللفّ والنشر:

ذكر السَّعدُ نوعاً من اللفّ والنشر، لم أقف على أحدٍ ذكره قبله، وذلك

قوله: «ومن غريب اللفّ والنشر أن يُذكر متعدّدان أو أكثر، ثم يذكر في نشرٍ

واحد ما يكون لكلّ من آحاد كلّ من المتعددين، كما تقول: (الراحة والتعبُ،

والعدل والظلم، قد سُدّ من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفُتِحَ من طُرُقها ما كان

مسدوداً»^(٥).

(١) ناقشه (د. المطعني) مناقشة مُستفيضة، انظر كتابه المجاز ١ / ٤١٣ - ٤٢٧.

(٢) حواشي الكشّاف ٢٩٢ / ب.

(٣) انظر أنواعه في مفتاح العلوم ٣٤٨ - ٣٤٩ والإيضاح ١ / ١٨١ - ١٨٢، وفي مواضع

متفرقة من الكشّاف مثلاً ١ / ٢٣٢ و ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٤) المطول ١٦٠.

(٥) المختصر ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤، ولم يذكر هذا النوع من اللفّ والنشر فيما وقفت عليه من

كتب البديع، انظر شرح الكافية البديعية ٧٦، وخزانة الأدب لابن حجة ٢ / ٥٨ - ٧٠،

وأنوار الربيع ١ / ٣٤١ - ٣٦١.

ويلاحظ في هاتين الزيادتين أن التمثيل لهما لم يكن من القرآن أو فصيح الكلام، فيُخشى أن يكون من القسمة العقلية.

٥ - تسمية بعض الأنواع المندرجة تحت باب بلاغي:

أ - التغليب:

سمي السَّعْدُ بعض ما ذكره غيره من بعض أنواع التغليب، كقوله: «ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فردٍ من غير هذا الجنس مغمورٍ فيما بينهم، بأن يُطلق اسم ذلك الجنس على الجميع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] عدَّ إبليسَ من الملائكة لكونه جنياً واحداً فيما بينهم»^(١).

فما ذكره السَّعْدُ بعد الآية مأخوذ من الزَّمْخَشَرِيِّ^(٢)، وما قبله من التسمية وما عليها من بيان، كأنه اجتهاد من السَّعْدِ.

ومثله قوله: «ومنه تغليب الأكثر على الأقل من جنسٍ، بأن يُنسب إلى الجميع وصفٌ مختصٌّ بالأكثر، كقوله تعالى حكايةً: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنًا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] أدخل شعيباً بحكم التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم قطُّ حتى يعود إليها، وإنما كان في ملتهم من آمن به»^(٣).

كذا قوله: «ومنه تغليب ما وقع بوجهٍ مخصوصٍ على ما وقع بغير هذا الوجه، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ذكر الأيدي،

(١) المطول ١٥٩.

(٢) انظر الكشاف ١ / ٢٧٣.

(٣) المطول ١٥٩ - ١٦٠، وانظر الكشاف ٢ / ٩٦.

لأن أكثر الأعمال تزاوُل بالأيدي، فجعلَ الجميع كالواقع بالأيدي تغليياً^(١)، فكلّ ما مضى ذكر الزمخشري أنّ فيه تغليياً وشرح وجهه لكنّه لم يسمّه، فأدرجه السّعد تحت تسمية كما هو ظاهر.

٦ - زيادة قاعدة لحلّ إشكال أو اختلاف:

أ - الفرق بين الاستعارة والتشبيه:

قال السّعد في حديثه عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه: «وأما إذا تركّ المشبّه بالكلية، لكنّ أتى بوجه الشبّه نحو: (رأيتُ أسداً في الشجاعة)، ونحو قوله^(٢):

وَلَا حَتَّ مِنْ بَرُوجِ الْبَدْرِ بُعْدًا بِدورِ مَهَاءِ تَبْرُجُهَا اِكْتِنَانُ

ففيه إشكال؛ لأنّ تركّ المشبّه لفظاً أو تقديراً أو إجراء اسم المشبّه به عليه يقتضي أن يكونَ هذا استعارة، وذكُر وجه الشبّه يقتضي أن يكون تشبيهاً، أي (رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة) و(لاحت من قصورٍ مثل بروج البدر في البعد) فبينهما تدافع، كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السّقط. والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه؛ لأنّ المراد بكون المشبّه مقدراً أعمّ من أن يكون محذوفاً جزء كلام، كما في قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨]، أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره، كما في قولنا: (رأيتُ أسداً في الشجاعة)، بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَنْبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] تشبيهاً، لأنّ بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن

(١) المطول ١٦١، وانظر الكشاف ١ / ٤٨٤.

(٢) المعري، شروح سقط الزند ١ / ١٧٥.

الخييط الأسود أيضاً مبيّنٌ سواد آخر الليل»^(١).

والذي قاله صدر الأفاضل (ت ٦١٧هـ): «وهنا بحث إعرابي، وذلك أن هذا المنصوب - أعني (بُعْدًا) - مما لا وجه له، لأنه لو جاز لا يخلو من أن يجوز بجهة (التمييز) أو بغير هذه الجهة. لا وجه إلى أن يجوز بغيرها بعد (مها) تمسكاً بالأصل. ولا وجه إلى أن يجوز بهذه الجهة؛ لأن بروج البدر ههنا قد وقعت استعارة، إذ الاستعارة تترك التشبيه والمشبه لفظاً وتقديراً، وإجراء اسم المشبه به على المشبه. والاستعارة لا يُقصد بها التشبيه، ولذلك يقال: الاستعارة ادعاء معنى الحقيقة في الشيء، والتمييز ههنا إنما يصح أن لو قُصدَ (بروج البدر) التشبيه»^(٢).

والسَّعد - كما هو ظاهرٌ - أخذ محصولَ كلام صدر الأفاضل دونَ لفظه، فأعرض عن نقده الإعرابي للتمييز في هذا البيت، واكتفى بعرض ما خرج فيه من إشكال، ففيما ذهب إليه السَّعد من جواز التشبيه في البيت دفاعٌ عن أبي العلاء من أن التمييز ههنا جائزٌ؛ لأن الصورة ههنا من التشبيه لا من الاستعارة كما قرّر صدر الأفاضل، والذي أضافه السَّعد أن أمثال هذه الصور التي ذكر فيها وجه الشبه من باب التشبيه، ثم بين السَّعد اعتماداً على هذا المثال أن المُشبه المقدر أعمُّ من أن يكون محذوفاً من موضع الأصل أن يُذكر فيه، أو أن يكون في الكلام ما يقتضي تقديره، ثم استدلَّ على أنه أعمُّ بما ذهب إليه الزمخشري من أن (الخييط الأسود) في الآية تشبيه اكتفي عن بيان المشبه فيه بيان المُشبه في (الخييط الأبيض)^(٣)، وواضح أن السَّعد لم يصرح ههنا بذكر الزمخشري ليتاح له نسبة ذلك إلى الجمع؛ إذ ذكر

(١) المطول ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٢) ضرام السقط ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

(٣) انظر الكشاف ١ / ٣٣٩.

ذلك السَّكَاكِيَّ أيضاً^(١)، على أن هذه الآية التي استدَلَّ بها السَّعْدُ فيها ما يدلُّ على المشبه المحذوف وهو ما ذكره الزَّمخَشَرِيُّ، لكنَّ السَّعْدُ لم يبين ما الذي دلَّ عليه في هذا البيت .

ب - الكناية القريبة والكناية البعيدة:

ومن ذلك أن السَّعْدُ قد يخرُج من رأيي بلاغيين بأصلٍ جديد، فقد جعل السَّكَاكِيَّ قولهم: (عريض الوسادة) كناية قريبة خفيّة عن قولنا: (عريض القفا)^(٢). واعتراض عليه القزوينيُّ بأنه كنايةٌ بعيدة عن الأبله؛ لأنّه ينتقل منه إلى عريض القفا، ومنه إلى الأبله^(٣).

فقال السَّعْدُ: «وكذا عرضُ الوسادة إذا اعتُبرَ بالنسبة إلى الانتقال منه إلى عَرَضِ القفا، يكون قريباً خفياً لعدم الوساطة مع قِلَّةِ الوضوح، بخلاف ما إذا اعتبره بالنسبة إلى البلاهة فإنه يكون بعيداً لوجود الوساطة، فاعتراض الإيضاح بأنّ هذا كناية بعيدة عن البلاهة، لا قريبة عن هذه الكناية ليس بشيء»^(٤). فالسَّعْدُ أراد ههنا إسقاط اعتراض القزوينيِّ على السَّكَاكِيَّ، دون منع رأيه؛ ليخرج بتجويز الوجهين باعتبارين مختلفين في مثل هذه الصُّور، لكنّه أرى أن يترك هذا الأمر غُفلاً سائغاً في كلِّ موضع، فاستخرج له قاعدة يُمَيَّرُ بها ما يسوغ من أمثاله من صُور هذه الكناية، فقال: «واعلم أن مثلَ هذا إنما يحسُنُ إذا كانت الوساطة كنايةً عن شائعة مشتهرة، ربّما التحقَّتْ بالصرائح، مثل: (عريض القفا)، بخلاف (كثرة الجَمْر) و(كثير إحراق الحَطَبِ تحت القَدْرِ)، فإنّه لا يُقال: إنَّ كثير الرمادِ كنايةٌ عنه بل عن المضياف،

(١) انظر المفتاح ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٢) انظر مفتاح العلوم ٥١٤، والمطول ٤١٠ .

(٣) انظر الإيضاح ٤٥٩ / ١، والمطول ٤١٠ .

(٤) شرح المفتاح اللوح ٢٨٩ / أ.

ولو قيل: عن كثرة الأضياف التي هي كناية عن المضياف جازاً^(١).

ومن ثمَّ لا يصح ما قاله أحد المعاصرين^(٢) من أن السَّعد عدل في شرح المفتاح عن رأيه في نقد القزويني ههنا، والذي أوقعه في هذا أنه عوّل في نقل كلام السَّعد على ما اجتزأته منه إحدى الحواشي، من دون الرجوع إلى شرح المفتاح. ومن ثمَّ يمكن القول بأن السَّعد أسهم في وضع بعض لبينات صرح البلاغة، فاستنبط قواعد، واعتنى بأخرى، إلى جانب خدمته بعض أبوابها وما يندرج تحتها من تقسيمات.



المبحث الثالث

في الأغراض والمقتضيات

* تمهيد:

ذكر البلاغيون في كلِّ بابٍ من أبواب البلاغية وفصولها ما يقع فيه من الكيفيات والمزايا في نظم الكلام، كالقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغيرها، ثم تتبَّعوا مواقعها في الكلام العربي ليستخرجوا أغراض المتكلمين ومقاصدهم؛ لأنهم رأوا أن المتكلم يجعل هذه الكيفيات والمزايا أمانةً يشيرُ بها إلى أنه يؤمُّ غرضاً أو مقصداً ما، وكان البلاغيون يراعون في ذلك التبع ما يقتضيه الحال والمقام؛ قال الجرجاني: «اعلم أن الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازدياداً بعدها = ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٨٩/أ.

(٢) انظر كتابه: «استدراكات السَّعد على الخطيب» ٢٢٠.

في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعْرِضُ بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام»^(١).

والسَّعد، في بعض هذه الأبواب، استخراج من تلك الدقائق بعض المقاصد والأغراض بالتتبع والنظر في الكلام العربي، مما لم أَقِفْ على من سبقه إليه.

وسُترت هذه الزيادات ههنا بحسب أبواب البلاغة، مع الإحالة على مواضع هذه الأبواب من كتب البلاغة التي عدتُ إليها في هذا البحث، مما سبق السَّعد، أو درس ما سبقه؛ للثبوت من أن ما جُعِلَ من زيادات السَّعد لم يَرِدْ فيها.

١ - أحوال الإسناد الخبري:

أ - فوائد التوكيد بـ إنَّ:

يذكر البلاغيون في أحوال الإسناد الخبري فوائد لتوكيد الحكم، ويذكرون فيه فوائد التوكيد بـ (إنَّ) متكئين في هذا على كلام الجرجاني. والسَّعد ساق كلامهم، ثم زادَ عليه كلام الجرجاني، ثم استخراج من الكشَّاف فوائد أخرى^(٢)، واجتهد في استنباط فوائد جديدة، فقال: «وقد يؤكِّد الحُكْم بناءً على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالماً به، معتقداً له، كما تقول: (إنَّكَ لعالمٌ كاملٌ)، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وإذا أردتَ أن تنبِّهَ المخاطبَ على أن هذا المتكلم كاذبٌ في ادِّعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده تُؤكِّدُ الحكم

(١) دلائل الإعجاز ٨٧.

(٢) مظان هذا الموضوع: دلائل الإعجاز ٣١٥ - ٣٢٧، وفي مواضع متفرقة من الكشَّاف مثلاً ١ / ١٨٥ - ١٨٦، ونهاية الإيجاز ٢١٨ - ٢٢٥، ومفتاح العلوم ٢٥٨ - ٢٦٣، والبرهان الكاشف ١٥٦ - ١٦١، والمصباح ٩ - ١١، والإيضاح ١ / ٩٢ - ٩٦، والإشارات والتنبيهات ٣٠ - ٣٢، والبيان ٣٧ - ٣٩.

وإن لم يكن مخاطبك مُنكرًا؛ ليطابق ما ادعاه، وعليه قوله: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ
لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]،
فإنما أكد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه، لأنه لدفع الإيهام، وإلا فالمخاطب
عالمٌ به وبلازمه. فتأمل واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام^(١).

٢ - أحوال المسند إليه:

أ - دواعي حذفه:

وذكر البلاغيون من دواعي حذف المسند إليه أشياء كثيرة^(٢)، عدد السعد
أكثرها وزاد عليها: «الإخفاء من غير السامع من الحاضرين، مثل: (جاء)»^(٣).
وقال السكاكي بعد أن عدد بعض هذه الدواعي: «وإما لأغراض سوى
ما ذكر، مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات، لا يهتدي إلى أمثالها إلا العقل
السليم والطبع المستقيم، وقلما ملك الحكم هناك شيء غيرهما»^(٤)، فقال السعد:
«والأغراض الأخر منها ما ذكره في ترك المسند، كالاختصار، واختبار تنبه
السامع ومقدار تنبهه، وتكثير الفائدة بالحمل على حذف المسند تارةً والمسند
إليه أخرى. ومنها ما لم يذكره، كالتنبيه على فطانة السامع، والاحتراز عن
الحاشية، لكونه مما لا يحب ذكر اسم المسند إليه ويتضجر به، ولكون اسمه

(١) المطول ٥٣، وموضع الآية من الكشاف ١٠٧/٤ وليس فيه هذه الفوائد.

(٢) مظان هذا الموضوع: دلائل الإعجاز (حذف المبتدأ) ١٤٦ - ١٥٣، ونهاية الإيجاز
٢١٣ - ٢١٥، ومفتاح العلوم ٢٦٥ - ٢٦٧، ومعيار النظار ٢/٥٩ - ٦٠، والمصباح
١٢ - ١٣، والإيضاح ١/١٠٩ - ١١١، والإشارات والتنبيهات ٣٣ - ٣٤، والبيان
٤٠ - ٤٢، وشرح التلخيص للبايرتي ١٩٣ - ١٩٥، وتحقيق الفوائد الغيائية (وفيها كلام
العضد) ١/٢٨٢ - ٣٠١.

(٣) المطول ٦٨، والمختصر ١/٢٨١.

(٤) مفتاح العلوم ٢٦٦.

مما يُتَطَيَّرُ به، وكاستهجان التصريح بذكره»^(١).

ب - دواعي ذكره:

ومثل ما مضى ما ذكره في دواعي ذكر المُسند إليه^(٢)، ومن تلك الدواعي بسط الكلام، ففرع السُّعد على ذلك قوله: «وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج، وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة، كما يقال لك: (من نبيُّك؟)، فتقول: (نبيُّنا حبيبُ الله أبو القاسم محمد بن عبد الله ﷺ) إلى غير ذلك من الأوصاف»^(٣). ثم زاد السُّعد في أغراض ذكر المسند إليه، فقال: «وقد يذكر المُسند إليه للتهويل . . . أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار. هذا كُلُّه مع قيام القرينة»^(٤). وزاد في موضع آخر قوله: «مثل زيادة الاهتمام بشأنه حيث لا يطوى ذكره وإن قامت القرينة، ومثل تشريفه بإجراء ذكره على لسانك، أو تشرفك بذكره، ومثل اتباع الاستعمال الوارد على إثباته، ومثل التسجيل على المخاطب في القضية بحيث لا يكون له أن يقول: (إنني لم أفهمه من القرينة)، ومثل أن يتعین به كونه مقدماً أو مؤخراً، معترفاً أو منكرأ، فترتب الأغراض المتعلقة بذلك»^(٥).

ج - دواعي تعريفه بالعلمية:

وذكر البلاغيون جُملةً من الاعتبارات المناسبة لتعريف المُسند إليه

(١) شرح المفتاح اللوح ٣٤ / ب. ضمير (ذكرة) عائد على السكاكي. وحديث السَّكَّاكِي عن

أغراض ترك المُسند في المفتاح ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) مظان هذا الموضوع: مفتاح العلوم ٢٦٧ - ٢٦٨، والمصباح ١٣، والإيضاح

١ / ١١١ - ١١٢، والإشارات والتنبيهات ٣٤ - ٣٦، والبيان ٤٢ - ٤٣، وشرح التلخيص

للإبرتي ١٩٥ - ١٩٦، وتحقيق الفوائد الغياية ١ / ٣٠١ - ٣٠٩.

(٣) المطوّل ٦٩.

(٤) المطوّل ٦٩، والمختصر ١ / ٢٨٥ - ٢٨٧.

(٥) شرح المفتاح اللوح ٣٧ / أ.

بالعلمية^(١)، فزادَ السَّعْدُ عليهم قوله: «ونحو ذلك كالتفأول والتطير، والتسجيل على السامع، وغير ذلك مما يناسبُ اعتباره في الأعلام»^(٢). وزادَ في موضعٍ آخر: «ومن الاعتبارات المناسبة إظهارُ المسرة أو المساءة، وإيقاعِ المُخاطَبِ في المسرة أو في المساءة، حيث الاسم صالح، مثل سَعِدٍ وسعيدٍ وصبيحٍ ومليحٍ، أو سفَّكٍ أو سفَّاحٍ، وسفيحٍ وقبيحٍ، ومنها التنبيةُ على أن السامع غيبي لا يتنبه للمُسند إليه إلا باسمه الصريح»^(٣).

د - دواعي تعريفه بالموصلية:

وجعل السَّكَّاءِيَّ من نُكْتِ جَعَلِ المُسند إليه موصولاً^(٤) أن توميء بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة، عدد منها السَّكَّاءِيَّ^(٥)، وزاد عليها السَّعْدُ أن يُجعل ذلك الإيماء: «ذريعة إلى الإهانة

(١) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٧٢ - ٢٧٣، والمصباح ١٤ - ١٥، والإيضاح ١ / ١١٤ - ١١٥، والإشارات والتنبهات ٣٧، والتبيان ٤٩ - ٥٠، وشرح التلخيص للبايرتي ١٩٩ - ٢٠١، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٣٢٢ - ٣٢٥.

(٢) المطوّل ٧٣ - ٧٤، والمختصر ١ / ٣٠١ - ٣٠٢.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤١ / أ. والسفيح: قذح من قِداح الميسر، مما لا نصيب له. اللسان (سفع). والكشاف ١ / ٣٥٩.

(٤) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٧٣ - ٢٧٥، والمصباح ١٥ - ١٧، والإيضاح ١ / ١١٥ - ١١٨، والإشارات والتنبهات ٣٧ - ٣٨، والتبيان ٥٠ - ٥٢، وشرح التلخيص للبايرتي ٢٠١ - ٢٠٥، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٣٣٠ - ٣٤١، والبلاغة القرآنية في تفسير الرّمخسريّ ٣٠٩ - ٣١٢.

(٥) انظر مفتاح العلوم ٢٧٤ - ٢٧٥، ومضى شرحُ السَّعْدُ معنى الإيماء إلى وجه الخبر وفائدته ٢٩٠ - ٢٩١.

لشأن الخبر، نحو: (إنّ الذي لا يعرفُ الفِقهَ قد صَنَّفَ فيه)، أو شأن غيره نحو: (إنّ الذي يتبعُ الشيطان فهو خاسر)»^(١).

وزاد السَّعدُ من تلك النُّكْتِ دون توسيط الإيماء قوله: «وقد يُقصد بالموصولِ الحَثُّ على التعظيم أو التحقير أو الترحُّم أو نحو ذلك، كقولنا: (جاءك الذي أكرمك، أو أهانك، أو الذي سبِّي أولاده ونهبَ أمواله). وقد يكونُ للتهكُّم نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]. ولطائفُ هذا الباب لا تكادُ تُضَبِّطُ»^(٢). وزاد في موضعٍ آخر: «وذلك مثل الترغيب والتنفير، والتحريض على الإكرام أو الإهانة أو الترحُّم أو التأمل، كما تقول: (الذي في غاية الحُسن والجمال والشرف والكمال أو دمامة الوجه وذميم الأفعال أو الذي أحسنَ إليك قديماً أو ضربك كثيراً أو سبِّي أولاده أو نهبَ أمواله = بالباب) أو (الذي تحيّرُ فيه العقلاء مسألةُ خلقِ الأفعال)»^(٣).

هـ - دواعي تعريفه بالإشارة:

وذكر البلاغيون لتعريف المُسند إليه بالإشارة أغراضاً^(٤)، زاد عليها السَّعدُ

(١) المطوّل ٧٦.

(٢) المطوّل ٧٧ وقال الرّمخسريّ في الآية: «كأنّ هذا النداء منهم على وجه الاستهزاء» الكشّاف ٢ / ٣٨٧، فلعلّ السَّعدُ استفاد منه لهذا الموضع.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤٤ / أ، وانظر مسألة خلق الأفعال في شرح المقاصد ٢١٩ / ٤ - ٢٧٣.

(٤) مظانّة مفتاح العلوم ٢٧٥ - ٢٨٧، والمصباح ١٧ - ١٩، والإيضاح ١ / ١١٨ - ١٢٢، والإشارات والتبهيّات ٣٨ - ٣٩، والتبيان ٥٢ - ٥٦، والبلاغة القرآنية في تفسير الرّمخسريّ ٣١٢ - ٣١٣.

قوله: «أو لأنه لا يكون طريقاً إلى إحضاره سوى الإشارة، لجَهْل المتكلم أو السامع بأحواله، أو لنحو ذلك»^(١).

و- دواعي تعريفه بالإضافة:

واستخرجوا نكتاً لتعريف المُسند إليه بالإضافة^(٢)، شاركهم السَّعد ذلك الاجتهاد فأضاف: «أو لأنه يمنع عن التفصيل مانعٌ، كتقديم بعضٍ على بعضٍ من غير مُرَجِّح، نحو: (حضر اليومَ علماءُ البلد). وكالتصريح بذمِّهم وإهانتهم، نحو: (علماءُ البلدِ فعلوا كذا). أو كسامةِ السامع أو المخاطب، نحو: (حضر أهلُ الشوق). أو لتضمينِ الإضافةِ تحريضاً على إكرامٍ أو إذلالٍ أو نحوهما، نحو: (صديقك أو عدوك بالباب)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةَ يُوَلِّدِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهَا يُوَلِّدُهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإنه لما نُهيت المرأة عن المضارةِ أُضيفَ الولدُ إليها استعطافاً لها عليه، وكذا الوالد»^(٣).

وذكر السَّكَّاكِي من الحالات التي تقتضي التعريفَ بالإضافة «أن في إضافته حصولَ مطلوبٍ آخر، مثلُ أن تغني عن التفصيل المتعذر، أو الأوَّلِي تركه لجهةٍ من الجهات»^(٤). فقال السَّعد مفصلاً في هذه الجهات: «قوله: (الجهة من الجهات) مثل: كراهةِ تقديم البعض على البعض في الذكر لإفضائه إلى عداوةٍ بينهم وحقْدٍ أو أذى خاطرٍ، أو كراهةِ نسبةِ الفِعْل إلى صريح

(١) المطوَّل ٧٩.

(٢) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٨٠ - ٢٨٢، والمصباح ١٩ - ٢١، والإيضاح ١ - ١٢٥ - ١٢٦، والتبيان ٥٩ - ٦٠، وشرح التلخيص للبايرتي ٢١٤ - ٢١٦، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٣٥١ - ٣٥٥، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٣١٣ - ٣١٥.

(٣) المطوَّل ٨٨، وما بعد الآية من كلام الزمخشري في الكشاف ١ / ٣٧١، استفاد منه السَّعد في التمثيل ولم يُصرِّح بذكره.

(٤) مفتاح العلوم ٢٨٠.

أسمائهم، أو تأدية إلى ملال المتكلم أو السامع، أو كون أسمائهم مما يُكره في السَّمع، أو يثقلُ على اللسان، أو ممَّا يُتطَيَّرُ به»^(١). فأتى السَّعد في هذا التفصيل على ذكر أغراضٍ لم يُسبق إليها، ولعلَّه استنبط بعض هذه الأغراض من أمثلة السَّكَّايِّ التي ساقها بعد قوله: (لجهة من الجهات) دون ذِكر الجهة المقترضة، وكثيراً ما كان السَّكَّايِّ يفعلُ مثل هذا، فيتعقب السَّعدُ تلك الأمثلة بالبيان والتعليق^(٢). ولعلَّ السَّكَّايِّ كان يقصدُ من هذا حثَّ قارئ كتابه على التأمل والتذوق، ليشاركة في استخراج أمثال هذه الأغراض، بل كان ينص في خاتمة أكثر الأبواب على أن ثمة أغراضاً ولطائفَ أخرى، على نحو ما صنع في هذا الباب^(٣)، فحرك السَّعدُ إلى استخراج زيادات أخرى، فقال: «قوله: (أو غرضاً من الأغراض) وذلك مثلُ: التحريض على إكرامه أو إذلاله أو الترحُّم عليه، كما يُقال: (صديقك أو عدوك بالباب)، ومثل إظهار المسرة أو المساءة، كما تقول: حبيبي شفي أو مرض)، ومثل التهكُّم، كما يُقال: (نبيُّكم أو أميركم كذا)، ومثل التنبيه على السَّبب، كما تقول: (أهل الإسلام في الجنة، وأهل الكُفر في النار). ومثل زيادة الاستلذاذ، كما في قول الشاعر^(٤):

فيا طيبَ عَيْشِ المرءِ في صحنِ دارِهِ على كَفِّهِ عن كَرَمِهِ من شرابِهِ^(٥)

(١) شرح المفتاح اللوح ٤٩ / أ.

(٢) ستأتي أمثلة ذلك في المبحث التالي.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٢٨٢ ومواضع أخرى: مثلاً ٢٧٨، ٢٧٥ وغيرها.

(٤) البيت رابعُ أربعةٍ لأبي القاسم بكر بن المستعين الكاتب في دمية القصر ١٠٨٦ / ٢.

(٥) شرح المفتاح اللوح ٤٩ / ب، وفيه «من كرمه» والتصحيح عن الدِّمية.

ز - دواعي تنكيره:

وعدّد البلاغيون أغراضاً لتنكير المُسند إليه^(١)، كما فعلوا ذلك في تعريفه، فمن ذلك أنّ السّكّايّ ذكر مما يقتضي تنكير المُسند إليه «أنّ في تعيينه مانعاً يمنعك»^(٢). فاستخرج السّعد بعض وجوه المانع من التعيين، فقال: «مثل قَصْدٍ تَأْتِي الْإِنْكَارَ إِنْ مَسَّتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، أَوْ تَفْوِيضٍ تَعْيِينِهِ إِلَى شَهَادَةِ الْعَقْلِ، وَكَرَاهَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ سَمَاعَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالتَّعْيِينِ»^(٣).

وَزَادَ السَّعْدُ اسْتِطْرَادًا: «وَمِنْ تَنْكِيرِ غَيْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِلنَّكَارَةِ وَعَدَمِ التَّعْيِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] أَي أَرْضًا مَنْكُورَةً مَجْهُولَةً بَعِيدَةً عَنِ الْعِمْرَانِ، وَلِلتَّقْلِيلِ قَوْلُهُ^(٤):

فِيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمْ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا

أَي بَعْدِ نَزْرِ مِنْ خَيْولِكَ وَفِرْسَانِكَ، وَشَيْءٍ يَسِيرٍ مِنْ فَيْضَانِ جُودِكَ وَعَطَائِكَ»^(٥).

(١) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٨٦ - ٢٩٠، المصباح ٢٤ - ٢٦، والإيضاح ١ / ١٢٦ - ١٢٩، والإشارات والتنبيهات ٤١ - ٤٣، والتبيان ٦٥ - ٦٦، وشرح التلخيص للبارتني ٢١٦ - ٢٢١، وتحقيق الفوائد الغيائية ٣٦١ - ٣٦٤، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٣١٥ - ٣١٩.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٥٩ / أ.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٥٩ / أ.

(٤) المتنبي، ديوانه ٣٢٦.

(٥) المطول ٩٠. وما بعد الآية في الكشاف ٢ / ٣٠٥، والسّعد كثيراً ما يستفيد من هذه الإشارات في صنع زياداته. ولم تذكر فائدة التنكير في بيت المتنبي في شروحه التي عدت إليها. انظر الفسر ٢ / ٢٢٦، وشرح الواحدي ٢ / ٤٧٦، والتبيان في شرح الديوان ١ / ٥٦.

ومما زاده السعد ههنا قوله: «واعلم أنه كما أن التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم، فكذلك إذا صرح بالبعض، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أراد به محمداً ﷺ، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله، وإعلاء قدره ما لا يخفى... وقد يُقصدُ به التحقيرُ أيضاً، نحو: (هذا كلامٌ ذكره بعض الناس). والتقليل نحو: (كفى هذا الأمر بعض اهتمامه)»^(١).

ح - دواعي فصله:

ولم يذكر البلاغيون من أغراض فصل المسند إليه، غير تخصيصه للمُسند بالمُسند إليه^(٢)، فقال السعد: «تعقيب المسند إليه المعرف بصيغة مرفوع مُنفصلٍ مطابقٍ له تُسمى ضمير الفصل، فهي إذا كان مراد المتكلم تخصيصه، أي تخصيص المتكلم للمُسند بالمُسند إليه، أي قصر المُسندِ على المُسندِ إليه، لأن معنى قولك: (زيد هو المنطلق) أن الانطلاق مقصورٌ عليه لا يتجاوزُه إلى غيره، فالباء داخلةٌ على المقصور عليه. وهذه عبارةٌ عرفية، والعربي أن يدخل الباء في المقصور، فيقال: تخصيصه للمُسند إليه بالمُسند، أي جعله من بين ما يصلح مُسنداً إليه متفرداً بذلك، كما يقال: (خصصت فلاناً بالذكر) أي ذكرته دون غيره، ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، أي يجعله متفرداً بالرحمة لا يرحم سواه، وفي الكشف أن معنى ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] نخصك بالعبادة لا نعبُد غيرك»^(٣)، وقال: «ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص، أي قصر المُسند

(١) المطول ٩٠ وفي مطبوعه «ورفع بعضهم فوق بعض درجات» وهي زيادة مُفسدة، وجاءت على الصواب في مخطوط المطول اللوح ٦٢/ أ، وما بعد الآية في الكشف ٣٨٢/ ١، أفاد منه السعد في صنغ هذه الزيادة.

(٢) مظانه: مفتاح العلوم ٢٨٦، والإيضاح ١/ ١٣٥، وشرح التلخيص للبايرتي ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٥٧/ ب، وانظر المطول ١٠٣ - ١٠٤، وحواشي الكشف اللوح ٦/ ب، وما عزاه إلى الكشف هو فيه ٦٢/ ١، وليس في مطبوعه «لا نعبُد غيرك».

على المُسند إليه، نحو: (زيدٌ هو أفضلٌ من عمرو) و(زيدٌ هو يُقاومِ الأسد). ذكر صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤] (هو) للتخصيص والتأكيد. وقد يكونُ لمجرد التأكيد، إذا كان التخصيصُ حاصلًا بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيدُ قَصْرَ المُسندِ على المُسندِ إليه، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] أي لا رازقَ إلا هو. أو قَصْرَ المُسندِ إليه على المُسندِ، نحو: (الكرم هو التَّقوى والحَسَبُ هو المال) أي (لا كَرَمَ إلا التَّقوى ولا حَسَبَ إلا المال)، قال أبو الطيّب^(١):

إذا كان الشَّبَابُ الشُّكْرَ وَالشَّيْءُ
بُ هَمًّا فَالْحَيَاةُ هِيَ الْحِمَامُ
أي لا حياةَ إلا الحِمَامُ^(٢).

ولعلَّ ذِكرَ أنواعِ الفِضْلِ على هذا الوجه مما لم يُسبِقَ إليه السَّعْدُ.

ط - دواعي تقديمه:

وزاد السَّعْدُ على ما ذكره البلاغيون من فوائد تقديم المُسندِ إليه^(٣) قوله: «كالقَصْدِ من أوَّلِ الأمرِ إلى تحقيقه، نحو: (ولدُ الحِجَّامِ حضر). أو تعميمه، مثل (كلُّ أحدٍ يحتاجُ إليك)، أو الترحُّمُ عليه، مثل: (عبدُك المسكين جاء).

(١) ديوانه ١٠٢.

(٢) المطوَّل ١٠٥ - ١٠٦، وما عزاها إلى الكشّاف هو فيه ٢ / ٢١٢، وما نبّه عليه السَّعْدُ من غرضِ الفِضْلِ في بيتِ المتنبي لم يذكر في شروحه التي عُذتُ إليها. انظر الفِسر ٤ / ٥٠٤، وشرح الواحدي ١ / ١٦٠، والتبيان في شرح الديوان ٤ / ٦٩.

(٣) مطانته: دلائل الإعجاز ١٠٦ - ١٤١، ونهاية الإيجاز ١٨١ - ١٩٤، ومفتاح العلوم ٢٩١ - ٢٩٣، والمثل السائر ٢ / ١٧٢، والمصباح ٢٦ - ٢٨، والإيضاح ١ / ١٣٥ - ١٥٤، والإشارات والتهنئات ٤٥ - ٥٤، والتبيان ٨٧ - ٨٩، وشرح التلخيص للبايرتي ٢٣١ - ٢٥٠، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٤١٦ - ٤٢٠، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٣٣٠ - ٣٣٦.

وبالجمله تعجيل المعنى الذي يصلح له الاسم»^(١).

ي - دواعي تأخيرها:

وأما تأخير المسند إليه فلم يذكر له البلاغيون أغراضاً تقتضيه، بل أحوالوا في ذلك على المسند، فجعلوا ما يقتضي تقديم المسند مقتضياً تأخير المسند إليه^(٢)، لكن السعد انفرد باستخراج فوائد خاصة بالمسند إليه، فقال تعقياً على مذهب السكاكي: «كأن المصنّف لا يجعل للتأخير نفسه من حيث هو تأخيراً ما يوجب ويقتضيه في نفسه وبالنظر إلى ذاته، وذلك أنه اقتصر فيما يقتضي تأخير المسند إليه على وجوه تقديم المسند، وفيما يقتضي تأخير المسند على وجوه موجب تقديم المسند إليه. لكن لا يخفى أنّ القصد إلى استحقاق الشيء واسترداله، أو كونه قليل الحضور في الذهن أو عديم الالتفات إليه، أو كون اسمه مما يتطير به = يصلح سبباً للتأخر من غير نظر إلى جهات التقديم لما تقدّم عليه. ولهذا نظائر إلا إنها خفية قليلة فلم يلتفت إليها المصنّف»^(٣).

ك - دواعي وضع المضمّر موضع المظهر:

وذكر البلاغيون بعض الأغراض البلاغية المتعلقة بوضع المضمّر موضع المظهر^(٤)، وهو شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، فزاد السعد إلى ما ذكره فوائد أخرى، فقال: «وقد يكون وضع المضمّر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١] أي القرآن. أو لأنه

(١) شرح المفتاح اللوح ٦٣ / ب.

(٢) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٩٣، والإيضاح ١ / ١٥٤، وشرح التلخيص للبارتي ٢٥٠، وأهمّته أكثر المصادر الأخرى.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٦٣ / ب.

(٤) مظانّه: مفتاح العلوم ٢٩٤ - ٢٩٥، والمصباح ٢٩، والإيضاح ١ / ١٥٤، والإشارات والتنبيهات ٥٤ - ٥٥.

بلغ من عظم شأنه إلى أن صار متعللاً في الأذهان، نحو: (هو الحي الباقي). أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره، كقوله في المطلع^(١):
زارت عليها للظلام رواق^(٢).

ل- دواعي وضع المظهر موضع المضمّر:

وكذا الأمر مع نقيضه، أي وضع المظهر موضع المضمّر، إذ استخراج له البلاغيون فوائد بلاغية، كان للسعد في إغنائها نصيب، فلما ختم السكاكي هذه الفوائد بقوله: «وما جرى مجرى هذا الاعتبار»^(٣) قال السعد: «قوله: وما جرى... إشارة إلى ما سبق من التربية والتقوية والاستعفاف... مثل تعظيم نفسه، مثل: (أفضل العالم يحاورك)، أو تعجيل المسرة والمساءة. وبالجملة كل ما يصلح الاسم الظاهر له»^(٤).

٣- أحوال المسند:

أ- دواعي ترك تقييده:

وذكر البلاغيون أن مما يقتضي تقييد المسند تربية الفائدة، ثم ذكروا أن الحالة المقتضية لترك تقييد المسند هي إذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد^(٥)، واكتفوا بذلك. والسعد وقف عند هذه العبارة حين شرح كلام السكاكي،

(١) من قصيدة لشيخ المعرة، وعجزه: «ومن النجوم قلائد ونطاق»، والرواق: ستر دون السقف يمدد. انظر شروح سقط الزند ٢/ ٧٦٢-٧٦٣.

(٢) المطول ١٢٨.

(٣) مفتاح العلوم ٢٩٦.

(٤) شرح المفتاح اللوح ٦٧/ أ، والمتروك غرض نقله السعد عن الزمخشري من غير عزو.

(٥) مظانته: مفتاح العلوم ٣٠٩-٣١٠، والمصباح ٤٠، ٥٣، والإيضاح ١/ ١٧٧-١٧٨،

والإشارات والتشبهات ٦٦، والبيان ٨٧-٨١، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٧٦-٢٧٨.

وتوخى بيان مراده بالمانع القريب أو البعيد، فتحصّلت له من ذلك البيان أغراضٌ لترك التقييد لم تُذكرَ قبلُ، وذلك في قوله: «قوله: (مانع قريب) لا يحتاج إلى دقيق نظير وكثير تأمّلٍ، مثل عدم علم المتكلم بالقيود، أو عدم الاطلاع عليها، أو علم السامع بها، أو عدم الفرصة لذكرها. (وإما بعيد) مثل التنبيه على فطانة السامع وتأديبه إليها، أو ادعاء ظهورها، أو التعويل على دلالة العقل، أو تولّد عداوة من السامع؛ بسبب توهمه المتكلم مكثاراً أو قادراً على الكلام»^(١).

ونقلَ البابرّي (ت ٧٨٦هـ) أنّ المانع القريب أن لا يكون المتكلم عالماً بالقيود، والمانع البعيد مخافة تصوّر المخاطب كونه مكثاراً^(٢). وهذان مذكوران في المطول، المؤلّف سنة (٧٤٨هـ)، فهو أسبقُ من شرح البابرّي^(٣).

ب - دواعي تقييد الفعل بالشرط (إذا):

وذكر البلاغيون في تقييد الفعل بالشرط أنّ الأصل في (إذا) القطع بوقوع الشرط إمّا تحقيقاً أو باعتبار ما خطابيّ كالتغليب مثلاً^(٤)، فاستخرج السعد بعض هذه الاعتبارات الخطابية، فقال: «والقطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية،

(١) شرح المفتاح اللوح ٨١ / ب، وانظر المطول ١٥٢.

(٢) انظر شرح التلخيص للبارتي ٢٧٧ - ٢٧٨، وفي مطبوعه «مكباراً» وهو خطأ صوابه في المطول وشرح المفتاح ممّا مضى.

(٣) ذكر في خاتمة شرح التلخيص للبارتي ص ٧١٤ أنّه تمّ سنة (٧٦٥هـ)، فإن كان يُخشى أن يكون هذا التأريخ من أحد النسخ فقد ذكر صاحب كشف الظنون ١ / ٤٧٧ أنّ البابرّي فرغ من كتابه هذا سنة (٧٧٢هـ)، وهو خلاف هين يقوي ما جاء في الخاتمة.

(٤) مظانّه: مفتاح العلوم ٣٤٧، والمصباح ٥٣ - ٥٤، والإيضاح ١ / ١٧٨ - ١٧٩، والإشارات والتنبيهات ٦٦ - ٦٧، والبيان ٧٨ - ٨٠، وشرح التلخيص للبارتي ٢٧٨، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٤٥٢.

مثل (إذا جاء الحبيبُ فكذا) إظهاراً للشغف بذلك، وأنه بمنزلة القطعيات، و(إذا أنعمَ الأميرُ بالألوف) إظهاراً للوثوق بكمالِ كرمه، قال الشاعر^(١):

عليّ إذا لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيتِ الله رجلاي حافيا
... وقال أبو الطيّب^(٢):

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملكته وإن أنتَ أكرمتَ اللئيمَ تمرّدا
... والاعتبارات التي يناسبها القطعُ بوقوع الشرط كثيرةٌ جداً^(٣).

ج- دواعي خروج الشرط والجزاء في غير (لو) عن أصله:

وذكروا في هذا الباب أنّ الجزاء والشرط في غير (لو) لما كان تعليق حصول أمرٍ بحصول ما ليس بحاصل، استلزم ذلك في جملتيهما امتناع الثبوت، فامتنع أن تكونا اسميتين أو إحداهما، وامتنع أن يكون الفعلان ماضيين أو أحدهما. ولا يخالف ذلك إلا لنكتة بلاغية كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل^(٤)، فزاد السعد من أسبابه: «كالإنباء عن الوثوق بوقوع الفعل، مثل: (إن أعطاني الأمير ألوفاً فكذا)، وكالاستلذاذ، مثل (إن قدم الحبيب). ومثل زيادة الترغيب، مثل: (إن أكرمتك فلا تقصّر في الشكر)، والترهيب، مثل:

(١) هو المجنون والرواية في ديوانه ٢٢٣ :

حلفتُ لئن لاقيتُ ليلى بخلوة أطوفُ بيتَ الله رجلاً حافيا
(٢) ديوانه ٣٧٢ .

(٣) شرح المفتاح اللوح ١٢٠ / أ.

(٤) مظانّه: مفتاح العلوم ٣٥١ - ٣٥٣، والمصباح ٥٥ - ٥٦، والإيضاح ١ / ١٨٢ - ١٨٥، شرح التلخيص للبابرتي ٢٨٦ - ٢٨٧، وتحقيق الفوائد الغياثية ١ / ٤٦١ - ٤٦٥ .

(إن ضربتُك لم أقتصرُ على القليل)»^(١).

د - دواعي خروج جملتي (لو) عن أصلهما:

على أنهم ذكروا أن الأصل في (لو) أن يلزم في جملتها الماضي، ولا يُترك ذلك إلا لنكتة بلاغية^(٢)، وزاد السعد في تلك النكتة قوله: «وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على أن الفعل من الفطاعة بحيث يحترزُ عن أن يُعبرَ عنه بلفظ الماضي، لكونه مما يدُلُّ على الوقوع في الجملة، كما تقول: (لقد أصابتنِي حوادثٌ لو تبقى إلى الآن لما بقيَ مني أثر)»^(٣).

٤ - الإنشاء:

أ - أغراض النداء:

وفي أغراض النداء^(٤) زاد السعد من استعمالات (يا) في القريب: «للتنبيه على عِظَمِ الأمر وعلو شأنه، وأن المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنه غافلٌ عنه بعيد، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]»^(٥).

(١) شرح المفتاح اللوح ١٢٨ / ب.

(٢) مظانّه: مفتاح العلوم ٣٥٤ - ٣٥٦، والمصباح ٥٦ - ٥٧، والإيضاح ١ / ١٨٥ - ١٨٨، والإشارات والتنبيهات ٧٠ - ٧١، والبيان ٨٠ - ٨١، وتحقيق الفوائد الغيائية ١ / ٤٦٦ - ٤٦٩.

(٣) المطول ١٧٣.

(٤) مظانّه: شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٩٣٦، ومفتاح العلوم ٤٣١، وشرح المفصل لابن يعيش (وفيه كلام الزمخشري في المفصل) ٨١١٨ - ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢١٢، والمصباح ٩١ - ٩٢، وشرح الكافية ١ / ٣٤٤ - ٣٥٥، ٤ / ٤٢٥، والإيضاح ١ / ٢٤٥، والإشارات والتنبيهات ١٢٠، والبيان ١٣٨ - ١٤٠، وتحقيق الفوائد الغيائية ٢ / ٦٠٦، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٣٧٨ - ٣٨١، والبلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية ١ / ٢١١ - ٢٢٢.

(٥) المطول ٢٤٤.

وزاد في استعمالات صيغة النداء: «التدلُّه والتحيُّر والتضجُّر، كما في نداء الأطلالِ والمنازلِ والمطايا، ونحو ذلك»^(١)، ونقل السَّعد معاني كثيرة للنداء أكثرها من كلام غيره وقال في آخرها: «وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسبُ المقام»^(٢).

ب - دواعي إيقاع الخبر موقع الإنشاء:

وذكر البلاغيون جُملةً من الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء^(٣)، فأضاف إليها السَّعد: «القَصْدُ إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب، ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه، أو لقوة الأسباب المتأخدة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات»^(٤).

٥ - الفصل والوصل:

أ - دواعي تنزيل السؤال منزلة الواقع:

ومما ذكره البلاغيون في باب (الفصل والوصل) أن السؤال قد ينزل بالفحوى منزلة الواقع، وسموا هذا النوع من الفَصْل (استئنافاً)، وذكروا أنه لا يُصار إليه إلا لجهاتٍ لطيفة، كإغناء السامع أن يسأل، واستخرجوا جهات أخرى^(٥)، أضاف

(١) المطول ٢٤٥، وفي المختصر ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ «التحسّر والتوجع»، وزعم السيوطي أن هذا الموضوع من زياداته! انظر شرح عقود الجمان ٥٧.

(٢) المطول ٢٤٦.

(٣) مظانه: مفتاح العلوم ٤٣١ - ٤٣٦، والمصباح ٩٢ - ٩٣، والإيضاح ١ / ٢٤٥، والإشارات والتنبيهات ١٢٠، والبيان ١٤٠ - ١٤١، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢ / ٦٠٧ - ٦١٥.

(٤) المطول ٢٤٦.

(٥) مظانه: دلائل الإعجاز ٢٣٥ - ٢٤٢، ونهاية الإيجاز ٢٠٢ - ٢٠٣، ومفتاح العلوم ٣٦١ وسقط من المطبوع بعض كلام السَّكَّاكي فيه، والمصباح ٥٩ - ٦١، والإيضاح =

إليها السَّعدُ: «بسطُ الكلام مع السامع وطلبُ إيناسه بالكلام معه، وادِّعاءُ كون السؤال ظاهراً غير محتاج إلى ذكره، وامتحانُ السامع هل يتنبه للسؤال»^(١).

٦ - قواعد تتصل بالأغراض والمقتضيات:

ولعلَّ من تمام الحديث عن زيادات السَّعد في الأغراض والمقتضيات، ذِكرُ أمور نبه عليها، نحو قوله: «والحقُّ أنَّ أمثال هذا مفوضةٌ إلى قرينة الحال واقتضاء المقام، وهي تختلف باختلاف الطَّباع والأفهام، فمن ادَّعى أحد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه، فليس بحجَّةٍ على من ادَّعى الطرف الآخر، كذلك ولا مَنع لأحدهما على الآخر، ما لم تظهر جهة امتناع هنالك، وأما مُجرَّدُ أنا لا نُسلمُ أنَّ المعنى على هذا، ولم لا يجوزُ أن يكون على ذلك؟ فخارجٌ عن قانون هذا الفنِّ، وإنَّما يصحُّ في البرهانيات»^(٢).

وقوله: «ومما يجب التنبُّه له أنَّ ما يوردُ في أمثال هذه المقامات من الآيات والأبيات أمثلةٌ لا شواهدٌ حتى تُتَّهمَ باحتمال الغير، وأنَّه لا امتناع في مثالٍ واحدٍ بين كثيرٍ من اللطائف والأغراض، وأنَّ مبنى تلك الاقتضاءات وكون التركيب لما يُذكرُ من الأغراض على مجرد المناسبات، وإلاَّ فمَن للبشر بأنَّ مقصودَ المتكلِّم ما نُسبَ إليه من الاعتبار»^(٣).

وكان السَّعدُ في كثير من مواضع الحديث عن الأغراض البلاغية، يحثُّ القارئ على التأمل واستخراج المزيد، على نحو ما كان يفعل الجرجاني

= ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦، والتبيان ١٠٤ - ١٠٥، وشرح التلخيص للبايرتي ٣٨٦ - ٣٨٧، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢ / ٥٣٣ - ٥٣٥.

(١) شرح المفتاح اللوح ١٤٠ / ب.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٢٠٤ / ب - ٢٠٥ / أ.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٤٥ / ب - ٤٦ / أ، وانظر فيه اللوح ٧٥ / أ - ب، والمطول ١٩٧.

والسكّائي، ولعلّ أوسع موضع ذكر فيه ذلك قوله: «والحاصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا تنحصر المتولّدات فيما ذكره المصنّف، ولا ينحصر أيضاً شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب، فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرّف واستعمال الرويّة، والله الهادي»^(١).

وللسعد وغيره يسمّون هذه المواضع بالمقاصد والأغراض والاعتبارات والمقتضيات والدواعي والنكّات والدقائق واللطائف والجهات والأسباب، على نحو ما مضى في هذا المبحث.

ومن ثمّ نرى أن السعد أسهم بنصيب وافر في استخراج الأغراض والمقتضيات البلاغية، وكان له في كل باب منها حظّ، وهذا يدلّ على ذوق وسعة اطلاع على الأساليب، لكن يؤخذ عليه ههنا أن أكثر أمثله فيها ليست من الكلام العالي الفصيح، بل مما وقف عليه من أساليب الناس وما يقع في الذهن، وقد يكون عمد إلى هذه الطريقة اختصاراً.



المبحث الرابع

في التمثيل والتوجيه البلاغي

مضى أن السعد لم يُفرد البلاغة بتأليف ابتداءً، وإنّما هي شروح وحواشٍ على كتب غيره، فكان يقف في هذه الكتب على مواضع وقع فيها حديث على قضية بلاغية لم يُمثّل لها صاحبها، أو تقسيم ما مُثّل لبعضه وترك آخر، إلى غير

(١) المطول ٢٣٨ - ٢٣٩. والمراد بالمصنّف: القزويني.

ذلك مما يقع للمصنِّفين، فيستدرك السَّعد هذه المواضع. وهذا الجانب لا يظهر غاية الظهور في كتبه، بل هو شيء يدخل في مواضع قليلة، لكنَّ الجانب الذي ظهر في آخر كتبه البلاغية شرح المفتاح هو عنايته بجانب التوجيه البلاغي على أمثلة السَّكَّايِّ نفسها، فالسَّكَّايِّ كثيراً ما يذكر قضية بلاغية يشفعها بأمثلة عدَّة دون أن يعلِّق عليها، فيجتهد السَّعد في تحليلها، واستخراج النُكت البلاغية منها، إلى غير ذلك مما يظهر من الأمثلة في هذا المبحث، وقد يتجاوز السَّعد بالتوجيه البلاغي أمثلة السَّكَّايِّ إلى غيرها.

١- أحوال المسند إليه:

أ- دواعي حذفه:

ساق السَّكَّايِّ جملةً من دواعي حذف المُسند إليه، ثم أنشد أبياتاً لم يحدِّد غرض الحذف فيها^(١)، منها قوله^(٢):

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

فقال السَّعد: «أي أنا عليل، فحذف لضيق المقام، وللاحتراز عن العبث، ولتخييل العدول إلى شهادة العقل»^(٣). وقوله^(٤):

(١) انظر مفتاح العلوم ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٢) مشهورٌ غيرٌ منسوب. انظر مفتاح العلوم ٢٦٦، ودلائل الإعجاز ٢٣٨، وغيرها.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٣٤/ب.

(٤) قال الجرجاني قبل البيتين: وقول الأقيشر في ابن عمِّ له موسر، سأله فمنعه وقال: كم أعطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يغنيك! والله لا أعطيك، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى القوم وذمه، فوثب إليه ابن عمه فطمه، فأنشأ يقول. انظر دلائل الإعجاز ١٥٠، وهما في مفتاح العلوم ٢٦٦، والتلخيص ٣٩٣ بلا عزو، والحديث عن الأقيشر في معاهد التنصيص ٣/٢٤٣ - ٢٥٠.

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ وجهَهُ وليسَ إلى داعي الندى بسريعِ
حريصٌ على الدُّنيا مضيعٌ لدينه وليسَ لما في بيتهِ بمُضيعِ

فقال السَّعدُ: «قوله (يلطم وجهه) حالٌ، أو بيان لوجهِ سرعتهِ إلى ابن العمِّ، أو خبرٌ بعد خبرٍ، مثل (حريصٌ) و(مضيعٌ)، والنُّكتهُ تطهيرُ اللِّسانِ عنه، وكونه مما لا ينبغي أن يُذكَرَ»^(١). وقوله^(٢):

سأشكرُ عمراً إن تراختَ منيتي أيادي لم تُمننَ وإن هي جلتِ
فتى غيرٌ محبوب الغنى عن صديقه ولا مُظهرُ الشكوى إذا النعل زلتِ

فقال السَّعدُ تعليقاً على البيتين: «قوله: (سأشكر) السين للتأكيد، أي أشكره البتة... وزلةُ النعل كناية عن الفقر والحاجة وإصابة الشدائد، ونكتهُ الحذفُ التعظيمُ، وادعاءُ التعيين، واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر، أعني بابَ الرفع على المدح... وضيقُ المقام في جميع الأبيات ظاهر»^(٣).

وذكر السَّكَّاكِيُّ من أمثلة الحذف بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١]، وقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾ [القارة: ١٠ - ١١] ^(٤) فعلق السَّعدُ: لم يُقل: (هذه سورة) للاختصار، ولتعيين الخبر له؛ لأنَّ السورة

(١) شرح المفتاح اللوح ٣٤ / ب.

(٢) مختلف في نسبتها. انظر الكامل ١ / ٢٧٨، ٢٧٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٥٨٩، ودلائل الإعجاز ١٤٩، وتعليقات المحققين، وهما في مفتاح العلوم ٢٦٦، بلا عزو في جميعها.

(٣) شرح المفتاح اللوح ٣٤ / ب - ٣٥ / أ.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٢٦٧.

الموصوفة ليست إلا هذه. ونازٌ حامية للاختصار، ولثلاثا يتوالى لفظ هي»^(١).

ب - دواعي تعريفه بالموصولية:

وذكر السَّكَاكِيّ من نَكْتِ تعريف المسند إليه بالموصولية أن تستهجن التصريح بالاسم، ثم استطرد فقال: «والعدول عن التصريح بابٌّ من البلاغة يُصار إليه كثيراً، وإن أورثَ تطويلاً»^(٢). وساق قصتين شاهداً على كلامه هذا، فقال: «يُحكى عن شُريح: أن رجلاً أقرَّ عنده بشيء، ثم رجَعَ يُنكر، فقال له شُريح: (شهد عليك ابن أختِ خالتك) آثر شُريحُ التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقَةِ إلى المُنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في ربة الكذب لا محالة، أو للتهمة.

وكذا ما يُحكى عنه: أن عديّ بن أرطاة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلما جلس بين يدي شُريح قال عديّ: أين أنت؟ قال: بينك وبين الحائط. قال: إنّي أمرؤ من أهل الشام. قال: بعيدٌ سحيقٌ. قال: وإنّي قدِمْتُ العراق. قال: خيرٌ مقدّم. قال: وتزوجتُ هذه. قال: بالرِّفاء والبنين. قال: وإنّها ولدتُ غلاماً. قال: ليَهْنِكَ الفارس. قال: وأردتُ أن أنقلها إلى داري. قال: المرءُ أحقُّ بأهله. قال: قد كنتُ شرطتُ لها وكرها. قال: الشرط أملكُ. قال: اقضِ بيننا. قال: فعلتُ. قال: فعلى من قضيتُ؟ قال: على ابن أمك. عدلَ شُريحُ عن لفظِ (عليك) لثلاثا يواجهه بالتصريح على ما يشقُّ على المخاصم من القضاء عليه»^(٣). فعقب السَّعد بقوله: «المرادُ بابن أختِ الخالة أو ابن الأم

(١) شرح المفتاح اللوح ٣٥/أ.

(٢) مفتاح العلوم ٢٧٣.

(٣) مفتاح العلوم ٢٧٤.

نفسه، بحكم العُرف وقرينة المقام، وإن كان مدلول اللفظ أعمّ لجواز أن يكون أخاه لا نفسه. وهذا ما يُقال: إن الانتقال في الكناية قد يكون من الأعمّ إلى الأخصّ، ومن لطيف هذا النوع قول من قال^(١):

قَالَتْ لِتَرْبٍ مَعَهَا مُنْكَرَةً لَوْ قُفْتِي: هَذَا الَّذِي أَرَاهُ مَنْ؟
قَالَتْ: فَتَى يَشْكُو الْغَرَامَ عَاشِقٌ قَالَتْ: لِمَنْ؟ قَالَتْ: لِمَنْ قَالَتْ: لِمَنْ؟

لم تُقل: (لك) لئلا يُصرّح بما يخفيه حبيبه... قوله: (أين أنت؟) ظاهره] السؤال عن المكان، ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه. كأنه قيل: في أي شغل أنت في مكانك؟ بمعنى: هل لك فراغ في أن تسمع مُرافعتنا. ولما كان في هذا نوعٌ سوء أدبٍ حملةٌ شريخٍ على حقيقته، وأجاب بتعيين المكان؛ تجهيلاً له وتعريضاً بأنه بين جمادين. قوله: (بعيدٌ سحيقٌ) أي مكانك بعيدٌ غاية البُعد، وهذا إنما يَحْسُنُ لو قال: (أنا امرؤٌ من الشام) والمعنى التعريضُ بأنه إخبارٌ لا فائدة فيه^(٢).

فحاول السَّعد ههنا بيان فوائد العدول عن التصريح، بالنظر إلى خصائص هذه الأساليب، واستخراج أسرارها، وزاد على أمثلة السَّكَّايِّ مثلاً من الشعر. وعناية السَّعد بالنثر ههنا دالة على أن تطبيقاته لم تكن مقصورة على الشعر وحده.

ج - دواعي تعريفه بالإضافة:

وفي تعريف المُسند إليه بالإضافة ذكر السَّكَّايِّ أن مما يقتضيه أن يكون

(١) لما أهدت إلى القائل، وهما في الوافي بالوفيات ١ / ١٣٩. برواية (نراه) بدل (أراه) (الهوى متيماً) بدل (الغرام عاشقٌ) و(بمن) بدل (لمن)، وبهذه الرواية وردا في ديوان الصبابة ١٠٣، لكن برفع (متيماً).

(٢) شرح المفتاح اللوح ٤٢ / أ.

«في إضافته حصولَ مطلوبٍ آخر، مثل أن تغني عن التفصيل المتعذر، أو الأولى تركه بجهة من الجهات، كقوله^(١) :

بنو مطرٍ يومَ اللقاء كأنهم
أسودُّ لها في غيلٍ خفانٍ أشبلُ
وقوله^(٢) :

أولادُ جفنةٍ حولَ قبرِ أبيهم
قبرِ ابنِ ماريةَ الكريمِ المفضلِ
وقوله^(٣) :

قومي همُ قتلوا، أميم، أخي
فإذا رميتُ يصيني سهمي
وقوله^(٤) :

قبائلنا سبعٌ وأنتم ثلاثةٌ
وللسبعِ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثر^(٥)

(١) مروان بن أبي حفصة، ديوانه ٨٨، ولهذا البيت مع إخوة له خبرٌ في طبقات ابن المعتز ٤٣ طارَ في كتب الأدب والنقد، فرغ من تتبعها محقق العُمدة ٢ / ٨٢٠ - ٨٢١. قال السَّعد: «يومَ اللقاء: أي الحرب وملاقة الأعداء... وأشبلُ جمع شبل: ولد الأسد... والغيل: الغيضة، وخفان: اسم موضع فيه أسودُّ، والأسد إذا كان ذا شبل كان أشدَّ مقاتلةً ومدافعةً» شرح المفتاح اللوح ٤٩ / أ.

(٢) حسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه ١ / ٧٤.

(٣) الحارث بن وَغلة الدُّهلي، انظر شرح الحماسة ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤، ودلائل الإعجاز ٢٥٣، وسمط اللآلي ١ / ٣٠٥، ٥٨٤، وغيرها.

(٤) القتال الكلابي، ديوانه ٥٠، وهو له في كتاب سيبويه ٣ / ٥٦٥ وبلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ٢٣٧، وفيه: «وللسبع أذكى...».

(٥) مفتاح العلوم ٢٨٠ - ٢٨١ ولمحققه تخريجٌ على الأبيات.

هكذا أوردَ السَّكَّاكِي الأبيات، على عادته في حثِّ القارئ على تأملها، وتدبر مواضع البلاغة فيها، مصطحباً ما تقدّمها من بيانٍ في نظائرها، فحرك ذلك السَّعْدَ إلى استخراج أغراضها البلاغية مع شيء من التحليل البلاغي، فقال: «فمن التفصيل المتعذر قولك: (بنو آدم وأهل العلم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد، ويُشبهه أن يكون (بنو مطر) من هذا القبيل؛ لأن المراد بهم أفراد القبيلة جميعاً لا أولاد مطر المعدودون، بخلاف (أولاد جفنة) فإن ترك تفصيلهم لألويته؛ قصداً إلى التّسوية وعدم تقديم البعض المنبئ عن الأولوية؛ ولأنّه يتناول الإناث التي يُستهجن التصريح بأساميها...»

قوله: (قومي) ترك التفصيل كراهة التصريح بأسامي قتلته الأقارب، ولثلا يقع التسجيل على جماعة معينة فتتأكد العداوة...»

قوله: (قبائلنا) ترك التفصيل؛ لأن الإخبار بسبع عن المفصلين المعدودين سبعا يكون لغواً من الكلام؛ ولأن في التصريح ببعض الأسامي مثل: (نمر وكلب وكلاب) بعض الاستهجان المنافي لمقام الافتخار^(١)

د - قصر المسند إليه على المُسند:

واستشهد السَّكَّاكِي في قصر المُسند إليه على المُسند بآيتين، فقال: «وعليه ما يحكي ﷺ في حثِّ يوسفَ عن النسوة: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] أي أنّه مقصورٌ على الملكيّة، لا يتخطأها إلى البشريّة. وما يحكي عن اليهود في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] أي يقولون: نحن مقصرون على الصلاح لا يتأتى منا أمرٌ

سواه»^(١). فعمد السعد إلى كلام السكاكي هذا فوضّحه وحلّله، فقال: «لكن لا خفاء في أن الأولى ليست من قصر الأفراد في شيء، مما يكون معتقد السامع أن المسند إليه جامع بين الوصفين: البشرية والملكية، بل من قصر القلب، حيث اعتقد السامعون أنه بشر لا ملك، فقررن ما هو صواب من ذلك، وهو كونه على أحد الوصفين في الجملة، ونفین الخطأ، وهو تعيين البشرية. وأما الثانية فالأظهر أنها من قصر الأفراد، لأن نهيهم عن الإفساد لا يدل على أنهم ليسوا من الإصلاح في شيء ليكون قصرهم أنفسهم على الإصلاح قصر قلب، بل الظاهر من حال الإنسان الصلاح والفساد جميعاً، فقرروا ما اعتقدوه صواباً وهو الإصلاح، ونفوا ما اعتقدوه خطأ وهو الإفساد، فقوله: (مقصرون على الصلاح) مبني على أن الإصلاح صلاح. وقوله: (لا يتأتى منا أمر سواه) أي أمر آخر سوى هذا الأمر الذي أتى به على ما اعتقده السامعون. وهذا إلى قصر الأفراد أميل، كما أن قوله: (لا يتخطاها إلى البشرية) إلى قصر القلب أميل، أي ليس يترك الملكية وينزل مكانها مقام البشرية»^(٢).

هـ - الالتفات:

ساق السكاكي من شواهد الالتفات قول علقمة بن عبدة^(٣):

طحابك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلّفتني ليلي وقد شطّ ولئها وعادت عواد بيننا وخطوب

(١) مفتاح العلوم ٢٩٣.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٦٤ / ب.

(٣) ديوانه ٣٣، والرواية فيه: «تكلّفتني»، والرواية في المفضليات ٣٩١، وفي شرحها لابن الأنباري ٧٦٧: «يكلّفتني». وهما في مفتاح العلوم ٢٩٨، والمصباح ٣٢، والإيضاح ١ / ١٥٨، والإشارات والتنبيهات ٥٦، وغيرها.

وقال عَقِبَهُ: «فالتفتَ في البيتين»^(١). فقال السَّعْدُ مبيئاً وجه الالتفات فيهما مضيئاً وجوهاً أُخْر: «قولُه: (طحابك قَلْبٌ في الحِسان طَرُوب) يخاطبُ نفسه فهو التفتاتُ من الحكاية إلى الخطاب، يقالُ: (طحا به قلبه) إذ ذهبَ به في كل شيء... والطرب: خِفَةٌ تصيب الإنسان لشدة سُرورٍ أو حُزنٍ... (تكلفني) التفتاتُ من الخطابِ إلى التكلُّم، والمعنى: تكلفني ليلي شديدَ فراقها، ومقاساةَ أشواقها، أو تُكلفني أَيَّها القلبُ وصالَ ليلي، ففيه التفتاتُ آخر. ويُروى (يكلِّفني) بياء الغيبة على أن الضمير للقلب، وعلى كُلِّ تقديرٍ يتحقَّقُ في البيتين التفتاتان. (وقد شطَّ وليها) أي بعدُ قُربها وعهدُها...»^(٢).

ولعلَّ التعرُّضُ لروايته البيت الثاني، وبيان وجه الالتفات في كلِّ منهما مما لم يُسبق إليه السَّعْدُ.

٢ - أحوال المُسند:

أ - تركه:

فضَّلَ القزويني رواية المبنى للمفعول في قول الشاعر^(٣):

لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحِصْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ

(١) مفتاح العلوم ٢٩٨.

(٢) شرح المفتاح اللوح ٦٩ / أ - ب، وانظر المطول ١٣٣، والمختصر ١ / ٤٦٨ - ٤٧٠. قال ابن الأنباري: «قال الضبيُّ (قوله: يكلِّفني) يعني قلبه». شرح المفضليات ٧٦٧.

(٣) نسبه السَّعْدُ إلى ضرار بن نَهْشَل، المطول ١٤٤، والبيت مُختلفٌ في نسبه، و«لِيُكَّ يَزِيدُ» روايةُ أهل النحو، ورواية الرواة: «لِيُبَكِّ يَزِيدُ»، وكان الأصمعي يُنكر الأولى. انظر تمام تخريجه والحديث عن روايته في حواشي أستاذنا المحقق الدكتور محمد أحمد الدالي على كشف المشكلات ٢ / ٩٤٨ - ٩٤٩، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٣٢٠، والشعر والشعراء ١ / ٩٩ - ١٠٠، والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، وتطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك. انظر المطول ١٤٥.

على رواية المبني للفاعل لأمرٍ: منها تكرر الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، ووقوع نحو: (يزيد) غير فضلة، وكون معرفة الفاعل كحصولِ نعمةٍ غير مترقبة، لأنَّ أوَّلَ الكلام غير مُطْمَعٍ في ذكر الفاعل^(١).

فقال السَّعْدُ في رواية المبني للفاعل: «ولمعارضٍ أن يفضَّلَ نحو: (ليبتك يزيد) بنصب (يزيد)، وبناء الفعل للفاعل على خلافه، بسلامته عن الحذف والإضمار، واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر، لأنَّ نَصْبَ نحو: (يزيد) وجعله فضلةً يُوهِمُ أنَّ الاهتمامَ به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمه على الفاعل المُظهِرِ يُوهِمُ أنَّ الاهتمامَ به فوق الاهتمام بالفاعل، وبأنَّ في إطماع أوَّلَ الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقاً إليه، فيكون حصوله أوقع في الذَّهنِ وأعزَّ»^(٢).

ب - تغليب المخاطب على الغائب:

وقد ينبه البلاغيون على وجهٍ بلاغي في آية قرآنية، فيشير السَّعْدُ إلى وجهٍ آخر في قراءة أخرى للآية، على نحو ما مثَّلَ السَّكَّاكِيُّ لتغليب المخاطب على الغائب بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣، والنمل: ٩٣] «فيمن قرأ بقاء الخِطاب، أي أنت يا محمد، وجميع المكلفين، وغيرهم»^(٣).

(١) انظر المختصر ١٠٤ - ١٠٦، والإيضاح ١ / ١٧٣ - ١٧٤، والمطول ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) المطول ١٤٥. وانظر اعتراض السيد الشريف على السعد في حاشيته على المطول ١٤٥، وانظر عروس الأفرح ٢ / ١٧ - ١٨.

(٣) مفتاح العلوم ٣٤٩، وانظر الكشاف ٢ / ٢٩٩، والمطول ١٦٠. وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم (تعملون) بالتاء، وقرأ الباقون (يعملون) بالياء انظر السبعة ٣٤٠، والحجة ٤ / ٣٨٩، والدر المصون ٦ / ٤٢٨.

فقال السَّعْدُ: «وأما في قراءة (يعملون) بياء الغيبة فلا تغليب لأن الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لا له ولهم، ليكون المعنى أنتَ وهم، لأنه لم يُعْهَدْ مثلُ ذلك في الكلام، وإن كان له جهةٌ باعتبار تغليب الأكثر. نعم لا يبعدُ أن يكون المعنى: يعملُ العقلاء وغيرهم فعبرَ عن الكلِّ بضمير العقلاء تغليبا، لكنّه خلاف الظاهر»^(١).

٣ - التشبيه:

أ - وصف المشبه وحده:

وفي باب التشبيه زاد السَّعْدُ مثالا على وصف المشبه وحده، أهمل القزويني التمثيل له، فقال: «ومنه ما ذُكِرَ فيه وصفُ المشبه وحده، كقولك: (فلانٌ كثرَ أياديه لديّ، ووصلَ مواهبه إليّ، طلبتُ منه أو لم أطلب، كالغيث) فكأنه تركه لعدم الظفر بمثالٍ من كلامهم»^(٢). وهذا المثال يدل على أن السَّعْدُ كان يصنع أمثلةً بلاغية، لما لم يمثل له البلاغيون من تقسيماتهم العقلية، مع التنبيه على ذلك كما هو ظاهر من كلامه.

ب - تحليل التشبيه في بيت لأبي الطيب:

ومما زاده السَّعْدُ في باب التشبيه شيء من التحليل في قول أبي الطيب^(٣):

لم تلقَ هذا الوجهَ شمسُ نهارنا إلا بوجهٍ ليسَ فيه حياءُ

قال السَّعْدُ: «(و)لم تلقَ) إن كان من (لقيته) بمعنى (أبصرته) فالتشبيه في

(١) شرح المفتاح اللوح ١٢٣/أ.

(٢) المطول ٣٤٠، وفيه «طلبتُ عنه».

(٣) ديوانه ١٢٩، والفَسْرُ ١٢١/٢، والمنصف ٤٨٢/١، والتلخيص ٢٨٦.

البيت مكني غير مصرح، وإن كان من (لقيته) بمعنى (قابلته وعارضته) فهو فعل ينبىء عن التشبيه، أي لم تقابله، ولم تعارضه في الحُسن والبهاء، إلا بوجه ليس فيه حياة^(١). وهنا ينبه السَّعد على أمر مهم، وهو اختلاف التوجيه البلاغي باختلاف توجيه المعنى اللغوي لمفردات الشُّعر.

ج - فروق في أساليب التشبيه:

وأورد السَّكَّاكي في هذا الباب أمثلة، فقال: «وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه، عرفت أن فقد كلمة التشبيه لا تؤثر إلا في الظاهر، وعرفت أن نحو: (رأيتُ بفلانٍ أسداً) و(لقيني منه أسدٌ) و(هو أسدٌ في صورة إنسان) و(إذا نظرتُ إليه لم ترَ إلا أسداً) و(إن رأيتُهُ عرفتُ جبهةَ الأسدِ) و(لئن لقيته ليلقيَنك منه الأسد) و(إن أردتُ أسداً فعليك بفلانٍ) و(إنما هو أسدٌ) و(ليس هو آدمياً بل هو أسدٌ) كل ذلك تشبيهاتٌ، لا فرق إلا في شأن المبالغة^(٢).

فحاول السَّعد أن يبيِّن هذه الفروق في المبالغة، فقال: «وقوله: (وإذا نظرتُ إليه لم ترَ إلا أسداً) بمنزلة (هو أسدٌ) لكن بطريق الحَصْر، ولا خفاء في أن تقدير أداة التشبيه فيه أبعد. وفي (لئن لقيته ليلقيَنك منه الأسد) لزوم الأسدية مع التجريد. وفي (إن أردتُ أسداً فعليك بفلانٍ) لزوم المشبه للمشبه به، كأنه لا أسد سواه ويشبه أن يكون هذا أبلغ. وفي (إنما هو أسدٌ) ليست إلا الحَصْر، وكذا في (ليس هو آدمياً بل هو أسدٌ) لكن أحدهما بطريق (إنما) والآخر بطريق العطف، وهو أبلغ للتصريح بالنفي والإثبات، وبأن المنفي حقيقة المُشبه، بخلاف (إنما هو أسدٌ) فإنه يحتمل أن يكون المنفي شيئاً آخر من الحيوانات الموصوفة

(١) المطول ٣٤٤.

(٢) مفتاح العلوم ٤٦٣.

بالجُرأة. وفي توسيط (وليس هو آدمياً) بين (إنما هو أسدٌ) و(بل هو أسدٌ) لطيفةً، وإيهام تعلقه بالأول أيضاً، فيكون من قبيل (إنما زيدٌ قائمٌ وليس بقاعد) (١).

٤ - الاستعارة:

أ - تحليل استعارة غريبة:

وفي الحديث عن الاستعارة الغريبة استشهدوا بقول الشاعر (٢):

عوذْتُ به فِيمَا أزوُرُ حِبَائِي إهْمَاله، وكذاك كُلُّ مَخَاطِرِ
وإذا احتبى قَرْبُوسُهْ بعَفَانِه عَلَكَ الشكِيمِ إلى انصراف الزائرِ

فعلّق السَّعد بقوله: «شَبَّهَ هيئة وقوع العنان في موقعه من قَرْبُوس السَّرَجِ ممتدّاً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثَّوب موقعه من ركبتَي المحتبي ممتدّاً إلى جانبي ظهره، فاستعار الاحتباء -: وهو أن يجمع الرَّجُلُ ظهره وساقيه بثوبٍ أو غيره - لوقوع العنان في قربوس السَّرَجِ، فجاءت الاستعارة غريبةً لغرابة الشَّبَّه» (٣). وقال بعده: «فإن قُلْتُ: هل يجوز أن يقال: إنه شَبَّهَ هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدّاً إلى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدّاً إلى جانبي السَّاقين، حتّى يكون الظَّهر بمنزلة القربوس، والرُّكبتان والسَّاقان بمنزلة رأس الفرس؟ قُلْتُ: الأحسنُ ما ذكرناه أولاً، لأنَّ الركبَتين متضامتين أشبهُ

(١) شرح المفتاح اللوح ٢٣٨ / أ - ب.

(٢) نسبا في دلائل الإعجاز ٧٥، والإيضاح ٢ / ٤٢٤، والمطول ٣٦٧ إلى يزيد بن مسلمة ابن عبد الملك، وفي ديوان المعاني ٢ / ٦٧ إلى محمد بن مسلمة البشري، وفي زيادات بعض نسخ الكامل ٢ / ٧٢١ إلى محمد بن يزيد، من ولد مسلمة بن عبد الملك. والقربوس: جنوا السَّرَجِ، والشكيم في لجام الفرس: هو الحديدة المعترضة في فم الفرس. انظر حواشي محققي الكامل والدلائل.

(٣) المطول ٣٦٧، وأخذ هذا الكلام السيوطي في عقود الجمان ٩٤ من دون إشارة.

بالقربوس، والثوب في الركبتين مائلٌ إلى العلوِّ، ثمَّ يمتدَّ متسفلًا إلى الظهر. كما أن الطَّرف الذي يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم الفرس»^(١). وأصلُ هذا الشرح كلُّه بعض كلمات للجرجاني، إذ قال عقب البيتين: «فالغرابة ههنا في الشَّبه نفسه، وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قَرْبُوس السَّرَج، كالهَيْئَةِ في موضع الثَّوب من رُكْبَةِ المحتبي»^(٢).

فالسَّعد زاد كلام الشَّيخ شرحاً وتحليلاً، ثم أتى باحتمال آخر في فهم هذه الصُّورة، وفضَّل عليها الكلام الأوَّل لأنه أقرب في الشَّبه، وفي هذا إغناء للتحليل البلاغي، ومن ثمَّ هو نقد بلاغي في تفضيل وجهٍ على وجهٍ.

ب - توجيه الاستعارة في آية:

وقال في قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]: «ويحتملُ أن يشبه الذِّلَّةُ بالقبة أو الطين، وتكون القرينة إسناد الضرب المعدى بـ (على) إليها، فيكونُ استعارةً بالكناية»^(٣)، فهذا توجيه جديد لهذه الصورة يزداد على ما قاله الزَّمَخْشَرِيُّ فيها من أنه: «جُعِلَتِ الذِّلَّةُ محيطَةً بهم مُشْتَمِلَةً عليهم، فهم فيها كما يكونُ في القَبَةِ من ضُرِبَتْ عليه. أو أَلْصِقَتْ بهم حتى لَزِمَتْهُمْ ضربةً لازبٍ، كما يُضْرَبُ الطين على الحائطِ فيلزمه»^(٤).

(١) المطوَّل ٣٦٧.

(٢) دلائل الإعجاز ٧٥.

(٣) المطوَّل ٣٧١.

(٤) الكشَّاف ١ / ٢٨٥، وشرحها القزويني بقوله: «فالمستعار منه: إما ضَرْبُ القَبَةِ على الشخص، وإما ضَرْبُ الطين على الحائط، وكلاهما حسي، والمستعار له حالُّهم مع الذِّلَّة، والجامع الإحاطة واللزوم وهما عقليان» الإيضاح ٢ / ٤٢٩، وانظر المفتاح ٥٠٠، فعنه نقل القزويني وزاد، وقال السَّعد بعد نقل كلام الإيضاح: «فالاستعارة تبعيةً تصريحية» المطوَّل ٣٧١.

نخلص إلى أن السَّعد اجتهد في بعض التوجيهات البلاغية، فاستخرج جُملة من اللطائف من شواهد أغفل غيره ذلك فيها، وبين اختلاف التوجيه البلاغي باختلاف رواية الشعر، أو القراءة القرآنية، أو اختلاف المعنى اللغوي الذي يفسَّرُ به البيت، ثم إنَّ السَّعد زاد جُملة من الأمثلة أُخِلَّ غيره بمواضعها.



خاتمة

ظهر مما مضى أن السَّعد قد انفرد بأشياء في علم البلاغة أداه إليها اجتهاده، وسعة اطلاعه، وظهر أن تلك الزيادات لم تكن على سبيل الهدم والخروج على بنيان البلاغة المستقرَّ قبله، بل كانت بمنزلة لبناتٍ أضافها إليه ليزداد سموخاً وعلواً، وأسسٍ وطَّده بها ليزداد قوة ورسوخاً.

ففي المصطلحات البلاغية رأى ظاهر كلام الأقدمين يشي بتداخل بعضها بفرق، ووجد النقص والزيادة يعثور بعضها فقيِّدَ وأطلق، ووجد بعضها غُفلاً عارياً عن تسمية مخصَّصة به فاخترع وسمَّى، ووجد الغموض يكتنف بعضها فأوضح وجلَّى.

وظهر اجتهاده في القواعد البلاغية فقيِّدَ وزادَ وفرَّعَ، إلى غير ذلك مما يدلُّ على عنايته بالحدِّ والتقييد: صنعَتِي السَّكَّاكِي، لكنَّه من جهة أخرى زاد في المقاصد والمقتضيات أشياء جديدة ظهرت في كثيرٍ من أبواب البلاغة.

وكذا برزت عنده جوانب من التوجيه البلاغي خرج منها إلى أشياء لم يُسبق إليها، في حدود بحثي واطلاعي، ومضى في ذلك على منهج الجرجانيِّ والزَّمخشرِيَّ مستفيداً منهما ومستدركاً عليهما.

واللافت ههنا أن إحالات هذا الفصل تُشير إلى أن زيادات السَّعد في الحدود والقواعد وقع أكثرها في شرحي التلخيص، على حين كانت زياداته في المقاصد والمقتضيات والتوجيه البلاغي في شرحه على مفتاح العلوم.





نتائج البحث

حاولتُ في هذا البحثِ دراسة الآراء البلاغية لسعد الدين التفتازاني، بعد جمعها من كُتبه المتصلة بهذا العلم، والتَّحقيقِ في صحَّة اختصاصها به، ثم أفضى البَحثُ بمنهجه الذي اتَّبعه إلى جملة من النتائج لعلها جديدةٌ في بابها:

فبدأتُ البَحثُ بتمهيدٍ عن حياة السَّعد وآثاره، وقفتُ فيه على ألقابٍ للسَّعد متعدِّدة، أطلقها عليه مَنْ نقلَ عنه، لم ترد عند مَنْ ترجمَ له، ورُجِّحَ بالأدلة أنه وُلِدَ سنة ٧٢٢هـ وتوفي سنة ٧٩٢هـ، وتبيَّنَ أنه كان كثيرَ التقلُّبِ في البلاد لا يقرُّ له فيها قرارٌ، واستُخرِجَت بعض أسباب ذلك من مقدماتِ كُتبه، وحُقِّقَ في أسماء بعض كُتبه، وانتهيت إلى أن ما طُبِعَ باسم شرح الأربعين النووية للتفتازاني لا تصحُّ نسبتُه إليه بوجهٍ من الوجوه.

وفي الفصل الأول انتقلت إلى الحديث عن منهجه في كُتبه البلاغية، فظهر أنها شروح كُلُّها، ولعلَّ لطبيعة عصره، ومنهجه التألِيفي المعتمدِ على التَّحقيقِ في المسائل، والتثبُّتِ من دقائقها، المتنكِّبِ عن التقليدِ أو التسليمِ المُطلقِ لغيره = أثرًا في غلبةِ الشرحِ عليه.

وظهر أن تسمية شرحه على التلخيص بالمطوَّل والمختصر ليست من صُنْعِهِ. وتبيَّنَ أن السَّعد لم يقتصر في المختصر على تلخيص المطوَّل، بل زاد عليه فوائد كثيرة، وطوَّر فيه جملةً من آرائه، وفي هذا ما يدعم قولهم: إن المكتبة العربية لا يُغني فيها كتابٌ عن كتابٍ. وكشفَ التتبُّع التاريخي أن المطوَّل

تبوا منزلة فيما تلا السعد من الأعصر، لعلها لم تكن لغيره، فجعلوه مثال الضبط والإيجاز والإتقان في التأليف، إذ استوعب الكتب البلاغية السابقة عليه مع نقدها وتحقيق مسائلها.

وظهر أن السعد نحا في شرح المفتاح منحى يختلف في بعض جوانبه عن شرحه على التلخيص، إذ وسع فيه التحليل والأمثلة، واستخرج منها كثيراً من اللطائف البلاغية، وهذا يؤكد أن علماءنا لم يغفلوا في هذه المرحلة عن هذا المنهج في التأليف البلاغي، ولكنهم سلكوا في أكثرها مسلك الضبط والتعديد لحاجات عصرية وضرورات منهجية التزموها.

وظهر أن السعد مما يُعنى بالمتون التي يشرحها عناية قوامها: الالتفات إلى شرح كل ما يُشكل فيها، أيًا كان العلم الذي يتصل به هذا الإشكال؛ والتحقق فيما جاء فيها، إذ يصح أن يُعدّ في المحققين الأوائل الذين يُعونون باختيار النسخ ومقابلتها والتدقيق في الفروق التي بينها، مع الترجيح والنقد المعلنين، إذ كان يفتش عن أنفس مخطوطات المتون التي ينوي شرحها، وكثيراً ما وقف على نسخ المؤلفين بخطوطهم.

وتبين أن السعد كان يتغلغل في الشرح إلى ما وراء المشروح، فيستخرج مراد صاحبه، ويقف على علة ما كتبت وعلة ما أغفل، وهذا منهج قديم لعلمائنا، وليس حديثاً كما ادعى بعض الباحثين.

وظهر أن السعد قد يلجأ إلى نقد المشروح أو ما يسوقه من آراء نقداً خفياً، وكذلك يفعل في حل بعض إشكالاته، مع إيجاز في العبارة، ولعل السعد متأثر في هذه الطريقة بأستاذه عضد الدين الإيجي، الذي يُعدُّ رأساً في هذا المنهج من الشرح والتحقق.

وأبرزتُ عناية السَّعد بالشواهد والمصطلحات البلاغية، وظهر أن السَّعد يعتمدُ اعتماداً كبيراً على شواهد القرآن الكريم لنقد كثير من أصول البلاغيين المبنية على استقراء ناقص، في تمامه ما يخالفُ قاعدتهم، ولعلَّ السَّعد متأثر في هذا بعلم أصول الفقه.

وكُشِفَتْ بالبحث كثيرٌ من مصادر السَّعد المخفية، فالرجل قليل التصريح بمن ينقل عنهم، لكنه يجري في ذلك على منهج مطرد، لا أنه يدعي علم السابقين، فله غايات تثوي وراء إخفاء بعض مصادره: كالتنبيه على ضعفها، أو نقد أصحابها، أو أنها تتصل بغير علم البلاغة، فيجتهد السَّعد في ألا يشغل ذهن القارئ بها، وألا يُصرفَ عن منهج الكتاب ومادته، إلى غير ذلك مما هو مذكور في البحث، فهو من ثمَّ لا يصرِّح بغير الأئمة المشهورين الذين يرتضي منهجهم في العلم الذي يؤلَّف فيه، هذا هو الأصل عنده، وقد يغادره لضرورات ذكرتُ جملةً من أسبابها في البحث.

وتجلَّى في البحث أن السَّعد كان واعياً أشدَّ الوعي الفرق بين البلاغة وما يعضدها من علوم استفادت منها، فلكلِّ علم اصطلاحاته ومنهجه، والاستفادة ضرورةٌ تقدَّرُ بقدرها. وظهر بالنصوص القاطعة أن السَّعد لا يرى أن تشاب البلاغة بالمنطق، إلا في الاستدلال على مسائل العلم وضبط بعض الحدود، أما المفاهيم فبين المنطق واللغة فوارق لا يصحُّ إهمالها؛ لثلا يقع الخلط بينهما، ولهذا جاء كثيرٌ مما وقع في كتب السعد من المنطق والأصول وعلم الكلام في سياق شرح كلام غيره، ولا يعني هذا رضاه عن وقوعه، إلا النحو فهو يراه أصلاً يعتمد عليه علم المعاني، وهذه الفكرة أصلها الجرجاني، ثم وسَّع السعد دائرة العمل بها.

وشغفُ السَّعد بالنقد والتَّحقيق مكَّنه من ردِّ آراء بلاغية كثيرة، أفرد لها

الفصل الثاني، وفيه أخذ السَّعد على الجرجاني خلوّ كتبه من التنظيم والترتيب، واستبان أن بعض ما انتهى إليه الجرجاني من قواعد بلاغية ليس قطعياً عند التَّحقيق والتتبع، بل هي أحكام أغلبية أكثرية، إلى غير ذلك من ردودٍ لاح لي خلافاً في أكثرها.

وفي ردود السَّعد على الزَّمخشريّ وقفت على نتيجة عظيمة الخطر، وهي أن السَّعد في كتبه البلاغية لم يأخذ على الزَّمخشريّ ميله إلى الاعتزال، وإنما وقع ذلك منه في حواشي الكشّاف، وهو كتابٌ في التفسير اشتمل على مادة بلاغية صالحة، واستقام لي سبب ذلك: وهو أن تأثر الزَّمخشريّ بعقيدته لم يقع في قواعد البلاغة واصطلاحاتها، لذا لا موضع له في كتب السعد البلاغية، إن هو إلا أشياء اتَّفقت للزَّمخشري في توجيه معاني بعض الآيات نحو مذهبه، متجاهلاً ما اتَّفَقَ عليه من القواعد البلاغية، مخالفاً ما قرّره هو من أحكامها، فكان موضعها كتب التفسير والحواشي، وهذه الظاهرة تهدي إلى أمرين: دقّة منهج السَّعد، وأنهم يلتزمون في الشروح ما لا يلتزمون في الحواشي.

ووقفتُ على أن السَّعد أكثر من ردوده على منهج السَّكاكيّ في إدخاله إلى البلاغة أشياء ليست منها ولا تزيدها فائدة، وفي بعض تقسيماته العقلية التي لا جدوى منها، وفي جعله الاستدلال شعبةً من علم المعاني، وهذا كله يدلُّ على تحوّل كبير عند السَّعد عن خطوط المنهج السَّكاكيّ، والرغبة في الرجوع إلى المنهج الجرجانيّ، والسَّعد نصّ على ذلك حين قارن بين صنيع السَّكاكيّ في تقسيماته العقلية لأنواع التشبيه ومسلِّك الجرجانيّ في تكثير الأمثلة وتدوِّق ما بينها من فروقٍ وما فيها من لطائف، ويقويّ هذا أن السَّعد حين ردّ على آراء السَّكاكيّ في غير المنهج، كان أكثر اعتماده على آراء الجرجانيّ ومنهجه في استقراء

أساليب العرب وتذوق ما فيها .

وكذا فعل السَّعْد مع القزويني الذي يُعَدُّ وريث السَّكَاكِي في كثير من تقسيماته وحدوده، فلاح أن السَّعْد في كثير من ردوده عليه كان يطالب بالعودة إلى تقسيمات الجرجاني، لأنها أقرب إلى روح البلاغة وأجمع لقضاياها، وأبعد عن كثير من الشَّغْب والجدل اللذين أثارهما مشروع السَّكَاكِي وأنصاره، ونهت على أن السَّعْد سبق المُحدثين إلى بعض ما ذكروه من ردود على السَّكَاكِي والقزويني .

وأخذت على السَّعْد رده على القزويني في أشياء اتفقت له في التلخيص ثم أصلحها في الإيضاح، ولا سيما أنه التزم العودة إلى الإيضاح ومناقشة ما فيه .

وقرَّ الرأي على أن السَّعْد في ردوده على غير الذين سبق ذكرهم ينهج نهج الشيخين الجرجاني والزَمَخْشَرِي، ويعتمد في ذلك على آرائهما، إلا أن يعوزه أمرٌ لم يتعرض له، كاعتماده على ابن الأثير في أن الذوق السليم والطبع المستقيم هو الحكم في بيان تنافر الحروف، وأن أكثر قواعدهم في ذلك لا تصح، وكان السَّعْد في ردوده هذه يستعين بما استعان به أصحاب الآراء المردودة من علوم .

ثم رأيت أن السَّعْد لم يقصد من تلك الردود الغرض من أصحابها، بآية احتفائه بآرائهم، وعنايته بها، من توضيح لما استشكل منها، ودفع ما وُجِّه إليها من نقد واعتراض على غير وجه الحق والإنصاف، فاصطَلح على تسمية ذلك كله «تحريراً» وأفرده الفصل الثالث، وانتهت فيه إلى جملة من القواعد الفكرية أرساها السَّعْد ههنا، منها أنه لا تصح دراسة آراء عالم دراسة قويمه إلا بهدي من منهجه واصطلاحه .

وكان لهذا الجانب نتائج كثيرة: منها أن ما مضى من تنبيه السَّعْد على خلو

كتب الجرجاني من الترتيب، ما هو إلا إشارة إلى أن الغفلة عن ذلك أوقعت كثيرين في الخلط في فهم بعض آرائه، على نحو ما وقع للقزويني في مسألة اللفظ والمعنى، وظهر أن السعد فهم كلام الجرجاني على وجه لعله الأقرب إلى مراده، وأنه سبق المُحدثين إلى فهم جوانب من هذه المسألة، لا يزال بعضهم إلى اليوم يحاول الوقوف عليها، ورجحت أن السعد كان على حق في مخالفته جمهور البلاغيين في ردهم على الجرجاني، في معرفة حقيقة الفاعل في المجاز العقلي، ويُنَّ أن مخالفتهم إياه بُنيت على غير منهجه، وأنهم غلبوا العقل فيما ذهبوا إليه.

وظهر بالبحث أن السعد التزم الدقة والإنصاف والتحقق في تحرير آراء الزمخشري، إذ دفع عن آرائه البلاغية ما يظهر فيها من الاضطراب في غير ما موضع، ودافع عنه فيما أتهم فيه بالميل إلى الاعتزال مما لا دليل لهم عليه، بل الدليل على خلافه، وذلك بالمصير إلى كُتب الرُّجل عامة، لا الاقتصار على الذي وقع فيه الإشكال، وهذا منهج مُهم في دراسة الآراء، غاب عن كثير من المعاصرين.

وحين حرر السعد كلام السكاكي تجلّت في كلامه قاعدة تدلّ على الإنصاف من جهة، وعلى حُرّية الفكر والنزوع نحو التطوير من جهة أخرى، وهي أن المؤلف المتمكّن الذي يؤديه اجتهاده إلى إبداع أشياء تخالف المستقرّ عند غيره لا يصحّ أن يحاكم إلى ذلك المستقرّ، بل يحاكم بالقياس إلى منهجه، وما أبدعه من طرائق، على نحو ما كان من نظم السكاكي المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية، اعتماداً منه على مذهبه فيها لا على مذهب غيره، فكان جهد السعد ههنا منصرفاً إلى توضيح منهج السكاكي وما استجدّ له في علم البلاغة، وتغلغل السعد إلى دقائق كلام السكاكي ومقاصد أمثله ليتوصّل بذلك إلى

ما يريده من الفهم الصحيح لآرائه، فوقف على أن السَّكَاكِيَّ قد يُمَثَّل في باب لبعض جزئياته المتفرعة عن بعض أنواعه، فيظنُّها المتسرِّع أمثلةً لأصل الباب الذي هو فيه فيعترض عليه.

وأخذ البحث على السَّعْدَ تكلفه في دفع بعض الإشكالات عن كلام السَّكَاكِيَّ، وذلك يُحْمَلُ على ثقته بعقل السَّكَاكِيَّ ودقته؛ فيتأوَّل له ما استطاع.

وخلصتُ إلى أن ما حرَّره السَّعْدُ من كلام القزويني يختلف عما مضى، إذ أكثره دفاعاً عنه فيما وقع فيه شُراحه، كاعتراضهم على قصور بعض تعريفاته. ومُعَوَّل السَّعْدُ في بيان مراده ههنا على كلام غير الشيخين: الجرجاني والزمخشري، لأن أكثر ما حرَّره مسائل لم ترد عندهما، وبالجمله دفاعه عن القزويني دالٌّ على إنصافه إياه، واعتداده بآرائه إذ تابعه في بعضها، ولا سيما ما اتفق منها مع منهج الجرجاني.

وأظهر هذا الفصل أن كُتِبَ متأخري البلاغيين أداة ثمينة لفهم كلام متقدميهم كالجرجاني والزمخشري، وإيضاح ما أبهم من آرائهم.

وتحصلت لي بعد كشف أكثر مصادر السَّعْدِ وعزو منقولاته إلى مواضعها زياداتٌ لعله انفرد بها واجتهد فيها، جعلتُ جماعها الفصل الرابع، وأول ما تجلَّى ذلك في المصطلحات، كتفرقه بين الحال والمقام، وهو فرقٌ لم يقف عليه أكثر المُحدثين من الدارسين بله القدماء، إلا من طريق السَّعْدِ. وتحقق أن السَّعْدَ أوَّل مَنْ أطلق على التشبيه الضمني هذه التسمية، ووَقِفَ على أنه اخترع أنواعاً بديعيةً كالتغليب والتجاذب والتسلسل، أو سمّاها.

وانتهيت بالبحث إلى اجتهادات للسَّعْدِ في جملة من القواعد البلاغية، وفي تقسيم البلاغة، إذ رأى أن يدخل التغليب كله في المجاز، وكذا جعل خروج أدوات الاستفهام عن أصلها مجازاً، بل إنه مضى في هذا الباب، فانتهى إلى أن كلَّ خروج على

خِلاف مقتضى الظاهر يدخل فيما سُمِّيَ بالمجاز المركَّب، وبهذا يكون قد سار في توسيع مفهوم المجاز أشواطاً بعيدة، وفي هذا نقدٌ عظيم على قِسْمَةِ البلاغة عند المتأخرين؛ لأنَّهم درسوا هذه الأبواب التي عدَّها مجازاً في علم المعاني، وهي على رأيه هذا غدتْ من نصيب ما أسموه علم البيان. إلى غير ذلك من الاجتهادات.

واجتمعت لي جملة من الأغراض البلاغية نثرها السَّعد على مباحث علم البلاغة، وذلك دالٌّ على سَعَةِ اطلاعه على الأساليب، وإعماله الذوق في استخراج تلك اللطائف منها، ونَبَهَ البحث على أن أكثر هذه الزيادات وقعت في شرح المفتاح، وأن بعض أمثلتها ليست من الأساليب العالية الفصيحة، بل مما يقع للناس والمصنِّفين.

وعلى نحو ما مضى صَنَعَ السَّعد في التوجيه البلاغي والتحليل لبعض ما أغفله السَّكاكي وغيره من الأمثلة، فأتى فيها بالجديد، وبيَّن اختلاف التوجيه البلاغي باختلاف القراءات القرآنية وروايات الشعر، والتفسير اللغوي له.

وليست هذه الزيادات بالبعيد من فكر السَّعد فهو الذي كان ينبه على أن اللطائف البلاغية لا تكاد تنتهي، ويحثُّ القارئ على استخراج ما تيسر له منها، وألا يقف عند ما يقرؤه من الأمثلة أو ما يسمعه من المعاني، وهو الذي بيَّن أن هذه اللطائف مفوَّضة إلى قرينة الحال واقتضاء المقام، وأنها تختلف باختلاف الطباع والأفهام، فما أحدٌ حجة على الآخر فيها، بل هو أمرٌ ذوقي، ثم إنَّ المثال الواحد قد يحتمل أغراضاً عدَّة = لا بُدَّ لفكر بلاغيٍّ هذا منهجه ومعوِّله أن يزيد في البلاغة ما وجد السبيل إلى ذلك.

ومن ثمَّ تحقَّق بالبحث أن عَصَرَ السَّعد لم يكن - كما اتهمه نفر من الباحثين - متحجراً عمدته التقليد، لا نافع فيه ولا جديد، فما قد ظهر فيه السَّعد حرَّ التفكير

واسع الاجتهاد، فهو الذي قال: «والتقليد ليس بطريق للعلم»، وهو بحق مثالٌ يحتذى في الإنصاف، وترك الميل مع الهوى أو المذهب أو العقيدة أو المنهج؛ ولهذا ما عسر على الباحثين تحديد مذهبه، فهو يميل مع الحق حيث كان.

وعلى ذلك يوصي البحث أن يتحرر الدارسون من سلطان الأحكام المسبقة على مؤلفات ما يُسمى ببلاغة المتأخرين، ولا سيما بعد أن ثبت ثراء جُملة من مؤلفاتها، ولعلها مرحلة غنية تقدّم فيها علم البلاغة أشواطاً، على نحو ما كان في تحديد المصطلحات وتوضيحها، إذ يستطيع الباحث أن يخرج من كُتب السعد وحدها بمعجم للبلاغة، يشرح كثيراً من مصطلحاتها ويرصد تطورها عند أشهر علمائها السابقين عليه، مع النقد والترجيح بينها. وعلى نحو ما كان من عنايتها بالفروق الدقيقة بين اللطائف البلاغية، فلا يصح أن يسمّى هذا المنهج المُحكّم في تناول الأشياء تحجّراً وتعقيداً بل هو دقة وعمق، بشرط ألا يقف المرء عنده من دون أن يتجاوزه؛ ليحفظ وصية السكّاكيّ والسعد وغيرهما بالاجتهاد في كثير من المواضع.

ثم إن هذه الكتب التي نعتت بالمدرسيّة، وإن كانت تتشابه ظاهراً في الذي سارت عليه من منهجها وأصولها، تحمل في طياتها كثيراً من النقد والتطوير لبعض جوانب المنهج، لا يقف عليها إلا المدقق فيها. وإن كان قد ظهر فيها شيء من التوقف، فهو توقّف متحرّك، على تعبير أحد الباحثين، فالتحوّل فيها كان داخلياً في الفروع والجزئيات لا كلياً في الأصول، في الغالب. وهذا التطوير لا يقل شأناً عن غيره، بل هو الأكثر في العلوم، إذ التحوّلات الكبيرة قد لا تقع إلا على مُدَدٍ متباعدة.

ولا أدلّ على أن أحكاماً كثيرةً للمحدثين على هذه المرحلة لم يخل من تسرّع

وقصور، من أنها بُيئت على استقراء ناقص جداً، لأن كثيراً من كتب هذه المرحلة لا يزال مخطوطاً حتى اليوم، ينتظر من يخرجُه إلى الناس إخراجاً لائقاً به، يعينُ على حُكم تامٍّ على حال علم البلاغة في هذه المرحلة.

ويوصي البحث الدارسين في البلاغة بالتأصيل التام للمادة البلاغية في هذه المرحلة، مع ملاحظة التطور التاريخي، للوقوف على ما استجدَّ فيها، ثمَّ يستطيع المرء أن يقارن بين البلاغة في تراثنا، وما استجدَّ في عصرنا، إذ وقفت على كثير من الآراء والردود عند المحدثين سبقهم إليها السَّعد، ورأيت بعض ما أشكل عليهم محرراً عنده، فقد يُوقف على بلاغيين آخرين في هذه المرحلة يغنون الدراسات بمثل هذه القضايا.

ووقفتُ على أن السَّعد سار على منهجه الحرِّ في النقد والردِّ والتطور في غير كتبه البلاغية أيضاً، كالأصول وعلم الكلام والفقهِ، والمنتظر من المتخصصين في هذه المجالات أن يكشفوا معالم منهجه هناك، للخروج إلى نظرة تامة عن منهجه، والوقوف على فروق تناوله هذه العلوم، ليكون ذلك لبنةً في بناء فكر شامل عن منهج التفكير عند علمائنا.

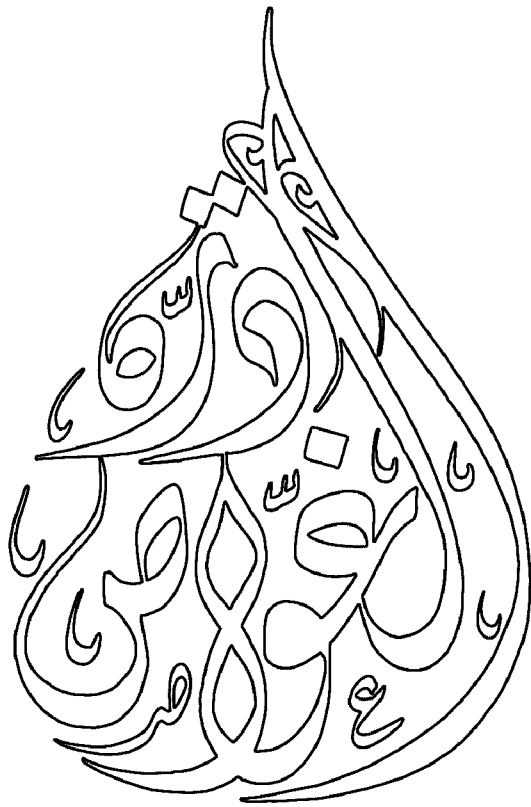
والحمد لله ربَّ العالمين



الفهارس العامة

- ١ - فهرس آيات القرآن العظيم .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس القوافي .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٦ - فهرس شوارد الفوائد المنثورة في متن الكتاب وحواشيه .
- ٧ - فهرس المباحث والفنون البلاغية مرتبة على أبواب علم البلاغة .
- ٨ - الفهرس التفصيلي لمباحث الكتاب .

مكتبة
الدكتور ولاد بن الوطية



١- فهرس آيات القرآن العظيم^(١)

رقم الآية	الصفحة
١- الفاتحة	
٢	٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٣٩
٥	١٣٢، ٣٧٣، ٤٠٨
٦	٣٧٣
٧	٣٧٣
٢- البقرة	
٢	٢٠٥
٥	٩٤، ١٨٦، ٢٩٠
٨	٣٩٢
١١	٤٢٣
١٦	٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥
١٨	٣٩٦
١٩	٣٢٩
٢٣	٣٤٥-٣٤٦
٢٤	٢٨٨
٣٤	٣٩٥
٦١	٤٣٠

(١) وُضِعَتْ إشارة * فوق رقم الآية التي وردت في البحث على غير قراءة حفص عن عاصم، وإذا اتفق لآية أو شيء منها غير موضع من القرآن أشير إلى رقمها في كل منها.

الصفحة	رقم الآية
٢٩٤	٧٤
٤٠٨	١٠٥
٣٤٥	١٣٧
٢٣٢	١٧٩
٣٩٦	١٨٧
٤٠٥	٢٣٣
٤٠٨	٢٥٣
١٦٤	٢٧٦
٢٨٥	*٢٨٥
	٣- آل عمران
١٨٦ (حاشية)	١٤
٢٨٣	١٠٨
١٨٢	١٢٧-١٢٩
٢٨٣	١٣٤
٣٩٥	١٨٢
	٤- النساء
٣٨٠	٢٢
٣٩٢	٤٣
٢٨٨	٧٢
١٨٤	٩٣
٢٨٤	١٠٥
	٥- المائدة
٤١٤	٦٧
	٦- الأنعام
٢٩٣	٣٨
٢٦٠	١٠٠

الصفحة	رقم الآية
	٧- الأعراف
٣١٨	٤
٣٩٥	٨٨
١٦٧	١٢٢-١٢١
٣٤٤	١٣٠
٣٤٢	١٣١
	٨- الأنفال
٣٣١	٦٨
	٩- التوبة
٣٨٩	١٠٣
٤٠٩	١٠٤
	١٠- يونس
١٥٥	١٨
	١١- هود
٣٨٩	٣٧
٢٠	٨٨
٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٠	٩١
٣٦٠	٩٢
٤٢٦	١٢٣
	١٢- يوسف
٤٠٧ ، ٢١٦ ، ١١٩	٩
٢٣٣	١٨
٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧	٢٣
٤٢٣	٣١

الصفحة	رقم الآية
٣٨٩	٥٣
٢٣٣	٨٣
	١٥ - الحجر
٤٠٤	٦
	١٦ - النحل
١٩٢	٥
١٤٩	٩
٢٩١	٥١
٣٩٣ - ٣٩٢	٥٣
	١٧ - الإسراء
٢٤٣	٥١
	١٩ - مريم
٣٥٩ - ٣٥٨	٢
٢٠٠	٤
٣٣٠	٤٥
	٢٠ - طه
١٦٧	٦٧
١٦٧	٧٠
	٢١ - الأنبياء
٣٢٧	٤٦
	٢٢ - الحج
٣٨٩	١
	٢٣ - المؤمنون
٣٨٧	٢٠

الصفحة	رقم الآية
٣٨٩	٢٧
٣٦٤	١٠٠
	٢٤ - النور
٤١٩	١
٣٣١ (حاشية)	١٤
٣٢٤	٤٥
	٢٦ - الشعراء
١٨٩	٧٠
١٨٩	٧١
	٢٧ - النمل
٢٨٠	٤
٤٢٦	٩٣
	٢٨ - القصص
٢١٩	٨
١٧٣ - ١٧٤	٢٣
٣٧٩	٧٣
	٣١ - لقمان
٣٨٩	١٧
	٣٤ - سبأ
٢٧٧	٣٣
	٢٥ - فاطر
٢٩٤	١٢
١٧٢	٢٣ - ٢٢

الصفحة	رقم الآية
	٣٦- يس
٣٤١	٢٢
٢٤٠، ٢٣٧	٦٠
	٣٨- ص
١٣٩	٦٠
	٣٩- الزمر
٢٩٤- ٢٩٣	٢٩
٣٩٢	٦٤
٣٣٤	٦٥
	٤٠- غافر
١٨٣	١٢- ١١
٣٥٨	٣١
٢٧٢	٣٦
٢٢٣	٧٥
	٤١- فصلت
٢٠٩	١٧
	٤٢- الشورى
١٩١	١١
	٤٥- الجاثية
١٤٠	٣٢
	٥١- الذاريات
٤٠٩	٥٨
	٥٢- الطور
	٤٩
٢٢٧	

الصفحة	رقم الآية
٣٣٢	٥٣ - النجم ٨
٢٠٨	٥٥ - الرحمن ٢٢
١٦٤	٥٧ - الحديد ٢٣
٤٠١	٦٣ - المنافقون ١
٢٨٨	٦٦ - التحريم ٦
١٩٠	١٢
١٦٥ ، ١٦٤	٦٨ - القلم ١٠
٢٩٢ ، ٢٩١	٦٩ - الحاقة ١٣
٢٨٥	١٧
١٧١	٨٨ - الغاشية ٢٢ - ٢١
٣٥٩	٩١ - الشمس ٨ - ٧
٤١٠	٩٧ - القدر ١
٢٢٣	١٠٠ - العاديات ٨ - ٧

الصفحة	رقم الآية
	١٠١ - القارعة
٤١٩	١١ - ١٠
	١٠٩ - الكافرون
٢٤٥	٦
	١١١ - المسد
٣١٥ ، ٣١٣	١



٢- فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٣٣٢	- «أعوذ بالله من غضبِ الحلِيم».
٣٥٨	- «الكرِيم ابن الكرِيم ابن الكرِيم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم».



مكتبة الليثوري دار الوطن

٣- فهرس القوافي (١)

أول البيت	قافيته	بحره	عدد الأبيات	قائله	الصفحة
الهزة					
[فقل]	أشياء	البيسط	١	أبو نواس	١١١
لم تلق	حياء	الكامل	١	المتنبي	٤٢٧
* * *					
الباء					
فيوماً	الجدبا	الطويل	١	المتنبي	٤٠٧
طحا	مَشيبُ	الطويل	٢	علقمة بن عبدة	٤٢٤
كأنّ	كواكبُه	الطويل	١	بشار بن برد	٢٦٥
ولا	شَعوبِ	الطويل	١	المتنبي	٢٢٢
فيا	شرايه	الطويل	١	بكر بن المستعين	٤٠٦
* * *					
التاء					
سأشكرُ	جلَّتْ	الطويل	٢	مُتَنازِعِ النَّسْبَةِ	٤١٩

(١) ضمّ هذا الفهرس الأبيات، وأنصافها، وميّزت الأنصاف بوضع حاصرتين على ما أتمّ منها، إن في الصّدْر أو العجز.

أول البيت	قافيته	بحره	عدد الأبيات	قائله	الصفحة
الحاء					
لَيْتِكَ	الطوائحُ	الطويل	١	مُتَنَازِعُ النَّسْبَةِ	٤٢٥
* * *					
الذال					
هو	أسعدُ	الرملي	٢	عبدالله بن علي	٢٦
إذا	تمرّدا	الطويل	١	المتنبى	٤١٣
[وتسعدني]	شواهدُ	الطويل	١	المتنبى	٣٥٨
إذا	سوادُ	الطويل	١	بشار بن برد	١٧٧
وذلكَ	الأسودِ	المتقارب	١	امرؤ القيس	٣٣٩
كريم	وحدي	الطويل	١	أبو تمام	٢٢٧
* * *					
الراء					
ولو	لم يطرُ	الطويل	١	أبيُّ بنِ سُلَيمَيّ	١٤٩
قبائلنا	أكثرُ	الطويل	١	القتال الكلابي	٤٢٢
[ترتعُ]	إدبارُ	البيسط	١	الخنساء	٣٥ ، ٣٥٦
وقال	بمقدار	البيسط	١	الأخطل	٩٧
عودتهُ	مخاطرِ	الكامل	٢	مُتَنَازِعُ النَّسْبَةِ	٤٢٩
* * *					
الزاي					
ما صَنَفَ	إيجازِ	البيسط	١	-	٦٣

الصفحة	قائله	عدد الأبيات	بحره	قافيته	أول البيت
السّين					
٣٧٨	ابن طباطبا	١	البسيط	أوسٍ	منعمٌ
* * *					
الظاء					
٢٠٤	-	١	البسيط	إيقاظا	تقري
* * *					
العين					
٣١٠	عبدة بن الطيب	١	الكامل	تُصرعوا	إنّ
٣٥٨	ابن بابك	١	الطويل	[مَسْمَعِ]	حمامة
٤١٩	الأقنيسر	٢	الطويل	بسريعٍ	سريعٌ
* * *					
الفاء					
٣٧٩	ابن حيّوس	١	الخفيف	ردفا	كيفَ
٣٥٩	-	٢	الوافر	سيوفُ	متى
* * *					
القاف					
٣٢٠	ابن الراوندي	٢	البسيط	مرزوقا	كم
٢٢١	جعفر بن عُلبة	١	الطويل	[مُوثقُ]	هوايَ
٤١١	المعري	١	الكامل	[نطاقُ]	زارتُ

الصفحة	قائله	عدد الأبيات	بحره	قافيته	أول البيت
الكاف					
٤٤	الثفتازاني	٢	البيسط	سلكا	خليفة
٤٤	الثفتازاني	١	البيسط	ملكا	علا
* * *					
اللام					
٢٣٠	الخنساء	١	الوافر	الجميلا	إذا
٤٢٢	مروان بن أبي حفصة	١	الطويل	أشْبِلُ	بنو
٣١١	عبدة بن الطبيب	١	البيسط	عُؤُ	إنّ
٣٧٥	الوطواط	١	الكامل	أفُولُ	عزماته
٤١٨	-	١	الخفيف	طويلُ	قالَ
٢٣٦	امرؤ القيس	١	الطويل	مرسَلِ	غدائره
٣٧٦	المتنبي	١	الوافر	الغزالِ	فإنّ
٤٢٢	حسان بن ثابت	١	الكامل	المُفْضِلِ	أولادُ
* * *					
الميم					
١٤٩	المعري	١	الطويل	دوامُ	ولو
٣٧٣	المتنبي	١	البيسط	عَدَمُ	يا مَنْ
٤٠٩	المتنبي	١	الوافر	الحِمَامُ	إذا
١١١	المتنبي	١	الوافر	[السقيم]	وكم

أول البيت	قافيته	بحره	عدد الأبيات	قائله	الصفحة
قومي	سهمي	الكامل	١	الحارث بن وَعَلَّة	٤٢٢
* * *					
النون					
قالتُ	مَنْ	الكامل	٢	-	٤٢١
طويْتُ	فنونُ	الطويل	٢	التفتازاني	٤٥
ما كلُّ	[السُّفْنُ]	البسيط	١	المتنبي	٢٦٢
ولاحَتْ	اكتنانُ	الوافر	١	المعري	٣٩٦
في	البرهان	الكامل	١	-	٣٨١
* * *					
الياء					
عليّ	حافيا	الطويل	١	المجنون	٤١٣
أبا	واهية	الطويل	٣	محمد بن بحر	٣٧٨



مَكْتَبَةُ
الدُّرُورِ وَالرَّوْحَانِيَّةِ

مكتبة الدكتور مرزوق الوائلي الوطنية

٤- فهرس الأعلام (١)

العلم	الصفحة
حرف الهمزة	
آدم (عليه السلام)	٤٢٣
الآلوسي	٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٢٤٤
الأمدي	٣٥٣
إبراهيم (عليه السلام)	٣٥٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ١٨٩
ابن الأثير	٦٧ - ٦٨ ، ٦٩ ، ١٤٧ ، ١٦٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٣٥٣
أحمد بن الحسين = المتنبّي	٤٣٧ ، ٣٥٤
أحمد بن محمد = المرزوقي	
أحمد مطلوب (الدكتور)	٤٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٣
أحمد نتوف (الدكتور)	١٩

(١) ١ - اقتصر في هذا الفهرس على الأعلام المذكورين في صلب الرسالة دون حواشيتها؛ لأن أكثر أعلام الحواشي

لا جدوى من ذكرهم، كأسماء المؤلفين.

٢ - أسقط ذكر الجرجاني والزمخشري والسكاكي والقزويني والتفتازاني لكثرة ورودهم.

٣ - رتب الأسماء بحسب ما اشتهرت به، مع الحوالة عند ذكر من عُرف بغير اسم.

٤ - أهمل (ال وابن وأبو وأم) ونحوها عند الترتيب.

٥ - تُرجم في هذا الفهرس لغير المشهور ممن يُفيد البحث، مع تلامذة السعد وشيوخه، إذ لم يُصنع ذلك

عند ذكرهم في مواضعهم من الرسالة. واقتضت الترجمة مع الإحالة على مصدرين في الغالب.

العلم	الصفحة
أحمد هندأوي هلال (الدكتور)	١٦
أحمد بن يحيى = حفيد الثفتازاني	
الأخطل	٩٧
الأخفش	١٣٠
أرسطو	١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ٣٥١
إسحاق (عليه السلام)	٣٥٨
الأشعري = أبو الحسن	
امرؤ القيس	٢٣٦، ٣٣٩، ٣٤١
أميم	٤٢٢
أمين الخولي (الدكتور)	١٩٧
أوس بن حجر	٣٧٨
أبو أوس بن حجر	٣٧٨
الإيجي = عضد الدين	



حرف الباء

البابرتي: هو محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين، وُلد سنة ٧١٤هـ، نسبته إلى بابرتي: قرية من أعمال دُجيل ببغداد، علامة بفقهِ الحنفية عارف بالأدب، له شرح على تلخيص المفتاح، توفي بمصر سنة ٧٨٦هـ، انظر الدرر الكامنة ١٨/٥، والأعلام ٤٢/٧

٢١٨، ٣٣٠، ٤١٢

٢٢٨

البلاقلاني

بدر الدين بن مالك = ابن الناظم

الصفحة	العلم
٢٦٤ ، ١٧٧	بشار بن برد
٣٦	بهاء الدين الحلواني: نقل الفناري في حاشيته على المطول ٢٠ أنه من شيوخ السَّعد، ولما أقف له على ترجمة
٤٢ ، ٣٥	بهاء الدين السمرقندي: ذكر صاحب الدليل الشافي ٧٣٤ / ٢ أنه من شيوخ السَّعد، ولما أقف له على ترجمة
	بهاء الدين = السُّبكي
٣٦٣ ، ٣٣٣ ، ١٩٣	البيضاوي

	حرف التاء
٤٠ ، ٣٩ ، ٣٥	ابن تغري بردي
٢٢٧ ، ٩٨	أبو تمام
٢٥٧ ، ٩١	التهانوي
٦٣ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٤ ، ٢٨	تيمورلنك

	حرف التاء
١٤٦	ثعلب (أبو العباس)

	حرف الجيم
١٠٢	الجاحظ
٤١ ، ٢٨ ، ٢٧	ابن الجزري
٤٢٣ ، ٤٢٢	جفنة
	جلال الدين = السيوطي

الصفحة	العلم
٣٨ ، ٢٨	جلال الدين يوسف الأوبهي: أحد تلامذة السَّعد، أجاز له بتدريس مصنفاته وتصحيحها، أخباره قليلة. انظر مفتاح السعادة ١/ ١٧٧، وذكَّر تلمذته للسَّعد صاحب البدر الطالع ٥٣٧ في ترجمة أحد تلامذة الأوبهي
٧٠ ، ٦٢	ابن جماعة: هو محمَّد بن أبي بكر، ولد سنة ٧٤٩، أصله من حماة، وانتقل إلى القاهرة، وتلمذ لابن خلدون، عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان، وله حواشٍ على المطوَّل والمختصر للسَّعد، توفي سنة ٨١٩هـ. انظر الضوء اللامع ٧/ ١٧١ - ١٧٤، والأعلام ٦/ ٥٦ - ٥٧
٣٠٤ ، ٢٣٨ ، ٢٢٣ ، ١٢٩	ابن جنِّي
* * *	
	حرف الحاء
٣١٤	حاتم الطائي
٨٢ ، ٦٢ ، ٥٢ ، ٤٥	حاجي خليفة
١٤٨ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١١١ ، ٣٧	ابن الحاجب
٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣	حازم القرطاجني
١٦٢ ، ١٦١ ، ١٥١ ، ١٤٨	أبو حامد = الغزالي
٤٦ ، ٣٥ ، ٢٧	ابن حجر العسقلاني
	حسام الدين الأبيوردي: هو حسن بن علي، ولد سنة ٧٦١هـ بأبيورد بخراسان، لازم السَّعد الثفتازاني ملازمة جيدة، ثم رحل إلى بغداد، من تصانيفه ربيع الجنان في المعاني والبيان، توفي سنة ٨١٦هـ. انظر الضوء اللامع ٣/ ١٠٩ - ١١٠، وهديّة العارفين ١/ ٢٨٧
٣٨	

العلم	الصفحة
الحسن بن أحمد الجلال: وُلِدَ سنة ١٠١٤هـ في هجرة رُغَافَة (بين الحجاز وصَعْدَة)، وتنقَل في بلاد اليمن، فقيه عارف بالتفسير والعربية والمنطق، شرح تهذيب المنطق للسَّعْد، وكَمَل حاشيته على الكشاف، توفي سنة ١٠٨٤هـ. انظر البدر الطالع ٢٢٥ - ٢٢٦، والأعلام ١٨٢ / ٢ - ١٨٣	٨١
أبو الحسين الأشعري	١٥٤
أبو الحسن = ابن طباطبا	
حسن شلبي = الفناري	
حسين كَرْت	٣٤
الحسين بن محمد = الطَّيْبِي	
حفيد السَّعْد التفتازاني: هو أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين التفتازاني، يلقب بسيف الإسلام، ويعرف بحفيد السَّعْد، خلف أباه في منصب شيخ الإسلام، من فقهاء الشافعية، له حاشية على المطول، وشرحٌ لتهذيب المنطق لجَدِّه، قتله الشاه إسماعيل الصفوي سنة ٩١٦هـ. انظر روضات الجنات ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣، وبروكلمان ٣٣٨ / ٧ والأعلام ١ / ٢٧٠	٣١
أبو حنيفة النعمان	٣٠٥، ٨٢
حيدر الرومي = شيخ التاج = السَّبْع وجوه	
ابن حيّوس	٣٧٩
* * *	
حرف الخاء	
الخطَّابِي	٣٥٤، ٣٥٣
الخطَّابِي = الحَلْخَالِي	

العلم	الصفحة
الخفاجي = ابن سنان	
الخَلْخالي: هو محمد بن مظفر شمس الدين الخطيبي	
الخَلْخالي، نسبة إلى قرية من بلاد العجم، له شرح على	٦٧، ١٢٦، ٢٢٨، ٢٣٦،
مفتاح العلوم وآخر على التلخيص، سماه: مفتاح	٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٢٧،
تلخيص المفتاح، توفي سنة ٧٤٥هـ تقريباً. انظر الدرر	٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤،
الكامنة ٢٩ / ٥، والأعلام ١٠٥ / ٧	٣٦٣
ابن خلدون	٢٤، ٤٦، ٤٨، ١٩٤
الخنساء	٢٣٠
الخوارزمي = صدر الأفاضل	
* * *	
حرف الراء	
رأفة إسماعيل غانم (الدكتور)	٧٤
الرازي (فخر الدين)	
	١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٦٣،
	١٩٢، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣١،
	٢٣٢، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١،
	٢٧٢، ٣٣٣
رشيد الدين الوطواط: هو محمد بن محمد ولد ببلخ، كان	
ينظم الشعر بالعربية والفارسية، له بالفارسية حدائق السحر	
في دقائق الشعر، تُرجم إلى العربية، وله أثر في بلاغة	
العرب، (ت ٥٧٣هـ). انظر الأعلام ٧ / ٢٥، والبلاغة عند	
السكاكي ٢٤٢ - ٢٤٧، وبغية الوعاة ١ / ٢١٤	٣٧٥
ابن رشيقي	٢٢٨، ٣٥٣
الرضي الأسترابادي	١٣٠، ١٣١، ٣٣٥

الصفحة	العلم
٢٧١	الرُّمَّانِي
* * *	
	حرف الزاي
١٣٠، ١٩٣، ٢٣٤، ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٤٥	الزجاج
١٩٤، ٣٤٦	الزركشي
	ابن الزملكاني: عبد الواحد بن عبد الكريم، كمال الدين، ويقال له ابن خطيب زملكا، أديب، من القضاة، له التبيان في علم البيان، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن مطبوعان، ونهاية التأميل في كشف أسرار التنزيل مفقود، (ت ٦٥١هـ) في دمشق. انظر الأعلام ٤ / ١٧٦، ومقدمة تحقيق البرهان الكاشف، ومقدمة تفسير ابن النقيب ١٤ - ١٥ في حاشية لمحققه، ومقدمة تحقيقه ٦٤ - ٦٥
١٦٥، ١٦٦	الزنجاني: هو إبراهيم بن عبد الوهاب النحوي، عز الدين، له العزّي في التصريف، وعليه شروح كثيرة أشهرها شرح السعد، وله الكافي شرح الهادي في النحو والتصريف، توفي بعد سنة ٦٥٥هـ. انظر كشف الظنون ١٢ / ١١٣٨ - ١١٣٩، وهدية العارفين ١ / ١٢
٢٨، ٤٩	الزوزني: هو محمد بن عثمان بن محمد الزوزني، نسبة إلى زوزان بلد بين هراة ونيسابور، له شرح على تلخيص المفتاح، (ت ٧٩٢هـ) أخباره قليلة. انظر مفتاح السعادة ١ / ١٧٤، وكشف الظنون ١ / ٤٧٤
١٦، ٦٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٤١، ٣٥٠	زكريا (عليه السلام)
٢٠٠	زليخا (امرأة العزيز)
٣٠٩	

العلم	الصفحة
زين المشايخ (نسب إليه السَّعد نسخة من الكشاف)	٨٥ - ٨٦
* * *	
حرف السين	
السَّع وجوه = شيخ التاج السُّبكي (بهاء الدِّين)	٦٩، ١٤١، ١٤٣، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١
السَّخاوي (شمس الدِّين)	٢٧، ٣١
ابن السَّراج	١٣٠
السَّروجي	٥٣
السمين الحلبي	١٩٣
السِّيالكُوتي: هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي، من أهل سيالكوت التابعة للاهور من الهند، له حاشية على المطوّل، طبعت في استانبول، وله حواشٍ أخرى على بعض كتب السَّعد، وغيرها (ت١٠٦٧هـ). انظر خلاصة الأثر ٢/٣١٨ - ٣١٩، والأعلام ٣/٢٨٣	٢٥٦
السَّيِّد = الشريف الجرجاني	
السَّيرامي: هو يحيى بن يوسف (أو سيف)، السَّيرامي (أو الصَّيرامي) المصري الحنفي، عالم بالعقليات كالمنطق والمعاني والبيان، له شرح على المطوّل، وكانت له عناية بإقراءته. انظر الضوء اللامع ١٠/٢٦٦ - ٢٦٧، والأعلام ١٧٨/٨	٦٢
السيوطي (جلال الدين)	٤٠، ١٤٤، ١٤٧
سعد مصلوح (الدكتور)	٣٨٥، ٣٨٦

الصفحة	العلم
٣٧٨	أبو سفيان (رضي الله عنه)
٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٨	ابن سنان الخفاجي
٢٧١، ٣٥١، ٣٥٣	سيويه
١٣٠، ٢٣٤	ابن سينا
١٣٣، ١٤٧، ١٥١	
* * *	
حرف الشين	
٣٠٧، ٣٠٨، ٤٢٠	شُريح (القاضي)
	الشارح العلامة = الشيرازي (قطب الدين)
١٤٢	الشاطبي
٨١، ١٤١، ١٤٦، ٢٤١	الشافعي (إمام المذهب)
٣٠٥	
٢٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٦١	الشريف الجرجاني: هو علي بن محمد السيد الحسيني الحنفي يعرف بالشريف الجرجاني، ولد سنة ٧٤٠هـ في تاكو، ودرس في شيراز، له مؤلفات كثيرة، منها المصباح في شرح المفتاح، وحاشية على المطول طبعت على طرته، وحاشية على بعض الكشاف طبعت بهامشه، جرت بينه وبين السَّعد مباحثات ومناظرات في مجلس تيمورلنك، (ت ٨١٦هـ). انظر الضوء اللامع ٥ / ٣٢٨ - ٣٣٠، والأعلام ٧ / ٥
١٧٥، ٢٢٥ - ٢٢٦، ٣٠٤	
٣٠٥	

شهاب الدين = ابن عريشاه

الشَّهاب المَرْجاني: هو هارون بن بهاء الدين المرجاني القازاني، فقيه حنفي من أهل قازان، (في روسيا)، كان

العلم	الصفحة
مجاهراً بالاجتهاد، وانتقاد بعض المتقدمين، عنيفاً في مناظراته، فعاداه معاصروه. ألف حاشية على تلويح السَّعد، أغلظ عليه فيها، سمّاها: حزمة الحواشي لإزالة الغواشي، طبعت مع حواشي شرح التوضيح، وله غيرها: (ت ١٣٠٦هـ). انظر الأعلام ٨ / ٥٩ - ٦٠ وورد فيه اسم الحاشية مصحفاً، والتصحيح عن مقدّمة مؤلفها، وكان الزركلي قد ترجم له في ٣ / ١٧٨، وذكر أشياء ليست في الثانية، ونقلتُ ههنا عن الثنتين	٤٦
الشوكاني	٩٠، ٤٧، ٤٦، ٢٣
الشيخ المحقق = ابن الحاجب	
الشيرازي: هو محمود بن مسعود الفارسي الشافعي، قطب الدين، ولد بشيراز سنة ٦٣٤هـ، قاضٍ، عالم بالعقليات، لقبه عند الفضلاء الشارح العلامة، له شرح على مفتاح العلوم اسمه مفتاح المفتاح، وحاشية على الكشاف، وغيرها، (ت ٧١٠هـ). انظر الدرر الكامنة ١٠٨ / ٥ - ١٠٩، والأعلام ٧ / ١٨٧ - ١٨٨	٦٥، ١٠٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٨، ٣٠٢، ٣١٧، ٣٢١، ٣٧٤، ٣٧٥
شُعيب (عليه السلام)	٣٦٠، ٣٩٥
شمس الدين = السخاوي	
شوقي ضيف (الدكتور)	٦٢، ٦٩، ١٤٣
شيخ التاج (حيدر الرومي): هو حيدر بن أحمد الرومي الأصل العجمي الحنفي، نزيل القاهرة، ويعرف بشيخ التاج أو السبع وجوه، ولد بشيراز في حدود ٧٨٠هـ، اجتمع بالثفتازاني والسيد الجرجاني، (ت ٨٥٤هـ). انظر المنهل الصافي ٥ / ١٩٠، والضوء اللامع ٣ / ١٦٨ - ١٦٩	٢٨
صخر = أبو سفيان	

العلم	الصفحة
صخر (أخو الخنساء)	٢٣٠
صدر الأفاضل الخوارزمي : هو القاسم بن الحسين ، مجد الدين ، الملقب بصدر الأفاضل ، ولد سنة ٥٥٥هـ ، عالم بالعربية ، من فقهاء الحنفية ، له التخمير شرح لمفصل الزمخشري ، وضرام السقط شرح لسقط أبي العلاء ، وهما مطبوعان ، وغيرهما ، قتله التتار سنة ٦١٧هـ . انظر هدية العارفين ١٠ / ٨٢٨ ، والأعلام ٥ / ١٧٥ ، ومقدمة تحقيق التخمير	٦٧ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧

صدر الشريعة المحبوبي : هو عبيدالله بن مسعود البخاري الفقيه الحنفي ، المعروف بصدر الشريعة الثاني ، له التنقيح والتوضيح في الأصول ، شرحهما السعد بكتاب التلويح ، والوشاح في المعاني والبيان (ت ٧٤٧هـ) . انظر هدية العارفين ١ / ٦٤٩ - ٦٥٠ ، والأعلام ٤ / ١٩٧ - ١٩٨

حرف الضاد

ضياء الدين = ابن الأثير

ضياء الدين العفيقي : هو ضياء بن سعد الله القزويني ، ويعرف بقاضي القرم ، أخذ عن القاضي عضد الدين ، وتقدم في العلم حتى كان التفتازاني أحد من قرأ عليه ، ماهر في الأصول والفقه والمعاني ، وكان يقول أنا حنفي الأصول شافعي الفروع ، وله عناية بتدريس الكشاف ، (ت ٧٨٠هـ) . انظر إنباء الغمر ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ، والبدر الطالع ٣٣٩ - ٣٤٠

٣٥ ، ٤٢

٨٦

الضمضام (نسب إليه السعد نسخة من الكشاف)

العلم	الصفحة
حرف الطاء	
طاهر الجزائري	٢٤٦
ابن طباطبا (محمد بن أحمد)	٣٧٨
الطبري (إمام المفسرين)	١٩٣ ، ٢٤١ ، ٣٣٤
الطبي (الحسين بن محمد)	٨١ ، ١٢٤ ، ١٦٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٧٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٨
أبو الطيب = المتنبي	
* * *	
حرف العين	
ابن عباس (رضي الله عنه)	٢٨٥
عبدة بن الطبيب	٣١١ ، ٣١٠
عبد الفتاح البربري (الدكتور)	٨١
عبد الكريم حسين (الدكتور)	١٩
عبدالله (أبو النبي ﷺ)	٤٠٢
عبدالله (جدّ السَّعد)	٣٠ ، ٢٣
عبد المتعال الصعيدي	٧٠
أبو عبيدة (معمر بن المثنى)	٢٤١
عثمان = ابن جني	
أبو عثمان = الجاحظ	
عدي بن أرطاة	٤٢٠ ،

العلم	الصفحة
ابن عربشاه: هو أحمد بن محمد الشهاب الدمشقي الأصل الرومي الحنفي، ويعرف بالعجمي ويا بن عربشاه وهو الأكثر، ولد سنة ٧٩١هـ، مؤرخ رحالة، له اشتغال بالأدب، أخذ عن السيد الجرجاني وابن الجزري، والتقى بابن حجر، وأخذ عن العلاء البخاري تلميذ السعد، له مرآة الأدب في المعاني والبيان والبدیع، وعجائب المقدوره في نواب تيمور، (ت ٨٥٤هـ). انظر الضوء اللامع ٢/ ١٢٦ - ١٣١، والأعلام ١/ ٢٢٨	٢٧، ٢٨
ابن عربي العسكري = أبو هلال عصام قصبجي (الدكتور)	٥٤ ٢٠
عزض الدين الإيجي: هو عبد الرحمن بن أحمد قاضي قضاة المشرق، وشيخ العلماء والشافعية ببلاده، ولد ببيج من نواحي شيراز سنة ٧٠٨هـ، وكان إماماً في المعقول قائماً بالأصول والمعاني والعربية، وأنجب تلامذة عظام مثل الشمس الكرمانی، والضياء العفيفي، والسعد التفتازاني وغيرهم، وكان كثير المال جداً، كريم النفس، يكثر الإنعام على الطلبة، له المواقف، والفوائد الغيائية، والمدخل في علم المعاني والبيان والبدیع، (ت ٧٥٦ أو ٧٥٣هـ). انظر الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٩ - ٤٣٠، وشذرات الذهب ٨/ ٢٩٨، والبدر الطالع ٣٦٥ - ٣٦٦، والأعلام ٣/ ٢٩٥	٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٥١، ٩٠، ٩١، ٢١٨، ٢٣١، ٤٣٤
علاء الدين البخاري: هو محمد بن محمد العجمي الحنفي، ولد في حدود سنة ٧٧٠هـ، تقدّم في الفقه والأصليين والمنطق، وكان يتقن فن المعاني والبيان	

العلم	الصفحة
ويذكر أنه أخذه عن التفتازاني، ويقرّر الفقه على المذهبين، له رسالة فاضحة الملحدين فيها زيف ابن عربي. انظر الضوء اللامع ٩ / ٢٩١ - ٢٩٥، والأعلام ٤٦ / ٧ - ٤٧	٢٧، ٣٨، ٤٢
علاء الدين الرومي: هو علي بن موسى الحنفي نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٥٦هـ، ودخل بلاد العجم، ولازم السيد والسعد، وكان متضلعا من العلوم، ممن حضر في ابتداء مناظرات التفتازاني والسيد بحضرة تيمور وغيره، فحفظ تلك الأسئلة والأجوبة الفخمة، (ت ٨٤١هـ). انظر الضوء اللامع ٦ / ٤١ - ٤٢	٣٨، ٣٩
علاء الدين السّغناقي: نقل الفناري في حاشيته على المطول ٢٠ أنه من شيوخ السّعد، ولما أقف له على ترجمة	٣٦
علقمة بن عبدة	٤٢٤
علي الجندي (الدكتور)	١٩٧
أبو علي = الفارسي	
علي بن عيس = الرّماني	
عمر (أبو السّعد التفتازاني): لم يوقف له على ترجمة	٢٣، ٣٠
عمر؟	٤٥
ابن العميد	٢٢٨
ابن عميرة: أحمد بن عبدالله المخزومي، أبو المطرف، ولد سنة ٥٨٢هـ، أديب من أجلاء المغرب ومن فحول كتابه، له التنبهات على ما في كتاب التبيان من التموهيات، وغيره، (ت ٦٥٦هـ). انظر الأعلام ١ / ١٥٩، ومقدمة تحقيق التنبهات	١٦٥

العلم	الصفحة
حرف الغين	
الغزالي (أبو حامد)	١٤٦، ١٤٨
* * *	
حرف الفاء	
الفارسي (أبو علي)	١٣٠، ١٣١، ٢٣٤
الفاضل العلامة = الشيرازي (قطب الدين)	
فتح الله الشرواني: هو فتح الله بن عبد الله الشافعي أو الحنفي، أخذ عن التفتازاني والسيد الشريف، له تفسير آية الكرسي، وشرح الإرشاد في النحو لأستاذه التفتازاني، (ت ٨٥٧هـ). انظر الضوء اللامع ٦/ ١٦٦ - ١٦٧، وهدية العارفين ١/ ٨١٥	٢٨، ٣٨
فخر الدين = الرازي	
فرعون	١٦٧
الفتناري: هو حسن بن محمد شاه بن محمد شمس الدين الفتناري: من علماء الدولة العثمانية. يقال له: مُلاً حسن شلبي ولد ٨٤٠هـ، برع في الكلام والمعاني والعربية والمعقولات وأصول الفقه، له حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على التلويح وأخرى على المطول للتفتازاني، (ت ٨٨٤هـ). انظر الضوء اللامع ٣/ ١٢٧ - ١٢٨، والأعلام ٢/ ٢١٦ - ٢١٧	٣٦، ٤١، ١٢٥
ابن فورجة: هو محمد بن حمد، عالم بالأدب، ولد سنة ٣٨٠هـ في نهاوند، وأقام بالري، له التنجني على ابن جني، والفتح على أبي الفتح، انتقد بهما شرح ابن جني لشعر المتنبي، (ت نحو ٤٥٥هـ). انظر الأعلام ٦/ ١٠٩	١٢٩

الصفحة	العلم
٨١	فوزي السيد عبد ربه (الدكتور)
	* * *
	حرف القاف
٣٠٥	القرافي (أحمد بن إدريس) القرطاجني = حازم القرطاجني قطب الدين الرازي: هو محمد (أو محمود) بن محمد، من أهل الرّي، ولد سنة ٦٩٤هـ، كان شافعيّاً إماماً ماهراً في علوم المعقول، اشتغل في بلاده بها فأتقنها، وأخذ عن العضد وغيره، واستقر في دمشق سنة ٧٦٣هـ، وعلتْ شهرته، وعُرف بالتحثاني تمييزاً له عن قطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة الظاهرية، له مال وثروة، وله حاشية على الكشاف، وشرح على الشمسية، (ت ٧٦٦هـ) في دمشق. ولم يذكر في ترجمته أنه من شيوخ السَّعد، لكن ذلك ذكر عند من ترجم للسَّعد. انظر الدرر الكامنة ١٠٧ / ٥ - ١٠٨، وشذرات الذهب ٣٥٥ / ٨، والأعلام ٣٨ / ٧، وانظر لذكر تلمذة السعد له إنباء الغمر ٣٧٩ / ٢
٤٢، ٣٥	قطب الدين = الشيرازي
	* * *
	حرف الكاف
٨٧	الكسائي
١٤٦	الكندي
	* * *
	حرف اللام
٣١٥، ٣١٤، ٣١٣	أبو لهب

العلم	الصفحة
حرف الميم	
المؤذني: هو حسام الدين المؤذني الخوارزمي، شرح مفتاح العلوم من أوله إلى آخره، وذكر الطاهر ابن عاشور أن لديه نسخة منه (تنظر مقالاته ١٦٠). ولعل أول من ذكره صاحب مفتاح السعادة ١ / ١٨٩، ونص على أنه لم يقف على ترجمته، ولعل صاحب كشف الظنون ٢ / ١٧٦٣ أخذ عنه. هذا مبلغ العلم فيه	١٦، ١٢٥، ٣٣٥
ابن مارية	٤٢٢
المبرد (أبو العباس)	١٣٠، ٣٤٥، ٣٤٧
المتنبي	٩٨، ١٢٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤٠٩، ٤١٣،
	٤٢٧
مُحمّد (ﷺ)	١٣، ٣٩، ٨٠، ١٥٥، ١٦٥، ٢٨٩، ٣٣٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٤، ٤٢٦
محمّد أحمد الدّالي (الدكتور)	٢٠
محمد بن بحر	٣٧٨
محمّد رشاد شمس	٢٠
محمد رشيد رضا	٤٧
محمّد السّرّخسي	٣٤
محمّد شفيق البيطار (الدكتور)	٢٠
محمّد الطّاهر ابن عاشور	١٧٥
محمد بن علي الجرجاني	١٧٦، ١٧٧، ٢١٨

العلم	الصفحة
محمد غياث الدين	٣٤
محمد كزّ	٦٣ ، ٤٤
محمد محيي الدين عبد الحميد	٧٠
محمد بن مسعود (ولد الثفتازاني). (لما يُوقف له على ترجمة)	٤٩ ، ٤٨ ، ٣١ ، ٣٠
محمد أبو موسى (الدكتور)	٨١ ، ٩٢ ، ١١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨١
محمود = الألوسي	
محمود جاني بك خان	٧٠
محمود محمد شاکر	١٦٣ ، ٤٧
المرزوقي (أحمد بن محمد)	٦٧ ، ٩٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٨٦
مريم بنت عمران	١٩٠
أبو مُسلم = محمد بن بحر	
أبو المطرف = ابن عميرة	
معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)	٣٧٨
المعري (أبو العلاء)	١٢٩ ، ١٤٩ ، ٣٩٧
المعري (نسب إليه السعد نسخة من الكشاف)	٨٦
مَعمر بن المثنى = أبو عبيدة	
المقريزي (تقي الدين)	٢٧ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٧
منيرة فاعور (الدكتورة)	٢٠
موسى (عليه السلام)	١٦٧ ، ١٩٠ ، ٢١٩

العلم	الصفحة
حرف النون	
ناصر الدّين الترمذي: له شرح على مفتاح العلوم، ذكر الشّبكي أنّه عوّل عليه في تأليف عروس الأفراح ١ / ٣٠، ونص صاحب مفتاح السعادة ١ / ١٨٩ على أنّه لم يقف على ترجمة له، ونقل الفناري في حاشيته على المطوّل ٢٠ أنّ الترمذي هذا من شيوخ السعد، وفي كشف الظنون ٢ / ١٧٦٣ أنّه كان معاصراً للقطب الشيرازي، هذا مبلغ العلم فيه	١٦، ٣٦، ١٢٥، ٣٣٨
نجم الدين القزويني: هو عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب، تلميذ ناصر الدين الطوسي، له الرسالة الشمسية المشهورة في علم المنطق (ت ٦٩٣هـ). انظر كشف الظنون ٢ / ١٠٦٣	٥٠
ابن الناظم (بدر الدين بن مالك)	١٢٤، ١٦١، ١٨٩
التّسفي (عمر بن محمد)	٢١٧-٢١٨، ٢٣٥، ٣٣٠
نوح (عليه السلام)	٥٠
٣٥٨	
* * *	
حرف الهاء	
هارون (أخو موسى عليهما السلام)	١٦٧، ١٩٠
ابن هشام	٥٣
أبو هلال العسكري	٢٧١، ٣٧٨
هود (عليه السلام)	٨٠
* * *	
حرف الواو	
الواحدي (علي بن أحمد)	١٢٩، ٣٣٤

العلم

الصفحة

الوطواط = رشيد الدين

* * *

حرف الياء

٢٤٤ ، ٢٣٨

يحيى بن حمزة العلوي

يحيى بن محمد بن مسعود التفتازاني : (لَمَّا يُوقَفْ لَهُ
 عَلَى تَرْجَمَةٍ). سَوَى أَنَّهُ ذُكِرَ فِي حَاشِيَةٍ كَأَنَّهَا مِنْ مُؤَلَّفِ
 الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ ٢٢١ = أَنَّ لِقَبَّ يَحْيَى قَطْبُ الدِّينِ ، وَأَنَّهُ
 يُعْرَفُ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّهُ كَانَ قَاضِيًا (ت٨٨٧هـ)

٣١

٣٥٨

يعقوب (عليه السلام)

٣٥٨

يوسف (عليه السلام)

٨٠

يونس (عليه السلام)



مكتبة الدكتور زكريا الخطيب

٥- فهرس المصادر والمراجع

أ- المطبوعة:

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، بتحقيق عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٩م.
- ٣- ابن الحاجب النحوي، للدكتور إبراهيم عبدالله، دار سعد الدين بدمشق، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٤- الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، لعباس ارحيلة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط١، ١٩٩٩م.
- ٥- أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، للدكتور يوسف العيسوي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٦- الأجوبة العراقية، للكلوسي، مطبعة مكتب الصنائع بدار السلطنة العلية، ١٣٠٧هـ.
- ٧- إرشاد الهادي، للتفتازاني، بتحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي، دار البيان العربي بجدة، ط١، ١٩٨٥م.
- ٨- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٩- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة ببغداد، ١٩٨٨م.
- ١٠- استدراقات السعد على الخطيب في المطول، للدكتور أحمد هنداي هلال، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- ١١- الاستدلال البلاغي، للدكتور شكري المبخوت، دار المعرفة لنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط١، ٢٠٠٦م.
- ١٢- استقبال النص عند العرب، للدكتور محمد المبارك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

- ١٣ - أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، ط١، ١٩٩١م.
- ١٤ - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (وهو المراد عند الإطلاق)، لمحمد بن علي الجرجاني، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.
- ١٥ - الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.
- ١٦ - إشكاليات القراءة وآليات التأويل، لنصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، ط٦، ٢٠٠١م.
- ١٧ - الأصول في النحو، لابن السراج، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٤، ١٩٩٩م.
- ١٨ - الأطول، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٩ - إعجاز القرآن، للباقلاني، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٧م.
- ٢٠ - الإعجاز والإيجاز، للثعالبي، بتحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ٢١ - الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين بيروت، ط١٦، ٢٠٠٥م.
- ٢٢ - إقامة الحجّة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة، للكنوي، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.
- ٢٣ - أقلّ الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، للدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٤ - الإمتاع والمؤانسة، للتوحيد، بتحقيق مرسل فالح العجمي، دار سعد الدين بدمشق، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٢٥ - إنباء الغمر بأبناء الغمر، لابن حجر العسقلاني، بإشراف الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، مصوّر بدار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- ٢٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- ٢٧- أنوار الربيع، لابن معصوم، بتحقيق شاكِر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ط١، ١٩٦٨م.
- ٢٨- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي، بتحقيق الدكتور بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٢٩- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور حسن فرهود، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، ط١، ١٩٦٩م.
- ٣٠- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور إبراهيم عبدالله، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٣١- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني ببيروت، ط٤، ١٩٧٥م.
- ٣٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، مصور في دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.
- ٣٣- البحر المحيط (وهو المراد عند الإطلاق) = تفسير البحر المحيط.
- ٣٤- البحر المحيط في أصول الفقه، للزرکشي، بتحقيق عبد القادر العاني وصحبه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٣٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، بتحقيق محمد حسن حلاق، دار ابن كثير بدمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٣٦- البرهان في علوم القرآن، للزرکشي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٣٧- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزمكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٧٤م.
- ٣٨- بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي، بتحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.
- ٣٩- البصائر والذخائر، للتوحيد، بتحقيق الدكتورة وداد القاضي، دار صادر ببيروت، ط٤، ١٩٩٩م.
- ٤٠- البغداديات = المسائل البغداديات.

- ٤١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، بتحقيق الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٤٢ - البلاغة تطوّر وتاريخ، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط١٢، ٢٠٠٣م.
- ٤٣ - البلاغة العربية أصولها وامتدادها، للدكتور محمد العمري، إفريقيا الشرق بالدار البيضاء، ١٩٩٩م.
- ٤٤ - البلاغة العربية قراءة أخرى، للدكتور محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ٤٥ - البلاغة عند السكاكي، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهضة ببغداد، ط١، ١٩٦٤م.
- ٤٦ - بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٧٨م.
- ٤٧ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- ٤٨ - البلاغة المفترى عليها، للدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان بعمّان، ط٢، ١٩٩٩م.
- ٤٩ - البلاغة والاتصال، للدكتور جميل عبد المجيد، دار غريب بالقاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٥٠ - البلاغة والأسلوبية، للدكتور محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٥١ - البلاغة الواضحة، لعلي الجارم وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٤م.
- ٥٢ - البلاغة والتطبيق، للدكتور أحمد مطلوب وصاحبه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق، ط١، ١٩٨٢م.
- ٥٣ - البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية، للدكتور محمد الصيقل، مكتبة التوبة بالرياض، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٥٤ - بنية العقل العربي، للدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط٧، ٢٠٠٤م.
- ٥٥ - البيان العربي، للدكتور بدوي طبانة، دار العودة بيروت، ط٥، ١٩٧٢م.
- ٥٦ - البيان والتبيين، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصوّر بدار الجيل، بلا تاريخ.

- ٥٧ - تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، للدكتور مهدي صالح السامرائي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٧٧م.
- ٥٨ - تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الملتقى بحلب، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٥٩ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي وصحبه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- ٦٠ - تاريخ بخارى، لأرمينوس فامبري، ترجمة الدكتور أحمد محمود الساداتي، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، بلا تاريخ.
- ٦١ - تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، لأحمد مصطفى المراغي، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٩٥٠م.
- ٦٢ - تاريخ النقد الأدبي، للدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- ٦٣ - التبيان في البيان، للطبيبي، بتحقيق الدكتور توفيق الفيل وصاحبه، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٦م.
- ٦٤ - التبيان في شرح الديوان = ديوان أبي الطيب.
- ٦٥ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، لطاهر الجزائري، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- ٦٦ - تجديد علم المنطق في شرح الخيصي على التهذيب، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب بالجماميز، ط٥، بلا تاريخ.
- ٦٧ - تجريد البتاني على مختصر التفتازاني، بولاق، ١٢٩٧هـ.
- ٦٨ - تحرير التحرير، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور حفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٥م.
- ٦٩ - التحرير والتنوير = تفسير التحرير والتنوير.
- ٧٠ - تحقيق الفوائد الغياثية، لشمس الدين الكرمانى، بتحقيق الدكتور علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ٧١ - التخدير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- ٧٢- تدرّيج الأداني إلى قراءة شرح السَّعْد على تصريف الزنجاني، لعبد الحق الجاوي، دار إحياء الكتب العربية بمصر، ١٣٤٨هـ.
- ٧٣- التذكرة السعدية، للعبّيدي، بتحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- ٧٤- التركيب اللغوي للأدب، للدكتور لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ٧٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بتحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- ٧٦- التصوير البياني، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.
- ٧٧- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بلا تاريخ.
- ٧٨- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٧٩- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) بهامش حاشية الشهاب عليه، بولاق، ١٢٨٣هـ، مصوّر بداز صادر ببيروت.
- ٨٠- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون بتونس، ط١٠، ١٩٩٧م.
- ٨١- تفسير الرازي (التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي)، دار إحياء التراث ببيروت، ط٤، ٢٠٠١م.
- ٨٢- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، بتحقيق رهط من الباحثين بإشراف الدكتور عبد الحميد مدكور، دار السلام بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٨٣- التفكير البلاغي عند العرب، للدكتور حمادي حمّود، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط٢، ١٩٩٤م.
- ٨٤- تقريب منهاج البلغاء، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٨٥- تقرير الشمس الإنبائي على تجريد البتّاني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١هـ.
- ٨٦- تكوين العقل العربي، للدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ط٨، ٢٠٠٢م.

- ٨٧- التلخيص في علوم البلاغة، للقرظوني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٩٠٤م.
- ٨٨- تليح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، للعلائي، بتحقيق علي معوض وصاحبه، دار الأرقم بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ٨٩- التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، للتفتازاني، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ٩٠- التمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكري، لابن جني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وصحبه، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٦٢م.
- ٩١- التنيهات على ما في كتاب التبيان من التمويهات، لأبي المطرف بن عميرة، بتحقيق محمد ابن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط١، ١٩٩١م.
- ٩٢- الثقافة الإسلامية في الهند، لعبد الحي الحسني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣م.
- ٩٣- الجامع الكبير، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد وصاحبه، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.
- ٩٤- جنان الجناس، للصفدي، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ١٢٩٩هـ، مصور في دار المدينة بيروت.
- ٩٥- جهد القريحة في تجريد النصيحة (مع صون المنطق والكلام)، للسيوطي، بتحقيق علي سامي النشار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، بلا تاريخ.
- ٩٦- جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي، مطبعة الاعتماد بمصر، ط١٠، ١٩٤٠، مصور في إيران.
- ٩٧- حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.
- ٩٨- حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي تأليف ابن الحاجب، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ، مصور في دار الباز عن دار الكتب العلمية بيروت.
- ٩٩- حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي بيروت، بلا تاريخ.

- ١٠٠ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، المطبعة الحميدية بالقاهرة، ١٣٥٨هـ.
- ١٠١ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف (بهامش الكشاف طبعة دار المعرفة).
- ١٠٢ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول (بهامش المطول طبعة استانبول ١٣٣٠هـ).
- ١٠٣ - حاشية الشهاب على تفسير الفيضوي (عناية القاضي وكفاية الرازي)، بولاق، ١٢٨٣هـ، مصورة في دار صادر بيروت.
- ١٠٤ - حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام، لعبد القادر البغدادي، بتحقيق نظيف محرم خواجه، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٩٨٠م.
- ١٠٥ - حاشية الفناري على المطول، لحسن شلبي، مطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ، مصورة في دار الذخائر بقم باسم حاشية المطول.
- ١٠٦ - الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، للدكتور عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة بيروت، بلا تاريخ.
- ١٠٧ - الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، بتحقيق بدر الدين قهوجي وصحبه، دار المأمون بدمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- ١٠٨ - حدائق السحر، لرشيد الدين الوطواط، ترجمة الدكتور إبراهيم أمين الشواربي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ٢٠٠٤م.
- ١٠٩ - الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق.
- ١١٠ - حزامه الحواشي لإزالة الغواشي (ضمن حواشي التوضيح على التنقيح)، للشهاب المرجاني، المطبعة الخيرية بمصر، بلا تاريخ.
- ١١١ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، بتحقيق الدكتورة كوكب دياب، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١١٢ - الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، مصور بجامعة البعث، بلا تاريخ.
- ١١٣ - خصائص التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٠م.
- ١١٤ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر بيروت، بلا تاريخ.

- ١١٥ - دائرة المعارف، لبطرس البستاني، دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.
- ١١٦ - دائرة المعارف الإسلامية، لأحمد الشنتاوي وصحبه، دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.
- ١١٧ - دراسات في اللغة العربية وتاريخها، لمحمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ودار الفتح بدمشق، ط ٢، ١٩٦٠ م.
- ١١٨ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١١٩ - درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي، بتحقيق الدكتور محمد الأحمد أبو النور، المكتبة العتيقة بتونس، بلا تاريخ.
- ١٢٠ - درر العقود الفريدة، للمقرزي، بتحقيق الدكتور محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- ١٢١ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ١٩٦٦ م.
- ١٢٢ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، بتحقيق أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط ٢، ٢٠٠٣ م.
- ١٢٣ - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، ط ٣، ١٩٩٢ م.
- ١٢٤ - دلالات التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- ١٢٥ - دلالة السياق، للدكتور ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- ١٢٦ - الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، بتحقيق فهم محمد شلتوت، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٣٧٥ هـ.
- ١٢٧ - دمية القصر، للباخري، بتحقيق الدكتور محمد ألتونجي ونشره.
- ١٢٨ - ديوان ابن حيّوس، بتحقيق خليل مردم بك، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥١ م.
- ١٢٩ - ديوان ابن خفاجة، بتحقيق الدكتور سيد غازي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط ٢، ١٩٧٩ م.

- ١٣٠ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، بتحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٧٦م.
- ١٣١ - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري المسمى التبيان في شرح الديوان، بتحقيق مصطفى السقا وصحبه، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٥٦م.
- ١٣٢ - ديوان بشار بن برد، بتحقيق محمد الطاهر ابن عاشور، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة، ١٩٥٠م.
- ١٣٣ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، بتحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر بيروت، ١٩٧٤م.
- ١٣٤ - ديوان الخنساء (وهو المراد عند الإطلاق)، دار الأندلس بيروت، بلا تاريخ.
- ١٣٥ - ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب، بتحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمّار بعمّان، ط١، ١٩٨٨م.
- ١٣٦ - ديوان الصبابة لابن أبي حجلة التلمساني، بتحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٧م.
- ١٣٧ - ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري، بتحقيق لطفي الصقال وصاحبته، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٩٦٩م.
- ١٣٨ - ديوان القتال الكلابي، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٩٦١م.
- ١٣٩ - ديوان المتنبي، دار صادر بيروت، ط٢٠، ١٩٩٩م.
- ١٤٠ - ديوان المتنبي بشرح الواحدي، برلين، ١٨٦١، مصوّر في دار صادر بيروت.
- ١٤١ - ديوان مجنون ليلى، بتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١٤٢ - ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، دار الجيل بيروت، بلا تاريخ.
- ١٤٣ - ديوان المفضليات بشرح ابن الأنباري، بتحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.
- ١٤٤ - الرسالة للإمام الشافعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر بيروت، بلا تاريخ.
- ١٤٥ - الرسالة البيانية، للصبان (مع حاشية عُليش)، بتحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- ١٤٦ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، بتحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بلا تاريخ.
- ١٤٧ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، بتحقيق، محمد الأمد وصاحبه، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٤٨ - روضات الجنات، للخوانساري، الدار الإسلامية ببيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٤٩ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.
- ١٥٠ - سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، بتحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم بدمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- ١٥١ - سرّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء بالقاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٥٢ - الشنن الكبرى، للنّساني، بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٥٣ - سمط اللّالي، لعبد العزيز الميمني، مصور في دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.
- ١٥٤ - شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، بتحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٥٥ - شرح التسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وصاحبه، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ١٥٦ - شرح التلخيص، للبابرتي، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان بطرابلس، ط١، ١٩٨٣م.
- ١٥٧ - شرح التهذيب مع الحاشية (تهذيب المنطق للفتازاني)، للحسن بن أحمد الجلال، مركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء، ط١، ١٩٨٥م.
- ١٥٨ - شرح تصريف الزنجاني، للفتازاني، (بهامش تدريج الأداني)، دار إحياء الكتب العربية بمصر، ١٣٤٨هـ.
- ١٥٩ - شرح تنقيح الفصول، للقرافي، بتحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ٢٠٠٥م.

- ١٦٠ - شرح حديث الأربعين، للنووي، المنسوب للسّعد، دار الطباعة العامرة، ١٣١٦هـ.
- ١٦١ - شرح الحماسة = شرح ديوان الحماسة.
- ١٦٢ - شرح ديوان أبي نواس، إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ١٦٣ - شرح ديوان الحماسة، للخطيب للتبريزي، مطبعة بولاق ١٢٩٦هـ، مصوّرّة بعالم الكتب.
- ١٦٤ - شرح ديوان الحماسة، للأعلم الشنتمري، بتحقيق الدكتور علي المفضّل حمّودان، دارالفكر بدمشق، إعادة ٢٠٠١م.
- ١٦٥ - شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، بتحقيق أحمد أمين وصاحبه، مصوّر بدار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٦٦ - شرح الرسالة السمرقندية في الاستعارات، لعصام الدين بن عريشاه، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.
- ١٦٧ - شرح الرضي على الكافية، بتحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، مصوّر في مؤسسة الصادق بطهران.
- ١٦٨ - شرح العقائد النّسفية، للثقّانِزاني، بتحقيق كلود سلامة، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٧٤، وبتحقيق محمد عدنان درويش، بلا شيء.
- ١٦٩ - شرح عقود الجمان، للسيوطي، مصطفى الباي الحلبي، ط١، ١٩٣٩م.
- ١٧٠ - شرح الكافية = شرح الرضي.
- ١٧١ - شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- ١٧٢ - شرح المختصر، للثقّانِزاني، تعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الصحابة بعنتاب، بلا تاريخ.
- ١٧٣ - شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبّي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١٧٤ - شرح المفضليات = ديوان المفضليات.
- ١٧٥ - شرح المقاصد، للثقّانِزاني، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٩٨٩م.
- ١٧٦ - شرح الواحدي = ديوان المتنبّي بشرح الواحدي.

- ١٧٧ - شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.
- ١٧٨ - شروح سقط الزند، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥ م.
- ١٧٩ - الشعر والشعراء، لابن قتيبة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٨ م.
- ١٨٠ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لطاشكبرى زاده، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٩٧٥ م.
- ١٨١ - الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.
- ١٨٢ - شعر الأخطل صنعة الشُّكْرِي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٤، ١٩٩٦ م.
- ١٨٣ - شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية ببغداد، ١٩٧١ م.
- ١٨٤ - شعر مروان بن أبي حفصة، تحقيق الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٣ م.
- ١٨٥ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة بالكويت، ط١، ١٩٨٠ م.
- ١٨٦ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ م.
- ١٨٧ - الصّورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، للدكتور أحمد دهمان، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط٢، ٢٠٠٠ م.
- ١٨٨ - الصّورة في الشعر العربي، للدكتور علي البطل، دار الأندلس ببيروت، ط٣، ١٩٨٣ م.
- ١٨٩ - صناعة المعنى وتأويل النصّ (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩٢ م. (المعنى عند البلاغيين: السكاكي نموذجاً، للدكتور خالد ميلاد).
- ١٩٠ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، للسيوطي، بتحقيق الدكتور علي سامي الشّار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٤٦ م.
- ١٩١ - ضرام السَّقَط، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ضمن شروح سقط الزند)، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥ م.
- ١٩٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسّخاوي، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩٢ م.

- ١٩٣ - طبقات الشعراء، لابن المعتز، بتحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٦م.
- ١٩٤ - طبقات المفسرين، للداوودي، بتحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
- ١٩٥ - الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م، صُور في دار الكتب العلمية ببيروت مع إسقاط مقدمة المرصفي!.
- ١٩٦ - ظاهرة الخلط في التراث البلاغي والنقدي بين المعنى الأدبي والمعنى الاجتماعي، للدكتور عبد الحكيم راضي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
- ١٩٧ - العام ودلالته بين القطعية والظنية، للدكتورة نادية العمري، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٩٨ - عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، للدكتور أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات بالكويت، ط١، ١٩٧٣م.
- ١٩٩ - عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، للدكتور أحمد بدوي، مكتبة مصر بالقاهرة، ط٢، بلا تاريخ.
- ٢٠٠ - عجائب المقدور في نوائب تيمور، لابن عربشاه، بتحقيق أحمد فايز الحمصي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- ٢٠١ - عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.
- ٢٠٢ - عقد الدرر البهية في شرح الرسالة السمرقندي، للملوي (مع شرح الرسالة السمرقندية للعصام)، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.
- ٢٠٣ - العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي، بتحقيق الدكتور أحمد الختم عبدالله، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٩م.
- ٢٠٤ - العقائد النسفية، للإمام النسفي، بعناية بسام الجابي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- ٢٠٥- علم البيان، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، للدكتور بدوي طبانة، دار الثقافة ببيروت، ١٩٨١م.
- ٢٠٦- علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب، للدكتور محمد النويري، دار محمد علي المحامي صفاقس، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٠٧- علم المعاني، للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢٠٨- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٠٩- غريب الحديث، للخطابي، بتحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- ٢١٠- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، بتحقيق علي محمد البجاوي وصاحبه، دار الفكر ببيروت، ١٩٩٣م.
- ٢١١- الفتح على أبي الفتح، لابن فورجة، بتحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط٢، ١٩٨٧م.
- ٢١٢- فتح الغفار بشرح المنار، لابن نجيم، بتحقيق عبد الرحمن البحراوي، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٣٦م.
- ٢١٣- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبدالله مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- ٢١٤- الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق)، للقرافي، بتحقيق الدكتور علي جمعة محمد وصاحبه، دار السلام بالقاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢١٥- الفسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، بتحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢١٦- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، للدكتور رجاء عيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩م.
- ٢١٧- فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث، للدكتور لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان ناشرون ببيروت، ط١، ١٩٩٧م.

- ٢١٨ - فن التشبيه، لعلي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، ط ٢، ١٩٦٦ م.
- ٢١٩ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، بتحقيق أحمد الزعبي، دار الأرقم بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- ٢٢٠ - فوائد شرح مختصر الأصول = حاشية الثفتازاني على شرح العضد.
- ٢٢١ - في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، للدكتور سعد مصلوح، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ٢٠٠٣ م.
- ٢٢٢ - في المصطلح النقدي، للدكتور أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي ببغداد، ط ٢٠٠٢ م.
- ٢٢٣ - الفزويني وشروح التلخيص، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهضة ببغداد، ط ١، ١٩٦٧ م.
- ٢٢٤ - قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، للدكتور علي العماري، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٩ م.
- ٢٢٥ - القلب البلاغي في القرآن الكريم بين المجيزين والمانعين، للدكتور مصطفى السيد جبر، مطبعة الحسين الإسلامية بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- ٢٢٦ - القياس في النحو، للدكتورة منى الياس، دار الفكر بدمشق، ط ١، ١٩٨٥ م.
- ٢٢٧ - الكامل، للمبرد، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٣، ١٩٩٧ م.
- ٢٢٨ - كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، مصور بدار الجيل بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٢٩ - كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٨ م.
- ٢٣٠ - كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، بتحقيق علي محمد البجاوي وصاحبه، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٩٥٢ م.
- ٢٣١ - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، بمراجعة الدكتور رفيع العجم، ط ١، ١٩٩٦ م.
- ٢٣٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة بيروت، مصور في دار الفكر بيروت، بلا تاريخ.

- ٢٣٣ - كشف الخفاء، للعجلوني، بتحقيق يوسف الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٣٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.
- ٢٣٥ - الكشف عن مساوي المتنبى، للمصاحب بن عباد (مع الإبانة عن سرقات المتنبى للعميدي، ورسائل أخرى)، بتحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.
- ٢٣٦ - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- ٢٣٧ - الكليات، للكفوي، بتحقيق الدكتور عدنان درويش وصاحبه، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٢٣٨ - الكنى والألقاب، لعباس القمي، مؤسسة الوفاء ببيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- ٢٣٩ - الكناية في البلاغة العربية، للدكتور بشير كحيل، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢٤٠ - لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت، ط٣، ١٩٩٤.
- ٢٤١ - اللامات، للزجاجي، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٢٤٢ - اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، للدكتور مصطفى ناصف، دار سعاد الصباح بالكويت، ط١، ١٩٩٢م.
- ٢٤٣ - اللغة والتفسير والتواصل، للدكتور مصطفى ناصف، عالم المعرفة بالكويت العدد ١٩٣، ١٩٩٥م.
- ٢٤٤ - المثل السائر، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور أحمد الحوفي وصاحبه، نهضة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٤٥ - المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م.
- ٢٤٦ - مجاز القرآن، لأبي عبيدة، بتحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ٢٤٧ - المحتسب، لابن جنبي، بتحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٩م.

- ٢٤٨- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٢٤٩- محكّ النظر في المنطق، للغزالي، بضبط محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة ببيروت، ١٩٦٦م.
- ٢٥٠- المختصر، للفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.
- ٢٥١- مختصر المعاني، للفتازاني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، سيد الشهداء بقم، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٥٢- مدخل إلى علم المنطق، للدكتور شامل الشاهين، دار النهضة بدمشق، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٢٥٣- مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢٥٤- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، ط ١، ١٩٨٣م.
- ٢٥٥- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور حسن هنداي، كنوز إشبيلية بالرياض، ط ١، ٢٠٠٤م.
- ٢٥٦- المستصفى في علم الأصول، للإمام الغزالي، بتحقيق الدكتور حمزة حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، بلا تاريخ.
- ٢٥٧- مسند أبي يعلى الموصلي، بتحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٢٥٨- المصباح، لبدر الدين بن مالك (ابن النّاطم)، بتحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٩م.
- ٢٥٩- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، للأمر مصطفى الشهابي، دار صادر ببيروت، ط ١، ١٩٩٥م، (مصورة عن طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ٢٦٠- المطول في شرح تلخيص المفتاح، للفتازاني، استانبول ١٣٣٠هـ، مصور في المكتبة الأزهرية للتراث.

- ٢٦١- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٢م.
- ٢٦٢- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، بتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٦٣- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، ١٩٤٧م.
- ٢٦٤- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- ٢٦٥- معجم المؤلفين والمؤلفات، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٦٦- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٢٦٧- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إيان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، بلا تاريخ.
- ٢٦٨- معجم المفسرين، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، ط١، ١٩٨٤م.
- ٢٦٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مصور في إيران، بلا تاريخ.
- ٢٧٠- المعرب في القرآن الكريم، للدكتور محمد السيد علي بلاسي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٧١- معيار النُّظار في علوم الأشعار، للزنجاني، بتحقيق الدكتور محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٧٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.
- ٢٧٣- مفتاح السعادة، لطاشكبري زاده، دار الكتب العلمية بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٧٤- مفتاح العلوم، للسكاكي، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٧٥- المفصل في شرح المطول، لموسى العالمي البامباني، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ١٩٦٧م.

- ٢٧٦- المفصل في علوم البلاغة العربية، للدكتور عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥م.
- ٢٧٧- المفضليات، للمفضل الضبي، بتحقيق أحمد محمد شاعر وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، ط ٨، ١٩٩٣م.
- ٢٧٨- مقالات الإمام محمد الطاهر ابن عاشور (المجموعة من مجلة الهداية الإسلامية)، إعداد علي الرضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب، ٢٠٠١م.
- ٢٧٩- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٢٨٠- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، ١٩٨٢م.
- ٢٨١- مقدمة ابن خلدون، بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر بالقاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٨٢- مقدمة تفسير ابن النقيب، بتحقيق الدكتور زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٥م. (وكان قد طبع خطأ بعنوان الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية، فصحح المحقق نسبه).
- ٢٨٣- مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، للدكتور خليفة بابكر الحسن، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٩م.
- ٢٨٤- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، للدكتور علي سامي النشار، دار النهضة العربية ببيروت، ط ٣، ١٩٨٤م.
- ٢٨٥- المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، لابن وكيع، بتحقيق الدكتور يوسف محمد نجم، دار صادر ببيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٢٨٦- مناهج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، بتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٩٨١م.
- ٢٨٧- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، بتحقيق الدكتور محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م، وطبع الجزء الحادي عشر ٢٠٠٥م.

- ٢٨٨- موادّ البيان، لعللي بن خلف الكاتب، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٢٨٩- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، للآمدي، (١ - ٢) بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٢، و(٣ - ٤) بتحقيق الدكتور عبدالله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٩٠- الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، بتحقيق الدكتور عبدالله دراز، دار المعرفة ببيروت، ط٦، ٢٠٠٤م.
- ٢٩١- مؤاهب الفتاح، لابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.
- ٢٩٢- موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون بتونس، دار الجيل ببيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٢٩٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم = كشاف اصطلاحات.
- ٢٩٤- نقد كتاب التنيهاات لابن عميرة، للدكتور نزيه عبد الحميد السيد فرج، دار الفتح للإعلام العربي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٩٥- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، بتحقيق الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م (وهي المرادة عند الإطلاق)، وبتحقيق الدكتور بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م.
- ٢٩٦- نهاية الوصول إلى علم الأصول، لابن الساعاتي، بتحقيق الدكتور سعد السلمي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- ٢٩٧- النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ، للتفتازاني، بتحقيق جاك الأسود، الدار العالمية، بلا تاريخ، عن نسخة وادي النيل، ١٢٨٧هـ.
- ٢٩٨- النكت في إعجاز القرآن، للرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٩٩- هدية العارفين أسماء الكتب وآثار المصنّفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.

- ٣٠٠- الوافي بالوفيات، للصفدي، بعناية هلموت ريتز وصحبه، فرانز شتاينر بفسبادن، ط٢، ١٩٦٢م.
- ٣٠١- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، للسخاوي، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف وصاحبيه، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ٣٠٢- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، بتحقيق صفوان داودي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- ٣٠٣- الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، محمد الكرمي، مطبعة قم، ١٣٧٤هـ.
- ٣٠٤- وفيات الأعيان، لابن خلكان، بتحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.



ب- المخطوطات:

- ١- حاشية قطب الدين الشيرازي على الكشاف، نسخة محفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق برقم ٦٥.
- ٢- حواشي الكشاف، للثفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ٦١٩.
- ٣- شرح المفتاح، للثفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ١٥٥١٣، (وهي المرادة عند الإطلاق)، واستعنت في بعض المواضع بنسختين أخريين برقم ١٥٥١١ و٧٧٠٤، ونبتت على ذلك في موضعه.
- ٤- عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر، لحسين بن شهاب الدين العاملي، نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ٣٩٤٩، صورها لي مركز جمعة الماجد بدبي.
- ٥- المطول، للثفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة جامعة الكويت، برقم ١٢٣٧، صورتها من مكتبة الدكتور عبد الكريم حسين.
- ٦- مفتاح تلخيص المفتاح، لمحمد بن مظفر الخلخالي، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية، برقم ١٦٥٤٥.
- ٧- مفتاح المفتاح، لقطب الدين الشيرازي، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية، برقم ٩١٠٤.

٨ - وتنظر فهارس مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية، لمخطوطات أخرى أُحيل عليها في بعض الحواشي دون النقل عنها.

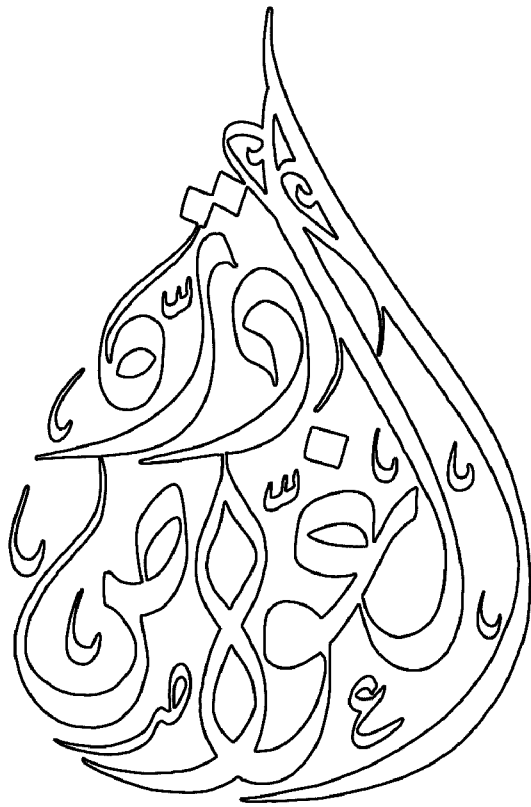
* * *

ج - الرسائل الجامعية:

- ١ - البلاغة عند المعتزلة، إعداد هيثم غرة، جامعة دمشق، ١٩٩٣ م.
- ٢ - طراز المجالس، للشهاب الخفاجي، إعداد محمد فرحان الطرابلسي، جامعة دمشق، ١٩٩٧ م.
- ٣ - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، للطّيب، دراسة وتحقيق (من أول القرآن الكريم إلى الآية ١٠٠ من سورة البقرة)، إعداد نور الهدى الكرك، جامعة دمشق، ٢٠٠٠ م.
- ٤ - الواو وموقعها في النظم القرآني، إعداد محمد الأمين الخضري، جامعة الأزهر، ١٩٨٣ م.

د - المجلّات:

- ١ - مجلة البصائر، العدد ١٧، عام ١٩٩٢ م، يصدرها الأتحاد الثقافي في فرنسا؛ عنوان البحث المستفاد منه: «سرقة أم ماذا؟ استعراض طبعتين لكتاب شرح العقائد النسفية للفتازاني» لبسام الجابي.
- ٢ - مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء ٢، المجلد ١٥، العدد ٢٦، صفر ١٤٢٤هـ / نيسان ٢٠٠٣ م، تصدرها جامعة أم القرى بمكة المكرمة؛ عنوان البحث المستفاد منه: «الخيال عند الفتازاني وكولردج» للدكتور ثناء نجاتي عياش.
- ٣ - مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر، العدد ١، لعام ١٩٦٤، عنوان البحث المستفاد منه: «النحو العربي ومنطق أرسطو» للدكتور عبدالرحمن الحاج صالح.
- ٤ - مجلة الهداية الإسلامية، المجلد ١٣، الجزء ١ رجب ١٣٥٩هـ / أغسطس ١٩٤٠ م، الجزء ٢ شعبان ١٣٥٩هـ / سبتمبر ١٩٤٠ م، تصدرها جمعية الهداية الإسلامية بالقاهرة؛ عنوان البحث المستفاد منهما: «سعد الدين الفتازاني» لمحمد علي النجار (البحث منقسم على الجزأين).



٦- فهرس شوارذ الفوائد المنشورة في متن الكتاب^٢ وحواشيه

الصفحة	الموضوع
٢٣	- التنبيه على خطأ ابن حجر في إيراد اسم السَّعْد، وخفاء موضع ترجمته عنده على بعض المتأخرين .
٢٩-٢٦	- تحقيق في سنة مولد السَّعْد ووفاته وترجيح بين الروايات في ذلك .
٢٩	- معنى قولهم: (دقاقة الرقاب) وهو مما أخلت به معجمات العربية .
٣٥	- تصحيح على خطأ وقع في مطبوعي درر العقود الفريدة، والدليل الشافعي .
٤٥	- مخالفة الدكتور أحمد مطلوب في وصفه أسلوب السَّعْد بالعجمة .
٥٢	- دفع نسبة ما طبع باسم: شرح الأربعين النووية عن السعد .
٦١-٦٢، ٧٠	- السَّعْد لم يسمَّ شرحه على التلخيص بـ المطول والمختصر، واستدراك على الدكتور شوقي ضيف في هذا .
٦٨-٦٩	- طريقة للسَّعْد بديعة في تهيئة كتبه وجمع مادتها .
٦٩-٧٠	- تميّز السَّعْد من السبكي في شرح التلخيص برأي الدكتور شوقي ضيف .
٨٠	- وهم الشوكاني وابن العماد وبروكلمان في أن السَّعْد أتم حاشيته على الكشاف .
٨١	- تضعيف رأي حاجي خليفة في أن حاشية السعد على الكشاف ملخصة من حاشية الطيبي فتوح الغيب .

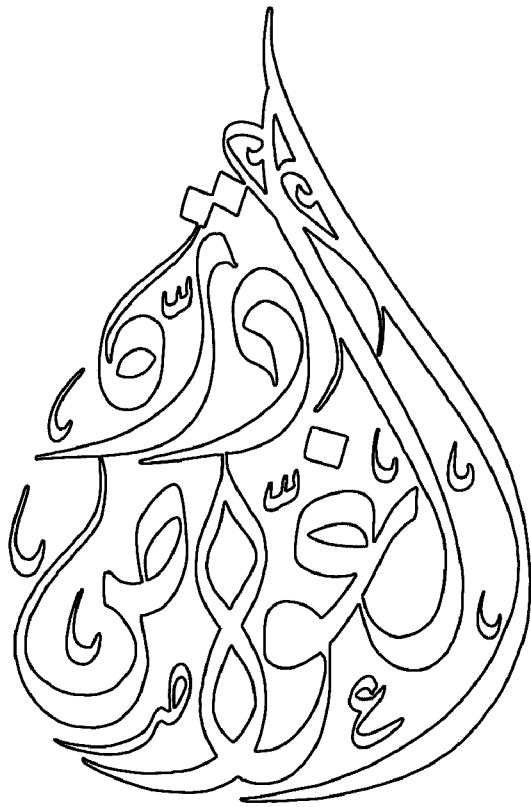
الصفحة	الموضوع
٩٠	- ردّ زعم أحدهم أنّ غرض السّعد وأصحابه من شرح التلخيص عرضُ علومهم .
٩٢	- البلاغة في التلخيص والإيضاح والمطول وشروح التلخيص تفصيل وتحليل للمعجم البلاغي الغامض في كلام الأقدمين .
١٠٣	- الاستدراك على الدكتور محمد عابد الجابري في أنّ ما رآه منهجاً حديثاً في قراءة النصوص هو منهج قديم لعلمائنا .
١١٢	- الاستدراك على أحد الباحثين في جعله توسّع علماء البلاغة في علوم أخرى خطأً في المنهج .
١١٩	- مناقشة الدكتور محمد أبو موسى في أنّ الدراسة البلاغية بعد الرازي والسكاكي مضت على تلخيصهما كلام عبد القاهر .
١٢٦ - ١٢٧	- التنبيه على وهم صاحب روضات الجنات في أنّ الخلخالي نقل عن المطول .
١٣٠ - ١٣١	- الاستدراك على الرّضوي الأسترابادي في نسبة قول إلى أبي علي الفارسي .
١٦٢ - ١٦٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٣	- الكلام على ترتيب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة .
١٧١	- استدراك في موضع من مطبوع دلائل الإعجاز .
١٧٩ - ١٨٠	- التنبيه على كلام نقله السعد من أسرار البلاغة ، وليس في مطبوعه .
١٨٥ - ١٨٦	- الاستدراك على بعض الباحثين في كلام للزمخشري ظنّوه للقرويني .
١٩٣ - ١٩٤	- تشابه بين البرهان للزركشي والمطول في بعض المواضع ، وترجيح نقل الأول عن الثاني .
١٤١ - ١٤٢	- تنبيه على أنّ أثر الاعتزال في الكشف لم يقع في قواعد البلاغة ، لكن في توجيه معاني بعض الآيات .

الموضوع	الصفحة
- نقد الدكتور علي الجندي في إدخاله مبحث الدلالات في صدر علم البيان.	١٩٧-١٩٨
- موازنة بين طبعتي نهاية الإيجاز في ذكر أحد الشواهد.	٢٠٤
- ردُّ رأي أحد الباحثين بأنَّ السعد كان لا يرى الاستدراك على السكاكي.	٢١٣
- الاستدراك على الدكتور أحمد مطلوب في أنَّ القزويني والتفتازاني تابعوا السكاكي في تقسيم علم البلاغة.	٢١٥
- يؤخذ على السعد رده على القزويني في مواضع من التلخيص أصلحها في الإيضاح مع التزامه الاستدراك على الإيضاح.	٢٢٤-٢٢٥، ٢٦٤
- التنبيه على تأثر القزويني بابن سنان الخفاجي.	٢٢٣، ٢٢٦، ٣٥١
- انتقاد الدكتور تمام حسان القزويني في أمر سبقه إلى نقده السعد.	٢٢٥
- شيء مما أهمل من علم الجرجاني في كتب متأخري البلاغيين.	٢٢٦-٢٢٧
- التنبيه على أنَّ السعد يقرّر كلام المتن الذي يشرحه، فيظهر من ذلك أنَّه يوافقه، ثم يكرّر عليه معترضاً، وهذا ما أوقع كثيرين في الوهم.	٢٧٦-٢٧٧، ٢٩١
- التنبيه على خلل يقع في الكشاف.	٢٧٨، ٢٨٦-٢٨٧
- أخذ السيد الشريف في حاشيته على الكشاف من السعد من غير إشارة.	٢٧٩، ٣٨٧
- مناقشة الدكتور محمد أبو موسى في فهم كلام للزمخشري.	٢٨١
- التنبيه على أخذ الزمخشري من عبد القاهر.	٢٩١
- اختيار الزمخشري في الكشاف غير المشهور عند النحاة.	٢٩٢-٢٩٣
- ردُّ السعد رأياً للشيرازي في شرح مفتاح العلوم أصلحه في حاشيته على الكشاف.	٢٩٣

الموضوع	الصفحة
- استدراك مسألة للزمخشري لم ترد في دراسة الدكتور محمد أبو موسى عنه .	٢٩٥
- التزام السعد مناقشة آراء البلاغيين اعتماداً على مذاهبهم لا على رأيه هو .	٢٩٦-٢٩٧ ، ٣٢٦-٣٢٧
- أثر قسمة البلاغة عند السكاكي في وقوع بعض الإيهام وإهمال بعض المباحث .	٣٢٤
- التنبيه على سَقَط أو إيهام في موضع من مطبوع الكشاف .	٣٢٨
- التنبيه على خطأ في إيراد آية في مطبوع المطول .	٣٣١
- ردّ ما ذهب إليه أحد الباحثين من أنّ الطبري يمنع القلب البلاغي .	٣٣٣-٣٣٤
- دَفَعُ ما انفرد به ابن الحاجب من التزام المُضَي بعد اللام الموطئة للقسم .	٣٣٥-٣٣٦
- الاستدراك على الدكتور محمد أبو موسى في التنبيه على أمر سبقه السعد إليه .	٣٥٧
- نصّ للشيرازي لعله يساعد على تعيين زمن تأليف الإيضاح .	٣٦٠
- الاستدراك على باحثٍ أهمل تحقيق الكلام فبنى على ذلك نسبة الاضطراب إلى السعد .	٣٦٣
- مناقشة الدكتور أحمد مطلوب في اتهامه السكاكي بالتمخّل والإسراف في التقسيم .	٣٨٣-٣٨٤
- مناقشة الدكتور سعد مصلوح في فهم مصطلح الذوق عند السكاكي .	٣٨٥-٣٨٦
- الزمخشري يذهب إلى المجاز مع أدنى قرينة .	٣٩٤
- خطأ باحثٍ في نسبة رأي إلى السعد لتركه العودة إلى كتبه، وتعويله على ما نسبته الحواشي إليه .	٣٩٩

الموضوع	الصفحة
- التنبيه على خطأ في مطبوع المفتاح، وسقط ص ٣١٤.	٢١٢، ٢١٣، ٤١٥
- زيادة للسعد ادعاها السيوطي لنفسه.	٤١٥، ٤٢٩
- التنبيه على خطأ واضطراب في موضع من كتاب الأعلام للزركلي.	٤٦٦
- ما يذكر من الآيات والأبيات عند ذكر الأغراض البلاغية أمثلة لا شواهد.	٤١٦
- لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والأغراض.	١٨٩، ٣٢٩، ٣٣٥
	٤١٦
- محاولات السعد العودة إلى منهج الشيخ عبد القاهر.	٦٩، ١٩٨، ٢١٥-٢١٦،
	٢١٧، ٢٢٦-٢٢٧،
	٢٣١-٢٣٢، ٢٤١،
	٢٧٠-٢٧١، ٣٥٩





٧- فهرس المباحث والفنون البلاغية مُرتبة على أبواب علم البلاغة

الصفحة	المبحث أو الفن
	الفصاحة والبلاغة:
٨٨ - ٣٨٧	- قول الزمخشري: (هذا الوجه أعرب وأحسن) يعني أفصح وأوفق لمقتضى الحال.
٣٥١ - ٣٤٩	- قصور تعريف القزويني الفصاحة عن ذكر المركبات.
	الفصاحة في المفرد:
٢٢٧ - ٢٢٥	- تفسير الفصاحة بالخلوص.
٢٣٩ - ٢٣٦	- منشأ الثقل في (مستشزرات).
٢٣٩ - ٢٣٦	- منشأ الثقل اجتماع حروف مخصوصة على هيئة مخصوصة.
٢٣٩ - ٢٣٦	- الذوق هو الضابط في كشف الثقل.
٢٤١ - ٢٤٠	- الزعم بأن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج مخلّ بالفصاحة.
٢٤١ - ٢٤٠	- الزعم بأن الكلام المشتمل على لفظ غير فصيح لا يخرج عن الفصاحة.
٣٥٤ - ٣٥١	- تفسير الغرابة بالوحشية.
	الفصاحة في الكلام:
٢٢٩ - ٢٢٧	- سبب الثقل في بيت أبي تمام (كريم متى أمدحه أمدحه).
٢٣٩	- الزعم بأن من التنافر جمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها.
٣٥٩ - ٣٥٨	- الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الإضافات.

البلاغة في الكلام:

- ٣٧١ - ٣٧٠ - الفرق بين الحال والمقام .
- ٣٧٢ - ٣٧١ - الفرق بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب .
- ٢٦٤ - ٢٥٢ - مقصود الجرجاني باللفظ والمعنى .
- ٢٦٤ - ٢٥٢ - مقصود الجرجاني بالمعاني الأول والمعاني الثواني .

علم المعاني

مقدمة:

- ٣٨٤ - ٣٨٢ - الفرق بين التطبيق والمطابقة .
- ٣٨٦ - ٣٨٤ - الذوق والطبع مناط هذا العلم .
- ٢١٦ - ٢١٥ - اعتراض السعد على قسمة القزويني أبواب علم المعاني .
- ٢٤٢ - ٢٤١ - الفرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره .

١ - أحوال الإسناد الخبري:

- ٢٠٣ - ٢٠٢ - تعريف الإسناد الخبري .
- ٣٩٠ - ٣٨٨ - مواقع (إن) التي تغني غناء الفاء .
- ٤٠١ - ٤٠٠ - فوائد التوكيد بـ (إن) .
- ٢٠٦ - ٢٠٥ - تنزيل المُنكِر منزلة غير المُنكِر .
- ٣٨٢ - ٣٨١ - تسمية الإخراج لا على مقتضى الظاهر كنايةً .
- ٣٩١ - ٣٩٠ - قيود الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

- المجاز العقلي = المجاز

٢ - أحوال المسند إليه:

- ٤٠٢ - ٤٠١ - دواعي حذف المسند إليه .
- ٤٢٠ - ٤١٨ - دواعي ذكر المسند إليه .
- ٤٠٢ - دواعي ذكر المسند إليه .

- دواعي تعريف المسند إليه بالعلمية . ٤٠٣-٤٠٢
- تعريفه بالعلمية للتعظيم والإهانة كنايةً . ٣١٥-٣١٣
- دواعي تعريف المسند إليه بالموصلية . ٤٠٣-٤٠٤
- تعريفه بالموصلية لاستهجان التصريح بالاسم وزيادة التقرير . ٣٠٧-٣٠٩
- تعريفه بالموصلية للإيماء إلى وجه بناء الخبر . ٣٨٧-٣٨٦
- تعريف الإيماء إلى وجه بناء الخبر . ٣٨٧-٣٨٦
- الفرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر، والإيماء إلى تحقيق الخبر . ٣١٣-٣٠٩
- تعريفه المسند إليه بالإشارة . ٩٥-٩٤
- تعريف المسند إليه باللام
- التعريف في ﴿الْعَتَدَاتِ﴾ للجنس أم للاستغراق؟ ٣٠٠-٢٩٥
- استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع أم لا؟ . ٢٠٢-١٩٩
- ٢٨٧-٢٨١
- دواعي تعريف المسند إليه بالإضافة . ٤٠٦-٤٠٥
- دواعي تنكير المسند إليه . ٤٢٣-٤٢١
- تنكيره للأفراد نوعاً أو شخصاً . ٣٢٤
- تنكيره للتعظيم أو للتحقير في ﴿نَفْحَةٍ﴾ . ٣٣٠-٣٢٧
- تنكيره للتعظيم أو للتحقير في ﴿عَدَائٍ﴾ . ٣٣٢-٣٣٠
- تنكير غيره للنكارة وعدم التعيين . ٢١٦ ، ١١٩
- دواعي وصف المسند إليه . ١٩٦
- الوصف المؤكّد . ٢٩٣-٢٩١
- جملتا الصفة والصلة خبريتان . ٢٨٩-٢٨٧
- توكيد المسند إليه لمحض التقرير . ٣٢٢-٣٢١
- الغرض من توكيد المثني دفع توهم عدم الشمول والإحاطة . ٢٠٩-٢٠٨

- الإبدال من المسند إليه لزيادة التقرير والإيضاح . ٣٠٧-٣٠٥
- دواعي فصل المسند إليه . ٤٠٩-٤٠٨
- قصره على المسند . ٤٢٤-٤٢٣
- فصل المسند إليه لقصره على المسند أم لقصر المسند عليه . ٢٩٠-٢٩١، ٣٣٨-٣٣٩
- دواعي تقديم المسند إليه . ٤١٠-٤٠٩
- تقديمه على المسند . ٢٧٥-٢٧٤
- تقديمه لكونه متصفاً بالخبر . ٢٠٧
- تقديمه لإفادة زيادة التخصيص . ٣٦٤-٣٥٩
- مذهب الجرجاني في تقديمه على الفعل وحرف النفي، أو على الفعل وحده . ٢٦٧-٢٦٥
- علة امتناع (ما أنا ضربتُ إلا زيدا) . ١٧٧-١٧٥
- تقديمه مع الفعل المنفي . ٣١٧-٣١٦
- تقديم (كل) الداخلة في حيز النفي . ٢٦٤-٢٦٢
- إعمال الفعل في (كل) وهو منفي . ١٦٦-١٦٤
- دواعي تأخير المسند إليه . ٤١٠
- خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر :
- دواعي وضع المضمرة موضع المظهر . ٤١١-٤١٠
- دواعي وضع المظهر موضع المضمرة . ٤١١
- وضع اسم الإشارة موضع الضمير . ٣٢١-٣٢٠
- تعريف الالتفات . ٢٤٤-٢٤٢
- تقييد الالتفات بأن يقع في كلامين . ٢٤٤-٢٤٢
- جهد السعد في تعريف الالتفات وضوابطه . ٣٧٤-٣٧٢

- انحصار الالتفات في خلاف المقتضى . ٣٣٩ - ٣٤١
- أثر اختلاف روايات الشعر في تعيين الالتفات (طحا بك قلب . .) . ٤٢٤ - ٤٢٥
- تعريف القلب ومذهب السكاكي فيه . ٣١٧ - ٣٢٠
- حمل السكاكي آية على القلب ومخالفة القزويني له في ذلك . ٣٣٢ - ٣٣٤
- ٣ - أحوال المسند :
- ترك المسند وأثر اختلاف روايات الشعر في ذلك . ٤٢٦ - ٤٢٥
- ما يحمل على حذف المسند أو المسند إليه . ٢٣٣ - ٢٣٥
- ذكر المسند للتعجب من المشيد أو المسند إليه . ٣٤١ - ٣٤٢
- إفادة الجملة الإسمية الثبوت . ٣٩١ - ٣٩٢
- دواعي ترك تقييد المسند . ٤١١ - ٤١٢
- الجملة الشرطية خبر أم إنشاء . ٣٠١ - ٣٠٥
- دواعي تقييد المسند (الفعل) بالشرط (إذا) . ٤١٢ - ٤١٣
- التعريف في (الحسنة) للجنس أم للعهد في قوله تعالى :
- ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ﴾ . ٣٤٢ - ٣٤٤
- خروج (إن) الشرطية إلى التغليب :
- تغليب غير المرتابين على غيرهم . ٣٤٤ - ٣٤٨
- تغليب الذكور على الإناث . ١٩٠ - ١٩١
- التغليب مجاز . ٣٩٣ - ٣٩٤
- تغليب الجنس كثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور بينهم . ٣٩٥ - ٣٩٦
- تغليب الأكثر على الأقل . ٣٩٥
- تغليب المخاطب على الغائب . ١٩٣ - ١٩٣ ،
- ٤٢٦ - ٤٢٧

- تغليب العقلاء على غيرهم . ١٩١-١٩٣ ،
- ٣٩٤، ٤٢٦-٤٢٧
- ٣٩٥ - تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه .
- ٣٣٦-٣٣٤ - خروج (إن) الشرطية لغرض التعريض .
- ٤١٣-٤١٤ - دواعي خروج الشرط والجزاء في غير (لو) عن أصله .
- ٤١٤ - دواعي خروج جملي (لو) عن أصلهما .
- ١٨٥-١٨٤ - (مَنْ) و(ما) الشرطيتان تفيدان العموم أم لا .
- ٢٣٢-٢٣٠ - تعريف المسند باللام .
- ١٨٨-١٨٦ - التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المعرفين .
- ٢٠٧-٢٠٦ - تقديم المسند للعناية والاهتمام .
- ٤ - أحوال متعلقات الفعل :
- ١٧٥-١٧٣ - حذف المفعول به للقصد إلى نفس الفعل أو لمجرد الاختصار .
- ١٨٩-١٨٨ - إثبات الفعل لبسط الكلام .
- ٢٠٢ - إثباته لزيادة التقرير وبسط الكلام .
- ١٣٢ - تقديم المفعول به للاهتمام .
- ٢١٠-٢٠٩ - تقديم المفعول به للتخصيص .
- التقديم مفيد في كل موضع أم إنه قد يكون توسعة على الشاعر والكاتب .
- ١٦٨-١٦٦
- ٢٦١-٢٦٠ - تقديم بعض المتعلقات على بعض .
- ٥ - القصر :
- ٣٧٤ - تعريف القصر عند السعد .
- ١٧٢-١٧١ - القصر بـ (إنما) ومجامعتها النفي .
- ١٦٩-١٦٨ - فائدة القصر بـ (إنما) .

- ٢٢٥-٢٢٤ - قصر الموصوف على الصفة بالتقديم .
- ٢٤٥ - قصره عليها في ﴿ لَكَزِدِيكَرَ وَلِي دِينَ ﴾ .
- ٦ - الإنشاء :
- ٢٢٠ - المسؤول عنه بهمزة الاستفهام .
- ٣٩٤-٣٩٣ - خروج الاستفهام عن أصله مجاز .
- ٢١١-٢١٠ - علة لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام .
- ٤١٥-٤١٤ - أغراض النداء .
- ٤١٥ - دواعي إيقاع الخبر موقع الإنشاء .
- ٧ - الفصل والوصل :
- ٤١٦-٤١٥ - دواعي تنزيل السؤال منزلة الواقع .
- علة ترك الواو مع الجملة الإسمية التي خبرها ظرف مقدم على المبتدأ .
- ١٧٩-١٧٧
- ٨ - الإيجاز والإطناب والمساواة :
- ٣١٦-٣١٥ - الفرق بين الإيجاز والاختصار .
- ٢٣٣-٢٣٢ - وجه من الإيجاز في قوله تعالى : ﴿ وَلكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ .
- ٢٢٣-٢٢٢ - الحشو المفسد للمعنى في بيت للمتنبى .
- الإيضاح = علم البديع .
- التوشيح = علم البديع .
- ٣٩٣-٣٩٢ - نفي التقييد وتقييد النفي .
- علم البيان
- ٢٠٤-٢٠٣ - تعريف علم البيان عند السكاكي .
- ٣٧٦ - تعريفه عند السعد .

- ١٩٨ - ١٩٧ - رفض السعد أبحاث الدلالات في أول علم البيان .
- ١ - التشبيه :
- ١٩٨ - نقد السعد التقسيمات العقلية للتشبيه .
- ١٢١ - الجامع بين طرفي التشبيه .
- ١٧١ - ١٦٩ - تنزيل الموجود منزلة العدم تشبيهاً .
- ٢٦٥ - ٢٦٤ - التشبيه الذي طرفاه مركبان وتصحيح فهم كلام الجرجاني في بيت بشار .
- ٣٧٧ - ٣٧٦ - التشبيه الضمني تسمية سبق السعد إليها .
- ٤٢٨ - ٤٢٧ - بيت يحمل على التشبيه الضمني وعلى المصرح .
- التشبيه المكني عنه = التشبيه الضمني
- وصف المشبه وحده .
- ٤٢٧
- تعريف التشبيه المشروط عند السعد .
- ٣٧٥
- مراتب أساليب التشبيه .
- ٤٢٩ - ٤٢٨
- ٢ - المجاز :
- ٢١٢ - ٢١١ - تعريف الحقيقة اللغوية .
- ٢١٣ - ٢١٢ - المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة لا الكلام .
- ٢٢٢ - ٢٢٠ - المجاز المركب وحصره في الاستعارة .
- ٣٥٦ - ٣٥٥ - تعريف القزويني الحقيقة العقلية .
- ٢٧٣ - ٢٧٢ - تسمية المجاز العقلي مجازاً في الإثبات .
- ٢٨١ - ٢٧٥ - تعريف الزمخشري المجاز العقلي .
- ٢٨١ - ٢٧٩ - معنى قول الزمخشري : المجاز المسمى استعارة .
- ٣٣٧ - ٣٣٦ - تعريف السكاكي المجاز العقلي .
- ٢٧٩ ،
- السكاكي ينظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية .
- ٣٢٧ - ٣٢٥

- تعريف القزويني المجاز العقلي . ٣٥٧-٣٥٦
- إخراج السعد الحقيقة والمجاز العقليين من علم المعاني . ٢١٩-٢١٦
- رد التمثيل بـ (شعر شاعر) في المجاز العقلي . ١٨٦-١٨٥
- المجاز العقلي يُدَلّ عليه صريحاً كما يُدَلّ عليه كناية . ٣٣٨-٣٣٧
- معرفة حقيقة الفاعل في المجاز العقلي . ٢٧١-٢٦٧
- المجاز الحكمي = المجاز العقلي

الاستعارة:

- الفرق بينها وبين التشبيه . ٢٩٥-٢٩٣
- استعارة الطيران لغير ذي الجناح . ١٧٣
- دخول الجامع في مفهوم الطرفين . ١٨٠-١٧٩
- الاستعارة الغريبة . ٤٣٠-٤٢٩
- الاستعارة بالكناية في «وَضُرِّبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ» . ٤٣١-٤٣٠
- التشبيه في الاستعارة التبعية في الحرف لمتعلق معنى الحرف . ٢٢٠-٢١٩
- قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال . ٢٠٥-٢٠٤
- شرائط حسن الاستعارة والتمثيل . ٢٤٥

٣- الكناية:

- الكناية القريبة والكناية البعيدة . ٣٩٩-٣٩٨
- الإخراج لا على مقتضى الظاهر يسمى كناية = أحوال الإسناد الخبري

علم البديع

- اللف والنشر معكوس الترتيب . ٣٨٠-٣٧٩
- اللف والنشر مختلط الترتيب . ٣٨٠-٣٧٩
- نوع غريب من اللف والنشر . ٣٩٥-٣٩٤

- ٢٤٦-٢٤٥ - زعمهم أن التجريد على حذف المضاف .
- ٣٨١-٣٨٠ - تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه .
- ٢٢٤-٢٢٣ - الجناس اللاحق .
- ٢٤٧-٢٤٦ - منعهم القول : في القرآن أسجاع .
- ٢٣٦-٢٣٥ - ذكر الإيضاح والتوشيح في علم المعاني أولى .
- ٣٧٩-٣٧٧ - التجاذب (زاده السعد) .
- ٣٧٩-٣٧٧ - التسلسل (زاده السعد) .
- ٣٧٩-٣٧٧ - التغليف (زاده السعد) .
- ١٩٩ - علم الاستدلال : اعتراض السعد على ربطه بعلم البلاغة .



٨ - الفهرس التفصلي لمباحث الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢٠ - ١٣	* المقدمة
٥٥ - ٢١	* التمهيد: حياة سعد الدين التفتازاني وآثاره
٢٣ - ٢١	* توطئة
٢٦ - ٢٣	أ - اسمه وكنيته وما لُقِّبَ به
٣٠ - ٢٦	ب - وفاته ومولده: تحقيق فيهما
٣١ - ٣٠	ج - بيته
٣٥ - ٣١	د - رحلاته
٣٧ - ٣٥	هـ - شيوخه
٣٩ - ٣٧	و - تلامذته
٤١ - ٣٩	ز - ما وقع بين السعد ومعاصره الشريف الجرجاني
٤٢ - ٤١	ح - مذهبه وعقيدته
٤٦ - ٤٢	ط - أدبه وشعره
٤٧ - ٤٦	ي - مكانته عند أهل العلم
٥٢ - ٤٧	ك - علومه ومصنَّفاته: ما وُقِّفَ عليه مطبوعاً أو مخطوطاً أو منسوباً إليه
٥٥ - ٥٢	ما لم يُوقف عليه

الصفحة	الموضوع
١٥٧-٥٩	* الفصل الأول: منهج الثفتازاني في كتبه البلاغية
٨٤-٦٠	- المبحث الأول: كتب الثفتازاني البلاغية وما إليها
	١- شرح التلخيص الأول المشهور بالمطول:
٦٣-٦١	أ- تحقيق في اسمه وتاريخه
٦٤-٦٣	ب- مكانته وأثره
٧٠-٦٤	ج- ما تميّز به من طريقة التأليف
	٢- شرح التلخيص الثاني المشهور بالمختصر:
٧١-٧٠	أ- تحقيق في اسمه وتاريخه
٧٢-٧١	ب- سبب تأليفه
٧٤-٧٢	ج- بينه وبين المطول
	٣- شرح المفتاح:
٧٥-٧٤	أ- اسمه وتاريخه وأثره
٧٥	ب- سبب تأليفه
٧٩-٧٦	ج- بينه وبين المطول
	٤- حواشي الكشاف:
٨١-٨٠	أ- اسمه وتاريخه
٨٢-٨١	ب- مكانته وأثره
٨٣-٨٢	ج- مادته
١١٢-٨٤	- المبحث الثاني: منهجه في الشرح والتوثيق والتحقيق ونقد الآراء

الموضوع	الصفحة
١ - العناية بالمتن الذي يشرحه :	
أ - اختيار النسخ لتوثيق المتن	٨٦ - ٨٤
ب - ضبط المتن وشرحه والتعليق عليه	٨٩ - ٨٦
٢ - النفاذ إلى ما وراء المشروح	٩١ - ٨٩
٣ - العناية بالمصطلحات والتعريفات	٩٤ - ٩١
٤ - العناية بالشواهد البلاغية :	
أ - الشواهد القرآنية	٩٦ - ٩٤
ب - الاستشهاد بالحديث النبوي	٩٦
ج - الشواهد الشعرية	١٠٠ - ٩٧
٥ - العناية بتحقيق الآراء ونقدها :	
أ - التحقيق وطرقه	١٠٤ - ١٠٠
ب - نقد الآراء	١٠٧ - ١٠٤
ج - بعض مصطلحاته في نقد الآراء	١١١ - ١٠٧
- المبحث الثالث : مصادره ومنهجه في النقل عنها	١٣٤ - ١١٢
١ - أصول أكثر النقل عنها :	
أ - الدلائل والأسرار	١١٩ - ١١٣
ب - الكشاف	١٢٠ - ١١٩
ج - مفتاح العلوم	١٢٢ - ١٢٠
د - التلخيص والإيضاح	١٢٢

الموضوع	الصفحة
٢ - توابع للأصول السالفة:	
أ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز	١٢٣ - ١٢٤
ب - حواشي الكشف	١٢٤
ج - مختصرات المفتاح وشروحه	١٢٤ - ١٢٦
د - شروح التلخيص	١٢٦ - ١٢٧
٣ - مصادر أخرى:	
أ - مؤلفات بلاغية	١٢٧
ب - شروح الشعر	١٢٨ - ١٢٩
ج - كتب النحو	١٣٠ - ١٣٣
د - كتب المنطق	١٣٣
٤ - سماعاته عن العلماء:	
- المبحث الرابع: منهجه في الاستفادة من العلوم الأخرى	١٣٤ - ١٥٧
١ - النحو:	
أ - الصلة بينه وبين البلاغة	١٣٦ - ١٣٨
ب - مواضع الاستفادة	١٣٨ - ١٤٠
٢ - علم أصول الفقه:	
أ - الصلة بينه وبين البلاغة	١٤٠ - ١٤١
ب - مواضع الاستفادة وحدودها	١٤١ - ١٤٥
٣ - المنطق:	
أ - الاختلاف في أثر المنطق	١٤٥ - ١٤٨
ب - موقف السَّعْدِ مِنْهُ	١٤٨ - ١٥٢

الموضوع	الصفحة
٤ - علم الكلام	١٥٦ - ١٥٢
* الفصل الثاني: ردود التفتازاني البلاغية	٢٤٨ - ١٦١
- المبحث الأول: ردوده على الجرجاني	١٨١ - ١٦٢
١ - نقده لمنهج الجرجاني في ترتيب الآراء	١٦٣ - ١٦٢
٢ - استهراكاتة على بعض قواعده البلاغية: أمثله:	
أ - إعمال الفعل المنفي في كل وتوسيع دلالاته	١٦٦ - ١٦٤
ب - قد يكون التقديم مراعاة للفاصلة	١٦٨ - ١٦٦
ج - مخالفته في فائدة القصر بـ إنما	١٦٩ - ١٦٨
د - تنزيل الموجود منزلة العدم تشبيهاً	١٧١ - ١٦٩
٣ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي: أمثله:	
أ - مجيء النفي مع إنما	١٧٢ - ١٧١
ب - استعارة الطيران لغير ذي جناح	١٧٣
٤ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي: مثاله:	
الغرض من حذف المفعول	١٧٥ - ١٧٣
٥ - مخالفته في شيء من التعليل البلاغي: أمثله:	
أ - علة امتناع (ما أنا ضربتُ إلا زيداً)	١٧٧ - ١٧٥
ب - علة ترك الواو مع أحد أصناف الجملة الحالية	١٧٩ - ١٧٧
٦ - نقده في التسامح بعبارته: مثاله:	
أقسام الاستعارة باعتبار الجامع	١٨٠ - ١٧٩

الصفحة	الموضوع
١٨١ - ١٩٥	- المبحث الثاني : ردوده على الزمخشري
	١ - الكشف عن أثر الاعتزال في منهجه :
١٨٢ - ١٨٤	أ - تجاهل الزمخشري معرفته البلاغية
١٨٤ - ١٨٥	ب - مخالفة الزمخشري ما قرره هو من أصول بلاغية
	٢ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي :
١٨٥ - ١٨٦	أ - التمثيل بـ (شعر شاعر) في المجاز الحكمي
١٨٦ - ١٨٨	ب - التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المُعرِّفين
١٨٨ - ١٨٩	ج - إثبات الفعل لغرض بسط الكلام
	٣ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي : أمثله :
١٩٠ - ١٩١	أ - حَمَلُ آية على تغليب الذكور على الإناث
١٩١ - ١٩٤	ب - حَمَلُ آية على وجهٍ فيه تغليبان (تأثر الزركشي برأي السَّعد)
١٩٥ - ٢١٤	- المبحث الثالث : ردوده على السكاكي
	١ - في بعض جوانب منهجه :
١٩٦	أ - نقده التطويل في مقدمات بعض المباحث
١٩٧ - ١٩٨	ب - كشف الاضطراب في مقدمة علم البيان
١٩٨	ج - اعتراضاته على التقسيمات العقلية قليلة الجدوى
١٩٩	د - رفضه الربط بين علم الاستدلال وعلم البلاغة
	٢ - نقده في بعض القواعد والمصطلحات البلاغية : أمثله :
١٩٩ - ٢٠٢	أ - استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع

الموضوع	الصفحة
ب - تقسيم أغراض إثبات الفعل	٢٠٢
ج - تعريف الإسناد الخبري	٢٠٣ - ٢٠٢
د - تعريف علم البيان	٢٠٤ - ٢٠٣
٣ - نقده في شيء من التمثيل البلاغي : أمثله :	
أ - قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال	٢٠٥ - ٢٠٤
ب - مثال لجعل المُنكر كغير المنكر	٢٠٦ - ٢٠٥
٤ - مخالفته في شيء من التطبيق البلاغي : أمثله :	
أ - الغرض من تقديم المسند في أحد الأساليب	٢٠٧ - ٢٠٦
ب - الغرض من تقديم المسند إليه في أحد الأساليب	٢٠٧
ج - غرض التوكيد في أحد الأساليب	٢٠٩ - ٢٠٨
د - التقديم للتخصيص في أحد الأساليب	٢١٠ - ٢٠٩
٥ - رده عليه في تحليل بلاغي : مثاله :	
علة لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام	٢١١ - ٢١٠
٦ - نقده في التسامح بعبارته : مثاله :	
تعريف الحقيقة اللغوية	٢١٢ - ٢١١
٧ - الرد عليه في ادعائه التفرد بأحد الآراء :	
المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة لا الكلام	٢١٣ - ٢١٢
- المبحث الرابع : ردوده على الفزويني	٢٢٩ - ٢١٤
١ - في بعض جوانب منهجه :	
أ - اعتراضه على تقسيمه علم المعاني	٢١٦ - ٢١٥
ب - رفضه إدخال الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني	٢١٩ - ٢١٦

الموضوع	الصفحة
ج - كشف اضطرابه في بعض آرائه	٢٢٠ - ٢١٩
٢ - نقده في بعض القواعد والمصطلحات البلاغية: أمثلته:	
أ - قد لا يكون المسؤول عنه بهمزة الاستفهام هو ما يليها	٢٢١ - ٢٢٠
ب - رفضه حصر المجاز المركب في الاستعارة	٢٢٢ - ٢٢١
٣ - مخالفته في شيء من التمثيل البلاغي: أمثلته:	
أ - التمثيل للحشو المُفسد بلفظ في بيت للمتنبي	٢٢٣ - ٢٢٢
ب - التمثيل للجناس اللاحق	٢٢٤ - ٢٢٣
ج - الاقتصار على مثال واحد في قصر الموصوف على الصفة بالتقديم	٢٢٥ - ٢٢٤
٤ - نقده في التسامح بعبارته: أمثلته:	
أ - تفسير الفصاحة بالخلوص	٢٢٧ - ٢٢٥
سبب الثقل في بيت لأبي تمام:	٢٢٩ - ٢٢٧
- المبحث الخامس: ردود على آخرين	٢٤٧ - ٢٣٠
١ - ردوده على الرازي:	
أ - الغرض من تعريف المُسند باللام في بيت	٣٣٢ - ٢٣٠
ب - وجه من وجوه تفضيل آية على قول العرب	٢٣٣ - ٣٣٢
٢ - رده على ابن الحاجب:	
الحذف في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	٢٣٥ - ٢٣٣
٣ - رده على البدر بن مالك:	
تكرير ذكر الإيضاح والتوشيح	٢٣٦ - ٢٣٥
٤ - رده على الخَلْخالي: أمثلته:	

الموضوع	الصفحة
أ - منشأ الثقل في كلمة (مستشزرات)	٢٣٦ - ٢٣٩
ب - بعض مظاهر التنافر في الكلام	٢٣٩
٥ - ردوده على آراء لم يقف البحث على أصحابها:	
أ - زعمهم أن قرب المخارج مخل بالفصاحة	٢٤٠ - ٢٤١
ب - الفرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره	٢٤١ - ٢٤٢
ج - تقييد الالتفات بأن يقع في كلامين	٢٤٢ - ٢٤٤
د - نوع القصر في آية	٢٤٥
هـ - في شرائط حسن الاستعارة والتمثيل	٢٤٥
و - زعمهم أن التجريد على حذف مضاف	٢٤٥ - ٢٤٦
ز - منعهم القول: في القرآن أسجاع	٢٤٦ - ٢٤٧
* الفصل الثالث: تحرير التفتازاني ما أشكل من كلام البلاغيين	٢٥١ - ٣٦٦
- المبحث الأول: تحريره ما أشكل من كلام الجرجاني	٢٥٢ - ٢٧٣
١ - إيضاح ما خفي من مقصوده لتفرق كلامه: أمثله:	
أ - فهم القزويني مراد الجرجاني باللفظ والمعنى ونقد السعد إياه	٢٥٢ - ٢٦٤
ب - فهم القزويني رأي الجرجاني في (كل) مع النفي ونقد السعد إياه	٢٦٢ - ٢٦٤
٢ - حمل بعض كلامه على غير مراده: مثاله:	
التعليق على التشبيه في بيت بشار: كأنّ مثار	٢٦٤ - ٢٦٥
٣ - تحرير خلط البلاغيين في مذهبه بين مسألة وأختها: مثاله:	
بعض صور تقديم المسند إليه	٢٦٥ - ٢٦٧
٤ - الدفاع عنه ببيان مراده فيما ردّ عليه فيه: مثاله:	
معرفة حقيقة الفاعل في المجاز العقلي	٢٦٧ - ٢٧١

الموضوع	الصفحة
٥ - تحرير بعض آراء الجرجاني من دون التصريح بذكره : مثاله :	
تسمية المجاز العقلي مجازاً في الإثبات	٢٧٢ - ٢٧٣
- المبحث الثاني تحريره ما أشكل من كلام الزمخشري	٢٧٣ - ٣٠٠
١ - الاختلاف بين القاعدة والتطبيق : أمثله :	
أ - تقديم المسند إليه على المسند	٢٧٤ - ٢٧٥
ب - المجاز العقلي عند الزمخشري	٢٧٥ - ٢٧٨
٢ - تعدد مقصوده بالمصطلح الواحد : مثاله :	
المجاز المسمى استعارة	٢٧٩ - ٢٨١
٣ - إيراده الرأي وخلافه في المسألة الواحدة : مثاله :	
الجمع المعرف باللام	٢٨١ - ٢٨٧
٤ - ما ظاهره يخالف المستقر عند البلاغيين : مثاله :	
جملتا الصفة والصلة خبريتان	٢٨٧ - ٢٨٩
٥ - حمل البلاغيين كلامه على غير مراده : أمثله :	
أ - معنى التعريف في آية	٢٩٠ - ٢٩١
ب - الوصف المؤكد	٢٩١ - ٢٩٣
ج - الفرق بين الاستعارة والتشبه	٢٩٣ - ٢٩٥
٦ - دفاع عنه فيما حُمل فيه على الاعتزال : مثاله :	
تعريف (الحمد) تعريف جنس	٢٩٥ - ٢٩٩
- المبحث الثالث : تحريره ما أشكل من كلام السكاكي	٣٠٠ - ٣٤٨
١ - ما فهموه من كلامه على غير منهجه واصطلاحه : مثاله :	
الجملة الشرطية خبر أم إنشاء	٣٠١ - ٣٠٥

الموضوع	الصفحة
٢ - الإخلال بفهم بعض دقائق كلامه : مثاله :	
زيادة التقرير والإيضاح	٣٠٥-٣٠٧
٣ - حمل البلاغين كلامه على غير مراده لخفاء بعض جوانبه : أمثله :	
أ - غرض تعريف المسند إليه بالموصلية في آية	٣٠٧-٣٠٩
ب - الإيماء إلى وجه بناء الخبر	٣٠٩-٣١٣
ج - معنى الكناية في آية	٣١٣-٣١٥
د - الفرق بين الإيجاز والاختصار	٣١٥-٣١٦
هـ - تقديم المسند إليه مع الفعل المنفي	٣١٦-٣١٧
و - القلب البلاغي	٣١٧-٣٢٠
ز - وضع اسم الإشارة موضع الضمير	٣٢٠-٣٢١
ح - تأكيد المسند إليه	٣٢١-٣٢٢
٤ - دَفْعُ السعد اعتراضهم عليه لجهلهم بمنهجه واصطلاحه : أمثله :	
أ - الجهل بمراده في بعض أمثلة تأكيد المسند إليه	٣٢٢-٣٢٣
ب - الجهل بمراده في بعض أمثلة تنكير المسند إليه	٣٢٤
ج - اعتراضهم على مذهبهم في المجاز العقلي	٣٢٥-٣٢٧
٥ - دَفْعُ السعد اعتراضهم عليه بالزامهم إياه رأي غيره مع جواز الأمرين : أمثله :	
أ - الغرض من تنكير المسند إليه في (نفحة)	٣٢٧-٣٣٠
ب - الغرض من تنكير المسند إليه في (عذاب)	٣٣٠-٣٣٢
ج - حمل آية على القلب البلاغي	٣٣٢-٣٣٤
د - خروج (إن) الشرطية لغرض التعريض	٣٣٤-٣٣٦
٦ - دَفْعُ السعد الاعتراض عنه بوجوه بعيدة متكلفة : أمثله :	

الصفحة	الموضوع
٣٣٧ - ٣٣٦	أ - تعريف المجاز العقلي
٣٣٨ - ٣٣٧	ب - تكلف السعد في توسيع المجاز العقلي عند السكاكي
٣٣٩ - ٣٣٨	ج - تعقيب المسند إليه بضمير الفصل
٣٤١ - ٣٣٩	د - انحصار الالتفات في خلاف المقتضى
٣٤٢ - ٣٤١	هـ - الغرض من ذكر المسند
٣٤٤ - ٣٤٢	و - نوع التعريف في كلمة (الحسنة)
٣٤٨ - ٣٤٤	ز - خروج (إن) الشرطية إلى التغليب
٣٥١ - ٣٤٩	- المبحث الرابع: تحريره ما أشكل من كلام القزويني
	١ - دَفْعُ السَّعْدِ اعْتِرَاضَهُمْ عَلَى بَعْضِ تَعْرِيفَاتِهِ: أمثله:
٣٥١ - ٣٤٩	أ - قصور تعريفه للفصاحة عن ذكر المركبات
٣٥٤ - ٣٥١	ب - تفسيره الغرابة بالوحشية
	٢ - دَفْعُ السَّعْدِ اعْتِرَاضَهُمْ عَلَيْهِ لَجَهْلِهِمْ بِآرَائِهِ وَاصْطِلَاحَاتِهِ: أمثله:
٣٥٦ - ٣٥٥	أ - تعريف الحقيقة العقلية
٣٥٧ - ٣٥٦	ب - تعريف المجاز العقلي
	٣ - دَفْعُ السَّعْدِ اعْتِرَاضَهُمْ عَلَى رَدُّوهُ: أمثله:
٣٥٩ - ٣٥٨	أ - رد القزويني على بعض ما ذكره البلاغيون من شروط الفصاحة
٣٦٤ - ٣٥٩	ب - مخالفة القزويني السكاكي في شروط إفادة التقديم التخصيص
٤٣٢ - ٣٦٩	* الفصل الرابع: زيادات التفتازاني البلاغية واجتهاداته مما انفرد به
٣٨٨ - ٣٧٠	- المبحث الأول: في التعريفات والمصطلحات
	١ - تفرقة بين جُمْلَةٍ مِنَ الْمَصْطَلِحَاتِ الْمُتَقَابِرَةِ: أمثله:
٣٧١ - ٣٧٠	أ - الحال والمقام

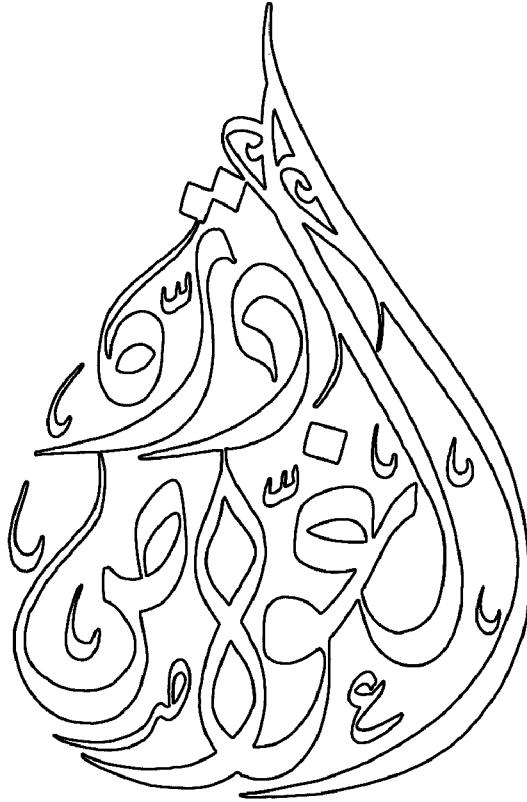
الصفحة	الموضوع
٣٧٢ - ٣٧١	ب - مقتضى الحال والاعتبار المناسب ٢ - اجتهاده في التعريف ببعض المصطلحات الشائعة: أمثله:
٣٧٤ - ٣٧٢	أ - تعريف الالتفات
٣٧٤	ب - تعريف القصر
٣٧٥	ج - تعريف التشبيه المشروط
٣٧٦	د - تعريف علم البيان
	٣ - اصطلاحات بلاغية انفرد بها: أمثله:
٣٧٧ - ٣٧٦	أ - التشبيه الضمني
٣٧٩ - ٣٧٧	ب - التجاذب والتسلسل والتغليب
٣٨٠ - ٣٧٩	ج - معكوس الترتيب ومختلط الترتيب
٣٨١ - ٣٨٠	د - تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه
	٤ - اجتهاده في شرح مصطلحات بعض البلاغيين: أمثله:
٣٨٢ - ٣٨١	أ - تسمية إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر كناية عند السكاكي
٣٨٤ - ٣٨٢	ب - التطبيق والمطابقة عند السكاكي
٣٨٦ - ٣٨٤	ج - الذوق والطبع عند السكاكي
٣٨٧ - ٣٨٦	د - الإيماء إلى وجه بناء الخبر عند السكاكي
٣٨٨ - ٣٨٧	هـ - معنى: هذا الوجه أعرب وأحسن عند الزمخشري
٣٩٩ - ٣٨٨	- المبحث الثاني: في قواعد البلاغة
	١ - زيادة قيد أو تفصيل على قاعدة: أمثله:
٣٩٠ - ٣٨٨	أ - (إنّ) التي تُغني عنّا (الفاء)
٣٩١ - ٣٩٠	ب - قيود الإخراج لا على مقتضى الظاهر

الصفحة	الموضوع
٣٩٢-٣٩١	ج - إفادة الجملة الاسمية الثبوت
٣٩٣-٣٩٢	٢ - زيادة أصل بلاغي له فروع كثيرة:
	٣ - توسيع بعض أبواب البلاغة: أمثلته:
٣٩٣	أ - جميع التغليب من المجاز
٣٩٤-٣٩٣	ب - خروج الاستفهام عن أصله مجاز
	٤ - استخراج أنواع جديدة في بعض الأبواب البلاغية: أمثلته:
٣٩٤	أ - التغليب
٣٩٥-٣٩٤	ب - اللفّ والنشر
	٥ - تسمية بعض الأنواع المندرجة تحت باب بلاغي:
٣٩٦-٣٩٥	أنواع للتغليب
	٦ - زيادة أصل لحلّ إشكال أو خلاف: أمثلته:
٣٩٨-٣٩٦	أ - الفرق بين الاستعارة والتشبيه
٣٩٩-٣٩٨	ب - الكناية القريبة والكناية البعيدة
٤١٧-٣٩٩	- المبحث الثالث: في الأغراض والمقتضيات
	١ - أحوال الإسناد الخبري:
٤٠١-٤٠٠	فوائد التوكيد بـ إنّ
	٢ - أحوال المسند إليه:
٤٠٢-٤٠١	أ - دواعي حذفه
٤٠٢	ب - دواعي ذكره
٤٠٣-٤٠٢	ج - دواعي تعريفه بالعلمية
٤٠٤-٤٠٣	د - دواعي تعريفه بالموصلية

الصفحة	الموضوع
٤٠٥ - ٤٠٤	هـ - دواعي تعريفه بالإشارة
٤٠٦ - ٤٠٥	و - دواعي تعريفه بالإضافة
٤٠٨ - ٤٠٧	ز - دواعي تنكيهه
٤٠٩ - ٤٠٨	ح - دواعي فصله
٤١٠ - ٤٠٩	ط - دواعي تقديمه
٤١٠	ي - دواعي تأخيره
٤١١ - ٤١٠	ك - دواعي وضع المضمَر موضع المظهر
٤١١	ل - دواعي وضع المظهر موضع المضمَر
	٣ - أحوال المُسند:
٤١٢ - ٤١١	أ - دواعي ترك تقيده
٤١٣ - ٤١٢	ب - دواعي تقييد الفعل بالشرط (إذا)
٤١٤ - ٤١٣	ج - دواعي خروج الشرط والجزاء في غير (لو) عن أصله
٤١٤	د - دواعي خروج جملي (لو) عن أصلهما
	٤ - الإنشاء:
٤١٥ - ٤١٤	أ - أغراض النداء
٤١٥	ب - دواعي إيقاع الخبر موضع الإنشاء
	٥ - الفصل والوصل:
٤١٦ - ٤١٥	دواعي تنزِيل السؤال منزلة الواقع
٤١٧ - ٤١٦	٦ - قواعد تتصل بالأغراض والمقتضيات
٤٣١ - ٤١٧	- المبحث الرابع: في التمثيل والتوجيه البلاغي
	١ - أحوال المسند إليه:
٤٢٠ - ٤١٨	أ - دواعي حذفه

الصفحة	الموضوع
٤٢١ - ٤٢٠	ب - دواعي تعريفه بالموصلية
٤٢٣ - ٤٢١	ج - دواعي تعريفه بالإضافة
٤٢٤ - ٤٢٣	د - قصر المسند إليه على المسند
٤٢٥ - ٤٢٤	هـ - الالتفات
	٢ - أحوال المسند:
٤٢٦ - ٤٢٥	أ - تركه
٤٢٧ - ٤٢٦	ب - تغليب المخاطب على الغائب
	٣ - التشبيه:
٤٢٧	أ - وصف المشبه وحده
٤٢٨ - ٤٢٧	ب - تحليل تشبيهه في بيت لأبي الطيب
٤٢٩ - ٤٢٨	ج - فروق في أساليب التشبيه
	٤ - الاستعارة:
٤٣٠ - ٤٢٩	أ - تحليل استعارة غريبة
٤٣١ - ٤٣٠	ب - توجيه الاستعارة في آية
٤٤٢ - ٤٣٣	* نتائج البحث
٥٣٧ - ٤٤٣	* الفهارس العامة
٤٥٢ - ٤٤٥	١ - فهرس آيات القرآن العظيم
٤٥٣	٢ - فهرس الأحاديث
٤٥٩ - ٤٥٥	٣ - فهرس القوافي

الموضوع	الصفحة
٤ - فهرس الأعلام	٤٦١ - ٤٨٠
٥ - فهرس المصادر والمراجع	٤٨١ - ٥٠٣
٦ - فهرس شوارد الفوائد المنثورة في متن الكتاب وحواشيه	٥٠٥ - ٥٠٩
٧ - فهرس المباحث والفنون البلاغية مرتبةً على أبواب البلاغة	٥١١ - ٥٢٠
٨ - الفهرس التفصلي للمحتوى	٥٢١ - ٥٣٧



الفوائد المستخرجة من الكتاب

الفوائد

السطر

الصفحة

مشروع

١٠٠

رسائل الترمذي جامع معيار سويدي

من إصدارات

دار النواذر

بإشراف صاحبها ومديرها العام

نور الدين طالب

www.daralnawader.com

عَرْضُ مَشْرُوعٍ

١٠٠

دار النواذر

رسالة الجامعة السورية

أولاً - التصريفُ بالمشروع:

في خطوةٍ هي الأولى من نوعها تقدّم دارُ النواذرِ لكلَّ المهتمين بالعلوم الإنسانية أولَ مشروعٍ علميٍّ أكاديميٍّ لنشرِ الرسائلِ والأطروحاتِ الجامعيةِ الخاصةِ بالجمهورية العربية السورية؛ لتعملَ على إظهارِ هذه الرسائلِ والأطروحاتِ في عالمِ المطبوعاتِ، حتى لا تبقى حبيسةً أدراجِ ورُفوفِ المكتباتِ، ولتتقدّمَ خطوةً إلى الأمامٍ لثحتِ القطعَ الحُكوميَّ في سائرِ البلادِ العربيةِ على تبنّي مثلِ هذا المشروعِ الرائدِ بعد أن نهضتْ به بعضُ دورِ النشرِ في القطعِ الخاصِّ، وذلك في إطارِ إخراجِ مميّزٍ، وطباعةٍ راقيةٍ، وأمانةٍ علميةٍ، واختيارٍ يحملُ أهمَّ معاييرِ دقّةِ البحثِ العلميِّ في المجالِ الإنسانيِّ.

وعليه:

فقد تمّ لدى دارِ النواذرِ اعتمادُ نشرِ «١٠٠ رسالة جامعية سورية» خلالَ خمسِ سنواتٍ، تبدأُ بعامِ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، وتنتهي بعامِ ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، بمعدلِ (٢٠) رسالةً كلَّ سنةٍ، إن شاء اللهُ تعالى.

* * *

ثانياً - أهدافُ المشروعِ:

رسمت دارُ النواذرِ أهدافَ هذا المشروعِ الرائدِ بالأمرِ التاليّة:

- ١ - إظهارُ الإطارِ العلميِّ والثقافيِّ للجمهورية العربية السورية، بسائرِ جامعاتها الحكومية والخاصة، وإبرازُ الدورِ المشرقِ لأبحاثها وباحثيها في تطويرِ العلومِ الإنسانية.
- ٢ - المحافظةُ على الثروةِ العلميةِ المكنوزةِ في هذه الرسائلِ والأطروحاتِ من الضياعِ، أو السرقةِ العلميةِ؛ إذ الكتابُ لا يُحفظُ إلا بطباعته، وإخراجه للكُتّابِ والباحثين.
- ٣ - سهولةُ التعرفِ على الموضوعاتِ التي كُتِبَ فيها بحثٌ علميٌّ موثوقٌ، من خلالِ نشرها في البلادِ العربيةِ والأجنبية.

مكتبة
الدكتور وائل العطيّة

٤ - فتح الآفاقِ والصَّلَاتِ العلميّةِ مع كافةِ الباحثينَ الشُّوريينَ، وإظهارُ مكانةِ حاملِ درجةِ الدكتوراهِ أو الماجستيرِ كشخصيةٍ علميةٍ مستمرةٍ في عطاياها وتحصيلها العلميِّ، وفي إثرائها المكتبةَ بسائرِ المؤلفاتِ والأبحاثِ.

* * *

ثالثاً - شروطُ قبولِ الرسالةِ في المشروعِ:

اشترطت دار النوادر جملةً من الشروطِ حتى تُقبلَ نشرُ الرسالةِ ضمنَ هذا المشروعِ:

- ١- أن يكونَ الباحثُ المتقدمُ بالرسالةِ سوريَّ الجنسيةِ.
- ٢- أن تكونَ الرسالةُ مقدّمةً في جامعةٍ تمَّ الاعترافُ بها محلياً أو دولياً.
- ٣- ألا تكونَ الرسالةُ مطبوعةً سابقاً في إطارِ النشرِ المعروفِ.
- ٤- ألا تتضمنَ الرسالةُ مساساً بالجانبِ الطائفيِّ، أو العقيدويِّ، أو السياسيِّ العامِ.
- ٥- أن تُعرضَ الرسالةُ على لجنةٍ تحكيمٍ خاصةٍ تعينها دار النوادر، مكونةٍ من ثلاثةٍ محكّمينَ أكاديمينَ يجري تعيينهم من قبل المدير العام للدار، لإبدائهم الموافقةَ على نشرِ الرسالةِ من خلالِ الشروطِ التاليةِ:

- أ - التطابقُ بين عنوانِ الرسالةِ ومضمونها.
- ب - سلامةُ اللغةِ والأسلوبِ وعلاماتِ الترقيمِ.
- ج - اتِّباعُ المنهجِ العلميِّ في كتابةِ الرسالةِ، من حيثُ التوثيقُ، والتقسيمُ إلى أبوابٍ أو فصولٍ ومباحثٍ ومطالبٍ.
- د - خلوُّ الرسالةِ من الحشوِّ والتطويلِ الذي لا فائدةَ منه.
- هـ - سلامةُ الرسالةِ من السَّرقةِ العلميّةِ.
- و - ألا يكونَ عنوانُ الرسالةِ أو مضمونها متكرراً في رسائلٍ علميةٍ مطبوعةٍ.
- ز - بروزُ التحقيقِ العلميِّ في كافةِ المسائلِ المبحوثةِ في الرسالةِ.
- ح - ألا تكونَ الرسالةُ في مسألةٍ فرعيةٍ، أو علمٍ خاصٍّ جداً لا يستفيدُ منه إلا النزرُ اليسيرُ من الباحثينَ.
- ٦ - يحقُّ للدار أن تعيدَ صَفَّ الكتابِ على النحوِ الذي تراه مناسباً.

٧ - تمنح دار النوادر الباحثَ مكافأةً ماليةً مُتَّفَقاً عليها مع الباحث، مقابلَ تنازله عن حقوق النشر للدار لمدة خمس سنوات، كما تُعطي دار النوادر الباحثَ (٢٥) نسخةً مجانيةً من كتابه. هذا، وإن دار النوادر تسأل الله أن يُؤتيَ هذا المشروعَ العلميَّ ثمرتهُ، وأن يستمرَّ في عطائه، إنه خير مسؤول، وأكرم مرجؤ. والله الموفق.

وَكْتَبُهُ

تَوَالِدُ بْنُ طَالِبٍ
المدير العام لدار النوادر

د. يونس بن طالب
المشرف العام على المشروع
لدار نوادر



مَكْتَبَةُ
الدُّرَّةِ وَالرُّبِيِّ الْعَطِيَّةِ

الْعُقُوبَاتُ

عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ

يُضَمَّنُ دِرَاسَةَ نَاصِلِيَّةَ نَظْمِيَّةَ لِمَرْيَةِ الْعُقُوبِ
عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَالسَّاطِبِيِّ

تأليف الدكتور

يُوسُفُ صَالِحِ الدِّينِ طَالِبُ

النِّسْبَاتُ

وَأَثَرُهَا فِي الْعِبَادَاتِ

تأليف

هَنَاءُ الْمَهَاجِرِ طَرَابِزُونِي

أَسْبَابُ

الْخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ

فِي

تَفْسِيرِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ

تأليف الدكتور

عَبْدُ الْإِلَهِ حُورِيِّ الْحُورِيِّ

أَحْكَامُ الْعِدَّةِ

فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

وَقَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السُّورِيِّ
(عِدَّةُ الْوَفَاةِ - عِدَّةُ الطَّلَاقِ)

تأليف الدكتور

حَنَانُ فَتَّالِ يَبْرُودِي

٥

نظريات التفتحة

في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتور

تيسير محمد برمبو

٦

الأثر الفلسفي

في التفسير

تأليف الدكتور

بكار محمود الحاج جاسم

٧

أحكام

الغائب والفتوى

في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

٨

أهل الحيا والعقد

في نظام الحكم الإسلامي

بحث مقارنة

تأليف الدكتور

بلال صفي الدين

تأليف الدكتور

عبد المنعم فارس سقا

٩

الْبَيْدُ الْعَجِينِي

وَجُهْدُهُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِ اللُّغَةِ

فِي كِتَابِهِ

«عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

تأليف الدكتور

هند محمود سحلول

١٠

الصَّنَاعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ

عِنْدَ الْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ

فِي كِتَابِهِ

«شُعَبُ الْإِيمَانِ»

تأليف الدكتور

منى عبد الحكيم العسة

١١

فِقْهُ الطُّفُولِيَّةِ

أَحْكَامُ النَّفْسِ

دِرَاسَةٌ مُقَارِنَةٌ

تأليف الدكتور

باسل محمود الحافي

١٢

الْجِنْسِيَّةُ وَالْجِنْسَانُ

وَأَحْكَامُهُمَا فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تأليف الدكتور

سميح عواد الحسن

١٤

حَمَلُ الْإِسْلَامِ

فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المُشْكَلَةُ وَالْعَلَّاجُ
دِرَاسَةٌ فِئْهِيَّةٌ تَرْبُويَّةٌ

تأليف الدكتور
مُحَمَّدُ رَبِيعُ صَبَّاهِي

١٣

التَّفَرُّدُ

فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ

ومنهج المحدثين في قبوله أو رده
(دراسة تأصيلية تطبيقية)

تأليف
عَبْدُ الْجَوَادِ حَمَام

١٦

الفِسْوتَا

وَأَحْكَامُهُ فِي الْفِئْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تأليف
بَسَامُ مُحَمَّدُ صِهْيُونِي

١٥

أَصُولُ التَّحْقِيقِ الْجِنَائِيِّ

فِي
الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
دِرَاسَةٌ فِئْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ

تأليف الدكتور
مُحَمَّدُ رَاشِدُ الْعِمْر

١٨

النقد التطبيقي

عند العرب

في القرنين الرابع والخامس الهجريين

تأليف الدكتور
أحمد محمد توف

١٧

صيغ التمولد الزراعي

في التشريع الإسلامي وإمكانات تطبيقها

تأليف الدكتور
عبد الله محمد ثوري الديرشوي

٢٠

التجارب بين الأقيسة

وأثره في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتور
ميّادة محمد الحسن

١٩

أثر الفلسفة اليونانية

في علم الكلام الإسلامي حتى القرن السادس الهجري

تأليف الدكتور
حمود محمد عيد نفيسة

٢٢

التفتان الحثيث

وآراؤه البلاغية

تأليف
ضياء الدين القالبي

٢١

صنعة ابتنائيد السنن

في تاريخ ابن عساکر

تأليف
باسيل الكسم

٢٤

الحرب الاقتصادية

ومدى سلطان الدولة في تقيدها
في الشريعة الإسلامية

تأليف الدكتور
محمد جنيد الديرشوي

٢٣

الموازنة

بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين
في قبول الأحاديث وردّها

تأليف
عدنان علي الخضر

مِنِ اصْدَارَاتِ

دار النواذر

بإشراف صاحبها ومديرها العام

نور الدين ظالبي

www.daralnawader.com

كشف اللثام

شرح عمدة الأحكام

تأليف

الإمام محمد بن أحمد بن سائر الشافعي التاليسي الحنيلي

الطبعة سنة (١١١٤) - والمنقولة سنة (١١٨٨ هـ)
رحمه الله تعالى

في ٧ مجلدات

اعتقابه
مؤيداً ومضاهياً

نور الدين زيات

دار الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت

حاشية مستند

الإمام محمد بن حنبل

تأليف

العلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي الشندي

المنقولة بالمرية النورية سنة ١١٣٨ هـ

في سبعة عشر مجلداً

اعتقابه
مؤيداً ومضاهياً

نور الدين زيات

دار الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر

رياض الأوفياء

شرح عمدة الأحكام

تأليف

الإمام تاج الدين الفايكاهي

أبي حفص عمر بن علي بن سائر بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي

الطبعة بالإسكندرية سنة ١٠١٨ هـ والمنقولة بقاسية سنة ١٠٧١ هـ
بمطبعة دار الفايكاهي

يطلع بذلك سره مستمعاً على ما لا يدركه السمع قطيعة

تحقيقه ورأته

نور الدين زيات

دار الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت

فتح الحريث

في نفسه القهاري

تأليف

الإمام القاضي محيي الدين بن محمد العليني القديسي الحنيلي

الطبعة سنة (٥٨٦ هـ) - والمنقولة سنة (٨٩٢ هـ)
رحمه الله تعالى

في ٧ مجلدات

اعتقابه
مؤيداً ومضاهياً

نور الدين زيات

دار الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر

مصباح الجامع

وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري
المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وأعرابه

تأليف

الإمام القاضي بدر الدين الدماميني

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر القوي الحنظلي الإسكندراني المالكي

المروزي الإسكندرية سنة ٧١٢ هـ والوفيات سنة ٨٢٧ هـ
رحمته الله تعالى

في ١٠ مجلدات

مقدمة ورئاسة

قوله الذي نظرت في
الكتاب من جهة محققين

إبراهيم
قوله الذي نظرت في الشؤر والسنن لأبيه
دولة قطر

عون الباري

بحل أدلة البخاري

تأليف
السيدة العاتمة

محمد صديق حسن خان القنوجي بخاري

المولود سنة ١٢٤٨ هـ والوفيات سنة ١٣٠٨ هـ

رحمه الله تعالى

في ١٠ مجلدات

سأخذ
قوله الذي نظرت في

إبراهيم
قوله الذي نظرت في الشؤر والسنن لأبيه
دولة قطر

كتاب الهادي

أو
عمدة الحازم في الزوائد على مختصر أبي القاسم

تأليف

الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

المروزي بمصر سنة ٥٤١ هـ والوفيات سنة ٦٢٠ هـ
رحمته الله تعالى

اعتقده

مؤلفه كونه مؤلفه

قوله الذي نظرت في

إبراهيم
قوله الذي نظرت في الشؤر والسنن لأبيه
دولة قطر

كتاب الشهاب

في الحكم والوعظ والآداب

للإمام القضاة

بعض من شرح قرابة ألف حديث نبوي مع تحريمها وبيان الحكم عليها

تأليف

العلامة عبد القادر بن بدران الدومي سنجي

(١٢٦٥ - ١٣٤٦ هـ)

رحمه الله تعالى

اعتقده
مؤلفه كونه مؤلفه

قوله الذي نظرت في

إبراهيم
قوله الذي نظرت في الشؤر والسنن لأبيه
دولة قطر

الروض البتدي

شرح

كافي المبتدي

تأليف

الإمام العالم الناسك

أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلبي

(١١٨٩ - ١١٠٨)

رحمه الله تعالى

(في مجلدين)

إعتقابه

عنوانها وصيغتها ونحوها

قول النبي صلى الله عليه وسلم

إرساله

وقوله الألفاظ والشؤون والأحكام الإسلامية

دولة الكويت

شرح منظومة

الإداب الشرعية

تأليف

الإمام مؤسس بن أحمد الحجاوي الدمشقي الحنبلي

(٨٩٥ - ٩٦٨ م)

رحمه الله تعالى

إعتقابه

عنوانها وصيغتها ونحوها

قول النبي صلى الله عليه وسلم

إرساله

وقوله الألفاظ والشؤون والأحكام الإسلامية

دولة الكويت

الموعظة الحسنة

بما يخطب في شهور السنة

تأليف

السيد السامية

محمد صديق حسن خان القنوجي بخاري

المولود سنة ١٢٤٨ م والمتوفى سنة ١٣٠٨ م

رحمه الله تعالى

إرساله

قول النبي صلى الله عليه وسلم

إرساله

وقوله الألفاظ والشؤون والأحكام الإسلامية

دولة قطر

رحلة الصديق

إلى البلد العتيق

تأليف

السيد السامية

محمد صديق حسن خان القنوجي بخاري

المولود سنة ١٢٤٨ م والمتوفى سنة ١٣٠٨ م

رحمه الله تعالى

إرساله

قول النبي صلى الله عليه وسلم

إرساله

وقوله الألفاظ والشؤون والأحكام الإسلامية

دولة قطر

التبليغ الممكك

من
جواهر مآثر الطراز الأخير والأول

تأليف
السيد السامة

محمد صديق حسن خان القنوجي بخاري

المولود سنة ١٢٤٨ هـ والمتوفى سنة ١٣٠٨ هـ

رحمه الله تعالى

سازگار
نور الدین مظالم بید

برسازگار
وزارت اوقاف و امور اجتماعی
دولہ قطن

الدين الخالص

تأليف
السيد السامة

محمد صديق حسن خان القنوجي بخاري

المولود سنة ١٢٤٨ هـ والمتوفى سنة ١٣٠٨ هـ

رحمه الله تعالى

في ٤ مجلدات

سازگار
نور الدین مظالم بید

برسازگار
وزارت اوقاف و امور اجتماعی
دولہ قطن

صنوع المباح

بشرح منظومة البيهقي

في
فرد المصطلح

تأليف

العلامة شهاب الدين محمد بن محمد البديري الديمياطي

المتوفى سنة (١١٤٠ هـ)
(ترجمه الله تعالى)

اعتراف
مخدومہ نور محمد خان
نور الدین مظالم بید

وزارت اوقاف و امور اجتماعی
دولہ قطن

مختصر الغالب

من متن

البيان الطالب

تأليف

الشيخ العلامة الأديب العلامة

فاطمة بنت محمد الفاضلية الرزوية المكية الحنبلية

التي توفيت سنة ١٢١٧ هـ

رحمته الله تعالى

اعتراف
مخدومہ نور محمد خان
نور الدین مظالم بید

وزارت اوقاف و امور اجتماعی
دولہ قطن

ديوان الإمام

عبد القادر بن بدران

استقر به

تسليته اللبيب عن ذكرى حبيب

نظمه الشعاع

العلامة عبد القادر بن بدران الدوي الحنبلي

رحم الله تعالى

يعني به

عونه القادر بن بدران

قوله اللبيب

خالد الخليل

ثبت

ابن بدران الحنبلي

محمد بن بدران الدين الحنزي البلباني الدمشقي الحنبلي

صاحب كتاب أخصر المنتصرات

المطبوعة سنة ١٠٠٦ هـ والتمت سنة ١٠١٢ هـ

تحقيق ورئاسة

طاهر الدين
قوله اللبيب

خالد الخليل

تفسير الموطأ

تأليف

أبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القناري القرطبي الأندلسي

ولد سنة ٣٤١ هـ وتوفي سنة ٤١٢ هـ

رحمة الله تعالى

حقيقه وقدم له وشرح فصوصه

الأستاذ الدكتور عامر حن صبري

تأليف

محمد بن محمود بن إبراهيم عطية

ترجمته

قوله اللبيب

ذو الفقار

ترجمته

قوله اللبيب

ذو الفقار



مَكْتَبَةُ
الدُّرُورِ وَالرَّابِعَةِ